(١)

أزمة النظام السياسي في العراق

حوارات القيادات السياسية والنخب العراقية

اعداد وتقديم
د. ابراهيم محمد بحر العلوم

أزمة النظام السياسي في العراق

حوارات القيادات السياسية والنخب العراقية

أزمة النظام السياسي في العراق

حوارات القيادات السياسية والنخب العراقية

إعداد وتقديم
الدكتور إبراهيم محمد بحر العلوم

المشاركون حسب الأحرف الابجدية

الدكتور إبراهيم الجعفري — الدكتور أحمد الجلبي
الدكتور برهم صالح — الكاتب حسين العادلي
الدكتور صالح المطلك — الدكتور ضياء الاسدي
الدكتور عادل عبد المهدي — الدكتور عبد الكريم السامرائي
الدكتور علي الاديب — سماحة السيد عمار الحكيم
الحاج هادي العامري

العلمين للنشر
العارف للمطبوعات

أزمة النظام السياسي في العراق

إعداد: الدكتور إبراهيم محمد بحر العلوم

الطبعة الأولى 2020
القياس: 17 x 24
عدد الصفحات: 646
ISBN 978-614-441-212-1

إصدارات ملتقى بحر العلوم للحوار
برعاية ودعم مؤسسة بحر العلوم الخيرية
العراق - الكوفة - النجف الأشرف
العنوان البريدي ص.ب. 109 النجف الأشرف
هاتف: 7803004567 (00964)
البريد الإلكتروني nccr@bahar.iq
الموقع الإلكتروني www.bahar.iq

نشر وتوزيع

شركة العارف للأعمال ش.م.م.

بيروت - لبنان
هاتف: 00961 70 839 503
العراق - النجف الأشرف
هاتف: 00964 7801327828
www.alaref.net
al-aref@live.com

© جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطّي من أصحاب الحقوق.

© All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

هامّ جدّاً: إن جميع الآراء الواردة في الكتاب تعبّر عن رأي كتّابها ولا تعبِّر بالضرورة عن رأي الناشر...

المحتويات

- **التوافقية مأزق النظام السياسي الدكتور إبراهيم بحر العلوم** 7
- **كلمة افتتاح الموسم الأول للملتقى سماحة السيد بحر العلوم** 23

الفصل الأول
الملخص التنفيذي لحوارات القيادات السياسية والنخب العراقية

الفصل الثاني
الحوارات الكاملة حسب تاريخ انعقاد الندوة

- الباحث والسياسي حسين درويش العادلي 75
- الدكتور عادل عبد المهدي – نائب رئيس الجمهورية السابق 99
- الدكتور علي محمد الحسين الاديب – وزير التعليم العالي والبحث العلمي 133
- الدكتور احمد الجلبي – نائب رئيس الوزراء السابق 185
- الدكتور إبراهيم الجعفري – رئيس الوزراء السابق 223
- الدكتور صالح المطلك – نائب رئيس الوزراء السابق 285
- الدكتور ضياء الاسدي – رئيس كتلة الاحرار النيابية 321
- الدكتور برهم صالح – نائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني 375
- الدكتور عبد الكريم السامرائي – وزير العلوم والتكنولوجيا 419
- سماحة السيد عمار الحكيم – رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في العراق 463
- المهندس الحاج هادي العامري – وزير النقل ورئيس منظمة بدر 521

التوافقية مأزق النظام السياسي في العراق

❖

الدكتور إبراهيم بحر العلوم

❖

■ آب 2019 ■

لم تكن الفكرة من تأسيس (ملتقى الثلاثاء الشهري) أو ما يطلق عليه (ملتقى بحر العلوم للحوار) في العاصمة بغداد منذ خريف عام 2012 لحاجة إجتماعية، بقدر ما كان الهدف هو فتح باب الحوار مع صنّاع القرار والنخب العراقية لتسليط الضوء على القضايا الجوهرية التي تخص بنية النظام السياسي في العراق وتشخيص المعضلات التي تواجه بناء مؤسسات الدولة الوطنية وإيجاد مخارج للأزمات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تعصف بالبلاد.

على مدى أكثر من عقد ونصف من الزمن، كانت الأزمات التي يواجهها النظام السياسي بعد التغيير- نيسان 2003- تأخذ شكل المتوالية العددية، مما يعمق القناعة لدى البعض من المهتمين بوجود خلل بنيوي في النظام، بحيث أصبح من (أي النظام) مولّد للازمات ذاتياً، وهذا يتطلب النظر بشكل جاد بركائز وأسس النظام السياسي، حيث تتمظهر هذه الأزمات كإفراز لوجود ركائز هشة غير قادرة على تهيئة الإستقرار لنمو النظام وتطوره.

في الجهة المقابلة، يرى البعض أَن هذه الأزمات التي يعيشها العراق، ما هي إلا نتاج لغياب الدولة طوال العقود الماضية، وخاصة بالإمعان في

سيطرة النظام العسكري والشمولي والديكتاتوري على مقاليد السلطة على مدى نصف قرن، وأنَّ ما تشهده البلاد من منعطفات تبدو شبه طبيعية تتطلبها سيرورة المجتمعات المتحولة من الأنظمة الديكتاتورية الى واقع آخر، وأنَّ هذه المرحلة الإنتقالية تكشف عن عمق التراكمات التأريخية للأنظمة السابقة في المجتمع، والتي لابد لها من أن تطفو على السطح لتأخذ مساراتها كأزمات متلاحقة، إنها تحولات إجتماعية وسياسية وإقتصادية ذات أبعاد وأحجام كبيرة، وأنَّ المسار الزمني لهذه التحولات تعتمد بوصلتها على قدرة المتصدين في المعالجة والتوجيه والإحتواء والإدارة.

رغم أنّ واقع الأمر في تصورنا لا يكاد ينحصر في أحد المنظورين الآنفين، بل يمكن إدراكه من خلال كلتا النظريتين، وهذا يعتمد على كيفية النظر الى الأمور الواقع المعاش، فلو تم التركيز على الإفرازات السلبية للنظام السياسي الراهن دون مراعاة ما أوجدته من مناخات جديدة، فسيقع المرء في منطقة المحظور تستتبعه نتائج تفضي الى فشل التجربة السياسية وحاجتها الى عملية جراحية كبرى، وبخلافه فلو جرى التركيز على المعطيات الإيجابية النسبية دون النظر الى حجم الأزمات وواقع التحولات فسيصبح أمام رؤية وردية تضعنا في مأزق لا تحمد عقباه.

ولمتطلبات تشخيص الأمر الواقع، كانت فرضية البحث تلتزم الرؤية الأولى القاتمة للوضع السياسي لإثبات صحتها من عدمه، وكانت الوسيلة الى دحض النظرية او إثباتها تكمن في الحوار مع أصحاب الشأن لإستنطاق الأمر، لذا كان خيار الملتقى الأول جمع الفرقاء السياسيين على طاولة مستديرة لمناقشة جذور الأزمة، وإن مثل هذا اللقاء للقيادات السياسية لتشخيص المعوقات والبحث عن المشتركات - بإفتراض تحقيقه- كان الخيار الوطني الأمثل، لكن تعذر الأمر رغم السعي الحثيث نحوه لعوائق لا يتسع المقام لبحثها، فكان السبيل الآخر إيجاد قنوات حوار بين القيادات السياسية

في البلد والنخب العراقية للتعرف على الخلل في المنظومة السياسية، فجاء الملتقى وسيلة للاستيعاب أبعاد المعضلة، ولا شك ان القيادات السياسية هي الجهة الكاشفة عن الرؤية من خلال بحثها في الأسباب والتطلع الى رؤيتها للحلول، ويصار فيما بعد الى النظر الى دراسة الرؤى كافة ووضعها في سياقاتها لتقييم المرحلة.

لقد جرت هذه الحوارات عامي 2012-2013 وشهدت تلك الفترة تقاطعات حادة بين الكتل السياسية وبين السلطتين التشريعية والتنفيذية واستمرت على نفس المنوال حتى إنتخابات 2014، وكانت النية متجهة الى إظهار هذا المشروع للنور ليشكل جزءاً من الحراك السياسي لتقويم المسار، غير أنَّ ما أعقب انتخابات 2014 من إفرازات وتداعيات كادت تنسف العملية السياسية وإنعكست على تدني الأوضاع الأمنية بشكل أوجد للارهاب فسحته ليتعملق على الساحة، حتى تفاجأ الشعب في العاشر من حزيران 2014 بسقوط ثلث الاراضي العراقية على يد الداوعش في فترة وجيزة وانهيار القوات العسكرية في صد هجمات الإرهاب حتى باتت بغداد العاصمة مهددة، وأصبحت وحدة العراق أرضاً وشعباً تحت تهديده ومرماه.

في تشرين الأول من عام 2017، حقق الشعب العراقي رموزاً دينية ووطنية، حكومة وشعباً، أروع الملاحم والإنتصارات الرائعة بالتعاون مع التحالف الدولي والدول الإقليمية وخاصة إيران في هزيمة الإرهابيين وتحرير الأراضي العراقية والتي تزامنت مع إفشال مخططات تقسيم العراق بانفصال إقليم كردستان. وجاءت انتخابات 2018 وما عكستها من تواضع نسب المشاركة الشعبية وضعف الخدمات مع إندلاع الإحتجاجات واستمرار التظاهرات وخاصة في البصرة لتضيف الى العراق تهديداً آخراً.

شعب نجح في تجاوز تحديات وجوده

زارنا في نهاية 2018 صديق أجنبي مطلع على الوضع العراقي ولديه

علاقات بالاوساط الدولية، وقد دار الحديث حول ضعف الخدمات وزيادة نسبة البطالة وغياب الرؤية الإقتصادية لإدارة البلد وقضايا أخرى محل اهتمام الشارع العراقي، كان مستمعاً جيداً لما أثير من حوار بشأن السياسات الداخلية، وله اجابات متميزة عبر ما دار بيننا من حوار قائلا: أحترم وجهات نظركم وما تستعرضونه من مشاكل داخلية، بيد اني أود الاشارة الى قضية جوهرية تلامس بلدكم وأرجو أن لا تغيب عن بالكم وانتم في غمرة هذه النقاشات، سأنطلق من موقع المهتم بالشأن العراقي والمتابع لتطورات مشهده، كان الانطباع منتصف عام 2014 لدى معظم المهتمين بالعراق، هو توقع زوال كيانه، وانعكاسه عبر وسائل الاعلام العالمية، فكانت تهديدات حقيقية واجهته طوال الفترة الماضية وفي مقدمتها الإرهاب متمثلاً بالداوعش والحواضن في المحافظات الغربية والشمالية، وقد نجحت وللمرة الأولى السيادة العراقية وتمكن شعب العراق من هزيمة الإرهاب وتحقيق نصراً ناجزاً، أما التهديد الثاني فكان ما مثلته محاولة انفصال كردستان وسيمفونية الإستفتاء، ونجحت الحكومة العراقية في بسط نفوذها وإفشال التهديد الوجودي الثاني للعراق، ثم شخصت ابصارنا نحو البصرة، عندما راهن البعض على الاقتتال الشيعي-الشيعي وماهي إلا فترة وجيزة حتى نزع فتيل الأزمة وفشل الرهان على الإحتراب الداخلي. كانت ثلاثة تهديدات وجودية كادت تمسح العراق عن الخريطة، لولا نجاح الشعب وإدارته في الحفاظ على الكيان الوطني وإبقاء اسم العراق، ذلك هو الإنجاز الحقيقي، ولا شك أنّ هناك محركات قادت الشارع الى قلب المعادلة وإفشال المخططات وفي مقدمتها دور المرجعية الدينية في النجف وعوامل أخرى. ففي المحصلة يسجل التأريخ للشعب العراقي امتلاكه القدرة في إعادة الأمور الى نصابها، ومما يفترض بالطبقة السياسية إستثمار هذه الإنتصارات والتأسيس عليها في عملية بناء الدولة ومعالجة الثغرات، والحديث لازال للصديق الأجنبي حيث يضيف: والشعب الذي يمتلك القدرة على مواجهة التحديات الكبيرة التي هددت

وجوده لا شك سيكون قادراً على بناء مؤسسات الدولة بالشكل الفاعل في القادم من السنين.

التوافقية مأزق النظام السياسي

لعل السؤال الذي يراود البعض: إن كانت التطورات التي شهدتها الساحة العراقية طوال العامين الماضيين قد أزالت بعض الخلل في المنظومة السياسية؟ وللإجابة على ذلك أستذكر ندوة حوارية في أوائل عام 2012 عقدت في بيروت للحديث عن مستقبل العراق السياسي، وتحدثت فيها بشيء من التفصيل عن مجمل العوائق أمام التقدم في المشهد السياسي العراقي، ومنها العوامل المعيقة لتطور العملية السياسية وبناء مؤسسات الدولة. بيد أنّ المعضلة الكبرى تكمن حسب وجهة نظري بإرتكاز النظام السياسي على التوافقية السياسية المكوّناتية والتي هي أشبه بالكسيح عند ارتكازه على الأسس الخاطئة، بما يفضي لنظام عاجز ومكبل، وقد تمكّن النظام التوافقي المكوّناتي من أن يحكم العملية السياسية طوال الفترة الماضية، فكانت النتيجة تجاوز استحقاق المواطنة التي نصّ عليها الدستور، فأصبح المكون العراقي حاضراً، والمواطنة العراقية غائبة، وأنعدم معيار تكافؤ الفرص فكان المكون بدلاً من المواطنة، وكذلك توفير الحماية للمكوّن بدلاً من المواطن والوطن. وهنا حُكمت مفردة المكون بالمحاصصة والولاء الحزبي، وتبلورت الطائفية والإثنية لتصبح أساساً في بناء الدولة العراقية الجديدة، فولدت فساداً سياسياً أنتج فساداً إدارياً ومالياً نخر جسد الدولة العراقية.

ولم يكتفِ بهذا النسق من المحاصصة المكوناتية الحزبية في الخط الأول ـ مثلاً الرئاسات الثلاث ـ وإنما بدأ يتجذر في بنية الدولة العراقية، من الوزارات والمؤسسات، وصار البعض يُطالب بالتوازن السياسي في المدراء العامين، وهذه إنتكاسة في المشهد السياسي. وغابت معايير الكفاءة والخبرة

والنزاهة والوطنية. في حين أنّ مؤسسات الدولة وفي مقدمتها الوزارات التي هي ملك لها، أصبحت حكراً على الائتلافات السياسية، فضمنتها ملكاً متاحاً ومستباحاً للكتل السياسية. وبالتالي تجذرت المحاصصة التي نشأ عنها هذا الفساد السياسي الذي أدى إلى فساد مالي وإداري كبيرين أصبح من الصعب التغلب عليهما.

ائتلافات انتخابية عاجزة

يجد المتابع للحدث العراقي أن أساس المشكلة، هو أنّ هذه الائتلافات السياسية التي كونت البرلمان العراقي، شُكّلت قسرياً، إن كان قبل الإنتخابات أو بعدها، فهي ممسوكة وليست متماسكة. لذلك حدثت مع مرور الزمن إنشطارات وتمردات تظهر على شكل أفراد أو جماعات وتزيد في حالة التشظي، ولكن قناعتي ترى أن هذه الائتلافات التي تكونت في أعوام 2005-2010 ليست خياراً عراقياً بحتاً، وإنما كان للدور الإقليمي الأثر في تجميعها، مما أدى الى ولادة كتل متناقضة متصارعة غيّبت الإرادة العراقية، وأصبحت تفتقر للإنصهار في بوتقة التمثيل الوطني في البرلمان. ولعل عام 2014 شهد مبادرات أختلف أداؤها نسبياً عن الدورات السابقة، لكنها غير كافية لإحداث تغييرات قوية تهز المشهد الوطني وتقلب قواعد اللعبة السياسية.

ولازلت أتذكر في عام 2014، كيف كان تقسيم قاعة مجلس النواب بناءً على التحالفات النيابية، وهذا قد يبدو امراً طبيعياً كما في باقي البلدان، فكان التحالف الوطني على الجانب الأيمن من القاعة وتحالف القوى العراقية في الوسط والتحالف الكردستاني على اليسار،.. لقد كان تقسيماً قام على أساس طائفي وقومي لذلك كان المنظر لا يشير الى مظهر وطني، كان ذلك بمثابة استفزاز لنا ولبعض النواب من قوائم مختلفة، فلقد أدى ذلك الى تقديم طلب الى رئاسة البرلمان وقعه خمسون نائباً يطالبونها بإعادة ترتيب مواقع النواب في القاعة حسب الحروف الأبجدية للإسماء بدلاً من التحالفات، وبالفعل تمت

الإستجابة للطلب وأُعيد توزيع مواقع السادة والسيدات النواب فجرى ترتيب الجلوس بتنوعٍ عراقي سليم. ورغم أنّ ذلك أمر شكلي إلّا أنّه يعكس رغبةً مبدئية وبالإتجاه الصحيح.

الإئتلافات الوطنية

في انتخابات 2018 تبلورت الأمور على نحو أفضل، ولعل ذلك كان من ثمار مشاركة العراقيين في الدفاع عن الأرض العراقية في مواجهة الإرهاب وشعور الجميع بضرورة اللحمة الوطنية، فأرتفع منسوبها وأصبح الانتماء الوطني لدى العراقيين في مواجهة الإرهاب ملحوظاً، فأبناء البصرة وكربلاء وميسان والناصرية والكوت والنجف وبابل والديوانية بذلوا الغالي والنفيس في الدفاع عن نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى، حتى تولد إحساساً كان غائبا لفترة عن الشارع العراقي بفعل العوامل الداخلية والخارجية الطارئة، أي الشعور بالهوية الوطنية كان حافزاً لحماية الأرواح والممتلكات في المحافظات المحررة، ولعب إبن الجنوب دوراً فاعلاً في إزاحة ركام الطائفية وإحلال الرداء الوطني، وكان استقبال الوسط والجنوب للنازحين من المحافظات المنكوبة ينفض الغبار الذي تجمع طوال سنوات لتمزيق هذا الشعب، وليس من الصعب توصل العراقيون الى هذه الحقيقة لو ترك وحالهم بعد عقدين من الزمن او أكثر، لكن سنوات حرب داعش غيرت المعادلات لصالح الإنتماء الوطني، وأنَّ الدم العراقي برمتهِ كان معجوناً بحب الوطن، فسيطر هذا الشعور الطيب الذي قاد الى النصر الحاسم. لذلك كان لهكذا مخرجات إنعكاسات بيّنة على طبيعة التحالفات النيابية بعد انتخابات العام 2018.

لذا شكلت القوائم الانتخابية في الدورة الثالثة متجاوزة الحالة الطائفية والآيديولوجية، فتولّد تعشيق بين مكونات الشعب في القائمة الإنتخابية الواحدة، وتلك بداية تشير الى بدايات انحسار الواقع الطائفي والآيديولوجي الذي كان يحكم المشهد السياسي. ولا يمكن القفز على الحقائق، فما حدث

في التحالفات البرلمانية لإختيار رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية والكابينة الوزارية تتلمس أن داعش قد خدمت العراق من باب (رب ضارة نافعة)، فتولدت كتلتان اساسيتان هما الإصلاح والبناء، وتجد شيعة العراق والأكراد والسنة والأقليات توزعوا عليهما، ولا أحد يُنكر نسبية التقدم الحاصل في تطور سياسي بهذا الشكل، رغم أنّها ما تزال محكومة بملابسات وإشكالات أخرى، لكن المظهر الخارجي بات مختلفاً وبوضوح عن دوراتٍ نيابيةٍ سابقة.

ورغم القدر الضئيل من التفاؤل إلّا أنّ المشهد السياسي لازال محكوماً بالمحاصصة المقيتة التي غيبت وغلبت بناءات السلطة على الدولة وأصبح السباق حول مواقع السلطة محموماً، لقد توفرت فرصة ذهبية في انتخابات 2018 حيث إضطرت الكتل السياسية الى القبول والتوافق على شخصية (مستقلة) لرئاسة الوزراء، وهذا انجاز يحسب للمرجعية الدينية العليا في النجف، وكان من المفترض إستثمار هذه الفرصة للإنقضاض على المحاصصة السياسية وهيمنة الأحزاب على السلطة وإختيار شخصيات مستقلة أو منتمية من مختلف المكونات لكونها مالكة للمواصفات اللازمة للإدارة الناجحة،.. إلّا أن الاحزاب السياسية قد رسمت ما تريده حسب مقاساتها ومصالحها وباتجاه خيار الدولة الفاشلة.. خيار اللادولة..

بين المعارضة والمحاصصة

في السياقات البرلمانية السليمة طرفان، أولهما يشكل الأغلبية السياسية ويكون مسؤولاً عن تشكيل الحكومة، وآخر يأحذ دور المعارضة لمراقبة الحكومة وأدائها بشكل إيجابي، ويكون للمعارضة رؤية واضحة لإدارة الدولة بإفتراض الصراع الإيجابي حول إدارة الدولة. ولا يمكن ان تستقيم أمور الدولة إذا لم تتهيأ معارضة قوية قادرة على كشف أداء القوى المتحاصصة داخل الحكومة.

وفي وضعنا الراهن.. هناك صراع إرادات وليس صراع إدارات، وهناك تماهي بين دور القوى المعارضة والمشاركة في الحكومة، والواقع السياسي حتى يومنا الحالي يشهد تلكؤاً في أداء البرلمان والحكومة بسبب غياب دور المعارضة، فلابد من الدفع باتجاه المعارضة، والا ستبقى البنية هشة وقابلة للتفكيك. إنَّ أغلب المشاكل الحاصلة بين القوى السياسية أسبابها تقاسم السلطات وليس ترشيد وبناء الدولة، ففي تشكيل الحكومة لم يمنح السيد رئيس الوزراء الفرصة لإختيار وزرائه بل هو منح الفرصة للأحزاب لتتقاسم الوزارات وتختار الجزء الأكبر من الوزراء بإرادتها، وكنا نتأمل ان تكون وزارة السيد عادل عبد المهدي مختلفة لما يمتلكه من خبرة ومعرفة وتنظير غير أنه آثر الا يستهلك في آتون الصراع السياسي، فترك الأمور تسير بالشكل الذي نراه اليوم من هيمنة سياسية للأحزاب على المقدرات الدولة، والمشكلة ان هذه الأحزاب ليس في نيتها تهديم الدولة العميقة بل تعززها في مفاصل البنى التحتية للدولة الممسك بها، وبذلك تحاول إعادة انتاج الدولة العميقة، وتكرس مفهوم المحاصصة. وقد يفوت البعض الإستفادة من تجربة السنوات الماضية، فالذهاب بهذا الإتجاه سيؤدي الى الدفع بانهيار التجربة بعيداً عن التوجه لبناء الدولة وسياقاتها الصحيحة، فالمحاصصة بما نحن عليه معول هدم لبناءات الدولة، لكن لا خيار غير المضي بالتأسيس الصحيح مما يتطلب تشجيع الكتل السياسية الى الذهاب الى خندق المعارضة الإيجابي لتبقى واعية لدورها في مراقبة الأداء الحكومي، وأن لا نبقى مشدودين الى المواقع والمناصب كهدف أساس، إذ تبقى الغاية بناء الدولة، وهذا يعتمد على تشكيل جبهة معارضة واقعية مهمتها وضع الأسس السليمة.

حوارات القيادات السياسية والنخب الوطنية
2013-2012

نعود الى صلب الموضوع، حيث كان يفترض أن يرى هذا المشروع الذي بين أيدينا النور عام 2014 والذي استمر العمل فيه قرابة العام وشكل

النتاج الأول للملتقى، وسجل الملتقى نجاحاً في استقطاب القيادات السياسية للمشاركة في المشروع وطرح فهمها لواقع الأمور وتشخيص الأزمة بشكل عملي. وتم توثيق وتحرير المادة، ولكن مجرى الاحداث بعد عدوان داعش خلال الدورة البرلمانية الثالثة سحبتنا وجرتنا الى مربعات الوجود أو عدمه، فأصبح الحديث عن أس الازمة في النظام السياسي مسألة ثانوية، بيد أن مخارج هذه السنوات وإنتخابات العام 2018 أعادت الى الواجهة الحديث بشكل أو بآخر عن الأزمة، فارتأينا أن يرى المشروع النور بإعتبار أن معظم ما قيل لا زال يشكل حيزاً من الهم العراقي.

إطلالة في تفكير القيادات السياسية حول الإزمة

من المؤكد أنَّ أزمة النظام السياسي في العراق متشعبة ومتداخلة ولا يمكن اختزالها بوجهة نظر واحدة، بل في قناعتنا أنها أزمة مركبة وبحاجة الى تفكيك، وإعادة ترتيبها حسب الأولويات. إنَّ ما تم طرحه في هذا الملتقى يعبر بالضرورة عن تجربة سياسية غنية قد تكون فردية أو معبرة عن رؤية تيار سياسي. ولأنّ الأزمة العراقية ضاربة في العمق التأريخي، ومتشابكة مع البعد الإقليمي والدولي، وتحمل تراكمات وإرث النظام الديكتاتوري الشمولي، يحق لنا القول ان ما يتم إستعراضه من آراء حولها ليست بعيدة عن الواقع، ويبقى ما يحتاجه السياسي والباحث هو الإلمام المتغيرات كافة التي يمر بها البلد ومعالجتها بالطريقة الضامنة لإعادة الأمور الى نصابها. أمّا فهمنا لما جرت مناقشته في الملتقى عن أسباب الأزمة ومعالجتها فبالإمكان عرضه، وبنقاط رئيسة لعلها تعكس أفكار ومبادئ القيادات السياسية التي شاركت في الملتقى:

1 - غياب الكتلة التأريخية: فمشكلة العراق الحديث تكمن بغياب آباء التأسيس لمشروع الدولة، هناك أزمة قيادة وطنية تاريخية، وجميع مظاهر الخلل البنيوي لمشروع الدولة الوطنية المدنية وما آلت إليه من إنتكاسات وإختلالات وتشظيات تكمن بغياب نخب التأسيس، وأنَّ أي حديث عن تغيير

جوهري في بنى الدولة سياسياً اقتصادياً ثقافياً جيوسياسياً يتوقف على إنجاز مرحلة التأسيس لمشروع الدولة أولاً على يد كتلة تاريخية وطنية تأسيسية.

الحل: يحتاج العراق لكتلة تاريخية تأسيسية تحمل مشروعاً وطنياً مدنياً قادراً على حل تناقضات الداخل وتشابك البعد الجيوسياسي للعراق وعلاقته بالأبعاد العربية والتركية والإيرانية، لتكوين مركزية عراقية رائدة

2 - غياب المشروع الوطني: إذا كان الدستور مشروعاً للمرحلة الاولى، والمصالحة الوطنية مشروعاً للثانية، ففي المرحلة الثالثة يبدو أنه ليس لدينا مشروعاً، وأنّ القوى السياسية ليست لديها إرادة الجلوس معاً، لتشترك في صياغة رؤية كما فعلت في المرحلة الاولى والثانية. وبخلافه ستتصاعد الأزمات وسيدفع الجميع الثمن.

الحل: العودة الى مفهوم حملة مشروع الكبار، اتفاق الأحزاب والتيارات التأريخية للإتفاق حول صيغةٍ ملائمةٍ لمشروع وطني.

3 - غياب المشروع الثقافي التربوي: يبدا المشروع الثقافي التربوي بالبحث في قضية الوعي بالماضي لغرض توظيفه لحل معضلات الواقع الحالي، فلا مكان لعداوات التاريخ التي ينبغي نسيانها، والبحث عن آفاقٍ للتعايش والتعددية.

الحل: تشكيل حكومة الأكثرية السياسية: ليست من أكثرية مذهبية ولا قومية وإنما ذات صفة ومضمون سياسي جامعة للشرائح كافة كي يتسع أفقها السياسي لخدمة الوطن بأكملهِ.

4 - جوهر الأزمة في الصراع على المال: انّ أزمة العراق مركبة سياسية وخدماتية وإقتصادية وإجتماعية ولكن جوهرها الصراع على المال، إذ تحاول الأطراف المتناحرة إضفاء السمة الطائفية والإثنية على الأزمات التي تمر بالبلد.

الحل: ويكمن في إمكانية القوى الشيعية السياسية على تغيير المسار دون

تدخل القوى الخارجية، فشيعة العراق بإمكانهم قيادة الواجهة السياسية ولا يمكنهم الانفراد بالحكم.

5 – الازمة في غياب إرادة الحل: ليس هناك إرادة سياسية جادة لدى الأطراف للحل، فلا ينبغي النظر الى حجم الأزمة، بل الى القدر العالي من الإرادات ومدى جديتها. فقد باتت الديمقراطية التوافقية عرفاً عراقياً متميزاً ورغم حجم الملاحظات عليها لكنها خلقت توازناً وعبرت بنا عقدا من الزمن.

الحل: الحاجة الى ثقافة الحل مقابل ثقافة الأزمة، ودعم التغيير بكل الطرق الدستورية وإستحضار تجارب الدول التي مرت بمحطات أشد بكثير من الأزمة العراقية وغلبتها بالنضال والتضحيات. ثمة حاجة الى كفاءة التنظير وبراعة التطبيق لمن يخطط لمستقبل العراق السياسي، ولا شك، هناك ضعف في الثقة بين الأطراف السياسية، ويبقى الجيل المخضرم معولاً عليه بأعتباره حامل سر الحفاظ على التجربة.

6 – الأزمة في دستور العراق 2005: ولعله احد أسباب المشكلة، فهو دستور مقفل ومن الصعب تفعيله، وهناك غياب للفكر السياسي المتجرد من غبار الماضي. إن العملية السياسية وبناء الدولة قد تم العمل بهما على أساس المكونات وغياب الهوية الوطنية.

الحل: لابد من الإنطلاق الى مرحلة جديدة وإبتكار نهج ديمقراطي يتبنى روح المواطنة وليس المكون، فالحاجة الى حكماء متسامحين لا يحملون عقد الماضي ووضع عقد اجتماعي جديد للخروج من المأزق، نحن بأمس الحاجة الى مشروع وطني بعيدا عن الطائفية للعيش تحت خيمة العراق ويتبنى روح المواطنة ويتوصل الى موتمر وطني جامع يرتكز على الهوية الوطنية.

7 – الأزمة في إدارة الصراع وتعدد الخيارات: هناك مجموعة أزمات يعيشها البلد جاءت عن إرثٍ تاريخي ولها أوجه متعددة منها ما هو جغرافي وإقتصادي ومجتمعي وسياسي. وتولد تلك الأزمات نزاعات عديدة أسبابها

كثيرة منها ما هو حول الموارد، والنزاعات التأريخية، والخلاف الأيديولوجي، وتضارب المصالح. ولعل كثير من صراعات الداخل أسبابها خارجية، كما أنّ إختيار الولايات المتحدة للديمقراطية الليبرالية نظاماً للحكم لم يكن بإرادة العراقيين، فلعلها شاءت جعل العراق منصة إختبارٍ لذلك. وتواجه الأزمة الكبرى في البلد معضلة القيادة، فجل مؤسسات الدولة متواضعة الإمكانات وبلا مهنية، وتعمل خارج سياقات التأريخ، حيث يلعب نزاع الإرادات وتعدد مصادر القرار، وتأثر صانعي القرار العراقي بمتغيرات كثيراً ما ساهمت في عرقلة حل الأزمات.

الحل: بلورة خطاب سياسي يقنع كل أطياف المجتمع، والخروج من شرنقة التحالفات الطائفية ومحاولة إيجاد رؤية مشتركة مع الآخر وممارسة آليات دستورية سليمة لتحقيق التغيير.

8 - الأزمة في غياب الضمانات لإدارة الدولة: لا زالت وجهات النظر حول الدستور متباينة، وبالتالي تتباين المكونات في ترسيخ هذه البنود مما يعقّد الأمر، ولم يستكمل بناء المؤسسات الدستورية فالوضع في كردستان يثير جدلاً، وبقاء الدولة العراقية بهذا التباين يجسد حالة الفهم المتباين حول الدستور.

الحل: ثمة خياران، إما الحوار الوطني الجاد الذي يجعل من الدستور حجر الزاوية وأما البحث عن صيغة جديدة، فالحاجة ماسة الى اقتصاد متنام وقادر على حماية الفرد، ولن يتم ذلك إلا من خلال تقوية القطاع الخاص وإعادة النظر في بعض الأسس التي تتحكم بإدارة الموارد المالية للدولة.

9 - الأزمة في غياب دولة المواطنة: هناك عوز تشريعي وعجز سياسي وضعف أمني.

الحل: الحاجة الى إنجاز القوانين الأساسية وهيكلة القوات الأمنية، وتشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة وإبعاد المؤسسات الأمنية عن الخلافات السياسية. تحديد نوع العراق المطلوب، عراق الأقاليم أم

المحافظات، هل نحول كل المحافظات الى أقاليم؟ وتحديد أطر تحالفات للخروج من تحالفات المكونات الى التحالفات السياسية وببرامج واضحة لصناعة التغيير المطلوب.

10 - الأزمة في غياب الإدارة والتخطيط والبرامج: يشكل غياب كل من الرؤية الجامعة والأدوات الكفوءة العامل الأساس في صناعة الأزمة وإستمرارها، كما تعاني المنظومة الإدارية من خلل متأصل.

الحل: الحاجة الى ثورة إدارية، ولا ثورة إدارية دون ثوار إداريين. كما تعوزنا الدولة العصرية العادلة، تبدأ فيما انتهى الاخرون، فوحدة العراق تعني الرؤية والخطة والبرنامج الجامع، ولابد من فريق منسجم وبرؤية واضحة فسيلتف المجتمع بكل اطيافه، وسيكون لديه القدرة على المضي الى دول المنطقة وليصبح خياراً يمكن التفاهم معه، فالعراق قطع متناثرة يجب وضعها جنبا الى جنب، ولا يمكن للعراق أن يأخذ موقعه في المنظومة ما لم يحل مشاكله الداخلية. كما أنه بحاجة الى عاصمة قوية لا تتدخل في كل التفاصيل وأطراف قوية فاعلة ومؤثرة.

11 - الأزمة في غياب الثقة بين المكونات: ستبقى الأزمة السياسية مستمرة ما لم ينصب تفكير الجميع نحوعدم التمييز أو التمايز بين كل المكونات، وإيجاد أسس توضيح مفهوم الشراكة عند ترادفه مع فكرة التوازن الواردة في الدستور، فثمة قصور واضح في التعريف بالمصطلحات وضرورة تمثيلها لمعانيها الحقيقية دون لبس.

الحل: إزالة تركة المرحلة الإنتقالية، وإيجاد معالجات لكل المشاكل ومنها ضحايا النظام السابق، أعضاء حزب البعث البائد الأجهزة المنحلة وباقي القضايا العالقة، اذ يفترض تجاوز الماضي بشجاعة وعدل وإنصاف.

هناك عيوب ونواقص عديدة في النظام السياسي الذي يُدير البلد منذ العام 2003، وتدميره وكما هو عليه سيكون مجلبةً للندم، فالدستور وكما هو

والتجربة السياسية والإنتخابات على علاتها تُعد تجربة غنية مهما شابتها من نواقص وعيوب، وقد بُذلت لأجلها دماءٌ وتضحيات. لهذا ولتلافي الخلل وإيقافه هناك حاجة لخطط أمنية جديدة لا تتسم بصفتها العسكرية الصرف بل تتنوع بمعاييرها الحديثة، وثمة حاجة لتلافي ضرر الجوار للحد من الفتاوى التكفيرية التي إستباحت الدم العراقي لأكثر من عقد ونصف.

منهجية الكتاب

إنّ مثل هذه المضامين الغنية يمكن ان تصبح مادة سياسية ليس فقط للسياسيين والمتصدين، بل للباحثين حيث تكشف عن مساحات التقارب واختلاف الرؤى بين القيادات السياسية التي تمثل واقعاً ولا زالت في المشهد السياسي العراقي، وقد حرصنا على توثيق آراء السياسيين بكل تفاصيلها. إضافة الى ذلك تكشف هذه الحوارات عن مساحة أخرى تتعلق بمداخلات النخبة من الحضور بمختلف التوجهات والخلفيات، وما يزيد الأمر وضوحاً تعقيبات القادة السياسيين التي تركز الضوء على جوانب أخرى مما يفسح المجال للتعرف على مساحات إضافية من الروئ. وجاء الكتاب بثلاثة فصول، حيث مثّل الأول عرضاً مختصراً للمحاضرة والمداخلات والتعقيبات لكل متحدث، والثاني العرض الكامل للندوة بكل تفاصيلها متضمناً التقديم والمحاضرة والمداخلات ثم التعقيبات، أما الفصل الثالث فهو مختصر باللغة الإنكليزية لندوات الملتقى ولمقدمة الكتاب.

والكتاب جاهز للطباعة، فإذا بالحراك الاحتجاجي الشعبي ينطلق في بداية شهر تشرين الأول 2019، حيث بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية تشهد انتفاضة شعبية، تؤكد وبكل وضوح إلى وجود أزمة بنيوية في النظام السياسي، إن محتويات هذا الكتاب تؤشر إلى أسباب هذا الحراك، نرجو من الله التوفيق لأن تقود هذه الاحتجاجات الشعبية إلى إصلاح النظام السياسي في الطرق.

شكر وتقدير

الشكر والتقدير لكل القادة السياسيين الذين ساهموا في إنجاح المشروع، وإلى النخب العراقية كافة الذين شاركو بالحضور والمداخلات، والشكر موصول الى الاخوة الذين ساعدونا في تحرير المادة وتشذيبها وتحويلها الى مادة قابلة للاستفادة والبحث وفي مقدمتهم الأخ السيد علي الغريفي رئيس تحرير جريدة المواطن والاخ الباحث حسين درويش العادلي والأخ أسعد المطيري والأخوين صلاح الفضلي وحسين الغرابي، والشكر موصل الى الآنسة العلوية بثينة الحكيم على ترجمة ملخصات البحوث، وإلى السيدين ليث محمد وأثير عبد السادة وإلى وحدة التدقيق اللغوي في مؤسسة بحر العلوم الخيرية.

كلمة سماحة العلامة الدكتور السيد محمد بحر العلوم

في افتتاح الموسم الأول لملتقى الثلاثاء الشهري في بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

-صدق الله العلي العظيم-

أيها الأخوة والأخوات الأفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في نفسي كنت اتمنى ان احضر بعد غيبة قد تكون طويلة علي ان التقي بالاخوان الافاضل من سياسي ومثقفي بلدنا الحبيب العريق الاصيل، عراقنا الذي هو معشوقنا جميعا، للحديث عن الهموم الوطنية المشتركة وتجربتنا السياسية وافاقها المستقبلية وتطوير الياتها بما ينسجم والمصلحة العامة.

ومن المؤلم، ونحن نجتمع اليوم في مرحلة عصيبة للغاية يمر بها عراقنا الحبيب وكثير من الآمال التي حلمنا بها أثناء عملنا في المعارضة في المنافي والداخل طوال العقود الماضية استبدلت شجون والالام ومحن. ليس الامر غريباً بذاته فالعملية التغييرية معقدة وشاقة وخاصة انها جاءت -تجربتنا السياسية- على انقاض حكم شمولي إستبدادي حكم العراق بالحديد والنار على مدى عقود ثلاث وأنتج فيما أنتجه من إضطهاد وإبادة ومعاناة وحروب وحصار ستبقى آثاره ملازمة لفترة طويلة.

ورغم بعض الإيجابيات التي تحققت في مرحلة التأسيس بعد التغيير والتي حملت معها آفاقا جديدة وخاصة في مجال كتابة الدستور واجراء

الإنتخابات التشريعية واختيار الحكومات المحلية وتمتع المواطن ببعض حقوقه من الحريات الاساسية غير ان سرعان ما دخل العراق في أزمات طائفية خلال اعوام 2005- 2007 كادت ان تفضي الى حرب اهلية بين أبناء الشعب الواحد لولا رحمة الله والحكماء والعقلاء من القوم ان من الله علينا بتجاوز المحنة مرحلياً.

وتصورنا اننا تعلمنا من تجاربنا وان خيارنا الأمثل للعراق الجديد الاستمرار في ترشيد العملية السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ليستشعر الكل بعدم التهميش والإقصاء والوقوف صفاً واحداً لمواجهة موجات الإرهاب البشعة القاسية التي اودت بحياة عشرات الاف من الإبرياء والعمل سوية لإدارة العراق وبنائه واعماره وتعويض شعبه عما عاناه من ويلات العقود الماضية.

ولكن سرعان ما تلاشت الاحلام ونحن نخوض الإنتخابات التشريعية الاخيرة عام 2010 وبدأت الأزمات تلح على بلدنا وشعبنا واتسعت رقعة الخلافات السياسية بين الفرقاء السياسيين واختفت المصلحة الوطنية لتتعملق ثانية الهوية الطائفية والقومية ويتناحر السياسيون على غنائم البلد وتصبح المحاصصة السياسية المقيتة الشعار الاساس في إدارة البلد وتتراجع الوطنية وتختفي المواطنة في دهاليز الصراع السياسي ويجد الجيران مساربهم في الغنيمة ويقف الآخر منهم في حالة التشفي لما يحصل وبدأت ملامح الخسارة تلوح ثانية في الافق.

وما ان حل عام 2011 حتى بدأ (الربيع العربي) يلوح لنا وعلى مقربة من بلادنا ليزيد الامر تعقيداً ويزيد درجة الإحباط والملل عند المواطن وتزداد الهوة بين الساسة والشعب ونغوص في اعماق أزمات جديدة تدق الاسفين بين شركاء الامس وتصبح العملية السياسية في مهب ريح عاصف وتبرز التناقضات بين السياسيين بسبب تحالفاتهم القسرية في غياب المشروع الوطني لتهدد الحلم الذي انتظرناه طويلا للعراق وشعبه المظلوم.

ولم يتحسن الحال عما عليه في عامنا هذا فقد استمرت المناكفات السياسية وفشل الكل في الإحتكام الدستور وجعلوه بالخلف تقودهم المصالح الذاتية والفئوية والحزبية وتدنت الخدمات واصبح المواطن في خبر كان وبقى الحرمان والمعاناة في المحافظات تستجدي عطف المسؤولين غير انهم سادرون في غيهم يلفهم الفساد وهدر المال العام واصبحت إيرادات النفط والموازنات الضخمة لا تمثل شيئاً للمواطن.

واليوم ونحن سنكمل في الاشهر القادمة العام العاشر على سقوط الطاغية، لابد لنا من وقفة مسؤولة واعية تشارك بها النخب العراقية لتدراس التردي الحاصل، وأستبشرت خيراً بهذا الملتقى عله يساهم ولو بشكل متواضع في تشخيص الخلل في المسيرة وطرح الافكار والتصورات والعلاج حول مختلف المواضيع، اتمنى لولدي د ابراهيم بحر العلوم الاستمرار في هذا المشروع وان يكون الملتقى نقطة التقاء الجميع وان يشق طريقه بحيادية واستقلالية ليكون رائده الحوار في تداول المواضيع الساخنة، واعاهدكم سأحاول جهد إمكاني التواصل مع الملتقى، وأشد الرحال اليه شهريا من النجف لرؤية اخوتي وأحبتي وأستمع الى ارائهم ومداخلاتهم.

أملي وطيد بالله سيحانه ان يأخذ بيد العاملين لخدمة العقيدة والوطن الى ما فيه الصلاح والخير وشكراً على حسن اصغائكم.

بغداد في الثاني من شهر تشرين الثاني 2012

الفصل الأول

الملخص التنفيذي لحوارات القيادات السياسية والنخب العراقية حول أزمة النظام السياسي في العراق

-1-

العادلي: أزمة العراق.. غياب الكتلة التاريخية

الدولة العراقية التي قامت في 1921م تمت بإرادة انكليزية، تعاملت معها دول المحور على إنها من مخلفات دولة عثمانية خاسرة في الحرب، فالعراق غنيمة حرب هو وباقي دول المنطقة تأسست على أساس من سايكس بيكو الذي وضع دولاً على الخارطة.. فأصبحت الدولة الوطنية حقيقة قائمة أنتجتها إرادة المستعمر الجديد. فلم يلحظ فيها التطور السياسي التاريخي لإنتاج الدولة التي يجب أن تولد الدولة من الأمة، فالأمة تتطور تاريخياً وبتطورها تتغير دولها، إننا لم نكن أمة سياسية لحظة تشكيل الدولة الحديثة.

هذه المقدمة توصل إلى نتيجة بإنتهاء العمر الإفتراضي لنموذج الدولة الشرق أوسطية التي لم تنتج عن تكامل صيرورة الأمة أولاً، وثانياً خابت في مراحل التأسيس والإدارة لمشروع الدولة الوليدة، ففشلت، وها هي شعوب هذه الدولة تعبر عن فشل مشروع الدولة بثورات وإنتفاضات لم تستقر بعد على أنموذج واضح.

إنه فشل مركب، الدولة الشرقية، الأول، إنها لم تنتج عن أمة سياسية متكاملة الجوهر السياسي، والثاني، إنها لم تظفر بآباء مؤسسين وطنيين مدنيين حقيقيين، ولكن الطامة أنَّ نخب التأسيس قضت على إمكانية نشوء الدولة

عندما إعتمدت ثالوثاً أسوداً لبناء الدولة يتخلص: بالإستعباد والإستبداد والإستبعاد، الإستعباد مقابل المواطنة والإستبداد مقابل الديمقراطية والإستبعاد مقابل التعددية والتعايش.

لنأخذ مثالاً بنيوياً يتصل (هوية الدولة).. فلقد كان من المفترض ولتكوين أمة الدولة بعد تأسيس الدولة أن يتم إعتماد مبدأ المواطنة التي تحترم التنوع العرقي الطائفي الإثني..الخ، لكن ماذا حدث على أرض الواقع، الذي حدث أنَّ نخب التأسيس للدولة اِنحازت منذ التأسيس إلى هويات عرق_طائفية محددة على حساب الهويات العرق_طائفية الأخرى، فاِحتكرتها طائفة وتملكتها قومية على حساب أخرى. فنتج لدينا الإقصاء والتهميش والتخوين والإحتراب الداخلي داخل الدولة وأمتها.

المحور الثاني الذي أريد التركيز عليه هو: كيف نتصور طبيعة السياسة الغربية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط التي تشهد موت وولادة الدول؟ إنَّ الراصد يمكنه تلمس ثلاثة سيناريوهات أميركية غربية محتملة للتعاطي مع الواقع الشرقي الجديد حسب حركية التطورات، والسيناريوهات هي: سيناريو البؤر، سيناريو التضاد، وسيناريو الإحتواء.

1 - سيناريو البؤر: يتلخص فحوى سيناريو البؤر بتقسيم الدول إلى بؤر آمنة وقلقة ومتفجرة بالتناسب مع طبيعة كل دولة وملفاتها الداخلية ودورها الخارجي، فالبؤر الآمنة هي تلك الدول الواجب الحفاظ على أمنها وإستقرارها تحت أي ظرف لأهداف سياسية أو إقتصادية أو عسكرية، والبؤر القلقة هي تلك الدول التي يراد لها أن تعيش الاضطراب البنيوي الداخلي الذي يحيدها عن معادلات الصراع والتنافس في منظومتها الإقليمية، والبؤر المتفجرة هي تلك الدول التي يتم من خلال واقعها المتفجر إعادة تشكيل المنطقة تناسباً مع المتغيرات الجيوستراتيجية. وفق سيناريو البؤر سيتم تقسيم دول المنطقة إلى بؤر آمنة (اسرائيل ودول الطاقة الخليجية) وبؤر قلقة (العراق،

سوريا، لبنان، الأردن، مصر، اليمن، تونس) وبؤر متفجرة (السودان، الصومال، ليبيا، إيران).

2 - سيناريو التضاد المذهبي: على خلفية التضاد الإسلامي المذهبي الحاضر بقوة وعنف في بنية المجتمعات والدول الشرق أوسطية والذي كشفت عنه ثورات وإنتفاضات المنطقة، سيتم إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية على وفق هذا التضاد لخلق مركزيات جيوستراتيجية مذهبية كبرى تضمن وقوع المنطقة في مجالها الحيوي بما يضبط ويوجّه بوصلة الصراع والمصالح، والدولتان المرشحتان لتكونا مركزاً لإستراتيجيتين مذهبيتين هما: تركيا كمركز مذهبي سني، وإيران كمركز مذهبي شيعي، والمتتبع يلحظ تراكماً مضطرداً لنواتين مذهبيتين إستراتيجيتين.

إنَّ جوهر سيناريو التضاد يتمثل بتمكين حركة الإخوان المسلمين من الوصول الى السلطة في أكثر من دولة، ثم يصار الى تفاهمات إستراتيجية مع تركيا المركز لتكوين مركزية سنية إستراتيجية قبال المركزية الإيرانية.

ستكون أميركا/الغرب أقرب الى المركزية التركية الراعية للمحور السني في توجيه دفة المصالح الحيوية في المنطقة وتوجيه الأحداث صوب أهدافها الستراتيجية، فالمحور الشيعي عموماً مازال منخرطاً في صراع حيوي مع أميركا والغرب.. وإذا كان العقد المنصرم عقداً شيعياً سجل تقدماً واضحاً في أكثر من ساحة (العراق ولبنان وايران) فإنَّ العقد القادم سيكون عقداً سنياً بإمتياز.

3 - سيناريو الإحتواء يتمثل بإقامة تفاهمات مباشرة مع القوى الإسلاموية التي أفرزتها المتغيرات الشرق أوسطية، وبالأخص حركة الإخوان المسلمين، ومحور التفاهمات يتلخص بالحفاظ على البؤر الآمنة (إسرائيل ودول الطاقة الخليجية) من كل تهديد بما فيها التهديد الإيراني، وأيضاً إبعاد وتحجيم ومواجهة التيارات الإسلامية السلفية الأصولية المتنامية في المنطقة،

مقابل دعم أميركي غربي سياسي إقتصادي لدول الإسلام السياسي، وضمن محورية للدور التركي المصري في تشكيل خط إقليمي إخواني عالي التفاهم مع الدوائر الأميركية الغربية فيما يتصل بتوجيه الأحداث والمصالح الشرق أوسطية.

يمكن خلق سيناريوهات بناءة تحقق الكثير من الإيجابيات قبال السيناريوهات الثلاثة الكارثية التي فيما لو تحققت فأنها ستدخل منطقة الشرق الأوسط بأسرها في صراعات متشظية لا يمكن التنبؤ بنتائجها.

يمكن إعتماد سيناريو المركزية المدنية التركية، فتركيا بمقوماتها الذاتية يمكنها أن تكون مركزاً مدنياً على حساب مركزيتها القومية أو المذهبية.. إنَّ الشرق الأوسط يحتاج إلى مركز تحكم إستراتيجي مدني وسط التناقضات العرق-طائفية التي تهدد المنطقة بأسرها، ووسط تنامي التخندق الإستراتيجي المذهبي الموظف خارجياً.

للعراق أيضاً مركز محوري في المنطقة يمكن من خلاله تكوين مركز إستراتيجي فعال، إنه الدولة ذات الثقل الحضاري والثروات الهائلة والموقع الاستراتيجي الإستثنائي. يمكن للعراق أن يتحول الى (دولة توازن إستراتيجي) موازن ومتوازن وسط الإستراتيجيات المتصارعة وبالذات الإيرانية السعودية والتركية،.. وفيما لو تقسم العراق أو بقيّ دولة ضعيفة قلقة فإنه سيجرّ المنطقة بأسرها إلى إعادة إنتاج نفسها على أساس عرق-طائفي متضاد ومتصارع. على إنَّ إنجاز مهمة العراق الإستراتيجي يتطلب إعادة إنتاج بنية الدولة العراقية الحالية القائمة على أساس من الحكم التوافقي العرق-طائفي المنقسم إلى بنية الدولة الوطنية المدنية الموحدة الفعالة.

مشكلة العراق الحديث تكمن بغياب آباء التأسيس لمشروع الدولة، وجميع مظاهر الخلل البنيوي لمشروع الدولة الوطنية المدنية وما آلت إليه من اِنتكاسات واِحتلالات وتشظيات يكمن في غياب نخب التأسيس... العراق

يحتاج لكتلة تاريخية تأسيسية تحمل مشروعاً وطنياً مدنياً قادراً على حل تناقضات الداخل وتشابك البعد الجيوسياسي للعراق العربي الإيراني التركي، لتكوين مركزية عراقية رائِدة.

المداخلات

الدولة مفهوم قانوني وليس مفهوماً سياسياً، الدولة توجد بوجود أرض وإقليم وشعب وتراث، فليس بالضرورة أن تكون للأمة دولة، لكن بتوسع المجتمع البشري اِحتاج إلى تنظيم، هذا التنظيم هو الدولة التي جاءت لحماية الناس ووضع أسس إجتماعية وإقتصادية يسير عليها المجتمع.

فيما يخص الربيع العربي، حركة دافعها مناهضة إستبداد الأنظمة التي أهملت دور الإنسان وتعدّت على حقوقه كما في تونس ومصر، وهي حركة عفوية غير منظمة قادها الشباب، حركة شبابية نزلت إلى الشارع وحققت الذي حصل، وهي أساسا لم تأتِ لإسقاط الدولة قديمة، ولكن لتغيير أنظمة أساءت للإنسان.

إنَّ الملك فيصل رحمة الله عليه وعبد الكريم قاسم كانوا آباء لدولة لم تتأسس، ولكن لا يمكن إجحاف مشروع الملك فيصل وعبد الكريم قاسم وخاصة في زحزحة العامل الطائفي في بناء الدولة والموروث من الدولة العثمانية كثابت للدولة.

ما هو المشروع للدولة العراقية القادمة وما هي الرؤية التي نقدمها للأكثرية الشيعية في إدارة دولة مدنية تغير مجرى التاريخ؟ إحتمالية كبرى أن يكون للعراق دور، ولكن الآباء الحاليين للدولة العراقية غير قادرين على التوجيه وهم ليسوا أفضل حالاً من الآباء المؤسسين الآخرين، هذا هو مصدر القلق الذي يحتاج لحلول، وفيما لو توصلنا إلى الحلول هل يتم الأخذ بها؟

إنَّ الهدف إقتصادي وحركة التاريخ كلها إقتصاد، ولكن الوسيلة سياسة

وحروب، وعندما نقول إقتصادي يعني أن تكون المنطقة تابعة إقتصادياً دائما إلى الغرب وتأمين مناطق النفط، المنطقة مؤمنة من حيث تجهيز النفط للغرب لعشرين سنةٍ قادمةٍ على أقل التقادير، سيبقى الشرق يعطي نفطه للغرب، لذلك من الضروري أن يتم الحديث عن الإقتصاد والطاقة عندما نتحدث عن السيناريوهات المقبلة . الإشكالية في التعريف للدولة الشرقية، ليس هناك وجوداً حقيقياً لمثل هذه التسمية، تستطيع أن تقول الدولة العربية، ربما نستطيع أن نتناقش عليها، لكن إستعمال مصطلح الدولة الشرقية يمتد بنا من اليابان مروراً بالصين إلى الهند إلى إيران ثم الى تركيا والدول العربية ..فإضفاء صفة الدولة الشرقية على هذا التحليل لا ينسجم مع الواقع. ثانياً، يوجد فرقاً شاسعاً وكبيراً بين الثقافة الشرقية والثقافة الغربية والخلافات التي تحصل نتيجة للتصادم بين هاتين الثقافتين.

لقد تم إسقاط موضوع الإرادة الشعبية، وركّز كثيراً على الخطط الآتية من الغرب وسهولة تطبيقها لأهدافها، فمهما أرادت الدولة فإنّ هذا المشروع يتعثر نتيجة لمقاومة او معارضة أو وقوف أبناء الوطن ضده..

إنَّ العراق يجب أن يكون دولة مطمئنة لا دولة قلقة لأنه ثاني دولة في العالم في إنتاج النفط، وعلى الغرب أن يحافظ عليها من حيث الأمان والاستقرار مثل دول الخليج أو أكثر.

عندما نتحدث عن منطقة الشرق تبرز لنا ثلاث دول حقيقية لا يمكن تجاوزها إيران وتركيا ومصر، هذه الدول لا يمكن أن تنهار بإعتبار إنَّ هناك أمة كونت هذه الدولة، ولا أظن أن يسعى الآخرون إلى تفتيتها نعم قد يحاولون ممارسة تطويعها. وهذه الدول الثلاث تعد من أهم اللاعبين الأساسيين في المنطقة وتزداد صعوبة تطويع هذه الدول خاصة ونحن ندخل مرحلة جديده من السياسة العالمية.

التعقيبات

الدولة أمة سياسية، والمجتمع أمة إنسانية، وإنَّ الدولة أرقى وأكمل حالات التعبير عن الأمة بكل مستوياتها ووظائفها.. نحن أمم إنسانية لم ننجز - لحظة تشكيل الدولة - ماهيتنا السياسية، لذا أتى مشروع الدولة غريباً لا يستند الى جوهر سياسي واضح مما شكّل بداية متعثرة قتلها المؤسسون .ثانياً: ما يخص الثورات أو ما يسمى بالربيع العربي، يجب عدم إختزال المشكلة بالإستبداد، الإستبداد سيئة من سيئات البناء الخاطئ للدولة في الشرق الأوسط، ولقد لخصته بثالوث الإستعباد والإستبداد والإستبعاد.

نعم، كانت لدينا محاولات جدية لبناء دولة وطنية مدنية في أكثر من مقطع تاريخي من تاريخ العراق الحديث، هناك طروحات ورجال ومشاريع نوعية شهدها العراق، لكن بقي العراق يحن إلى آباء مؤسسين حقيقيين يتبنون ويحملون ويحمون مشروعه الوطني المدني، أعتقد إنَّ الإسلام السياسي بات جزءاً من المشكلة، وسواء تم التمهيد له للوصول إلى السلطة أم لا فإنه وبأيديولوجياته وسياساته لا يساعد في إعادة بناء الدولة الوطنية المدنية على أنقاض دولة التمييز والإستبداد.

يستوطن في منطقة الشرق الأوسط التخندق الطائفي الجيوسياسي ومراكزه السعودية وإيران وتركيا.. سنياً ينظر إلى العقد السابق 2000-2010م إنّه عقد شيعي بلحاظ تراكم المنجزات الشيعية في المنطقة، أما العقد الحالي 2010-2020م فهو عقد سني، وترجمته إسقاط الحكم في سوريا وتقليص نفوذ حزب الله اللبناني ومحاصرة حكم الشيعة في العراق والظاهرة السياسية الشيعية في الخليج، وأيضاً محاصرة إيران سياسياً وإقتصادياً وربما ضربها عسكرياً. الأكثرية الشيعية في العراق قادرة على حسم مشروع الدولة وتوجيهه كيفما كان بحكم كونها أكثرية عددية، لذلك يتحملون مسؤولية كبيرة في حسم مشروع الدولة الذي يأنّ الآن من البنية التوافقية الهشة التي قعّدت بناء الدولة على

وفق مبادئ المكون والمحاصصة والفيتو العرق-طائفي، المطلوب إنتاج كتلة تاريخية شيعية عراقية تعتمد المشروع الوطني المدني.

هناك إرادة مقاومة في المنطقة تجاه المؤامرات والمخططات، ولكن يجب ألّا نبالغ كثيراً بقدراتنا، نحن أمم متمزقة بفعل الإنتماءات الفرعية والذاكرة التاريخية المشحونة وعشرات عوامل الضعف والإرتهان والتبعية، يجب أن نلحظ مصالحنا بوعي وإرادة، فليس بالضرورة كل ما هو موجود أو ما سيحدث هو في تضاد مع مصالحنا، يجب تشخيص الأولويات وصياغة الإستراتيجيات على أساس من وعي المصلحة.

العراق بلد محوري في الشرق الأوسط، بسب موقعه الجيوسياسي وثقله الحضاري التاريخي وموارده الإقتصادية الكبرى، أيضاً، يمتلك العراق مقومات ذاتية غنية (موارد طبيعية، قوة بشرية، تاريخ)، تؤهله لبناء نموذج ذاتي لا بالإستعارة، وقادر على التأثير الإستراتيجي الإقليمي والدولي. فليس في صالح العراق والمنطقة وجود عراق ضعيف أو مجزأ أو قلق، فذلك سيعود بالوبال على المنطقة والعالم، الأفضل قيام نموذج الدولة العراقية اللاعبة لدور التوازن الإقليمي والدولي الفعال، بما يؤهل العراق ليكون قوة إستراتيجية حقيقية موازنة ومتوازنة. إنّ التوازن الفعال يعني (دولة عراقية قوية سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً قادرة على حفظ التوازن الإيجابي بين إستراتيجيات المنطقة)، وهو النموذج الأفضل للعراق والمنطقة

-2-

عبد المهدي: أزمة العراق.. غياب المشروع الوطني

لا زلنا نفكر بعقلية المعارضة ونفكر بعقلية الأقلية السياسية المماثلة للواقع السياسي الذي كانت تعيشه المعارضة. إننا في عراقنا اليوم مررنا بثلاث مراحل منذ عام 2003 إلى حد اليوم. فمن هي القوى الحاملة للمشروع وما هي مضامين هذه القوى؟ وإذا قسمنا مراحل هذه الفترة منذ عام 2003 إلى حد الآن - نستطيع أن نشخص ثلاث مراحل :-

المرحلة الأولى: الدستور وهي إنتخابات 2005 الأولى بنيت على تحالف سمي التحالف الشيعي الكردي، جميع هذه الأطراف شاركت فيه، والقوة الدافعة لذلك المشروع أو البرنامج كان إعداد الدستور، لذلك كان التوافق هو شعار المرحلة، كان يجب أن نتفق لأن الدستور يجب أن يكون في نهاية المرحلة دستوراً واحداً. فعندما تعد دستوراً يجب أن تخرج بوثيقة واحدة تعرض على الشعب للإستفتاء وإلّا لن ينجح المشروع. والحكومة التي أنبثقت من المشروع يجب أن تكون حكومة توافق وطني، وحصلت مساعٍ من التحالفين من أجل ضم التحالف الثالث أو المكون الثالث في مشروع الإستفتاء الإيجابي على الدستور.

المرحلة الثانية: مرحلة الإنتخابات الثانية، ففي هذه المرحلة أنضمت جبهة التوافق إلى الطرفين الأساسيين. وهنا بدأ عامل معين لم نكن نستشعره في عام 2003 و 2004 كعامل حاسم سيغير معطيات المسائل وهو الإرهاب. الإرهاب والعنف بدأ يغير كامل النظريات. برز مفهوم المصالحة الوطنية، وأصبحت هي المضمون الحقيقي للمرحلة بكل تبعاتها، فحصلت الكثير من التشوهات وإختلت موازين العلاقات بين القوى، أما إلى محاصصة أو إلى تنازع غير بسيط. فبدل أن ندخل فعلاً في مصالحة حقيقية تؤسس إلى إتفاقات حقيقية، دخلنا أكثر وأكثر في نوع من الإستقطابات والتخندق، وإزداد مركز السلطة التنفيذية بشكل كبير.

المرحلة الثالثة: غياب المشروع الوطني: وقد تشكلت هذه المرحلة بعد إتفاق أربيل وكان الإتفاق أقرب إلى الشكلية من الجدية. فهذا كله بحاجة إلى بناءات مفاهيمية غير متوفرة حاليا، ويجب وضع الأسس لها. في تموز 2007 كتبت رسالة إلى الرئيس مسعود، رسالة طويلة مبنية على الإحترام والثقة المتبادلة.. قلت له نحن بين نظريتين أما أن نبني مواقفنا على الجغرافيا أو على المصالح. دخلنا المرحلة الثالثة مع صعود قوة رئيسية هي "دولة القانون" وقوة

دولة رئيس الوزراء، فنحن أمام حقيقة واقعة اليوم هي إنَّ من يحمل مشروع البلاد بات قوة واحدة. اليوم ليس لدينا قوى برلمانية أو مجموعة قوى تقرر في الأمور الأساسية. فالوقائع والمجريات تشير - إنه حتى إذا قررت هذه القوى شيئاً- فإنَّ حامل المشروع يأخذ القرار بإتجاهات أخرى.

هذا تشخيص القوة الحاملة للمشروع، أما تشخيص مضامين المشروع فأخطر. فإذا كان الدستور مشروع المرحلة الأولى، والمصالحة الوطنية مشروع المرحلة الثانية، ففي المرحلة الثالثة ليس لدينا مشروع وإنَّ القوى السياسية ليست لديها إرادة لأن تجلس سوية، وتشترك في صياغة رؤية كما إشتركت في المرحلة الأولى والثانية. وسنخرج من أزمة إلى أزمة أكبر. الجميع سيدفع الثمن وليس شخصاً واحداً. إقترحت على الطالباني إنشاء جبهة سياسية يكون فيها 8 ممثلين أو مضاعفاتها كـ 16 أو 24 الخ، تعتمد الخارطة الحالية التي يمكن أن تتغير في أية إنتخابات أو تطورات قادمة. فإذا أخذنا القوى الرئيسة في البرلمان كالتحالف الوطني والتحالف الكردستاني والعراقية، ولكي لا نذهب إلى تفسيرات غير دستورية وبناء مؤسسات جديدة تقوم جبهة بين هذه الأطراف أساساً.. جبهة سياسية كما في كل دول العالم.. هذه جبهة سياسية وليس بناءً دستورياً. فإذا إتفقت فتستطيع نقل إتفاقها لمجلس النواب والحكومة لتنتظم أمور البلاد ذلك أن كانت، فإذا كانت، كان هناك إرادة للحل. هذا تصور عام لا أعرف هل هو متفائل أو متشائم. فنحن في مفترق طرق.. ونمتلك قدرات كبيرة للتقدم إذا حلت هذه المشاكل، بالعودة إلى مفهوم حملة المشروع الكبار.

المداخلات

هناك مشاكل بين الثالوث السياسي التحالف الوطني والتحالف الكردستاني وتحالف العراقية، علينا حل مشاكل التحالف الوطني قبل أن نتجه إلى حل المشاكل مع الآخرين، ولكي ننفتح على الآخرين يجب أن تكون

وحدة قرار في التحالف الوطني وتوحيد الصفوف. وفي الحديث لم يتم تشخيص العوامل التي أدت إلى الإنتقال من مرحلة إلى أخرى وخصوصاً المرحلة الثالثة؟ إنَّ هناك مشروعاً واضحاً للحكومة هو مشروع البناء وإستراتيجية البناء واضحة، ولكن ليس هناك توافق على مشروع البناء من الأطراف المتفاعلة في العملية السياسية، ثم تشكيل أي جبهة سياسية فإنه إلتفاف على الدستور وهذا أساس المشكلة الداخلية، الناس الآن عزفوا بشكل كبير عن الكبار من حملة المشروع، أخشى إنّ المعادلة قد تقلب بفعل الأداء السيئ للكبار والحلول المطروحة على الساحة الآن حلول لتهدئة الأزمة وليس حلولا لها.

الظاهرة السياسية الحالية دخلنا فيها ليس بحكم إرادتنا وإنما بحكم مشاريع مضادة وعلينا أن نفهم مشاريع الآخرين حتى نحدد مشروعنا لا الدستور ولا الإرهاب مشاريع نحملها وإنما كانت مهام معينة فرضتها الظروف علينا، فالمرحلة الراهنة مشروعها يكمن في فهمنا لواقعنا العراقي الذي يتميز بوجود مكونات إجتماعية تتبلور بشكل جدي ولا يمكن تجاوزها، الأكراد لهم مشروعهم ولهم مرجعياتهم والأخوة الآخرين لهم مشروعهم المرتبط بالإقليم، أظن إننا الآن على أبواب مشروع وعي الذات وتجارب أنفسنا.

إنَّ الدستور فرق أكثر مما جمع، لأن الدستور مكتوب بشكل مطاط مما أدى إلى إنَّ كل كتلة تعطي وصفاً او شرحاً لفقرة وفق ما ترتئيه، وبذلك صارت خلافات على نقاط الدستور أكبر مما صارت توافقات، نحن بحاجة ألى ثورة حقيقية داخل الأحزاب الأساسية والرجوع إلى الشعب العراقي، وإدخال المواطن العراقي فيما يحدث. إنّ الإئتلافات كبيرة ولكنها هشة، وهي السبب في هذه الأزمات.

إنَّ وجود الثروة من دون ديمقراطية يؤدي الى الإستبداد، ووجود الثروة بوجود الديمقراطية يؤدي إلى الرفاهية والتقدم، الآن نحن مطالبون بالذهاب

بإتجاه الديمقراطية شئنا أم أبينا و إنَّ النفط العراقي اليوم بيضة القبان في الإقتصاد العالمي. منذ عشر سنوات، والشعب العراقي ينزف إذن من المسؤول؟ ونترك المواطن هو الذي يحدد من هو المسؤول؟، الجميع مارس الحكم والسلطة، هل سمعتم بمشروع وطني يؤمن بالمحاصصة؟ لماذا نتهرب من المعارضة البرلمانية؟ الجميع يمارس السلطة ويعارضها، وبما أن جميع المشاريع سقطت، ما هو المشروع البديل؟ نحن الآن كشارع وكمواطنين مصابون بالإحباط. وهل هذا التشتت في الكتل السياسية سيفضي الى تشكيل الكتلة التاريخية؟ إنّ وجود الإرهاب هو الذي ضيع المشروع الوطني، علينا إدارك الفهم الحقيقي للمعارضة التي تدعم أداء الحكومة من خلال الرقابة الحقيقية ووجود برنامج وطني، فالبرنامج الوطني والرقابة هو الذي يخرج العراق من هذه المحنة.

التعقيبات

نحن لم نشكل العراق هكذا وجدناه، هذا العراق كيف ننقله إلى الديمقراطية؟ كيف ننقل العراق الذي حكم لمئات السنين بقانون طائفي وبقانون فردي وبقانون عنصري كيف ننقله إلى الديمقراطية؟ وهذا العقد التأسيسي يجب أن يكون بين مكونات، هذا لا يكون بين مواطنين، هذا يُتفاوض عليه كما حدث التفاوض في تجارب أممية أخرى، فما أنجزناه اليوم في الدستور كان محاولة لإنجاز هذا الشيء، العراقيون هم من ساهم بوضع الأفكار الكبرى. دع الساحات لوحدها تتفكك وحتى نعمل نوعاً من التواصل بين الساحات بعضها مع البعض الآخر، هذه مطالب وكل الأطراف ستسعى، إذاً لا نمتلك حلاً غير النماذج اللامركزية ونماذج من الفيدرالية ونماذج من الحكومات المحلية حتى نستطيع أن نتعايش مع شركائنا في الوطن، فهذان المبدآن الفيدرالية واللامركزية، إذاً، سيكونان جزأين أساسيين في مشروع دستورنا الجديد.. والديمقراطية ستكون مشروعاً أساسياً في دستورنا الجديد.

وهذان المبدآن موجودان في الدستور الحالي. فالمشكلة هل إنَّ الدستور شيءً مقدس؟ لا، هو شيء قابل للتعديل، لكنه هو الذي يتضمن المبادئ الأساسية التي لو جلسنا اليوم لعملنا شبيهاً لها وله. وهو ما أستُفتيَّ عليه من قِبل الشعب العراقي.

هل بالإمكان التفكير بالأغلبية السياسية، والمقترح الذي تحدثتُ عنه، يتضمن نوعاً من الأغلبية السياسية والحفاظ على وحدة المكونات. تفعيل المشتركات المدخل للحل، فالمحيط ملف يُفهم من خلال الداخل العراقي، نحن جزء من هذا المحيط، والمحيط جزءٌ منا. أما إذا أردنا أن نحول العراق إلى دولة تعيش خلافاتها مع دول الجوار، معنى ذلك نفتح ملف العداوات. لا ينكر إنَّ هناك مشاكل كثيرة مع كل دول الجوار، لكن أيضا هناك مشتركات أكبر. فعلينا أن نُفعّل المشتركات لحل المشاكل.

إذا لم يتمكن العراق أن يعيش فضاءه لن يكون عراقاً وإذا لم يتحرك الآخرون سيبقى الكبار كباراً فعلاً، الجغرافيا قد تذبحنا لكن، إذا لم يتحرك الآخرون فالكبار سيبقون كباراً حتى لو كانوا مترهلين. على الآخر أن يبرهن عن نفسه.

قلت إنَّ الواقع يحمل إمكانيات كبيرة ونحن لدينا إمكانية أن ننهض بالعراق، هناك عدم ثقة، هناك إرادات تريدنا أن نستغل الموقف، تستغل الأزمة لكي نتضايق أو لكي تحصل على مكاسب أكثر من الآخرين.

هناك قصور موضوعي بظروف صعبة، موروثات صعبة وبلد محطم، أمريكان، إحتلال، قوى إقليمية، وإنَّ هناك قصوراً ذاتياً لدينا. أنا أحمل المسؤولية الأولى للإئتلاف العراقي الموحد، وليس لأن الآخرين أقل خطأ منه لكن الإئتلاف القوة الأكبر وصاحب القدرة الأكبر وهو الذي يجب أن يضع المشاريع والنظم لتنظيم الحالات.

نقض الدستور مغامرة فمازال الدستور يصلح أن يؤسس لبرنامج حقيقي،

لماذا، لأن هذا شيءٌ مُستفتى عليه، فات الوقت لتغيير الأمور بسهولة، فلننطلق، نقف عليها ونستثمرها، وهذا العقل يمكن للأغلبية ان تقبله ومؤونته وخسائره أقل.

-3-

الأديب: أزمة العراق.. ثقافية تاريخية

لابد من المرور على التاريخ، العقل الإنساني هو أسير لثقافة الماضي، أسير الصراعات التأريخية، وبالتالي فهو متمحور أساساً وغير متحرر، يدعي أنَّه صاحب إرادة ولكن إرادته مفقودة، بإتجاه الإنشداد الى الحوادث التاريخية، العالم العربي لم يكن بعيداً عن صورة الصراعات القومية، وآثارها نراها الآن في العراق، كل قومية تتحصن بأفكارها وتعتقد بأنها الأولى وهذا التفضيل القائم على أساس الأنا، سواء الأنا الفردية او الأنا الإجتماعية، كانت خير أمةٍ أخرجت للناس الآن إشتهرت بالقتل والإختطاف وبالتعذيب والتنكيل بالأمم الأخرى والعدوان والكيد، هذه ما كانت إلَّا في الجاهلية، والمجتمع الإسلامي ما جاء إلَّا ليغير ملامح الجاهلية.

هنا نتساءل وندخل في عمق العمل السياسي، الجاهلية كانت ممارسة وإعتقاد وثقافة، وجاء الإسلام وأنقذ هذا المجتمع وأوجد ثقافة حلّت محل الثقافة القديمة، ولكن هل إستطاعت هذه الثقافة الجديدة أن تغوص إلى أعماق فكر وسلوكية الإنسان؟ السؤال حينما رفعنا لواء الديمقراطية وقلنا إنَّ الدكتاتورية ولّت، وإنتهى عصر صدام وإنتهت فترة البعث، آليتنا أصبحت ديمقراطية، والإنتخابات صارت، ولكن أسأل اذا كانت هناك محافظة أو مجتمع أو منطقة مشبعة وحاضنة ومولدة بل قائدة للإرهاب يمكن أن يشتركوا في الإنتخابات الديمقراطية أي ديمقراطية هذه تكون؟.

مشروع الإسلام مشروع تغييري لصناعة الإنسان، لكن البعض دخل الإسلام لتحقيق مآربه باحثاً عن السلطة التي لم يتمكن من تحقيقها عن طريق

الحروب، النماذج نفسها تجدها اليوم، البعض يندفع بالمشروع الديمقراطي ويدخل في مجلس النواب والحكومة التي تسمى حكومة الشراكة الوطنية على أمل أن يفعل شيئاً، هذا المشروع لا يسمى مشروعاً تغييرياً ولا يمكن أن يوصلها إلى نتيجة.

التحالفات القائمة الآن في المشروع السياسي، تحالفات قائمة على أساس من يستأثر بالعراق، وليس من يشارك الآخر، إذن البحث عن السلطة، والسلطة لها منطق القوة نفسه، ولذلك تجد العبارات نفسها لم تختلف. هناك شيء اسمه الدائرة الوطنية؟ نعم، موجود بالشعار، الكل يتحدث بالمواطن والوطنية، ولكن أي وطن؟ الوطن الخاص بقوميته وبمذهبه وبعشيرته بالفئة السياسية التي ينتمي إليها، لكن المشروع مشروع سلطة، الهدف أن يصل إلى السلطة. المشروع السياسي لعملية التغيير يبدأ من الثقافة، ويبدأ من الوعي والتأريخ. المشروع ينبغي أن يكون في العراق مشروعاً وطنياً، وهناك دائرة مشتركة، وهناك دائرة خاصة، أما في العراق فهناك مشروع سلطة وليس مشروع نظام، لذلك الحكومة في العراق لا يمكن أن تستقر، والعمل السياسي لا يمكن أن يستقر.

العراق هو بلد قائد ومنتج للقيادات والمفكرين والثقافات، لذلك تجد عقل العراقي قيادياً، لكن القيادات ينبغي أن تفهم نفسها بأنّه لا يمكن أن تدوم حضارة دون إتفاق، والإتفاق أصبح صعباً عندنا، أصبح التخالف والصراع هو الأساس والتوافق على شيءٍ ما -حتى عندما كنا في المعارضة- من الصعوبة أن تجمع المعارضين، المواطنة هي الأساس والوطن هو المجال والمساحة المشتركة، لكل هذه القوى لأن تفعل من أجل إستثمارها، الآن تجد موازنة العراق 136مليار، ست دول مجتمعة من الدول العربية ليس لديها هذه الميزانية، ولكن شاهد الإعمار في العراق وشاهد هذه الست الدول التي ميزانيتها بمقدار ميزانية العراق مجتمعة، تلك أين وصلت ونحن إلى أين وصلنا، لمصلحة من يبقى العراق بهذا الشكل؟

أنتم لاحظوا الدول التي تتآمر على العراق بشكل صريح، تتآمر على العراق، مؤامرة ضخمة لماذا لا نلتفت إليها؟ لماذا التدخل التركي بالشأن العراقي؟ من هم الترك؟ لماذا قطر، هذه الدولة الصغيرة تتدخل بشأن العراق؟

لذلك بالحقيقة مشروعنا مشروع ثقافي تربوي يبدأ بوعي الماضي من أجل توظيفه لحل معضلات الحاضر، ومعضلات الحاضر ينبغي أن نفهمها على ضوء أننا نريد إعادة إنتاج التاريخ، فعداوات التاريخ يجب أن تُنسى، ولكن لماذا نحن لا نعرف أن نتعايش مع التعددية؟ لماذا الآخر نجح؟.

والدعوة واضحة على أن البلد يمكن أن ينتقل إلى حكومة - على الأقل - تتشكل بالأكثرية، الأكثرية ليست من أكثرية مذهبية ولا قومية وإنما بالأكثرية السياسية التي تجمع بين كافة هذه الشرائح حتى تنجح في أفقها السياسي من أجل خدمة الوطن.

المداخلات

طبيعة التجارب السياسية التي مر بها العراق، فكانت هناك ثلاثة تيارات، التيار الإسلامي واليساري والقومي، فالتيار الإسلامي إلى يومك القريب كان يخشى إستخدام الوطنية في أدبياته وكذلك التيار اليساري حيث يؤمن بالأممية، وأنَّ العراق جزء من المنظومة الإشتراكية، وكذلك التيار القومي إذ مازال البعض يستخدم كلمة القطر، وأنَّ العراق جزء من المنظومة العربية، فالمواطن في كل هذه الخيارات لا يشعر بالإنتماء للعراق سياسياً وبالتالي لا يمكن أن تصنع وطناً ضمن هذه المفاهيم، والنقطة الثانية تتعلق بالقوى السياسية التي تتصدر المشهد السياسي اليوم، هناك أربعة أحزاب عراقية تأريخية ساهمت في مقارعة النظام البائد وموجودة اليوم هما حزبان كرديان وحزبان عربيان وطبيعة تركيبة هذه الأحزاب كانت لا تسمح بإنتماء العربي إلى الكردي وكذلك العكس وكانت هذه الأحزاب وليدة الحاجة فلا

يمكن لهذه الأحزاب إنتاج تيار وطني قادر على إستقطاب كل العراقيين. إنَّ إنتاج تيار وطني عراقي يحتاج إلى ركيزتين الأولى متعلقة بمفهوم ثقافة الإعتزاز بالوطن والثانية بحاجة الى حركة سياسية قادرة بهذا الشكل وأمام التجارب السياسية الناجحة في العالم.

علينا الإعتراف إنَّ منظومتنا فيها خلل من الأساس وعندما أقول المنظومة فأنا أقدس الدين وأعتز بهذا الإنتماء، أقدس الدين، ولكن أرمي كل المسؤولية بخلل هذه المنظومة للحواضن وعلى رأسها حاضن الفكر الديني الذي هو غير الدين، الفكر الديني هو الذي أنتج في تصوري كل هذه العاهات التي أُلبست لباساً مقدساً، وفي طليعة الفكر الديني الفكر السياسي الإسلامي او الإسلاموي، الذي لم يستطع أن يعطي نموذجاً ولو على مستوى النظرية للدولة ولطبيعة صياغة الدولة وفعل الدولة. علينا الإعتراف بإنّ الخلل الثاني هو خلل دولة، خلل مشروع دولة، ومن الذي يحل هذا الخلل أصحاب القرار، أما أن يقولوا نحن قادرين على تشخيص الخطأ ووضع الحل أو يتنحون صراحة، تحولوا إلى كتلة تاريخية سنية شيعية كردية وقولوا هذا الإطار لبناء دولة، إما تقسيم وإما كونفدرالية وإما فدرالية وإما دولة مواطنة.

العراق الآن يعيش في أزمة أخلاقية كبيرة فضلاً عن السلوك الفردي لكثير من السياسيين والأحزاب بشتى أصنافهم المختلفة على الساحة العراقية، ومنذ الثمانينات بدأت الممارسات غير الصحيحة التي تمخضت عنها بعد ذلك زيادة في السلوك والتباهي بالوطنية، ولذلك التركيز على الأجيال حتى يمكن أن يكون تأريخ ومستقبل ونعيد حضارتنا لأن من الممكن أن تعود الحضارة إذا تغيرت النفوس.

بالتأكيد تتركز المشكلة في ثلاث نقاط أساسية هي التشخيص الدقيق للمشكلة والحل الموضوعي الذي ينطبق مع المعايير والقوانين والأنظمة الموجودة، والطريق إلى الحل وهي المتابعة. نعم يتكلم البعض عن تغيير

النظام السياسي، الذي هو أشبه بشخص يسير وبه (ثقالات)، النظام السياسي الحالي يجب أن يتوفر له تغيير النظام السياسي -الدستور طبعا - لنكون أمام حلول موضوعية، أمام حلول آنية.

هناك نقاط أساسية حول الجسم المشوه للعملية السياسية من ضياع الهوية بين الإسلامية والمدنية والقومية، الغريب إنَّ هذا الأمر ينسحب حتى على العملية الإقتصادية نفسها، والآخر تشكيل أكثرية سياسية فعلاً هو عين الحل، ولعل المطلوب في مقدمتها تشريع قانون الأحزاب وكذلك قانون الإنتخابات الذي يفترض أن يكون متعدد الدوائر وتشكيل المعارضة البرلمانية.

القرار اليوم في الدولة متشعب، في جميع الدول نرى إنَّ أساتذة الجامعات يشاركون في المطبخ السياسي، هل يمكن وضع آلية لإشراك أساتذة الجامعات في القرار السياسي أو المطبخ السياسي؟

كي نخلص التاريخ من ثنائية المقدس والمدنس، لذلك عندما نقرأ تاريخنا بدقة سنجد ألّا تاريخ لدينا، لدينا ماضٍ فقط، وهذا الماضي هو دائما قصدي وليس موضوعي، ليس هناك من تاريخ، أما أن يكون مدنسا أو مقدسا، فكيف نعيه؟ هل لدينا نخب سياسية؟ من شروط النخب السياسية أولاً أن تجعل من الفكرة عملاً ومن العمل فكرةً، أن تحقق سلوكية سياسية أهم ما فيها الإعتراف بالخطأ والإستعداد للإستقالة، وأن تضع المنافسة السياسية تحت سقف المصالح الوطنية العليا، وأن تبني نواة وطنية، لاحظوا العراق هو البلد الوحيد الذي لا يمتلك نواة وطنية منذ أن تأسست دولته، في إيران هناك النواة الفارسية الوطنية، في تركيا الطورانية، في السعودية الوهابية، في مصر الأزهرية، العراق الوحيد الذي لا يمتلك نواة وطنية يدور حولها الفكر الوطني، بالمناسبة سمعت الأخت تقول المواطنة، المواطنة غير الوطنية العراق لا يعاني من المواطنة، المواطنة حقوق وهوية، الوطنية فكر وشعور، لذلك كل دساتيرنا تساوي بين الشعب العراقي، إذن لا مشكلة، المواطنة في

التطبيق وليس في الدستور، أمّا الوطنية فهي الإشكالية الكبرى. السياسي عندما يأتي لإجابات ولا يأتي لأسئلة، المواطن الذي يضع الأسئلة، دائما السياسي الناجح هو من تسبق إجاباته أسئلته، الإجابة التي تسبق السؤال هي التي تكون مرافقة للسياسي وبإمكانه أن يفعل ذلك. الحديث عن مشروع سياسي لابد وأن يكون المفتاح سياسياً وليس ثقافياً، الحديث عن مشروع بعيد المدى ثقافي يحتاج إلى مفتاح ثقافي، العراق اليوم تجربته تعاني من ثلاثة أمراض: العوق المؤسساتي، والعوز التشريعي، والعجز في الأداء، هذه المشكلة السياسية، كيف نتخلص منها؟، في العراق هناك بركة من السياسيين ولكن ليس هناك بركة من رجالات الدولة نحتاج الى رجالات دولة.

هناك إشكاليتان هما موضوع الدولة المدنية الذي سبق أن ركزت عليه المرجعية، أتصور أنَّ أول من طرح موضوع الدولة المدنية هو سماحة السيد السيستاني بلجوئه إلى كتابة الدستور من خلال طريق ديمقراطي، وهذا الطرح تناولته الآن الأحزاب الإسلامية وتطرق إلى حل آخر وهو مبدأ الأغلبية السياسية. متى ستبدأ الأحزاب الإسلامية، ومتى ستثمر هذه البداية لتربية مجتمع على أسس الإيمان بالدولة المدنية؟

التعقيبات

لا تسمحوا للديكتاتورية أن تمر عبر شرعية الديمقراطية، الآن أغلب الكتل التي تعمل بالبرلمان بوحي العقل والإرادة؟ ديمقراطيتنا فوضوية، الذي يسأل هل هناك طريق آخر؟ أقول لا، الطريق الآخر دكتاتورية وإنقلابات عسكرية، ولكن لا تسمحوا للدكتاتورية أن تمر من خلال شرعية الديمقراطية، أنا حينما وضعت يدي على الجرح أفهم أنّه تغيير التربية والثقافة والوعي بالواقع هو الذي يغير الواقع. البعض يبحث عن حل سريع، لو كان هناك حل سريع للتم إلتئام الشمل.

حديثي كان للإثارة حتى تُستفز عقول النخب الثقافية، أنتم لستم أناساً عاديين، أنتم مشاركون لا تتفرجوا على ما قاله السياسي، الذي صعد، السياسيون هم الجمهور، أنتم تستطيعون أن تقولوا لهم أنَّ هؤلاء لن يفيدوكم، هؤلاء قيادات مصطنعة، هؤلاء يتكلمون شيئا ويعملون شيئا آخر، في الحملة الإنتخابية يرفع شعارات وحينما يصل البرلمان يبدل الشعارات، والتحالفات إختلفت، أصبحت المسألة هل الحكومة تستطيع أن تنجز ام لا تستطيع؟

السياسي مترجم لفكر الأمة، مترجم لفكر المجتمعات، هو يترجم (كيف ما تكونوا يولَ عليكم)، المنطق والثقافة لا تنزعجوا منها، الثقافة أساس، على ماذا ربينا أولادنا في البيت، علمناهم ثقافة، الآن الأمية مرتفعة، ليست أمية القراءة والكتابة وإنما أمية الثقافة، ماذا تريد من إبنك، هل تعرف ماذا ستقول له؟ نحن الآن في هذه المحاضرة نسأل ماذا نريد أن نقول له، ما هو طريق الحل؟ طريق الحل أن يكون ليس واضحاً، مشوشاً، مضطرباً، ليس له مرجعية معينة، لا مرجعية ثقافية ولا مرجعية في الأشخاص، كل كتلة تتكلم (شكلاً)، كل رأس يتكلم (شكلاً)، ولا تعرف، تشابه بالوجوه ولكن إختلاف بالخطط، أنا لا أريد ان أتشاءم أبداً، أنا متفائل ولذلك أنا موجود.

هذا الدستور فيه قيم، الدستور الذي صار في العراق فيه قيم، ولذلك السيد السيستاني (الله يحفظه) قال أسسوا أنتم الدستور لأن الأمريكان كانوا يريدون كتابة الدستور، وبالفعل جزء من هذا الدستور مأخوذ من قانون إدارة الدولة، ولذلك هذه العثرات التي ترونها جزء منها مأخوذ من هناك، هذه الإيحاءات صارت، لأنه لا يوجد دستور يكتمل بأربعة أشهر، وصار بأربعة أشهر، أنا أقول لأن فيه غلط كثير، نحترم الدستور، نحترم القانون، ولكن علينا أن نتفق على تصحيح نقاط الخطأ، أين وقعنا فيها؟ ولكن يبدو أننا مرتاحون لهذا الخطأ، نحن نريده، هذا يريد نقطة وذاك لا يريدها، وبالعكس.

القانون الإنتخابي وجّه على أساس أن يظهر المجلس بهذا الشكل، هذه

النطفة ولدت هذا المخلوق المشوّه، لذلك في الحقيقة نحتاج إلى أناس يعون أولاً ما يقع في العراق ويختارون النظام الإنتخابي الذي يوصله إلى ما أردناه من غاية. قلنا أغلبية سياسية فيها الكرد والتركمان والعرب والسنة والشيعة، وأن ننظم قانون الإنتخاب بهذا الشكل، السؤال هل نستطيع؟

هذا ليس معناه أننا متشائمون، لا، أبداً، أقول دعونا نشخص المرض المزمن، الحقد الموجود بين المكونات هذا مرض يجب أن نعترف به، لا تعتزوا به، هذا يوصلنا إلى التحدي، الواحد يتحدى الآخر، كل مجموعة تتحدى المجموعة الأخرى، وداخل الأحزاب هناك أيضا تحدٍ.

الدولة المدنية فيها أطر معينة ووضوح، هذا العمل في الإطار المدني، أن تؤمن بمن يشارك في الوطن وليكن مذهبه على ما يكون، ليكن علمانياً وأنت إسلامي، دعهُ، الإسلام جاء إلى الإنسانية وليس للمسلمين فقط، لإنَّ المسلمين لم يكونوا موجودين، فلذلك هو مشروع لتحرير الإنسان، من ربقة إلتزاماته وإنشداده للمسامير الإجتماعية والأصنام والأوثان التي كان يعتقدها مقدسة وهي لا تستحق التقديس.

-4-

الجلبي: أزمة العراق.. الصراع على المال

الأزمة العراقية ليس في غياب المشروع الوطني، فالبرنامج الإنتخابي للإئتلاف الوطني لعام 2010 لو تم تطبيقه لتفادي العديد من الأزمات، أزمة العراق مركبة سياسية وخدماتية وإقتصادية وإجتماعية ولكن جوهرها الصراع على المال، وإنَّ الأطراف المتناحرة قادرة على تحويل الأزمات الى أزمات طائفية وصراعات قومية، فقد فشل العراق في تقديم الخدمات وحل أزمة السكن والكهرباء، في مقابل ذلك هناك مؤشرات على تنامي الفساد وغسيل الأموال. أما ما يتعلق بأزمة الأنبار، فيجب إنصاف الناس والدفاع عن حقوق الإنسان، ولو توفرت إرادة سياسية موحدة لكان العراق قادراً على حل

المشكلة السورية، فشيعة العراق يمكنهم قيادة الواجهة السياسية ولا يمكنهم الإنفراد بالحكم، ولا يمكن للحكومة عندما تفشل في إيجاد حلول للأزمات أن تستعيض عنها بالإبتزاز والعنف والإستخفاف. إنَّ الحل يكمن في إمكانية القوى الشيعية السياسية على تغيير المسار دون تدخل القوى الخارجية.

المداخلات

إعتماد النظام التوافقي العرق - طائفي أساس المشكلة، وغياب المشروع الوطني حفّز الآخرين على التحرك، ناهيك عن تأثيرات العوامل الخارجية على المشهد السياسي، وأزمة الأنبار لا يمكن حلها بتنازلات من طرف واحد بل يمكن تفكيك المجاميع وتجاوز منطق المحاصصة، والتحذير من مغبة توجهات البعض من إنَّ خيار المواجهة العسكرية لم يعد مجدياً فلا بدّ من الدخول في العملية السياسية وإجهاضها من الداخل، وفي الوقت ذاته على المتصدّين إيجاد الحلول وخاصة في تطبيق اللامركزية، فلا أقلية تحكم ولا أكثرية تهيمن، ولماذا لم يستفد السياسيون في توحيد جهودهم حين كانوا في صفوف المعارضة في بناء الدولة. العراق اليوم بحاجة الى تدوين المشروع السياسي والبرنامج الحكومي وإيجاد القيادة الصالحة لإدارة البلاد.

التعقيبات

العراق يعاني من مشاكل كثيرة، علينا التفريق بين الحقوق والإمتيازات، وأنَّ إعتراض البعض في معالجة أزمة الأنبار يجب ألَّا يكون بعيداً عن الإلتزامات، وعلينا عدم الإنتظار طويلاً لإزالة الظلم وإلّا فسيتعقّد المشهد، وليس من الصحيح التقليل من أزمة التظاهرات، ولابد أن يكون الحل عراقياً وبعيداً عن تدخل الآخرين. إنَّ إلتزام نظام الحكم بمنطق المحاصصة يمنع من كشف الفساد، هناك حلول لتحجيم الفساد وكذلك منع إحتكار الحكومة ومنح القطاع الخاص الدور في بناء الأوضاع الإقتصادية. إنَّ سبب نجاح المعارضة

في توحيد صفوفها وأهدافها كان أساسها التضحية وكانت الإمتيازات غائبة، أما في الحكم فكان الإلتزام بالمحاصصة للإستحواذ على الإمتيازات سبباً لإنتشار الفساد. بإمكان الحكومة الإستفادة من المستشارين لتخطي الوقوع في مطبات الفساد، البلد في خطر وضباط النظام السابق لا يجدون لقمة عيش، هؤلاء إذا توفر لهم تمويل وسلاح فستجدهم على أبواب بغداد.

-5-

الجعفري: أزمة العراق.. غياب إرادة الحل

الوقوف كمتفرجين على أزمة الأنبار قد يحول الأزمة إلى كارثة لتتسع وتتأقلم وحينئذ يصعب حلها، المشاكل في العراق بعد 2003 كانت وستبقى غير أننا دخلنا في نيسان 2012 منحى جديداً، فنحن على مشارف الأزمة، وتظاهرات الأنبار رغم مشروعيتها إلّا أنها لم تسلم من الإختراق، فقيادة العمق في الخارج لها دور في رسم أدوار قيادة المواجهة في الميدان. علينا تحسين العلاقات مع دول الجوار الجغرافي، بشرط عدم توظيف العلاقة لتوتير العلاقات الداخلية. لسنا أمام أزمة مستعصية عن الحل، ولكن ليس هناك إرادة سياسية جادة لدى الأطراف للحل، يجب أن لا يقتصر النظر إلى حجم الأزمة بل أنظروا إلى حجم الإرادات إنْ كانت جادة أم غير جادة.

الديمقراطية التوافقية أصبحت عرفاً في العراق وعلى الرغم من حجم الملاحظات التي عليها لكنها خلقت توازناً وعبرت بنا عقداً من الزمن، ما نحتاجه الآن كفاءة التنظير وكفاءة التطبيق لمن يخطط لمستقبل العراق السياسي، أزمة الأقاليم فيها بعض الإرتجال فلا أظن إنَّ تأسيس الإقليم سيحل المشكلة، علماً أنه ليس هناك طائفية إجتماعية بالمستوى الذي يشكل تهديداً لكيان الدولة، نعم هناك ضعف في الثقة بين الأطراف السياسية، ويبقى الجيل المخضرم هو المعول عليه بوصفه حاملاً لسر الحفاظ على التجربة، المهم البحث عن سلامة السفينة وهذا يتطلب توفر ثقافة تحفظ لنا العراق،

وقدرة في تمييز علاقتنا بين الصديق والمرتهن، وليكن تنافسنا بالإستثمار والبناء وتحويل الثروة من حكومة غنية إلى شعب غني وإبرام العلاقات كلها لصالح العراق ولا ترهن علاقاتها بإرادات خارجية، هناك فساد والمضاد له هو الإصلاح، وعلينا الإستفادة من الأزمة، نحتاج إلى ثقافة الحل مقابل ثقافة الأزمة، أننا مع التغيير بكل الطرق الدستورية ويجب أن نستحضر تجارب الدول التي مرّت بمحطات أشد بكثير من الأزمة العراقية ونجحوا بنضالهم وبتضحياتهم في أن ترسو سفينتهم على شاطئ السلام.

المداخلات

الخروج من الأزمات يحتاج الى 4 إرهاب وفساد و4 تدخل أجنبي و4 طائفية و4 محاصصة و4 عنصرية، أزمة إنعدام الثقة بين السياسيين تحولت الى إنعدام ثقة مجتمعية بين المكونات، وإذا كانت سايكس بيكو بنيت على أساس المشروع القومي فالآن يعاد النظر بإعادتها على أساس المشروع الطائفي. إنَّ عدم إحترام التعددية والتنوع في العراق والمشكلة تكمن في غياب الهوية الوطنية ولابد من تشريعات تمنع التميز بين المواطنين، يبقى التساؤل في غياب مشروع الدولة لدى السياسيين، مما أفرز صراعاً يكمن بين تطبيق الدستور وبين إرادات السياسيين، لماذا يتم التعامل مع المحافظات بمعيار مزدوج؟ وذلك أدى الى إنحسار مقبولية النظام السياسي على المستوى الوطني والإقليمي والدولة، إنَّ الأزمة الحقيقة هي أزمة وعي وثقافة وبحاجة إلى وصفة ثقافية حقيقية، إنَّ غياب الفكر السياسي الناضج والمنفتح سبب في عدم وجود سياسيين يحملون الحل والمعلومة وهذا بدوره أدى إلى أن يصبح الشعب مستهلكاً للمعلومة على حساب المعرفة. وعلينا الإعتراف بأننا نجحنا في التأسيس وفشلنا في إدارة الدولة، فالخيارات محدودة أما ترشيد العملية أو الإنسحاب منها، وما زال السياسي لم ينجح بالإجابة على ما يدور من إستفهامات بل نراه يزيد الأمر غموضاً. إنَّ القوى السياسية أصبحت جزءاً من

المشكلة وليست جزءاً من الحل. وتبقى أزمة الأنبار بحاجة إلى حل لمطالب المتظاهرين المشروعة التي تحتاج إلى قوة القانون وإجراءات حكومية سريعة، وتبقى الأزمة في عجز الحكومة عن تفعيل المصالح الإقتصادية مع الدول. إنَّ غياب المشروع الوطني يفسح المجال أمام التدخلات الإقليمية.

التعقيبات

دستور العراق كتب على عجل، فلم يستوفِ حقه من حيث الزمن والتطبيق والتثقيف ولكنه ليس نصاً مقدساً ويمكن تعديله على ضوء التجربة، الطائفية كانت غريبة عن المجتمع العراقي وجاءت بعد التغيير، وتحولت إلى ثقافة، الحرية موجودة وأصبح هذا الحق يستخدم إستخداماً تعسفياً ليس هناك تمييز ضد المرأة، الأزمات التي نعيشها تعبر عن ضعف موجود في الداخل. إنَّ عامل الزمن حقيقة في بناء الدولة ولا يمكننا إختزال الزمن في بناء المؤسسات. كانت التجربة العراقية إستثناءً، فتجربة الفيدرالية سبقت الديمقراطية، والعادة إنَّ الفيدرالية تنشأ من رحم الديمقراطية، والفيدرالية تحتاج ثقافة وموقفاً، هناك خلل في عدم تحويل المشروع الوطني على مستوى التنظير أو التطبيق إلى الطموح، لا يمكننا إلغاء المعارضة ولكنها عندما تتورط في حمل السلاح يصبح الوضع مختلفاً، إننا عبرنا من المشكلة إلى الأزمة لذلك تعطلت المؤسسات، ولكن الأزمات ستُحل من رحم العراق بأيدي قيادات إستثنائية، تأسيس الدولة يحتاج إلى نضال، فهي معجون بين القيادة السياسية والتنظير، أما إدارة الدولة على الجميع، أنه الفساد الذي نواجهه اليوم وهو مرحّلٌ من النظام السابق وأضيف إليه فساد جديد هو الإنتفاع وتسخير أموال الدولة، ما من بلد يمكن أن يستضعف إنْ لم يحمل إمكانية الضعف، التحدي هو كيف نصنع عراقاً قوياً عصياً على التدخل، السياسيون سوف لن يتغيروا ما لم تتغير القواعد فالقمة تولد من رحم القاعدة، أما أختلافهم فهو طبيعي لا نفترض أن تكون آراؤهم متطابقة بل أؤيبرؤيين

تجمعهم ثوابت عامة، علاقتنا مع الطول خاضعة لإستراتيجية الثابت الوطني والمتغير الإقليمي، تقوم على أساس حسن الجوار والمصالح المتبادلة ودرء الأخطار المشتركة. الربيع العربي فيه عناصر القوة، في يدك التحريك ولكن ليس في يدك التحكم، فتحرك الشارع ولكن جاءت النتائج على غير ما أريد لها.

-6-

المطلك: أزمة العراق.. دستور 2005

لا يمكن للسياسة إعادة بناء الشخصية العراقية في الإطار الوطني ما لم يتوفر فكر عراقي وطني متحرر من قيود التبعية، فكر يقود السياسة وليس العكس، وهذا يتطلب إنتفاضة جدّية للتخلص من غبار الماضي والإنطلاق الى مرحلة جديدة وإبتكار نهج ديمقراطي يتبنى روح المواطنة وليس المكون إثر حصول التغيير، هناك توجهات: الأول يعتمد على الإرادة الخارجية لإجراء التغيير من خلال تحطيم الدولة وبنائها من جديد، والآخر يطالب بإجراء التغيير من الداخل من خلال تغير النظام وليس الدولة بكل مؤسساتها. وفشل الفريق الأول بتوفير المقومات اللازمة لبناء الدولة لذا تعرقلت عملية البناء، ومردّ ذلك لأسباب: يشكل الدستور أساس المشكلة لأن بناءه تم بطريقة غير سليمة فقد فرضه الأمريكان، وحددوا مدة زمنية وهي ثلاثة اشهر لصياغته، الدستور عقد إجتماعي يتطلب توافقاً بين مكونات المجتمع كافة وهذا لم يحدث. وتعتقد معظم القوى إنَّ الدستور يشكل أساس المشكلة في العراق وبما أنه دستور مقفل فمن الصعب تفعيله. وإنَّ تشكيل التحالف الشيعي الكردي ضد قوى أخرى سياسية أدى الى شرخ مجتمعي. إنَّ العملية السياسية وبناء الدولة تم على أساس المكونات وغياب الهوية الوطنية. نحن اليوم بحاجة الى حكماء ليكونوا متسامحين لا يحملون عُقَد الماضي لبناء العراق ووضع عقد إجتماعي جديد للخروج من المأزق. أننا نريد مشروعاً وطنياً بعيداً

عن الطائفية للعيش تحت خيمة العراق وللتوصل الى مؤتمر وطني جامع يرتكز على الهوية الوطنية.

المداخلات

لا وجود لتمرد كردي، الدستور مشكلة عويصة، ونظرية التوازن معوقة ولا تمثل حلاً، أما مواقف الأخوة الكرد بحاجة الى مراجعة، ونؤكد إنَّ غياب المدرسة الوطنية العراقية هي الأساس والإشكالية في التوافقات الدستورية وليس في الدستور. ولا سبيل إلَّا الوحدة الوطنية كخيمة وفي الوقت ذاته عدم نسيان ما أفرزه التغيير من إيجابيات، هناك فهم خاطئ للدستور وما زالت ثقافتنا لا تتحمل النظام الإتحادي، لازالت المواطنة هي الحلقة المفقودة وبحاجة الى جسور مفتوحة، تغيير الدستور لا يتم إلّا من خلال إنفصال كردستان أو الحرب الطائفية وما نحتاجه ثقافة وطنية، ولعل الطبقة السياسية المتصدية فشلت في الإنسجام فيما بينها، والمرجعية الدينية أشارت الى طريقة إعداد الدستور ولم تتدخل في كتابته، ومن أصعب المواقف على السياسي أن يجد نفسه في موضع يكون التقدم فيه إنتحار والتراجع هزيمة والتوقف تقاتل. فمنظومة الإنسجام بين من قاتل الديكتاتورية وبين من عانى من ظلمها مفقودة وهذا يحتاج إلى جهد.

التعقيبات

لا أثر للحس الطائفي في الوسط الشعبي، بل تجده في الطبقة السياسية وعند الذين عاشوا خارج العراق، لابد من المصارحة بيننا، لا تكونوا قاسين على كل شيء، كانت في الماضي لدينا مؤسسات، عندما نذكر شيئاً إيجابياً عن الماضي لا يعني نريد عودة النظام. إنَّ أدوات الدولة اليوم غير كفؤة في إدارتها، وهذا سبب إنتشار الفساد، والغريب لا يدري المسؤول كيف يكافحه، وأستغرب من القول أنَّ تعديل الدستور لا يتم إلَّا بحرب، وهذا يعني

غياب التسامح ووجود العلوية في السلوك، إنَّ الإحتلال هزّ المنظومة الأخلاقية والفكرية لدى المجتمع العراقي، من الخطأ لرئيس الوزراء أن يجمع بين شؤون الدولة وإدارة الجيش ورئاسة كتلة سياسية. الأخطاء مشتركة، كان بإمكاننا بناء دولة غير التي بنيت حاليا، كان يفترض أن نجري التحالفات السياسية بشكل مختلف لعل شكل الدولة كان قد أختلف.

-7-

الأسدي: أزمة العراق.. إدارة الصراع وتعدد الخيارات

بوصفنا سياسيين أو صناع قرار لا نمتلك المهنية في تقبل الآراء والنقد الموضوعي، وهناك مشكلة وعي وإدراك بين النقد وبين الشخصية، لذا سأتحدث عن الأزمة من خلال تقديم وصف تحليلي مجرد ونترك للآخرين التقييم. لذلك سأثير بعض الأسئلة باحثة عن أجوبة، عن أي أزمة نتحدث؟ فهناك مجموعة أزمات يمر بها البلد، وليست كل الأزمات سياسية، أنها مجموعة من الأزمات جاءت بإرث تأريخي وتكون لها أوجه متعددة منها جغرافي وإقتصادي ومجتمعي وسياسي. والسؤال هل أنَّ هذه الأزمات مترابطة؟ علينا إدراك أنَّ فترة التسعينات أحدثت تحولاً كبيراً جداً في طبقات المجتمع العراقي بفعل الأوضاع الإقتصادية، أنتجت أنماطاً مختلفة عما كانت عليه، رافقته تحولات في الوعي والإدراك والتفكير وأنتجت نسيجاً إجتماعياً مختلفاً وترتبت عليه مواقف سياسية مختلفة. وهذا التحول لم يكن في سياق أفكار حنا بطاطو، وبحسب نظرية النزاع فإنّ العراق اليوم من أكثر البلدان خطورة من حيث تنوع بيئات النزاع. وإنَّ أسباب النزاع كثيرة من أهمها الصراع على الموارد، والنزاع التاريخي، وتضارب المصالح، وإختلاف الآيدولوجيات.

والأزمة العراقية متأثرة بالوضع الإقليمي والعالمي وفي بعض أوجهها نتائج مباشرة لها، ولا يمكن الحديث عن العراق وكأنه يولد مشكلة لوحده،

بل إنَّ أسباب النزاعات الداخلية مرتبطة بالأوضاع الخارجية، وإنَّ طرح خيار الديمقراطية الليبرالية كأفضل نموذج للعراق هو ليس خيار العراقيين بل هو إختيار الولايات المتحدة فقد أرادت أن يكون العراق منصة للإختبار.

هل الأزمة السياسية الراهنة، أزمة نظام سياسي أم أزمة متظاهرين أم أزمة إعتصامات، هل إنها طارئة أم مرحلية أم مزمنة؟ أنها أزمةٌ تتعلق بالتاريخ والجغرافيا، ونحاول مقاربتها بمواقف مسبقة وهذا ما يصعّب الحل. وما زلنا نمارس المدرسة السلوكية في معالجتها على الرغم من أنَّ الزمن عفا عليها.

الأزمة تواجه إشكالية القيادة، وعدم وضوح الطريق لحلها تسلط الضوء على إشكالية الإدارة وقدرة الإدارة تكمن في تعدد الخيارات، وكلما تعددت الخيارات أصبحت القدرة على الإبداع أكبر، معظم مؤسسات الدولة لا تمتلك المهنية وقدراتها متواضعة وتعمل خارج السياق التاريخي، هناك نزاع إرادات في العراق، وأنَّ تعدد مصادر القرار وتأثر صانعي القرارات بمتغيرات يعرقل حل الأزمات. إنَّ تفكيك الأزمة نحو حلول عملية ممكنة أن نجحنا في تعريف الأزمة، ولابد من تحليل أطرافها ومكوناتها، وتحديد أهدافها ووسائلها وضحاياها.

إذا تحدثنا عن الحلول الثقافية، فقد فشلت الكتل السياسية في بلورة خطاب سياسي يقنع كل أطياف المجتمع، لتمكنا من حسم جانب من جوانب الأزمة، ولو تمكنا من حل أحدى القضايا التاريخية المتعلقة بهذا التراث الثقيل لكنا قد أزحنا بعض الشيء، ويعتقد أصحاب الشأن أنَّ بناء تعامل إقتصادي بين الأطراف المتنازعة يؤدي إلى إيجاد عنصر السلام. وتوجد منهجية بحسب نظرية الصراع ومراحله، فالراصد للحكومة يجد أنها لا تتبع أي منهج في فض الصراع، النزاع اليوم مادة معرفية وله أدواته وطرقه، والحكومة تعاملت مع النزاعات بشكل إرتجالي وعشوائي لذلك نتجت إرتدادات عشوائية، وغاب عن الأطراف فهم النزاع ولم يستفيدوا من تجارب الآخرين.

أما كيف تعاملنا مع الأزمة ككتلة سياسية؟ إنَّ إدراكنا بأنَّ النزاع سيتفاقم ويصل إلى مرحلة لا يمكن الرجوع عنها، كان التوجّه نحو كسر النظام التقليدي للعمل السياسي المطبّق في العراق، وكان خروج كتلة الأحرار عن منظومة التحالف الوطني إنطلاقة نحو الحل ومحاولة نحو إيجاد رؤية مشتركة مع الآخر وهذا الدافع كان وراء مشاورة السيد الصدر في مؤتمر أربيل، بحسب قناعتنا بأنَّ التحالفات الطائفية من أحد أسباب الأزمة. أما الخطوة الثانية كانت تتمثل بإيجاد خطاب سياسي صريح يتحدث عن أسباب الأزمة من دون مجاملة والخطوة الثالثة ممارسة كل ما نستطيعه من آليات دستورية من أجل تحقيق التغيير، كنا مدركين للأبعاد الطائفية للحكم، لذلك لابد من تبني خطة عمل للتمثيل السياسي بعيداً عن التشيع أو التسنن، المهم هو تحقيق العدالة في الحكم.

المداخلات

إنَّ بقاء بعض القوى السياسية مرهون بإستمرار الأزمة، لذلك نلاحظ وجود نكوص سياسي وتقدم بطيء في الجانب الإقتصادي، ويكمن الحل في الخروج من المحاصصة السياسية. فإبعاد الاكاديميين والتكنوقراط أحد أسباب الأزمة، ولا يمكن أن نشكك في وطنية المؤسسة العسكرية، إنَّ طبيعة المجتمع العراقي مهيأة لهذه الأزمة وأنها مصطنعة لهدف معين، إنَّ الأزمة سياسية ترتدي ثوب الطائفية، والعملية السياسية غير متعثرة وأمريكا غير منزوية عن دورها، وما تم رسمه في الدستور هو الأقلمة نحو النظام الفيدرالي لننتقل فيما بعد إلى الخصخصة، إنَّ الأزمة الداخلية إنعكاس لأزمة أكبر، ويبقى السؤال هل هناك رؤية متكاملة لحل الأزمة لكتلة الأحرار؟، إنَّ المشروع السياسي لا يمثل شيعة العراق أو سنته، نحتاج إلى مشروع وطني يعتمد على تعزيز المواطنة، وماهي مسوغات قيادة الأحرار للتناغم مع القائمة العراقية؟ هناك ثلاثة مشاريع، الأمريكي والتركي والبعثي، إننا نحتاج إلى مشروع وطني

يضم عرب العراق، أين الحكماء من الشيعة والسنة ليعلنوا وبقوة عدم رضوخهم لمطالب الطائفيين من الجهتين معبّرين عن الروح الوطنية؟ الواقع أنّ هناك عقدة مفصلية في كل هذه الأزمات التي يعيشها البلد فكلها تدور في إطار عراق متعدد المكونات، وإدارتها تتم من خلال نظام سياسي يؤمن بالمحاصصة، إنَّ هذا الخطأ الجذري سوف يحول دون تهدئة الأزمة، إنَّ السلم ووحدة الكيان العراقي مهددان ما لم تتعايش هذه المكونات وتطلق مفهوم الأقاليم لا بمعناها الدستوري بل بمعناها الإنفصالي، فالإستمرار في تبني الديمقراطية التوافقية يعني إستمرار الأزمات. إنَّ أزمة الحكم لا تعالج بالطلاق ولا تعالج بالزواج السياسي المزيف وبحاجة الى تأسيس خطاب سياسي جديد، وعلينا التحرك بعيداً عن التنظير الأكاديمي، فإحتكار السلطة أحد أهم أسباب الأزمة، لقد آن الأوان للسياسيين العراقيين الإعتراف بالفشل، ويبقى السؤال حول مد الأزمات هل ستمتد على فترات زمنية، وهل سيتمكن السياسيون من الثبات على الموقف السياسي والإلتزام بالدستور خلال الإزمات؟ وكيف ستتم معالجة الفساد؟ إنَّ الإشكالية ليست في أصل المحاصصة فذلك أسلوب متبع، أما في العراق فقد ترسخت عمودياً على مستويات دنيا وتلك رصاصة الرحمة الى الهيكلية الإدارية للدولة العراقية.

إنَّ معادلة الحكم التي سادت العراق طوال العقود الثمانية الماضية قد سقطت وعلاجها هو الإعتراف بسقوطها، وأنَّ الطائفية في العراق طائفية دينية وليست ناتجة عن الصراع على الأرض بل هي طائفية سياسية وأنَّ معالجة الأزمة يجب أن ترتكز على مشتركات الوطن.

علينا عدم التغاضي عن الإيجابيات فنسبة النمو الإقتصادي والنضج السياسي والإنتخابات وإنخفاض المنسوب الطائفي قد غابت عن الحديث، يبقى السؤال، هل هناك إستعانة بالكوادر الأكاديمية في تنضيج البرامج؟

ما حصل في 2003 يختلف كلياً عما حصل في تاريخ الدولة العراقية، فهو إعادة بناء الدولة ولكن بأشكال معقدة، وما زالت مؤسسات الدولة غير

مكتملة ومنها مجلس الإتحاد، فلم يضع النظام السياسي الأسبقيات. إنَّ أزمة العراق ليست في المحاصصة والطائفية بل الإختلاف في نظام الحكم، لذلك السؤال هل يؤمن التيار الصدري بالعملية الديمقراطية؟

التعقيبات

تحرص بعض القوى السياسية على أن تستمر الأزمة لممارسة سلطة أكبر وتحقيق مكاسب كثيرة، وقد تكون هذه القوى موجودة على ساحة العمل السياسي أو غير ظاهرة. إنَّ المحاصصة السياسية تمثل جانباً من جوانب الأزمة، ويبقى الخطاب الطائفي الذي يخندق الناس طائفياً إشكالاً يحتاج الى معالجة. ونرفض أن تمس وطنية المؤسسة العسكرية فتُنعت بالطائفية، لاشك إنَّ رؤيتنا نحو تعزيز الحكومات المحلية وإشغالها بقضايا التنمية وإبعادها عن الجدل السياسي وبناء نظم اقتصادية تعتمد على تنمية المجتمعات الصغيرة وتخفيف الإعتماد على المركز، وهذا بحد ذاته يضع البلد على السكّة، وتتبنى كتلة الأحرار مفهوم تنمية المجتمعات الصغيرة ليصبح الإنسان ضمن مجتمعه الصغير قادراً على إيجاد فرص العمل ويكون مراقباً للمدرسة ومركز الصحة والشارع والخدمات، وتنشغل الحكومة بالقضايا الإستراتيجية. وتبقى معالجة الخطاب السياسي تحتاج الى أولوية، فمن المستبعد أن يستبعد العراق من أخطار جبهة النصرة بمجرد تغير النظام السياسي، فالأخير ليس الوسيلة الوحيدة للقضاء على النزاعات. إنَّ التوجه لتقديم الخدمات والدفاع عن الإحتياجات الأساسية للمواطنين يجب أن يحظى بالأولوية. لقد فشلت السياسة العراقية لذلك فليس من الغريب أن يصنف العراق اليوم من الدول الفاشلة، لكن السؤال من يتحمل مسؤولية الفشل؟ ومن يقوم بالمحاسبة؟ ليس من واجب الكتل السياسية المحاسبة بل تقع على عاتق الجهات الرقابية والتشريعية ومجلس الوزراء. نحن نؤمن بالتشارك في الحكومات المحلية من دون إقصاء الأطراف الأخرى.

نحن نريد بناء مجتمع متكامل ويكون العدل أساسه، ربما يتحقق ذلك عن طريق الفكر الإسلامي ومنظومة القيم الأخلاقية ولربما يمكن إيجاده عن طريق منظومة القيم الديمقراطية فلا ضير بين الأثنين، وليس هناك تعارض بينهما، فالوسائل والآليات مفيدة.

-8-

برهم صالح: أزمة العراق.. غياب الضمانات لإدارة الدولة

إنتقال العراق من مرحلة الأزمة الى حالة الدوامة المستدامة، على الرغم من إعتزازنا بالإنجازات غير القليلة طوال العقد الماضي علينا الإعتراف بالإخفاقات الخطيرة، ونحن أمام مفترق خطير وعلينا مراجعة الأداء وتحمل مسؤولية الإخفاقات، ومن الصعب إعتبار كل الإخفاقات نتيجة لجرائم صدام، بل علينا تحمل قسطاً منها، العراق بلد محوري فهو يتأثر بالمتغيرات الإقليمية في خضم التحولات والصراع الكبير على مستقبله، بوصفه عاملاً محدداً للتوازنات الإقليمية.

ما زالت وجهات النظر حول الدستور متباينة، وبالتالي تتباين المكونات في ترسيخ هذه البنود مما يعقد الأمر، ولم يستكمل بناء المؤسسات الدستورية فالوضع في كردستان يثير جدلاً وبقاء الدولة العراقية بهذا التباين يجسد حالة الفهم المتباين حول الدستور.

على وفق الدستور، الدولة مثبتة على الشراكة والتوافق بين المكونات، ولكن العراق - كما تراه المكونات-مختلف، مما يجعل التوصل الى حلول جذرية صعبة وليس أمامنا وقت طويل.

إذا أردنا بهذا الكيان العراقي الحياة، يجب أن يكون مبنياً على تثبيت مبادئ المشاركة، نعم المكونات ملتزمة بعراق موحد لكن توجد إختلافات حادة حول إدارة الدولة وتقاسم الصلاحيات وتوزيع الثروات.

وأمامنا خياران، أما الحوار الوطني الجاد أو البحث عن صيغة أخرى، وفي حالة الخيار الأول علينا جعل الدستور حجر الزاوية في بناء حوار وطني صريح والدخول في عمق المشاكل، وإذا لم نصل الى قناعة مشتركة علينا الإعتراف بإنَّ الصيغة الحالية لا تؤدي ما هو مطلوب.

ولا يمكن تجاوز أهمية التنمية الإقتصادية، نريد إقتصاداً متنامياً وقادراً على أن يمَّكن الفرد من حماية نفسه، ولن يتم ذلك إلّا من خلال تقوية القطاع الخاص وإعادة النظر في بعض الأسس التي تتحكم بإدارة الموارد المالية للدولة، في كردستان الهم الإقتصادي أكبر من الهم القومي وعلينا الإستفادة منه، فكردستان رصيد للمشروع الوطني العراقي. حتى الآن لم يتحول الخلاف بين أربيل وبغداد الى خلاف إجتماعي، فما زال أمامنا فرصة إعادة المياه الى مجاريها.

المداخلات

يكمن الحل في تحويل المحافظات الى أقاليم بالتراضي والتصالح، ومشكلة النفط والطائفية والمصالحة الوطنية يجب حسمها، وإنَّ الدستور كتب بطريقة جبرية وليس حسابية فهل المطلوب شراكة أم مشاركة؟ إنَّ العراق ما بعد 2003 عنوان لدولة فاشلة لغياب الكتلة التاريخية القادرة على البناء، المطلوب وحدة الصف لمواجهة الإرهاب، هل إنَّ تهديد الكرد بالإستقلال او الإنفصال وهم أم حقيقة؟ وشراكتنا مع الكرد لم نجبر عليها بالمقابل هم ينادون بتأسيس دولة كردية. وإذا كانت العقدة في أحد أطراف الصراع فلن تحل إلّا بخروج أحد أطرافه.

التعقيبات

الأمن لا يوفّر بالسلاح، فمن دون وجود حل سياسي وإجتماعي فعسكرة

المجتمع لا تجدي، تجربتنا في كردستان قادتنا أن نكتشف الآخرين من خلال التفاهم وقبول الآخر، لقد تعلمنا الى حد كبير عدم إلغاء الآخر. البيروقراطية من معوقات الإصلاح الإقتصادي، والحكومة الإتحادية غير قادرة على حل المشاكل من دون تمكين القطاع الخاص، أما سيطرتها على مفاصل الدولة فسيؤدي الى مزيد من التعقيد.

علينا البحث في ضمانات كي لا يعود المشروع الطائفي حاكماً في العراق، إنَّ الديمقراطية لا تعني ديكتاتورية الأغلبية أو الأكثرية بل تضمن حماية الأقليات، إنَّ إقرار الحقوق الكردية منذ 2003 ضمن الدستور لن يؤدي الى المغالاة الكردية بل سيوفر الإندماج الوطني.

الوحدة الوطنية في خطر من دون معالجة النفط وتوزيع الإيرادات النفطية، علينا أن لا نتجاهل القضية الأساسية وهي إدارة الملف النفطي في العراق، إنَّ القفزة الإنتاجية للنفط في كردستان يجب حسابها كنجاح للعراق ويجب التفاهم حول كيفية جعل هذا التطور رصيداً لتعزيز موارد العراق.

من أجل أن لا يتحول العراق الى دولة فاشلة بحاجة الى مناقشة الأسس والمقدمات التي أدت الى الوضع الراهن، وهذا بحاجة الى حوار جاد، الكردي يتطلع الى الدولة الكردية وأي كردي يقول غير ذلك لا تصدقوا قوله، وهذا حق مشروع، كركوك أدارت العراق لعقود فهل نقول أنَّ كردستان عالت العراق، النفط ثروة عراقية لكل الشعب، وعلينا معالجة مشكلة النفط، أما أن يفرّقنا وأما أن يجمعنا، وما زال الأكراد يرون في العراق الديمقراطي آفاقاً رحبة تمنحه الحقوق الوطنية القومية، ولو قارنت الأداء الكردي مع باقي المكونات لرأيتهم أكثر إلتزاما بالمشروع الوطني.

-9-

السامرائي: أزمة العراق...غياب دولة المواطنة

مرحلة ما بعد 2003، مرحلة سياسية صعبة، علاقات متوترة مع دول الجوار، وكانت المعارضة الإسلامية تفكر بتحويل المشروع، في المدة بين 2003-2005 شعرنا فعلا بالإنتقال نحو بناء الديمقراطية حيث الدستور والإنتخابات، إنَّ مشاركة البعض وعدم مشاركة بعض الأطراف شكلت خللاً في بناء مؤسسات الدولة والجيش والأمن، وكان المواطن العراقي يأمل معالجة القضايا التالية: دستور متفق عليه، وغاية الأمر توصلنا الى إضافة مادة للتعديل فيه، وكنا نأمل من خلال اللجنة تعديله إلّا أنَّ ما حصل هو صراع شديد على طريقة كتابة الدستور، وتوصلنا الى بعض القضايا الثانوية وبقيت القضايا المفصلية عالقة. الإرهاب يخترق القوات الأمنية، كنا نأمل بناء قوات أمنية متوازنة وغير مخترقة وقانون إنتخابات أفضل، فشلنا في تشريع قانون المحكمة الإتحادية وثمة ملاحظات على القضاء العراقي. فشلنا في تحقيق المصالحة الوطنية، فشلنا في الفصل بين السلطات، فوضى في الإعلام، وضعف في الرقابة.

الخروج من الأزمة بحاجة الى إنجاز القوانين الأساسية منها قانون المحكمة الإتحادية، قانون الأحزاب، قانون النفط والغاز، قوانين المصالحة الوطنية، قانون العفو العام، المساءلة والعدالة، قانون مجلس الإتحاد. بحاجة الى إعادة هيكلية القوات الأمنية، تشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة وإبعاد المؤسسات الأمنية عن الخلافات السياسية. علينا تحديد ما هو شكل العراق المطلوب، عراق الأقاليم أم المحافظات، هل نحول كل المحافظات الى أقاليم؟ علينا تحديد أطر التحالفات للخروج من تحالفات المكونات الى تحالفات سياسية.

المداخلات

إشكالية الإسلام السياسي وثنائية الإرهاب والفساد، الإسلام السياسي أصبح قوة لإقصاء الآخر، وكيفية النهوض بالواقع الإسلامي، والحل يكمن في الدولة المدنية والعراق الموحد، غياب الأغلبية السياسية سبب الأزمة، هناك عدم إتفاق على معادلة الحكم، ولابد من تطبيق ما هو متفق عليه، القضاء ركيزة مهمة في المجتمع، ثروات العراق يجب أن توحد العراقيين، السلطتان التشريعية والتنفيذية متمردة على الدستور، ونحتاج الى ثورة في إختيار النواب.

التعقيبات

القضاء العراقي عريق على الرغم من بعض الإشكاليات، هناك صراع دولي على العراق، ولابد من الإتفاق على شكل العراق، وضرورة التحالفات الوطنية العابرة للطائفية، لقد فشلت الأحزاب السياسية في السلطة على الإتفاق على إدارة البلد ونجحت حينما كانت في المعارضة، المحاصصة شكلت الأساس في ثنائية الفساد والإرهاب، أما توسع دائرة الفساد فإننا نرى إنَّ دوائر المفتش العام أصبحت إحدى دوائر الفساد. علينا التركيز على المشاكل الأساسية، وجلّ المشاكل بسبب سوء التطبيق وليس القانون، دعونا نبني دولة المواطنة لا المكونات، والشعب مسؤول عن إنتاج القادة، نحتاج الى نظام إنتخابي عادل ورفض نظام القائمة المغلقة، علينا حماية أنفسنا من التدخلات الخارجية، والدور الإقليمي خطير وحساس، العراق بلد الأقاليم وليس الإقليم الواحد، دعوتنا الى إقليم المحافظات، نحن بحاجة الى إنتاج خطاب معتدل، والقنوات الإعلامية لا تتق الله في شعبنا.

-10-

الحكيم: أزمة العراق.. غياب الإدارة والتخطيط السليم

الواقع الإقليمي والعربي يشهد تحولات كبيرة، والعراق جزء من هذه المنظومة ولابد أن يتأثر، الإختراقات موجودة على أكثر من صعيد، والكل يستشعر الفرص المتاحة أكبر من المنجزة، وعلى المستوى الإقليمي هناك تحسس من بعضها. يجب أن تكون رؤية جامعة للعراقيين، فالرؤية عراقية ولا تستورد، ولكن التخطيط الإستراتيجي يمكن أن يساهم به الآخرون، إذا أنتظم سلم الأولويات يمكن وضع خطط وبرامج ومشاريع.

غياب الأدوات الكفؤة تشكل عاملاً أساسياً في الأزمة، على الرغم من وجود المحاصصة، يمكن الطلب من الجهات المعنية ترشيح كفاءات لإدارة المؤسسة أو الوزارة، علينا إختيار شخصيات غير متهمة بالإنحياز.

غياب المنظومة الإدارية شكلت خللاً إدارياً في العراق، ليست الأزمة في الشأن الإداري بل المشكلة الإدارية تكمن في كل المجالات، لدينا مشكلة بطالة لم ننجح في معالجتها، وتعيين كل موظف في الدولة يضيف تعقيداً آخر.

العراق بحاجة الى ثورة إدارية، ولا ثورة إدارية من دون ثوار إداريين، وأما ضعف الثقة فهي نتيجة وليست سبباً وأساسها التدافع فيما بيننا. نحتاج الى دولة عصرية عادلة، نحتاج الى دولة تبدأ مما إنتهى الآخرون، وحدة العراق رؤية وخطة وبرنامج، والوطنية ليست شعوراً أو شعاراً إنما بناء يخطط لتعزيز وترسيخ رؤية جامعة منسجمة، العراق بحاجة إلى عاصمة قوية لا تتدخل في كل التفاصيل وأطراف قوية فاعلة ومؤثرة.

العراقيون بحاجة إلى إنتهاج سياسة تجميد الأزمات وعلينا مغادرة تصديرها، علينا أن نبني سقفاً لتجميد الأزمات، ليست هناك أزمة طائفية بين السياسيين، الأغلبية السياسية طريق البناء، وهناك برامج يُتنافس عليها، نحتاج برنامجاً سياسياً وفريقاً سياسياً. نحتاج إلى فريق منسجم وبرؤية واضحة

فسيلتف المجتمع بكل أطيافه، وسيكون لديه القدرة على المضي إلى دول المنطقة وليصبح خياراً يمكن التفاهم معه، هذا الفريق لديه القدرة على المبادرة ولديه الغطاء الوطني والإقليمي، فالعراق قطع متناثرة يجب وضعها جنباً إلى جنب، ولا يمكن للعراق أن يأخذ موقعه في المنظومة ما لم يحل مشاكله الداخلية.

المداخلات

من الصعب البدء بعملية الإصلاح إذا لم يحسم جدل هوية الدولة، وهذا عبر نظام سياسي يحقق الرفاهية ومتطلبات المجتمع، والحد الأدنى لبناء هوية الدولة ونظامها السياسي هو مشاركة أطياف المجتمع، فما زالت هناك شكوك تساور بعض المكونات وهذا ما يضعف الثقة. إنَّ الأزمة تتعلق بالنظام السياسي الذي بني على أسس طائفية وهذا بحد ذاته منتج للأزمات فما لم يُعاد البناء على أساس المواطنة سيبقى العراق يعيش الأزمات. ولم تنجح الأحزاب السياسية في إدارة الدولة رغم إستحواذها على مفاصل الدولة لأنها أرادت أن تبتلع الدولة لا أن تخدمها، فالكتل السياسية أصبحت تطالب اليوم بالحل وهذا يعني وجود عجز في إدارة الدولة، إنَّ المفتاح في تشكيل أغلبية سياسية تسمى بالكتلة التاريخية لإعادة بناء الدولة، وهناك إختلاف بين العراقيين حول مشروع الدولة، وأخطر ما تمر به الشعوب عندما تكون حكومة بلا دولة، ويتم التعامل الحزبي مع العراق على أساس الغنيمة، لذلك يفتقر البرنامج الحكومي للكفاءات، و كان من نتائج هذا المنهج تغييب الطبقة الوسطى، إنَّ إتّساع رقعة الفساد كان بسبب الإزدواجية في ممارسة العمل السياسي والعمل التجاري في آن واحد، سوف يكون من الصعب تصحيح المنظومة الإدارية من دون التخلي عن المحاصصة، وسيزداد التدهور الأمني سوءاً كلما إزددنا إبتعاداً عن مفهوم العدالة الإجتماعية، وما دامت موارد النفط بيد رئيس الوزراء فلابد أن يتجه في سياساته نحو الديكتاتورية.

التعقيبات

ليست هناك أزمة في تحديد هوية الدولة بل الإشكالية في التطبيق، فنحن بحاجة إلى رجال دولة لبناء المشروع، والعراق منجم الطاقات والكفاءات، نحتاج إلى برنامج رقمي موضوعي لدراسة البرامج، البعض يرى إنَّ الحسم والحل لكافة الإشكالات يكمن في إختيار القائد القوي للقيادة، المطلوب لإدارة البلاد إنتاج الفريق المنسجم القوي.

إنَّ القوى السياسية بيدها مفاتيح الحل وهي في الوقت ذاته منتجة للأزمات، وقد ثبت أنَّ الإتفاقات الثنائية غير فاعلة في تنشيط الأوضاع بل أسهمت أحياناً في ضعف أداء المؤسسات، لابد من إعتماد البناء المؤسساتي، فإجراء الإنتخابات في مواعيدها وسيلة لإفراز الطبقة الوسطى، وقانون الأحزاب يوفر الضمانات الكافية لتحقيق ذلك، نحن متفائلون في إمكانية تجاوز الأزمة فكلما إتسعت دائرة الحوار يزداد الأمل والتفاؤل.

-11-

العامري: أزمة العراق...غياب الثقة بين المكونات

لا يمكن الحديث عن الأزمة السياسية بدون التطرق عن أسبابها، ولعل أهم مفاصلها: أزمة الثقة بين المكونات، وسوف تبقى الأزمة السياسية مستمرة ما لم يصبح الجميع يفكر بكل المكونات، وهذا ما سيدفع الى بناء جسور الثقة بينها. ومن أسباب الأزمة هو الإحتلال الذي ألقى بظلاله الثقيلة، فضلاً عن الإرهاب الفاتك بالأبرياء والحياة. إنَّ غياب الأسس لتقعيد مفهوم الشراكة بين المكونات من أحد أسباب الأزمة بل تتعقد أكثر عندما يترادف مفهوم الشراكة والتوازن، كل هذه المصطلحات بحاجة إلى وضوح ومحددات. ولعل عدم وضوح العلاقة بين السلطات الثلاث وتداخلها يمكن إدراجه ضمن أسباب الأزمة، فصراع السلطة التشريعية والتنفيذية يعطل عمل الحكومة والمتضرر الشعب. لذلك إن فكّ هذا التداخل بين السلطات سوف يدفع الى نتائج طيبة في بناء وإصلاح العملية السياسية.

وما يتعلق بتركة المرحلة الإنتقالية، فلابد من إنهاء تركة المرحلة وعلينا إيجاد معالجات لكل المشاكل ومنها ضحايا النظام السابق، أعضاء حزب البعث المنحل، الأجهزة المنحلة وباقي القضايا العالقة، المفروض تجاوز الماضي بشجاعة وعدل وإنصاف.

المشروع السياسي الجديد فيه نواقص كثيرة لكن تدميره بأيدينا بهذه الطريقة ستقودنا إلى الندم، فالتجربة الديمقراطية والدستور على ما فيه من نواقص والإنتخابات على ما فيها من مشاكل، فهي تجارب غنية متميزة، جاءت نتيجة جهود وتضحيات. أما الأوضاع الأمنية فهناك عدة عوامل مؤثرة في المشهد الأمني ومنها الخلافات السياسية وإنعكاساتها السلبية، وما يرافق ذلك من خلافات دول الجوار وخاصة ما تمر به سوريا فضلاً عن فتاوى العلماء التحريضية كلها تساهم في تردّي الأوضاع الأمنية. نحتاج إلى عمل جاد للوصول إلى تحقيق الوضع الأمني، ونحتاج إلى خطط أمنية جديدة ليست فقط عسكرية. نحتاج إلى تعاون دول الجوار للحدّ من الفتاوى التي تبيح الدم العراقي.

المداخلات

شغلتنا دولة المكونات، وليس دولة المواطنة، يعني المكون يستقل بذاته إقتصاديا ويبدأ بالبحث عن جاذبة، وهذه ستنسف الدولة والسبب أننا نسينا نحن الدولة الأمة. وحل محله دولة المكونات. والأخطر فيها أين النموذج الإقتصادي الذي حدث في العراق وهل هو ليبرالي؟ أصبح السوق والدولة منفصلين ويعطل الإنفصال جدول أعمال التنمية في العراق، لا توجد تنمية والدولة إعتمدت على السوق الذي هو يعمل التنمية والسوق هش والسوق يريد من الدولة حتى يربح فأضعنا عشرة سنوات من التنمية التي فاقمت الوضع السياسي في العراق.

بالنسبة للمؤسسة الأمنية يعني الوزراء ومفاصل أمنية حقيقية مهنية فضلاً عن كونها سياسية، قوية تضمن الوزراء الأمنين في العراق، وخلال هذه العشر سنوات يمكن أن تنطبق عليهم المواصفات التي يستطاع من خلالها معالجة الإرهاب الأعمى. إنَّ نصف الأزمة الحقيقية في العراق مرتبطة بالهوية الوطنية، مشكلة العراق منذ أن قامت الدولة لم تتحقق له هوية وطنية حقيقية، والفرد العراقي مسلوب الهوية لا الدين وحده يحقق هذه الهوية ولا القومية وحدها ولا الطائفية تحقق الهوية، لن تتحقق الهوية الوطنية إلّا بقيام دولة مؤسساتية تعطي للمواطن حقه الوطني ومن الواجب أن نعطي للمواطن الحرية وتنمية مستدامة.

الأزمة بدأت وتفاقمت بهذه الصورة بعد عام 2003 مع وجود دستور، ومع إحترامنا للدستور توجد أربع مواد في الدستور فقط، ورد فيها تعبير المكون، وإن المكونات أستغلت من قبل قادة الأحزاب، وإن المطالبة بمسألة التوازن هو شرعنة للفساد. الدولة العراقية منذ عام 1917 دولة عرجاء، أما الأمريكان فقد أسسوا عام 2003 دولة كسيحة، الحقيقة التي صارت واضحة الآن للكثير من الناس حين يتكلمون عن الفساد والمؤسسات الفاسدة إذن من هم المفسدون في العراق.

من الواضح العجز وعدم قدرة الخروج بحلول على أسس هذه المعادلة لأن الأرضية التي يتم التعامل بها هي جزء من المشاكل. فهناك عدم ثقة بين المكونات وهذه مسألة بنيوية تتحول في ما بعد إلى المجتمع وتركيبته وبالتالي إذن قضية جسور الثقة أصبحت جدلاً و يجب تشخيصها. كيف يمكن بناء جسور الثقة ونحن نتعامل بمنطق ثائرين لحسابات الماضي ويتم تصفيتها أين نحن من مفهوم المصالحة الوطنية؟ مع من المصالحة؟ إذا لم نحل مشكلة المصالحة هذه مصالحة مجتمعية هل نعتبرها مجتمعية أم مصالحة سياسية؟

لا يمكن حل الإرهاب بالطرق التي تنتهجها الدولة العراقية في الوقت

الحاضر لأن المفكرين بالعلاقات الدولية عندهم رأي يقول إنَّ الإرهاب عنصر جديد في العلاقات الدولية ومصدره ليس في الداخل فقط بل مصدره الخارج أيضاً فمن أراد أن يكون عنصراً فاعلاً في النظام الدولي عليه أن يتعامل مع الارهاب على أساس أنه عنصر جديد في العلاقات الدولية لذلك فإن الدول الكبرى تعتبر هذا العنصر مهماً في رسم الخارطة الإقليمية وخارطة النظام الدولي ومن هنا يتطلب أن نتعامل بشكل واقعي وصريح في مسألة الإرهاب ونستفيد من الإتفاقيات مثل إتفاقية الإطار الإستراتيجي.

مسألة صناعة القرار: ماهي آلية صناعة القرار في الحكومة العراقية؟ أنا أراها مبهمة فإذا كانت هناك آلية أتمنى أن يعاد النظر في هذه الآلية وإن لم توجد آلية أتمنى أن تؤسس آلية لصناعة القرار تنسجم مع الوضع العراقي والإقليمي والعالمي وأن لا يستبعد أن تستند هذه الآلية على مراكز البحوث الإستراتيجية وليس بوضعيتها الشكلية ولكن بحلّتها الجديدة الموضوعية التي تكون بعيدة عن التسيّس وقريبة جداً من المواطنة.

السلطة تفهم الوطنية والمواطنة هي بنسبة الولاء من قبل المواطن للسلطة بينما المواطن يفهم المواطنة على أنها إستحقاقات إذن الأزمة أزمة مفاهيم للاصطلاحات.

التعقيبات

شئتم أم ابيتم إذا أردنا أن نعالج أي مشكلة لابد من الحوار السياسي بين المكونات وإيجاد المصالحة الوطنية وندخل في الشراكة والتوازن والعفو العام وكيف نتعامل مع مخلفات الماضي التي صارت بما يعبر عنه بالمرحلة الإنتقالية، كل هذه الاسئلة فيها تفاصيل مملّة وجزئية.

الحديث عن النزاهة وأثرها في تهديم إقتصاد العراق. النزاهة بدعة أوجدها بريمر من أجل تدمير الإقتصاد العراقي، وجعل كل العراقيين لصوصاً

وأمام الشعب العراقي الحكومة وكل من يدخل مؤسساتها من رئاسة الجمهورية إلى القضاء إلى الحكومة إلى الدرجات الخاصة كلها لصوص تنهب، وهذا جزء من المؤامرة علينا ونحن نبرر لها ونحن ساعدنا الآخرين على أنفسنا هذا واقع اليوم.

هل إنَّ هناكَ إرباكٌ في الأوضاع الإقتصادية؟، هل نحن دولة سوق أم دولة شمولية السوق؟ لذلك اليوم نحتاج فعلاً إلى نظرية إقتصادية متكاملة، هناك ضرورة إعطاء السوق دوراً وعلى الحكومة أن تكون داعمة لهذا الدور.

أحدى جرائم النظام السابق قتل الهوية الوطنية. اليوم الهوية الوطنية إستحقاق، روح المواطنة إذا لم تبنَ بناءً يشعر فيه المواطن بدوره وعزته وليس شعارات لذلك أقول أن نبني الهوية الوطنية، بناء الروح الوطنية تحتاج إلى عمل دؤوب في المدارس والمعاهد والكليات.

لم يكن صراع بين المكونات ولكن هناك إستخدام طائفي للمكون في السلطة وعندما أتحدث بلغة الأرقام فعدد المدراء العامين 465 مديراً عاماً 440 من المكون السني و 25 من الشيعة والكرد والتركمان والمسيحيين، فمن الخطأ أن نقول إن موضوع المكونات حدث الآن. فعلينا أن ندرك إنها موجودةٌ وبحاجة إلى علاج قوي وجذري، أن نعترف بالمشكلة وأن نجد حلولاً للمشكلة، ويأتي من يقول مواطنة فكيف نبني العراق على أساس المواطنة بكل صراحة نحتاج إلى عمل دؤوب.

هناك نظريتان في التوازن على أساس المكونات هذا مهندس كفوء وقادر على العمل بصورة مهنية ومن المذهب السني لا يوجد خلاف في إستلامه الموقع وعلى أساس الحزب. وهناك من يقول أنت لم تحقق التوازن، اليوم وكلاء ومستشارون ومدراء عامون من الشيعة والسنة ولا ينتمون لحزب يجب أن يخرجوا فقلت يجب أن لا نخرب مؤسساتنا الحكومية.

هناك فساد وحتى حديث الفساد مبالغ به ولتبرير هذا الحديث الموجود

تقاطع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهذه أزلية بذلنا جهوداً لتخفيف هذا التوتر ولم نستطيع، يعني اليوم برلمانون غير منضبطين.

موضوع خور عبد الله أنا جزء من القرار، لا أتنصل وأتحمل مسؤولية الكثير من القرارات، ولكن أقول لكم تعالوا أنتم اصحاب القرار، لنحل أسباب الأزمة الحقيقية. موضوع خور عبد الله نحن لم نبعه بل باعه النظام، نحن اليوم بين خيارين، الخيار الأول ما يلي: خور عبد الله حسب القرار الأممي يعود للكويت، والخيار الثاني: الذهاب إلى المعركة ونأخذه منهم ونأتي لبحثها ونقول هذا القرار يعود للشعب العراقي ويرجع الحصار الإقتصادي ويرجع الوضع الدولي ضدنا. بيننا وبين الكويت إدارة مشتركة. أنا اؤمن بالنظرية الواقعية، نحن بين ثلاثة خيارات:

الخيار الأول: حرب بين المكونات بين السنة والشيعة والأكراد و حتى بعد 20 – 30 سنة نأتي ونحتكم إلى المنطق والعقل ونقول هذا منطقنا خطأ وأبناؤنا يأتون بعدنا فيقولون آبائنا كانوا (مجانين) ونذهب للمصالحة ولا توجد حرب أهلية في العالم أنتجت شيئا.

الخيار الثاني: خيار التقسيم: ونذهب لتقسيم محافظة إثر محافظة سنصل في التقسيم إلى الغرفة الواحدة لأن الزوجة سنية والزوج شيعي وبالعكس، ولا نصل إلى نتيجة فخيار القتال مرفوض وخيار التقسيم مرفوض.

الخيار الثالث: خيار الشراكة وبناء العراق على أساس الحوار والتوصل إلى حلول ولا نستطيع غير ذلك، شهيد المحراب رضوان الله تعالى عليه قال: العراق لا ينبني إلا من خلال شراكة حقيقية أساسية بين المكونات الأساسية للشعب العراقي وتغييب أي مكون من هذه المكونات يجعله يذهب الى السلاح.

الفصل الثاني

الحوارات الكاملة للقيادات السياسية والنخب العراقية

2013-2012

المشاركون حسب تأريخ انعقاد الندوة

- الكاتب والسياسي حسين درويش العادلي
- الدكتور عادل عبد المهدي — نائب رئيس الجمهورية السابق
- الدكتور علي محمد الحسين الاديب — وزير التعليم العالي والبحث العلمي
- الدكتور احمد الجلبي — نائب رئيس الوزراء السابق
- الدكتور إبراهيم الجعفري — رئيس الوزراء السابق
- الدكتور صالح المطلك — نائب رئيس الوزراء السابق
- الدكتور ضياء الاسدي — رئيس كتلة الاحرار النيابية
- الدكتور برهم صالح — نائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني
- الدكتور عبد الكريم السامرائي — وزير العلوم والتكنولوجيا
- سماحة السيد عمار الحكيم — رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في العراق
- المهندس الحاج هادي العامري — وزير النقل

(1)

أزمــة العــراق...
غياب الكتلة التاريخية

❖

ضيف الملتقى

السياسي والكاتب حسين درويش العادلي

❖

■ تشرين الأول 2012 ■

القسم الأول
المحاضرة

شكراً جزيلاً على هذه الدعوة، وبكل تواضع أقف أمامكم وقد كلفني د.إبراهيم بحر العلوم بإلقاء بعض الكلمات التي تحمل تصوّراً أتمنى أن يثير جدلاً وعصفاً فكرياً.

يتألّف حديثي من عدّة محاور متعلّقةً بالوضع المستقبلي الذي ستنتجه ثورات المنطقة وبالمتغيرات الجوهرية التي تحدث لأنموذج الدولة الشرق أوسطية، وبتصوّر نمط التعاطي الأميركي مع هذه المتغيرات ومرتسماته حول مآل الدولة الشرقية.

■ أنموذج الدولة الشرق أوسطية

أوّلاً، أنا أرى أنَّ الدولة الشرق أوسطية بشكلٍ عامٍ هي دولةٌ مصطنعةٌ وملفّقة... لبنان، والسعودية، وقطر، وغيرها، حتى العراق... هذه دولٌ أنتجتها الحرب العالمية الأولى المبنية على قاعدة المنتصر والمهزوم عسكرياً

وسياسياً، وهذا لا يعني أنّ الأمم أو الشعوب الساكنة على هذه الارض مصطنعةٌ أو وافدةٌ أو طارئة، بل هي أممٌ وشعوبٌ تاريخّية، حضاراتٌ تعاقبت وصنعت الدول وبنت التاريخ، هذا صحيحٌ وواقعي، لكنّني هنا أتكلم عن الدولة ككيان سياسيٍ سياديٍ حديث، هي المعنية بمصطلح "التلفيق". على سبيل المثال، الدولة العراقية التي نشأت عام 1921 م. إنما نشأت بإرادةٍ إنكليزية، تعاملت معها دول المحور على أنها من مخلّفات الدولة العثمانية المهزومة في الحرب. ليس العراق سوى غنيمة حرب، هو وغيره من دول المنطقة التي تأسّست بناءً على معاهدة سايكس بيكو التي وضعت دولاً على الخارطة، وانتهى الأمر. فأصبحت الدولة الوطنية حقيقةً قائمةً أنتجتها إرادة المستعمر الجديد.

ما أريد توضيحه في هذه المقدمة هو أنّ التطور السياسي التاريخي لم يُلْحَظ لإنتاج الدولة، في الواقع، أُسّسَت الدولة على جسد أمةٍ لم تتكامل سياسياً، أعتُمِد مبدأ (الدولة/الأمة)، لا مبدأ (الأمة/الدولة)، هذا يعني أننا أنشأنا دولةٍ وينبغي إنشاء أمةٍ لهذه الدولة، في حين أنّ التطور التاريخي يوجب أن تولَد الدولة من الأمة، فالأمم تتطوّر تاريخياً وبتطورها تتغير دولها، والدولة هي أرقى تعبير عن تطور الأمة تاريخياً وهي مظهر لماهيّة الأمة السياسية. فالنأخذ مثالاً على ذلك: الأمة البريطانية أو الألمانية أو اليابانية أو غيرها هي أممٌ سياسيةٌ تاريخية، ليست أمماً إنسانيةً تاريخيةً فقط، تكوّنت هذه الأمم السياسية وتبدلّت أشكال دولها خلال مراحل تطورها التاريخي. كما أنّ الحرب العالمية الثانية جزّأت ألّمانيا ولكن سرعان ما تغلّبت الأمة على الدولة النّشاز فاتّحدت. هنا، الأمة هي الأقوى والأساس والمنتج للدولة وليس العكس. أمّا نحن فقد كنا ضمن إمبراطوريات، كنا ضمن خلافة، وغير ذلك صحيح، وشعبنا أو شعوبنا هي أصيلةٌ وعريقةٌ وتاريخية، هذا أيضاً صحيح، ولكن ما هو صحيحٌ أيضاً هو أنّنا لم نكن أمةً سياسيةً لحظة تشكيل الدولة الحديثة، بل شكّلت الإرادة الأجنبية دولتنا ولم تكن ماهيتنا السياسية قد تكوّنت بعد أو تكاملت لإستيعاب مفهوم الدولة الحديثة.

هذه المقدمة توصلني الى نتيجة: ما يحدث الآن في المنطقة يمكن تلخيصه بإنتهاء العمر الإفتراضي لنموذج الدولة الشرق أوسطية التي لم تنتج عن تكامل صيرورة الأمة، وفشلت في مراحل تأسيس وإدارة مشروع الدولة الوليدة، وها هي شعوب هذه الدولة تعبّر عن هذا الفشل عبر ثوراتٍ وإنتفاضاتٍ لم تستقر بعد على نموذجٍ واضح.

■ الثالوث الأسود

الفشل الذي منيت به الدولة الشرقية فشلٌ مركّب، أوّل فشلٍ هو أنها لم تَنتُج عن أمةٍ سياسيةٍ متكاملة الجوهر السياسي، والثاني هو أنها لم تظفر بآباءٍ مؤسسين وطنيين مدنيين حقيقيّين، فمشروع الدولة الشرقية في الأعمّ الأغلب، ومنذ البدء، إعتمد أسُساً ومعايير خاطئة، مما زاد الطين بلّة. كان يمكن تلافي تكوين الدولة المصطنع لو توفّر لها آباءٌ حملوا مشروعها الوليد وحموه، ولكنّ المشكلة أنَّ نُخُب التأسيس قضت على إمكانية نشوء الدولة عندما إعتمدت ثالوثاً أسود لبناءها يتّلخص بالإستعباد والإستبداد والإستبعاد؛ الإستعباد مقابل المواطنة والإستبداد مقابل الديمقراطية والإستبعاد مقابل التعددية والتعايش. لو إعتمد الآباء المؤسسون مشروعاً وطنياً لكان من الممكن المراهنة على تكوين أمة الدولة تدريجياً، فينجح بذلك المشروع ويتكامل، ولكن نخب الدولة التأسيسية كان بأغلبه نخب سلطةٍ نفعيةٍ أجيرةٍ ومنحازةٍ لهوياتها (العرق-طائفية) ومستبدةٍ.

■ غياب هوية الدولة

فالنأخذ مثالاً بنيوياً يتعلّق بمراحل تأسيس الدولة التي أنتجت مآزق وصراعات ما زلنا نجني حصادها الأسود حتى اليوم، والمثال هو (هوية الدولة). فبهدف تكوين أمة الدولة بعد تأسيسها، كان من المفترض إعتماد مبدأ المواطنة التي تحترم التنوع العرقي الطائفي الإثني وغير ذلك، وفي الوقت

نفسه لا تجعله أساساً للإنتماء السياسي للدولة. فالمواطنة صفةٌ عضويةٌ حقوقيةٌ قانونيةٌ تحترم الإنتماء الفرعي لكنها لا تعترف به كأساسٍ في عضوية الدولة، فالجميع مواطنون متساوون بغضّ النظر عن هوياتهم وإنتماءاتهم الفرعية، تنتج الروح والهوية الوطنية عن إنتمائهم وتفاعلهم الوطني، فالهوية تعبيرٌ عمّا هو مشتركٌ بين أفراد المجتمع الإنساني السياسي. لكن ما الذي حدث على أرض الواقع؟ ما حدث هوإنحياز نُخُب تأسيس الدولة منذ التأسيس إلى هويّات (عرق-طائفية) محدّدة على حساب الهويات (العرق-طائفية) الأخرى. فاحتكرتها طائفةٌ وتملكّتها قوميةٌ على حساب أخرى، ونتج عن ذلك إقصاءٌ وتهميشٌ وتخوينٌ واحترابٌ داخليٌ في الدولة وأمتها... عندما يوصَف العراق مثلاً بالدولة العربية فهذا يؤدلج مشروع الدولة عرقياً ويحتكره ضّد القوميات الأخرى، ويجعل صفة الدولة صفةً عرقية. وهذا يؤدي إلى صراعات القوميات وتضّاد الإنتماءات... الأمة السياسية خليطٌ عرقيٌ طائفيٌ إثني، وعندما تحتكرها طائفةٌ أو قوميةٌ أو إثنيةٌ يقع الصراع ويستفحل. فلو كانت دولةٌ ما عربية، لا خيار أمام غير العربي داخل الدولة سوى الإستعراب لكي يصدق عليه نظام الدولة وهويتها وعضويته فيها. إمّا ذلك أو أن يقاتل كي يستقلّ ويُنشىء كياناً سياسياً يعبّر عن قوميته. هذه هي الحال بالنسبة إلى الدولة السنية أو الشيعية أو المارونية أو غيرها. فقدت أوجدت معايير نُخُب التأسيس وممارساتها هي حركة صراعٍ بين مكوّنات الدولة فدمّرت أمّة الدولة.هذه الدولة المصطنعةٌ أساساً، لم يَنْحَز الآباء المؤسّسون إلى مشروع الدولة الوطنية المدنية التي تصدق على جميع أبناء الدولة مع إختلاف مشاربهم ودياناتهم وطوائفهم، إنّما إعتمدوا هويةٍ فرعيةٍ من الهويّات المكوّنة للدولة وجعلوها هويةٍ رسمية.

■ الربيع العربي رفضٌ لنموذج الدولة المصطنعة

أرى بأنّ الربيع العربي أو الثورات العربية هي تعبيرٌ واضحٌ عن رفض مشروع الدولة الشرقية، وشكلٌ من أشكال رفض نموذج هذه الدولة القائمة على الإستعباد والإستبداد والإستبعاد والإنقياد.

سقط نموذج الدولة الشرقية، أو أنه في طريقه إلى السقوط. فالأحداث التي وقعت في العراق وليبيا وتونس ومصر وحالياً في سوريا، على إختلاف أشكال التغيير، هي تعبيرٌ عن فشل مشروع الدولة الوطنية المدنية الصالحة من ناحية التكوين والتأسيس والإدارة. لن تسلم أيّه دولةٍ من هذه الأحداث، فهذه الدول متشابهة التكوين والماهية والسياسية، ما حدث لإحداها سيحدث للأخرى، فالمسألة مسألة وقت لا أكثر ولا أقل.

■ هل يمكن للدولة الشرقية إعادة إنتاج ذاتها؟

لا يمكن التصدّي لإنهيار الدولة الشرقية. ولكن السؤال المهمّ هو: هل تمتلك الدولة الشرقية -بما فيها الدولة العراقية- مقوماتٍ ذاتيةً تؤهّلها لإعادة إنتاج ذاتها وطنياً مدنياً؟ هل الحواضن الثقافية والفكرية والدينية والمجتمعية قادرةٌ على إنتاج دولةٍ وطنيةٍ مدنيةٍ أم إنَّ هذه الدولة الشرقية ستتجزأ على أساسٍ قوميٍ طائفيٍ وستدخل في صراعاتٍ دمويةٍ حول الأرض والموارد؟ هذه أسئلةٌ تشاؤميةٌ أترك مناقشتها للحوار.

■ السياسية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

المحور الثاني الذي أريد التركيز عليه هو التالي: كيف نتصور طبيعة السياسة الغربية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط التي شهدت موت وولادة الدول؟ ما زالت هذه المنطقة راكدةً منذ ثمانين عامٍ ضمن معادلات سياسيةٍ داخليةٍ وخارجيةٍ معروفة، والآن تغيّرت المنطقة، وبرزت فيها ظواهر جديدة، وانهارت دولٌ بينما تنفّست مشاريع الدويلات الصعداء. ثمّة ولاداتٍ ومشاريع ولاداتٍ سترسم معادلاتٍ جديدةً لدول المنطقة وشعوبها. كيف لنا إذاً أن نلمس استراتيجياتٍ أو سيناريوهاتٍ أمريكيةً غربيةً للتعاطي مع واقع المنطقة الجديد، منطقةٌ أقلّ ما يقال عنها إنّها حيويةٌ واستراتيجيةٌ بالنسبة للعالم كونها تشكّل معبراً دولياً ومركزاً للطاقة. كيف يمكن لنا توقعُّ الاستراتيجية الأميريكة

تجاه دولنا في ضوء الواقع الجديد؟ فقد تغيرت منطقتنا، وستتغير معها قواعد اللعبة بشكلٍ كامل. كانت تُدار اللعبة فيما مضى من خلال تفاهماتٍ استراتيجيةٍ مع أنظمةٍ مركزيةٍ تسيطر على دول المنطقة... كيف سيتعامل الأمريكي الآن مع منطقتنا؟ هل يمكننا معرفة ما إذا كانت حركة التاريخ بالشرق بمعزلٍ عن الإهتمام أو التوظيف أو التلاعب الغربي الأميركي؟

سوف يلحظ من يتابع سياسة أميركا/الغرب ملامح سيناريوهاتٍ عديدةٍ تعتمد السياسة فيها استراتيجياتٍ محتملةً في التعاطي مع واقع دول المنطقة الجديد بعد التحوّلات العميقة التي طالت أنموذج الدولة الشرقية، وما سينتج عن هذه التحوّلات من تغييرات هائلة في البنية والهوية والمصالح، وفي نمط المعادلات السياسية التي إمتاز بها الشرق الأوسط طيلة العقود المنصرمة.

حصل تغيّرٌ عميقٌ في تركيبة المجتمعات والدول الشرقية بفعل الثورات والإنتفاضات المتماهية مع أجندات التوظيف والمصالح الدولية. والصراع الجاري الآن يدور حول إدارة الصراع لتوظيف هذه التحولات بالشّكل الذي يمنعها قدر الإمكان من الخروج عن السيطرة والتحكم. فقد ميّزت السيطرة والتوجيه معادلات الدول الشرقية في الحفاظ على مصالح مراكز القرار الدولي. كما أنّ الخارطة الجيو-سياسية والجيو-مجتمعية الجديدة، التي رسمتها وسترسمها التحولات الجارية حالياً، ستغيّر من شكل المعادلات السياسية الشرقية التي تسيّدت لعقود عدّة، الأمر الذي يستتبع الإعداد لسيناريوهات تعتمد استراتيجياتٍ جديدةً للتعامل مع الواقع الشرقي الجديد.

■ ثلاثة سيناريوهات متوقعة

لا توجد معلوماتٌ مؤكدةٌ عن طبيعة الاستراتيجية التي سيعتمدها الغرب ويوظفها للتعاطي مع المتغيرات الجارية، لكن يمكن للراصد ملاحظة ثلاثة سيناريوهاتٍ أميركيةٍ غربيةٍ محتملةٍ للتعاطي مع الواقع الشرقي الجديد حسب

حركة التطورات، والسيناريوهات هي: سيناريو البُؤر، سيناريو التضّاد، وسيناريو الإحتواء.

1 - سيناريو البُؤر

يقوم هذا السيناريو على إعتبار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مركزين لبؤرٍ تنقسم إلى التالي: بؤرٌ آمنة، بؤرٌ قلقة، بؤرٌ متفجّرة، وذلك تماشياً مع الخارطة الجديدة التي سترسمها التحوّلات التي تشهدها دول المنطقة. والبؤرة قد تشمل دولةً أو أكثر، تُنتِجها طبيعة موقع الدولة الجيو-سياسي والجيو-مجتمعي وطبيعة محيطها الإقليمي ونمط تأثيرها على المنطقة.

يتلخص فحوى سيناريو البؤر بتقسيم الدول إلى بؤرٍ آمنةٍ وبؤرٍ قلقة وبؤرٍ متفجّرة بما يتناسب مع طبيعة كل دولة وملفاتها الداخلية ودورها الخارجي. فالبؤر الآمنة تتمثل بالدول التي ينبغي الحفاظ على أمنها وإستقرارها تحت أيّ ظرفٍ لأهداف سياسيةٍ أو إقتصاديةٍ أو عسكرية، والبؤر القلقة تتمثل بالدول التي يُراد لها أن تعيش الاضطراب البنيوي الداخلي الذي يحيدها عن معادلات الصراع والتنافس في منظومتها الإقليمية، والبؤر المتفجّرة تتمثل بالدول التي يُعاد من خلال واقعها المتفجر تشكيل المنطقة بما يتناسب مع المتغيرات الجيو ستراتيجية. على سبيل المثال: تُعتّبر إسرائيل ودول الطاقة الخليجية بؤراً آمنةً يتحقق أمنها من خلال الدعم المباشر ومن خلال خلق الفوضى في جوارها الإقليمي، بحيث تنشغل كل دولةٍ بهمومها ومشاكلها الداخلية كي لا تقوى على تهديد البؤر الآمنة، مع ضمانة التحكم بمسار الفوضى عبر الامتداد السياسي وعبر التنسيق المباشر مع قوى عسكرية شبه مركزية تتولى داخلياً صدّ أيّة محاولة لإمتداد سلبيات الفوضى إلى البؤر الآمنة.

وستُقسّم دول المنطقة، وفق سيناريو البؤر، إلى بؤرٍ آمنة (إسرائيل ودول الطاقة الخليجية) وبؤرٍ قلقة (العراق وسوريا ولبنان والأردن ومصر واليمن وتونس) وبؤرٍ متفجّرة (السودان والصومال وليبيا وإيران).

2 - سيناريو التضّاد المذهبي

على خلفية التضّاد الإسلامي المذهبي الحاضر بقوةٍ وعنفٍ في بنية المجتمعات والدول الشرق أوسطية، وقد كشفت عنه ثورات وإنتفاضات المنطقة، سيُعاد رسم الخارطة الجيو-سياسية وفق هذا التضاد من أجل خلق مركزياتٍ جيو-ستراتيجيةٍ مذهبيةٍ كبرى تضمن وقوع المنطقة في مجالها الحيوي بما يضبط ويوجه بوصلة الصراع والمصالح. والدولتان المرشحتان لتكوين مركزٍ استراتيجيٍ مذهبيٍ هما: تركيا بصفتها مركزاً مذهبياً سنياً، وإيران مركزاً مذهبياً شيعياً، وسيلحظ من يتابع السياسية تراكماً مضطرداً لنواتين مذهبيّتين استراتيجيتيّن.

من ناحية المذهب السني، تركيا هي الدولة الوحيدة التي تملك مقوماتٍ ذاتيةً تؤهّلها لتكون مركزاً سنياً نظراً للإرث العثماني والإقتصاد القوي والموقع الجيو-سياسي المتميّز. فالسعودية، رغم ثقلها الديني السياسي الإقتصادي، غير مؤهلةٍ لتكون مركزاً سنياً بسبب بنيتها التقليدية ونمط مذهبها الوهابي غير المرحب به لا عند العرب ولا عند الغرب، ومصر، رغم ثقلها السياسي الديني إلّا أنّها أضعف من أن تكون مركزاً استراتيجياً سنياً فاعلاً بسبب ضعفها الإقتصادي الشديد. هذه الأمور مرتبطة بالمركزية السنية، أما بالنسبة إلى المركزية الشيعية، فما من دولةٍ تمتلك مقومات المركزية المذهبية سوى إيران. والناتج عن ذلك هو قيام مركزيةٍ مذهبيةٍ سنيةٍ تركيةٍ ومركزيةٍ مذهبيةٍ شيعيةٍ إيرانيةٍ ستدخلان في تصادمٍ مصالحيَّ شاملٍ.

يقوم مبدأ سيناريو التضّاد على تمكين حركة الإخوان المسلمين من الوصول الى السلطة في عدّة دول، والتوجه بعد ذلك إلى تفاهمات استراتيجية مع تركيا لتكوين مركزيةٍ سنيةٍ استراتيجيةٍ مقابل المركزية الإيرانية.

ستكون أميركا/الغرب أقرب إلى المركزية التركية الراعية للمحور السني في توجيه دفّة المصالح الحيوية في المنطقة وتوجيه الأحداث صوب أهدافها

الستراتيجية. فالمحور الشيعي عموماً لا يزال منخرطاً بشكلٍ عامّ في صراعٍ حيويّ مع أميركا والغرب. ورغم أنّ العقد المنصرم كان عقداً شيعياً سجل تقدماً واضحاً في أكثر من ساحةٍ (العراق ولبنان وإيران) إلّا أنّ العقد القادم سيكون عقداً سنياً بإمتياز.

3 - سيناريو الإحتواء

من الممكن إعتماد سيناريو الإحتواء عوضاً عن سيناريو البؤر وسيناريو التضاد المذهبي، والإحتواء هنا أقرب إلى سيناريو التضاد المذهبي، الفارق بينهما هو عدم السماح للمركزية الشيعية - في سيناريو الإحتواء - بالتَبلور مقابل المركزية السنية التي ستكون محوريةً وليست مركزيةً.

يقوم سيناريو الإحتواء على التَوصل إالى تفاهماتٍ مباشرةٍ مع القوى الإسلاموية التي أنتجتها المتغيرات الشرق أوسطية، وبالأخص حركة الإخوان المسلمين. ويتمثل محور التفاهمات لحماية البؤر الآمنة (إسرائيل ودول الطاقة الخليجية) من كَل التهديدات بما فيها التهديد الإيراني، وأيضاً بإبعاد وتحجيم ومواجهة التيارات الإسلامية السلفية الأصولية المتنامية في المنطقة، مقابل دعم أميركيٍ غربيٍ سياسيٍ اقتصاديٍ لدول الإسلام السياسي، وضمن محوريةٍ للدور التركي المصري في تشكيل خطٍ إقليميٍ إخوانيٍ عالي التفاهم مع الدوائر الأميركية الغربية بما يتصل بتوجيه الأحداث والمصالح الشرق أوسطية.

■ مركزيات الشرق الأوسط

يمكن خلق سيناريوهاتٍ بنَاءةٍ تحقَق الكثير من الإيجابيات مقارنة بالسيناريوهات الثلاثة الكارثية التي في حال تحققت ستدخل منطقة الشرق الأوسط بأسرها في صراعاتٍ ضخمةٍ لا يمكن التنبؤ بنتائجها.

■ تركيا مركز مدني

يمكن إعتماد سيناريو "المركزية المدنية التركية"، فمقومات تركيا الذاتية تؤهلها لتكون مركزاً مدنياً على حساب مركزيتها القومية أو المذهبية... فالشرق الأوسط يحتاج إلى مركز تحكمٍ استراتيجيٍ مدنيٍ وسط التناقضات العرقطائفية - التي تهدد المنطقة بأسرها، ووسط تنامي التخندق الستراتيجي المذهبي الموظف من الخارج.

تملك تركيا مقومات المركزية المدنية الفعَالة، فهي دولةٌ تتمتع بنمطٍ من الإسلام المدني وبمركزٍ جغرافيٍ نوعيٍ وبقوة إقتصاديةٍ ناعمةٍ ومتناميةٍ وبحضورٍ إيجابيّ في أكثر من ساحة سياسيةٍ ومجتمعية. المطلوب هو بلورتها بصفتها قوةً مركزيةً مدنيةً تشكل عنصر توازنٍ يحول دون سقوط الشرق الأوسط برمّته في أتون تضادّ مذهبيٍ وحربٍ شيعيةٍ - سنيةٍ تخطط لها بعض الستراتيجيات. ويمكن لتركيا بلورة استراتيجيتها الجديدة على أساس كونها قوةً استراتيجيةً مدنيةً شرق أوسطية. وفي حال استسلمت تركيا لاستراتيجية التضاد أو الاحتواء على أساس كونها مركزاً عثمانياً، ستُجَرّ المنطقة بأسرها، من ضمنها تركيا، إلى صراعاتٍ وحروبٍ داخليةٍ وبينيةٍ خاسرة.

■ العراق مركز محوري

العراق أيضاً مركزٌ محوريٌ في المنطقة يمكن من خلاله تكوين مركزٍ استراتيجي فعّال، إنه الدولة ذات الثقل الحضاري والثروات الهائلة والموقع الاستراتيجي الاستثنائي. يمكن للعراق أن يتحول إلى دولة توازنٍ ستراتيجي موازنةٍ ومتوازنةٍ وسط الاستراتيجيات المتصارعة،خاصّةٍ الإيرانية - السعودية التركية. وفي حال تجزّء العراق أو بقي دولةً ضعيفةً قلقةً سيجرّ المنطقة بأسرها إلى إعادة إنتاج ذاتها على أساسٍ عرق - طائفي متضاد ومتصارع. يتطلّب إنجاز مهمة العراق الاستراتيجي إعادة إنتاج بنية الدولة العراقية الحالية القائمة

على أساس الحكم التوافقي العرق - طائفي المنقسم، ليصبح دولةً وطنيةً مدنيةً موحدةً الفعّالة.

■ آباء التأسيس

تكمن مشكلة العراق الحديث في غياب آباء تأسيس مشروع الدولة، كما تكمن في جميع مظاهر الخلل البنيوي لمشروع الدولة الوطنية المدنية وما آلت إليه من إنتكاساتٍ وإحتلالاتٍ وتشظياتٍ سبّبها غياب نُخُب التأسيس. يحتاج العراق الى كتلةٍ تاريخيةٍ تأسيسيةٍ تحمل مشروعاً وطنياً مدنياً قادراً على حلّ التناقضات الداخلية وتشابك البعد الجيو - سياسي للعراق العربي الإيراني التركي، من أجل تكوين مركزية عراقية رائدة.

القسم الثاني
المداخلات

❖ **د. علي الرفيعي: هل لكلّ أمةٍ دولةٌ واحدة؟**

الأخ حسين رجلٌ معروفٌ ووجهٌ لامع، والكل يشاهده على الفضائيات. تناول في حديثه الليلة قضايا استراتيجية وَسيناريوهاتٍ عديدة، لكن ملاحظتي هي أنه ربط في البدء بين الدولة والامة .الدولة مفهومٌ قانوني،ليست مفهوماً سياسياً، الدولة توجد بوجود أرضٍ وإقليمٍ وشعبٍ وتراث، لكن الربط بين الدولة والأمة لا يعني أنّ كل أمةٍ ينبغي أنّ تكون لها دولة، فلدى بعض الأمم عدّة دولٍ مجزّأة، فلنأخذ على سبيل المثال الهند الصينيه، إنها أمةٌ في جذورها التاريخية وفي ثقافتها، إلّا أنّ العديد من الدول لا تولي أهتماماً لهذه الأمة .ليس بالضرورة إذاً أن تكون للأمة دولة .وهذا فهمي لما تفضل به الأخ حسين، ربما قصد شيئاً آخر. أضافة إلى ذلك، الدولة حاجةٌ للمجتمع، لم تكن الدولة حديثة النشوء في القرون الماضية، لكن بتوسع المجتمع البشري

احتاج هذا إلى تنظيم، هذا التنظيم يتمثل بالدولة التي جاءت لحماية الناس ووضع أسسٍ إجتماعيةٍ وإقتصاديةٍ يتبعها المجتمع.، فليس من الضروري أن تكون لكلّ أمةٍ دولةٌ واحدة. هذا الواقع الذي حصل للعرب وهي معلومةٌ تاريخية لُلأخ حسين.

لم يأت الربيع العربي لنسف الدولة

في ما يخصّ الربيع العربي، أنا أعتبره حركةً دافعها مناهضة ظلم الأنظمة الإستبدادية التي أهملت دور الإنسان وتعدّت على حقوقه كما في تونس ومصر، وهي حركةٌ عفويةٌ غير منظمةٍ قادها الشباب، حركةٌ شبابية نُزلت إلى الشارع وحققت ما حصل، وهي لم تأتِ أساساً لإسقاط الدولة القديمة، بل لتغيير أنظمةٍ أساءت إلى الإنسان وعاشت على حساب حقوقه وصادرت حرية الفرد .أمّا ما حصل في ما بعد، خاصّةً صعود الإخوان على أكتاف شباب الربيع العربي وتغير خط هذا الربيع، فهو أمرٌ آخر يحصل في التاريخ. لكن الربيع العربي لم يأتي لنسف الدولة وإنما جاء لتصحيح مسارها، وتحديداً طبيعتها الدكتاتورية التي لا تحترم حقوق الإنسان.

❖ **الإعلامي توفيق التميمي: الملك فيصل وقاسم آباءٌ مؤسسون**

في الحقيقة، أنا صديقٌ شخصيٌ للأستاذ حسين، وفوجئت اليوم بمحاضرةٍ جديدةٌ بكل أفكارها وأبعادها الاستراتيجية . ما أريد قوله هنا هو: تحدث صديقي حسين عن تأسيس الدولة العراقية، ونفى وجود آباءٍ مؤسسين لهذه الدولة، أنا أعتقد أن الملك فيصل رحمه الله وعبد الكريم قاسم كانوا آباءً لدولةٍ لم تتأسّس، ولكن لا يمكن إنكار مشروع الملك فيصل وعبد الكريم قاسم، وخاصةً في زحزحة العامل الطائفي في بناء الدولة والموروث عن الدولة العثمانية كثابتٍ للدولة.

ثانيا: السيناريوهات التي طرحها الباحث، أو المفكر، حسين العادلي مبنيةٌ على المفكر معطياتٍ دقيقةٍ علميةٍ جديدةٍ ومرعبة فِي الوقت نفسه وتدعو

إلى التشاؤم. لكن وقت المحاضرة لم يسمح له أن يشرح كيف نواجه هذا الواقع، لا يمكن أن يكون هذا قدراً تستسلم له المنطقة. أنا لا أدّعي أنّ معجزةً ستنزل من السماء وتحرف هذه السيناريوهات الثلاثة عن توقعات واحتماليات حصولها، لكن ألا توجد عوامل ومعطياتٌ من الممكن أن تحرف وتفشل هذه السيناريوهات فتعيش المنطقة وضعاً مغايراً أو عصراً آخراً ربما لتنافس القوى الغربية التي تصورها هذه المحاضرة على أنّها ريمونتات آلية ستحرك هذه المنطقة بإتجاهات مختلفة؟

❖ **الوزير عامر عبد الجبار ظهور الاسلام السياسي منذ 79 أقلق الغرب**

نلاحظ أنّ الدولة العثمانية التي أشار إليها السيد العادلي كانت تأخذ إطاراً دينياً، والدين في الثورة الفرنسية فصل الكنيسة، و ضربها، وفصل الدين عن السياسة. عندما عُقدت اتفاقية آل مقرن، الذين هم اجداد آل سعود، مع محمد بن عبد الوهاب، عقدوا إتفاقيةً لفصل الدين عن السياسة، وهذا ما ازعج الدولة العثمانية، وقتلوا الملك السعودي وانهزم محمد بن عبد الوهاب، بل جاءت الدولة العثمانية وأخذت الإطار الديني. وبعد الدولة العثمانية بدأت الدولة تأخذ منحى الدولة المدنية إلى حين قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ومن ثم في افغانستان بدأ يظهر الإسلام السياسي الشيعي السني، هذا الظهور أقلق الغرب فبدأوا يعدّون لضرب هذه الدولة التي تعيد هذا الجانب. وأول عمليه بدأ الغرب بها لضرب الإسلام السياسي هي إعلان قيام حكومة ياسر عرفات قبالة حماس لأنه ظنّ أنّ خسارة أموالٍ وارواحٍ للقتال ولمواجهة الافكار السياسية قد تكون مكلفةً، ولكن يمكن التضحية وإعطاء كيان ليصبح القتال إسلاًميا -إسلامياً. فالمرحلة التي حدثت في العراق أيضاً هي ظهور الإسلام السياسي والأحزاب الإسلامية وهذه تجربة خطيرة تحضر كارتاً أصفراً للإسلاميين. أنتم الآن أمام مأزق، فشلكم يؤدي ويدعو إلى فشل الدين. فمنذ أن أُشعِلَت الثورة الإيرانية 1979، كانت نصيحة السيد الطالقاني للإمام

الخميني أن لا تجعل المعمم يحكُم، أجعل أفندي يحكم، لأن خطأ المعمم مردوده على الدين والأفندي مردوده على الأفندي. لذلك يرى الغرب الآن أن أفضل طريقة لضرب الإسلام السياسي هي جعل الإسلام يجرب الحكم، فتنقضّ بذلك جماهيره عليه.

في الثمانينات طارد صدام الإسلاميين، فزادت شعبيتهم، والآن عندما أستلموا العراق، ورأى الناس أنّ هذا الحزب أستلم الحكم في المحافظة حدثت ردود أفعالٍ ضدّ الدين، وهذه التجربة شجعت ما يسمى بالربيع العربي. أوّل تجربةٍ هي ظهور الإخوان المسلمين في مصر وليبيا واليمن وهذه تجربةٌ خطيرةٌ لا أعتقد أن ينجو منها نظام دولةٍ جديدٍ في ظل هذا الحال بشكلٍ سريع، سنبقى بلا دولةٌ لا نظام، غوغاءٌ لمدةٍ طويلةٍ فهذا هذا أسهل طريقٍ لضرب النظام السياسي الإسلامي بعضه ببعض.

❖ **لواء ياسين الياسري: توجد رؤية أميركية لما يجري بالمنطقة**

كلنا نعرف أهمية منطقة الشرق الأوسط التي نعيش فيها، ولو رجعنا قليلاً إلى التاريخ سنرى كيف أنّ القوى العالمية قسّمت المنطقة في معاهدة سايكس بيكو .إذاً، فالرؤية الغربية والأمريكية لهذه المنطقه تمتاز بعنايةٍ فائقة. أشار الأستاذ حسين إلى عدم وجود رؤيةٍ أمريكيةٍ للوضع حتى الآن متعلقةٍ بالوضع في المنطقة وبإدارتها. أنا لا أعتقد، ولا أتّفق مع الأستاذ فيما ذهب إليه. الغرب يفكر للأمام لسنين قادمة. قرأت مرّةً مقالاً في صحيفةٍ أمريكيةٍ، ويرى المقال أنّ هذا السيناريو الحاصل كله من صنيعة الغرب والولايات المتحده الأميركية .بدأوا بصدام. أي أنّ تغيير الأنظمة الشمولية في المنطقة، وهنا الأنظمة الشمولية أنتهت، أي أنّ الاستراتيجية الغربية والأمريكية المتعلقة بالمنطقة تستهدف تغيير إدارة الحكم وإدارة الملفات، إذاً فعملية التغيير التي حصلت عمليةٌ مخططٌ لها. ومثل الدمية، من يسقط أولاً (بول) يسقط آخراً (بول)، ولذلك رأينا القذافي في أحد مؤتمرات القمة يقول: "جاينه السرة". أنا

أعتقد أنّ ما حدث، والربيع العربي، هي ثوراتٌ مخطّطٌ لها، لكن المهمة الأساسية هي: كيف نخرج برؤيةٍ عربيةٍ أو عراقيةٍ أو إسلاميةٍ للتصدي للمخطط أو الخيارات التي ذكرها الأستاذ حسين؟

❖ **الأستاذ إياد ثامر: ماهو امتياز عقد الدولة السنية؟**

فيما يتعلّق بأفكار الأستاذ العادلي الجديدة، أنا أشاطره في ملاحظاته، ولكن لدي سؤال يطرح نفسه، فهو لم يوضّح كيف بنى نظريته بأنّ العقد السابق هو عقد الدولة الشيعيه والعقد القادم سيكون عقد دولةٍ سنيةٍ بامتيازٍ، وما هو الامتياز؟

❖ **النائب منتصر الإمارة: ماهو مشروع الدولة العراقية القادمة؟**

لدى الأستاذ حسين العادلي قدرةٌ عاليةٌ على إبتداع الأفكار، والمرء عندما يجلس معه مرة يقتنع بما يقول، وعندما يجلس معه ثانيةً يعطيه أفكاراً مناقضةً للأولى لكنه يقتنع أيضاً، لديه قدرة عالية على التنظير. أتمنى أن تبحث مسألةً مهمة: ما هو مشروع الدولة العراقية القادمة وما هي الرؤية التي نقدمها للأكثرية الشيعية فيما يتعلق بإدارة دولةٍ مدنيةٍ تغيّر مجرى التاريخ؟ مثل ما تفضلت أتفق معك كثيراً في إحتمالية أن يكون للعراق دور، ولكن الآباء الحاليين للدولة العراقية غير قادرين على التوجيه وليسوا أفضل حالاً من الآباء المؤسسين الآخرين، هذا هو مصدر القلق الذي يحتاج لحلول، وفيما لو توصلنا إلى الحلول هل سيُؤخذ بها؟

❖ **الدكتور فلاح العامري: الإقتصاد هو المحرّك الأساس**

أولاً أقدم شكري للتحليل الرائع الذي قدمه الأستاذ، وأقول: ماهو الهدف من هذه الثورات ومن هو المحرّض؟ في تقديري أنّ الهدف إقتصادي وحركة التاريخ كلها إقتصاد، ولكن الوسيلة هي السياسة والحروب. وعندما نقول إقتصادي نعني أن تكون المنطقه تابعةً إقتصادياً دائماً للغرب وأن تُؤمَّن

مناطق النفط، المنطقة مّؤمنة من حيث تجهيز النفط للغرب لعشرين سنةٍ قادمةٍ على أقل التقدير، سيبقى الشرق يعطي نفطه للغرب. لكن فلننظر إلى سياسة الغرب وأميركا لثلاثين وخمسٍ وثلاثين سنةٍ قادمةٍ وما فوق ولنتصوّر سياستهم المستقبلية، إنّ أمريكا في سياستها تسعى التوقف عن إستيراد النفط من الشرق الأوسط في عام 2035، وأوربا أيضاً تستخدم وتستهلك 46 مليون برميل يومياً، وخطتها لعام 2035هي إستهلاك 32 مليون برميل. تهدف سياسة أمريكا وأوربا ألى إيجاد سوقٍ لمنتجاتهم .حتى سياستهم تجاه الصين تغيرت خلال الأشهر الماضية، لقد اكتشفوا أنّه من الخطأ أن تكون الصين مصنعاً للعالم، وسياستهم الآن هي إعادة الصناعة إلى الغرب مرةٍ أخرى .لذلك أرى من الضروري الحديث عن الإقتصاد والطاقة عندما نتحدث عن السيناريوهات المقبلة.

❖ **النائب د. قاسم داود: إشكالية الدولة الشرقية**

أشكر الأستاذ حسين على المحاضرة القّيمة والتحليل الفريد الذي تقدم به، لكني لا أتّفق مع بعض المقدمات، ربما يدخل بعضها في حيّز التعريف للدولة الشرقية التي تفضلت وذكرتها، فأنا لا أرى وجوداً حقيقياً لمثل هذه التسمية، تستطيع أن تقول الدولة العربية، ربما نستطيع أن نتناقش حولها، لكن إستخدام مصطلح الدولة الشرقية يمتد بنا من اليابان مروراً بالصين وصولاً إلى الهند وايران وتركيا والدول العربية .فإعطاء صفةٍ الدولة الشرقية لهذا التحليل لا ينسجم مع الواقع .ثانياً، أرى أن ثمّة فرقٍ شاسعٍ وكبيرٍ بين الثقافة الشرقية والثقافه الغربية والخلافات التي تحصل نتيجةٌ للتصادم بين هاتين الثقافتين.

التغافل عن الإرادة الشعبية

لم يتحدث الأستاذ حسين عن موضوع الإرادة الشعبية، وركّز كثيراً على الخطط الآتية من الغرب وسهولة تطبيقها للوصول إلى أهدافها .وأنا حقيقةً لا أستطيع أن أتفق معه على الإطلاق، فمهما أرادت الدولة الغربية ومهما أرادت

الولايات المتحدة تنفيذ أي مشروع، نرى أنّ هذا المشروع يتعثّر نتيجةً لمقاومة أبناء الوطن له أو معارضتهم إياه أو وقوفهم ضده .تفضل السيد الدكتور الرفيعي وأشار إلى مسألةٍ مهمةٍ وهي : كيفية حصول عمليات التغيير في العالم العربي .أتفق معه على وجود حالةٍ من الكبت، حالةٍ من الحرمان، حالةٍ من مصادرة حقوق المجتمعات المدنية أدّت بالمواطن العربي، سواءً كان في ليبيا أو في تونس أو في مصر، إلى الإنتفاض .لذلك فالإنتفاضة إنتفاضةٌ عفويةٌ، بل بامتيازٌ حسب تعبير الأستاذ حسين، لكن من حقّ الدول الغربية أيضاً أن توظف نتائج ما يحصل وتستفيد منها وفق مصالحها القومية العليا.

❖ **الشيخ سامي عزار المعجون: الدولة العراقية مبنيّة على العشائر والمرجعية الدينية**

يذكر التاريخ أنّ الدولة العراقية الحديثة بُنيت على عمودين هما: العشائر بأبنائها ورؤسائها، والمرجعية الدينية، هذه مقدمه بسيطة .أنا فخورٌ جداً، فهذه أول مرّةٍ أحضر فيها إجتماعاً كهذا بعد عشر سنوات من عودتنا من المهجر، وأرى شخصاً مثل الأستاذ حسين يتكلم بهذا المنظور العالي والفهم الدقيق لواقع الحال في العالم العربي .وما أودّ ذكره - ولا أريد أن أخوض في المسائل التي تطرّق إليها الأخ حسين، ولكني ابدأ معه بدايةً بسيطة - هو أننا من العالم الثالث والدول صاحبة القرار في العالم هي التي تتلاعب بمصالح العالم الثالث وفق مصالحها الذاتية وتحديداً بعد الحرب العالمية الثانية .لا نريد أن نبحث في التاريخ، خاصةً فيما حصل في مؤتمر سايكس بيكو من تقسيم للمنطقة. وحسب رأيي المتواضع فإنّ التغييرات تأتي لمصلحة إسرائيل ومصلحة الغرب في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً في المناطق ذات الطاقة النفطية.

يجب أن يكون العراق دولة آمنة لا دولة قلقة

أنا لا أريد أن أناقش الأستاذ حسين في ما تطرّق إليه، لأنه تطرّق إلى

نقاطٍ دقيقة، ولكني أقول إنّ العراق ينبغي أن يكون دولة مطمئنةً لا دولةً قلقةً لأنّ مرتبته الثانية في العالم في إنتاج النفط، وعلى الغرب أن يحافظ عليها من حيث الأمان والإستقرار مثل دول الخليج أو أكثر .أودّ التركيز أيضاً -وأريد من الأستاذ حسين أن يركز أيضاً في تفكيره المستقبلي - على النقطة الأخيرة التي تطرق إليها وهي متعلقة بكون العراق دولةً إقتصاديةً قوية ونفوسها 30 مليون نسمة ولديه إمكانيات بشرية ومهنية عالية حيث يمكن له أن يغيّر في المعادلة التي تطرق إليها سعادة الأخ في ما يتعلق بالتوازن في الشرق الأوسط.

❖ **د. إبراهيم بحر العلوم: إيران وتركيا ومصر هي محاور الصراع الثلاثة، هل يمكن للعراق التعامل بحياديةٍ وإستقلاليةٍ مع مصر الجديدة لتحجيم الصراع الإيراني التركي؟**

طرح الأستاذ حسين افكاراً استراتيجيةً وجديدة، وقد نختلف معه في بعض التفاصيل، لكن في تصوري وفهمي لعنوان المحاضرة فهو يتحدث عن الدول الشرقية التي أُفرِزت بعد الحرب العالمية الاولى، أي ما افرزته معاهدة سايكس بيكو. وهذا ينطبق على العراق وبلاد الشام وشمال افريقيا، ولكن عندما نتحدث عن منطقة الشرق تبرز لنا ثلاثةُ دولٍ حقيقيةٍ لا يمكن تجاوزها هي إيران وتركيا ومصر، هذه الدول لا يمكن أن تنهار نظراً لوجود أمّة كونتها، ولا أظنّ أنّ الآخرين سوف يسعون إلى تفتيتها. نعم قد يحاولون تطويعها.

الأمر الآخر هو أنّ هذه الدول الثلاث تُعتَبر من أهمّ اللاعبين الأساسيّين في المنطقه وتطويعها يزداد صعوبةً خاصةً أننا ندخل مرحلةً جديدةً من السياسة العالمية: مرحلة الحرب الباردة. فالإقليم يدخل ضمن توازنات الوضع الروسي والصيني لذلك لايمكن تطويع هذه الدول بسهولةٍ ولا تدخل هذه الدول الكبرى في صراعٍ بل ستحاول كلٌّ منها الإحتفاظ بعلاقاتها السياسية ومناطق نفوذها، وتمتلك هذه الدول الثلاث البُنية السياسية والبشرية والمؤسساتية التي تعطيها الحصانة للبقاء بوصفها دولة.

أمّا في العراق فهناك مشاريع لتشكيل الدولة لم تكتمل بعد، فما هي الخيارات؟ الخيارات أمام هذه الدول كالعراق عديدةٌ وأحدها هو أن يدخل ضمن صراع الدول الكبيرة في المنطقة، فالعراق ساحة صراع بين تركيا وإيران وهذا واضح، مصر في الوضع الحالي ستدخل على خط دول شمال شرق افريقيا وخاصةً ليبيا وتونس ويوجد إحتمال أن تتوسع لتأخذ المبادرة. كيف يمكننا نحن العراقيون، في ظل الصراع الموجود في المنطقة، عبور هذا الصراع وإجتيازه والعمل على بناء الدولة التي حلمنا بها والتي من أجلها قدمت التضحيات، في تصوري هناك خياراتٌ كثيرةٌ أمام العراق للمناقشة لكنها تعتمد على قدرة سياسيّينا على التوجه نحو السياسة الخارجية وتجاوز العقبات الداخلية وصياغة تاريخٍ جديدٍ للمنطقة. يمكن للعراق أن يشكّل نقطةً مضيئةً تعتمد على رؤية حياديةٍ مستقلةٍ وتعمل بإقتصاد تكاملي قادرٍ على النهوض بالمنطقة وتتعامل مع محاور الصراع الثلاث بحياديةٍ وإستقلاليةٍ ويكون لها دورٌ كبيرٌ مع مصر الجديدة وهذا ما يسهل تحجيم الصراع الإيراني التركي.

القسم الثالث

التعقيبات

◄ الدولة أمّة سياسية والمجتمع أمّة إنسانية

شكراً جزيلاً على ملاحظاتكم ومداخلاتكم سادتي الأفاضل. وأبدأ بالدكتور الرفيعي، بعيداً عن التعريف الدولة القانوني وأركان تشكيلها، أقول: الدولة أمّةٌ سياسية، والمجتمع أمّةٌ إنسانية، وقدّ تحدثت عن الدولة بصفتها أمّة سًياسية، وأرى أن الدولة أرقى وأكمل حالات التعبير عن الأمة بكل مستوياتها ووظائفها. نحن أممٌ إنسانيةٌ لم ننجز -لحظة تشكيل الدولة - ماهيتنا السياسية، لذا أتى مشروع الدولة غريباً لا يستند إلى جوهرٍ سياسيٍ واضحٍ مما شكّل بدايةً متعثرة قتلها المؤسسون.ثانياً، في ما يخصّ الثورات أو ما يسمى بالربيع

العربي، يجب عدم إختزال المشكلة بالإستبداد، فالإستبداد سيئةٌ من سيئات بناء الدولة الخاطىء في الشرق الأوسط، أتصور أنّ بنية الدولة لدينا بنيةٌ معياريةٌ خاطئةٌ أسست للطغيان والفساد والتبعية، ولقد لخصته بثالوث الإستعباد والإستبداد والإستبعاد.

◄ بقي العراق يحن إلى آباءٍ مؤسسين حقيقيين

السيد توفيق التميمي، أجل، كانت لدينا محاولاتٌ جديةٌ لبناء دولةٍ وطنيةٍ مدنيةٍ في أكثر من مرحلةٍ من تاريخ العراق الحديث، ثمّة أطروحاتٌ ورجالٌ ومشاريع نوعيةٌ شهدها العراق، لكن بقي العراق يحن الى آباءٍ مؤسسين حقيقيين يتبنون ويحملون ويحمون مشروعه الوطني المدني، وفي تصوري لم يعثر العراق منذ تأسيس دولته الحديثة عام 1921م. على مؤسسين يشكلون كتلةً تاريخيةً وطنيةً مدنيةً واضحةً وحاسمةً.أمّا في ما يتعلق بملاحظتك الثانية أقول، نعم، في العراق معطياتٌ وعوامل كثيرةٌ لو توفرت لها كتلةٌ تاريخيةٌ وطنيةٌ لاستطاعت تغيير الواقع وما يُراد للوطن من مخططات سوء. وهذا لا يعني الإستسلام بل يستدعي تضافر الجهود لإنقاذ الإنسان والوطن.

◄ الإسلام السياسي أضحى جزءاً من المشكلة

الأستاذ عامر، أعتقد أنّ الإسلام السياسي بات جزءاً من المشكلة، وسواءٌ مُهِدّ له للوصول إلى السلطة أم لم يُمَهد فهو وبأيديولوجياته وسياساته لا يساعد على إعادة بناء الدولة الوطنية المدنية على أنقاض دولة التمييز والإستبداد.

◄ تغيّر الواقع

اللواء ياسين، أنا لم أنفِ وجود مخططاتٍ غربيةٍ أميركية، وكيف أنكر ذلك والمنطقة منذ التأسيس هي وليدة المؤامرات والمخططات؟ قلت أنَّ

الواقع هو إنتهاء عمر الدولة الإفتراضي وإجتياحها بالثورات والتغييرات الجذرية، هذا الواقع السائد منذ ثمانية عقود قد تغيّر، وكانت قراءتي محاولةً لإكتشاف طبيعة النظرة الغربية الأميركية عن كيفية التعاطي مع واقعنا الجديد.أما كيف نخرج برؤيةٍ عراقيةٍ لمواجهة التحديات، فهذا منوطٌ بنُخُب التأسيس ومشروع الدولة الوطنية المدنية، وهو جهدٌ آخر نتداول شأنه في مناسبات أخرى.

مرتكزات التخندقات الطائفية الجيو-سياسية في السعودية وإيران وتركيا

الأستاذ إياد، يستوطن التخندق الطائفي الجيو-سياسي في منطقة الشرق الأوسط، مركزيّاته السعودية وإيران وتركيا. من وجهة نظر سنية، العقد السابق 2000-2010م. هو عقدٌ شيعيٌ بلحاظ تراكم المنجزات الشيعية في المنطقة، منها وصول الشيعة للحكم في العراق وبسط نفوذ حزب الله في لبنان بما فيه توازن الرعب مع إسرائيل، كما ساعد على رؤيته كعقدٍ شيعيٍ بروز الظاهرة الشيعية السياسية في أكثر من دولةٍ خليجية، إضافةً إلى تمدّد المركزية الإيرانية. أما العقد الحالي 2010-2020م. فهو عقدٌ سني، وينعكس بإسقاط الحكم في سوريا وتقليص نفوذ حزب الله اللبناني ومحاصرة حكم الشيعة في العراق والظاهر محاصرة السياسة الشيعية في الخليج أيضاً، ومحاصرة إيران سياسياً وإقتصادياً وربما ضربها عسكرياً، والامتياز يا سيدي يعني التفوق والمكانة.

الأكثرية الشيعية قادرة على حسم مشروع الدولة

الأستاذ منتصر الإمارة، الأكثرية الشيعية هي القادرة على حسم مشروع الدولة وتوجيهه كيفما كان، وذلك بحكم كونها أكثرية عددية، لذلك يتحمل الشيعة مسؤوليةً كبيرةً في حسم مشروع الدولة الذي يعاني الآن من البنية التوافقية الهشة التي أسست بناء الدولة وفق مبادىء المكوّن والمحاصصة والفيتو العرق-طائفي، المطلوب إنتاج كتلةٍ تاريخيةٍ شيعيةٍ عراقيةٍ تعتمد المشروع الوطني المدني.

الأستاذ فلاح العامري، أشكرك وأثني على ملاحظتك ولا تعقيب أكثر.

◄ ينبغي علينا عدم المبالغة كثيراً بقوّتنا

الأستاذ قاسم داود، أولاً أقبل اعتراضك على مصطلح الدولة الشرقية، لقد تساهلت في إستخدامه، لكني قصدت بوضوح الدولة الشرق أوسطية، شكراً لك. ثانياً، نعم، توجد إرادة مقاومةٍ في المنطقة ضدّ المؤامرات والمخططات، ولكن يجب ألّا نبالغ كثيراً بقدراتنا، نحن أممٌ متمزقةٌ بفعل الإنتماءات الفرعية والذاكرة التاريخية المشحونة وعشرات عوامل الضعف والارتهان والتبعية. إضافةً إلى ذلك، أؤكد على ضرورة وعي المصلحة الوطنية، فأوهام الإنتماءات الآيديولوجية والأممية الكبرى لا مكان لها في الواقع، ينبغي أن نلحظ مصالحنا بوعي وإرادة، إذ ليس كلّ ما هو موجود أو ما سيحدث معاكسٌ لمصالحنا، علينا تشخيص الأولويات وصياغة الاستراتيجيات على أساس من وعي المصلحة.

◄ ليس من صالح العراق والمنطقة أن يكون العراق ضعيفاً او مجزّء

الشيخ سامي، العراق بلدٌ محوريٌ في الشرق الأوسط، بسب موقعه الجيو-سياسي وثقله الحضاري التاريخي وموارده الإقتصادية الكبرى، أيضاً، يمتلك العراق مقومات ذاتيةٌ غنيةٌ (موارد طبيعية، قوة بشرية، تاريخ)، تؤهله لبناء نموذجٍ ذاتيٍ لا بالإستعارة، كما أنّه قادرٌ على التأثير الاستراتيجي الإقليمي والدولي.

أقول: ليس في صالح العراق والمنطقة وجود عراقٍ ضعيفٍ أو مجزّءٍ أو قلق، فذلك سيعود بالوبال على المنطقة والعالم. من الأفضل قيام نموذج الدولة العراقية التي تؤدي إلى التوازن الإقليمي والدولي الفعّال، بما يؤهّل العراق ليكون قوّةً استراتيجيةً حقيقيةً مُوازنةً ومتوازنة. إنّ التوازن الفعّال يعني

(دولةً عراقيةً قويةً سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً قادرةً على حفظ التوازن الإيجابي بين استراتيجيات المنطقة)، وهو النموذج الأفضل للعراق والمنطقة. ومن أجل قيام هذا النموذج لابدّ من إعادة تنظيم الرؤى والسياسات والإرادات العراقية على وفق متطلبات المشروع الوطني وإستحقاقاته المدنية، بما في ذلك الشروع في إعادة قراءة العملية السياسية وما تتطلبه من سياساتٍ جريئةٍ وعملياتٍ جراحيةٍ حيويةٍ في جسدها لتنقِيتها من مصدّاتها الذاتية التي تولّد الأزمات وتحول دون تكامل مشروع الدولة. يتطلب أيضاً خارطة طريقٍ واضحةً لحماية ورعاية نموذج الدولة العراقية الوطنية المدنية من التدمير الذاتي أو الافتراس الخارجي (الحماية السياسية والعسكرية والإقتصادية) إلى حين تكامل مشروع الدولة.

مع تنامي إنهيار البنى السياسية والمجتمعية في المنطقة وتعاظم دور الاستراتيجيات الإقليمية تتعاظم أهمية إنبثاق عراق وطنيٍ مدنيٍ موحدٍ يشكّل قوةً استراتيجيةً موازنةً وموازيةً تضمن إستقرار المنطقة والعالم، وهي مهمّةٌ عراقيةٌ أمميةٌ لضمان الإستقرار والسلام في هذه البقعة الأخطر من العالم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(2)

أزمة العراق...

غيـاب المشـروع الوطنـي

❖

ضيف الملتقى معالي الدكتور

السيد عادل عبد المهدي

❖

■ تشرين الثاني 2012 ■

التقديم

■ بحر العلوم: السيد عبد المهدي والتفاؤل

أشار الدكتور إبراهيم بحر العلوم، أثناء تقديمه الدكتور السيد عادل عبد المهدي الذي حلّ ضيفاً على ملتقى الثلاثاء الشهري، إلى أهمية إقامة هذه الندوات، ففي المرحلة العصيبة التي يمر بها العراق تصبح هذه الندوات سبيلاً إلى تلاقح الأفكار بين مختلف الشرائح. فهذا حوارٌ منفتحٌ بين الأطراف ولكنه ليس مقتصراً على السياسيين، بل نحاول أنَّ نجد مساحةً أوسع له في مثل هذه الملتقيات. اليوم، توجد حاجة اليوم إلى نقاشٍ هادئٍ وموضوعيّ يتناول الكلّيات ولا يقتصر على الجزئيات. توجد حاجةٌ إلى التواصل، ليس فقط بين النُخُب السياسية، فهذا التواصل ضروري، لكننا نريده أن يتّسع ليصبح تواصلاً مباشراً بين الشرائح النخبوية من اكاديمين وقانونيين وسياسيين ومثقفين وأعلاميين لخلق أجواءٍ إيجابية. تحتاج الساحة اليوم إلى كسر العزلة التي يتحسس منها البعض. ليس من الغريب إيجاد فريقين أحدهما مفرطٌ في التفاؤل والآخر يعيش في حالة إحباط، ولا أظنّ أنّ الواقع متوافقٌ مع أيٍّ من

الطرفين. فالقضايا متشابكة ومتعددة، قد تتوصّل هذه المنتديات والملتقيات إلى إجابةٍ على سؤالنا المركزي: إلى أين نحن متجهون؟

وضيفنا في هذه الأمسية البغدادية، الدكتور السيد عادل عبد المهدي، من الرجالات التي قارعت الطغيان. فقد شارك في العملية السياسية بفاعلية، وكان من أعمدة المطبخ السياسي العراقي. ولو أردنا التعرف على آفاق وأفكار السيد عادل عبد المهدي وما يكتبه في افتتاحيات (عدالته)، يمكننا أن نجد في الصفحة الاسبوعية لجريدة المواطن في كلّ يوم أحدٍ كتاباته بخصوص الخبرة السياسية والمهنية والإطار الأخلاقي في النقد المنهجي لا في الأشخاص. كما أنه متفائل، ويحمل هذا التفاؤل معه. ومن يطالع صحيفة المواطن كل يوم أحدٍ يجد ما يكتبه السيد عبد المهدي من أفكارٍ متراصّةٍ وخبرةٍ موضوعية.

ومن عادة السيد عبد المهدي التفاؤل في أسوء الظروف، وتبسيط الأمور المعقّدة التي نمرّ بها. وخير مثال على ذلك ما يقوله سيدنا الكبير سماحة السيد بحر العلوم الذي تربطه به علاقة عملٍ وصداقةٍ منذ الثمانينات من القرن الماضي مع ضيفنا العزيز الذي يُكنّى بأبي هاشم، وله علاقةٌ مماثلةٌ مع صديقٍ عزيزٍ آخر يحضر معنا هذا الملتقى أيضاً يُكنّى بأبي هاشم وهو الدكتور أحمد الجلبي.

يقول السيد بحر العلوم، في إطار مقارنته بين الاثنين: الأمسية التي ألتقي بها مع أبي هاشم (عبد المهدي) لمناقشة الأزمات السياسية، أخلد إلى النوم براحةٍ من دون أن أستعين بحبوب منوّمة، فهو دائماً متفائلٌ ويحلّل الأمور من دون تعقيدٍ ويجد الحلول... في المقابل، عندما إلتقي بأبي هاشم الدكتور أحمد الجلبي لنناقش أزمةً ما، وما أكثرها من أزمات، وأستمع إلى تحليلاته وأرقامه المذهلة والمشاكل المتوقعة يصعب عليّ الخلود إلى النوم من دون أن أستعين بحبوب منوّم، واحياناً لا تنفع معها حتى المسكنات، فأظلّ " أتقلّب في الفراش حتى حلول الفجر".

■ افتتاحيات عبد المهدي في (عدالته)

وأضاف د. بحر العلوم: لو أراد أحدٌ البحث في فكر عادل عبد المهدي لما رأيتني أحيله للبحث في كتاباته في خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية وإنما وجدتني أوجهه لجمع افتتاحياته اليومية التي ينشرها في "عدالته" منذ أن قدّم إستقالته من موقع نائب رئاسة الجمهورية في منتصف العام الماضي وحتى اليوم. حَسُنَ ما تفعل جريدة 'المواطن' في طرحها كلّ أسبوع للقارئ في صفحةٍ خاصة، أقول سنتعرف من خلال كتاباته القصيرة اليومية على عمق أفكاره ونضوج تجربته السياسية التي تمتلك الموضوعية والجرأة وتستمد جذورها من خبرةٍ معرفيةٍ وسياسيةٍ ذات أبعادٍ مختلفة وتُصاغ في قوالب هادئةٍ ذات انسيابيةٍ عالية، تشعرك بإلتزامها بالقواعد الأخلاقية التي تضع دومًا أمامها مناقشة المنهج قبل الأشخاص، تجد فيها الجفاف العاطفي وتَغلُب عليها العقلانية والموضوعية والعلمية. أنا لست هنا في معرض التقييم، أنا في معرض التقديم، حيث لكلّ مقامٍ مقال، وسيعيفني قطعاً حديثه عن المقدمات.

سألني أحد الإخوة الكرام: ماذا سيكون موضوع حديث السيد عبد المهدي؟ في الواقع، عندما تحدثت معه في الأسبوع الماضي قلت له: سيدنا، أنا أرغب في أن تكون ضيف الملتقى لهذا الشهر فأجابني بدبلوماسيته المعهودة وخلقه الرفيع وأدبه الجمّ بأن لا بأس، سنستمع إلى مشاركات الإخوة وسأدلو بدلوي. وبذلك أراد تطبيق منهجيته في جلساته النخبوية التي إعتاد عليها منذ سنواتٍ حيث تجد الوزير ينتقي في كلّ جلسةٍ عددًا من الإخوة القريبين من الموضوع ويدعوهم إلى المشاركة في الحديث ثم يحاول السيد عبد المهدي أن يلملم الحديث في نهايته. لقد غاب عن ذهنه أنه يتحدث إلى شخصٍ ينتمي إلى النجف ومدرستها. فقلت سيدنا، لا، بضاعتنا النجفية تختلف عن الناصرية، الضيف عادةً يتحدث وتأتي مشاركات الإخوة بعده، فتفضّلَ عليّ مشكورًا بالقبول ولكنه عاد بعد يومين وهمس في أذني "شلون

قشمرتني أبو عمار بالمشاركة". لا أريد أن أسرق وقت الإخوة والأخوات الأفاضل الذين تفضلوا علينا بالحضور في هذه الأمسية وهم في شوقٍ لسماع ما سيتفضل به السيد عبد المهدي في حديثه.

القسم الأول

المحاضرة

ملامح المراحل الثلاث بعد التغيير

بعد الموجز الذي قدمه الدكتور بحر العلوم تحدث نائب رئيس الجمهورية السابق قائلاً: لم يكن أداؤنا في المعارضة ممتازاً، لكن الزخم الذي حمله الشعب العراقي بتضحياته قد ولّد ظروفاً ساهمت في التغيير. كما ساهمت حماقات الحاكم وأخطاؤه في التغيير فقد كان هو المفرّخ والمصنّع الحقيقي للمعارضة. ليس الخطاب الجميل للمعارضة، ولا النظريات الجميلة - على الرغم من التضحيات - فهي لم تبنِ الأسس بشكلٍ متكامل، على الرغم من تلك التضحيات ما زلنا نحمل زخماً كبيراً لكننا لا نستثمره. نحن قوى سياسية... شخصياتٌ وعلماء ومفكرين ورجالات دولةٍ لا نستثمر هذا الزخم الموجود.

أحوال غيرنا أسوأ من أحوالنا بكثير لكنهم يستثمرونها، أمّا نحن فنضع مقيّداتٍ وعوامل عرقلة وأفكاراً داخليةً محمولةً جزءٌ منها موروثٌ وجزءٌ منها منقولٌ إلينا بسبب أوضاع المراحل السابقة للمعارضة التي لم نتخلّص منها، نفكّر بعقلية المعارضة ونفكر بعقلية الأقلية، لا أقصد الأقليات المذهبية أو القومية بل أقصد الواقع السياسي الذي كانت تعيشه المعارضة.

لقد مررنا في العراق بثلاث مراحل منذ عام 2003 حتى اليوم. فمن هي القوى الحاملة للمشروع وما هي مضامين هذه القوى؟ ولو قسّمنا مراحل هذه الحقبة منذ عام 2003 حتى الآن - في تقديري، أو على الأقل من الزاوية

التي أنظر بها إلى الموضوع - أستطيع أن أُشخّص ثلاث مراحل:

■ المرحلة الأولى: الدستور

بُنِيَت انتخابات عام 2005 الأولى على تحالف سُمِّي بالتحالف الشيعي - الكردي، بين الطرفين الكرديين الرئيسيين وبين الأطراف الشيعية الرئيسة، خاصةً المجلس الأعلى وحزب الدعوة والقوى الأخرى. سُمّيت القوى الكبرى التي شكّلت هذا المشروع وعبّأت الجماهير بالتحالف الشيعي الكردي، انتظم التحالف الشيعي في إطار الائتلاف العراقي الموحّد الذي شاركنا جميعاً فيه، من التيار الصدري، إلى الفضيلة، إلى المستقلين... لقد شكّل إعداد الدستور قوةً دافعةً لإقامة المشروع أو البرنامج، لذلك كان التوافق هو شعار المرحلة، ووجب علينا أن نتّفق، إذ يجب أن نخرج في نهاية المرحلة بدستورٍ واحد. فعند إعداد دستورٍ ينبغي التوصل إلى وثيقةٍ موحّدةٍ تُعرض على الشعب للإستفتاء، وإلّا لن ينجح المشروع. كما ينبغي أن تكون الحكومة المنبثقة من المشروع حكومة توافقٍ وطني. توجد مساعٍ من قِبَل التحالفين تهدف إلى ضمّ تحالفٍ ثالث، أو المكوّن الثالث، في مشروع الإستفتاء الإيجابي عن الدستور.

■ المرحلة الثانية: المصالحة الوطنية

وهي مرحلة الانتخابات الثانية، ففي هذه المرحلة انضمّت جبهة التوافق إلى الطرفين الأساسيين. وهنا بدأ عاملٌ معينٌ لم نكن ندركه في عامي 2003 و2004 كونه عاملٌ حاسمٌ سيغيّر معطيات المسائل، هذا العامل هو الإرهاب. بدأ الإرهاب والعنف يغيّر كامل النظريات. فعندما كنّا في مجلس الحكم نناقش قانون إدارة الدولة، كانت الرؤية المتعلقة بالجيش مثلاً مبنيةً على أساس أنّ الجيش سيكون صغير الحجم. لتذهب بذلك واردات البلاد إلى الريّ والزراعة والبنى التحتية والخدمات والصناعة والإستثمارات. أدى إذاً حجم الهجمة على العراق إلى العودة إلى النظرية العسكرية، بشكلٍ مشوّشٍ

ومشوّهٍ ومتعجّل ومتسرّعٍ، خاصّةً مع وجود الطرف الأميركي الذي كان ارتباكه أشدّ من ارتباكنا. وكان نظراً لكبر حجمه "يدعس" ويدمّر أيّ فكرةٍ تصدر عن القوى العراقية، وكان مندفعاً تماماً في أفكاره وفي مشروعه إلى درجة فرض الإحتلال على العراق.

برز منذ بداية هذه المرحلة مفهوم المصالحة الوطنية، وأصبحت هي المضمون الحقيقي للمرحلة بكلّ تبعاتها. وقد أفرزت هذه المرحلة الكثير من التشوهات. فقد صاحبت بعض ثغرات الدستور أساساً. ثم جاءت المرحلة الثانية وفرضت الكثير من المفاهيم كالمحاصصة والإتفاقات لتحقيق مصلحةٍ معينةٍ تلتفّ على الدستور وإتفاقاتٍ في مجلس النواب وداخل الكُتل لتعريف مسائل معينةٍ وأدوارٍ محدّدة، كان يراد منها حلّ مسائل عاجلةٍ تحت ضغط اللحظة، وتحت ضغط الأحوال القوية، وكان ذلك سبباً في الكثير من التشوهات واختلال موازين العلاقات بين القوى، والمحاصصة، والتنازع غير البسيط. فقد عشنا في المرحلة الثانية بين عامي 2006 و2010 هذه التدافعات التي ما انفكّت تزداد سعةً وأذى. وبدل أن ندخل فعلاً في مصالحةٍ حقيقيةٍ تؤسّس اتفاقاتٍ حقيقية، دخلنا أكثر فأكثر في نوعٍ من الاستقطابات والتخندق، وازدادت أهمية مركز السلطة التنفيذية بشكلٍ كبير

■ المرحلة الثالثة : غياب المشروع الوطني

تشكّلت بعد إتفاق أربيل، ولولا إتفاق أربيل لم تتشكّل الحكومة. وقد كان الإتفاق أقرب إلى الشكلية من الجدية. طرفٌ يطرح 19 مطلبًا، ويصرّح بأنّه سيقبل بأيّ طرفٍ يوافق على هذه المطالب. هذا غير جديٍّ وغير صحيح. في الإجتماع الأخير مع الوفد الكردي الذي جاء إلى بغداد (برئاسة الأستاذ برهم صالح) ذكرت أنه ينبغي على الجميع مراجعة أنفسهم. فكلّنا نعيش عقل المعارضة، والأكراد لا يزالون يعيشون عقل الجبل. لقد اختلفت الأمور اليوم. نحن وإياهم أقرب إلى الدولة، هم يعيشون عقل التحرّر الوطني، ولا تزال

قضية كردستان قضيةٌ تُطرح على الأمّة الكردية، كما لو نبدأ في العراق بطرح نظرية الأمة العربية، ونطرح قضايا التحرر الوطني. كما أنهم يحتاجون إلى التكيّف مع الوضع الراهن. كيف يمكن لقوةٍ لا تزال تعتبر نفسها قوة تحررٍ وطنيٍ أن تدير دولة العراق ومنطقة كردستان؟ كلّ هذا بحاجةٍ إلى بناءاتٍ مفاهيميةٍ غير متوفرةٍ حالياً، ويمكن، بل يجب وضع أسسٍ لها.

■ رسالة إلى البارزاني: الجغرافيا أم المصالح

في تموز 2007 كَتبت إلى الرئيس مسعود، وأنا أقدّر دوره الوطني، رسالةً طويلةً مبنيةً على الاحترام والثقة المتبادلة... قلت له إننا نقف بين نظريتين؛ إمّا أن نبني مواقفنا على الجغرافيا أو على المصالح.

بَنَت ألمانيا مواقفها في الحربين العالميتين على الجغرافيا، فهُزمت واحتُلّت وفُرِضَت عليها عقوبات... أمّا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بنت رؤيتها على المصالح، وكلّ ما أرادت تحقيقه في الحرب الأولى والثانية تمكّنت من تحقيقه عبر الاتحاد الأوروبي، فأصبحت قائدةً للاتحاد الأوروبي، كما تمكّنت من توحيد الجرمان، وأصبحت القوّة القائدة الكبرى في أوروبا.

أمّا نحن العرب فقد قاتلنا بناءً على الجغرافيا في الاسكندرون وفلسطين. نحن نصغر حجماً كلّ يوم، ودولنا تنقسم، لم تكبر أيٌّ منها، نحن نخسر في مجال الجغرافيا والمصالح والصداقات الدولية واستثمار إمكانياتنا وثرواتنا البشرية. لقد انتهت نظرية الجغرافيا، وهذا لا يعني أن نتخلى عنها، لكن ينبغي أن تكون خدمتها في خدمة مصالح البلد.

وجهت الرسالة إلى عددٍ قليلٍ من الأشخاص؛ منهم الرئيس الطالباني والسيد دي مستورا (ممثل أمين عام الأمم المتحدة في العراق في ذلك الحين). واقترحت حلولاً لقضية النفط وبغداد، والعلاقة بين الإقليم وبغداد كلها مبنية على أساسٍ يحفظ حقوق الشعب الكردي والتركماني والعراقي

والوحدة الوطنية من دون تقييد أيّ طرف. واقترحنا الحلّ المشترك في كركوك، فهناك الكثير من الحلول المشتركة التي تحفظ ما يريده الطرفان.

إذا رجعتم إلى المقترحات الخمسة التي قدمها "ديمستورا" ستجدون أن آخر مقترحين كانا مستلّين من الرسالة، وفي وقتها كانت فرصة الوصول إلى حلولٍ ترضي جميع الأطراف.

لقد دخلنا المرحلة الثالثة مع بروز قوةٍ رئيسةٍ هي "دولة القانون" وقوة دولة رئيس الوزراء، وأصبحت هذه القوة بالتدريج هي حاملة المشروع. فهي قوّةٌ مندفعةٌ ذاتياً لإتّخاذ القرار في ظلّ أحوالٍ أوصلتنا إلى هذا الوضع. نحن الآن نقف أمام حقيقةٍ واقعة، حمل مشروع البلاد بات قوةً واحدة.

ليست لدينا اليوم قوى برلمانية أو مجموعة قوى تتّخذ قراراتٍ متعلّقة بالمسائل الجوهرية. فالوقائع والمجريات تشير إلى أنّ قرارات هذه القوى لا تأثير لها عندما يتّخذ حامل المشروع قراراتٍ مغايرة.

هذا تشخيص القوة الحاملة للمشروع، أمّا تشخيص مضامين المشروع فهو أخطر. فلو كان الدستور مشروع المرحلة الأولى، والمصالحة الوطنية مشروع المرحلة الثانية، لما صار لدينا مشروعٌ في المرحلة الثالثة.

أنا فقط أصف الواقع. فالحكومة لم تقدّم برنامجها الوزاري بعد، وهو جزءٌ رئيسٌ من التصويت بالثقة للحكومة. ليس لدينا اليوم قوى حاملة للمشروع، ولا يستطيع رئيس الوزراء حمل المشروع، مع كلّ احترامي له. لذلك، البلد ينتقل من فوضى إلى فوضى بشكلٍ مقلق، والأزمات تؤدي إلى استقطاباتٍ تحملنا جميعاً إلى المجهول. لا يوجد طرفٌ يتحكّم بمشروع.

وضعنا الآن، في ما يتعلّق باستطلاع ما ستؤول إليه الأمور، محرجٌ تماماً. ونحن لا نتكلم من موقع المعارضين أو البعيدين عن مصادر القرار. نحن نجلس يومياً مع كبار القوم من رئيس الجمهورية إلى كلّ الوزراء والكتل،

ولا نجد أثراً لأيّ مشروعٍ في البلد. هذا مقلق، ولا يثير التفاؤل. وإن لم تتصدَّ القوى والنخب السياسية لهذا الأمر بموضوعية، ستصبح مصلحة البلاد على المحك. إن لم تصرّح هذه القوى الوطنية بكلّ إخلاصٍ ومحبةٍ أنّ هذا الطريق لن يقود إلى صلاح البلاد وتحقيق أبسط الأماني التي ضحينا لأجلها، لن تتحسّن الأوضاع، ولن يُنْقَذَ إخوتنا الذين يتحملون المسؤولية.

■ مشروع الجبهة السياسية

كنت في برلين أزور الرئيس الطالباني. سألني عن رأيي، والرئيس لايملك عصا موسى. قلت له إنّ القوى السياسية لا ترغب بالاجتماع لصياغة رؤيةٍ مشتركةٍ كما فعلت في المرحلة الأولى والثانية. وأنا أعتقد أنّنا سننتقل من أزمةٍ إلى أزمةٍ أكبر، وجميعنا يتحمّل مسؤولية، بدءاً من رئيس الوزراء وصولاً إلى رئيس الجمهورية ورؤساء الكتل ومجلس النواب والسنة والشيعة والتركمان والمسيحيين. سندفع الثمن جميعاً. لذا، من مصلحة الجميع أن يكونوا موضوعيين، لن ينفع الشتم والكلام المبتذل الذي نسمعه في الفضائيات. يجب إعتماد كلامٍ عقلائيٍّ شجاعٍ موضوعيٍّ يضع النقاط على الحروف.

أجابني الرئيس قائلاً إنه يثق بي، وطلب نصيحتي كوننا مررنا بتجربةٍ طويلةٍ معاً. كان يفكّر بموضوع المؤتمر الذي كان موضوع الساعة. قلت له إنّ أمامنا أمران، فنحن نفترض أننا نملك المفاهيم والآراء والبرامج، والجميع يتّفق على الدستور والتحالف الوطني العراقي والأطراف المختلفة من الأكراد والعراقيين والأمريكان وإيران. بيننا إذاً قاسمٌ مشتركٌ هو الدستور، ولا مشكلة أساسيةً لدينا في ما يتعلّق بالمفاهيم.

يبقى أمامنا موضوع تنظيم العلاقة، نحن نعاني من مشكلتين: المشكلة الأولى هي تعطيل الأقلية لكلّ شيءٍ في البلاد على الرغم من وجود إرادةٍ وزخمٍ لدى الأغلبية. فقد تعرقلت القوانين والتشريعات وقرارات الحكومة،

وهذا خطأ. في المقابل، هناك ما يدلّ على احتمال اعتماد مفهوم الأغلبية السكانية لا السياسية للاستئثار. صحيحٌ أنّ التحالف الوطني يُعَدُّ كتلةً كبيرةً لكنه لا يشكّل أغلبيةً مطلقة، كما أنّ فيه اختلافاتٍ حول الكثير من القضايا.

يوجد تخوفٌ من الأقلية المُعَرقلة، وتّخوفٌ من أن تصبح الأغلبية عنواناً للاستئثار على السلطة، وهي التي دفعت البعض إلى قول كلماتٍ غير دقيقةٍ عن الدكتاتورية وغيرها، وهي برأيي على خطأ. فنحن لا نعيش الدكتاتورية، بل نعيش الشخصنة والفردنة والحريات العامة والديمقراطية الجديدة الهشة. لا نعيش مفهوماً واحداً حقيقياً، وصف الواقع بالديكتاتوري ليس بالترجمة الدقيقة أو التوصيف المتكامل لدور رئيس الوزراء باعتباره حامل مشروع المرحلة. لذلك فقد تراجع من أطلق هذا المفهوم عن رأيه. فهو مفهومٌ غير منسجم، فضلاً عن أنّ الدكتاتور قد حقّق الكثير من الإنجازات، في حين لم نحقّق نحن أيّ إنجازات تناسب المرحلة والإمكانيات. فالدكتاتورية مشروعٌ متكامل، أمّا وضعنا فهو خليطٌ من المفاهيم. لدينا خوفٌ من الاستئثار والتفرّد، وخوفٌ من التعطيل. فمن ناحية، نتسائل عن كيفية عدم تهميش مكوّن، ومن ناحية أخرى، نتسائل عن كيفية تشجيع التعامل كقوى سياسية تستطيع تشكيل أغلبيات وأقليات بما لا يعطّل المصالح والأعمال والقرارات والقوانين.

اقترحت على الطالباني إنشاء جبهةٍ سياسيةٍ فيها ثمانية ممثلين، يمكن مضاعفة هذا العدد إلى ستة عشرٍ أو أربعةٍ وعشرين أو أكثر، وتعتمد هذه الجبهة الخارطة الحالية التي يمكن تغييرها في أيّ انتخاباتٍ أو تطوراتٍ قادمة. يمكن أن نعتمد على القوى الرئيسة في البرلمان كالتحالف الوطني والتحالف الكردستاني والقوى العراقية لتشكيل هذه الجبهة، لكي لا نلجأ إلى تفسيراتٍ غير دستوريةٍ وبناء مؤسساتٍ جديدةٍ. هذه الفكرة قابلةٌ للتعديل طبعاً، يمكن أن يكون فيها مجلسٌ تنفيذيٌ أو مجلسٌ قيادي، ويكون فيها ستة عشر عضواً (ثمانيةٌ من الوطني وأربعةٌ لكلٍّ من الكردستاني والعراقية) مخولاً من الطرف

الذي يمثله. وتكون القرارات المتخذة مُصوّتةً بالأغلبية، أي تسعة أعضاء، شرط أن يصوّت مع القرار على الأقل النصف من كل من القوائم الثلاث. عندها لا ندع أغلبيةً تستأثر ولا أقليةً تعطّل. مثلاً لو صوّت مع القرار خمسةٌ وأكثر من التحالف الوطني نحتاج إلى اثنين وأكثر من العراقية وإلى اثنين وأكثر من التحالف الكردستاني. ولو صوّت مثلاً ثلاثةٌ وأكثر من الكردستاني واثنين وأكثر من العراقية نحتاج إلى أربعةٍ من التحالف الوطني، وهكذا... ويتمّ الإتفاق، داخل كل قائمة، بين عناصر القائمة لتوزيع المقاعد المخصصة لهم، رغم إعتقادنا أنها بالأساس مقسمةٌ بينهم أو قريبةٌ من ذلك.

هذه جبهةٌ سياسيةٌ وليست بناءً دستورياً. فإذا إتفقت في ما بينها، تستطيع نقل إتفاقها إلى مجلس النواب والحكومة لتنتظم أمور البلاد. هذا في حال وجود إرادةٍ للتوصل إلى حلّ. والرئيس طالباني كان يبحث عن أفكارٍ للمؤتمر المرتقب الذي قد لا يحصل، وإن حصل في ظل أوضاعنا وطرائقنا الحالية، لا أعتقد أنه يحمل أي أفق للنجاح. (كلّ الكلام عن الرئيس الطالباني كان في رحلته الأولى في الصيف الماضي، لا في حالته اليوم التي نتمنى أن يُشفى ويُعافى منها ليعود سالماً إلى إخوانه ومواطنيه ووطنه).

هذا تصوّرٌ عام، لا أدري هل هو متفائلٌ أم متشائم. فنحن نقف أمام مفترق طرق، ونمتلك قدراتٍ كبيرةً للتّقدم إذا حللنا هذه المشاكل، وإذا عدنا إلى مفهوم حَمَلة المشروع الكبار. تمتلك القوى الأساسية والقوى الكبيرة قدراتٍ برلمانيةً وقدراتٍ جماهيرية، والمشروع أيضاً يمتلك مقوماتٍ ولم يعد أمره سرّاً. الجميع يتكلم عن الدستور رغم كلّ ما يحتويه من ثغرات. شروط الحلول متوفرة من الناحيتين الموضوعية والذاتية، لكن توجد مخاوفٌ وانعدامٌ في الثقة مما يزيد من تعقيد المسألة. فما دامت إدارة الوضع خاضعةً للأزمات بهذا الشكل، كما أنها خاضعةٌ لكلّ الأطراف لا لطرفٍ واحد، على الرغم من مسؤوليته الأولى كحامل مشروع، فالمشكلة تزداد عمقاً ونحن لسنا نضع أسساً

لحلّها. بل قد تكون الأزمة هي الحل، فازدياد عمق الأزمة - اشتدّي تنفرجي - قد يكون هو الحل، والأزمة هي المعلّم الذي يعيد الرّشد والعقل إلى أذهاننا.

شكراً جزيلاً على إستماعكم وإعطائنا هذه الفرصة. فلنسمع ملاحظات وإنتقادات الإخوة والأخوات وأصحاب المعالي والسعادة.

القسم الثاني
المداخلات

❖ **الوزير د. عبد اللطيف رشيد: تأثير الجغرافيا والمصالح**

شكراً جزيلاً للدكتور عبد المهدي على هذه المحاضرة القيمة التي اشتملت على مفاهيم ورؤى ناضجة، كنت أودّ التعليق على ما ورد في حديثكم حول ما طرحتموه في رسالتكم عن تأثير الجغرافيا والمصالح، على الرغم من القناعة بأنّ المسألة لاترتبط بعاملٍ واحد منهما، كلاهما مهمّ ولكن لمن الأولوية؟ أين المصلحة العامة في المشروع؟

❖ **الأستاذ نزار البصري: أين دور الشعب العراقي**

لقد غيّب المحاضر الفاضل دور الشعب العراقي، من المفترض أن يكون التعاطي ثنائياً بين الساسة والشعب، لكنّ المحاضر لم يتطرق إلى الشعب ووضعه وإسهامه الثقافي.

❖ **الوزير عامر عبد الجبار: المبادرة بيد التحالف الوطني**

خلال المحاضرة، بيّن الدكتور وجود مشاكلٍ بين الثالوث السياسي المتألف من التحالف الوطني والتحالف الكردستاني وتحالف العراقية، وأعطى مقترحاتٍ من بينها جبهة الثمانية ومضاعفتها، أنا أعتقد أنه يمكن أن تساعد هذه المبادرة على حل مشاكل التحالف الوطني قبل أن ننتقل إلى حل المشاكل

مع الآخرين، لأن التحالف الوطني لا يملك قيادةً لها دالةٌ على مكونات التحالف، وهذا ما يؤدي إلى هشاشة القرار. ولكي ننفتح على الآخرين يجب توحيد القرار في التحالف الوطني وتوحيد الصفوف، وعلينا أن نعكس هذه المبادرة علينا ابتداء على التحالف.

❖ **الإعلامي السيد حسن الموسوي: ماهي العوامل التي أدت إلى الانتقال من مرحلة إلى أخرى؟**

أنا أتوجه بملاحظة؛ أنت لم تشخّص العوامل التي أدت إلى الانتقال من مرحلة إلى أخرى خاصةً في المرحلة الثالثة. أحتاج إلى توضيحٍ في ما يتعلق بقولك إنّ دولة رئيس الوزراء هو من يقود المشروع أو إنّ هذه القوى أصبحت تقود المشروع، ثم بعد ذلك قلت إنها أصلاً لا تملك مشروعاً، فما هي العوامل التي قادت المرحلة الأولى، أي الدستور، ثم إلى المرحلة الثانية، أي مواجهة الإرهاب، ثم أدت إلى وجود قوى كهذه تحمل مشروعاً كما ذكرت وتدعمه ومن ثم لا تمتلك مشروعاً؟

❖ **الوزير عبد الصمد عبد الرحمن: أين تأثير المحيط الإقليمي؟**

تطرّق الدكتور إلى الكثير من المسائل ولكنه لم يتطرق إلى مسألة العراق ومحيطه الإقليمي وتأثيره على الواقع العراقي وأتصور أننا نلمس هذا التاثير بشكلٍ واضح. والموضوع الآخر هو أنّ المحاضر لم يتطرق إلى نتائج الانتخابات الخاطئة التي تجسدت في الواقع السياسي وأعطت ما أعطته من تصوّرٍ ومن وجودٍ سياسيٍ غير محكمٍ وغير قادرٍ على النهوض بهذا الدور.

لدى الحكومة مشروعٌ واضحٌ هو مشروع البناء، واستراتيجية البناء واضحةٌ لكن لا يوجد توافقٌ حول هذا مشروع بين الأطراف المتفاعلة في العملية السياسية. يوجد إختلافٌ حول هذه المسألة، واليوم نرى وقوف الجميع أمام مشروع البناء العراقي من خلال عدم تشريع القوانين بشكلٍ واضح، ثم الوقوف أمام الحكومة إذ أنها تمثّل بشكلٍ أو بآخر جهةً سياسيةً خاصةً أو

منطلقةٌ من أقليةٍ خاصة، وهذه التفسيرات السياسية تعطي نتائج خاطئةً على مختلف المستويات، هذا إضافةً إلى اللقاءات الجانبية التي تدني سياساتٍ قد تكون خاطئة. أنا أتصور أنّ اللقاءات الجانبية والإلتفاف على الدستور أساس المشكلة الداخلية.

❖ **الوزير د. يعرب العبودي: نحن صنعنا الجغرافيات المتنوعة**

في الحقيقة، يُفْتَرَض وضع خطٍ أحمر كبيرٍ تحت مسألة الجغرافيا، أنا أرى أنّ من أسّس الجغرافيا وعزّزها وأنشأ جغرافيات متنوعة في العراق هو نحن، الجغرافيا التي تذبحنا الآن نحن صنعناها. لقد أشار أحد الإخوة إلى موضوع تغييب دور الناس، هذا واضحٌ جداً. الناس الآن عزفوا بشكلٍ كبيرٍ عن الكبار الذين سماهم الدكتور حملة المشروع الكبار، هل ما زال الكبار كباراً؟ في الحقيقة أنا أتحفظ بشكلٍ كبيرٍ عن موضوع الكبار، لا أدري هل ما زال يوجد كبارٌ وصغار، أخشى أنّ المعادلة قد تُقْلَب نتيجةً لأداء الكبار السيء. أتفق مع المحاضر على موضوع الشخصنة واضحة المعالم، لا على موضوع الدكتاتورية، فالدكتاتورية لا تُبنى بهذه الطريقة، بل تُبنى بطرقٍ مختلفة. الوضع الآن بعيدٌ كلّ البعد عن الدكتاتورية، هو يدفع باتّجاه الفوضى لا باتّجاه الدكتاتورية، الطريقان مختلفان ولا يمكن أن يلتقيا. افترض التحالف الوطني مكوناً شيعياً، هل يمثل أغلبية؟ لديه مشاكل في البيت الداخلي ويحتاج الكثير ويتحمل المسؤولية الكبرى. كل من اشترك في الحكومة يتحمل مسؤولية أداءها السيء، نحن نحتاج إلى نضوجٍ ووضوحٍ في مسألة إعادة البناء.

❖ **السفير وليد شلتاغ: الحلول مطروحةٌ في الساحة هدفها التهدئة لا حلّ الأزمة**

لو نظرنا إلى اللوحة السياسية الموجودة في العراق الآن لرأينا كما حدّد الدكتور، منذ عام 2003 حتى الآن، أنّ الصراع محتدمٌ بين الكتل، مع الأسف الشديد، ثمة من يفضّل المصالح الضيّقة على مصالح الشعب.

كما أنّ الدستور والحكومة تمّ تشكيلهما على أساسٍ خاطئٍ هو المحاصصة الطائفية، هذا هو سبب البلاء الكبير الذي وقعنا فيه. جميع القوى الوطنية الموجودة في الحكم كانت قوى مناضلة. الأستاذ عادل عبد المهدي والأستاذ بحر العلوم، سيدنا الكبير، كانوا من القوى الموجودة، كلّ الموجودين هنا كانوا قبل السقوط موحّدين في الكثير من القواسم المشتركة، ولو أخذنا القواسم المشتركة التي تُوحّدنا الآن، وأخذنا مصالح الشعب العراقي، لوجدنا برنامجاً وطنياً حقيقياً يمكنه النهوض بمستلزمات الدولة الحديثة.

إن ابتعدنا قليلاً عن الذاتية والشخصنة، يمكننا بناء وطنٍ صحيح. الحلول المطروحة على الساحة الآن هدفها فقط تهدئة الأزمة، ليست حلولاً لحلّ الأزمة مع الأسف الشديد. لكن علينا التفكير بحلّ القضية لا فقط بتهدئتها. أودّ أن أوجّه ملاحظةً إلى الأستاذ عادل عبد المهدي: لقد تحدّثت عن قوى كبرى داخل البرلمان، نسينا أنّ هذه القوى مجتمعةً دخلت الحكومة، لو تمّ إنجاز عملٍ حقيقيٍّ لكانت تحقّقت الكثير من المشاريع.

❖ **الأستاذ عبد الجبار الحجامي: نحن نمرّ بظواهر عرضية ووهمية**

ابتداءً أقدّم جزيل الشكر إلى هذا البيت العريق، بيت آل بحر العلوم، الذي أتاح لنا مثل هذه الفرصة، أشكر أيضاً الأستاذ الدكتور عادل عبد المهدي لما قدمه من شرحٍ مفصلٍ عن مرحلةٍ معينة، وقسمها إلى ثلاث مراحل: مرحلة الدستور، وقد اعتبره مشروعاً، ومرحلة المصالحة والإرهاب، اعتبرها أيضاً مشروعاً، والمرحلة الثالثة اعتبرها بدون مشروع.

في التحليل السياسي، أعتقد أنّنا يجب أن نلجأ إلى النظرية أحياناً لتكون دليلاً للحوار. يمكن أن تكون الظواهر السياسية ظواهر حقيقيةً أو وهميةً أو عرضية، وأعتقد أنّ ما نمرّ به في الغالب هو ظواهر عرضية، وأحياناً ظواهر وهمية. بالنسبة إلى الظاهرة السياسية الحالية، نحن لم ندخل فيها بحكم

إرادتنا، وإنما بحكم مشاريع مضادّة، وعلينا أن نفهم مشاريع الآخرين لكي نحدّد مشروعنا. ليس الدستور مشروعاً نحمله ولا الإرهاب، وإنما كانت مهامٌ معينةٌ فرضتها الأحوال علينا. أعتقد أنّ مشروع المرحلة الراهنة يكمن في فهمنا لواقعنا العراقي الذي يتميز بوجود مكوناتٍ اجتماعيةٍ تتبلور بشكل جديٍ ولا يمكن تجاوزها، الأكراد لهم مشروعهم ولهم مرجعياتهم والإخوة الآخرون لهم مشروعم المرتبط بالإقليم، أما بالنسبة إلينا، لا أظنّ أننا لا نملك مشروعاً، بل أظنّ أننا الآن على أبواب مشروع وعي الذات وتجارب أنفسنا، لأننا لن نفهم لا المشروع الأمريكي ولا الإقليمي، أو أننا كنا نفهمهما لكن لم نحاول العمل بموجبهما.

❖ **الوزير وجدان ميخائيل: الدستور مظلة للجميع**

قدّم الدكتور عادل وصفاً دقيقاً عن الواقع العراقي، وبرأيي أصبحت الأحزاب والكتل الرئيسة الآن في حالة أدلجة قويةٍ جدًا حيث لن تتراجع أيّ كتلةٍ أو أيّ حزبٍ عمّا في باله. أمّا بالنسبة إلى الدستور، وقد اقترحتَ أنّ الدستور مظلةٌ للجميع، فرأيي أنه فرّق أكثر مما جمع. فالدستور مكتوب الآن بشكلٍ مطاطٍ ممّا أدّى إلى أنّ كلّ كتلةٍ تعطي وصفاً أو شرحاً لفقرةٍ على وفق ما ترتئيه هي، وبذلك حصلت خلافاتٌ على نقاط الدستور أكثر مما حصلت موافقات. وأنا أعتقد أننا إذا أردنا أن نُحدث تغييراً فنحن بحاجةٍ إلى ثورةٍ حقيقيةٍ داخل الأحزاب الأساسية وإلى تغيير كامل الأفكار الموجودة والرجوع إلى الشعب العراقي، وإدخال المواطن العراقي في الأحداث وفي التفسير وفي التحديد، هذه النقطة مهمةٌ جداً.

❖ **الإعلامي عبد الواحد طعمة: الائتلافات كبيرة لكنها هشة**

نشكر آل بحر العلوم على المبادرة الطيبة، وشكراً جزيلاً على الدعوة وشكراً جزيلاً للسيد المحاضر. نجد هنا دائماً تصديراً للأزمات ابتداءً من الحزب مروراً بالكتلة إلى القضاء، ومن ثمَّ خارطة التحالفات التي نشأت بعد

الانتخابات عام 2010، وقد كتبت عنها مقالاً أحدث بعض الجدل داخل أوساط المُحللين. فقد قلت إنّ الائتلافات كبيرةٌ لكنها هشّة، وهذه الهشاشة داخل الائتلافات التي نتجت بعد الحكومة الأخيرة باعتقادي هي سبب الأزمات. لذلك رأينا أنّ السيد البرزاني والسيد الطالباني فشلا خلال المرحلة الماضية في جمع البيت الشيعي في صوتٍ واحد، والشيعة فشلوا في جمع الأحزاب الشيعية في صوتٍ واحد. كذلك، العراقية عانت ما عانته، وهي من عانى الأمرّ. وقد تطرّق الكابتن عامر عبد الجبار إلى هذا الأمر داخل التحالف الوطني.

❖ **الخبير النفطي فياض حسن نعمة: وجود الثروة بدون ديمقراطية يؤدي إلى الاستبداد**

أريد أن أبيّن وجهة نظرٍ إقتصاديةٍ تكنوقراطية، الموضوع الدافع الآن والمهم في حياة العراق المستقبلي خلال السنوات القادمة، خلال أقلّ من خمسٍ وعشرين سنة، هو أنّ العراق سيصبح قوةً إقتصاديةً عالميةً يمتلك ثروةً كبيرةً خاصةً على مستوى المردودات المالية، حيث سيدخل إليه خمسة آلاف مليار دولار، أي خمسة ترليون دولار، سيغيّر هذا المبلغ الكثير في العراق. ولو أخذنا نماذج من العالم، كالنموذج الماليزي والنموذج النرويجي، فهما النموذجان الناجحان عندما كانت الثروة المالية والديمقراطية موجودتين. نجحت الديمقراطية في تنمية الثروة لصالح الشعب وحصل الشعب على الرفاهية.

ولكن لو أخذنا النموذج النيجيري والنموذج المكسيكي، فوجود فوضى وعدم استقرارٍ سياسيٍ خلق الأزمات والحروب. أريد أن أقول إنّ وجود الثروة بدون ديمقراطيةٍ يؤدي إلى الإستبداد، ووجود الثروة بوجود الديمقراطية يؤدي إلى الرفاهية والتقدم. نحن مُطالبون الآن باتخاذ منحى الديمقراطية شئنا أم أبينا، وإلا فإنّ الحل الآخر سيكون صعباً لأن العالم يحتاج إلى نفطنا، النفط

العراقي اليوم بيضة القبان في الإقتصاد العالمي، سيدعم العراق في القرن القادم خمسين أو خمسةً وأربعين في المئة - حسب وكالة الطاقة العالمية - من النقص في الطاقة. إذاً فالعراق مهمٌ جداً سياسياً واقتصادياً وعلى الأحزاب والإخوة متخذي القرار النظر في هذه المسألة.

❖ **القاضي عبد الحسين شندل: الجميع يمارس السلطة ويعارضها**

توجد عدة مناهج في التحليل السياسي، المنهج الأول يعرض الحالة كمصورٍ فوتوغرافيٍ والمنهج الآخر يحدّد الشخص المسؤول في ظلّ الأحداث الجارية. كنت أتمنى من الدكتور عادل أن يحدّد من الشخص المسؤول. ما زال الشعب العراقي ينزف منذ عشر سنوات والجميع يوجّه كلماتٍ جميلةً جداً، لكن أفعالهم معاكسةٌ لما يقولونه جميعاً، إذاً من هو المسؤول؟ هل نتّخذ منهج الطبري كما رأيت من المحاضرة ونعرض الوقائع كما هي ونترك التحديد للمواطن؟ علينا تحديد الشخص المسؤول. الجميع مارس الحكم والسلطة، وهم يمارسونها الآن وسيمارسونها في المستقبل، ما هو الحل إذا بقيت الأشخاص والفئات نفسها؟ نحن نتحدث عن مشروعٍ وطني، ولكن هل سمعتم عن مشروعٍ وطنيٍ قائمٍ على مبدأ أن هذا المنصب لعراقيٍ أو هذا المنصب إستحقاق قومي، وعند التحدث عن مشروعٍ وطني، يتحدث الجميع عن محاصصةٍ قاتلة، إذاً لمَ لا نضع النقاط على الحروف؟ ونقول إنّ هذا المشروع وهذا الحزب هو المسؤول؟ لمَ التهرب من المعارضة البرلمانية؟ الجميع يمارس السلطة ويعارضها. إذا كنا نريد حكومة أغلبيةٍ أو حكومة إئتلاف، لماذا لا يمارس الحزب الذي يشكّل أغلبيةً هذا الدور؟ لماذا لا نلجأ إلى هذا الطريق؟ قلت في عام 2003 إنّ التوافق نقطةٌ سوداء في العملية الديمقراطية، هذا بناء دولةٍ وليس بناء أسرة. الجميع يتحدث على مكونات الشعب العراقي كافة، إذ إنّ الجميع يتحدث عن الفساد، وخلافاً للمنطق توضع النتيجة قبل المقدمة. لكن هنا، مع الأسف الشديد، يُتهم الكل بأنهم

ضمن دائرة الفساد. أغلبهم ينبغي أن يكون خارج البرلمان لأنهم السبب في تشويه صورة العملية السياسية.

❖ **الدكتور قاسم الجنابي: كيف نقنع الناخب بالخروج ثانيةً للانتخاب؟**

السؤال الأول الذي أطرحه على الدكتور عادل عبد المهدي هو: الانتخابات على الأبواب، كيف تدفع مجالس المحافظات أو البرلمان الناخب العراقي إلى الخروج إلى صندوق الانتخاب مرةً أخرى؟ وهنا أقول إنّ من يفكر بعقله لن يخرج إلى صندوق الانتخاب مرةً أخرى ومن يفكر بعاطفته سوف يخرج إلى صندوق الانتخاب وسيكون إختياره خاطئاً وستُعاد المأساة مرةً أخرى.

السؤال الآخر: بما أنّ جميع المشاريع سقطت، مشروع العراقية سقط ومشروع الإئتلاف لم يفلح والمشروع الكردي لم يفلح، ماهو المشروع البديل؟ نحن الآن - شارعٌ ومواطنون - مصابون بالإحباط طوال الوقت.

النائب طه درع: هل سيؤدي هذا التشتت في الكتل السياسية إلى تشكيل الكتلة التاريخية؟

لم يتطرق الدكتور إلى موضوع حكومة الأغلبية. لقد جربنا في المراحل السابقة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة الشراكة الوطنية، والجميع يقولون الآن إنّ هاتين الحكومتين قد فشلتا. بالنسبة إلى المراحل التي ذكرها الدكتور، كانت المكونات متماسكةٌ في المراحل الأولى، الكتلة الشيعية متماسكةٌ والكتلة الكردية متماسكةٌ والسنة تمثلهم كتلة التوافق في البرلمان. لكن يوجد الآن تشتتٌ في هذه الكتل، هل تعتقد أنّ هذا التشتت يمكن أن يؤدي في المرحلة المقبلة إلى تشكيل كتلةٍ تاريخيةٍ تضم أجزاءً من هذه المكونات، كتلةٌ وطنيةٌ تضم الشيعة والسنة والأكراد، وهي التي تحمل المشروع الوطني في المرحلة المقبلة؟

❖ **الدكتور محمد مرعي: الإرهاب ناتج عن المصالحة الوطنية**

قسّم الأستاذ عادل عبد المهدي عمر التجربة العراقية إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى مرحلة كتابة الدستور، والمرحلة الثانية هي المصالحة الوطنية، تحدث عن هذه المرحلة من دون أن يذكر متى اختلف العراقيون لكي يحتاجوا إلى المصالحة الوطنية التي أنتجت الإرهاب، فوجود الإرهاب هو الذي ضيّع المشروع الوطني. لقد انشغلت الحكومة بالإرهاب وعسكرة الشارع وغير ذلك. يبدو أنّ السادة أعضاء مجلس النواب والحكومة غير مقتنعين بالمعارضة داخل البرلمان لتكون الرقيب الحقيقي على أداء الحكومة، الكلّ يريد أن يكون مساهماً في الحكومة، لذلك أعتقد أنّ الفهم الحقيقي للمعارضة البرلمانية التي تدعم أداء الحكومة يكون من خلال الرقابة الحقيقية ووجود برنامجٍ وطني، فالبرنامج الوطني والرقابة يمكنهما إخراج العراق من هذه المحنة.

❖ **الدكتورة سلام سميسم: الإقتصاد العراقي لا يملك هوية**

أشكر السادة آل بحر العلوم على الإستضافة كما أشكر أستاذي الدكتور عادل عبد المهدي على هذا التحليل الرائع، وأفتخر بأنني تلميذته وسأبقى أتتلمذ على يديه، رحم الله الكرخي عندما قال "دار السيد مأمونه". أريد أن أسأل الدكتور عادل - وأنا أستخدم بحوثه منذ عام 1983، أقرؤها كما أنها أحد مصادري في أطروحة الماجستير - أريد أن أسأله: من نحن؟ هل نحن شيعة؟ هل نحن إسلاميون؟ هل نحن ليبراليون؟ هل نحن عراقيون؟ نحن لا نملك أي هوية.

الإقتصاد لا يملك أي هوية، قال الزميل العزيز إنّ العراق سيقود العالم والنفط بيضة القبان، نحن لم نصل إلى الإقتصاد الليبرالي، لقد عدنا إلى الإقتصاد المركزي، إذاً نحن نفقد الهوية، أريد من أستاذي الفاضل أن يجيبني: من أنا؟ أنا مواطنٌ فقد حرية التعبير يعيش في ظلّ تشديداتٍ مركزيةٍ وافتعال أزمات.

❖ **الباحث مصطفى المالكي: متى تقوم الجمهورية الرابعة في العراق؟**

أنا أؤيّد السيد فياض حول دور العراق القادم في مجال الطاقة، وبودّي أن أشير إلى مقالٍ نشرته في جريدة الخليج الإماراتية عنوانه "متى تقوم الجمهورية الثالثة في العراق؟" اليوم أسال: متى تقوم الجمهورية الرابعة في العراق؟

جمهورية الفوضى جمهوية قاسم وعبد السلام انتهت، جمهورية الدكتاتورية غير المسبوقة انتهت وجائتنا جمهورية الديمقراطية المكوناتية. نحن نريد جمهورية الديمقراطية الإجتماعية الحقيقة. أنا مع التحالف الوطني وابن التحالف الوطني، أريد التحالف الوطني أن يكون معبراً للمكونات، نحن نحترم المذهبية والقومية وضد الطائفية والعنصرية. دعنا نفرق بين القومية بوصفها حقوقاً للشعوب وفلكلور وثقافة وانتماء وغير ذلك، وبين العنصرية التي تتمثّل بالتعدي على حقوق الآخرين سواءً كان المتعدي عربياً أم كردياً، فهو يُصَنَّف في خانة الشوفينية وفي خانة العنصرية. أيضًا إذا تعدّى الشيعي أو السني على المذهب الآخر يتحول من إنسانٍ محترم لطقوسه الدينية على وفق مذهبه إلى إنسانٍ طائفي. أتمنى أن تقوم جمهوريةٌ رابعةٌ في العراق بناءً على ترك المحاصصة والإعتماد المباشر على الديمقراطية الإجتماعية الحقيقية العابرة للمكونات سواءً كانت مكوناتٍ طائفيةً أم عنصرية

القسم الثالث

التعقيبات

شكرًا لكل الإخوة والأخوات على مداخلاتهم وتعليقاتهم سواءً الناقدة أم المؤيدة أم المخالفة فقد ألقت أضواءً أخرى على الموضوع. من الطبيعي أن تظهر في الموضوع ثغرات، فهو ليس بحثاً أكاديمياً مفصلاً يتألف من 200 صفحة، والنقاش أهمّ من المحاضرة. النقاش هو الذي يعطي المضامين الجدية للمحاضرة وهو الذي يكمل المحاضرة.

نحن لم نشكل العراق بل هكذا وجدناه

تحدّثت الدكتورة سلام عن جهلنا لهويتنا وعن الجمهورية الرابعة وعن ديمقراطية الأغلبية والديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية التوافقية، جوابي هو التالي: لدينا أحلامٌ وأماني كثيرةٌ ويمكننا أن نقرأ عن تجاربٍ ونجدها ناجحة. لكن لدينا ما يسمى بالعراق، هذا العراق مشكّل بهذه الطريقة، لم تشكلوه أنتم ولا شكلته أنا، بل شكله هذا الواقع. وعلينا الوصول بهذا الواقع إلى الديمقراطية. والكلام موجّهٌ للقاضي شنشل لكلامٍ يتعلق برؤيته. هذا العراق، جاء من هذا الواقع، كيف ننقله إذاً إلى الديمقراطية؟ كيف ننقل العراق الذي حُكم مئات السنين بقانونٍ طائفيٍ وبقانونٍ فرديٍ وبقانونٍ عنصريٍ إلى الديمقراطية؟ هذا هو المهم، ليس مهماً كيف نتمنى ونحلم أن يصير ديمقراطية قوى سياسية وديمقراطيةً اجتماعيةً ونتجاوز مفهوم المكونات. بدون مكونات، الشيعة أغلبية، وكانوا يُقمعون ويُهجّرون ويُضطهدون ويُعدمون، كيف يمنعون إذاً عودة الدكتاتورية في التجربة الجديدة؟

هذه كانت معركة 2003 و2004 و2005 وما زالت مستمرةً إلى حدّ الآن، فبعض القوى الإقليمية تريد إرجاعنا إلى ذلك الواقع. الكردي خائفٌ لأن لديه قضية، والسني اليوم خائف، إذاً لو أردنا أن ننتقل إلى الديمقراطية كما حصل في كلّ دول العالم، ما العمل؟ بعضنا يضرب المثال بالجمهوريين والديمقراطيين وما هم عليه الآن، لكنّه ينسى أنّ الجنوب والشمال تقاتلا في حربٍ طويلة، ومات مئات الآلاف للوصول إلى الدستور. أما هنا فالعقد التأسيسي ما زال مفقوداً. وهذا العقد التأسيسي يجب أن يكون ضمن مكونات، لا ضمن مواطنين، يمكن التفاوض حول هذا الأمر كما تفاوض السود والبيض في جنوب أفريقيا، وكما تفاوضوا اليوم في البوسنة والهرسك وتشكّلت دولٌ جديدةٌ على أساس هذا التفاوض، كما تشكل في الاتحاد السوفياتي بعدما تفكك، تشكّل من قوميات كان موحدها الاتحاد السوفياتي

بنوعٍ من الديمقراطية الإجتماعية والديمقراطية الموجهة والديمقراطية الاشتراكية، فما أنجزناه اليوم في الدستور كان محاولةً لإنجاز هذا الأمر.

واليوم قد نقول أنّ هذا الدستور فاشلٌ وعلينا العمل على دستورٍ جديد، علماً أننا نعمل عليه منذ مؤتمر فيينا ومؤتمر صلاح الدين، والسيد بحر العلوم شاهدٌ على ما أقول، وقبل ذلك كانت لدينا الكتابات عن الفيدرالية وعن طريقة حكم العراق وعن الأقلية والأغلبية والديمقراطية ووضع العراق في العالم العربي وفي العالم الإسلامي، كلها مواضيعٌ كانت موضع نقاشٍ حادٍّ وساخن، لا تظنوا أنّ الأميركيين قالوا لنا اعملوا فعملنا، هذا الكلام غير صحيح، ومن يقول هذا الكلام لم يشارك بشيء. نحن نقرأ في الصحف كلماتٍ تريد إهانة الوضع، وتريد التضحية بدماء العراقيين. العراقيون هم من ساهم بوضع الأفكار الكبرى، والدكتور موفق الربيعي مثلاً، وقّع مئات الشيعة على مشروعه في ذلك الوقت في محاولاتٍ للتعرف على الهوية ومثل هذه الموضوعات.

◄ دع الساحات وحدها تتفكك وتتواصل

نحن مواطنون يجب أن تكون لنا حقوقٌ في هذا العراق، الحقوق لا يحصل عليها طرفٌ واحدٌ فقط. لو قررنا وضع دستورٍ ماذا سنضع في هذا الدستور؟ نقول فلنصنع أغلبيةً سياسية، من لديه الأغلبية السياسية؟ هل الشيعة متحدون في قائمةٍ لكي يصنعوا أغلبيةً سياسية؟ نحن نتمنى، نقول دع الساحات تتفكك حتى نحقق نوعاً من التواصل بين الساحات. هذه مطالب، وكلّ الأطراف ستسعى إليها، الآن يسعى رئيس الوزراء إلى إيجاد مناصرين له في الساحة الغربية وفي الساحة الكردية، والأمر سيان بالنسبة إلى الآخرين وبالنسبة إلى الأطراف العراقية.

كل طرفٍ يسعى إلى لحصول على شيءٍ من الساحة الأخرى، وهذا

جيد. لو أردنا وضع عقدٍ تأسيسيٍّ حتى نحلّ المشكلة الأولى... حتى الكردي يقول إنّ هذا العراق عراقي، والشيعي يقول ليس لديّ حكمٌ أرجع إليه، أحكم بالحديد والنار أو بالاحتلال البريطاني أو بالاحتلال الأمريكي أو بالاحتلال السوفياتي، والسني أيضاً يقول هذا وطني وهذه مشاركتي وهذه أوضاعي. إذا أردنا أن نؤسّس دستوراً، ماذا نضع فيه؟

فلنعدد المبادئ الأساسية التي يجب أن نضعها، هل نؤسس لدستورٍ ذي نمطٍ دكتاتوري، أم نعمل دستوراً ديمقراطياً؟ وعليه يجب أن تقوم الديمقراطية، ولكلّ مواطنٍ صوتٌ واحد. هذا ما فعلناه في الدستور، وهو ما سيطرح إشكاليةً عند السنة والأكراد الذين يشكلون حوالي أربعين في المئة من السكان، إذ سيقولون إنّ الشيعة سيحكمونهم دائماً، وهم لا يقبلون بهذا العراق. علينا أن نفكر بالتقسيم والانقسام، فهل يقبل الشيعة بالتقسيم أم سنحكم عبر وسيلتين، إما بالقمع والنار والحديد، وهذا غير ممكن، أو بمجيء قوةٍ أجنبيةٍ تفرض إرادتها على الآخرين كما عمل البريطانيون عند تأسيس المملكة العراقية؟ وهذا أيضاً لا يشكّل مشروعاً.

إذاً ليس أمامنا حلٌّ غير النماذج اللامركزية ونماذج من الفيدرالية ونماذج من الحكومات المحلية حتى نستطيع أن نتعايش مع شركائنا في الوطن، هذا إذا أردنا أن نعيش ضمن عراقٍ واحد، أما إذا أردنا أن ننقسم إلى ثلاث دولٍ سيختلف الوضع. لكن عندما نتحدث عن عراقٍ واحدٍ لن نجد سبيلاً غير إقامة توازناتٍ بين المكونات. لتأخذ الأغلبية حتى الأغلبية، وتطمئن الأقليات أنّها لن تعيش في عراقٍ يحكمه طرفٌ واحدٌ ومبدأٌ واحد، وهذا أمرٌ يطبقه عددٌ كبيرٌ من الدول. فالهند على سبيل المثال، عاشت ضمن هذا النموذج الفيدرالي الموسع بما فيها من تنوعات. والكثير من دول العالم عاشت ضمن هذا النمط الفيدرالي. فضلاً عن ذلك، نحن لم نخترعه حتى في العراق، لم نخترع الحكم الذاتي في كردستان، الحكم الذاتي في كردستان كان واقعاً فَرَضَ

نفسه، فهل نطلب إلغاءه؟ من سيوافق على ذلك؟ علينا أن نضع النقاط على الحروف بشكلٍ واضح. ستكوّن الفيدرالية واللامركزية جزءاً أساسياً من مشروع دستورنا الجديد، والديمقراطية أيضاً ستكون مشروعاً أساسياً فيه، هذان المبدآن موجودان في الدستور الحالي. كلّ ما سنضعه في الدستور الجديد الافتراضي من صلاحياتٍ للمحافظة أو للأقاليم، وللاختصاصات، وللحكومة الاتحادية والحكومات المحلية سيكون نوعاً من التوزيع لهذه المبادئ. نعم قد نختلف حول الدرجة لكن لن نختلف حول المبدأ أو النوع. أمّا بالنسبة إلى دستورٍ ذي بعدٍ واحدٍ يقول ويتكلم بالأغلبية، فهذا دستورٌ لا أظنّ أنه سيحصل على موافقة أغلبية الشعب العراقي، بل أظن أنه لن يحصل حتى على موافقة أغلبية الساحة الجنوبية والساحة الشيعية.

◄ ليس الدستور مقدساً

ليس الدستور مقدساً، بل هو قابلٌ للتعديل، لكنه هو الذي يتضمن المبادئ الأساسية التي لو جلسنا اليوم لصنعنا شبيهاً لها وله. وهو ما استفتي عليه من الشعب العراقي.

أما في المقترح الذي قدمته أنا، وهو قريبٌ مما ذكره معالي الوزير الأستاذ عامر، افترضتُ وجود الخلافات داخل الساحة الواحدة، ويا ليتنا كنا نستطيع العبور لنجد لنا حلفاء من الساحات الأخرى. الخطأ هو أن نتبنّى رأيين متناقضين في آنٍ واحد، وأن نصنع رأياً متناقضاً. فيمكن أن نقبل بمنطق أن يبقى الشيعة أو السنة أو الكرد متحدين (طوائف وقوميات) ويتعاملون بهذه العناوين. إذ ليس أمامنا إلا التوافق، وإلا ستتمرد هذه المنطقة وتتمرد تلك المنطقة ونبقى نعيش في عراقٍ شبيهٍ للسابق. لا أعتقد أنّ هذا الطريق طريق النجاح.

المقترح الذي تكلمت عنه يتضمن نوعاً من الأغلبية السياسية والحفاظ على وحدة المكونات. بموجب هذا المقترح، إذا أتت نصف القوى السياسية

من كل "مكوّن"، عندها لن نتصرف كمتآمرين على مكوّن، لن نأتي بـ"لملموم"، لن نأتي بسعدون حمادي ومحمد الزيدي ونقول إنهم هم من يمثلون الشيعة كما كان يفعل صدام حسين. علينا المجيء بالممثلين الحقيقيين لهذا المكون، أطرافٌ قويةٌ منه، ليأخذ مكانه في هذا المشروع. فالانقسام الموجود في الساحات قد يكون مبشراً بالخير، قد يكون أمراً جيداً وجديداً. قد يحصل انفتاحٌ معينٌ الآن في الساحة العراقية للخروج من الخندقة. وقد يكون هذا أيضاً خروجاً من المحاصصة، عندئذٍ نستطيع بناء أغلبيةٍ سياسية، لأن الأغلبية الآن لا أحد يملكها. فكم تمتلك دولة القانون؟ 89 مقعداً... وهذه ليست أغلبيةً سياسية. وكم يمتلك التحالف الوطني؟ لايمتلك الأغلبية السياسية، ويحتاج إلى حلفاء آخرين. وهذا الحليف سيدخل المحاصصة داخل التحالف الوطني، فهل ستبقى قرارات قبل الموقع هي قرارات ما بعد الموقع؟

ينبغي أن تكون الأغلبية السياسية أغلبيةً مرتاحةً في برنامجها، ولكي تكون الأغلبية مرتاحةً في برنامجها علينا أن نتكلم عن الأقلية السياسية. لا تتمثّل الأقلية السياسية بأن يدخل فلانٌ السجن وفي اليوم التالي ينسحب منها الكل، بل ينبغي أن تؤدي الأقلية السياسية دور حكومة الظل أو ما شابه. ينبغي أن تملك نفس حصانة الحاكم لأنها قد تشكل الأغلبية السياسية غداً، فلا يكون الاختلاف سوى حول القرار. الأغلبية تملك القرار والطرف الآخر لا يملكه، لكنه يمارس الضغط لصناعته. وسيمتلك القرار عندما يتحول من أقليةٍ سياسيةٍ إلى أغلبيةٍ سياسية. إذا أردنا صنع أغلبيةٍ سياسية، علينا أن نحمي المعارضة، فبناء الأقلية السياسية وتحصينها هو بناء الأغلبية السياسية، إذ لا وجود لخوفٍ متبادل. الحرص الجاري لدخول الجميع إلى الحكومة سببه أنّ الموقع يشكّل الحماية. ولو أمّنّا الحماية خارج الموقع، سنمهّد الطريق للأغلبية السياسية. وبدون ذلك لا يمكن الاسترسال بالأماني وقول أننا سنتبع خطى أميركا وبريطانيا. المسألة متكاملةٌ فأنا لا أستطيع أن أعمل بنصف المعادلة وألغي النصف الآخر، أو المطلب الآخر أو الاستحقاق الآخر.

أمّا بالنسبة إلى عوامل الانتقال، فقد ذكرناها يا سيد حسن بسرعة، واللبيب من الإشارة يفهم. نحن نقول إنّ نوعاً من التغيير في المفاهيم نحو العسكرة حصل في البداية، لم نفكر أننا سنحتاج هذا العدد من الجيوش، فنشأت المحاصصة والتلاعب بالدستور. بإمكاني أن أطيل النقاش، كم مرة جلس الإخوة وطلبوا من المحكمة الاتحادية أن تغير نظرتها حول هذه المسالة لأن المناخ السياسي يقتضي ذلك، كذلك فعل الأمريكيون وكل المسؤولين. هذه هي إذاً نتائج الضغوطات وهي واقعيةٌ غير مصنوعةٍ ولا نستطيع تجاوزها في لحظةٍ والناس يموتون في ظلّ الإرهاب. لا يمكننا أن نقرّر التغلب على هذه النظرة فقط لأن الآثار التي ستظهر بعد خمس أو عشر سنوات ستكون سلبية، نعم ستكون الآثار سلبيةً وسيكون علينا معالجتها. لقد ذكرنا بعض العوامل لكن لايمكننا الوقوف عندها طويلاً.

◄ تفعيل المشتركات هو المدخل للحل

دكتور عبد الصمد، المحيط ملفٌّ يُفهم من خلال الداخل العراقي، نحن جزءٌ من المحيط والمحيط جزءٌ منّا. أما إذا أردنا تحويل العراق إلى دولةٍ تعيش خلافاتها مع دول الجوار سنفتح ملف العداوات. صحيحٌ أنه ثمة مشاكل كثيرةٌ مع كلّ دول الجوار، لكن ثمّة مشتركاتٌ أكبر. فإما أن نفعّل المشتركات لحلّ المشاكل أو أن نقرّر عدم القيام بشيءٍ قبل حلّ كلّ المشاكل، وبذلك نمضي 30 أو 40 سنةً لتزداد المشاكل. لم تُحلّ المشاكل مع الكويت، ومع ذلك نستمرّ بإثارة المسألة ونبقى في صراعٍ مع الكويت ومع تركيا ومع سوريا ومع السعودية، هذه قصةٌ لا تنتهي، أي أنّنا نتآمر على أنفسنا.

◄ إذا لم يستطِع العراق أن يعيش فضاءه لن يكون عراقاً

دكتورة سلام، عندما أتحدث عن العراق، أنا لا أتحدّث عنه فقط جغرافيّاً، العراق بلاد الرافدين وهو هويتي في وسط محيطٍ وفضاء، إذا لم

يستطِع أن يعيش فضاءه لن يكون عراقاً، أما إذا صار جزءاً من هذا الفضاء سيصبح عاصمة هذا الفضاء كما كان في التاريخ، وسيصبح مركز هذا الفضاء، سواءٌ جلس الاسكندر المقدوني في بابل أم جلس كسرى في المدائن أم أبو جعفر المنصور في بغداد أم في غيرها، سيصبح في قلب الفضاء. نحن نتآمر على أنفسنا عندما نخرج من الفضاء. لذلك تضيع هويتنا، فهويتنا تقوم على أن نعيش ضمن هذا الفضاء وعلى عودة الجسور بين دول المنطقة، وإلا ستبقى دول المنطقة تعيش هذه الحروب، والعراق هو من يدفع الثمن.

قد نكون الآن مقبلين على مرحلةٍ يُراد فيها للعراق أن يكون حلبة صراع، علينا أن نجعل من العراق جسراً يتواصل بين الأطراف المختلفة ومفيداً من ناحية تعدديته الداخلية بحيث تكوّن أطرافه المتعددة سفراء، المسيحي يذهب إلى العالم كسفير (ليس بالمعنى الوظيفي بل بالمعنى الوطني) ويقول هذا وطني وأنا ادافع عنه، والسني يذهب إلى أطرافه، والشيعي يذهب إلى أطرافه، والكردي يذهب الى أطرافه، وكلٌّ يكون له امتداداته الخاصة مع هذا الفضاء حتى نستطيع أن نجعل العراقي يعيش في هذا الوسط. أما إرجاع العراق إلى سايكس بيكو فسيبقيه محبوساً في هذا الواقع. أولاً لأن عقدنا التأسيسي يتلكأ فنبقى في حيرة بخصوص هويتنا، وثانياً سنبقى متآمرين على فضائنا. فالمشاكل مع فضائنا أقلّ بكثيرٍ من المشتركات، وتحريك المشتركات سيُنهي الكثير من المشاكل.

فلنفرض أني أريد أن أحرّك قانون النفط كما ذكر الدكتور، فالعامل الموضوعي (النفط) أستطيع أن أضمنه بالعامل الديمقراطي، وأستطيع أن أضمنه بالإرداة الذاتية ليعطي العامل الموضوع كامل نتاجاته، إما هذا أو أن أستهلكه عبثاً، كما أستهلك محرّك السيارة عندما أظل رافعاً الفرامل اليدوية وضاغطاً على المكبح والمحرّك يحترق بزخمه وقوته. إذاً هذه عوامل مترابطة، ولا يستطيع أحدنا فصلها حسب مزاجه لأنّه مغلقٌ برؤيةٍ أو فلسفةٍ معينةٍ لهذا الطرف أو ذاك.

علينا أن ننطلق من الواقع، وهذه ليست طبريات، علينا أن نشخّص الواقع كما هو بمسمياته، وبالمراحل التي فرض نفسه عليها، لست أنا من سميته. فعند بداية تشكّل الحكومة وفي أول خطاب للأخ المالكي، تكلّم عن برنامج المصالحة الوطنية، وقال إنّ المصالحة الوطنية كانت البرنامج الأساسي لمحاربة الإرهاب. فمن دون صحوات الأنبار لم يكن بالإمكان تحرير جزءٍ من بغداد. من دون أن ندخل إلى نوعٍ من المصالحة مع مشاريع التقارب بين الأطراف، لم يكن بالإمكان تجفيف بعضٍ من ترعة الإرهاب والعنف، إذاً فالمصالحة برنامج حكومةٍ وضعه الواقع، لم أضعه أنا ولم أختر أسماءه، أنا قرأت هذه الأسماء حتى أستطيع أن أستخرج منها الاستنتاجات الصحيحة.

◄ إذا لم يتحرك الآخرون سيبقى الكبار كباراً

صحيحٌ أنّ الجغرافيا قد تذبحنا لكنّ الأخ يقول إذا لم يتحرّك الآخرون، سيبقى الكبار كباراً حتى لو كانوا مترهلين. على الآخر أن يبرهن عن نفسه. اليوم تصعد حماس وتصبح قوى مناهضة لفتح، لأنها أخذت موقعها، لم يعطه لها أحدٌ على طبقٍ من ذهب، ولم تأخذه فقط في الانتخابات، بل الانتخابات أكدّت ما حققته على الأرض. حينما قرّر عرفات أخذ المشروع من الشقيري لم يكن جالساً في بيته، فالقوى التي تعتقد بنفسها ستظهر في الميدان، ولا يمكن لأيّ قوّةٍ أخرى منعها. كون الكبار لا يزالون كباراً سببه أنّ الواقع لم يفرز قوى تحتلّ مكانهم. أما كون هذه القوى الكبيرة مترهلةً فهو يشكّل عاملاً إضافياً للتشكيل، كما أنه عاملٌ إضافيٌ للقوى سواءً من داخل القوى الكبيرة أم قوى جديدةً تعيد بناء نفسها، هذا واقعٌ هي تفرضه ولا يعطيه لها أحد هديةً على طبقٍ من ذهب.

◄ المبادرة بيد القوى الكبرى

صحيحٌ ما ذكره الأخ شلتاغ وليس لدي خلافٌ معه، لكنّ الحكومة

حصلت على أكبر دعمٍ ممكن. لا وجود لحكومةٍ حصلت على دعمٍ أكثر من حكوماتنا الحاليّة. أما بالنسبة إلى المشاكسات فأنا أعتقد وأفترض أنّ القوى الكبيرة ينبغي أن تكون القوى المبادرة، وأنّ القوى الماسكة للسلطة، التي تملك مفاتيح أكثر في هذه السلطة، ينبغي أن تقترح وتبادر. فالحكومة الأخيرة شُكِّلَت على أساس إتفاقاتٍ موقّعةٍ اسمها إتفاقات أربيل، ولو لا موافقات أربيل لتعذّر تشكيل الحكومة والتصويت بالثقة، لكنّ كل هذا له إستحقاقات. فإما ألّا أصنعها أو أن أنفذها إذا صنعتها. لكن إن صنعتها وأنا أنوي نقضها، فهذا لا يحلّ الأمور بشكلٍ صحيح، الإنسان يتعهد بالاتفاقات، وهذا بإعتقادي خلل. وقد قلت في حضور الأخ عبد اللطيف رشيد إنّ التسع عشرة نقطةً هذه غير صحيحة، يجب أن يطرح كلّ طرفٍ برنامجاً حقيقياً. ويمكن أن توجِد القوى المتحالفة من هذا البرنامج الوطني قواسم مشتركةً تتفق عليها. أمّا أن يفرض طرفٌ شروطاً على طرفٍ آخر في أوقاتٍ صعبة، وأن يبطلها هذا الطرف الآخر عندما يصير في مركز قوةٍ هو ما يدخلنا إلى هذا الوضع.

أيضاً، أفترض أن معظم العوامل السياسية وهميةٌ وعرضيةٌ وقابلةٌ للحل. قلت إنّ الواقع يحمل إمكانياتٍ كبيرة، ونحن يمكننا النهوض بالعراق. يوجد عدم ثقة، ويوجد من يريدنا أن نستغل الموقف، وأن نستغل الأزمة لكي نضايق أو نحصل على مكاسب أكثر من الآخرين.

نحن عطّلنا تنفيذ الدستور

أيضاً الأخت وجدان، أنا لا أختلف كثيراً مع ما ذكرته. الدستور فرّق أكثر مما جمع. ذكرت أنّنا اليوم إذا جلسنا سوف نضع أسُس الدستور نفسها، سوف نعطي حرية الرأي وحرية الأحزاب وحرية الملكية وحرية السفر وإلى ما هنالك. وهي بصفتها وزيرةٌ تعرف أن ثمّة حقوقٌ كثيرةٌ في الدستور، وسوف نبيّن كلّ هذه المبادئ في البابَيْن الأول والثاني. وفي حال وجود أيّ خلافٍ سيكون في البابَيْن الثالث والرابع. أمّا موضوع الخلاف أو الإتفاق فهو مسألة

الفيدرالية أوالديمقراطية. ولا أعتقد أنّ الآراء تختلف سوى من ناحية تعريفات الكتلة الأكبر والنظام الرئاسي والنظام البرلماني والصلاحيات والتوازنات، وغير ذلك.

يتمثّل الخلاف في الدستور في التفسيرات والتطبيقات لا في المبادىء والنصوص، وقد ذكرتُ ذلك مسبقاً. هذا واضحٌ في المحاصصات ومحاولة حلّ بعض الأزمات بالالتفاف على الدستور وتجميد كثيرٍ من مواده. مجلس الاتحاد لم يتشكّل حتى الآن، والاتحاد منصبٌ رئيس، لكننا نحن من عطّل هذه المسائل، ليس الدستور من أوقفنا عنها.

ديمقراطية العقد الباطن

بالنسبة إلى تصدير الأزمات - الأخ عبد الواحد طعمة - أعتقد أننا نستطيع أن نشكّل نظاماً مجزءاً للقوى، وقد ذكرتُ فهمي لموقع العراق جغرافياً وتاريخياً في المنطقة. من المسؤول مرةً أخرى - الأستاذ القاضي عبد الحسين شندل - هناك قصور ذاتي، أوضاعٌ صعبة، موروثاتٌ صعبةٌ وبلدٌ محطّم، أمريكيون، احتلال، قوى إقليمية... الوضع الذي تشاهدونه في الدول العربية كلها، هذه الدول كانت مستقرةً في السابق، اضطربت أوضاعها وأصبحت تعيش في ظلّ هكذا أزمات، لدينا قصورٌ ذاتي.

أنا أتحمّل المسؤولية الأولى للائتلاف العراقي الموحّد، ليس لأنّ الآخرين أقلّ حظاً منه، لكنّ الائتلاف كان يشكّل القوة الأكبر، وهو صاحب القدرة الأكبر، عليه وضع المشاريع والنظم لتنظيم الحالات. لقد كنّا من المشاركين الأساسيين في هذه القضايا. نحن تكلمنا عن ديمقراطية، وديمقراطية أغلبيات، يوجد نوعٌ آخر من الديمقراطية هو ديمقراطية العقد الباطن. نحن نجري انتخاباتٍ ونحسمها في موقعنا، وفي دائرتنا، وفي ساحتنا، قبل أن نذهب إلى الساحة الوطنية، يوجد عقدٌ باطنٌ موجودٌ في

الساحات لدى الكردي والسني والشيعي. أنا أجد أنّ الائتلاف العراقي سابقاً والتحالف الوطني اليوم هو أكبر القوى التي تتحمل المسؤولية. وفي هذه الخلافات مسؤلياتٌ كبرى ونقاشاتٌ كثيرةٌ، وكان يُفترض أن نكون أكبر المدافعين عن تطبيق الدستور مع كلّ ثغراته.

السنّة الآن يتمسكون بالدستور، كان علينا أن نتمسك به ونطبقّه لأنّ مجموع ما فيه من نتائج سيعود بالخير علينا وعلى غيرنا أكثر من الوضع الراهن. لكن أصبح لدينا في داخلنا عقدٌ باطن. أصبحنا نقيّم "ديمقراطيةً" خاصةً بنا. وعندما ننتهي منها نقرّر نقلها إلى ساحة البرلمان، بل إلى الشارع. وهذا ما قامت به أيضاً الأطراف الأخرى. وازداد بذلك الشحن الطائفي والقومي. نحن ندفع ثمنه اليوم. هذا لايقلّ خطورةً عن المحاصصة والديمقراطية التوافقية، فاتفاقات العقد الباطن وضغوطاته وتدخلاته يجب أن تضاف إلى أنواع الديمقراطيات الموجودة لدينا.

تكلمنا عمّا ذكره الأستاذ فياض من تحوّل العراق إلى قوةٍ إقتصادية، أعتقد أنّ العراق يستطيع أن يشكّل قوةً إقتصادية.

نقض الدستور مغامرة

الانتخابات على الأبواب، والأستاذ قاسم يسأل عن المشروع البديل. لا أعتقد أنّ أحداً يملك مشروعاً بديلاً. أنا شخصياً ما زلت أعتقد أنّ الدستور يصلح لتأسيس برنامجٍ حقيقي. وقد تمّ إجراء استفتاءٍ عن هذا الأمر، لا أعتقد الآن أنّه من الأسهل أن نجري استفتاءً عن الدستور، أو أن نقيم مفاوضاتٍ حول دستورٍ جديد. إذا كانت الأطراف المختلفة موافقةً على هذا الدستور، فلنأخذ هذا القبول كرأس مالٍ نبدأ به، إذ إنّ نقضه مجازفةٌ كبيرة. وأنا أشكّ في أنّنا نستطيع أن نصوغ دستوراً آخر في ظلّ هذه الظروف والمناقشات. فنحن الآن نعجز عن عقد اجتماعٍ بسيط، وقبل سنواتٍ كنّا نعقد اجتماعاتٍ خطيرة،

كيف سنأتي إذاً بممثلي الأطراف ونجلسهم لصياغة دستورٍ جديدٍ ونلغي الاستفتاء؟

فات الأوان لتغيير الأمور بسهولة

لو أردنا تغيير العملة اليوم، هل نستطيع بدلها كما فعلنا عام 2004؟ كان بمقدورنا إنجاز الكثير من الأمور التي لا نستطيع إنجازها الآن. لذا علينا استثمار ما تمكنّا من إنجازه وصار رأس مالٍ في أيدينا، علينا ألّا نخسره بسهولةٍ لأنّ فيه نواقص وثغرات. فلننطلق، فلنستثمره. ستوافق الأغلبية على هذا المنطق إذ إنّ مؤنته أقلّ وخسائره أقل.

الكل يبحث عن حماية

لقد ذكرتُ - الأخ طه - أنّه بدون تنظيم المعارضة الدستورية يصعب الكلام عن الأغلبية. الكلّ سيبحث عن موقعٍ يحمي نفسه فيه، لذلك فالجهد المبذول لبناء المعارضة وحمايتها لا يقلّ عن الجهد المبذول لبناء الأغلبية الدستورية.

أيضاً - الأخ محمد مرعي - لست أنا من طالب بالدستور في الانتخابات الأولى ولا بالمصالحة في المرحلة الثانية. هذا الواقع الذي حصل. فتشكّلت حكومة الجعفري وأُعْطِيَت ثمانية أشهرٍ لإعداد الدستور. هذا كان مطلبنا بسبب الفتوى التي صدرت وبسبب موقف القوى السياسية.

وسماحة السيد بحر العلوم يذكر الموقف في 15 تشرين الثاني عام 2003، في منزل السيد جلال الطالباني حول مسألة المجمّعات الانتخابية. يذكر موقفه وموقفنا، إذ بقينا وحدنا نطالب بأن يُسْتَفْتى الشعب العراقي عن الدستور بدل المجمعات الانتخابية الخاصة بالنخب. ولم يغِب دور الشعب في مشروعنا، بل كان أساسياً وفي جوهر المشروع، ولكن إذا تكلمنا عن دور

الشعب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية سوف يطول بنا الوقت. لقد أجبت معظم الأسئلة، هذا ما أحببت تكرار الكلام عنه. أشكر سماحة السيد وأشكر السيد بحر العلوم والسادة والأخوات على كلّ الملاحظات، خاصّةً الملاحظات التي تنتقد وتكشف الأمور غير المذكورة في الكلام، لأن هذا هو البحث الحقيقي. فالبحث الحقيقي ليس محاضرةً سريعة، بل نقاشاتٌ تولد نضجاً عاماً ومناخاتٍ جيدة.

(3)

أزمة العراق...
غياب المشروع الثقافي التربوي

❖

ضيف الملتقى معالي الدكتور

علي محمد الحسين الأديب

❖

■ كانون الأول 2012 ■

التقديم

ضَيف ملتقى الثلاثاء الشهري ببغداد معالي الاستاذ علي الاديب وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 6 كانون الأول 2012، قال الدكتور إبراهيم بحر العلوم مفتتحاً الندوة بآية من الذكر الحكيم: قال الله في محكم كتابه ﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين﴾ ورحب بالحضور الكرام قائلاً:

سماحة السيد بحر العلوم، ضيفنا العزيز، أصحاب السماحة والمعالي والسعادة الأخوة الأكاديميين والإعلاميين، السيدات العزيزات والسادة الكرام.

أحييكم أجمل تحيةٍ وأرحّب بكم في الملتقى الشهري الذي أقيمَ نتيجةً لطلباتٍ كثيرةٍ من المعنيين بالشأن العراقي. ألتقكيم في ملتقاكم الشهري الذي يُعقد في شهر محرم الحرام، ونحن نعيش ذكرى واقعة الطف واستشهاد أبي الأحرار الإمام الحسين عليه السلام وآل بيته وصحبه الكرام، علّنا نستمد من هذه الذكرى ما يعيننا على مواصلة المسيرة.

الملتقى لتفعيل الحوار

سيداتي سادتي، نلتقيكم ثانيةً وثالثةً في هذا الملتقى الشهري، ولربما نحتاج إلى التأكيد على نقطةٍ أساسية هي أنّ هذا الاجتماع الشهري جاء استجابةً لطلب كثيرٍ من الإخوة والمعنيين بالشأن العراقي لضرورة تلاقح الأفكار وإنضاج الحوار بين النخب العراقية، ولعلّ من السبل المفيدة في هذا المجال هو عقد هذه الاجتماعات في ظلّ الأزمة السياسية التي يعيشها العراق والصراع الموجود في هذا البلد، على أمل أن تساعد الملتقيات على حلحلة القضايا وتفهمها.

كلنا أملٌ ونحن نودّع هذا العام ونستقبل العام الجديد بما فيه من آمالٍ وأحلامٍ ومشاكل، نأمل أن نتناقش حول هذه المشاكل مع ضيوفنا الكرام، لعلّ مثل هذه الملتقيات تتمكن من وضع الأولويات بالشكل الذي يخدم بناء العراق.

ضيفنا العزيز لهذه الأمسية غنيٌ عن التعريف، فهو ابن التجربة الإسلامية في العراق، وشارك مع إخوانه في التجارب الوطنية الأخرى في مسيرة مواصلة الجهاد ضد الاستبداد والدكتاتورية، نأمل جميعاً المشاركة في وضع الأسُس لبناء عراقٍ جديد.

آل الأديب والحركة الإسلامية

وتأتي قيمة هذه الشخصية اليوم من تاريخها الجهادي والتربوي والعلمي طوال هذه العقود الأربعة. ومن خلال مراجعةٍ لتاريخ الحركة الإسلامية في العراق التي انطلقت على يد الشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر، نجد لآل الأديب الدور المهم، ولشخصياتٍ مثل الحاج محمد حسين الأديب والحاج محمد صالح الأديب الدور التأسيسي في الحركة.

لعلي أستعير ما قاله سيدنا الكبير السيد بحر العلوم في يومياته أثناء

الخمسينيات والستينات من القرن الماضي، يقول: طلب مني الشهيد السيد الصدر إلقاء محاضراتٍ عن التاريخ الإسلامي لمجموعةٍ من الشباب في كربلاء فكنت أذهب مساء كلّ خميسٍ إلى كربلاء، وكان يلتقيني الحاج محمد الحسين الأديب في (كراج كربلاء) ليرافقني إلى المدرسة - وهي قريبةٌ من منطقة المخيم - لألقي محاضرتي هناك وبعدها يودّعني عائداً إلى النجف. هذا يبيّن وجود علاقةٍ تاريخيةٍ في هذا الموضوع.

لقد أدّى ضيفنا العزيز دوراً قيادياً في الثمانينات والتسعينات، لا أريد الخوض فيه الآن، فكلّنا شاركنا وبحمد الله في هذه المسيرة من المنافي ومن الداخل، ولا أريد أن أتطرّق إلى رحلته العلمية طوال الفترة الماضية لكن أريد أن أتوقف عند محطات لعلها تشكل مقدمةً لحديثه في هذه الأمسية.

في التسعينات من القرن الماضي، كانت لندن إحدى الساحات الفاعلة للمعارضة العراقية، دعا السيد الكبير إلى ندوةٍ عن الأهوار، وشاركت فيها شخصياتٌ من تياراتٍ سياسيةٍ مختلفة، وكان تصنيف المعارضة حينذاك تصنيفاً أكثر واقعية، التيار الإسلامي والتيار القومي والديمقراطي والتيار الكردي. انقلبت في العراق الجديد هذه التصنيفات على أساسٍ مكوناتي، وشارك في تلك الندوة الدكتور عبد اللطيف رشيد وضيفنا العزيز وآخرين حيث كان حديثه في تلك الفترة من الأحاديث المميزة والواعية لمستحقات المرحلة وكان فيه رؤيةً سياسيةً حظت على احترام الجميع.

إدارة الأزمة السياسية

"فلنعُد بالزمن إلى الوراء، إلى أواخر عام 2010، وكلكم تتذكرون هذا العام، عام المحنة، لعل هذه المحنة مستمرةٌ حتى يومنا هذا، كان عام 2010 من الأعوام العصية التي ما زال يتذكرها الكثير من العراقيين، أقام معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف ضمن اهتماماته بالقضايا

السياسية والقانونية ندوةً للبحث في "إدارة الأزمة السياسية" واقترحنا أن تشارك فيها كلّ جامعات العراق، كما ارتأينا أن تشترك الرؤى السياسية من داخل المطبخ العراقي السياسي مع الرؤى الأكاديمية لتصبح الرؤى متكاملة، فكان الاتفاق على توجيه الدعوة إلى شخصيتين قياديتين ووقع الاختيار على ضيفنا العزيز والدكتور السيد عادل عبد المهدي وتحدّد تاريخ اللقاء بيوم 25/ 12/ 2010، وحصل ما حصل؛ جرت اتفاقات أربيل، وتشكلت الوزارة، وأُسْنِدَت حقيبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى ضيفنا العزيز، وتوقعنا أنه لن يتمكن من المشاركة، لا سيما وأنّ يوم التسليم والاستلام في الوزارة سيكون يوم السبت وهو يوم انعقاد الندوة، ولكنه قرّر أن يأتي إلى النجف ويؤجل عملية التسليم والاستلام ويشارك في الندوة ويصبح التسليم في اليوم اللاحق".

خارطة طريق لمعضلة العراق

وكانت محاضرته ثريةً وغنيةً جداً، تحدث عن أسباب الأزمة وجذورها وتوصّل إلى أنّ أسبابها وجذورها ثقافيةٌ، أو بتعبيرٍ أدق ثقافيةٌ تاريخية، وما زلت أذكر نهاية حديثه، حيث يقول: لا أحد منّا يريد أن يتنازل للوطن لكننا نريد الوطن أن يتنازل لنا. وبهذا وضع علامةً تشير إلى أسس المشكلة.

في نهاية 2011 أطلّ ضيفنا العزيز ببحثٍ جيد، وهذا البحث كان "خارطة طريقٍ لمعضلة العراق" ولربما كانت صحيفة "المواطن" من الصحف الأولى العراقية التي نشرت هذا المقال، والحقيقة أنه كان مقالاً موضوعياً يحمل رؤيةً سياسيةً يستشرف بها المستقبل ويطرح رؤى تغييرية وقد توسع في البحث في ما بعد، فأصبح كتاباً ونُشِر هذا العام.

هذه المقدمة تقودنا إلى المحور الأساس في الحديث، العراق اليوم يعيش أزمةً والكل يتذكر أننا في الشهر الماضي كنا في لقاءٍ مع الشخصية

الوطنية الدكتور السيد عادل عبد المهدي. وقد كان لقاءاً موجعاً إذ أنه طرح تجربته السياسية وقيّم الإطار السياسي للسنوات العشرة السابقة، وتوصّل إلى أن المرحلة السياسية الراهنة هي مرحلة غياب المشروع الوطني. الأستاذ الأديب معالي الوزير يحمل مشروعاً سنستمع إليه في هذه الأمسية لنطّلع على آفاق هذا المشروع وعلى أدواته لعله يحمل معه رؤيةً متفائلةً لمستقبل العراق فأهلاً وسهلاً به.

القسم الأول
المحاضرة
أسباب الأزمة وجذورها ثقافية تاريخية

■ لا بدّ من المرور على التاريخ

ألقى معالي الوزير الأديب محاضرته مرحباً بالضيوف وبالدكتور بحر العلوم قائلاً: أنا أشكر الأخ العزيز الدكتور إبراهيم بحر العلوم على هذا التقديم المفصل، وأرجو أن يكون حديثي مناسباً لهذا الجمع لأنه مزيجٌ من السياسيين والأكاديميين والمثقفين والمتطلعين إلى إيجاد مخرجٍ لهذه الأزمات التي تكتنف الوضع العراقي بشكلٍ عام. لكن لا بدّ من المرور على جزءٍ من التاريخ، لأنّ التاريخ يترك آثاراً بأحداثه التراكمية على الإنسان والمجتمع لا يمكن الخلاص منها لذلك لو أراد الباري عزّ وجلّ إرسال الأنبياء الآن ليغيروا المجتمع لواجه هؤلاء مقولةً مشتركةً هي أننا وجدنا أمةً ونحن على آثارها مقتدون، هذا تقديس الماضي. الأجيال السابقة أكثر وعياً وأكثر إدراكاً من الجيل الحالي لذلك ينبغي الاستسلام لآرائها ومدّ خطوط المستقبل للوصول إلى أيّ حل، وهذا ما نسميه حالياً "إعادة إنتاج التاريخ"، أو إعادة إنتاج الأحداث الماضية.

■ هل العرب فعلاً خير أمةٍ أُخرِجَت للناس؟

العقل الإنساني أسيرٌ لثقافة الماضي، وأسيرٌ للصراعات التاريخية، وبالتالي فهو متمحورٌ أساساً وغير متحرّر، يدّعي أنه صاحب إرادة، لكنّ إرادته مفقودة. ينشدّ إلى الحوادث التاريخية، هذه الحوادث التاريخية ليست عابرةً بل هي مجموعة أفكارٍ وممارساتٍ وسلوكٍ وعقائد تأخذ شكلها وتؤثّر على أقوام، وبالتالي تجد الناس يتوزعون إلى شرائح مختلفة. فلانٌ من العشيرة الفلانية لديه نوعٌ من الاعتداد بهذه العشيرة تفكيره من صلب تاريخ هذه العشيرة، وفلانٌ ينتمي إلى مذهبٍ معينٍ عنده تراكماتٌ ثقافيةٌ معينةٌ وأصحابه دخلوا في صراعاتٍ فكريةٍ وثقافيةٍ بل حتى سلوكيةٍ مع الآخرين عبر التاريخ تركت آثارها في الجيل الحالي، صراعاتٌ قومية... وربما مرّت أوروبا في فترةٍ من الفترات بعملية التمحور بالاتجاه القومي، وأصبحت أغلب الصراعات بهذا الاتجاه.

لم يكن العالم العربي بعيداً عن الصراعات القومية، فنحن نرى آثارها اليوم في العراق، كل قوميةٍ تتحصن بأفكارها وتعتقد بأنها الأولى والأفضل والأحسن والأكثر ثقافةً من الأخرى. هذا التفضيل القائم على أساس الـ"أنا"، سواءٌ الـ"أنا" الفردية أم الـ"أنا" الاجتماعية، التي أشار إليها القرآن الكريم "أنا خيرٌ منه خلقتني من نارٍ وخلقته من طين"، هذه عملية التفضيل. كلّ إنسانٍ وكلّ مجتمعٍ وكلّ أمةٍ من الأمم ترى لنفسها الأحقية والأفضلية وبالتالي ينبغي تسخير كلّ الأمم لهذه الأمة التي تُعْتَبَر القائدة. وكم استشهدنا نحن في العالم العربي بآيةٍ قرآنيةٍ مبتورة "كنتم خير أمةٍ أُخْرِجَت للناس"، كأنّ العرب أفضل من بقية الأمم بناءً على هذا النصف الأول من الآية الكريمة، في حين لو قرأناها بالكامل نجد أنّ الأمة الخالية من القيم لا يمكن تقديسها وتقديرها ولا يمكن أن تكون أفضل الأمم، فالآية الكريمة هي: "كنتم خير أمةٍ أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله"، لا إيمان بالله ولا أمرٌ بالمعروف ولا نهيٌ عن المنكر هنا.

كلّ الممارسات تدخل في قائمة المنكر، بل أصبح المنكر الآن معروفاً ضمن قواعد وأفكار ونظريات الغرب، أصبحت قيمنا سراً، قد تكون جزءاً من عقائدنا الغير متكلم بها، وازداد التماهي بالآخر الغربي الأجنبي.

نسمع اليوم حديثاً عن حقوق الإنسان بشكلٍ مكثفٍ جداً. لكنّ الحديث عن حق الإرهابيين، عن حق المتهمين بقتل الناس، أما الضحايا فلا نصيب لهم، يبدو أنّ هؤلاء ليسوا جزءاً من الإنسانية. لقد جاء الإسلام لكي يجعل هذه الأمة الأرقى والأكبر والأعلم، كانت خير أمةٍ أُخْرِجَت للناس لأنها أمرت بالمعروف. أما الآن فقد اشتهرت بالقتل والاختطاف والتعذيب والتنكيل بالأمم الأخرى، والعدوان والكيد، هذه خصائص الجاهلية، والمجتمع الإسلامي ما جاء إلا ليغير ملامح الجاهلية: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين".

القتل كان شيمة العرب، أساساً كانت تحكم القبيلة مظاهر القوة، بالتالي فالقبيلة حينما تُغير على القبيلة الأخرى كانت تُعتبر مميزة، وكانت تحمل وساماً. اقرأوا ما كتبه شعراء الجاهلية، كانوا يفتخرون بأنهم أغاروا أو سبّوا أو صادروا الأموال وقتلوا النفوس، هل ترون في ثقافتنا الحالية شيئاً مغايراً؟ أم هي عودةٌ مرةً أخرى لإعادة التاريخ؟ ومع ذلك نحن نستشهد بالقرآن: "كنتم خير أمةٍ أخرجت للناس".

■ هل الامة التي تحتفي بقتل الحسين عليه السلام إسلامية؟

نحن الآن نعيش أجواء محرمٍ الحرام، ذُكِر في القرآن "قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى" وما أكثر القربى، ولكنّ الأقرب إلى الرسول هما السبطين الأول والثاني، الحسن والحسين، كم من حديثٍ ذُكِر عنهما وسمعه الصحابة بما فيهم من حضر واقعة الطف، هذا الحديث لا تنقله فئةٌ دون فئةٍ ولا مذهبٌ دون مذهب، كل المسلمين اتفقوا عليه "الحسن والحسين

سيدا شباب أهل الجنة"، إذا كان سيد شباب أهل الجنة يُقتل ويُحتفى بقتله، هل تُعتبر هذه أمةً إسلامية؟ هل هذه خير أمةٍ أُخرجت للناس؟ هل هذا جزاء النبي؟

هنا نتساءل وندخل في عمق العمل السياسي، كانت الجاهلية ممارسةٌ واعتقادٌ وثقافة، وجاء الإسلام وأنقذ هذا المجتمع وأوجد ثقافةً حلت محلّ الثقافة القديمة. لكن السؤال هو كم الفترة التي عاشها الرسول ﷺ لكي يؤثّر في نفوس الناس فيغير السلوكيات والاعتقادات والشعارات؟ ربما أفلح في رفع شعاراتٍ مغايرةٍ للجاهلية، في حمل أهدافٍ أوضح من الأهداف السابقة، ولكن هل استطاعت هذه الثقافة الجديدة أن تدخل إلى أعماق فكر وسلوكية الإنسان؟ الجواب موجودٌ في القرآن الذي يتحدث في سورة المنافقين وغيرها عن شريحةٍ كبيرةٍ هم المنافقون والذين في قلوبهم مرض، هؤلاء كانوا ضمن جسد العالم الإسلامي. هذه ظاهرة الإيمان بالشيء وظاهرة رفع لافتة الشيء؛ ﴿قل لا تقولوا آمنا بل قولوا أسلمنا ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم﴾.

■ من يتحدث عن حقوق الإنسان إرهابي!

من يرفع الآن في برلماننا الحالي لافتة حقوق الإنسان قد يكون جزءاً من اللجنة المتخصصة بحقوق الإنسان، وقد جاء لي شخصٌ بمعلومةٍ وملفٍّ عن شخصٍ أُلقي القبض عليه على أساس أنه يريد تفجير مرقد الإمام الكاظم عليه السلام في هذه الزيارة وهو يحمل هويةً من مجلس النواب خاصةٌ بحقوق الإنسان وقّع عليها رئيس اللجنة، إنه الآن في المعتقل.

لقد رفعنا لواء الديمقراطية وقلنا إنّ الدكتاتورية ولّت، وانتهى عصر صدام وانتهت فترة البعث لأنه كان يؤمن بالحزب الواحد والرأي الواحد ويحشر الناس على نمطٍ من التفكير واحد، الآن تحدثنا بالديمقراطية، المتحدث عن الديمقراطية يؤمن بالديمقراطية، أطرح هنا سؤالاً: آليتنا

أصبحت ديمقراطية، والانتخابات صارت ديمقراطيةً أيضاً، ولكن في حال وجود محافظةٍ أو مجتمعٍ أو منطقةٍ مشبعةٍ بالإرهاب وحاضنةٍ له ومولدةٍ له بل وقائدةٍ له، هل يمكن أن تشارك في الانتخابات الديمقراطية؟ أيّ ديمقراطية تكون هذه؟ لو كان لديك الآن بركةٌ من الماء، وتأتي بماءٍ ملوثٍ وتصب فيها، هل يصلح ماؤها للشرب؟ ديمقراطيةٌ من هذا القبيل لا يمكن أن توصل إلى نتيجةٍ على الإطلاق، لكن نحن مبهورون بالشعارات أكثر من عملية التطبيق مثلما نتحدث عن الإسلام ونصلي صلاة جماعة، كل هذه الطقوس الدينية الشكلية نقوم بها ولكن "لمّا يدخل الإيمان في قلوبكم" فما الفائدة؟

■ الإسلام التجاري!

مشروع الإسلام والأنبياء والأوصياء مشروعٌ تغييري لصناعة الإنسان، حينما أرسل الباري عزّ وجلّ الرسول قال "ليتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلالٍ مبين". إذاً لدينا مرحلةٌ هي مرحلة الضلال المبين والمرحلة الأخرى التي بدأت الآن هي مرحلة التزكية وهي تبدأ من منهج تلاوة آيات الله. هذا المنهج إذاً مكتوبٌ وبالتالي تبدأ هذه العملية بالتزكية، أي الانتهاء من الماضي والبدأ بعهدٍ جديد، هل يوجد شيءٌ من هذا القبيل عندما نقول لا اله إلا الله محمدٌ رسول الله بينما كنا نعتقد بالأصنام والأوثان وتقديس الأفراد والأشخاص؟ أصبحنا نعتقد أنّ الإله الذي يصدر لنا الأوامر واحدٌ ونتلقى منهجه من محمد رسول الله، هل حدث هذا فعلاً؟ لماذا قُتل الحسين ولماذا فرحوا بقتله؟ لماذا احتفلوا في الكوفة ودمشق؟ هذا يدلّ على أنّ الطاقم الذي كان موجوداً هو طاقمٌ سلطويٌ وليس باحثاً عن النظام ولا عن مشروع تغيير. كان يبحث عن السلطة فقط، هذه السلطة موجودةٌ في قريش التي أصبحت فيما بعد تشكّل مجموعة الخلافة المتوارثة، لم يتحقّق ذلك من خلال الحروب، اتّبعوا نفس النهج الذي تبعته البداوة في الجزيرة، أقاموا غاراتٍ على المدينة ووقعت معركتي بدرٍ وأُحد،

إضافةً إلى الخندق والأحزاب وصار فتح مكة. أصبحت المسألة إذاً تجارية فقرّروا الدخول إلى الإسلام لمحاولة التغيير من الداخل.

الأمر نفسه بالنسبة إلى الدخول بالمشروع الديمقراطي إلى مجلس النواب، إلى هذه الحكومة التي تُسمى حكومة الشراكة الوطنية، هذا المشروع لا يُسمى مشروعاً تغييرياً ولا يمكن أن يوصلنا إلى نتيجة.

■ النموذج العراقي ودائرة الاقصاء والتهميش

التحالفات القائمة الآن في المشروع السياسي قائمةٌ على أساس من يستأثر بالعراق، وليس من يشارك الآخر. عدنا إذاً إلى البحث عن السلطة، والسلطة لها نفس منطق القوة. لذلك نجد العبارات نفسها، كل طرفٍ يهدّد الطرف الآخر، ليس لدينا مشروع احترام الآخر، وليس لدينا مشروعٌ اسمه الدائرة العامة. أنا أحترم قوميتي، أريد أن أعزّز لهؤلاء مكاسبهم، كلّما استطعت أن أجمع مالاً سأعطيه لهؤلاء، كلّما استطعت أن أتعيّن يعيّنني هؤلاء، وكلّما استطعت أن أرفع من شأنهم فعلت. هذا يسمونه الإقصاء وعدم الإيمان بالآخر.

هل يوجد ما يُسمى بالدائرة الوطنية؟ أجل، إنه موجودٌ بالشعار، الكل يتحدث عن المواطن والوطنية، ولكن أي وطن؟ الوطن الخاص بقوميته، وبمذهبه، وبعشيرته، وبالفئة السياسية التي ينتمي إليها، لكن المشروع مشروع سلطة، والهدف هو الوصول إلى السلطة.

لذلك ليس من الصعب إيجاد تحليلٍ واضحٍ للمشروع فقد تم تسجيل 313 كياناً في أول انتخاباتٍ في العراق. حتى في أميركا يوجد مشروعٌ لحزبين عندما يفشل أحدهما يذعن للأمر الواقع حتى لو كان الفارق قليل. قبل أيامٍ عندما فاز أوباما في الشوط الثاني من الانتخابات في المرحلة الثانية قيل أنه تريّث ولم يخطب خطابه لشعب الولايات المتحدة الأمريكية، وحينما سُئِل عن

ذلك قال إنه انتظر المرشح الآخر أن يذعن للفوز. وحينما وجّه له برقيّة تهنئةٍ بدأ يخاطب الآخرين بأنه الفائز وأنه أصبح المسؤول ولكنه في نفس الوقت قال إنه سيستفيد من خبرات الذين فشلوا في الانتخابات، ولم يقل إنه سيقصيهم أو سيجردهم من كلّ شيء.

لكن لاحظوا ما حدث في التاريخ، ونحن نتعلم من التاريخ، ما إن توفي الرسول ﷺ، لم يعطوا أيّ واحدٍ من أهل البيت أو من الأنصاريين الذين استقبلوا المهاجرين في المدينة أيّ منصبٍ إداري، هذا إقصاءٌ بالكامل وتهميش. لماذا اعتنقوا الإسلام؟ لماذا احتضنوا الرسول الذي كان طريداً، الذي خرج من مكة؟ هذا جزاؤهم أنهم يقصون من كلّ المعاهدات.

علينا أن نفهم هذه الحقائق بشكلٍ صحيحٍ ونخجل منها ونستنكرها، أنتم لم ترتكبوها، بل ارتكبها الآخرون، لكن هل يمكننا الاستفادة منها عندما نحلّل التاريخ؟ أم أنّ التاريخ أصبح قصصاً؟ هذه القصص التي وردت في القرآن وفي التاريخ تحتاج إلى تحليل. على السياسي أن يستفيد منها، كانت الأمة الإسلامية تشمل كلّ القوميات، ولم تعتبر أيّ قوميةٍ من هذه القوميات نفسها أفضل من الأخريات. الإسلام أصلاً بُنِي مع شخصيات لم تكن لها عشائر أو وجودٌ اجتماعيٌّ كبيرٌ ولا ثروةٌ فسمّيت هذه الشخصيات بالصعاليك أو الفقراء، كصهيب الرومي وبلال الحبشي وسلمان الفارسي وغيرهم.

أصبح تفكيرنا الآن طبقياً، ونريد أن نقلّد النموذج الموجود في الخليج؛ حيث عائلةٌ معينةٌ تحكم البلاد إلى أبد الآبدين، وهو نفس نظام الخلافة الوراثية، فهل هذا يسمى ديمقراطية؟

أوباما جاء من كينيا، أبواه غير معروفين وهو أسود، وقبل سنين كان يوجد تمييزٌ بين الأسود والأبيض، مع ذلك لم يستنكر أحدٌ الأمر بل تسلّم أوباما الحكم وانتخبوه مرّةً أخرى وصار رئيساً، هذا هو بلد الديمقراطية، أما نحن فما زلنا نفرّق بين الكردي والتركماني والعربي، وما زال سلوكنا على حاله.

■ المشروع السياسي ينطلق من الثقافة

لذلك أقول بصراحة - وأنا لا أحاول أن أطيل الحديث لكني أريد أن أصل إلى نتيجة - إنّ المشروع السياسي لعملية التغيير يبدأ من الثقافة، ويبدأ من الوعي والتاريخ، لأننا أصبحنا أتباعاً لتاريخٍ ملوث، ولتاريخ جناةٍ ومجرمين. لا يمكننا أن نقلدهم، يوجد انحرافٌ عن المسيرة، لقد صودر الجهد الذي بذله الرسول الأكرم بأكمله. صحيحٌ أنّ هذا القران بقي ونحن نطبعه سنةً بعد سنةٍ ونقرؤه ونحفظه، لكن ليس لدينا استعدادٌ لتطبيقه، وحينما نُسأل عن عدم تطبيقه نجيب بأننا لسنا ملائكة، كأن القرآن مختصٌّ بعالم الملكوت.

■ المجتمع العشائري

المجتمعات كم نوع؟ يوجد نظام حكمٍ دينيٍّ ونظامٌ مدنيٌّ ونظامٌ عشائريّ، فأيّ نظام نتّبع؟ فكلّ واحدٍ من هذه المجتمعات له إسهاماتٌ معينة. قرّرت أوروبا كلها أن تكون حكومتها مدنيّة، والحكومة المدنية تعني الخضوع للقانون، والقانون يصوغه المجلس والكل تابعٌ له من رئيس الجمهورية إلى أدنى إنسانٍ في البلد. في هذا الحكم إذاً حقوقٌ تشمل الصغير والكبير بدون استثناءٍ وبدون أيّ نوعٍ من التماهي، وفيه أيضاً واجباتٌ على الجميع، وتوجد عقوباتٌ على أيّ نوعٍ من الخروج عن القانون. انتظمت أوروبا على هذا الأساس، القيم أصبحت قيم احترام القانون، القانون لديهم محترمٌ ومقدس، لقد جرّوا رئيس جمهوريتهم إلى المحاكمة، وبالأمس جرّوا رئيس (CIA) - أكبر جهازٍ مرعبٍ في العالم كلّه - إلى المحاكمة، وأخرجوه من منصبه. القانون لديهم محترم، أما نحن فما زلنا نتناقش حول تفسير هذا القانون. حتى بالنسبة إلى المحكمة، لا محكمة دستورية لدينا، أي أنّنا لا نريد القانون، نريد حياةً بلا قانون، ولكن ما العمل؟ نحن نفتري على تفسير القانون، ونبقى نفسره بالأسلوب الذي يناسبنا.

يوجد أيضاً مجتمعٌ ديني، وفي المجتمع الديني قيمٌ دينيةٌ، أي أنّ لدى المواطن حكومةٌ ذاتيةٌ بينه وبين ربّ العالمين. حينما يرفع رجله من مكانٍ إلى آخر يتسائل إن كان الله يرضى بذلك. هنا المسطرة دينية، والقيم التي يُلزم بها المواطن قائمةٌ على هذا الأساس، وأنا متأكد أننا لسنا من النوع الأول ولا من النوع الثاني. فلنعُد مرّةً أخرى إلى القيم العشائرية؛ العشائرية كانت قائمةً قبل الإسلام، وكلّ قبيلةٍ كانت تفتخر بأنها الأقوى والأكثر عدداً، لذلك نزلت الآية القرآنية "ألهاكم التكاثر حتى زرتم المقابر" إذ إنهم عندما ينقص عددهم يذهبون إلى المقابر ويقولون هؤلاء منا أيضاً حتى تكبر عشائرهم، الكثرة العددية كانت مهمة، مثل أوراق الاقتراع في الصناديق. لدى العشائر سننٌ وأوضاعٌ منعتهم عن تأسيس دولة. لم ينجحوا بتأسيس دولةٍ في الجزيرة العربية. الإسلام أسّس أول دولةٍ وأخضعهم عندها للقانون حيث قال ﷺ: "لو أنّ فاطمة بنت محمدٍ سرقت لقطعت يدها". كان هذا القانون، فهل نحن نتبع هذه المسيرة؟ كلا، هذا نائب رئيس الجمهورية لا يمكن محاكمته، إذا حاكمه أحدٌ معناه أنه يريد أن يلغيه سياسياً. دعوه يقتل حسب مزاجه... ولا يمكن جرّه إلى النزاهة لأنه موجودٌ في لجنة النزاهة، وهو الذي يحاسب الناس، إنه إرهابيٌّ يمتلك حصانة، أيّ قانونٍ هذا؟ وهل يسمى هذا قانوناً؟

لا يمكن إخضاع مجتمعٍ من هذا القبيل إلا إلى نظامٍ معين. بالنسبة إلى النظام الديني، لا يجوز توزيع الناس على قوائم مذهبيةٍ واجتهاداتٍ شخصية. فلانٌ يجرّك من هذا الصوب وآخر يجرّك من ذاك الصوب. مثل الذي يدّعي أنّ الحديث التالي له أساسٌ في الإسلام: "أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم"، هذا ليس منطقياً. هذه نجمةٌ تهديك من هذا الصوب والنجمة الثانية تهديك من ذاك الصوب. ابحث حول الحديث وانظر إلى من نقله وانظر إلى من أتى به، والهدف منه تبرير ماذا؟ تبرير قتل سيدنا يزيد لسيدنا الحسين، لقد جاؤوا بهذا الحديث للتبرير.

■ المشروع الوطني

ينبغي أن يكون المشروع في العراق مشروعاً وطنياً. توجد دائرةٌ مشتركة ودائرةٌ خاصة. الدائرة الخاصة لك، مثل بيتك، أنت مسؤولٌ عنه، تعيش فيه بالأسلوب الذي يروق لك. أنت من مذهبٍ معينٍ قدّس مذهبك، أنت من دينٍ معينٍ قدّس دينك، الأديان محترمة، والحرية الفردية أيضاً محترمة. لكن عندما تكون مع آخرين لهم اعتقادٌ آخر، أو إيمانٌ بشيءٍ مختلف، تكونون شركاء في الوطن. مثل ملكيةٍ معينةٍ، لكلّ شخصٍ فيها سهم، يعمل على مقدار سهمه. لا يمكن له أن يعتبر كلّ الملكية له. الجميع يتّفق على ذلك، ما عدا العراق فقد اختلف، اختلفوا فيه وأوجدوا لأنفسهم حلولاً.

الهند مثلاً، عدد سكانها مليار نسمة وفيها أديانٌ مختلفةٌ، حتى أنّ بعض الطبقات فيها تسمى الطبقات النجسة، وأبناء هذه الطبقة يختلف نوع أكلهم وشربهم عن باقي الطبقات. الطبقات مصنّفةٌ على جسم الآلهة، ورأس الآلهة فيها طبقةٌ معينةٌ من البشر، وأقدامها فيها أنماطٌ أخرى من البشر، وهؤلاء لا يُسمح لهم أن ينظروا في وجه الطبقة الأعلى، مع ذلك صار مجتمع المؤتمر الهندي لنهرو جمع الكل. هل سمعتم في يومٍ ما ضوضاء في الهند؟ كلّ الناس يعملون وينتجون. وفي الصين أيضاً مليار نسمةٍ أو أكثر، كلهم يعملون، وقد افترسوا الآن العالم بالاقتصاد، لم يهددوا أحداً بصاروخٍ أو بقنبلةٍ نووية. مع ذلك نجد بضاعةً صينيةً في كلّ دولةٍ ندخل إليها.

العالم اليوم يسير بالاقتصاد، إذا كان اقتصادك قوياً تصبح كلمتك مسموعة. أميركا بدأت تخاف من الصين ونحن مشغولون بـ"الطلايب العجيبة"، هذا دليلٌ على التخلف، المجتمع المتخلف هو الفاقد للثقافة. لا يحقّ لنا أن نفرح بشهادة بكلوريوس وماجستير ودكتوراه، الشهادة التي لا تغير في وضع المجتمع لا قيمة لها، وهي مثل "الخرخاشة" بيد الطفل تلاعبه لتسكته، لا أكثر ولا أقل. نحب أن نقول أننا نشبه بقية الدول، لدينا شهاداتٌ

ولدينا جامعات، لكنّ الأمور لا تسير بهذا الشكل، إذا لم تدخل الثقافة في آليات وسلوك المجتمع والأفراد لا يمكن أن تُسمى ثقافة.

أنا أريد عنواناً لثقافة العراقيين الآن. ها قد بدأت الانتخابات وبدأت معها الصراعات، واحدنا يكذب على الآخر وينسفه بهدف الفوز، لطالما فشلنا بسبب هذه السلوكيات ومع ذلك نحن نكررها. لمَ لا نكتفي بذكر ما لدينا وما هو نهجنا؟ ما همّنا بالآخرين؟ المشكلة أننا في بلدٍ فيه ثلاث مئة كيانٍ سياسي، وكلهم مشاريعهم متشابهة، كلّ طرفٍ يستنسخ مشروع الآخر ويوزعه على الناس. كما يمكن أن نجد ثلاثة إخوةٍ في عائلة بثلاث قوائم، بحيث تحصل العائلة على شيء بكلّ الأحوال. هذا إذاً مشروع سلطةٍ وهو مختلفٌ عن مشروع النظام، السلطة في الحقيقة أداةٌ من أدوات النظام. أما نحن فما زال مشروعنا سلطوياً، لذلك ما زالت المحاصصة القاتلة قائمة، هي حديث الجميع وهدف الجميع. كلٌّ يريد حصته، لكن ماذا يفعل بها وكيف يجني منها ثماراً؟ هذا واقعنا وهذا سبب عدم استقرار حكومتنا وعملنا السياسي.

■ الإرادة الوطنية مفقودة

نتحدث عن تعبيد الطرقات وعن الخدمات غير موجودة والكهرباء المقطوعة، في حين أننا نحن من يقطع الكهرباء ويقوم بهذه الأمور. كنت أتحدّث مع شخصٍ من الإمارات وأخبرني أنّ مشكلة الكهرباء تكمن في تزييف نوعية الوقود. إن كانت لدينا إرادةٌ وطنيةٌ ونريد أن نخدم البلد، فهذا الأسلوب ليس صحيحاً. نرى طرفاً يفجّر اليوم وفي اليوم التالي ينادي في المذياع "أين القوات الأمنية؟ لماذا لا تلقون القبض على المجرمين؟" أي لماذا لاتلقون القبض عليّ؟ والعمليات تُنَفَّذ بسيارات الحكومة. إضافةً إلى ذلك يقول أعطوني باج أزرق وسيارته لا تخضع للتفتيش لأنّ فيها فلان. هو إذاً لا يخضع للنظام ويريد أن يفجّر دون أن يحاسبه أحد، ثم تقول الحكومة أين القوات

الأمنية؟ القوات الأمنية هي التي تنفذ العملية وهي من الحكومة والحكومة هي التي عيّنتها.

القضية غير متجانسة، لذلك فالمشروع الذي يمكن أن ينقذ العراق ليس مشروعاً سهلاً. هو مشروعٌ تربويٌّ ثقافيٌّ قائمٌ على وعي التاريخ، مبنيٌّ على اللحظة الحاضرة. تسمعون الآن شتّى النعوت والألقاب التي تلصق بهذا الطرف أو ذاك، من أين أتتنا؟ أتتنا من صراعاتٍ تاريخية. هذا البلد مسرح صراعٍ تاريخي. قبل ظهور الإسلام كان الصراع بين الرومان والساسانيين، أحدهما في الشمال والآخر في الحيرة، وكان الغساسنة والمناذرة يعملون بالوكالة، أحدهما مع الساسانيين والآخر مع الرومان، يبدأون المعركة وهؤلاء طلائع الحرب وبالتالي تحسم المعركة إما لصالح الرومان أو لصالح الساسانيين. انتقلنا إلى الإسلام وجاءت الدولة العثمانية واحتلت أراضي الرومان صارت أنابةٌ بالمركز وجاء الصفويون مكان الساسانيين والصراع في العراق. كلٌّ يتاجر بمزاراته الخاصة، أي أنّ العناوين اختلفت، لكنّ أصل الصراع ما زال نفسه. بعض البقع الجغرافية الأخرى في العالم قدرها أن يكون الصراع فيها، مثل العراق، لا يمكن التخلّص من الصراع، والولاءات جزءٌ منه. لكن هل يمكننا التحرّر من الولاءات والوكالة؟ هل يمكن أن يكون لدينا ولاءٌ لأنفسنا فقط؟

كان العراق قائداً حضارياً، كانت حضارات العالم متمركزةٌ فيه، في وادي النيل. أوروبا كانت مغطاةً بالثلوج في العصور الجليدية، أفريقيا كانت منسيةً وما زالت منسية، الأمريكيتين وأستراليا كانتا تشكّلان عالم الجريمة ولم تكونا مكتشفتين. كلّ الأنبياء والرسل ظهروا في هذه المنطقة، نحن أنتجنا الحضارات، والإسلام انتقل من العراق إلى الشرق والغرب، والكوفة كانت معسكراً استراتيجاً تمد كلّ المناطق لوجيستيّاً وحدثت الفتوحات وانتشر الإسلام في العالم. تقدّم العالم وتراجعنا نحن.

العراق بلدٌ قائدٌ ومنتجٌ للقيادات ومنتجٌ للمفكرين ومنتجٌ للثقافات، وعقل العراقي قيادي، لكن ينبغي على القيادات أن تدرك أنّ ليس بإمكانها أن تديم حضارةً بدون اتفاق، والاتفاق أصبح عندنا صعباً. أصبح الأساس عندنا هو التخالف والصراع، أما التوافق فيكون جزئياً. حتى عندما كنا في المعارضة، من الصعب التوصّل إلى إجماع المعارضين. يتذكر كلٌّ من الأستاذ عبد اللطيف رشيد وسماحة السيد بحر العلوم أنّه من الصعب إيصال الكتل المختلفة إلى اتفاق، صحيحٌ أنّ هؤلاء يسمّون كرد وهؤلاء يسمّون شيعة وهؤلاء سنة، وهؤلاء يساريين وهؤلاء يمينين لكنّ كلّ طرفٍ فيه أقسامٌ مختلفة. طبعاً الوطن لا يُعافى، لأنّ موضوع الوطن منسيّ، ويقول المواطن "ماذا أعطاني الوطن؟"، ويأتي حسن العلوي ويقول إننا تمسكنا بالوطن ونسينا المواطنة.

المواطنة هي الأساس والوطن هو المجال والمساحة المشتركة لكي تعمل هذه القوى من أجل استثمارها. ميزانية العراق تبلغ 136 مليار، ليس لدى ستّ دولٍ مجتمعةٍ من الدول العربية هذه الميزانية. لكن شاهدوا الإعمار في العراق وانظروا إلى هذه الدول الستّ التي تساوي ميزانياتها جميعاً ميزانية العراق وحده، انظروا أين وصلت هي وأين وصلنا نحن، ما المصلحة في أن يبقى العراق بهذا الشكل؟

لاحظوا أنّ الدول التي تتآمر على العراق بشكلٍ صريحٍ تتآمر عليه مؤامرةً ضخمة، لماذا لا نلتفت إليها؟ لماذا تتدخل تركيا بالشأن العراقي؟ من هم الترك؟ لماذا تتدخل قطر، هذه الدولة الصغيرة، بالشأن العراقي؟ هل تعلمون أنّ وزير النفط التركي جاء إلى العراق بدون إذن الحكومة العراقية؟ كم من مرّةٍ استباحوا أرضنا؟ لماذا أصبحنا ضعفاء إلى هذه الدرجة بحيث لا يمكننا الاستنكار إزاء هذا التدخل الفظيع؟

نجد يومياً أحد زعماء العراق ذاهبٌ إلى هذه العاصمة أو تلك، أعطوني دولةً مثل العراق حيث يمكن لأيّ أحدٍ أن يلتقي برؤساء الجمهوريات في

الوقت الذي يروق له. ففي الدولة التي تحترم نفسها، إما وزير الخارجية ينظم العلاقات أو ينظمها رئيس الدولة. لسنا معارضةً الآن، نحن الآن دولةٌ لنا سيادةٌ وحكومةٌ وحكومةٌ مشاركة، فلنحترم أنفسنا وقراراتنا. إن ألقينا ثقلنا على الآخرين وتصورنا أنهم سيفيدوننا فنحن مخطئون.

■ نجح الآخرون وفشلنا نحن

لذلك في الحقيقة مشروعنا مشروعٌ ثقافيٌ تربويٌ يبدأ بوعي الماضي من أجل توظيفه لحلّ معضلات الحاضر، وعلينا أن نفهم معضلات الحاضر على ضوء أننا نريد إعادة إنتاج التاريخ، فعداوات التاريخ يجب أن تُنسى. وضع العراق الآن بحاجةٍ إلى علاجٍ معيّن، لا ينفع استخدام علاج مرضٍ آخر، نحتاج علاجاً خاصاً بنا. هذه حدود العراق الآن شئنا أم أبينا، هذا ما صرنا عليه بعد الحرب العالمية، لدينا الكردي والعربي والتركماني وأقلياتٌ مختلفةٌ ولغاتٌ مختلفة، هذا ليس شيئاً جديداً، الدول الأخرى لا تختلف عنّا. هل في أميركا لغةٌ واحدةٌ أو قوميةٌ واحدة؟ فيها أجناسٌ مختلفة. ليست هذه التعددية جديدة، لمَ إذاً لا يمكننا أن نتعايش مع التعددية؟ لمَ نجح الآخرون في ذلك؟ لمَ لا نستطيع أن نستخدم وصفتهم في التعايش؟ ألم نتعلم منهم استخدام الكهرباء والتكنولوجيا وهذه الأمور؟

ماذا ندرس في كلية العلوم السياسية؟ وفي القانون؟ إذا درسنا القانون ولم نطبقه ما الفائدة منه؟ لمَ ندرس النظريات السياسية الناجحة ما دمنا لا نستفيد منها؟ لمَ مضيعة الوقت؟ أعيد وأكرّر أننا ندرس بهدف الحصول على شهادةٍ لا بهدف الاستفادة. إذا أردنا الاستفادة فالمجال مفتوح. لذلك أدعو أن يكون عمل المؤسسة العامة في العراق - أي مؤسسة الدولة، بما فيها الحكومة، التربية أو التعليم العالي أو الإعلام او أيّ مؤسسةٍ خدمية - متكاملاً، وأن يكون الهدف الأساس منه خدمة الوطن وقطع العلاقات مع الخارج وإقامة علاقاتٍ متوازنةٍ مع الآخر، نحن لسنا أقلّ مستوى من

الآخرين، إمكانيتنا وثرواتنا أكبر، عقلنا أيضاً أكبر، وقد شهد لنا التاريخ بذلك. لماذا إذاً صرنا الآن تابعين بعد أن كنّا متبوعين؟

هذا السؤال الذي نأمل بعون الله أن يوظفه السياسيون. سيوظفوه في مسلكيتهم الجديدة من أجل التوصل إلى مجلسٍ نيابيٍّ محترم، بعيدٍ عن حالة الاحتقان، بعيدٍ عن حالة اللّاتوازن، والدعوة واضحة على أن البلد يمكن أن ينقل بحكومة - على الأقل - بالأكثرية تتشكل، لا أعني الأكثرية المذهبية ولا القومية بل أعني الأكثرية السياسية التي تجمع كافة هذه الشرائح حتى تنجح في أفقها السياسي من أجل خدمة الوطن، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القسم الثاني
المداخلات

❖ **النائب سامي العسكري: نحن بحاجةٍ إلى ثقافة الاعتزاز بالوطن وإلى حركةٍ سياسيةٍ قادرةٍ على تجاوز الحاضر**

لدي ملاحظتان بشأن بالمشروع السياسي، الأولى متعلّقة بطبيعة التجارب السياسية التي مرّ بها العراق، فقد كانت لدينا ثلاثة تيارات: التيار الإسلامي و التيار اليساري و التيار القومي. ظلّ التيار الإسلامي يخشى استخدام الوطنية في أدبياته حتى وقتٍ قريب، وكذلك التيار اليساري حيث كان يؤمن بالأُمميّة، وبأنّ العراق جزءٌ من المنظومة الاشتراكية، والأمر نفسه بالنسبة إلى التيار القومي حيث ما زال البعض يستخدم كلمة القطر، ويؤمنون أنّ العراق جزءٌ من المنظومة العربية.

فضمن كلّ هذه الخيارات، المواطن لا يشعر بالانتماء السياسي إلى العراق، وبالتالي لا يمكن صناعة وطنٍ ضمن هذه المفاهيم. أمّا الملاحظة الثانية فهي تتعلّق بالقوى السياسية التي تتصدّر المشهد السياسي اليوم، لدينا أربعة أحزابٍ عراقيةٍ تاريخيةٍ ساهمت في مقارعة النظام البائد، وهي موجودةٌ

اليوم، وتتألّف من حزبين كرديّين وحزبين عربيّين. ولم تكن تسمح طبيعية تركيبة هذه الأحزاب بانتماء العربي إلى الكردي أو العكس. وكانت هذه الأحزاب وليدة الحاجة فلا يمكن لها إذاً إنتاج تيارٍ وطنيٍ قادرٍ على استقطاب كلّ العراقيين.

إنّ إنتاج تيارٍ وطنيٍ عراقيٍ يحتاج إلى ركيزتين: الأولى تحدّث عنها الأستاذ الأديب في محاضرته وهي متعلّقة بمفهوم ثقافة الاعتزاز بالوطن، والثانية متعلّقة بالحاجة إلى حركةٍ سياسيةٍ قادرةٍ على تعميق هذا المفهوم وتجاوز هذه الحركات.

❖ **الأستاذ حسين درويش العادلي: علينا الاعتراف بخلل المنظومة وخلل الدولة، تحوّلوا إلى كتلةٍ تاريخيةٍ لبناء الدولة**

شكراً للأستاذ الأديب على المحاضرة. لديّ ثلاث ملاحظات: الأولى هي أنني أشرت إلى وجود خللٍ في منظومتنا كلّها. فكلّ الأرقام المشرقة من الغرب التي ذكرتها، أوباما وأميركا وبريطانيا وفرنسا، مقابلها سيئٌ عندنا، سواءٌ في البعد السياسي أم الأخلاقي أم غيرهما. وهذا يعني - للأسف الشديد - أنّ في منظومتنا خللٌ، وعلينا الاعتراف بأنّ هذه المنظومة خطأ إذ إنها لم تنتج هكذا سلوكيات.

وجانب الأستاذ الأديب كان حذراً في البداية من التماهي فيها، واستخدم مصطلح التماهي وأعطى نماذج مشرقة. وأنا يشرّفني هذا، إذا كنت شخصاً حريصاً على تجربةٍ وبناء دولةٍ وأنا مبهورٌ بهذه التجربة سأستعير من هذه النماذج.

أوباما رمزٌ وطنيٌّ ديمقراطيٌّ كبير، وأمريكا تجمع كلّ الشعوب، وتسير على سكّة الحضارة والعدالة والديمقراطية، ونحن في الصورة السلبية مقابلها. إذاً علينا الاعتراف بأنّ في منظومتنا خللٌ من الأصل. وأنا عندما أذكر المنظومة أقدّس الدين وأعتزّ بهذا الانتماء، ولكن ألقي بمسؤولية خلل هذه

المنظومة على الحواضن، وعلى رأسها حاضن الفكر الديني الذي غيّر الدين. فالفكر الديني هو الذي أنتج، في تصوّري، كلّ هذه العاهات التي أُلبست لباساً مقدساً، وفي طليعة الفكر الديني يأتي الفكر السياسي الإسلامي أو الإسلاموي، الذي لم يستطع أن يقدّم نموذجاً، ولو على مستوى النظرية، عن الدولة وطبيعة صياغة الدولة وإنتاج الدولة.

منظومة القيم إذاً بحاجةٍ إلى إعادة مراجعة. فلو كان الغرب بهذه المواصفات التي طرحها الأستاذ الأديب، يكون الخلل الأول هو خلل المنظومة والخلل الثاني هو خلل الدولة. كلّ ما سمعناه من الأستاذ علي عبارةٌ عن شكوى، والغريب أنّ أصحاب القرار يشكون، من يحلّ المشكلة إذاً؟ فطاقم الدولة يشكو وطاقم العملية السياسية يشكو وصاحب القرار يشكو ومن بيده التنظيم يشكو. إنهم يشكون من بعضهم البعض، ويشكون من التجربة. وأنا أعتقد أنّ منظومة الدولة الآن خطأ، أي بعبارةٍ أخرى، العملية السياسية التي تريد من الدولة أن تجلس على هذه السكة خطأ.

صار اتفاقٌ وتوافقٌ منذ البداية على العملية السياسية التوافقية والنظام التوافقي. والأستاذ الأديب قال "أعطوني نموذجاً في المنطقة أو في العالم لا يلتزم السياسيون فيه بسياسية بلد"، لبنان مثلاً، لبنان بلد ميليشيات، أمراء حربٍ وأمراء سلام. لبنان القائم على أساس مثلث الطوائف، نحن نستنسخ التجربة. علينا الاعتراف بأنّ الخلل الثاني هو خلل دولة، وهو خلل مشروع دولة، وأصحاب القرار هم من يحلّون هذا الخلل. إما أن يقولوا إنهم قادرين على تشخيص الخطأ ووضع الحلّ أو أن يتنحّوا.

نحن نتكلم الآن من موقع المسؤولية لأننا أبناء وطن. لم نستطِع طيلة عشر سنواتٍ أن نحلّ المشكلة، فليأتِ غيرنا إذاً ليحلّها. إمّا هذا أو أن نقف وقفة وعيٍ وإرادةٍ تاريخية. وقد قلتُ أكثر من مرّة، لو أنّ نفس هذه الكتلة تصبح كتلةً تاريخية، أنا أؤيّد وأبصم - وأنا لست في موقعٍ في الدولة والحمد

لله – أنا أبصم لهذه الكتلة الحاكمة اليوم على أن تصبح كتلةً تاريخية، وأبايعها بالدم، فلتكُن القيادة بيدها حتّى اليوم الذي تخلّصنا فيه من المأزق. ولكن أين هو الحل؟ تحوّلوا إلى كتلةٍ تاريخيةٍ سنيةٍ شيعيةٍ كرديةٍ وقدّموا إطاراً لبناء دولة، إما تقسيمٌ أو كونفدرالية أو فدرالية أو دولة مواطنة.

❖ **الوزيرة ليلي عبد اللطيف: أين استراتيجية الشباب؟**

أشكر الأستاذ الأديب، وأنا سعيدةٌ بوجود هكذا وزيرٍ مثقفٍ لدينا، لقد أسعدني كلامه. ولكن أسأله، وهو قائد فئةٍ مهمةٍ جداً هي الشباب، كما أنّ مشكلتنا التي ذكرها هي مشكلة التربية والوعي والثقافة: هل توجد استراتيجيةٌ لقائد الشباب، كوزير التعليم؟ استراتيجية تغييرٍ أو إضافة التربية والثقافة والوعي عند الطالب في الجامعة وعند الأسرة. إذ إنّ جميعنا أو أغلبنا لديه أبناء، وتوجد الكثير من المشاكل. نحن نريد أن نرى التغيير في هذا الطالب، في هذه الطاقة. كيف نستطيع أن نشاركه في بناء هذه الدولة وفي بناء مواطنته؟

❖ **الوكيل دارا حسن شهيد: لدينا أزمة اخلاقٍ وأزماتٌ سياسية**

سيداتي سادتي، السلام عليكم، نشكر معالي الوزير على الوقائع التاريخية التي قدّمها. وأودّ أن أضيف بعض الملاحظات. طبعاً لدينا التخوّف من الفئات في الشعب العراقي، أضيف هنا إلى كلمته الطيبة – وأنا أتّفق مع أغلب القضايا التي طرحها – أضيف أننا لا نملك منظومة.

لقد تحدّث الأخ العادلي عن منظومة. وقد شهدنا من خلال مشاهداتنا التلفزيونية هذه الأيام تدنّياً في المنظومة الأخلاقية، تلك التي كنا نفتخر بها. وأقول له إنّ مكوّنات الشعب العراقي مقسّمة إلى ثلاثة أقسام: أكرادٌ وسنةٌ وشيعة، ونحن نراها واضحة. الشيعة يخافون من الماضي، وأتّفق مع معالي الوزير بأنّ التاريخ هو الذي يحدّد وضعنا السياسي الحالي، ومن حقّهم أن يخافوا من الماضي، فقد عانوا الأمرّين أثناء حكم الأقلية السنية خلال المئة سنةٍ السابقة. كما من حقّ السنة أن يخافوا من المستقبل. لكنّ الأكراد يخافون

من المستقبل ومن الماضي، هذا تحليلي الشخصي. وهو لا يرتبط بانتمائي السياسي أو باعتباري جزءاً من الحكومة. ولكن السبب أننا لا نؤمن بالديمقراطية ولا نؤمن بسلطة القانون.

في الخامس من شهر تشرين الثاني الماضي، شاركت في مؤتمرٍ في لندن كضيفٍ متكلم، وقد حضر فيه توني بلير وطاقمٌ بريطانيٌّ والبارونة إيما نيكلسون. قال توني إنّ العراق يعاني من ثلاث مشاكل ضدّ التنمية والتطور هي الفساد والبيروقراطية والمسائل الأمنية. وأنا أتفق معه، فبغياب سلطة القانون وسلطة القضاء نحن نعاني من كلّ هذه المشاكل. الفساد منتشرٌ ويطلّ علينا عبر التلفاز ويتحدث كأنه إنسانٌ مرفوع الرأس. أسمي هذا أزمة أخلاقٍ قبل أن أسميه طائفيةً أو أي اسمٍ آخر. لدينا أزمة أخلاقٍ وأزماتٌ سياسية، وأقول بصراحة إنّ العقل والمنطق في إجازةٍ مزمنةٍ لدينا، إذا عاد العقل والمنطق سوف نبني بلدنا.

❖ **الوزير فاروق عبد القادر: إعادة انتاجٍ تربوي للأجيال القادمة**

بدايةً أشكر معالي وزير التعليم العالي الأستاذ الأديب على محاضرته، تلك المحاضرة القيمة التي شخّص فيها الوضع الحالي والظروف التي يعيشها العراق. ولكني أتساءل عن عدّة أمور، مثلاً، من كان السبب في خلق هذه الظروف حتى وصلنا إلى هذه الحال؟ أنا أعتقد أنّ العراق الآن في أزمةٍ أخلاقيةٍ كبيرةٍ إضافةً إلى سلوك الكثير من السياسيين والأحزاب على اختلاف أصنافهم في الساحة العراقية. في السبعينيات والستينات كنا نشهد الكثير من الممارسات الموجودة، أوّل ظاهرةٍ هي عبور قسمٍ من المسؤولين إشارة المرور رغم أنها حمراء، وكانت هذه الظاهرة غريبةً علينا في عهد النظام السابق.

ومنذ الثمانينات بدأت الممارسات غير الصحيحة التي تمخّضت عنها بعد ذلك زيادةٌ في هذا السلوك وفي التباهي بالوطنية، ومن خلال السلوك الفردي يكون المواطن محبطاً من تصرف هذا السياسي أو ذاك، أو تلك الشخصية

المتنفذة في الدولة. هذا الواقع هو موضوع منظومةٍ أخلاقيةٍ كما تفضّل الأستاذ.

لدينا قانونٌ ولدينا مؤسسات، لكن أين هذه المؤسسات الآن؟ وأين سلطة القانون؟ وأين التصرف المثقف التي يمكن أن يضاهي تصرفات الشعوب التي تلتزم بالقوانين؟ نحن نحتاج إعادة تربية الأجيال اللاحقة، إذ أعتقد أنه من الصعب إعادة صياغة الجيل الحالي والجيل القادم بالطريقة المطلوبة وفقاً للقانون. لذلك علينا التركيز على الأجيال حتى نتمكن من إعادة حضارتنا التاريخية في المستقبل، فمن الممكن إعادة الحضارة إذا تغيرت النفوس.

وعندي ملاحظةٌ على كلمة الأستاذ دارا فقد ذكر أصناف الشعب العراقي وقال أنهم سنةٌ وشيعةٌ وأكراد، أعتقد أنّ هناك غبنٌ للسنة عندما يُقال أنّ الحكم بيدهم. علينا أن نعلم أنّ ممثلي السنة كأحزابٍ لم يتمكنوا من نقل رأي السنة الأغلبية، فهي لا توافق على الكثير من الأمور السياسية التي هم يتكلّمون بها كأحزاب وكتلٍ سياسية. لقد اضطُهِد السنة كما اضطُهِد الآخرون. السنة قُتلوا، ولا أعرف كيف قُتلوا، فمن كان في الحكم تلك الفترة يعرف هذه الأمور.

كنت أنا في تلك الفترة في الحكومة رئيس مؤسسة، وكثير من الوزراء كانوا من الشيعة والأكراد وكان يمثلهم حكمٌ ذاتيٌّ أيضاً. فرأس النظام والسلطة الحاكمة هي التي تضطهد الشعب بكلّ أطيافه، لذا أرجو أن لا نقذف الكلام على فئةٍ معيّنة. وأنا أعتقد أنّ هذا الوطن لن يُبنى إلّا بتكاتفنا جميعاً، علينا أن نترك التفريق بين الشيعة والسنة والأكراد، علينا أن نعتبر البلد بلدنا جميعاً. ومثلما ذكر معالي الوزير، كلّ وأحد عنده حصة.

- **النائب شروان الوائلي: النظام السياسي الحالي أشبه بمن يسير وهو يحمل الأثقال، لا بدّ من إرادة التغيير**

سيداتي وسادتي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحيّي معالي وزير

التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ علي الأديب، كما أشكر معالي الدكتور بحر العلوم. صحيحٌ أنّ مرتكزات المشكلة تقوم على ثلاث نقاطٍ أساسيةٍ هي تشخيص المشكلة الدقيق، والحلّ الموضوعي الذي ينطبق مع المعايير والقوانين والأنظمة الموجودة، والطريق إلى الحل المتمثّل بالمتابعة.

في المجتمع السياسي نبحث يومياً في هذه المشكلة، وقد نختلف في التشخيص، لكن محتوى التشخيص شبيهٌ بما ذكره الأستاذ، قد نختلف حول نقاطٍ فرعيةٍ لكن المشكلة تظلّ هي نفسها. نحن نمضي ساعاتٍ يومياً في مجلس النواب، إما في الكافيتريا أو في مكاتبنا الخاصة، باحثين في المشكلة، لكن ما هو الحل؟

النظام اليوم هلامي، إسلاميٌ أو مدني، أو بتعبيرٍ آخر هجين، غير واضح الهوية. وهو في نفس الوقت ديمقراطي، نحن نحتاج إلى ما شخصناه عام 2011. لدينا مشكلةٌ في البلد، ولم تبرز مرجعيةٌ حياديةٌ للحلّ، لأن الجميع ينتمون إلى أطراف. عادةً عندما نقع في مشكلةٍ تكون مرجعية الحلّ حيادية. الجميع الآن في قلب المشكلة. أما بالنسبة إلى الحلول الاستراتيجية التي تكلم عنها معالي الوزير، فأنا أعتقد أنها من أهم الواجبات، خاصةً في مجال التربية والتعليم، يجب أن يكون التثقيف في هذا الاتجاه. نحن اليوم بحاجةٍ إلى حلولٍ عاجلةٍ وحلولٍ استراتيجية.

وبالنسبة إلى النموذج اللبناني، فقد كنا أثناء صياغة الدستور نحذر من "لبننة" الدستور، وانتشلناه فعلاً من اللبننة من ناحية الصياغة فقط، لكن على أرض الواقع طبقنا لبننة الدستور ولبننة النظام. لبنان يختلف عنا إذ إنّ فيه مشكلةٌ طائفية، وقد سبقنا إلى هذه المشكلة. لكن فيه فصلٌ بين الطبقة السياسية وبين المجتمع. حينما نذهب إلى لبنان نجد المواطن يعيش في أمانٍ ورغدٍ إذ توجد مؤسساتٌ وقطاعٌ خاصٌ قوي، لذا فالمشكلة في لبنان تختلف عن مشكلتنا.

هنا، عندما تقع مشكلةٌ في مجلس النواب، يتضاعف عدد المتفجرات، وهذا أمرٌ مجرّبٌ وموجود، كلّ هذه الإسقاطات تنعكس على الشارع العراقي. إخواني، اليوم نحن مطالبين بأن نخرج عن التنظير وأن نجد حلولاً، وليس من الضروري أن تكون هذه الحلول مثاليّة. البعض يتكلم عن تغيير النظام السياسي، هذا غير صحيح، أنا أُشبّه النظام السياسي بشخصٍ يسير ويحمل أثقالاً. لا بدّ من وجود إرادةٍ لتغيير النظام السياسي - أي الدستور - وهذا ليس مستحيلاً إذ إنّ أمامنا حلولاً موضوعيةً وحلولاً آنية. فكلّنا مسؤولٌ سواءً كنا داخل جسم الدولة أو خارجه.

❖ **الأستاذ مهند الكناني: ضياع الهوية وغياب قانون الأحزاب وعدم إجراء التعداد السكاني وغياب المعارضة النيابية هي عوامل تشوه العملية السياسية**

السلام عليكم، يشرفني أن أكون بينكم اليوم، والضيف الكريم والملتقى الرائع يفتح قلوبنا. في الحقيقة أنا لا أحب أن أطيل الكلام، لدي أربع نقاطٍ سريعة. الأولى تدور حول جسم العملية السياسية المشوه من ضياع الهوية بين إسلاميةٍ ومدنيةٍ وقومية، الغريب أنّ هذا الأمر ينطبق أيضاً على العملية الاقتصادية، الآن في العراق لا نعرف هل نحن بلدٌ اشتراكيٌ أم رأسمالي؟ وينتج عن ذلك عدم معرفتنا بواجبات الدولة، فلو كان البلد اشتراكياً تكون واجباته كبيرة، أما إن كان رأسمالياً تتقلص هذه الواجبات. وبالتالي فقد انتقل هذا التشوه إلى الاقتصاد، وأصبح ينتقل إلى مجالاتٍ أخرى غير سياسية، وبات الوضع مخيفاً حقاً.

النقطة الأخرى تدور حول موضوع بناء العملية السياسية. جميعكم خبراء في هذا الموضوع، وأعتقد أنّ أحد الضيوف - الأستاذ عادل - هو من خبراء المفوضية. سأتكلّم بشكلٍ سريع، إذا سمحتم لي، عن تاريخ البناء الانتخابي الذي ولّد هذه العملية السياسية التي أوصلتنا إلى نقطةٍ مسدودة. ما ذكره معالي الوزير عن تشكيل أكثريةٍ سياسيةٍ هو عين الحل، ولكن ما هي أدوات هذا

الحل؟ نحن نحتاج إلى مسوحات. أثناء انتخاب الجمعية الوطنية كان الانتخاب في العراق انتخاب دائرةٍ واحدةٍ والقائمة مغلقة، تطور هذا القانون إلى تعدد الدوائر مع قائمةٍ مغلقة، ثم تطور إلى دائرةٍ متعددة الدوائر والقائمة مفتوحةٌ نسبياً.

الآن نعرّج إلى القانون أو معيبات العملية السياسية، نحن مطالبون ببناء جسدٍ سياسي، الجسد السياسي أولاً ينبغي أن ينتُج عن تشريع قانون الأحزاب، أنا لا أعرف إلى أين سنصل مع الحزب، أو مع الكتلة، ما هو المطلوب؟ ثانياً، أحتاج قبل ذلك إلى معرفة من هو المواطن، أحتاج إلى تعدادٍ سكاني، وهنا أطرح سؤالاً: لمَ لم يجرِ تعدادٌ سكاني حتى الآن؟ لماذا نتّبع الإرادات التي منعتنا من معرفة المواطن؟ هل المواطن هو من يحمل الجنسية العراقية؟ ومن لا يحملها؟ بدأت بعض المحافظات بمنح هويات الأحوال المدنية للناس بسبب الوضع السوري ونزح هؤلاء إلى كردستان. لدينا عملية تجنيسٍ لبعض الأشخاص، بالتالي إذا بدأنا التعداد السكاني كيف نبني العملية نفسها؟

ثالثاً، ما هو التطمين الانتخابي الذي حصل في العملية نفسها؟ أنا أحتاج إلى تعدّد الدوائر في المحافظة الواحدة لكي أقرّب المرشح من الناخب، لكي يتحمّل هو أيضاً المسؤولية ويكون رقيباً. عندها أكون قد نجحت في العملية الانتخابية. المرشح بعيدٌ عن الناخب مما أنتج عدم توازنٍ وعدم عدالةٍ في بناء الحياة السياسية، ومجلس النواب يتحمّل مسؤولية ذلك ويترتب عليه نفس الأثر: كيف نشكّل أغلبيةً سياسية؟

علينا أن نؤمن بها، وهي في تقديري تحتاج إلى طاقم. الأشخاص الذين كانوا موجودين في ذلك الوقت لم يؤمنوا بالعملية الديمقراطية. علينا أن نأتي بديمقراطيين وإلا سيفوت الأوان. عندما تتشكل الأغلبية ستتكوّن المعارضة، لم أسمع أيّ حوارٍ عن المعارضة. يجب أن تكون العارضة حقيقية، وطبعاً في

أيّ عمليةٍ سياسيةٍ تتشرف العملية نفسها بوجود المعارضة. لكن في العراق وحتى الآن ما زلنا غير مؤمنين بأن نكون معارضة. النزاع فقط بيد القابض على السلطة.

السؤال الذي أوجّهه لحضرة معالي الوزير هو التالي: لقد تحدثت عن موضوع الصراع في العراق تاريخياً. هل يمكن أن يتوضح الصراع الحالي بين أيّ دولةٍ ودولة، أيّ حضارةٍ وحضارة؟ هل الصراع مع الدولة القبلية الوحيدة في العالم، السعودية النابعة من آل سعود؟ هل نحن في صراع بين دولةٍ دينيةٍ ودولةٍ مذهبية؟

❖ **الوزيرة باسكال وردة: ليست السلطة اليوم لخدمة المواطن بل لتعقيد الاوضاع**

مساء الخير، لا أريد أن أطيل بما أن زميلي ذكر قسماً من الكلام الذي أردت طرحه. أعتقد أنّ ما ذكره السيد الوزير هو عبارةٌ عن جملةٍ من الأمور التي نعيشها يومياً. ونحن قبل كل شيء غيرنا النظام، وصنعنا لأنفسنا علاقاتٍ كاملة. انطلاقاً من تجربتنا القصيرة الأولى تشكلنا على أنقاض، ونحن الآن نسير تقريباً على السكة الصحيحة، نسير نحو ديمقراطية البلد. لكننا ننجز هذه العملية بأدواتٍ ورثناها من الوضع الذي عشناه، إذاً فالأزمة متعلقة بالنشأة. والرؤية غير موجودةٍ في الساحة السياسية التي تحمل مصير البلد، لكن ثمة رؤية.

أعتقد أنّ استراتيجيات التحديد تُحبط التحديد الذي نطلبه، خاصةً أنني قريبةٌ جداً من الإدارة، فنحن بحكم عملنا ونشاطنا كمجتمعٍ مدنيٍ نلتقي بمعالي السيد الوزير وبعض السادة الوزراء، ونرى تشبثاً بالسلطة بحدّ ذاتها. كأن مفهوم السلطة هدفه خلق الصعوبة بدل تقديم الخدمة، خاصةً في وسط الكادر الأدنى من الوسط، هذه أحد مشاكلنا.

لم تُستبدل القوانين حتى اليوم، وهي لا تتلاءم مع واقعنا ولا مع

احتياجاتنا. يومياً تُسنّ قراراتٌ جديدة، تُؤخذ وتُخرج على شكل كتبٍ غير مفهومة، ونُتركك في حيرة، لا ندري أنرفض أم نوافق. نحن بحاجةٍ إلى بناء دولةٍ على أسسٍ صحيحة، لكن للأسف الشديد كان نظامنا السياسي قائماً على أسسٍ غير صحيحة. وكما تفضل السيد الوزير كان الجميع يشكون، نشكو بسبب وجود مشاكل في الشارع مستجيبةٍ لصانع القرار، وصانع القرار أيضاً يشكو، وصارت المشكلة عميقة. أرجو أن ننطلق انطلاقةً حقيقيةً كأبناء هذا الوطن، بعيداً عن التفريق بين سنيٍ وشيعيٍ وكردي.

سمعت السيد الوزير في نهاية كلامه يقول إننا لا ننتمي إلى هذا النمط أو ذاك. النمط الإسلامي لا يحلّ أزمة العراق. علينا أن نستفيد من تجارب بلدان الإقليم في منطقتنا ونسير بسياقاتٍ وسياساتٍ واستراتيجياتٍ جديدةٍ تلائم حسّ المواطن. هذا ما علينا التمسك به، فالعراق للكل.

أسأل السيد الوزير: هل نحن جزءٌ من العالم أم لا؟ يمكننا أن ننقطع عن العالم، ولا يمكننا أن نطبّق خبرة العالم، لأنها تحتاج إلى أدواتٍ ديمقراطية، ونحن لا ديمقراطية لدينا في تقليدنا السياسي. كانت لدينا مجالس وطنية، ونحن نتشرف بتاريخٍ له دساتير، لكن ممارسة الديمقراطية بالأسلوب الذي وصفه جيد جداً ويخدم الشعب.

❖ **الوزير عامر عبد الجبار: هل من آلية لإشراك الأكاديمين في القرار السياسي؟**

أولاً أشكر آل بحر العلوم ومعالي الوزير الأستاذ علي الأديب. عندي مداخلةٌ وسؤال، ذكر معالي الوزير في محاضرته الآية "كنتم خير أمةٍ أخرجت للناس" واستنكر تكرار العرب لهذه الآية، فكيف هم أفضل الأمم وهم يقتلون ويفجرون؟ وكيف هم أفضل الأمم وقد قتلوا سيدنا الحسين؟

سيدي الفاضل، أنا لا أريد أن أنطلق من منطلقٍ قومي، ولكن أنت تحدثت عن تاريخ، العرب أنجبوا أنبياء يملؤون الأرض قسطاً وعدلاً بعدما

ملئت ظلماً وجوراً. وصحيحٌ أنّ جزءاً من العرب يقتل ويُرهب ويفجّر، لكنّ جزءاً آخر منهم هم أنصار المختار، أو من أصحاب المقابر الجماعية، ومنهم أبناء الحجارة في فلسطين ومنهم أبناء لبنان. ولكي لا أُبخس حقهم، لن أقول أنهم خير أمةٍ أخرجت للناس، ولكن - انسجاماً مع قول النبي - لا فضل لعربيٍ على أعجميٍ إلا بالتقوى.

سؤالي لمعالي الوزير - و أنا لا أريد أن أسأل سؤالاً أعرف أنه خارج صلاحياتك - أنا أسأل سؤالاً ضمن صلاحيتك كوزيرٍ للتعليم العالي: نرى في جميع الدول أنّ أساتذة الجامعات يشاركون في المطبخ السياسي، هل وضع الأستاذ الأديب آليةً لإشراك أساتذة الجامعات في القرار السياسي أو في المطبخ السياسي؟ وشكراً لكم.

❖ **الدكتور علي الرفيعي: الدولة المدنية تحترم الدين والحريات وحقوق الانسان**

السلام عليكم، أشكر معالي الأستاذ علي الأديب على حديثه، وعندي ملاحظة: لقد ذكر الأستاذ الأديب أننا أسرى لتاريخنا الثقافي وتاريخنا السياسي سابقاً، وسلوكنا ردة فعلٍ لهذا التاريخ. هذا صحيحٌ وأنا أشاركه الرأي، وحديثه كان عبارةً عن شكوى من الواقع العراقي، ونحن نشاركه الرأي من هذه الناحية أيضاً، خاصةً في ما يتعلّق بالتجربة بعد التغيير منذ عام 2003 حتى اليوم فقد خيبت هذه التجربة آمال العراقيين. وقد استنتجت من حديثه أنه ميالٌ إلى تجربة الدولة المدنية.

استنتجت ذلك من خلال طرحه، وأنا أدعو إلى الدولة المدنية لأنها تحترم الدين وتحترم الحريات وأساسها احترام حقوق الإنسان. هذه مقومات الدولة المدنية التي نحتاجها في الوقت الحاضر. لقد شهدنا التجربة مع دعاةٍ لإقامة دولةٍ دينية، وهم غير صادقين بتصوري، وشهدنا المآسي التي مرّت على العراق والتمزق الذي حصل في نسيج الشعب العراقي. وأستنتج من حديث

معالي الوزير أنه ميالٌ إلى دولةٍ مدنيةٍ تحترم الشعائر الدينية والمذهبية والقومية فأرجو الإجابة على ذلك وشكراً.

❖ **الدكتور علي السعدي: التاريخ إما مدنسٌ أو مقدسٌ فكيف لنا أن نعيه؟ العراق لا يعاني من المواطنة بل من الوطنية، والسياسي هو من تسبق أجاباته اسئلته**

سأركز على نقاطٍ بشكلٍ سريع، مشكلتنا كمثقفين أو كسياسيين أننا نقدم عرضاً بدل أن نقدم فكراً، نلهو بدل أن ندعو. عندما نتحدث عن وعي التاريخ علينا أن نعرف أولاً ما هو التاريخ. هل هو خبر ومعلومة ومعرفة؟ ماذا حدث؟ كيف حدث؟ ولماذا حدث؟ لا مشكلة لدينا بخصوص ما حدث وكيفية حدوثه، المشكلة تكمن في سبب الحدث. ولكي نجيب على هذا السؤال نحتاج إلى علومٍ أخرى موازية، نحتاج إلى علم اجتماعٍ متطور وعلم اقتصادٍ متطوّر، لكن كلّ ما لدينا هو الماضي. أما تاريخنا فهو إما مقدّسٌ أو مدنّس، كيف نعيه إذاً؟

المسألة الأخرى التي أودّ طرحها هي مسألة وجود النخب السياسية. كثيراً ما نتحدث عن النخب السياسية، فهل لدينا نخبٌ سياسية؟ من شروط النخب السياسية أن تجعل من الفكرة عملاً ومن العمل فكرة، وأن تحقق سلوكيةً سياسيةً أهمّ ما فيها هو الاعتراف بالخطأ والاستعداد للاستقالة، وأن تضع المنافسة السياسية تحت سقف المصالح الوطنية العليا، وأن تبني نواةً وطنية. لكن لاحظوا أنّ العراق هو البلد الوحيد الذي لا يمتلك نواةً وطنيةً منذ أن تأسست دولته. ففي إيران لديهم النواة الفارسية الوطنية، وفي تركيا الطورانية، وفي السعودية الوهابية، وفي مصر الأزهرية، أما العراق فهو الوحيد الذي لا يمتلك نواةً وطنيةً يدور حولها الفكر الوطني. وقد سمعت الأخت تتكلّم عن المواطنة، المواطنة مختلفةٌ عن الوطنية، فالمواطنة حقوقٌ وهوية، والوطنية فكرٌ وشعور. العراق إذاً لا يعاني من المواطنة، بل الوطنية هي الإشكالية الكبرى.

دائماً ما نسمع أنّ على العراقي أن يضحي بذاته أو أن يتجاوز ذاته، لماذا لا نقول أنّ على العراقي أن يحقّق ذاته؟ فالأوطان المتقدمة هي مجموعة ذواتٍ متحققة، ليست مجموعة ذواتٍ ضحّت بأنفسها. هل بإمكاننا أن نجعل في الدستور مصلحة المواطنين؟ فبدل أن يجد هذا وذاك مصلحته في مخالفة الدستور، يجد مصلحته في الحفاظ على الدستور. ونحن كمثقفين قدمنا مشروعاً مكتملاً اسمه "التداولية" يعتمد على مجموعةٍ من الأسس والمعطيات التي تجعل العراق يصل إلى أعلى المراتب. ويتحقق ذلك عبر ثلاثة طرق: إما أن يتقدم باسم طائفته، أو باسم حزبه أو باسمه الشخصي. ومن يريد الاطلاع على هذا المشروع بشكلٍ كاملٍ يمكنه ذلك.

المسألة الأخرى أنا أسأل سيادة الوزير لمن تقرأون؟ يا سيدي العزيز، سبق أن قدّم المثقف العراقي - والدكتور إبراهيم من العارفين بهذا الجانب - سبق أن قدّم رؤيةً استراتيجيةً منذ سنواتٍ توقع فيها أحداثاً كبرى شبيهة الربيع العربي، وقد سبق الكثير من المثقفين والمفكرين والسياسيين العرب على توقع ذلك، بل سبق أيضاً الأوروبيين والأميركيين.

على السياسي أن يقدّم إجاباتٍ لا أن يطرح أسئلة، المواطن هو من يطرح الأسئلة. السياسي الناجح هو من تسبق إجاباته أسئلته، الإجابة التي تسبق السؤال هي التي تكون مرافقةً للسياسي. وليس هذا بالأمر المستحيل، ولا هو تنظيرٌ كما يقول الأستاذ. فإن لم تكن هناك فكرةٌ تخلق واقعاً، وواقعٌ يقتني من الفكرة، فعلى الدنيا السلام.

لماذا نتحدث عن المحاصصة وكأنها مثلبةٌ كبيرة؟ يا سادتي الكرام، نحن بإمكاننا أن نجعل المحاصصة تسير في أحد طريقين، إما أن تكون تقاسميةً أو توافقية، ومن يقرأ التاريخ جيداً يجد أن المحاصصة التوافقية سادت حتى في قريش قبل الإسلام. هناك بطنٌ للسيادة وبطنٌ للوفادة وبطنٌ للسقاية، وفي التاريخ الإسلامي الأول لم تحدث هزاتٌ كبرى إلا بعد كسر المحاصصة

التوافقية. ومن ينظر الآن إلى تجربة أيّ بلدٍ ديمقراطيٍّ سيجد التجربة موجودة، وإن لم تكن مكتوبة، يجدها سلوكياً.

أستاذ علي الأديب، التعميم الذي عُمِّم قبل الانتخابات في ائتلاف دولة القانون فيه فقرةٌ تقول "السياسة عملٌ عاطفيٌّ أولاً وأخيراً". بالله عليكم، متى عرفتم أو قرأتم عن شعبٍ تقدم حضارياً وجير عقله حسب عاطفته. صحيحٌ أنّ العاطفة حبّ الوطن، وتحصن الوطن، وحب العمل يساعد على إنجاز العمل، لكن بناء الدولة بشكلٍ حضاريٍّ يعتمد على العقول يا سيدي ولا يعتمد على العاطفة.

❖ **الدكتور احسان العطار: نريد حلاً وقانون الاحزاب هو الاساس**

السلام عليكم إخواني وأخواتي، أنا أشكر الأستاذ علي الأديب على الكلمة التي تضمنت معلوماتٍ تاريخيةً قيمةً وأشكر المداخلين. لكنّ الشارع العراقي الآن يطالب بالحل، ويريد من السياسيين حلاً. فالكلام والتنظير والمعلومات التاريخية ممتعةٌ لكنّ العملية السياسية في العراق - مع الأسف - وصلت إلى فوضى من الدرجة الأولى، أصبحنا نسمع عن صراعاتٍ بين السياسيين، ولا يجرؤ أيّ سياسيٍّ على النزول إلى الشارع. هل من الممكن - أسأل الحاضرين - أن ينزل أيّ نائبٍ إلى الشارع كما أفعل أنا أو أيّ شخصٍ آخر؟ أو كما يفعل أيّ نائبٍ في أوروبا؟ السياسي العراقي الآن - وأقولها بأسفٍ مع احترامي لكافة السياسيين الموجودين - فَقَدَ أعزّ ما يملك، وماهو أعزّ ما يملك؟ إنها العلاقة بينه وبين من انتخبه.

نحن درسنا في بريطانيا، ورأينا كيف ينزل النواب إلى البيوت ويطرقون الأبواب باباً باباً، وأحدهم - وهو من حزب العمال - دخل عليّ بالخطأ وتصور أني بريطاني الجنسية، تحدث معي وأخبرته أني لست بريطانياً فقال "لا مشكلة، لقد تعرفنا بك"، وبعد يومين جاء النائب الآخر وهو من حزب المحافظين. أين نوّابنا نحن؟ لا نراهم سوى على شاشات التلفاز. قد أزعج

البعض بكلامي، لكن المثل العراقي يقول "روح ورا اللي يبجيك ولا تروح ورا اللي يضحكَك".

انتقل العراق من حكم الحزب الواحد عام 2003 إلى التعددية الحزبية. لكن التعددية لا تتكون بهذا الشكل، فنحن في الألفية الثالثة، والسياسية علمٌ وفن، كان ينبغي أن نشرّع قانون الأحزاب بأسرع ما يمكن ليحدد العلاقة بين الأحزاب الموجودة. ومثلما تفضّل السيد الوزير، لدينا على الساحة العراقية الآن ما يزيد عن 330 كيان. وقد قال أحد الوزراء قبل أيامٍ إنّ هذه الكيانات ليست سياسية، بل هي شللٌ لا نعرف من الذي أسّسه، ولا نعرف ما هي أهدافه، ولا نعرف من أين يموّل. وهذا خطأٌ كبيرٌ علينا أن نعترف به، إذ يجب أن يسير قطار العملية السياسية على سكة إصدار قانون الأحزاب. فهل من بلدٍ في العالم فيه 330 حزبٍ ولا يوجد فيه قانون؟ هذه فوضى. أنهي كلامي وأقول إنّ الحل يكمن في قانون الأحزاب.

❖ **الدكتور عامر حسن فياض: مشكلة العراق يعاني من خلل مؤسساتي وعوز تشريعي وعجز في الأداء**

السلام عليكم، سمعت اليوم من معالي الوزير الأستاذ الأديب محاضرةً عن مشروعٍ ثقافيٍّ لا عن مشروعٍ سياسي. المشروع الثقافي فيه تطلعاتٌ مستقبليةٌ بعيدة المدى. ثمة من يريد حلاً مثلما تفضل الدكتور إحسان. فعندما نتحدث عن مشروعٍ سياسيٍّ لا بدّ أن يكون المفتاح سياسياً لا ثقافياً. يعاني العراق اليوم من ثلاثة أمراض: الخلل المؤسساتي، والعوز التشريعي، والعجز في الأداء، هذه هي المشكلة السياسية. كيف نتخلص منها إذاً؟ في العراق بركةٌ من السياسيين، ولكن لا توجد بركةٌ من رجالات الدولة. ونحن نحتاج إلى رجالات دولة، لأن السياسين، لا سيما الأيدولوجيين، كالأيدولوجيين القبليين أو المذهبيين أو القوميين العنصرين، هم الذين يثيرون الغبار وهم الذين يشتكون من عدم الرؤية.

❖ **الأستاذ عبد الحسن الشمري: الغنى في الغربة وطنٌ والفقر في الوطن غربة**

السلام عليكم، أنا أشكر المقدم والمحاضر، فكلاهما قد أبدع في التقديم والمحاضرة. لكن هل أنّ بناء المجتمع وبناء الشباب وبناء العائلة العراقية يبدأ من السياسية والثقافة فقط؟ الغنى في الغربة وطنٌ والفقر في الوطن غربة، إذاً على السياسيين أن يعتمدوا أولاً على الاقتصاد، فكيف نفكّر ببناء العائلة العراقية ونحن جوعى وبلا مأوى وبلا مستلزمات حياةٍ عامةٍ بسيطةٍ جداً؟ علينا أن نبدأ بالاقتصاد والتركيز على قطاع الصناعة إذ لا يمكن إيجاد ثقافةٍ إلا مع الآلة، ولا يمكن أن يتطور الفكر الإنساني إلا مع الآلة. وأعتقد أنّ السيد المحاضر يعرف جيداً أن نظام محو الأمية في إحدى الدول لا يعتمد على التخصيصات المالية وإعطاء رواتب المعلمين وخلق صفوفٍ جديدة، بل يعتمد على بناء مشاريع في القرى التي كانت تعاني من الأمية من أجل أن يعمل سكانها فيه بدلاً من إحضار فنّيين من المحافظات الأخرى، فيبدأ السكان بتعلم القراءة والكتابة من أجل العمل على مكينةٍ وآلة. إذاً نحن بحاجةٍ إلى بناء اقتصاد. فالدول العالمية التي تحكم العالم الآن هي الدول الصناعية وليست الدول السياسية. فهل السياسة من الاقتصاد أم أنّ الاقتصاد من السياسة؟ الركيزة الأساسية للسياسة هي الاقتصاد.

ما زالت الأحزاب التي تشارك في العملية السياسية لا تملك برنامجاً اقتصادياً. فالمواطن يذهب إلى الانتخابات من أجل مذهبه ودينه لا من أجل وطنه.

أنا أسأل السيد الوزير، هل تملك الأحزاب السياسية الكبيرة الحاكمة الآن في العملية السياسية برنامجاً اقتصادياً؟ ونحن مقبلون الآن على الانتخابات، ولا حزب سياسي حتى على مستوى المحافظات.

❖ **الاستاذ محمد جواد الشرع: المواطن اليوم يساوي بين الكتل السياسية والكتل الكونكريتية**

بدايةً أشكر الأستاذ علي الأديب على هذه المحاضرة القيمة والدكتور

إبراهيم على هذه الدعوة. في ما يتعلق بالحديث الذي جرى حول مشروعٍ وطني، لم أفهم ملامح هذا المشروع الذي يرتكز على الثقافة والتعليم، فمشكلة العراق لا تقتصر على الثقافة بل ثمّة مصالح.

كان السياسيون العراقييون يفهمون لغة المعارضة وأظنّ أنهم كانوا معروفين أكثر عندما كانوا في الغربة. أمّا الآن فهذه الهوية أيضاً بدأت تُفقد. وأنا أعتقد أنّ الانعكاسات بدأت تزداد وقد تبدو عملية التصحيح مستحيلة. وكان ينبغي حلّ الكثير من القضايا الآن، سواءٌ يحلها البرلمان أو تحلها الحكومة، وقد أصبحت هذه القضايا صعبة الحل بسبب أنّ معظم القوانين والمشاريع التي صدرت في العراق تشرّع للفساد، أزيلت كلّ الأجراء الجيدة من الأنظمة الشمولية التي كانت في زمن صدام حسين، وأضيفت إليها كلّ المصالح، مصالح كتلٍ وأحزابٍ وإلى ما هنالك. فظهرت لنا مجموعةٌ من القوانين التي تشرّع في الحقيقة للفساد، كيف نقضي على هذه القوانين إذاً؟ هذا أمرٌ صعبٌ جداً في المستقبل.

الملاحظة التي أودّ ذكرها هي أنه في عام 2005 صدر تقريرٌ عن وزارة الخارجية السويسرية يفترض أنّ الأشخاص الذين سيحكمون العراق في المستقبل هم مجموعةٌ من المجرمين بناءً على تحليل المجتمع العراقي وغياب البرامج. فآلاف العوائل فيها أيتامٌ وأرامل وهذه العوائل تُنتج مجرمين في النهاية.

أنا أعتقد أنّ القضية ليست مسؤولية دولةٍ لوحدها أو مسؤولية البرلمان، فكثيراً ما نتسائل من هو المسؤول. وهذا سؤالٌ كبيرٌ تصعب الإجابة عليه، فالمسؤول هو من جاء بالكتل الكونكريتية، المسؤول هو من ساوى بين الكتل السياسية والكتل بالكونكريتية، فالمواطن الآن يساوي بين الكتل السياسية والكتل الكونكريتية.

❖ **النائب قيس العامري: متى ستبدأ الاحزاب الإسلامية بالتثقيف على الدولة المدنية؟**

أشكر الأستاذ علي الأديب والدكتور بحر العلوم الذي وفّر لنا هذه الفرصة وهذا الحوار الجميل. تفضّل معالي الوزير بالإشارة إلى الكثير من النقاط المشتركة والهموم المشتركة بين السياسيين، وطرح إشكالياتٍ كثيرة. وأتصور أنه وجد حلاً لإشكاليتين وترك باقي الإشكاليات. هذان الحلّان هما موضوع الدولة المدنية الذي سبق أن ركزت عليه المرجعية. أتصور أنّ أول من طرح موضوع الدولة المدنية هو سماحة السيد السيستاني بلجوئه إلى كتابة الدستور عبر طريقٍ ديمقراطي، وقد تناولت الأحزاب الإسلامية هذا الطرح الآن. أما الحلّ الآخر فهو مبدأ الأغلبية السياسية.

أسأل الأستاذ الأديب: لدى الإسلام السياسي تاريخٌ في العمل السياسي في مجال حزبٍ أيديولوجيته إسلامية، متى ستبدأ الأحزاب الإسلامية بتربية مجتمعٍ على أساس الإيمان بالدولة المدنية؟ هل بدأت بذلك؟ هل ستبدأ في وقتٍ معين؟ ومتى ستثمر هذه التربية؟ متى سنرى أنّ النشرات الداخلية لهذه الأحزاب بدأت تثقّف باتجاه الدولة المدنية؟ ما هو تأثير مفهوم الدولة المدنية على ثقافة هذه النخب العراقية؟ وكيف ستتمكن الحكومة من تركيز هذه الثقافة لكي نصل إلى بر الأمان من خلالها؟

❖ **الأستاذ عادل اللامي: علينا اصلاح النظام الانتخابي**

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قانوناً معروفاً ينقض الفقرة "5" من قانون الانتخابات ويحوّل أصوات الناخبين إلى الكتل الفائزة فقط. فما هو الحلّ؟ عدد الكتل والكيانات التي شاركت في الانتخابات السابقة هو 300 في الأولى وأكثر من 500 في الثانية، والآن شارك 250 كيان. كيف يمكنني أن أحصل على الأصوات؟ فالكيانات التي ستشارك كبيرة، وستخسر الأحزاب الأربعة التي أُشير إليها كثيراً من مقاعدها إذ إنّ القاعدة الانتخابية الفردية

والكايانات الفردية ستكون واسعةً وستحصد الكثير من الأصوات ولن تفوز لكن الأصوات ستجيّر للفائز الأقوى، فقد تحصل على أكثر من نصف المقاعد. ما العمل إذاً؟ التأمينات التي تدفعها الأحزاب والأشخاص لا تُسترجع إلا بحصول الكيان الفردي على سعر المقعد، وتنصّ تعليمات المفوضية السابقة على أنّ من يأتي بنصف سعر المقعد يسترجع التأمين. يوجد الآن خمسةٌ وعشرون كيانٍ فرديٍّ فقط، إذ إنّ لا أحد مستعدٌّ أن يخسر خمسة ملايين وهو متأكدٌ من أنه لن يفوز.

اعتدنا أن نحدّد فترة تسجيل الكيانات السياسية بشهرٍ ونمددها أسبوعاً أو أسبوعين. لكننا لم نحتج إلى التمديد هذه المرة. وقد ضرب معالي الوزير مثالاً مهماً جداً يتعلق بالحزبين الحاكمين في أمريكا. هذان الحزبان ليسا حزباً شيعياً أو سنياً أو كردياً أوعربياً، بل هما حزبا برامج، لذلك نجد أنّ جميع الأحزاب، حتى الصغيرة، تتمحور حول هذين البرنامجين. والأمر نفسه يتكرر في بريطانيا التي يتناوب فيها حزبان أو ثلاثةٌ على الحكم.

❖ **القاضي عبد الحسين شندل: كنت اتمنى أن نحدد من هو المسؤول عن الخروقات الدستورية؟**

أسأل معالي الوزير والجميع، من هو المسؤول عن هذه الحالة؟ فجميع المسؤولين الآن وخاصةً الجبال السبعة يشكون، وأحدهم يطعن الآخر. وكنت أتمنى من معالي الوزير أن يحدد ما هي الانتهاكات القانونية الدستورية لكلّ طرف. فقد ذكر دولة رئيس الوزراء أن ثمّة انتهاكاتٌ كثيرةٌ لمجموعة الإقليم، وثمّة انتهاكاتٌ كثيرةٌ لرئاسة الجمهورية، لماذا هذه المجاملة؟ أنحن بحاجةٍ لمن في السلطة أم لرجال دولة؟

هل يوجد مسؤول، منذ عام 1958 حتى اليوم، شبيهٌ بالمرحوم جلالة الملك فيصل الأول؟ لا أظن ذلك. فهو برأيي الوحيد الذي يمثّل رجل دولةٍ لا رجل سلطة. الآن البعض يشكون ويبحثون عن منصب هو مخالف للدستور،

لماذا؟ لأنهم رجال سلطة. ومن يتولى السلطة ينتقد السلطة، فماهو الخلل؟ رئاسة الجمهورية انتهكت الدستور، ومجلس الوزراء فيه مجاملات، أما بالنسبة إلى مجلس النواب السابق والحالي، لا وجود لمجلس نوابٍ مماثل لهما في أيّ دولة.

كنت أتمنى على كلّ مسؤولٍ أن يقرأ القانون الأساسي الملكي في مادته التاسعة والأربعين، فالعضو الذي يتغيب عن المجلس لمدة شهرٍ من غير إذنٍ أو عذرٍ مشروعٍ يُعَدّ مستقيلاً. هذا في عام 1925، أما الآن فنجد المجلس نادراً ما يتجاوز الحاضرين فيه مئتين، ومنهم أعضاءٌ لا نرى منهم صورةً إلا على التلفاز. في المقابل، إذا تأخر موظفٌ خمس دقائق نعاقبه بقطع راتب.

علينا أن نحدد الخلل، فرئاسة الجمهورية انتهكت الدستور، كيف انتهكته؟ ومجلس النواب ضعيفٌ جداً والدليل على ذلك خروج البعض من الجلسة، وعدم اكتمال النصاب، وعدم حضور البعض، والمجاملات. إضافةً إلى ذلك، عُطِّلَت قوانين مهمة، ما السبب؟ السبب هو عدم الكفاءة. أنا أرى أنّ الكثير منهم يجهل كيفية تحرير السؤال، وبعضهم جيء به إما لاكتمال النصاب أو لانتمائه لجهة معينة. أين أساتذة الجامعة؟ أين العلماء؟ كم من عالمٍ في مجلس النواب؟

لو طُبِّقَ دستور سنة 1925 لكنا نسير نحو الدولة المدنية الحديثة، ولكن ماذا نقول للموجودين في السلطة؟ فبعد زيارةٍ واحدةٍ للرئيس الجعفري إلى تركيا انطبقت السماء على الأرض. اقرأوا المادة الدستورية رقم 76، يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء. الصياغة القانونية والدستورية دقيقةٌ جداً، الهمزة والنقطة والواو كلها لها آثارها. من يكلف رئيس الجمهورية؟ كلّف الدكتور الجعفري، وكان الواجب تكليفه، والناس يتعاونون معه ولديه مدةٌ محددة، لكنه يعتذر عن تشكيل حكومة، ويعترض على تشكيل حكومة.

يُشترط عرض الدرجات الخاصة من قِبَل مجلس الوزراء على رئاسة الجمهورية من أجل إصدار المرسوم الجمهوري. وصدرت كثيرٌ من التعيينات من قِبَل رئاسة الجمهورية وبالذات هيئة الرئاسة السابقة. لماذا لا نقول إنّ هذه مخالفة. وأذكر أني عرضتُ هذه المخالفات على الدولة، وقلت لهم بالنص: هل هذه مراسيم الجمهورية؟

الجميع يسمع أنّ هناك استحقاقاً قومياً لهذا المنصب، هذا هو الدستور، فأين الاستحقاق القومي فيه؟ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنصٍّ قانوني. ولا توجد حقوقٌ عامة، توجد حقوقٌ محددة. في السفارة مثلاً، ينبغي تحديد من السفير ومن الوكيل. لكن للأسف هذه المجاملة جعلت من الرئاسات الثلاث ضعيفةً جداً أمام بعضها البعض.

في الاتحاد السوفياتي خمس عشرة جمهوريةً وأكثر من حكمٍ ذاتي، وكان جيش الاتحاد السوفياتي يتجول في العالم وفي الاتحاد السوفياتي كافة، ولم نسمع يوماً أنّ جمهوريةً معينةً منعت جيشاً ما من الدخول، أما محافظ الأنبار فيقول: "كان على القائد العام للقوات المسلحة التشاور مع الحكومة المحلية للسماح بإدخال هذا الجيش." هل يوجد في العالم نظامٌ اتحاديٌّ فدراليٌّ كالنظام الحالي في العراق؟ كلّا، والمخالفات بالعشرات.

وأسأل: هل يرضى من سبق أن تولى منصب رئيس وزراءٍ أن يتولى منصب وزير؟ أرجو الإجابة. فقد شكّل جميل المدفعي وزارةً سبع مراتٍ وأصبح وزيراً في الوزارة الثامنة. وشكّل نوري باشا السعيد وزارةً 14 مرةً. نحن بحاجةٍ إلى رجال دولة، الموجودون الآن هم رجال سلطةٍ يتمتعون بالامتيازات. ومع الأسف الشديد كنت أتمنى من معالي الوزير أن يكون أكثر صراحةً بتحديد المسؤولية ومن هو وراء هذه المسؤولية من المسؤولين الحاليين.

❖ **الوكيل معتصم اكرم : فلتتفائل بمستقبل العراق**

عندي مداخلة، لقد شهدت تشاؤماً حول مستقبل العراق، مع الأسف. لكن برأيي أنّ العراق في المستقبل سيكون الأقوى في المنطقة لعدة أسباب. عام 1992 كان عدد الكيانات التي دخلت الانتخابات بالعشرات، لكن العدد انخفض قليلاً في الانتخابات التي تلتها. ودخلنا معركةً بين الاتحاد الوطني وبين ديمقراطية الكردستاني، فمن يرتدي الأصفر يُزعج صاحب القماش الأخضر، والقماش الأخضر والأصفر هما شعارا الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني، ولكنهم الآن نسوا الأخضر والأصفر، لاحظوا التطورات الحاصلة.

في العراق عقولٌ وشخصيات، وهو بلد الحضارة. ينبغي ألّا نكون متشائمين، والسيد بحر العلوم يعرف أننا في عامي 2003 و2004 لو أردنا أن نلتقي بأيّ شركة أجنبية لقالوا لنا تعالوا إلى الأردن، أما الآن فالشركات تتنافس حتى تلتقي مع أحد المسؤولين ويقول المسؤول أنه ليس لديه مجال.

مررنا بظروفٍ غايةٍ في السوء، والآن اختلفت الأمور. في وقتها كان إنتاجنا النفطي لا يصل إلى مليون ونصف برميل، أما اليوم فقد وصل الإنتاج إلى ثلاثة ملايين ونصف برميل يومياً. وقارنوا ميزانية عام 2003 مع ميزانية هذا العام. لا يجوز أن نكون متشائمين في كلّ شيء، أنا أشبّه العراق بباقة وردٍ فيها اللون الأصفر والأخضر أو أيّ لونٍ آخر، باقة الورد تمثّل الشيعة والسنة والعرب، كلٌّ له رائحةٌ طيّبة. ويمكننا أن نعيش جميعاً في باقة الورد هذه.

وأعلّق على نقطةٍ ذكرها الأستاذ علي بالنسبة إلى الكاز الذي يُمزج مع الماء: مدير عام شركة سومو موجودٌ هنا، هذا الشيء غير موجود فيه. قبل أن يتم التفريغ من الباخرة تُجرى فحوصات. هم من يخلقون لنا المشاكل. دعونا نتأكد من هذا الشيء أصحيحٌ هو أم لا؟ والنقطة الأخرى المتعلقة بأن نقل

الصورة بين الإعلاميين فيه سلبٌ وإيجاب، فعندما نخرج إلى مؤتمراتٍ ومنتدياتٍ خارجية، الكل يتحدث عن هذا الموضوع. أرجو من الإعلامين أن يقللوا من هذا الشيء ويصححوه بحيث تبقى القضايا داخل قبة البرلمان ومجلس الوزراء.

❖ **الاعلامي توفيق التميمي: هل نحمل نعش الديمقراطية الى مثواها الاخير؟ المشكلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية**

أنا سعيدٌ بلقاء السيد الوزير، وقبل الأسئلة، نحن نريد أن نكمل ثقافة الحوار. أجد أنّ كثيراً من الإخوة أخذوا دور المحاضر في الإجابة. محاضرة الوزير تشكلت بثلاث دوائر، دائرةٌ للثقافة ودائرةٌ للسياسة ودائرةٌ للتاريخ، وأعتقد أنّ كل دائرةٍ تحتمل السرابية والشيء الكثير.

أقول في ما يتعلق بالدائرة السياسية، من مثالٍ أُعطيَ أنّ أحد حاملي هوية لجنة حقوق الإنسان يريد أن يفجر مرقد الإمام الكاظم، هذا المثل ليس جديداً في أداء هذه الحكومة. قال رئيس الوزراء إنّ لديه مئات الملفات للجالسين، وهو يشير إلى أعضاء مجلس النواب، بالجريمة إزاء الشعب أو الجريمة المنظمة. قضية طارق الهاشمي أو الصراع الذي دار عامي 2006 و2007 هو من أشكال التمظهر المحمي بالدول. المشكلة في النظام السياسي الذي تطرق إليه الوزير، أنا أسأل، هل أفهم من كلامه أنّ علينا حمل نعش الديمقراطية إلى مثواها الأخير ونختار طريقاً جديداً للعملية السياسية الثانية؟ وإذا دعا هو إلى الأغلبية السياسية، فالأغلبية السياسية هي نتيجةٌ من نتائج الديمقراطية. إذاً المشكلة ليست في صندوق الانتخاب وليست في هذه الورقة، المشكلة في المسار إلى الصندوق. ماذا قدّمنا إلى هذا المسار من حيث التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية؟

هل أدّت الدولة التي لم تتبلور حتى هذه اللحظة مسؤوليتها حتى توصل الناخب إلى هذا الطريق بحيث لا ينفجر هذا الصندوق عن هذه التمظهرات

الطائفية إلى الشارع بهذا الشكل؟ والسؤال يخص التاريخ، لم يتكلم سيادة الوزير عن موضوع التاريخ لكنه أعطى قراءةً للتاريخ، هذه القراءة التي أعطاها لحادثة مكة أو لثورة الحسين، هل يتفق عليها العراقيون؟ التاريخ العراقي أو العربي أو الإسلامي مليءٌ بالألغام والمفخخات، وهو أحد العوامل التي تعيق الوصول إلى المواطنة العراقية. كلكم تعلمون أنّه يوجد نظام تعريبٍ للسني ونظام تعريبٍ للشيعي في هذه الدولة الجديدة، ولكل نظامٍ رؤيته في التاريخ والفقه. كيف نتحدث عن المواطنة ونحن نؤسس بمفخخاتٍ تفرقع هذه المواطنة بالتربية والتعليم وفي نظام الثقافة؟

القسم الثالث

التعقيبات

◄ الواقع مرّ والبعض لا يرضى أن يسمعه

لن أجيب على كل سؤالٍ أو إثارة، وإنما سأعطي فكرةً عامةً عما تحدثتم به وعن المسائل التي يمكن أن تكون مورد إشكال. أنا في الحقيقة أشكركم كلكم على كل التعليقات والمداخلات التي هي في الغالب صحيحة، وبنسبةٍ عاليةٍ جداً، وهي مداخلاتٌ تثري المحاضرة والتوجه الذي تحدثنا به. كانت في الغالب مؤيدة، وأحياناً تضيف مسائل معينة، أما الاعتراضات فكانت قليلة. جاءت الاعتراضات كون البعض يتوقع من المحاضر أن يتحدث بالحل السياسي، باعتبار أنه سياسيٌّ ومعنيٌّ بشان الأزمة الحالية. أنا لم أخبر بهكذا عنوان، وإنما العنوان الذي جئت أتحدث به الليلة هو ضرورة عملية التغيير. وفيها مساراتٌ وفيها خطة عملٍ ولا يمكن تجاوزها، وبخلاف ذلك سنصل إلى هذا الواقع. الواقع في الحقيقة مرٌّ ولكن يبدو أنّ الإخوان لا يريدون أن يرضوا بالمُرّ، مثل شخصٍ مصابٍ بالسرطان، يقولون للطبيب لماذا أخبرته؟ لكنه إذا لم يعرف مرضه لن يتعالج.

ديمقراطيتنا فوضوية

أنا أريد أن أتساءل كسياسيٍّ مشاركٍ في العملية السياسية منذ أيام المعارضة حتى الآن. لا أستطيع إلا أن أكون متفائلاً. السؤال هنا، أنت متفائلٌ بأنّ معدلات تصدير ازدادت، ومنذ سنة 1973، منذ أزمة السويس، كم صدّرنا من النفط؟ كم أصبحت عائداتنا؟ وكم خُصِّص منها لتسليح جيشنا؟ أين وصلت الأسلحة وأين صار العراقيون وأين صارت الأرض العراقية؟ وأين صارت السيادة العراقية؟ السؤال هنا: أنا حينما أخطط لزيادة الإنتاج النفطي، أين أضع المال؟ هل أضعه في البنوك الأميركية؟ مصارفنا ما زالت جامدة. وأنت تريد أن أعطيك جوّاً سحريّاً عن العراق. كلا، أنا فقط أصف لك الواقع، إذا بدأت من واقعٍ صحيحٍ وعرفت ما هو دورك، إما كمديرٍ عامٍ أو كسياسي، أو كمنتمي إلى كتلة، ما هو دورك؟ هل ساهمت في البناء او الهدم؟ أم ستقول أنّ رئيسك طلب منك هذا الشيء؟ أم أنّ الوطن أراد منك هذا الشيء؟

لاتسمحوا للديكتاتورية أن تمر عبر شرعية الديمقراطية

هل تعمل أغلب الكتل في البرلمان بوحي العقل والإرادة، أم حسب هاتفٍ واتصال؟ يتلقَون أوامر القائد. لذلك لا تلوموا البرلماني حينما لا يحضر لأنه يعلم أنّ لا قيمة له. وإذا صوّت أو تكلم بالاتجاه الآخر سوف يُعاقب، والعقوبات تختلف من كتلةٍ إلى أخرى. خذوا هذه الظاهرة بعين الاعتبار، فديمقراطيتنا فوضوية، وأجيب من يسأل عن وجود طريقٍ آخر بأنّ الطريق الآخر هو طريق الدكتاتورية والانقلابات عسكرية. ولكن لا تسمحوا للدكتاتورية أن تمر من خلال شرعية الديمقراطية. هذا ما يحدث في البلد. هذا التحالف غير الناضج بين هذه الكتل وتلك الكتلة، أصار لمصلحة الوطن أم أنه عبارةٌ عن مجموعة تناقضات اجتمعت؟ أهي تناقضاتٌ على عدوٍ مشترك؟

ذكر الأخ معتصم أنه في إقليم كردستان كان يوجد قتال، وأنا كنت مواكباً لتلك العملية وأعرف نوع القتل والتعذيب والسجون والإعدامات. وأستاذ معتصم يعرف، لكن أقول بصراحة، لو استغل سلام كردستان وأصبح دولةً مستقلة، هل يعود ذاك الصراع أم لا؟ إذاً صارت الحكومة الاتحادية هي مرمى المدفعية للاثنين. يجب أن نفهم موقعنا، نحن في الحقيقة الآن طلاب سلطة، وأنا حينما أضع يدي على الجرح، أفهم أنّ تغيير التربية والثقافة والوعي هو الذي يغير الواقع. البعض يبحث عن حلٍّ سريع، لو كان لدينا حلٌّ سريعٌ لتمّ التئام الشمل.

مضت أشهرٌ ورئيس الجمهورية يريد أن يدعو إلى مؤتمرٍ وطني. لماذا لا يُقام المؤتمر الوطني؟ الدعوة كانت قبل مؤتمر القمة العربية، لماذا لم يُعقد إذاً؟ تريدني أن اتفاءل، غداً سأدعو كل الكتل إلى الاجتماع، هل سيجتمعون أم سيتعاركون؟ التفاؤل منطقٌ نفسيٌّ ولكن الآلية للوصول إلى تحقيق التفاؤل تحتاج إلى خطة.

◄ هل نجحنا في توظيف اموال النفط؟

أنت اليوم تُنتج النفط، أنا أسمع أنّ وزراء النفط يتبارون فيما بينهم على إنتاج النفط، فالعراق سيتمكن من إنتاج سبع ملايين برميلٍ بعد خمس سنواتٍ وسنبيعها بالسعر المجزي. هل نعرف كيف نصدره؟ أم نترك أمواله في البنوك؟ كم نصرف الآن من ميزانيتنا؟ هل صرفنا ستين أو سبعين في المئة؟ هل نعرف كيفية صرفها؟ هذه الأموال حينما تجتمع يمكن أن تُفيد بنوك الخارج. هل تريد أن تموّل الكبار أم تريد تمويل وضعك؟ لدينا أزماتٌ داخلية، لماذا لم نحاول معالجتها؟

محاضرتي كانت للإثارة، عقول النخب الثقافية، أنتم لستم أناساً عاديين، أنتم مشاركون، لا تتفرجوا على ما قاله السياسي، الجمهور هو من

رفع الساسيين، أنتم تستطيعون أن تقولوا للجمهور إنّ هؤلاء لن يفيدوكم، هؤلاء قياداتٌ مصطنعة، هؤلاء يتكلمون شيئاً ويعملون بشيءٍ آخر. يحملون شعاراتٍ في الحملة الانتخابية وحينما يصلون إلى البرلمان يبدلون هذه الشعارات، كما اختلفت التحالفات وأصبحت المسألة متعلقةٌ بمدى قدرة الحكومة على الإنجاز.

◄ حكومة مدنية ذات قيم انسانية

ألست أنت في الحكومة؟ لماذا لم تنجز؟ لماذا اعتبرت وزارتك وكأنها جزيرتك وملكيتك؟ لا تعيّن أحداً سوى من حزبك، وتستفيد من المقاولات وتحولها إلى مجموعتك، هل يُسمى هذا عملاً؟ هل هو إيمان بالمواطن؟ وكل من يقوم بذلك يفتخر بعمله، وحينما تسأله عن السبب، يقولون أنّ الآخرين قاموا بنفس العمل. فإذا أخطأ الآخرون أخطأ أنا أيضاً. إذاً لماذا تريد أن تتفاءل؟ عليك أن تقول إنّ هذا الواقع مريض، وهذا المرض يحتاج إلى علاج.

◄ الخطأ ليس في المنظومة بل في حاملها

قلتُ إنّ العراق مريضٌ ويحتاج إلى علاجٍ خاص، ولذلك دعوت إلى حكومةٍ مدنيةٍ ذات قيمٍ دينية، والقيم الدينية هي قيمٌ إنسانية، لأن الباري عزّ وجل لم يرسل الدين حتى يحلل ويحرم مجاناً، وإنما أراد أن يقيّم العلاقات الاجتماعية بين الناس بطريقةٍ متعادلة، "أرسلناك رحمةً للعالمين"، لم يرسل الرسول نقمةً على العالمين. لكن السياسيين حوّلوا الدين إلى نقمة، ومع ذلك يأتيني شخصٌ في مداخلةٍ يقول اعترفوا أنّ منظومتكم خطأ. أقول كلا، منظومتي ليست خطأً، بل الإنسان على خطأ، الإنسان حامل هذه المنظومة هو الذي شوهها، المنظومة صحيحة، لا يمكن أن يصدر عن خالق البشر شيءٌ مختلف، هو خلقنا وهو أعرف بدواخل أنفسنا وقال لنا هذه خارطة الطريق

أمامكم، ولكن نحن انحرفنا عن الطريق، وحينما قال "إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم"، هل أصلحنا بينهم؟ أم أننا أمسكنا المذياع وبدأنا أحدنا يتكلم عن الآخر؟ هل هذا هو المجتمع الإسلامي؟

لقد صنعنا إسلاماً خاصاً بنا، خفنا أن نقول إننا لا نريد الإسلام، فشوهناه في البداية، والآن اصبحت القضية علنية، نريد أن نترك منظومتنا الإسلامية ونعمل في العلن بما يخالف الإسلام. هذا العمل الذي صار، وهذا ما يُراد لنا، هذا ما يسمى الاستعمار، لماذا حصل الربيع في هذه المنطقة فقط؟ من أين يصدر الإرهاب؟ لمَ إسرائيل معافاةٌ في المنطقة وتوزع أموالاً على هذا وذاك وتسبّب الربيع العربي؟ الأمر يدعو إلى العجب.

◄ لا تنزعج من المنطق والثقافة

لقد أثرنا السؤال من أجل البحث فيه، لدينا مباراةٌ خطابية، ولا أريد أن أقول إنّ في هذه المحاضرة ثغرات فقط لكي تمدحوها، الأمر ليس كذلك، المسألة أنّنا كلنا مسؤولون عن هذا المرض، سواءً كنا مثقفين أو إعلاميين أو أكاديميين أو أستاذةً أو سياسيين. السياسي مترجمٌ لفكر الأمة، ومترجمٌ لفكر المجتمعات. لا تنزعجوا من المنطق والثقافة، فالثقافة أساس، علامَ ربينا أولادنا؟ مستوى الأمية مرتفعٌ الآن، لا أقصد أمية القراءة والكتابة، بل أمية الثقافة. ماذا تريد من ابنك؟ هل تعرف ماذا ستقول له؟ ما هو طريق الحل؟ طريق الحل ليس واضحاً، بل هو مشوشٌ ومضطرب، ليست له مرجعيةٌ معينة، لا مرجعيةً ثقافيةً ولا مرجعيةً في الأشخاص، فكل كتلةٍ تتكلم بطريقتها، ويوجد تشابهٌ في الوجوه واختلافٌ في الخطط. أنا لا أريد أن أتشاءم أبداً، بل على العكس، أنا متفائل.

◄ ماذا حصل في التعليم العالي؟

الآن أنتم تستطيعون أن تعرفوا ماذا حصل في التعلم العالي، ماذا يعمل

التعليم العالي؟ إنه مبعثٌ ومعسكر، وكان عبارةً عن مجموعاتٍ تكتب عن بعضها البعض، أي منظومةٌ أمنية. لقد تعلموا هذه الأخلاق، ولا يمكن انتزاع الأخلاق من البشر بسرعة، فالعملية التربوية طويلة المدى. "يزكيهم ويعلمهم"، ليست لدينا تزكية، نحن بمجرد ما جئنا، قيل إنّ وزير التعلم العالي يبني حسينيات، ويريد أن يفصل النساء عن الرجال، ما هذه العقلية؟ كأنّ الدين يُفرض بهذه الطريقة. من أين حصل هؤلاء على هذه العقلية؟ أخذوها من السلفيين الذين يركضون خلف الناس، ويتصورون الإسلام بـ"الدشداشة" القصيرة واللحية الطويلة.

◄ العراق بحاجة الى النظام المدني

الإسلام لا يكون بهذا الشكل. "لا إكراه في الدين"، فلا يُكره مجتمعٌ على الدين. وأجيب الذي سألني هذا السؤال: أنتم كنتم تدعون إلى الإسلام، كيف صار الآن؟ وهل المجتمع مدنيٌّ الآن؟ طبعاً المجتمع مدني، لأن وصفة العراق تحتاج ذلك. نحن دعَوْنا إلى الاسلام حينما كنا نريد أن نفصل بين الإيديولوجية والفكر الإسلامي والفكر الآخر، نظريةٌ مقابل نظرية، حسنات هذه وأخطاء تلك. هل عندما يوضَع أمامك مريضٌ تطبّق عليه ما درسته في كلية الطب مباشرة؟ أم أنك تأتي بلجنةٍ لتشخيص المرض؟ ثمة عوارض متشابهةٌ ومتداخلة. إذا أردت أن تفرض الدين يصبح الوضع مشابهاً لمصر ومحمد مرسي. لذلك لا تستطيع أن تفرض الدين. ابحث عمّا يفيد وضعك الآن ولا تنسَ قِيَمك.

هذا الدستور فيه قيم، لذلك قال السيد السيستاني (حفظه الله) أسِّسوا أنتم الدستور لأن الأميركيون كانوا يريدون كتابة الدستور، وبالفعل فإنّ جزءاً من هذا الدستور مأخوذٌ من قانون إدارة الدولة، لذلك نجد فيه هذه العثرات، فجزءٌ منها مأخوذٌ من هناك. لا يوجد دستورٌ يكتمل بأربعة أشهر، ولكنّ دستورنا صار بأربعة أشهر. أنا أقول ذلك لأن فيه أخطاءٌ كثيرة. نحن نحترم

الدستور، ونحترم القانون، ولكن علينا أن نتفق على تصحيح نقاط الخطأ، فأين وقعنا فيها؟ ولكن يبدو أننا مرتاحون لهذه الأخطاء.

◄ القانون الانتخابي.. نطفة ولدت مخلوقاً مشوهاً

أنا مع الأخ الذي تحدث عن القانون الانتخابي، فقد وُجِّهَ القانون الانتخابي على أساس أن يظهر المجلس بهذا الشكل. هذه النطفة ولّدت هذا المخلوق، وهو مخلوقٌ مشوّه. لذلك نحن في الحقيقة نحتاج إلى أشخاصٍ يَعون أولاً ما يقع في العراق ويختارون النظام الانتخابي الذي يوصله إلى الغاية التي نريدها. قلنا إننا نريد أغلبيةً سياسية، لا كرديةً ولا سنيةً ولا شيعية، وإنما أغلبيةٌ سياسيةٌ فيها الكرد والتركمان والعرب والسنة والشيعة. كما نريد أن ننظم قانون الانتخاب بهذا الشكل. لكن هل نستطيع ذلك؟ هذا ما قلنا به، ثمة كتلٌ وصلت إلى الخمسمائة، هذا مظهرٌ مرضيٌّ في الانتخابات. لماذ سمحنا بذلك؟

إذا أعجبتنا تجربةٌ موجودةٌ في دولةٍ من الدول الديمقراطية الحديثة، نأخذ التجربة، ونحاول أن نرى إن كان ثمة تشابهٌ بيننا وبينها، هذه دولٌ خرجت من الحرب، وكان وضعها أتعس منا بكثير. وقد أصبحت إحدى دول جنوب شرق آسيا عملاقةً تخاف منها الدول الكبرى، فقد تقدمت من الناحية التقنية ومن الناحية الديمقراطية ومن ناحية أصول الأخلاق. لماذا ليست لدينا أخلاقٌ بينما هم لديهم؟ من أين أتوا بالأخلاق؟ ألسنا بشراً مثلهم؟ لدينا نفس الغرائز ونفس الحاجات النفسية ونفس النوازع التي تحركهم. انظروا إلى الياباني والكوري، يركع أمامكم ولا يعتبر أنّها مذلةٌ له، أما أنتم إذا ناديتم شخصاً يُقال له إنه تعالى. هذه طريقتنا الآن. نحن لدينا تراثٌ ثقافيٌّ مؤثرٌ إلى الآن في آلية سلوكنا ويحتاج إلى إعادة نظر. يجب تصحيح الجهاز التربوي والإعلامي، فالإعلام اليوم مدرسةٌ وُجِّهَت لكلّ الفئات، ليس فيها مرحلةٌ ابتدائيةٌ ودراساتٌ عليا، وتستطيع أن تؤثر ولكنها تهيّج، فقد دُفِعَ لها لتؤدي هذا الدور، فإذا وقع

حادثٌ صغيرٌ يكبّره الإعلام، وكم من الناس والشركات التي تخاف المجيء إلى العراق بسبب الإعلام.

نسأل لماذا لا يتحرك النائب على المواطنين، لكن إذا كانت هناك مفخخاتٌ ومطاردةٌ ويريدون أن يفرغوا العمل السياسي ويريدون أن يؤسسوا دولةً إسلاميةً على طريقتهم الخاصة بالاغتيالات والكاتم والتفجيرات، كيف يخرج؟ علينا دراسة هذا الموضوع، كيف نحميه وكيف لا ينقطع عنه الجمهور، كل هذه مسائل قابلة للدراسة.

◄ الحلول كثيرة والاتفاق عسير

أنا لم أُرد أن أتكلم عن حل، فالحلول كثيرةٌ ولا أعتقد أنها عسيرة، ولكنّ الاتفاق عليها عسير. كل واحدٍ منكم يستطيع إعطاء الحل، وأنا مطمئن. سأل أحد الإخوان عن الأكاديميين، هل تشجعوا لإيجاد حلول؟ نحن بصدد إنشاء مركزٍ للدراسات السياسية الاستراتيجية، ولكن إذا تأسّس هذا المركز، هل يوجد من يقرأ له مثل أميركا؟

◄ أين العدالة؟

هل سبق أن رأيتم نائباً في بلدٍ يستلم ثمانين مليون دينار؟ على أيّ أساسٍ يستلم هذا المبلغ؟ من شرّع له ذلك؟ هذا العمل موجودٌ في العراق. كل عملنا خطأ. علينا أن نراجع أنفسنا ونبحث عن الخطأ، ولا نستطيع أن نخلق مجتمعاً ونقول إنه ديمقراطي. السياسي يستلم الملايين والمواطن نائمٌ في الشارع وليس لديه أيّ مال، هذا لا يصح، وهذا ليس مجتمعاً. ونَعْتُنا بمجتمع المجرمين صحيح. لا أحد يبحث عن العدالة، نحن جالسون في مجلس الوزراء، وكل يومٍ يأتي إلينا وزيرٌ من الوزراء بمخصصات، أي مخصصاتٌ لمجموعته، ثم يقولون أعطوا الوزراء مكافآت، لماذا تعطيهم مكافآت؟ إنهم يؤدون عملهم فقط.

مرضنا مزمن

هذا الكلام لا يعني أننا متشائمون، لكن علينا أن نشخّص المرض، فنحن حتى إذا تألمنا أو أُصِبنا بالانفلونزا نذهب إلى الطبيب حتى إذا تألمنا نذهب إلى الطبيب. وقد أصبح مرضنا مزمناً، فالسني الآن يحقد على الشيعي والشيعي يحقد على السني، والعربي ضد الكردي، إلخ. يجب أن نعترف بهذا المرض، لا أن نعتزّ به، فالاعتزاز به يوصلنا إلى التحدي، وقد صار التحدي لغتنا الآن. كما علينا أن نفهم أنّ المنهج الثقافي هذا صار فيه خطأ، وعلينا أن نعيد النظر فيه. فنحن بشرٌ، والدول الأخرى التي تقدمت فيها بشر، لكن البشر هناك أعلنوا أن ثمة خطأ.

في الولايات المتحدة مثلاً، حينما رأوا أن الاتحاد سوفياتي سبقهم بإرسال مركبةٍ فضائية، غيروا مناهجهم. أما نحن فما زلنا نتبع مناهجنا القديمة ذاتها، واسألوا الأساتذة في الكليات والجامعات، ما زالت لدينا نفس المناهج التي كنا ندرسها في الستينات والسبيعنات، ألم يتطور العلم؟ لماذا نحن إذا تحدثنا قالوا تحدث الوزير عن التعليم العالي، طبعاً لا، نحن نتحدث عنه حتى نغيره، هذا منهجنا وبدأنا به، وأنا لو لم أكن متفائلاً لما قدمت هذا المنهج، والمنهج صعب، وقد رأيتم الهجمة الإعلامية التي حصلت. لكننا سنظلّ سائرين في طريقنا، لا لمصلحة الحزب ولا لمصلحة الإسلاميين، بل لمصلحة ابن الوطن، فهو يكتسب العلم حتى يتطور البلد، والبلد الذي ليس فيه علمٌ لا يتطور، ويبقى العالم خاضعاً للشارع، ابن الشارع هو الذي يقوده.

الإطار المدني في بناء العراق

لذلك أخشى زعل الناس وحديثهم عنا. أنت أعطِ رؤيتك، وأَفهمها للناس علّهم يؤمنون بها، هذا ما يفعله كل قادة الأمم. وأنا أعتقد أنّ الطريق واضح، لكننا أحياناً نحب أن نلقي باللوم على الآخرين، فنتصور أنّ السياسي

الذي صار وزيراً أو عضواً في البرلمان يملك عصا موسى ويستطيع أن يحلّ المسائل، وهذا تفكيرٌ خاطئ. كلنا مشتركون في العملية، علينا أن نؤمن بها ونعمل بها معاً. فلنغيّر طبائعنا ولنتوقف عن الانحياز إلى فئاتنا ومذاهبنا، فالدولة المدنية فيها أطرٌ معينة، وهذا العمل يقع ضمن الإطار المدني، فالإيمان بمن يشاركنا في الوطن مهما كان مذهبه مهمّ، والإسلام جاء للإنسانية وهو مشروعٌ لتحرير الإنسان من التزاماته وانشداده إلى المسامير الاجتماعية والأصنام والأوثان التي كان يعتقدها مقدسةً وهي لا تستحق التقديس، وشكراً.

(4)

أزمة العراق...

مركبة والمال جوهر الصراع

❖

ضيف الملتقى معالي

الدكتور أحمد عبد الهادي الجلبي

❖

■ شباط 2013 ■

التقديم

ضيف ملتقى الثلاثاء الشهري في بغداد، الأسبوع الماضي بتاريخ 5 شباط 2013، كان الدكتور أحمد عبد الهادي الجلبي في حديثٍ عن العراق وأزماته السياسية ومستقبله السياسي. وقد اعتاد ملتقى بحر العلوم للحوار استضافة شخصياتٍ قياديةٍ لتسليط الضوء على طبيعة الوضع السياسي وللتوصّل إلى رؤى مشتركةٍ قادرةٍ على ترشيد العملية السياسية، من خلال حوارٍ هادفٍ بين النخب العراقية. وفيما يأتي النصّ الحرفي للملتقى، ويتضمن التقديم والمحاضرة والمداخلات والتعقيبات.

افتتح الملتقى الدكتور إبراهيم بحر العلوم بالترحيب بالضيف والحضور الكرام بآية من الذكر الحكيم:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ [المُلك: 1-2].

أُرحّب بكم في ملتقاكم الشهري متمنياً التواصل مع هذا الملتقى، وأثمّن

الحرص الكبير والاهتمام من بعض الأخوة لمتابعة نشاطات هذا الملتقى، فقد يعتبون علينا بسبب تأجيله الشهر الماضي، ولهم الحق في ذلك، ولكن كانت ثمّة مناسباتٌ جمّة في مقدمتها الزيارة الأربعينية للأمام الحسين (ع)، وانشغال معظمنا بالزيارة والمسيرة، وعطلة رأس السنة، والأمطار التي طوّفت بغداد، وإلا فقد كان من المقرر في حينها استضافة شخصيةٍ قياديةٍ في الدولة للحديث.

لكن نعدكم بالاستمرار، وأتمنى أن يكون هذا الملتقى الذي جاء تلبيةً لحاجةٍ ملحّةٍ يعيشها العراق في المرحلة الراهنة، مكاناً لتنضيج الحوار بين النخب العراقية، وكذلك الاستفادة من ضيوفنا الكرام من أجل حوارٍ موضوعي يتعالى عن الجزئيات ويركّز على النظر إلى الكليات، وأعتقد أنّ هذه قضيةٌ هامةٌ لاستمرار النشاط.

بحر العلوم: حركة الجلبي مثار جدل سياسي

ضيفنا لهذه الأمسية هو الدكتور أحمد الجلبي، ولا أجدني بحاجةٍ إلى التعريف به. ولكن قد يفضّل البعض أن يطّلع من خلال هذا التقديم على العلاقة التي جمعتنا مع أُسرته طوال العقود الماضية.

أستذكر في هذا الصدد ربيع عام 2009 عندما كُرّم سيّدنا الكبير، شيخ القانونيّين، الدكتور حسن الجلبي في معهد العلمين للدراسات العليا في النجف، والذي يرأَس عمادته الدكتور عصام العطية أحد أساتذة القانون الدولي البارزين، وتحدّثت في حينه عن الجلبي القانوني بما يتناسب والمكانة العلمية والإنجازات التي حققها طوال نصف قرنٍ من الزمن. وكان لا بدّ من أنَ أُعرّج في نهاية حديثي - في ذلك الوقت - على دور هذه الأسرة، مبتدئاً بزعيم العائلة الحاج عبد الحسين الجلبي الذي تولّى وزارة المعارف بعد استقالة الشيخ الشبيبي في عام 1924، ومروراً بالحاج عبد الهادي الجلبي وأبنائه، وانتهيت بأصغرهم وهو أحمد الجلبي، وقلت: «أما أحمد الجلبي، فما فتئتْ مسيرته السياسية طوال العقدين الماضيين مثارَ جدل سياسي».

وبغضّ النظر عن الجدل السياسي، يحسن أن نتوقف عند بعض الحقائق قليلاً:

ساهم الجلبي مساهمةً فاعلةً مع ثلّة من أبناء العراق المخلصين في التحشيد السياسي والإعلامي للإطاحة بنظام صدام، وأنا شاهدٌ على تلك المرحلة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وتمكّنت هذه الثلّة من دمج المعارضة العراقية وتوحيدها في المنافي، ونجحت في أن توصل مظلومية الشعب العراقي إلى الأروقة الدولية، وأن تكون صدى للداخل العراقي، وتمكّنت أن تسجّل مواقع متقدمةً في كردستان وفي أماكن أخرى. وكان أحمد الجلبي أحد رموز ذلك التحرّك السياسي والإعلامي.

وامتاز ضيفنا العزيز بعقليةٍ رياضيةٍ منحته القدرة على التخطيط والمرونة في الحركة، وتميز بعطاءٍ وحيويةٍ لا تفتر وبذاكرةٍ لا تهرم وبعزمٍ لا يكلّ. والجلبي لا يؤمن بالسكون فهو يتّجه نحو الحركة دوماً، فإذا أتته فبها، وإذا لم تأته يبحث عنها، فهو يمتلك الديناميكية، ولعلّي لا أبالغ إذا قلت إنني أجده من السياسيين القلائل الذين يزاوجون بين العمل الميداني وبين المهام الموكلة إليهم، ونشاطاته في السنوات الماضية تشهد على ذلك.

والجلبي من بُناة التجربة السياسية في العراق، فهو في ائتلافها (الائتلاف الوطني)، وتحالفها (التحالف الوطني) يطمح إلى ديمومته على الرغم من تعقيدات المشهد السياسي، ولكنه يطمح دوماً أن يستعيد العراق عافيته، فعلى الرغم من زوال الديكتاتورية والاستبداد، ما زال العراق يعيش أزماتٍ عاصفةً متتالية.

نستضيفه اليوم بعدما استضفنا في ملتقانا شخصياتٍ قياديةً تحدثت عن الأزمة العراقية ومستقبل العراق السياسي، وطرحت رؤاها السياسية، فمن هذه الشخصيات من عزا سبب هذه الأزمات إلى غياب المشروع الوطني، وآخر رأى أن أُسس المشكلة تكمن في الجانب الثقافي التاريخي، فلا بدّ من معالجتها.

ما الذي سيضيفه لنا الجلبي في هذه الأمسية؟ فهذا العام، 2013، كانت بدايته أمطار وفيضانات، فماذا تراه يخبّئ لنا؟ ماذا سيحمل لنا في نهايته؟ الله يعلم والراسخون في العلم.

في قناعتنا أنّ هذه اللقاءات تساهم في تشخيص أسباب الأزمة، وهذا نصف المشوار، كما يساهم الحوار في تشخيص بعض العلاجات الممكنة، فدعونا نستمع إلى حديث الدكتور أحمد عبد الهادي الجلبي، فليتفضّل.

القسم الاول
أزمة العراق مركّبة، والمال جوهر الصراع
المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم جميعاً، أيها السيدات والسادة، أبدأ حديثي بتوجيه الشكر والتقدير إلى راعي هذا الاجتماع أستاذنا السيد العلامة محمد بحر العلوم، زميلنا بل أستاذنا في النضال الطويل والسنوات التي كان فيها صدام متربّعاً على السلطة في العراق، وليس هناك مَن يرفع صوته في الأوساط العالمية ضد صدام، وكان السيد الجليل مبادراً وقائداً في تلك المرحلة، ويستحقّ التقدير الكبير على ذلك، وأشكر الدكتور إبراهيم الذي بالغ في وصفي، وما أنا إلا القليل القليل ممّا ذكره.

■ طرحنا مشروعاً متكاملاً للحكومة في 2010

أبدأ حديثي من حيث انتهى صديقنا الجليل الدكتور عادل عبد المهدي في لقاء الثلاثاء الشهري، حيث وصف الوضع السياسي بأنه فاقدٌ للمشروع السياسي والخطة السياسية للنهوض بالعراق بعد حكم صدام، الدكتور عادل ركّز على فقدان المشروع السياسي، فماذا نريد وماذا نفعل؟

أقول لكم اليوم، إنّ مجموعةً من القادة والمفكّرين في الائتلاف الوطني العراقي - الذي هو نصف «التحالف الوطني» - قامت قبيل الانتخابات النيابية الماضية بصياغة مشروعٍ على شكل بيانٍ انتخابيٍّ في 134 صفحة، وهو يصلح أن يكون مشروعاً للحكومة تطرحه على مجلس النواب عندما تطلب الثقة، وتطرّق هذا المشروع إلى معظم القضايا -لا ندّعي الكمال- ولكن تطرّق إلى القضايا الملتهبة في الوقت الراهن:

- قضايا متعلقة بموضوع السيادة العراقية، وتحرُّر العراق من النقاط السلبية في قرارات مجلس الأمن، ومن ضمنها تلك التي اتُّخذت ضمن الفصل السابع من «ميثاق الأمم المتحدة».

- قضية المصارف والبنك المركزي.

- قضية النهوض بالصناعة والنهوض بالزراعة.

- مشروع إسكانٍ قابلٍ للتنفيذ.

- السياسة النفطية وطريقة استفادة العراق من الثروات النفطية.

- علاقات العراق الخارجية وطريقة تنميتها.

وعندما تأسس التحالف الوطني طلبنا أن يكون هذا المشروع جزءاً من المشروع الحكومي، ولكن طلبَنا ذهب في مهبّ الريح بعد تأليف الحكومة.

أقول لكم هذا لأني أريد أن أوضح أنّ العراق لا يخلو من مفكّرين يستطيعون وضع مشروعٍ لقيادة الدولة، ولو أنّ هذا المشروع أخذ طريقه إلى التنفيذ لتفادينا الكثير من الأزمات.

■ الصراع في العراق صراعٌ على المال

الصراع على السلطة في العراق هو في الحقيقة صراعٌ على المال، تستغربون هذا الكلام، لكن أريد أن أؤكد لكم أنّ الأرقام وسياقات الأمور

تعزّز هذا التصوّر، فميزانيات العراق ما بين عامَي 2004 و2012 بلغت أكثر من نصف ترليون دولار، وهذا مبلغٌ هائل، وميزانية العراق في السنة الماضية والحالية هي أكثر من ميزانية مصر، وسوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين مجتمعة، ومجموع عدد سكان هذه الدول أربعة أضعاف سكان العراق.

الأموال التي دخلت إلى العراق في الفترة الزمنية من 2006 إلى 2012 بلغت 370 مليار دولار، وهذا أيضاً مبلغٌ كبيرٌ جداً، لكننا نجد في مقابل ذلك أنّ الأموال التي خرجت من العراق عن طريق المزاد في البنك المركزي بلغت 207 مليار دولار، وإذا أخذنا الميزانيات الاستثمارية لتلك السنوات نجد مجموعها 124 مليار دولار، ولا نستطيع أن نحتجّ بأنّ خروج هذه الأموال كان بغرض الاستثمار في مشاريع التنمية، فكيف حصل ذلك؟

■ **الفساد في العراق**

لا أريد الدخول في إحصاءاتٍ ماليةٍ ونقدية، ولكن أردت أن أذكر هذه الحقيقة لأقول لكم إنّ هناك إشاراتٌ كبيرةٌ وواضحةٌ إلى وجود فسادٍ وغسيل أموالٍ هائلٍ في العراق، هذه أرقامٌ مخيفة، وهذا يعزّز ما قلته من أنّ الصراع إنما هو على المال. الإنجازات التي كان يمكن تحقيقها بهذه الأموال غائبةٌ وغير موجودة.

في مجال الإسكان، أنا لا أعتقد بأنّ الحكومة قامت حتّى بإنشاء 20 ألف مسكنٍ خلال هذه المدة، ونحن بحاجةٍ إلى مليونَي وحدةٍ سكنية، أي أنّ ما تمّ إنجازه نسبته أقلّ من واحدٍ في المئة. كان ثمة مشروعٌ لإنشاء المساكن ضمن برنامج الائتلاف، ثم إنّ المشكلة ليست في البناء، وإنما في تمكين المواطن العراقي من امتلاك منزل، المشكلة ليست هندسيةً بل مالية، وإدارتها من أهم أُسس الاستقرار في العراق.

الأمر الآخر هو موضوع الكهرباء. من دون الدخول في التفاصيل أشير

إلى أنّ القطاع الخاص في كردستان استثمر ملياري دولارٍ وأنشأ محطات توليدٍ بقدرةٍ إنتاجيةٍ بلغت ثلاثة آلاف ميكاواط خلال ثلاث سنوات، وهذا يعني أنّ الحكومة الاتحادية التي استثمرت أكثر من 20 مليار دولارٍ كان يجب أن تؤمّن ثلاثين ألف ميكاواط، فأين هي هذه الطاقة الكهربائية؟ ما أتحدّث عنه أمرٌ ملموسٌ حصل في العراق ولم يحصل في أندونيسيا، حصل في العراق وفي كردستان شمالي العراق، فلماذا لم ننجح؟

■ ميزانية الاجهزة الامنية 19 تريليون دينار

أطرح موضوعاً آخر، سوف نصرف، خلال هذه السنة، على الأجهزة الأمنية والأجهزة الدفاعية (القوات المسلحة) مبلغ 19 ترليون دينارٍ من أصل 138 ترليون هي مجموع الميزانية المقدمة. هذا مبلغٌ كبيرٌ ويشكّل جزءاً كبيراً من الميزانية العامة. فهل هناك أمنٌ ودفاعٌ بهذا القدر في العراق؟

لدينا مليونٌ وربع مليون إنسانٍ تحت السلاح، من جيشٍ وشرطةٍ وحمايات ومن المخابرات وقوامها 9400 عنصر. وأنا أسأل: هل يستطيع الجيش القيام بمناورةٍ على مستوى لواءٍ بنجاحٍ كامل؟ لم أسمع خلال السنوات الماضية أنّ الجيش العراقي قام بمناورةٍ على مستوى لواء، هذا الأمر لم يحصل، فأين تذهب هذه الأموال؟

■ أزمتُنا مُركّبة

نحن الآن في أزمة، وهي أزمةٌ مركّبة، ليست أزمةً سياسيةً فحسب، بل هي أزمةٌ اجتماعيةٌ وأزمة خدماتٍ وأزمة اقتصاد. وأسهل ما يكون على الأطراف المتناحرة أن تحوّل هذه الأزمة إلى أزمةٍ طائفيةٍ أو إلى صراعٍ قومي، لأنّ هذه هي الطريقة السهلة الطبيعية لتعبئة المؤيّدين، ولكنها لن تحلّ الأزمة.

منذ عام 2011 إلى الآن لدينا أزمات، أول أزمةٍ كانت إقالة صالح

المطلك، والثانية طارق الهاشمي، والثالثة عمليات دجلة واعتقال حرس رافع العيساوي، وتغاضيت عن البعض. وهكذا، تندلع الأزمات الواحدة تلو الأخرى من دون سببٍ وجيه.

قد يكون هناك أناسٌ مذنبون، قد يكون هناك أناسٌ يسببون المشاكل، ولكنهم غير جديرين بأن نهدد الكيان الوطني العراقي ووحدة العراق بسببهم.

■ لماذا انتظرنا الأزمة حتى نُنصف الناس؟

عندما دعا السيد رئيس مجلس النواب إلى جلسةٍ استثنائيةٍ لبحث الأزمة، تحدثت في المجلس وقلت: أنا اليوم هنا لأدافع عن وحدة العراق، وعن سيادة العراق، وعن الديمقراطية في العراق، وعن حقوق الإنسان في العراق، هذا أمرٌ مهمٌ ويجب ألّا نتغاضى عنه.

نبدأ بحقوق الإنسان وحقوق الشعب العراقي بشكلٍ عام. نائب رئيس الوزراء الدكتور حسين الشهرستاني ذكر في الموصل قبل يومين أنّ الإجراءات عادت بالمنفعة على مئة ألف شخصٍ من دون تغيير القانون. لماذا انتظرنا وقوع الأزمة حتى ننصف الناس؟ هذه مسألةٌ كبيرة، هو يقول إن مئة ألف شخصٍ استفادوا من رفع «الاجتثاث»، ومن ترويج معاملاتٍ تقاعدية، ومن إطلاق سجناء، ومن فكّ الحجز عن أملاك. لماذا انتظرنا مدةً طويلةً لتقع الأزمة حتى نفعل هذا الشيء؟ هذا الأمر يجب أن نفكر فيه مليّاً لأنه مؤشِّرٌ أيضاً إلى المخرج من هذه الأزمة.

■ العراق كان يمكن أن يلعب دوراً في الأزمة السورية

ما يجري في العراق ليس بعيداً أبداً عما يجري في المنطقة، هناك حربٌ أهليةٌ شرسةٌ في سوريا، وتنظيم القاعدة يقود هذه الحرب الأهلية، وجبهة

النصرة يقودها أبو بكر البغدادي، وهو نفس الشخص الذي يقود تنظيم القاعدة في العراق. كان يمكن أن يلعب العراق الدور الأساسي في حلّ الأزمة في سوريا لو كان الصوت العراقي موحّد.

ليس بمقدور العراق التدخل إذا كان الصوت العالي في العراق عند جميع الأطراف هو الصوت الطائفي، ومتى كان الصوت العراقي موحّداً، يستطيع العراق بكلّ سهولةٍ أن يلعب الدور الرئيسي في حلّ الأزمة السورية. وحلُّ الأزمة السورية ليس قضية تَباهي بالنسبة للعراق، بل قضيةٌ حيويةٌ تتعلق بسلامة العراق والوضع الديمقراطي فيه.

المنطقة الغربية في العراق، عشائرياً وجغرافياً ومن ناحية المياه، هي نفس المنطقة التي في شرقي سوريا. المنطقة على حدود العراق مع سوريا، شمالي نهر الفرات، وعلى مسافة 10 الآف متر، تحت سيطرة جبهة النصرة الآن، وهم قد يدخلون إلينا. ويقول البعض إنّ التَلكّؤ الذي حصل في عمليات المعارضة السورية في الفترة الأخيرة، حيث استطاعت الحكومة السورية أن توقف تقدمها العسكري، سوف ينجم عنه إشعال النار في غرب العراق لزيادة الضغط ومؤازرة جبهة النصرة. فلماذا نُدخل أنفسنا في هذا النفق؟

ومن الناحية الاستراتيجية، فإنّ الطائرات الإيرانية التي تتنقل بين سوريا وإيران تمرّ فوق الأجواء العراقية، وهناك بعض مشتريات المشتقات النفطية تعبر العراق إلى سوريا، ومن مصفاة بيجي إلى سوريا عن طريق المنطقة الغربية، وإذا احتدم الصراع في هذه المنطقة فمن يستطيع أن يضمن عبور أيّ شيء بين البلدين؟

إذاً، ومن منظور استراتيجي، فإنّ موضوع سوريا حيويٌّ بالنسبة لنا، وموقفنا ووضعنا في العراق حيويٌّ بالنسبة إلى سوريا، والهتافات التي بُثّت عبر التلفاز موجهةٌ ضد الحكومة العراقية وضد الحكومة السورية.

■ يمكن للشيعة قيادة العملية السياسية وليس الانفراد بالحكم

نحن، في العراق، قمنا بعملٍ جبّارٍ بعد سقوط صدام، إذ حوّلنا الأكثرية العددية إلى سلطةٍ سياسية، فكّروا في هذا الموضوع، فهو أساسيٌ وكبيرٌ ويجب علينا المحافظة عليه. على سبيل المثال، مجلس النواب الحالي يضمّ 325 عضواً، نسبة الشيعة فيه ثلاثةٌ وخمسون في المئة، والتحالف الوطني لديه ثمانيةٌ وأربعون في المئة من مجمل النواب. ويضاف إليهم نوّاب القائمة العراقية ليصبح مجموع النوّاب الشيعة ما نسبته ثلاثةٌ وخمسون في المئة، هذه الأكثرية ليست أكثريةً جبارةً فهي بحاجةٍ إلى حلفاء، لذلك أقول إنّ الشيعة بمقدورهم قيادة العملية السياسية ولكنهم لا يقدرون على الانفراد بالحكم في العراق، فهناك أطرافٌ اجتماعيةٌ قويةٌ وأطرافٌ سياسيةٌ لها باعٌ طويلٌ في السياسة موجودةٌ على أرض الواقع، ولا يمكن لأيٍّ كان أن ينجح في حكم العراق عندما يستعدي كلّ هذه الأمة.

ثمّ إنّ ستّين في المئة من الأراضي العراقية تعاني من اضطرابات، وسلطة الحكومة على هذه الأراضي غير كاملة. لاحظوا - كمثال ــ الامتداد الجغرافي في كردستان والأنبار وصلاح الدين، نحن لسنا صدام، لا نستطيع أن نتصرف كما تصرف صدام عندما جعل الجيش العراقي جيش احتلالٍ في المناطق الجنوبية وفي كردستان، نحن لا نستطيع إعادة التجربة نفسها.

■ ما هي آفاق الحل؟

يوماً بعد يومٍ نجد أنّ قدرة الحكومة في الحركة السياسية من ناحية حلّ الأزمات تتضاءل، ويتم الاستعاضة عن ذلك بالتهديد والعنف والاستخفاف والابتزاز وفتح الملفات كبدائل للحوار السياسي. وهذا الموضوع تضمحلّ نتائجه بمرور الزمن. يجب أن تكون لدينا طروحاتٌ سياسية، وللمرة الأولى أتساءل من على منبرٍ عامٍّ حول إمكانية بقاء واستمرار الحكومة الحالية؟ هل

تستطيع هذه الحكومة أن تقدم لنا حلاً؟ ليست لديّ إجابةٌ على هذا السؤال. ولكن ألفت انتباهكم إلى أنّ الشيعة يقولون: لا نستطيع تغيير الحكومة تحت ضغط السنة، ولا نستطيع تغيير الحكومة تحت الضغط الكردي. والكرد يقولون: نحن لسنا شركاء في الحكم، نتصرف كما نريد، لأن الحكم لا يستجيب لنا. والسنة يقولون: نحن مواطنون من الدرجة الرابعة، لا نقبل!

أين الحل؟ أطرح هذا السؤال، وأُنهي الكلام.

القسم الثاني
المداخلات

❖ **قال الدكتور بحر العلوم في مستهلّ فترة المداخلات:**

«كعادتنا في ملتقانا تكون لضيفنا جولتان: الأولى قد أكملها بامتيازٍ وباختصار، وبقيت لديه جولةٌ ثانية. وما بين الجولتين جولاتٌ لكم، أؤكّد لنفسي ولإخوتي الأعزاء، أنّنا لا نتوقّع من هذه الملتقيات حلاً لمشاكل العراق، ولكن نسعى لتفهّم أسبابها وطرح محاولاتٍ لعلاجها، ولذلك أتمنّى - وأنتم خُبرات العراق اليوم، أجدها أمامي، من وزراء ونواب وأكاديميين وخبراء ومثقفين وإعلاميين - أن تكون المداخلات مركّزةً ومختصرة، عسى أن نتمكّن من استيعاب أكبر عددٍ من مداخلاتكم حول الموضوع، وحول الأزمة وآفاق الحلّ».

❖ **نائب رئيس مجلس الوزراء السابق الدكتور سلام الزوبعي: غياب المشروع السياسي الوطني**

من دواعي السرور أن أحضر هذا الجمع المبارك وهذا العطاء، وهذا الحضور وهذا الإنتاج المبدع، وأنا شخصيّاً أتابع أخي الدكتور الفاضل إبراهيم بحر العلوم منذ فترة. ولا بدّ لي أولاً أن أتوجّه باسم الشعب كلّه إلى

كلّ المراجع الدينية المخلصة التي وقفت إلى جانب الشعب العراقي.

وما سمعته من أخي الدكتور أحمد الجلبي من محاضرةٍ قيّمةٍ فيها محاور، كلّ كلمةٍ فيها وكلّ مبدأ فيها برنامج عملٍ رائعٍ وراق، ويسرني أن أستغلّ هذه الفترة الوجيزة لكي أبيّن لكم لماذا تدخّل الدكتور سلام الزوبعي في موضوع التظاهرات. وما هي الأسباب الحقيقة.

هناك سببان رئيسان لتدخّلي في موضوع التظاهرات، وأنا الذي تدخّلت ولم يُطلَب مني أن أتدخّل، وأقول أمامكم بكلّ ثقةٍ إنّني نجحت في مهمّتي مئةً في المئة بفضل الله، وستسمعون منّي أخباراً ربّما لم تسمعوها من وسائل الإعلام. تدخّلتُ لسببين:

الأوّل: أنّ هذه التظاهرات فيها ثلاث حلقات، حلقةٌ لجهةٍ سياسيةٍ تغازل ما يسمّى «الربيع العربي»، وحلقةٌ تمثّل الانتهازيين من الذين حكموا العراق خسمةً وثلاثين عاماً، وحلقةٌ تمثّل المشروع الإقليمي الخطِر الذي يرتمي في حضن المشروع الأمريكي - السنّي، والذي يحضّر لمشروعٍ شيعيٍّ، وبالتالي لحربٍ طائفيةٍ بين السنّة والشيعة، سنكون وقوداً لها.

فلو أُتيح لهذه التظاهرات إسقاط النظام أو الحكومة أو السيّد المالكي فسيخاصمنا مَن يخاصم المالكي الآن من التحالف الوطني، وسوف يستاء منّا شيعة العراق، وسوف يعتبرون أنّ الأمر ليس استهدافاً للمالكي، وإنّما استهدافٌ لمكوّن، ولهم الحقّ في ذلك، لأنّ المعطيات تشير إلى ذلك. لذلك أنا أتشرّف - ومعي كلّ المخلصين - الذين توسّطوا لدى المتظاهرين لكي لا تُفضي التظاهرات إلى إسقاط الحكومة، مع أنّنا لسنا راضين عن هذه الحكومة.

الثاني: السبب الثاني الذي جعلني أتوسّط لدى المتظاهرين، هو أنّني بفضل الله - أقولها أمامكم بكلّ تواضع - أمتلك خمس خصائص:

أوّلاً: لم أكن بعثياً. ثانياً: أنا مقاومٌ للاحتلال الأمريكي. ثالثاً: لست طائفيّاً. رابعاً: لست جزءاً من الفساد. خامساً: طهّر الله يدي من أيّ قطرة دمٍ عراقيةٍ. وأجد أنّ لنفسي مكانةً بين أهلي في هذه المحافظات، ولذلك جئت بميثاق الشرف من رجال الأنبار، وصلاح الدين، والموصل، وكلّ هذه المحافظات، جئت بالميثاق الشريف من خيرة الرجال.

وأُطمئنكم - ربّما أختلف قليلاً مع أخي الدكتور أحمد - أنّه لا توجد مشكلةٌ اجتماعية، بل وجدت أنا أنّ هذه التظاهرات تزيد اللُّحمة والتماسك بين الشيعة والسنّة. وأنا في وسط التظاهرات، اتّصلوا بي من كربلاء والنجف، والبصرة وهم يعاهدون الله تعالى أنّ هذه المؤامرات لن تمرّ. لذلك، أُطمئنكم من هذا المكان، أنّ التماسك بين الشيعة والسنّة تماسكٌ حقيقيٌّ، ولكننا لم نقدّم ما يعزّز هذا التماسك حتى الآن، ولم نضعه في الاتّجاه الصحيح، ولست متفائلاً في ما يتعلّق بما يُتداول به الآن من حلول.

نحن نريد خارطة طريقٍ واضحةٍ وحلولاً حقيقيّة. وبالمناسبة، واللهِ، أنا شاهدٌ على أنّ الحاجات الموجودة في صلاح الدين، وفي الأنبار موجودةٌ في كربلاء، والنجف، والبصرة، ولكن يخجل أهلنا في هذه المحافظات من الخروج في تظاهرات. ويوجد ظلمٌ في كربلاء، وواسط، والنجف، وذي قار، يُشابه الظلم الذي يقع في صلاح الدين، والموصل، وفي المحافظات الأخرى، لكن ما يميّز الأمر أنّ الواقع الأمني في هذه المحافظات الأخيرة فيه خَللٌ كبيرٌ يختلف عن الخلل الأمني في المحافظات الأخرى.

ولا بدّ لي أمامكم من أن أذكر بكلّ اعتزازٍ ما وجدته من جهدٍ رائعٍ لفريقٍ من الحكومة يُشار إليه بالبنان، ويوجد جهدٌ مخرّبٌ في الحكومة يُشار إليه أيضاً بالبنان من حيث الخراب.

وبكلّ فخرٍ واعتزازٍ أذكر لكم الأخ عدنان الأسدي، لقد شهدته ووجدته حقيقةً يعمل بدون انقطاع لحلّ الأزمة، لكنه ما زال يغرّد خارج السِّرب، هذه حقيقةٌ.

السيد الجلبي تفضّل بمحاضرةٍ قيّمة. ولكن أسأله، فقد تكلّم عن النتائج وغضّ الطّرف عن الأسباب، وهو ذكيّ. وهو يؤكّد النتائج ويُهمل الأسباب. أقول لأخي الفاضل، علينا بالأسباب أولاً ثم النتائج، لأنّ الطالب إن لم ينجح في الامتحان لا تنفعه النتائج. فلنعالج الأسباب. واللهِ، لو صرفنا وبنينا وشيّدنا وعمّرنا، لا قيمة لعملنا إن لم يكن لدينا نظامٌ سياسيٌّ حقيقيٌّ له آليّةٌ واحدة، ننحني جميعاً أمامه في مشروعٍ اسمه «المشروع السياسي العراقي».

فلذلك، إخواني، ما تفضّل به السيد الجلبي هو نتائج، لكنّ الأسباب ما زالت غائبة. ما دام يوجد مشروعٌ سياسيٌّ سنّي، ومشروعٌ سياسيٌّ شيعي، ومشروعٌ سياسيٌّ كردي، فلن يلتقوا في إطار المشروع السياسي العراقي ولست متفائلاً بالحل، لكنّي سعيدٌ بهذه الوجوه الراقية وهذه الشخصيات الرائعة.

❖ **النائب بيان جبر رئيس كتلة المواطن البرلمانية: الحلّ الحكومي جاء مجزّأً، وسقف المطالب ارتفع بإسقاط الحكومة ثمّ إسقاط العملية السياسية بعد تشكيل الإقليم. كفّة الصراع تميل لصالح النظام السوري لذلك أشعلوا الغربية.**

أشكر الأخ الدكتور أحمد الجلبي على محاضرته القيّمة، والأخ الدكتور إبراهيم بحر العلوم. لا بدّ من الإشارة إلى جملةٍ من النقاط:

النقطة الأولى: كيف يتمّ حلّ الأزمة؟ هل أنّ الحكومة عالجت الأزمة بشكلٍ حقيقيٍّ وصحيحٍ بدءاً من تشكيل لجنة الحكماء، ومروراً باللجنة الوزارية، وانتهاءً ببعض الإجراءات الأخرى التي اتّخذتها الحكومة؟

أعتقد أنّه كان ينبغي على الحكومة أن تستلم طلبات المتظاهرين، وهذا ما ضمّنتُه ببياني الأوّل الذي صدر في بداية السنة، أي أن تجمع الحكومة كلّ الطلبات في وقتٍ واحدٍ ثمّ تبدأ بمفاوضة المتظاهرين مباشرةً، وليس السياسيّين الذين لا علاقة لهم لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ. أمّا أن تأتي هذه اللجنة أو تلك اللجنة وتبدأ التنازلات تلو التنازلات، فإلى أين نحن ذاهبون؟

الدكتور الشهرستاني يقول إنّ مئة ألف شخصٍ شملتهم هذه القضية، وأنت أعطيتَهم كلّ هذا؟ ماذا تقبض من المتظاهر الجالس في الساحة؟

قلت إنّ لديّ من واحد إلى مئة ألف، وأنا مستعدٌّ أن أعطيهم وأجعلهم 110 آلاف مقابل التظاهرات، ولا أتحدّث بشكلٍ عام، لأنّ كلّ محافظةٍ لها مطالب، وعلى ضوء ذلك أنا أبدأ المفاوضات، لذا وجب أن تبدأ مفاوضاتٌ حقيقيّةٌ معهم حتّى تُعطى لهم جميع المطالب. أما أن أُعطي من دون مقابل، فهذا حديثٌ مرفوضٌ وغير مقبول، ولا أتحدّث بشكلٍ عام عن كلّ المحافظات، بل كلّ محافظةٍ على حِدَة. وكلّ محافظةٍ لديها مطالبٌ تختلف عن الأخرى. على ضوء ذلك أبدأ مفاوضاتٍ حقيقيّة، أمّا أن أحمل كلّ شيءٍ في جيبي وأعطيه، فهذا كلامٌ لا يُمكن قبوله.

وعوداً على كلام الدكتور الزوبعي الذي بذل، مشكوراً، جهوداً كبيرةً إخلاصاً منه، وأنا أرى أنّ كلّ قيادات العراق تتحرّك باتّجاه حلّ الأزمة. واليوم لفت نظري تصريحٌ لثلاث شخصياتٍ مهمّةٍ لها علاقةٌ بالتظاهرات، منهم السيد أحمد أبو ريشة واثنين آخرَين معه. في كلامهم تسفيهٌ للدكتور الشيخ عبد الملك السعدي، حيث يقولون ما معناه إنّ الرجل (.....)، وهذا الكلام مهمٌّ جداً ولا بدّ من الوقوف عنده. هنا نسأل: أين المشكلة؟ إذاً، هناك توجّهٌ حقيقيٌّ باتّجاه الإقليم. هذا هو الهدف الذي نسمّيه على المدى المتوسّط وليس القريب.

أمّا المدى الأبعد فهو إسقاط الحكومة وإسقاط العملية السياسية، ولن يصلوا إلى العملية السياسية إلا عبر الإقليم، من وجهة نظري الخاصة. قبلَ سنةٍ وشهرين من الآن، قلتُ عبر قناة العراقية - وكلّكم تذكرون ذلك - بأنّ القتال سوف يكون على أسوار بغداد، في حال حصل خللٌ في سوريا أو سقطت الحكومة السورية. وهذا الكلام ليس دفاعاً عن حكومة سوريا، فنحن نرفض القتل من أيّ طرفٍ كان. ولكنّنا نحن المستهدفون، وهم قادمون باتّجاه

العراق، وقد أشرت إلى هذا الموضوع منذ حوالي سنةٍ وشهرين، ولكن مع الأسف، قال لي أحد كبار الشخصيات السياسية - وقد كتبت عنه في مذكراتي والشاهد موجود - قال لي: هل أصبحتَ منجّماً؟

كلا، لستُ منجّماً، ولكنّك لا تقرأ، والآن وقعنا في المشكلة وبدأنا الحلّ، والحلّ جاء مجزّأً ومن دون نتائج حقيقية، ولا أعتقد أنّ التنازلات بهذه الطريقة سوف تنجح، لأنّ سقف المطالب ارتفع بإسقاط الحكومة ثمّ بإسقاط العملية السياسية. والخطرُ ليس في إسقاط الأشخاص أو الحكومة بل في إسقاط العملية السياسية التي تُستهدَف بعد أن يتمّ تشكيل الإقليم.

ومن هذا المنطلق أيّها الإخوة ومنذ أسابيع - وأنا كنت في لبنان لحضور مؤتمر البحرين، واطّلعت على عدّة معطياتٍ باعتبار أنّني عشت واحداً وعشرين عاماً أيام المعارضة بين بيروت ودمشق - اطّلعت على معطياتٍ من أشخاصٍ مهمّين في سوريا ولبنان، مفادها أنّ الوضع في سوريا بدأ يميل لصالح الحكومة، وأنّ الكفّة بدأت تميل لصالح النظام السوري، وهذا بحدّ ذاته هو الذي سرّع في عملية تفعيل التظاهرات وتفعيل العمل باتّجاه العراق، كما أشار الدكتور الجلبي في محاضرته، ولا أعلم إن كان كلامه تحليلاً أو بناءً على معلوماتٍ. أنا لديّ معلوماتٌ. اتّجهوا نحو العراق وفعَّلوا العمل في العراق قبل أوانه، فقد تراجع أداء جبهة النصرة وسائر المسمّيات الموجودة في سوريا مثل الجيش الحرّ والقاعدة.

ثمة غرفة عملياتٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وسياسيةٍ وعسكرية. كلّ غُرَف العمليات هذه تعمل يومياً على إدارة الصراع، ولديّ أسماء هذه الغرف، عندما بدأت هذه الجبهة تتلكّأ وتنحدر لناحية عدم قدرتها على مواجهة النظام، وأصبح النظام أقوى، فكّروا بتحريك الوضع في العراق.

وأشكركم شكراً جزيلاً.

❖ **النائب رافع عبد الجبار نوشي: الحلّ يكمن في اللامركزيّة وحلّ كثيرٍ من الوزارات وإعادتها إلى المحافظات، ما نراه اليوم في «الغربيّة» نتائج صراعٍ استمرّ عشر سنوات وانعكس سلباً على الأقليّات.**

حقيقةً، كنّا نتمنّى عند حضورنا لهذه الندوة، واستماعنا لكلمة شخصيّة مثل الدكتور الجلبي، أن نجد الحلول. وهو من أهل الحلّ والعقد كما يُقال. ولكن وجدنا أنّه قد عقّد الأمور أكثر من طرحه للحلول، وذلك لأسبابٍ كثيرةٍ أوّلها بَيِّنٌ؛ وهو أنّ الدولة العراقية ما زالت من دون هويّةٍ ولا نظامٍ سياسيٍّ واضحٍ.

ثانياً: ربّما لم يكن الدكتور الجلبي صريحاً بالمستوى الذي كنّا نتمنّاه. وأنا أُقدّر أنّ بداخله أكثر ممّا قاله، أي أنّه اختصرَ كثيراً من الأمور.

العقدة الثالثة والكبيرة وهي تحمل عدّة معانٍ. كأنّ الدكتور الجلبي رسّخ فكرة السنّة والشيعة والكُرد وقسّمهم تقسيمات. وفي ذلك رسالة لها بُعدان:

الأوّل: تأكيد المشروع الدولي الإقليمي لتقسيم العراق، وهذا سببه - عطفاً على النقطة الأولى- عدم وجود شكل نظامٍ سياسيٍّ في العراق. ونحن في كتلة الأحرار نقول إنّ الحلّ في اللامركزيّة، وفي حلّ كثيرٍ من الوزارات وإعادتها إلى المحافظات، ومن ثمّ لن تكون هناك مشكلة. والتظاهرات الحاصلة اليوم هي نتائج وليست أسباباً، نتائج لما تمخّض عنه صراعٌ عمره عشر سنوات. الكلّ يريد إثبات ذاته، ويستخدم "فوبيا" الآخر، أخوّفك حتّى أحصل على أكبر قدر من السلطة، وهذه عُقدة العراق.

نقول بصريح العبارة: السنّة تخوّف الشيعة بالكُرد، والشيعة تخوّف السنّة بالكُرد.. وهكذا دواليك، ونحن الشعب العراقيّ شعبٌ أصوليٌّ يؤمن بقياداته، لسنا كشعب كوريا، عندما نختلف مع البرلمان لا نتجاوب معه، بل ننزل إلى الشارع.

الثاني: العُقدة الأخرى في هذا الموضوع هي رسالةٌ غير طيّبةٍ للأقليات، فأنا لو كنت صابئيّاً -وهم موجودون بكثرةٍ في محافظة ميسان- لفكّرت بالهجرة إلى أستراليا، وهم يتّجهون الآن إليها. ولو كنت مسيحيّاً لفكّرت بالهجرة إلى الكنيسة حتّى أجد لي مكاناً في أوروبا.

أعتقد أنّ الحلّ اليوم يكمن في إعادة تشكيل النظام السياسيّ. هل نحن، بالفعل، نظامٌ اتّحاديٌّ فدراليٌّ أم لا؟

النظام الفدراليّ يواجه مشكلتين:

المشكلة الأولى: إذا توجّهنا إلى المركزيّة، كما هو الحال اليوم، سنكون أمام مشاهد مؤسفة. على سبيل المثال: البرلمان يُصدِر اليوم قراراً إلى مديريّات الزراعة بإلقاء القبض على الحيوانات، مع أنّ هذا الأمر من ضمن صلاحيات رئيس الوحدة الإداريّة ومن ضمن صلاحية وحدة التجاوزات. وأقول -باعتبار أنّني كنت قائمقاماً ومارست دور نائب محافظ- إنّ هكذا قرارات تعقّد المشكلة أكثر ممّا تحلّها. فنحن اليوم علينا أن نتوجّه لبناء شكل النظام السياسيّ والفدراليّ. والتظاهرات التي خرجت هي النتيجة الحتميّة لتقديس المركزيّة، وهذا جزءٌ من العقليّة الشرقيّة - كما في مصر وغيرها أيضاً ــ حيث إنّ النظرة الشموليّة هي التي تتحكّم في الشارع وفي المنطقة بشكلٍ عامّ.

والمشكلة الثانية في النظام الفدراليّ، هي أنّنا إذا توجّهنا لمنح الصلاحيات للمحافظات وللأقاليم ستكون هناك، للأسف، رغبةٌ في التقسيم، وهذه الحالة بدأت تتولّد لدى المواطن العراقي.

أتمنّى على الدكتور الجلبي أن يكون له دورٌ في هذا الأمر ويشارك مشاركةً فعليّةً جدّيّةً مع القيادات السياسيّة، ومع أولئك الذين يتحمّلون المسؤوليّة كاملةً. فالدكتور أحمد الجلبي والقيادات الموجودة هم المسؤولون اليوم أمام الله وشعبهم، عليهم اليوم أن يرسموا ما هي الدولة العراقيّة القادمة

ويثبّتوا مفاصل الحكومة الاتّحاديّة الحقيقيّة. عندها لن تخرج تظاهرةٌ في هذا المكان ولا تظاهرةٌ في ذلك المكان.

❖ **النائب قيس العامري: ما هو تأثير العامل الخارجي على المشهد السياسي، وأين دور القوى الوطنيّة المعتدلة في قضايا التنمية؟**

اختصرَ عليّ أخي وزميلي النائب رافع عبد الجبّار. سوف أقتصر على سؤالين فقط:

الأوّل: لم يتحدّث الدكتور الجلبي عن مدى تأثير العامل الخارجي على نشاط القوى السياسيّة في الداخل، ولا عن انعدام المساحة المشتركة التي قد تجمع القوى السياسيّة على البناء على المنجَز أكثر من بنائها على الأزمة.

السؤال الثاني: أين هي القوى المعتدلة التي تتحدّث عن التنمية الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعيّة وتعويلها على المنجزات، بدلاً من جرّ الطوائف والقوميّات إلى أزمات لتسويق نفسها؟

❖ **الدكتورة منال فنجان: المحاصصة سيّئة الصِّيت دفعت إلى تكديسٍ كَمِّيٍّ من دون كفاءات، حراك الأنبار بؤرة انطلاق، والمشكلة في توظيفها السياسي، علينا النظر إلى الحدث دون المتظاهرين، والحلّ في تفكيك المجاميع.**

أعتقد أنّ العبرة من النقاش هو أن نضع آلياتٍ للحلول وليس الدوران حول المشكلة، أو أن نخلص إلى منطق يكون بدوره بعض المشكلة. المشكلة في العراق كبيرةٌ ومتعدّدةٌ ومجسّمةٌ ومركّبةٌ؛ منها هو متعلّقٌ بطبيعة النظام، ومنها هو متعلّقٌ بمشاكل غامضةٍ في الدستور نفسه، ثمّ إنّنا، كسياسيّين، لا نفقه آليات التحرّك السياسيّ، ولا نعرف نواميس العمليّة السياسيّة وأخلاقها. وبلحاظ أنّ الثقة هي السِّمة السياسيّة بين المتحالفين، فقد فشلت الحكومة في أن تجعل منّا حلفاء استراتيجيين، كما فشل الآخرون أن يجعلوا من الحكومة حليفاً استراتيجيّاً لهم.

كذلك، توجد مشكلةٌ أخرى فيما يتعلّق باحتضان كفاءات الداخل، وللأسف الشديد كان هناك دائماً عزوفٌ عن هذه الطبقة، ولذلك نجد أنّ المحاصصة سيّئة الصّيت جعلت من العمليّة السياسيّة العراقيّة أشبه بعمليّة تكديسٍ كَمِّيٍّ للأشخاص بصرف النظر عن كفاءاتهم، وميزاتهم، وإمكانياتهم التي يُمكن أن يُسخّروها لخدمة الشعب العراقي والوطن. لذا نجد أنّ هناك كَمّاً متراكماً من المشاكل يوماً بعد يومٍ، لأنّ الذي يشغر المنصب هو الرجل غير المناسب في المكان المناسب.

نحن الآن بصدد الحديث عن المشكلة في محافظة الأنبار، والتي أشار الأخوان إلى أنّها مشكلةٌ متعدّدةٌ ومتنوّعة، ولا ننظر إليها على أنّها وحدةٌ واحدةٌ ومجرّدة. المشكلة ذات أوجُه؛ منها ما يتعلّق بحقوقٍ شرعيّة، وهي بمنزلة شرارة الانطلاق، أي أنها تختلف عن عمليّة الإشعاع. وشرارة الانطلاق أمرٌ مشروع، لكنّ عمليّة توظيفها السياسي هي المشكلة.

والمتظاهرون فئات؛ فئةٌ متأثّرةٌ بما يحصل في سوريا من حيث تأثّرهم بتنظيم القاعدة، وهذه هي الخلايا النائمة التي كانت موجودةً في الأنبار وفي الموصل وكركوك وصلاح الدين.

وهناك جهةٌ سياسيّةٌ هي أصلاً موجودةٌ في العمليّة السياسيّة، ومهمّتها العرقلة، وهي غير مؤمنةٍ بالعمليّة السياسيّة. وجهةٌ ثالثةٌ منتميةٌ إلى مشاريع إقليميّةٍ وخارجيّةٍ، وتحاول أن تنفّذ أجندةً معيّنةً.

وآليّة الحلّ، من وجهة نظري المتواضعة، تكمن في أن نتعامل مع الأحداث، وأن لا ننظر إلى المتظاهرين على أنّهم يمثّلون وحدةً وإرادةً واحدةً. الخطأ الأكبر هو أن نفترض أنّ هناك شخصاً بعينه أو جهةً معيّنةً يُمكن أن تمثّل المتظاهرين.

الحلّ الأساسيّ: ينبغي أن نعمل على تفتيت هذا "البلوك" من خلال خلْق خطوط تفاوضٍ متعددّةٍ؛ خطٌّ أوّلٌ وثانٍ وثالثٍ ورابعٍ، بمعنى خطٍّ

سياسيٍّ يتفاوض مع الأطراف السياسيّة المنخرطة مع المتظاهرين، وخطٍّ علمائيٍّ يتفاوض مع علماء الدين الحاضرين في التظاهرات، وخطٍّ آخر عشائريٍّ يتفاوض مع مَن يتبنّى العشائر، وخطٍّ آخر يتحرّك شعبيّاً بحيث نفصل كلّ جهةٍ عن الأخرى، ويبقى في هذه المرحلة - كما أشار الأخ بيان - أنّ على الحكومة في هذه المرحلة أن لا تقدّم التنازلات، لأنّ هذه التنازلات مع وجود لجنةٍ تنفيذيّةٍ تتدخّل بالشأن القضائيّ زادت الطّين بِلّةً، بحيث جعلت الآخرين يقولون: نحن كنّا محقّين عندما نتّهم الحكومة بأنّها هي المسيِّرة للملف القضائيّ.

لذلك نقول: في هذا الوقت ينبغي أن يكون هناك تفاوضٌ وحوارٌ حصريٌّ، وأن نعزل هذه الأطراف بعضها عن بعضٍ بالشكل الذي يفتّت هذه الجماعات. عند ذلك نقول: عندما نقدّم هذا التنازل، فعَليك، يا فلان الذي أصبحتَ منوطاً بهذا الملف، أن تسحب جماعتك من الساحة. هذا هو المطلوب.

❖ **الوكيل دارا شهيد: دعونا نفكّر بمصلحة العراق**

أُضيف إلى صفات أستاذنا الدكتور أحمد الجلبي، أنّني رافقتُه أيّامَ المعارضة، وشهدتُ شخصيّاً حضوره في المؤتمرات من «فيينا» إلى «صلاح الدين» حين كان ينتقد النظام. لكنّني اليوم تألمّت من صميم قلبي لأنّ «النبرة» التي يتكلّم بها هي هي. وطبعاً هذا نابعٌ من خضّم الوقائع الموجودة. نحن لا نريد أن نرجع إلى ذلك النظام الشموليّ الذي نُبغضه جميعاً، ولم نتوقّع في يومٍ من الأيّام أو حتّى نفكّر في أن نرجع إليه، هذا أوّلاً.

ثانياً: أنا أعرف الأستاذ الجلبي، والدكتور إبراهيم تحدّث عنه، وأُضيف إلى ما قاله، أنّه اقتصاديٌّ جيّد، وأحد الكفاءات العراقيّة الفذّة التي استغلّت الجهات الخارجيّة التي نقول اليوم إنّها تستغلّنا. هو نجح مسبقاً في استغلالهم.

ثالثًا: هو إنسانٌ عصاميٌّ لا يضعف، وهذا نراه جليّاً اليوم. لذلك دعونا

لا نفكّر تفكيراً منفرداً، دعونا نفكّر بمصلحة العراق ككلّ، وأن نعمل مع بعضنا بعضاً. ثقوا بالله تعالى أنّ عملنا أفضل من عمل المنظّمات الدوليّة. ولكنّ الأمر المخيف هو أن نُحجم عن تثقيف أنفسنا ونتعامل مع الأمور بكبرياء. فلنكُن رقماً في السياسيّة الإقليميّة باعتمادِ سياسةٍ واضحةٍ وعقلانيّة.

❖ **د.علي السعدي : السياسة فن إيجاد الأجوبة في ظلّ المتغيرات، لا تستطيع دولة احتكار العنف وإنتاج الديكتاتوريّة، رفعنا شعار "لا أقليّة تحكم ولا أكثريّة تهيمن" لكي يحقّق كلّ فرد وكلّ طائفة ذاته في العراق من دون التضحية بها.**

اسمحوا لي أن أتحدّث اليوم بصفتي باحثاً وليس سياسيّاً. أذكر أنّ الصديق الدكتور إبراهيم فكّر قبل سنواتٍ أن يجعل من هذا المنتدى مساهماً في صنع الفكر السياسي العراقي، وقد أدّى الدور بمعقوليّة كبيرة، لكن ما أتمنّاه هو أن لا يتحوّل المنتدى إلى منبر للسياسيّين.

كنّا متعطّشين فعلاً لكي نتعلّم منهم، سواءً على صعيد الفكر السياسيّ أو على صعيد الممارسة السياسيّة، لكن حتّى الآن لم نرَ إبداعاً مميّزاً في المجال السياسيّ، إلى حدّ أنّه يُمكن القول إنّ في العراق سياسةً وأُناساً يُمارسون العمل السياسي، ولكن ليس في العراق سياسيّون. أقصد تلك السياسة التي يقول عنها ولسن: "أسبوعٌ في السياسة زمنٌ طويل". ونحن نمارس السياسة منذ سنين، وهذا ليس زمناً قصيراً.

في أيّامنا هذه لم تعد السياسة "فنّ الممكن"، بل هي "فن إيجاد الأجوبة في ظلّ المتغيرات"، فكم من سياسيّينا يملك أجوبةً لما حدث أو لما سوف يحدث. كلّ معرفةٍ تبدأ بسؤال، إلا السياسة فإنّها تبدأ بجواب.

وهنا أودّ أن أذكّر الحاج بيان الذي شخّص أنّ النظام السوريّ بات أقوى، وأنّ المعركة - كما قال قبل سنة ونصف السنة - ستكون على أسوار بغداد في حال سقط النظام السوري؛ أذكّره بأنّ النظام السوريّ عندما كان قويّاً

ومستقراً كانت المعركة في قلب بغداد وليس على تخومها، ولذلك لنا أيضاً أن نشخِّص متى يستطيع الفكر السياسيّ العراقيّ بأن يشخِّص.

إنّ زمن الديكتاتوريات أوشك أن ينقرض. ومن أخبرك يا سيدي بأنّ النظام قد يستعيد المبادرة، وأنّ هناك عودةً للديكتاتوريات في العالم؟ اسمح لي أن أقول لك إنّ كلامك فيه خَللٌ كبيرٌ على صعيد الرؤية السياسيّة. علينا أن نمتلك رؤية. إنّ الدائرة فعلاً تتغيّر. بدأت في الدولة المناضلة، ثمّ الدولة المتحكّمة، ثمّ الدولة الحاكمة، ثمّ الدولة الخادمة. الآن دور الدولة هو أن تحكم، ولا تستطيع أيّ دولة احتكار العنف، ولا إعادة إنتاج الدكتاتوريّة، وأصبحت هناك متغيّرات يجب أخذها بنظر الاعتبار.

ومن خلال بحوثي الطويلة، والبعض منكم قرأها والبعض لم يقرأها، فإنّني توقّعت هذا الربيع العربيّ منذ سنين طويلة، والدكتور إبراهيم يذكر ذلك.

إضافةً إلى ذلك، ليس علينا أن نندب الطائفيّة، وكلّما قال أحدهم شيئاً نتّهمه بأنّه يرفع شعاراً طائفيّاً. حاليّاً توجد في العراق مجتمعاتٌ تتناقض وتتقاتل فيما بينها، وبإمكانها أن تلجأ إلى عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ. وإلا فما هي الديمقراطيّة؟ ما المشكلة في أن يرفع السني صوته ويقول أنا سني والشيعي يقول أنا شيعي، ما المشكلة في ذلك؟ وما المشكلة في أن يطالب أيّ مكوّنٍ أن تستقيل الحكومة؟ أليست هذه هي الديمقراطيّة؟ ولماذا إذاً هذا الرجل بعينه يمثّل هذه الطائفة؟

هناك مشاريع حقيقيّةٌ موجودةٌ ونحن نقدّمها لكم، وإذا كنتم كسياسيّين تُعيدون إنتاج الأزمة باستمرار، فنحن مستعدّون أن نقدّم لكم مشروعاً متكاملاً، وهذه ليست دعاية. هناك مشروعٌ متكاملٌ بحيث تنظر كلّ طائفة إلى الدستور وإلى الحفاظ على وحدة العراق بصفتهما مصلحة لها كطائفة، ونحن في هذا الملتقى رفعنا شعار: "لا أقليّة تحكم ولا أكثريّة تهيمن"، والهدف منه هو أن تحقّق كلّ المكوّنات الفردية والجماعيّة في العراق ذواتها، والأمور

تسير حاليّاً بهذا الاتّجاه. لذا، عليكم أن تأخذوا هذه الحقيقة بنظر الاعتبار وتسجّلوها في أذهانكم. هذا هو شعار المرحلة القادمة. فلا تصغّروا الأمور. وتوجد مشاريع جديّةٌ وحقيقيّةٌ لمثقّفين عراقيّين بإمكانها أن تشكّل حلاً. وشكراً.

- **الباحث حسين درويش العادلي: المشكلة في اعتماد التوافق الطائفي العرقي، وليس السياسي. سدَنة النظام يتحمّلون مسؤوليّة تصحيح المسار.، إمّا أن تسلّم قوى النظام بمشروع وطني، أو فلتتّفق على تقسيم العراق، أو اعتماد نظام فدرالي أو كونفدرالي.**

كلّنا متّفقون على أنّ الأزمة هي أزمة النظام السياسيّ، وأنّ العمليّة السياسيّة قامت على أساس التوافق الطائفي وليس السياسي. العمليّة السياسيّة في العراق قوامها التوافق العرقي الطائفي وليس السياسي. وإذا لم نتكلّم بصراحةٍ سيبقى إنتاج المعاناة مستمرّاً. النخبة السياسيّة هي التي أنتجت هذه الأزمة. لقد شارك الجميع في تشكيل العمليّة السياسيّة، ولنا أن نسأل الذي اعترض على هذا التشكيل، لماذا لم يطرح مشروعاً بديلاً، ويناضل دفاعاً عنه؟

إذاً، توجد نخبةٌ ساهمت في تأسيس العمليّة السياسيّة وهي التي أنتجت هذا النظام، وجوهر العمليّة السياسيّة قائمٌ على التوافق العرق طائفي. وبصراحة، ومن دون لَفٍّ ودوران، ثمّة سدَنةٌ وحفَظَةٌ لهذا النظام السياسي العرق طائفي الذي جوهره الامتيازات، ومن يريد إعادة إنتاج الدولة عليه أن يُعيد تصحيح مسار العمليّة السياسيّة.

هذه النخبة التاريخيّة - النخبة التاريخيّة بتعبير درامي- هي التي أوجدت هذا النظام السياسيّ وهي اليوم صاحبة السلطة، صاحبة الدولة، بيدها السلطة والإعلام والاقتصاد، بيدها كلّ شيء، فإمّا أن تركن إلى إعادة إنتاج العمليّة السياسيّة بما يُفضي إلى مشروع وطني، أو فلتتّفق على تقسيم العراق أو إقامة نظامٍ فدراليٍّ أو كونفدرالي.

وهذه النخبة نفسها تتحوّل إلى كتلةٍ تاريخيّة، ونحن نترك الوطن أمانةً بأيديها. فأنتم أصحاب السلطة والفعل التاريخي اجلسوا وحلّوا لنا هذه الأزمة. هذه أزمة الدولة وليس أزمة تظاهرات الأنبار، فالدولة كلّها في مهبّ الريح.

أمامكم الخيارات التالية: إما أن تقولوا إنّ مكوّنات هذا البلد لا تستطيع التعايش في ما بينها، فيتعيّن حينها التقسيم. أو فلنوضح هوية هذا النظام السياسي الهجين، فلا هو هو فدراليٌّ ولا كونفدراليٌّ ولا هو مركزي، ولا غير ذلك. اعترفوا بأنّكم أنتجتم هذا النظام الطائفي وأصبحتم مادّته، وأنّكم سدَنةٌ له وعاجزون عن إعادة إنتاجه. اتركوا المجال لنخبةٍ تاريخيّةٍ غيركم لكي تأتي وتحلّ معضلة الدولة. أو اسمحوا لي أن أقولها، وأنا آسفٌ لهذا القول: ما دام هناك سياسيّون غير قادرين على إدارة هذا البلد، فلنوكل أمره إلى الأمم المتحدة لتُدير البلد وتُنتج لنا نظاماً جديداً، فأنتم عاجزون عن ذلك.

❖ **الوزير عامر عبد الجبار: امتلك العراقيون منظومة ضخمة في مواجهة صدام، فلماذا هم اليوم عاجزون عن إدارة العمليّة السياسيّة؟**

السلام عليكم، والشكر موصولٌ للأخ الدكتور إبراهيم بحر العلوم والدكتور أحمد الجلبي. لديّ سؤالٌ واحدٌ حول ولادة العمليّة السياسيّة العسيرة والمستعصية على السياسيّين.

إذا استعرضنا سياسيّي المعارضة ما قبل سقوط نظام صدام، لرأينا كلّ واحدٍ منهم قادراً على تأليف كتابٍ عن جهاده وعمله السياسيّ، وكيف أنّهم أقنعوا العالم بمظلوميّة الشعب العراقيّ، وبتغيير رأيه في صدام، وكيف تمكّن هؤلاء السياسيّون من استجلاب الجيوش الأمريكيّة عبر المحيطات وإسقاط صدام، على الرغم من جبروته وامتلاكه منظومةً إعلاميّةً ضخمة، وتعتيمه الإعلامي إلى حدّ انعدام الفضائيّات والهواتف النقالة.

إذاً، هذه المنظومة هي منظومةٌ ضخمة، فلماذا هي عاجزةٌ اليوم عن

إدارة العمليّة السياسيّة؟ وهذا العمل الذي أنجزتموه أيّامَ المعارضة عملٌ كبيرٌ وجبّار، لم يتوقّعه أحد، فلماذا عجزتم اليوم؟

أمّا التحالف الوطني، فلم يحصل أن تقاتلت كتلة في ما بينها أكثر من اقتتالها أيامَ المعارضة. هاجموا بعضهم بعضاً في الصُّحف. في المقابل، كان القتال بين الأحزاب الكردية سنة 1996 م قتالاً دامياً، فكيف أمكنها أن تتوحّد الآن وتبني كردستان؟ أين المشكلة؟ هل تُراكم تبالغون في تاريخكم أيّامَ المعارضة؟

❖ **الأستاذ علي عبد المجيد محمود: لو فكرت الحكومة جديّاً بتنمية القطاع الخاصّ لما حدثت تظاهرات الغربيّة**

أتّفق مع الدكتور الجلبي في نقطةٍ أساسيّة، فمشكلة العراق متشعّبةٌ اجتماعيّاً وثقافيّاً وسياسيّاً وغير ذلك. أشعر بأنّ السلطة التنفيذيّة مهيمنةٌ في العراق، والشعب خاضعٌ لها، وأيّاً تسأل يقل لك إنّ الحكومة لا تقدّم له شيئاً.

العنصر الاقتصادي هو جوهر التقدّم في أيّ مجتمع، بحيث يحصل على حقوقه كلُّ من يعمل، بصرف النظر عن السلطة والحكومة.

أغلب الذين تحدّثوا اليوم عن هذه المشكلة المتشعّبة هم سياسيّون كانوا في السلطة، ولم أرَ تقدّماً أو أمراً إيجابيّاً تحقّق في العراق خلال وجودهم في السلطة طوال تسع سنوات. سمعت أنّ السلطة التنفيذيّة متقدّمة وكانت تضمّ عدّة قوى.

سؤالي للدكتور الجلبي: متى ستفكّر الحكومة العراقيّة بالقطاع الخاصّ؟ أنا مقتنعٌ بأنّه لولا البطالة لما خرج الناس في التظاهرات وشاركوا في الاعتصامات، ولا انصرفتوا للعناية بعملهم وعوائلهم. البطالة هي السبب في ما يحدث. وفّروا الوظائف للمواطن العراقي، وعلى الأرجح ستزول كثيرٌ من هذه المشاكل والنزاعات.

❖ **الوزيرة باسكال وردة: أنتم أصحاب السلطة، فكيف نتمكّن من القضاء على الفساد، القرار بيد من؟**

تكلّم الدكتور أحمد بكلّ وضوح وبشكلٍ قاطعٍ عن الفساد وقتْل الاستعدادات العراقيّة. وبكلّ بساطة، فإنّ سبب التخبّط في تحقيق مطالب الناس وتأمين حقوقهم هو الفساد. السلطة بأيديكم، فأين هو الحلّ وممّن نطلبه؟ كيف يمكن أن نُنقذ العراق من الفساد؟ كيف نُوصل صوتنا بأنّ من حقّ السجين أن لا يبقى موقوفاً إلى ما لا نهاية؟ من الطبيعيّ أن يؤدّي الفساد وتضييع الحقوق إلى عدم الاستقرار. لذلك أرجو من الدكتور أن يوضح كيفيّة حلّ هذه القضايا. ومع وجود هذه الكفاءات العلمية والإدارية وهذه القيادات، فالعراق قادرٌ على النهوض والقيام بما يتوجّب القيام به. يبقى السؤال: القرار بيد مَن؟

❖ **الدكتور محمد جواد الشرع: أين الحلّ؟ اللجنة الوزاريّة غير مقبولة لذلك لا جدوى منها**

الشكر للدكتور الجلبي على هذه المحاضرة الشاملة. لمستُ فيها بُعدًا اقتصاديًّا. كما تطرّق إلى ما يحصل، وعرّف عن ورقة برنامج الائتلاف التي لم نطّلع عليها بعد، وحبّذا لو اطّلعنا على ملامحها لاحقاً.

النقطة الثانية، تحدّثت حضرتك وكأنّك مواطنٌ عاديّ، والأسئلة التي طرحتَها هي التي يطرحها المواطنون، ولم أسمع منك أبداً عن كيفيّة حلّ هذه المشكلة. كيف يُمكن حلّها؟

النقطة الثالثة تتعلّق بالأزمة الحاليّة، وهي أزمةٌ معقّدةٌ فيها جوانب اقتصاديّةٌ وجوانب سياسية، وفيها عناوين من قبيل الربيع العربي، والشرق الأوسط الجديد، وغير ذلك.

هذه التظاهرات عبارةٌ عن مواطنين يطالبون ببعض الخدمات، ولكن

تداخلت مع مطالبهم هذه الملفّات السياسيّة والاقتصاديّة، وربما المشكلة السوريّة أيضاً. الملفات كثيرة، والحكومة ليست وحدها المطالبة بتقديم الحلول، وإنّما يُفترض بالسياسيين أيضاً أن يقترحوا الحلول.

هل ثمة اتصالاتٌ محدّدةٌ مع الحكومة؟ أنا لا أتكّلم مع اللجنة التي يرأسها الدكتور حسين الشهرستاني، فأنا أحد المعارضين لترؤسّه لهذه اللجنة، ومهما قدّم من تنازلاتٍ لا يُمكن القبول بها، فالشخص غير مقبولٍ لديهم، وأنتم السياسيّون عليكم أن تنصحوا الحكومة بهذا الاتجاه.

❖ **الإعلامي سالم مشكور : لولا الدور الأمريكي لما كنّا تحت سماء الوطن.وهناك من يريد استعادة العراق، ويرى أنّ الخيار العسكري لم يعُد مجديًا، وإنّما الدخول بقوّة في العمليّة السياسيّة والإطاحة بها.**

سوف أتحدّث بشكلٍ سريعٍ جداً. لديّ شهادةٌ ومعلومةٌ ورأي.

أنا أواكب عمل المعارضة منذ العام 1990 م. والدكتور أحمد الجلبي كان المحور. فهو الذي جمع المعارضة وهو الذي نسّق تحرّكاتها كافّة، وهو الذي سوّق ملفّ العراق، وأقنع اللوبي الأمريكي، واستصدر قانون تحرير العراق الذي كان أساساً اعتُمد فيما بعد لإسقاط النظام. ولولا الدور الأمريكي لكنا إلى الآن مشتّتين، ولم نكن تحت سماء وطنٍ واحد، بغضّ النظر عمّن يعارض الدور الأمريكي.

في لقاء تلفزيوني بعد العام 2008 م قلت للرئيس الطالباني: القوات الأمريكيّة تداهم بيت الدكتور أحمد الجلبي وتصادر أجهزته وتحطّمها. وعلى الرغم من تعاونه فهناك جفاء، فما الذي حدث؟.

أجاب: ما جرى على الدكتور أحمد الجلبي تنطبق عليه الأغنية العراقيّة: يا من تعب يا من شكه يا من على الحاضر لكه.

المعلومة: يوجد صحافيٌّ لبنانيٌّ كبيرٌ نقل إليّ شخصيّاً عن نجيب ميقاتي

رئيس الوزراء اللبناني أنّه التقى الأمير بندر بن عبد العزيز في شهر تشرين الأوّل عام 2012 م، وقال له: نظام الأسد ساقطٌ خلال مدّةٍ أقصاها نهاية شباط، ولبنان ساقطٌ لا محالة بعده، ثمّ نستعيد العراق. تأمّلوا معي عبارة "ثمّ نستعيد العراق". مَن هم وممّن يستعيدونه؟ هذا الكلام ربما يساعدنا كثيراً في تفسير ما يجري الآن.

في ما يتعلّق بموضوع هويّة العراق، الدستور فيه إسقاطٌ وفيه خدعٌ وأكاذيبُ كبيرة، ومنها أنّ العراق نظامٌ فدراليّ وديمقراطيّ. وفي رأيي المتواضع فإنّ النظام العراقيّ لا هو فدراليّ ولا ديمقراطيّ. إذاً، فلنبحث عن هويّة العراق ونحدّدها، لأنّ النظام القائم ليس فدراليّاً على الإطلاق، وهذا الأمر شرحُه يطول. والنظام ليس ديمقراطيّاً أيضاً. هناك شيءٌ اسمه نظامٌ توافقيّ ديمقراطيّ، والنظام التوافقيّ هو حكم الأغلبيّة مع الاحتفاظ بحقوق الأقليّة، التوافقيّ هو الذي نجح في بعض الدول وفشل في بعضها. فشل في لبنان وفي العراق.

أذكّر فقط في اجتماعٍ جرى في عَمّان سنة 2009 م مع رموز ما كان يعرف سابقاً بقادة التوافق، اجتمعوا في عمان، والخبر كشفه الدكتور سعدون الدليمي. في حينه نقل لي الخبر أحدهم واستفسرت منه شخصيّاً وشرح لي التفاصيل. دُعِي الدكتور سعدون الدليمي على مَضَض ولم يذهب، ثمّ قصده أحمد أبو ريشة وأخبره بما جرى في الاجتماع؛ ومفاده أنّ التوافق خلص إلى أنّ الخيار العسكريّ لم يعد مجدياً، والحلّ الوحيد - من وجهة نظرهم - أن يعملوا بقوّة من داخل العمليّة السياسيّة وينفّذوا ما يريدون، تمهيداً للإطاحة بالعمليّة، وأن يكون إياد علاوي هو بوّابة الشر، رئيس الوزراء الشيعي، وأنّ هذا المشروع يحظى بالدعم القطري والتركي. وفي اليوم التالي ركبوا الطائرة وذهبوا إلى أنقرة، ومن هناك إلى قطر. هذه المعلومة على ذمّة الوزير الدليمي. وما جرى بعد ذلك من حديث عن الكتلة العراقيّة يساعدنا على فهم حقيقة ما يجري الآن. الموضوع إذاً ليس موضوع مطالب.

❖ **النائب مؤيد العبيدي: العراق اليوم بحاجة إلى تدوين المشروع السياسي، وبرنامج حكومي جدير، وقيادة لإدارة البلاد**

السلام عليكم، لا أحد يُشكّك في مواقف الدكتور الجلبي الوطنيّة، ولكن كنت أتمنّى عليه، في هذا الحضور المبارك، أن تكون دراسته مبنيّة على سرد الخلفيات، واستعراض النتائج، ومن ثمّ اقتراح الحلول التي أَهملَ ذكرها.

لا شكّ في أنّ خللاً أصاب متن العمليّة السياسيّة القائمة أساساً على أصولٍ خاطئة؛ منها ما أشارت إليه الدكتورة منال قبل قليلٍ كالمحاصصة، والتوافقات غير الصحيحة، وغير ذلك.

سأقتصر في هذه المداخلة على ذكر ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: أؤيّد الدكتور عادل عبد المهدي، وهو ما أكّده الدكتور سلام الزوبعي وسائر الإخوة حول غياب المشروع السياسي الوطني. لكنّي أتساءل: من يدوّن هذا المشروع؟ أليس تدوين هذا المشروع هو التكليف الشرعي والوطني الملقى على عاتق الجميع؟

لذلك أقترح على سيدنا الدكتور إبراهيم أن تنبثق عن هذا الملتقى لجنةٌ من أصحاب الاختصاص والكفاءات العلميّة - وجميعكم أصحاب كفاءاتٍ واختصاصات - تكون مهمّتها كتابة المشروع السياسي العراقي.

النقطة الثانية: غياب البرنامج الحكوميّ. لقد غاب عن الحكومات التي تشكّلت بعد العمليّة السياسيّة إلى الآن، البرنامج الوطنيّ لإدارة الدولة. وفعلاً، كما أشار الدكتور الجلبي، تشكّلت لجنةٌ مختلطةٌ في الائتلاف الوطني العراقي من أصحاب الاختصاص، وبرئاسة الدكتور الجلبي نفسه، ودوّنت مشروعاً لإدارة الدولة، ولديّ نسخة منه الآن، أرجو أن تُوزَّع عليكم لدراسته. هذا المشروع قابلٌ للتطوير، وهو جديرٌ بقيادة العراق الآن وفي المستقبل.

المقترح الثاني هو أن تنبري لجنةٌ لإعادة صياغة البرنامج الحكومي، لأنّ هذا المشروع المدوّن في الائتلاف الوطني العراقي شارك فيه أكثر من مئة خبيرٍ من أصحاب الاختصاصات السياسيّة والاقتصاديّة والقانونيّة، وكانت لنا جلساتٌ في هذا البيت المبارك؛ بيت السيد إبراهيم بحر العلوم، وفي بيت الدكتور الجلبي، وفي بيت الدكتور الجعفري أيضاً.

النقطة الثالثة: مَن يقود هذا المشروع؟ أعني مشروع البرنامج والمشروع السياسيّ. يجب - أيّاً تكن نتائج الانتخابات النيابية أو المحلية القادمة - أن يقوم تحالفٌ وطنيٌ كبيرٌ متعدّد الجسور، لا يقتصر على الشيعة وحدهم، وإنما يشمل السنّة والأكراد أيضاً.

القسم الثالث
التعقيبات

◄ توجد مشاكل اجتماعية كثيرة

أثار الدكتور سلام الزوبعي قضية عدم وجود مشكلةٍ اجتماعية. أقول إنّ هناك مشاكل اجتماعيةً هائلةً وليست مشكلةً واحدة. المشكلة الاجتماعية ليست مشكلةً طائفية. المشكلة الاجتماعية هي قضية علاقاتٍ عائليةٍ، علاقاتٍ عشائرية. فقدان السكن يسبّب مشكلةً اجتماعية، وسوء الوضع التدريسي يسبّب مشكلةً اجتماعية.

◄ علينا التفريق بين المزايا والحقوق

ذكر الأستاذ بيان في حديثه موضوع التفاوض. إنّ التفاوض أعطى المزايا، وهي يجب ألّا تكون بمعزلٍ عن الحصول على التزاماتٍ بحلّ المشاكل. أنا أقول إنّ هذه ليست مزايا، هذه حقوق، من حقّ المواطن

العراقي أن يطالب بعدم البقاء في السجن ستّ سنوات من دون تحقيق، من حقّ المواطن العراقي أن يطالب بتنفيذ القانون بعد سنةٍ وليس بعد خمس سنوات. أُعطيكم مثالاً: هناك شيخٌ أُطلق سراحه من سجن التاجي قبل يومين، سُجن لثلاث سنوات، عمره ثلاثٌ وثمانون سنة، خرج وبقي خمسةٌ من أولاده في السجن، أحدهم في السجن منذ ستّ سنوات من دون تحقيق.

◄ ترويج طلبات التقاعد لأعضاء الشعب منذ 2008

في موضوع المساءلة والعدالة. قانون المساءلة والعدالة يُعطي حقّ قانون التقاعد لأعضاء الشعب من حزب البعث. قدّمت هيئة المساءلة والعدالة 2250 جدولاً لترويج معاملات التقاعد بشكلٍ كاملٍ في عام 2008 م، ولحدّ الآن لم يكتمل التقاعد، لماذا ننتظر كلّ هذه السنوات؟

◄ تأخرنا في معالجة الظلم

موضوع الحقوق ليس منحةً من الدولة، هو حقٌّ للمواطن على الدولة، نحن تأخّرنا في معالجة الظلم الذي تراكم، أنا أذكر جيداً أيام الحكومة الانتقالية برئاسة الدكتور الجعفري، لم يكن هناك معتقلون عند الحكومة العراقية من دون محاكمة، المعتقلون كانوا لدى الأمريكان وكانت الحكومة دائماً تطالب بهم. أذكر مثلاً شخصاً اسمه أبو زينب الخالصي رحمه الله، الذي طالبنا جميعاً - وتدخّل الدكتور الجعفري لدى الأمريكان - وأُطلق سراحه، هذا مثال. الحكومة العراقية قادرةٌ على أن تُنصف الناس وألّا تتعدى على حقوقهم.

◄ التقليل من شأن التظاهرات غير مقبول

في ما يتعلّق بموضوع التعامل مع المتظاهرين، أقول إنّه ليس من مصلحة أيّ طرفٍ تسفيهُ التظاهرات والاستخفاف بها، وليس من مصلحة أيّ طرفٍ

اتّباعُ الطريقة التي دعت إليها السيدة منال في تقسيم التظاهرات. هذا لن ينفع، هذا سيعقّد المشكلة وستعود علينا بمشاكل جديدة.

◄ لا يُمكن التعامل مع المشكلة السياسية تكتيكياً

أذكّركم أنّ بعض السياسات التي اتّبعتها الحكومة العراقية في محاولة استقطاب بعض العشائر في المناطق الغربية والتحالفات التي كان يمثّلها – على سبيل المثال – مشعان الجبوري كطرفٍ موالٍ للحكومة ضدّ التظاهرات، وجلبوا له تلفازاً من سوريا إلى العراق حتّى يتكلّم لصالح الحكومة. هذا غير مجدي، فالمشكلة السياسية لا يُمكن التعامل معها بشكلٍ تكتيكيّ، بل هي مشكلةٌ استراتيجيةٌ لا تُحلّ بالتكتيك.

أعود إلى ماقاله الأستاذ رافع، هناك حلولٌ موجودةٌ مطروحة، وهو ساهم في تأييدها في مجلس النواب:

أولاً: موضوع تأليف مجلس القضاء، هذا مهمٌّ وقد تحقّق.

الحلّ الثاني: في قانون تحديد الولاية بدورتين انتخابيّتين. وهذا أقرّه مجلس النواب، وهناك التفافٌ على المجلس عن طريق مجلس القضاء، نحن لا نتطرّق إلى هذا الموضوع، وحينما ندخل نصل إلى قضايا مزعجةٍ جداً، السلطة التنفيذية تستعمل السلطة القضائية لتقويض السلطة التشريعية، هذا الموضوع يجب أن يتوقّف.

◄ الحلّ يجب أن يكون عراقيّاً

في ما يتعلق بموضوع التدخّلات الخارجية التي أثارها الأستاذ قيس، ما هي الدول التي تستطيع التأثير على الوضع العراقي؟ توجد ثلاث دولٍ هي إيران والولايات المتحدة وتركيا. كانت سوريا تؤثّر، لكنّ سوريا الآن (دايخة)، وثمّة دولٌ تؤثّر على الوضع العراقيّ عن طريق المال؛ هي قطر والسعودية وبعض دول الخليج إذا أرادت أن تتدخل.

إيران تخشى من تغيير الحكومة، وأميركا لا تريد مشاكل في العراق، وتركيا تؤيّد التظاهر وتؤيّد التغيير، ونحن في خِضمّ هذه الصراعات، وكثيرٌ من الساسة العراقيّين يستندون -للأسف- إلى هذه الأطراف الخارجية في اتّخاذ المواقف، وأنا ضدّ هذا الأمر، وأطالب بأن يكون الحلّ عراقياً.

◄ برنامجنا من رحم الخبراء

أما في ما يتعلّق بالنقد البنّاء الذي أثاره الأستاذ علي السعدي؛ فأقول: لدينا برنامج الائتلاف الوطني للانتخابات، وهو ليس بعيداً عن الخبراء وأصحاب المعرفة في العمل السياسي والاقتصادي والتكنولوجي. ونحن تطرّقنا إلى موضوع الإنترنت، فخدمات الإنترنت هي أسوأ وأغلى خدمات، ولا أحد يكترث لذلك. لأنّ الذين يستخدمون الإنترنت هم شبابٌ ليس لهم نفوذ، تطرّقنا إلى كلّ القضايا في هذا البرنامج.

◄ المحاصصة سببها (الدّسَم)

تحدّثنا عن موضوع القضايا السياسية. لماذا ليس لدى السياسيّين برامج وطنية؟ المشكلة تكمن في أنّ السياسيّ لم يكن يحصل على شيءٍ في زمن المعارضة، بل يحصل على مشاكل، تهديدٌ وانتقامٌ وسبٌّ وشتمٌ من قِبَل النظام. أما بعد وصول المعارضة إلى السلطة، فهناك (دسَمٌ) يستحقّ أن يتعاركوا عليه، هذا هو السببُ الأساسيّ. انظروا إلى ما يحدث الآن على صعيد التعيينات. نأتي إلى وزارة الداخلية وفيها 122 مديراً عامّاً بالوكالة، 112 منهم من الشيعة، ما هذا؟ ماذا يقول الآخرون؟

القضية أصبحت معروفةً وأُثيرت في مجلس النواب. المحاصصة سببها (الدَّسَم)، واستمرارها هو هذا. كلّ الأطراف المتحاصصة تقبل بالتغطية على فساد الطرف الآخر لأنّها تخشى أن يكشف فسادها، هذه قضية واقع.

تحجيم الفساد من خلال لجنة العقود الحكومية

أعود إلى الحكومة الانتقالية وأقول: لم يكن هناك فسادٌ في العقود الكبيرة في الدولة، والحلّ؟

الإخوة قالوا إنّني لم أطرح حلاً، الحلّ هو في إعادة الروح والحياة إلى لجنة العقود الوزارية وتعزيزها لمنع الفساد كما حصل في الحكومة الانتقالية. هذا الحلّ جاهزٌ للتنفيذ الآن، كلّ الحديث الذي صدر عن الفساد في العراق لم تنعكس حادثةٌ واحدةٌ منه في الإعلام. لا أحد لديه دليلٌ على فسادٍ في الحكومة الانتقالية، وبعضُ أعضاء الحكومة حاضرون معنا في هذه الندوة.

هل يُعقَل أن تكون حاجة العراق ما يقارب ستة آلاف مدرسة ولم يُبنَ منها سوى 800 مدرسة؟ هل يُعقَل أن يفترش الأرض 103 تلميذاً في أحد الصفوف الابتدائية بإحدى مدارس الزعفرانية؟ هذا موجودٌ الآن.

هل يُعقَل أن تكون لدينا 1200 مدرسةٍ طِينيّةٍ في العراق. وهذا موجودٌ أيضاً. والسبب أنّ العقود التي أُعطيت لبناء المدارس لم تمرّ على لجنة عقودٍ لتفحصها، وهذا شيءٌ موجودٌ. فالحلّ لقضايا الفساد يبدأ بإعادة لجنة العقود الحكومية التي كان لها إجراءاتٌ وطُرقٌ لإحالة العقود ومنع الفساد.

الخيار الاخر التمسك بالسلطة ومن بعدنا الطوفان

الأستاذ حسين العادلي طرح على الحكومة خياراتٍ لحلّ الأزمة؛ إمّا أن تقوم بتنفيذ الفدرالية أو تتنحّى، ولكنّه لم يطرح خياراً آخر متاحاً. ماذا لو قال أصحاب السلطة: نحن لها ومن بعدنا الطوفان؟ ماذا العمل إذا قاموا بذلك؟

في المعارضة تضحية وليس امتيازات

الأستاذ عامر، شرحتُ لك سبب اتّفاق المعارضة. مثلاً السيد بحر العلوم، ولإنجاح المشروع السياسي بإسقاط صدام حسين، وقبل أن يذهب

إلى أميركا والبيت الأبيض، وكان هذا الشيء صعباً جدّاً عليه، فالذهاب ليس فيه ميزةٌ، فيه تضحيةٌ، حتّى أنّه مرّةً قال: إنّ والدي السيد علي بحر العلوم لو علم أنّني سآتي إلى البيت الأبيض لم يلِدني. في المعارضة تضحية، أما في الحكومة الحالية فكلُّ شيءٍ موجود: سيارات، بيوت، فساد عقود، كلُّ شيءٍ موجود.

الحكومة الحالية تدمر القطاع الخاص

وجنابك، أتيتَ على ذكر القطاع الخاصّ. ميزانية الحكومة الحالية تدمّر القطاع الخاص. أُعطيكم مثالين:

أولاً: مادّة في الميزانية تقول: الوزارات والجهات الحكومية لا تشتري البضاعة إلا من الوزارت الأخرى. إذاً، ماذا يعمل القطاع الخاصّ؟

ثانياً: إذا حدثت مناقصةٌ على المشروع، عليه أن يقدّم كفالة حُسن عطاء، يضع مالاً، وإذا رسى عليه الموضوع، يتوجّب عليه عندها أن يضع حُسن تنفيذ، وأيضاً يجب أن يضع أموالاً، فمعناها أنّه بدأ وعليه التزاماتٌ مالية، والشركات الحكومية ليس مطلوباً منها كفالة.

وعقّب أحد الحضور بأنّ هذا القرار توقّف قبل أربعة أشهر.

وعقّب الجلبي: إنّنا رفضنا هذا الموضوع في مجلس النواب، ونتيجة هذا الأمر، هل أوقفوه أم لا؟ لا أدري. وأضفنا فقرةً أخرى: أنّ القطاع العام يستورد من دون أن يدفع جمارك، وعلى القطاع العام أن يدفعها حتّى يصير تنافسٌ بالتكافؤ، ولكنّ التوصية لم تُنفَّذ. القطاع الخاصّ مهدّدٌ في أيّ لحظةٍ أن تُحجَز أمواله خارج المحاكم، وهذه مشكلةٌ كبرى، القطاع الخاصّ في العراق محاربٌ أكثر ممّا كان في زمن صدام وذلك بسبب غفلة السّاسَة عن الإجراءات الإدارية الموجودة التي ينفّذها جهازٌ إداريٌّ كان موجودًا وتربّى في زمن صدام، فحماية القطاع الخاصّ تكون في رفع هذه الامتيازات وتمكينه من العمل وتشجيعه بشكلٍ كامل.

من يمتلك الجرأة للتدخل؟

مَن يُجري الاتصالات مع الحكومة، ومن يقوم بهذه الاتصالات مع سائر الأطراف؟ هذه النقطة التي ذكرها الأستاذ محمد الشرع. مَن لديه الجرأة لكي يُقدم على هذه الخطوة؟ هو ليس لديه تأثيرٌ على المتظاهرين ولا يستطيع أن يضمن أنّ الحكومة تنفّذ ما يتمّ الاتفاق عليه مع المتظاهرين، (يوكَع بين الرجلين) مَن يتدخل في هذا الموضوع.

الآن يجري البحث في قانون المساءلة والعدالة. يريدون أن يعدّلوا المشروع حتّى يحقّقوا بعض مطالب المتظاهرين، هناك خلافٌ حقيقيٌّ حول كيفية التعديل، ماذا يريدون؟ يريدون أن يعود البعثيّون إلى الوظيفة ويُعطوهم راتب تقاعدٍ ويرفعوا الحظر عن الضبّاط الأمنيّين؟ هذه القضايا تُبحَث وليس هناك من يضمن أيّ شيءٍ يتمّ الاتفاق عليه، لأنّ المتغيّرات بالدقيقة الواحدة. من دون الوصول إلى نتيجةٍ في الموضوع لا مجال للإقدام على التوسّط؛ لأنّ الوسيط لا يضمن التنفيذ، لا من هذه الجهة ولا من تلك الجهة، هذا هو السبب.

الإرهاب والتدخّل الخارجي والفساد كلّها عوامل معرقلة

الأستاذ مؤيّد قال إنّنا لم نذكر الأسباب. إذا استعرضنا الأسباب في هذه الجلسة فسوف تطول مدّة عشر ساعات. الأسباب كثيرة؛ منها الإرهاب، والمؤامرات الخارجية، والفساد، كلّ هذه الأسباب موجودةٌ وهي تعرقل التنفيذ. أنا لا تهمّني الأسباب.

الأستاذ سلام قال: إذا رسب أحدهم في الامتحان، فالسّبب أنّه لم يدرس أو أنّ رِجله كُسرت، لكنّ المحصّلة أنّه رسب في الامتحان. الكلام عن الأسباب لا يحلّ المشكلة وإنّما الحلول. يجب أن نبحث عن حلولٍ حقيقيةٍ خارج مفهوم تقبيل اللحى المعمول به، ويجب أن نتحلّى بالشجاعة.

هل الحل ببقاء الحكومة؟!

أمّا في ما يخصّ الحلّ لهذه الأزمة، فقد وجّهت سؤالاً: هل يوجد حلٌّ مع بقاء الحكومة الحالية؟ وتساءلت: ما هي موانع الخوض في هذا الموضوع؟ هذه القضية مصيبةٌ ومسألة لا يجوز الكلام فيها؟

أروي لكم قصّة. توجد سيدةٌ معروفةٌ في العالم اسمها السيدة تاتشر. جرى في بريطانيا كلامٌ عنها عام 1991 حول الضرائب، وهي سيّدةٌ نجحت في السياسة. طرحت الثقة في نفسها وفي حزبها؛ حزب المحافظين، وحصلت على أكثريةٍ بسيطة؛ 53 في المئة من الحاضرين. فقالت: إنّ هذا لا يكفي وأنا أنسحب.

هذا الموضوع إذا طرحناه في العراق تحدث مصيبة، أنا أكلّمكم والبلد في خطر، إذا حصل اشتباكٌ عسكريٌّ وتدخّل الجيش فأنا أتوقّع أسوأ النتائج. أريد أن أقول إنّ القرارات استحضرت أزمات. ظهرت أزمة السلاح الروسي، ويتحدّثون عن 10 في المئة. أروي لكم قضية: جوهر صفقة السلاح الروسي هو نظام الدفاع الجويّ المؤلّف من شاحنةٍ وعليها صواريخ ورادارات. اشترينا 55 منظومةً بقيمة 55 مليون دولار. الإمارات اشترت النظام نفسه عام 2000 م بخمسة عشر مليون دولار. سوريا اشترت النظام نفسه العام الماضي بعشرين مليون دولار. لماذا نُقدم على شيءٍ من دون أن نسأل؟ هل الحكومة العراقية عاجزةٌ ماديّاً عن توظيف أفضل المستشارين في العالم لتدفع لهم مليون دولار، فيُخبرونا عن السعر الحقيقي تفادياً لأزمةٍ كهذه؟

الموضوع الذي نتحدّث عنه كبيرٌ جداً والبلد في خطرٍ حقيقيّ. ضبّاط النظام السابق متواجدون في الأنبار، قسمٌ كبيرٌ منهم يبيعون (لبلبي)، إذا حصل اشتباكٌ عسكريٌّ وحصل تمويلٌ وتجهيزٌ بالسلاح، فالمعركة - كما قال الأستاذ بيان - في «أبو غريب». والسلام عليكم.

(5)

أزمة العراق...

غيابُ إرادة الحّل

❖

ضيف المُلتقى

دولة الدكتور إبراهيم الجعفري

❖

■ آذار 2013م ■

التقديم

ضيف ملتقى الثلاثاء الشهريّ في الخامس من آذار 2013 م دولة الدكتور السيّد الجعفري، وتحدّث الدكتور إبراهيم بحر العلوم في افتتاح الأمسية مُرحّباً بالضّيف:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِن أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلاحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِى إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: 88]

السلام عليكم أيّها السادة والسيدات، دولة الدكتور السيد الجعفري، أصحاب السماحة، أصحاب المعالي والسيادة، الأساتذة الأفاضل، الأخوات والإخوة من المثقّفين والأكاديميّين والإعلاميّن,

أرحّب بكم أجمل ترحيبٍ في ملتقاكم الثلاثاء الشهريّ، فلهذه الملتقيات نكهةٌ مميزةٌ حيث الحوار الهادف والموضوعيّ الذي يُفترض أن يسود الأجواء، والذي يتناول أساساً الكليّات من دون الغوص في الجزئيّات.

مؤشّرات إيجابيّة

وهذه التجربة على الرغم من فُتوَّتها تمتلك مؤشّراتٍ مشجعةً باعتبارين:

الأول: إنّ هذه النخب العراقيّة ذاتُ مسؤوليّةٍ عالية، لذلك فنمط الحوار وسياقاته وضوابطه ضمن الرؤى المنهجية، وهذا ما يستحقّ الثناء والشكر.

ومن جهةٍ ثانية: إنّ الضيوف الأفاضل الذين تفضّلوا علينا بالمشاركة في هذا الملتقى ليُطارحوا الأفكار والهموم معكم، اتَّسموا ويتَّسمون بسَعةٍ ورحابة صدر.

لذلك أعتبر هذين المؤشّرين إيجابيَّين، ومن ثمَّ نطمح ونتطلّع إلى ديمومة مثل هذه الملتقيات وتطويرها بالشكل الذي يستوعب هذه النُّخب ويوسّع القاعدة ويوسّع الحوار المطلوب، ولا سيّما ونحن نعيش في العراق أزماتٍ سياسيةً ونتمنّى أن تكون الأزمةُ الراهنةُ الأزمةَ الأخيرة، ولكن ما زال الوضع بحاجةٍ إلى مثل هذه المنتدَيات والملتقَيات.

لقاؤنا اليوم مع شخصيةٍ وطنيةٍ بارزة لها بصماتٌ على المشهد السياسي قبل وبعد التغيير، رئيس التحالف الوطني، ورئيس تيار الإصلاح الوطني، ورئيس الوزراء السابق، الدكتور السيّد إبراهيم الجعفري.

وعلى الرغم من قناعتي أنّني لست بحاجةٍ إلى التعريف بهذه الشخصية، والمعرَّف لا يُعرَّف، ولكن وجدت أنّ هناك علاقةً امتدّت من المنافي إلى الوطن من بعيدٍ وقريبٍ من هذه الشخصيّة ذات الجوانب المتعددة، فأجد لِزامًا أن أتحدث ولو لدقائقَ معدودةٍ بعيدًا عن العمق الإخوانيّ الذي يربط الجانبين.

الجعفري وحزام النار

السيد الجعفري ابن التجربة الإسلاميّة التي انطلقت على يد السعيد الشهيد السيد الصدر رحِمه الله في نهاية الخمسينات، فعاش شبابه في

ساحاتها في كربلاء والموصل وبغداد، وحمل التجربة إلى المنافي في بداية الثمانينات لتكبر وتتّسع جهاداً وأفقاً ضد الاستبداد والدكتاتوريّة.

واتّسعت هذه الدائرةُ السياسيّة الإعلاميّة أيضاً في أوروبا وتحديداً في لندن حيث جمعته وإخوةً قياديّين في المعارضة العراقية، جمعتهم محنة الوطن ومعاناة الشعب. وعادوا إلى الوطن وهم يحلمون بتأسيس الدولة العراقيّة الجديدة. إذاً دعوني أُطلق مُصطلح "الآباء المؤسّسون" على هذه التجربة.

تمتّع ضيفنا المبجّل بحركةٍ فكريةٍ وثقافيةٍ أنتجت خطاباً تمكّن فيه من مُزاوجة ثوابت المعتقد الديني مع ثوابت الانتماء الوطني، ما وفّر له مساحةً مشتركةً للعمل مع الآخرين على الساحة الوطنيّة وفي الخارج، وانعكست هذه الثنائية، فكانت ثقافةً وسلوكاً وأداء. وكذلك امتازت حركته بمرونةٍ من دون الإخلال بالجذور والموازنة، فرفع راية الإصلاح. ومنْ عليه أن يُطالع التجربة السياسيّة والفكريّة، فلا بدّ أن يرتديَ حزام النّار، ولعلّ البعض يتساءل ما هذا الحزام؟ "حزام النار" هو كتابٌ أُلِّف قبل ثلاثة أعوام، كتبه الأخ علي السعدي، وكتب عن تجربة السيد الجعفري الثقافيّة والسياسيّة.

أمّا على صعيد الإنجاز، فلا أريدُ استحضار الماضي، ولكن أريد استنطاقَ الحاضر القريب، فما زال الكثير منّا يستذكر الحكومة الانتقاليّة بحلوها ومرّها، فنجح في تثبيت الدستور وتحجيم المحاصصة وتحجيم الفساد، في وقتٍ واجه العراق أتون الإرهاب وتجلّى بأبشع صوره في تفجير قبّة الإمامين العسكريّين عليهما السلام.

الخلاف والاختلاف الذي حدث لم يعرقل حركة السيد الجعفري السياسية، فاستمر داعماً لوحدة الائتلاف، وأصبح القاسم المشترك لتحالفه، وعمل طوال المدّة لوحدة التحالف وتماسكه، وكذلك دفع باتّجاه إيجاد المساحة مع الشركاء، وحاول تذليل العقبات في الأزمات التي حلّت بنا، وكان له دورٌ في الأزمة الراهنة، لذلك يبقى الحديث في الأزمة السياسيّة

وآفاقِ الحلّ يحتاج إلى التنظير، بل يتعدّاه إلى الاختبار والغوص داخل المشكلة.

نحن اليوم مع السيد الجعفري لنبحث معه ويبحث معنا، ما أزمة العراق؟

القسم الأوّل

المحاضرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قال الله تبارك وتعالى في محكم كتابه:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ سورة الأنفال: 25

ينبغي ألا نقف متفرّجين أمام الأزمة.

الذي يحدّق في سماء التاريخ، يجد الأزمات التي اشتعلت في هذا البلد أو ذاك، ربما بدأت ببساطة، ولكن سرعان ما امتدّت وسبّبت خسائر فادحة، وربما عبرت من بلدٍ إلى بلدٍ آخر، ولربّما من قارةٍ إلى قارةٍ أخرى.

الأزمة التي اندلعت في ألمانيا عام 1618 م - 1648 م، التي سُمّيت بحرب الثلاثين عاماً؛ كانت ألمانيّة المنشأ، مسيحيّة الأطراف بين البروتستانت والكاثوليك؛ ولكنّها امتدت إلى الدول الإسكندنافيّة وتأقلمت؛ وكذلك الحروب العالمية الأولى والثانية بدأت بأسبابٍ واهيةٍ محدودةٍ وسرعان ما اشتد أُوراها واتسعت إلى مناطق أخرى، وتسبّبت بـخسارة حوالي 20 مليون ضحيةٍ في الحرب الأولى و60 مليون ضحيةٍ في الحرب الثانية.

كذلك ينبغي لا يقف أحدٌ متفرّجاً على الأزمة، ويعتقد أنّه في منجًى منها إذا ما وصلت إلى محطّاتها الأخيرة لا سمح الله.

❖ الأزمة مرحلةٌ بين المشكلة والكارثة

أرى لزاماً عليّ ولو بشكلٍ سريعٍ أن أحدّد ماذا أقصد بالأزمة. أعتقد أنّ الأزمة هي المرحلة الوسطيّة ما بين المشكلة والكارثة، المشاكل موجودةٌ في كلّ الأحزاب والتجمُّعات والقوائم، وفي كلّ أجهزة الدولة. ولا أستطيع أن أتصوّر إنسانًا، فردًا كان أو مجموعة، من دون مشاكل. ولذلك هو في حراكٍ كيف ينتقل من ضفّة المشكلة السبب إلى ضفّة الحلّ.

لقد عبرنا من وجود مشاكل بسيطةٍ لا تتسبّب بشلل مؤسسةٍ ما، إلى شيءٍ جديدٍ يعرقل حركة المؤسّسة ويحوّل تلك المشاكل بالتراكم أو بالنوعية إلى شللٍ لمؤسسةٍ ما.

❖ الأزمة بدأت في نيسان 2012

أمّا إذا تحوّلت هذه الأزمة من مؤسسةٍ واحدةٍ من مؤسسات الدولة التنفيذيّة أو التشريعيّة أو القضائيّة، وعمّت كلّ السلطات، فعندئذٍ تؤول الأزمة إلى كارثةٍ ويسقط النظام مهما كان.

توالي المشاكل منذ عام السقوط 2003 إلى عام 2012 كان متوقّعًا، وكان الجميع ينبرون لحلّ هذه المشاكل. غير أنّه وما إن دخلنا عام 2012، وتحديدًا في الشهر الرابع، إلّا وبدأت المشاكل تأخذ منحى جديدًا، بدأت تشارف حجم الأزمة، وتعبّر عن نفسها أنّها أزمة، حيث التقى مجموعةٌ من الإخوة الفرقاء السياسيين، خمسة رموزٍ ليسوا سرًا على أحد، وبدأوا يفكّرون بمسألة الاستجواب وسحب الثقة، ومن يعرف هؤلاء الإخوة في الشهر الرابع عام 2012، ويعرف حجمهم البرلماني وإسقاطاتهم الاجتماعية، يشعر أننا لسنا مبالغين بأننا على مشارف أزمة. معهم رموزٌ مع شخصيّاتهم في الحكومة مع الإخوة أعضاء البرلمان في مجلس النواب، مع ذلك، كنّا نستشرف أن البلد سيمرّ بأزمة، صحيحٌ أنّنا ما تجاوبنا مع لقاء إربيل، وبرّرنا عدم التجاوب

على الرغم من رسالةٍ وصلتني منهم عن طريق الأخ رئيس البرلمان، مفادها أنّهم اتخذوا قرارًا بالاستجواب وسحب الثقة، والقرار الثاني باختيار البديل، واعتذرت أن أكون بديلًا، وتحدّثت بصريح العبارة وأبرزت أربع ملاحظات:

الملاحظة الأولى: أنا لست ممّن يخطط لقطع الطريق على أحدٍ مهما كانت المسافة بيني وبينه، ومهما كانت طبيعة الاختلاف بيني وبينه، وما اتّخذته من موقفٍ في رئاسة الجمهورية مع الأخ الدكتور إياد علّاوي شاهدٌ على ذلك، على الرغم من المسافة التي بيني وبينه، التي لا تُقارن بالمسافة بيني وبين الأخ المالكي، ومع ذلك كنت مدافعًا عن بعض خطوات الحكومة، وظهيرًا بظهر الغيب لو لم يكشف الأخ روز شاويس موقفي مرَّة للأخ مسعود، دفاعًا عن حكومة الأخ علّاوي، عن الحكومة المؤقّتة وعن شخص إياد علّاوي، أنا لست ممّن يقطع الطريق على أحد.

الملاحظة الثانية: لا تزال ذاكرتي تستحضر ما حصل معي في عام 2006، وليس من أخلاقي أن أرفض شيئًا يحصل معي وأقبل أن يحصل مع الآخرين، ولن أتقبّل أن يحصل شيءٌ مع الأخ المالكي أو أيّ رئيس وزراءٍ يأتي إلى العراق، لن أفعلها.

الملاحظةُ الثالثة: أعتقد أنّنا نعيش زمن التحولات السريعة، وفي كلّ جلسةٍ نجد اتفاقاتٍ ومقرّرات، وتعقبها جلساتٌ أخرى بباقةٍ جديدةٍ من المقرّرات والاتّفاقات، هذه ستتعرّض إلى بعض التبدُّل.

الملاحظة الرابعة: أنا حاسمٌ أمري في مثل هذه الحال، لست في معرض التصدي لموقعٍ معيّن.

هذا الحديث في الشهر الرابع نفسه من عام 2012، ومع الأخ أسامة النجيفي في لندن بعدما اتّصل بي الإخوة من هناك وكانوا يلتمسون مجيئي بطائرةٍ خاصّةٍ من لندن إلى كردستان، في المقابل الأخ المالكي طرح حلّ

مجلس النوّاب وتقديم موعد الانتخابات، وكان موقفي أنّني لا أرى من المصلحة حلّ مجلس النواب ولا تقديم الانتخابات.

وفي كلا المقترحَيْن، لم أُدن، وأعتقد أنّ هذا الشيء غير قانوني، لا في سحب الثقة، ولا في تقديم الانتخابات، فالإجراء دستوري، وأنا لم أعتقد به، لذلك ما أدنتُه، ولكن لم أتفاعل معه.

قلت إنّ البلد لا يتحمّل الآن، نحن في بداية الديمقراطيّة نحلّ برلمانًا، ونعجّل في الانتخابات. أعتقد أنّ هذا الشيء ستكون له مردوداتٌ معاكسةٌ تؤثّر على سير العمليّة الديمقراطيّة حاضرًا ومستقبلًا. قلتُ ذلك بضرسٍ قاطع، وهي آراءٌ محترمةٌ سواءً في سحب الثقة، أو حلّ البرلمان.

اليوم، ليس سرًا على أحدٍ أنّ الأزمة بدأت تتراكم عواملها وتتشابك جذورها من مختلف المساحات وتصبُّ في شيءٍ اسمه الأزمة، والأزمة المركَّبة تُدخل فيها القوى السياسيّة المختلفة المشاكل التي حصلت بين إقليم كردستان والحكومة الاتحاديّة وملفّات القضاء وما أفرزت بعض المظالم على بعض المواطنين، والتنافس الموجود بين القوى السياسيّة وقرب موسم الانتخابات، فكلّ هذه العوامل، إذافةً إلى التدخّل الإقليميّ بين عربيٍّ وغير عربيٍّ، زادت من شدّة الأزمة، شئنا أم أبينا.

وعندما نظرنا إلى الأزمة وجدنا أنّها في بعض الجوانب أزمةٌ مع إقليم كردستان، وفي بعض جوانب أزمةٌ مع الإخوة في العراقيّة، وفي بعض جوانب أزمةٌ مع الحوض الإقليميّ مع تركيا، مع بعض دول الخليج، وهكذا تتفاقم الأزمة كلّما مضينا بالوقت.

❖ تظاهرات الأنبار بين المشروعيّة والاختراق

والذي بدا على السطح عند إخواننا وأهلنا في الأنبار، كان على شكل تظاهرات، وهذه التظاهرات فيها مادّةٌ بشريّة، شعبٌ لم يكن مستوردًا من

خارج الحدود، ومطالبه ليست مكذوبة، يطالب بعدالةٍ في القضاء، ومعالجة مشاكله والرواتب والتقاعد، لذلك فالردّ الطبيعيّ لأيّ دولةٍ من دول العالم تنتمي إلى النادي الديمقراطيّ يكون ردًا ديمقراطيًا على ظاهرةٍ ديمقراطية. وهذا الشيء الصحيح، والتظاهرة لقاءٌ جماهيريٌّ غير موسميٍّ مواصلةً مع الظواهر الموسميّة في الانتخابات، الجماهير التي تترى على صناديق الانتخابات، تنتخب مجاميع أعضاء مجلس المحافظات وأعضاء البرلمان وما شاكل ذلك، الأنظمة الرئاسيّة تختار رئيسًا بوصفه مظهرًا من مظاهر الرأي العام.

التظاهرات في كلّ مكانٍ أيضًا هي الأخرى مظهرٌ من مظاهر الرأي العام، مظهرٌ لتقويم الخطأ ولتذكيره بالشيء المنسيّ، والمطالبة بالحقوق لمن يشعر أنّ حقوقه مهضومة، فالموقف المبدئيّ من كلّ تظاهرةٍ في بلدٍ يريد لنفسه أن يكون ديمقراطيًّا هو احترام الرأي العام، والاستجابة له ودراسة هذه المطالب دراسةً متأنيّةً وجادّةً ومتخصّصة، وعقد العزم على الاستجابة لهذه المطالب.

غير أنّه ليس خافيًا عليكم أنّ هذه التظاهرات على الرغم من محتواها الإنساني ومطالبها المشروعة، تخلّلتها شعاراتٌ يصحّ أن نعبّر عنها أنّها اخترقتها، لماذا نجعل التظاهرات كتظاهرةٍ طاهرةٍ نزيهة، إنسانيّة، وطنيّة، تعبّر عن كمٍّ بشري، ولست مبالغًا حين أقول، تتجاوز في التعبير بعض مطالبها محافظة الأنبار إلى محافظاتٍ أخرى، لذلك الأصل فيها النزاهة والمشروعيّة، تُخْتَرَق؟ لقد اختُرِقَت، ولا نحتاج مجهرًا حتّى نرى ظواهر الاختراق فهي واضحة الإشارات التي طُرحت خصوصًا في بدايتها عندما وجّه ثاني شخصيةٍ من المطلوبين من النّظام عزّت الدوري خطابًا متلفزًا، كان صريحًا وواضحًا؛ عندما طُرحت بعض الشعارات الطائفيّة المقيتة التي أثبت شعبنا أنّه بريءٌ منها وأنّه لم يتعاطَ معها أبدًا؛ ووجِّهت شعاراتٌ بعيدةٌ عن الفهم السياسيّ الصحيح لمُكوّن الدولة، إنه تعبيرٌ عن إلغاء الدستور والحكومة والبرلمان واقتران ذلك

الجوّ - جوّ التظاهر- مع القصف الذي حصل في منطقة السيد محمد ومناطق أخرى. وفي نفس الوقت، التفجيرات التي حصلت حول الذين يؤدّون الشعائر، الذين كانوا يأمُّون المدن المقدَّسة، تجعلنا في حالةٍ نقول إنّ التظاهرات مُختَرقة، ولا نقول إنّ التظاهرات لا سمح الله منحرفةٌ أو سيئة. فنحن أمام تظاهراتٍ في عُمقها العراقيّ ومظهرها العراقيّ، يجب أن نفرِّق بين مطالب المواطنين وبين ظاهرة الاختراق.

❖ إدارة التظاهرات وتوظيفها

أيضًا ليس سرًا أنّ هناك خلف الحدود من يعمل على إدارة وتوظيف التظاهرة، بدليل تحقيق مآربه، من الضروري معرفة عموم المواطنين بهذه الأصابع التي تدير من الخارج. كانت تأتي أرقامٌ لمن يده في الأجهزة التنفيذيّة، ويؤكّد أنّ هناك اجتماعٌ يُعقد في الخارج. ولعلّ قيادة العمق تختلف عن قيادة الواجهة، فقيادة العمق في الخارج تؤقّت وتموّل وتدفع باتجاهٍ معيّن، والقيادات الميدانيّة - وهي مقسّمةٌ أيضًا إلى أربع جهات - تحاول أن تعمل بشكلٍ أو بآخر، ولا تخرج عن القيادة في الخارج.

علينا تطويع الجغرافيا والتاريخ لصالح العلاقة بين العراق مع تركيا؛ ما دمت قد أشرت إلى دول حوض الجوار الجغرافي، نحن سعداء بتحسين العلاقات مع تركيا كدولةٍ جارة، ونريد أن نتّخذ منها حليفًا استراتيجيًا دون المساس بسيادتنا والتدخّل بشأننا مع الإخوة في إقليم كردستان. لقد حُمِّلت مرّةً رسالةً شفويّةً إلى كلٍّ من الأخ گول وإلى أردوغان وداود أوغلو، حملت إليهم رسالة، بالحديث الذي دار بيني وبين الأخ مسعود البرزاني، من تمنّيات هذه الحركة الكردية عمومًا لتركيا ولدور تركيا سواءً في العلاقات التركيّة العراقيّة، أم الشأن التركيّ في المنطقة، كانت رسالةً أخويةً وطيبة، فحملتها إليهم بكلّ صراحةٍ في معرض حديثٍ كنت أتحدّث معهم، فقلت لهم بالضمن، هذا وضعنا الجديد وهذا ما سمعته من الأخ مسعود البرزاني.

إنّ توظيف هذه العلاقة عن قصدٍ أو غير قصد بما يقع في توتير العلاقة بين الإقليم والحكومة الاتّحادية، هكذا عبرنا من أفق العلاقة الطيّبة والبنّاءة والجيّدة، إلى حالةٍ تبعث رسالةً سلبيّةً غير صحيحة، هذا من جانب، وكذلك من مسألة تبنّي الإخوة الأتراك والحكومة التركيّة للتعامل مع القوى السياسيّة العراقيّة المختلفة، شيءٌ حَسَن، وأذكر جيدًا أنّني أوصيت بضرورة مدّ الجسور بين القوى السياسيّة بشكلٍ متكافئٍ مع الجميع، وعدم حصرها بقوميّةٍ معيّنةٍ وبمذهبٍ معيّن، وجعلها علاقاتٍ لا تختنق بقوميّةٍ ولا بطائفة، إنّما تنفتح على الجميع، هذا ما نريده، وساهمتُ منذ عام 2004 ببناء علاقاتٍ استراتيجيةٍ رصينةٍ بين الشعبين التركيّ والعراقيّ وليس على أساس حكومتين، العلاقة التي تقوم على حكومتين تنتهي بمدّة الحكومة، أردت أن تقوم علاقةٌ بيننا وبين تركيا كدولتين، تقوم على استراتيجيةٍ ثابتةٍ وعندئذٍ لابدّ أن تقوم على خصوصيات الشعب التركيّ وخصوصيات الشعب العراقيّ ومراعاة حقيقة التاريخ وحقيقة الجغرافيا والمصادر الحيوية بين تركيا وبين العراق.

أنا أدرك أنّ الموقف الذي حصل - أنا سعيدٌ بشقّه الإيجابيّ - بين تركيا وبين كردستان، ولكن تعلمون جيدًا أنّ موقف الإخوة الأتراك كان إلى الأمس القريب سلبيًا من الإخوة الكرد، وتعلمون جيدًا أنّ تركيا لم تستجب أو تتفاعل مع الحكومات الأخرى في قوى التحالف في ما يُسمّى بحرب الخليج الثالثة، هذا أثار نقمة البنتاغون، ولذلك خاصمت العسكريّة الأمريكيّة العسكريةَ التركيّة، وصبّت عليها جام غضبها.

لذلك تنفّست الحكومة التركية واستفادت من هذه المأساة وتخلّصت من هيمنة العسكرة التركيّة على الحكومة التركية، وإلّا كانت إلى الأمس القريب العسكرة التركية هي السلطة الأولى والمهيمنة؛ لذلك اضطّرت الحكومة أن تولّي وجهها صوب الاتحاد الأوربي لتحقيق أهدافٍ استراتيجية، كان في مقدّمة هذه الأهداف التخلّص من العسكرة التركية، هذه الحقيقة، هذا كان

الخوف، وكانت أسباب عدم استجابة العسكريّة التركيّة لقوات التحالف الأجنبي وعدم تحركها في حرب الخليج الثالثة ضدّ صدّام حسين، واضحة: الخشية من أكراد العراق، والخشية من إقليم كردستان، والخشية من الفيدرالية التي قد تنتقل من شمال العراق إلى جنوب تركيا، هذه حقيقةٌ تاريخية.

نحن نريد علاقةً مع أصدقائنا، وحتّى مع أعدائنا، مبنيةً على فهمٍ استراتيجيٍّ راسخٍ بعيدًا عن الصفقات وبعيدًا عن الأمور المحكومة أمنيًّا، ولكن لنكون على وضوح، تركيا شئنا أم أبينا لن نأتِ بها بقرار، وحدودها على حدودنا شمالنا، ليس لنا أن نغيّر الجغرافيا، وليس لنا إلّا أن نطوّع الحالة المجتمعيّة والسياسيّة للثوابت والحقائق الجغرافيّة مثلما فعلت إيران في شرق العراق والسعودية في غربه، هذه حقائق لا نستطيع تغييرها، وليس لنا إلّا أن نقيم علاقة جارٍ وعلاقة حسن جوارٍ جيدة، مع ذلك أنا أقرأ عناصر السياسة التركيّة ومصالح السياسة التركيّة بيننا وبينهم وغير ذلك... هذه الأزمة قابلةٌ للحلّ، وليست عسيرة.

❖ الأزمة الراهنة ليست عصيّةً على أحد

أعود معكم إلى أزمتنا في العراق، وفي آخر مكالمةٍ هاتفيّةٍ بيني وبين الأخ رئيس الجمهورية جلال الطالباني - عافاه الله - قبل النوبة التي ألمّت به، بأربعة أو خمسة أيّام، ناشدني أن أبدأ حراكي بفصله الجديد، وقلت له هذه العبارة: أنا لا أجد أزمةً عصيّةً على الحلّ، ولكن أجد أنّ الأطراف المعنيّة ليست جادّةً في الحلّ، لا تنظروا إلى حجم الأزمة، بل انظروا إلى حجم الإرادات وما إذا كانت جادّةً أو غير جادّةٍ في حلّ هذه الأزمة، أنا أعتقد أنّ الأطراف المعنيّة ليست جادّةً في الحل، ولو أردنا أن نفكّكها، لقد أمضينا مدّةً طويلةً من الزمن سويّةً في الحكومة، وفي البرلمان، وقبل هذا وذاك نوجد على الأرض معًا، وعبرنا منذ مرحلة المعارضة إلى الحكم معًا، خصوصًا التحالف الثنائيّ بين المكوّنات الحاليّة والمكوّنات الكردستانية.

لم يكن هذا التحالف على أساسٍ طائفيٍّ أو عنصريّ، إنّما كانت ساحات المهجر عمومًا وساحة بريطانيا خاصةً وساحة لندن بشكلٍ أخصّ مفتوحةً لكلّ الأطراف العراقيّة، وتعرفون أنّ فرصة التعامل مع رموز إخواننا وأعزّائنا أبناء السنّة لم تكن متاحةً لهم بالشكل الذي أُتيحت للأكراد وللعرب الشيعة، لذلك غاب أو غُيّب عناصر المعارضة من الإخوة السنّة وكنت أقصدهم في ليدز وفي مانشستر وفي لندن، والكثير كانوا يعتذرون من الظهور على المسرح كمعارضةٍ لأسبابٍ معيّنة، لذلك أصبح لدينا اختلالٌ في التوازن بين الرمزيّة المتصديّة والمجتمعيّة العراقية التي بمجموعها تشكّل الشعب العراقي، أصبح هناك غيابٌ أو تغييبٌ للرمزيّة السنيّة العراقيّة.

ومن هنا عندما جئت إلى العراق لم يجد التحالفان الشيعيّ الكرديّ - ويؤسفني أن أستخدم هذه التعابير، وأرجو أن تكون مؤقّتةً وإن شاء الله يأتي ذلك اليوم ونتحدث بالوطنية العراقية - ودعونا نتكلّم بمنطق الواقع، لم يجد الطرفان الشيعي والكردي غضاضةً في العمل معًا من أجل إحضار الطرف السني العربي الذي غيّبه صدّام حسين، من هنا أصبح إصرارنا على ضرورة أن يكون مجلس الحكم يتّسع لكلّ الإخوان، وللأسف الشديد في مجلس الحكم نفسه تُزرع بذرة (إنت سنّي لو شيعي؟) ولأول مرّةٍ نسمع هذه التعابير كسياسيّين، لم نسمعها في الخارج، لكننا نسمعها في مجلس الحكم (أنت سنّي أم شيعي؟)، وتبيّنَ أنّ هناك مشروعًا يُراد له أن يتعمّم أو يعبّأ الناس على هذه الخلفية السيّئة.

رفضنا هذا الأمر، وكانت تتعالى بعض الصيحات من مختَلف الاتجاهات، وما زال صدى صوت الأخ الدكتور عدنان الباججي يتردّد في ذاكرتي، عندما صرخ وقال أنا لا أعرف هكذا تقسيم، وليس هو فقط، بل مجموعةٌ كبيرةٌ من أعضاء مجلس الحكم كانوا يرفضون هذه الحالة، ولم يقبلوا. الآن أصبحت هذه الحالة أمرًا واقعًا، ونستعين بالله تبارك وتعالى على تجاوزها.

الديمقراطية التوافقية أصبحت عرفًا، شئنا أم أبينا، ديمقراطية (أرنت ليبهارت) التوافقيّة أو التكامليّة أصبحت الآن عرفًا في أجوائنا، أفرزتنا أغراضًا استثنائيةً، بعد الحرب العالمية الثانية وأوروبا تعرّضت لما تعرّضت له، وهي لا تنسجم مع وضعنا، ولكن على كلّ حال شئنا أم أبينا نحن أمام ديمقراطيةٍ توافقية، سواءً قبلنا بها أم لم نقبل. صحيحٌ أنّ عليها ملاحظاتٌ كثيرة، ومشاكل كثيرة، لكنها حقّقت شيئًا اسمه التوازن، وعبرت بنا عقدًا من الزمن.

نحن الآن أمام تراكم المشاكل الموجودة، بعضها بمنشأٍ قضائيّ، وبعضها بمنشأٍ سياسيّ، وبعضها بمنشأٍ تنفيذيّ، وبعضها بمنشأٍ تشريعيّ، وبعضها بدفعٍ خارجيٍّ على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي. وتتظافر هذه الجهود والعناصر من أجل أن تتفاقم المشكلة، وتتفاقم الأزمة كلّما تقدمنا إلى الأمام.

السؤال هنا، هل نبقى نراوح بالأزمة ونُنظّر لها ونكون من حيث نقصد أو لا نقصد جزءًا منها؟ يجب أن أفكّر بالحلّ، ما هو الحلّ؟ عادةً عندما يتعرّض البلد إلى أزمةٍ يستنفر قواه الخيّرة تنظيرًا وتطبيقًا.

❖ عقل التجربة والثقافة

فاتني أن أشير في بداية الحديث ووقوفي أمامكم أنّني أُقدّر عالي التقدير الجهود التي تُنجب مثل هذا اللقاء الذي يرمز إلى عُصارة فكرٍ وتنظيرٍ وعصارة عملٍ، أنا أعتقد أنّ الذين يتمتّعون بكفاءة التنظير وكفاءة التطبيق أهلٌ أن يخططوا لمستقبل العراق ويبنوا العراق، هذا العراق الجديد؛ دول العالم التي سبقتنا في مضمار الديمقراطية ما اختنقت دوائرهم على الانفتاح على أصحاب الكفاءات والقابليات، لأنّنا لسنا أمام ترفٍ ثقافيّ، نحن أمام بناء بلد، وبناء البلد بطبيعته يتطلّب أن نستفيد من أصحاب الخبرات.

أنا أتذكر عام 2003 وبصدد تشكيل الحكومة الأولى كنّا حائرين: من لديه سابقةٌ في المهام كأن يكون ولو وكيل وزير؟ أمّا أن يكون وزيرًا فلا

يوجد. الآن، الحمد لله، تتوالى التجربة في العراق رغم مرور عشر سنوات وسلسلة حكوماتٍ تشكّلت وتمّ الانتقال بطريقةٍ سلميةٍ من حكومةٍ إلى حكومةٍ أخرى، الآن نحن أمام عددٍ ليس قليلًا من وزراء ووزراء سابقين، وأعضاء برلمان، وأعضاء برلمان سابقين، محافظين، ومحافظين سابقين، وفرصنا بالاختيار لم تكن بالشكل الذي كانت عليه سابقًا، فنحن الآن أمام خياراتٍ متعدّدةٍ وهذه لن تتأتّى من خلال الأكاديمية - مع عظمة الأكاديميين - من وجهة نظري، حتى الأكاديميين، أنا كثيرًا ما أستعرض حينما أستمع إلى أكاديميّ كأنّما أقرأ كتابًا، أستعرض بالحديث أكثر من المجرّب الأكاديميّ قبل أن يكون أكاديميًا مجرّبًا، الأكاديميّ عندما يقف في المنصة في الجامعة ويتحدث من موقع التجربة، أعتقد أنه يُثري المتلقّين إثراءً متميزًا لأنّ عقل التجربة يختلف عن العقل الثقافي، (كما يقول أمير المؤمنين عليه السلام: العقل عقلان: عقل الطبع وعقل التجربة). لأنّ التجربة التي يتحدّث عنها المجرّب من صنّاع الواقع السياسيّ، ومن صنّاع الأجهزة الحكومية، بالتأكيد عندما يتحدّث ويمزج بين التنظير والتطبيق يخرج بنتائجَ أحسن.

❖ أين سترسي الأزمة بالعراق؟

إذا مشينا مع الأزمة إلى أين سَتَرْسي بالعراق؟ إنّ إقامة أقاليم، وولادة الإقليم في منطقة الأنبار وحواليها مشروعٌ من الناحية القانونيّة، ولكن أعتقد أنّ خلفيّة المطلب فيها شيءٌ من الارتجال، ولا أقول أقسى من ذلك، لأنّنا بالأمس القريب كنّا نسمع الحناجر تهتف أنّ الفدرالية مرفوضةٌ والأقاليم مرفوضة، وأنّ هذا سيعرّض العراق إلى التقسيم وغير ذلك. هذا المطلب ليس فعلًا ومبادرةً بمقدار ما هو ردّة فعل.

ثمُّ هل سينتهي الأمر إلى مجرّد إقامة إقليم؟ هذا حقٌّ مكفولٌ بالدستور، مثلما يجوز للإخوة في كردستان أن يقيموا إقليمًا يجوز ذلك لغيرهم، هذا حقٌّ طبيعيٌّ لا ينكره أحد.

إنّه مسار، والمقدّمات التي مضى بها الإخوة الكرد بتجربتهم تختلف كثيرًا عن هذه، لذلك لا نُنكر هذا الحقّ القانوني، لكن دعونا نحدّد هويّة هذه المطالب، إلى أين ستنتهي؟ هل القضيّة ستغيّر من حقوق المواطنين المشروعة والمهضومة إلى مسألةٍ تتراكم فيها عوامل من هنا وهناك للإسقاط وتصفية الحسابات وإسقاط حكومة؟

نحن نؤمن بمبدأ التغيير الديمقراطي في الحكومات، موسم حكومةٍ تؤدّي دورها لفترةٍ محددة، بعد ذلك تنفتح على موسمٍ جديدٍ بطريقةٍ ديمقراطية، أمّا قطع الطريق فسيفتح لنا بابًا قد لا يفضي بنا إلى ما نتمنّاه. لن أُفسّر الأشياء كما أحبّ وأكره، سأقولها وأنا على يقينٍ أنّها إن شاء الله لن تحصل، هل سينتهي بنا الأمر إلى حربٍ طائفيّةٍ سنيّةٍ - شيعيّة؟

وماذا نقول للناس الذين عاشوا مئات السنين؟ ما من مدينةٍ عراقيةٍ إلا وفيها سنّةٌ وشيعة، وما من قبيلةٍ من قبائل العراق الكبيرة المحترمة إلا وتجد فيها سنّةً وشيعة، وأحيانًا يتزوّج السنيّ شيعيةً أو العكس بطوع إرادتهم.

وصلت الإحصائيّة كما أعطاني إيّاها أحد مراكز الدراسات العراقيّة، مركزٌ وطنيّ، 26,9 في المئة؛ أي أنه من ضمن كلّ أربعة أشخاصٍ ينتمي شخصٌ إلى أبوين أحدهما (الأب) سنيّ والآخر (الأم) شيعي، وهذا صمّام أمانٍ رائع، ماذا نقول لهؤلاء؟ هل نجلس في الصباح ونقول لهم حددوا موقفكم: أنتم مع أبيكم ضدّ أمّكم أم مع أمّكم ضدّ أبيكم، ماهذه الثقافة؟ هذا العراق الذي استطاع أن يقدّم نموذجًا من المفترض أن نرفع رأسنا به ونفخر به ونقول لدول الربيع العربي "تعالوا وتعلّموا منّا كيف نتعامل مع أبناء المذاهب، وكيف نتعامل مع أبناء القوميّات الأخرى، وكيف نتعامل مع أبناء الديانات الأخرى".

❖ من الظلم المقارنة بديمقراطيات الغرب

البرلمان العراقيّ الآن يحتضن كافّة مكوّنات الشعب العراقي شئنا أم

أبينا، ونحن ما زلنا في العام العاشر بعد السقوط، وقد فعلناها في السنة الثالثة أو الرابعة، أذكّركم أنّه من الظلم أن نقارن بين حاضر الديمقراطيّة لدينا وبين حاضر ديمقراطيّات الغرب، قالوا أنّ باراك أوباما أصبح رئيسًا لأميركا. إلّا أنه حتى عام 1968 كان لأسود ممنوعًا من دخول المطعم الذي يدخله الأبيض وركوب السيارة التي يركبها الأبيض، ومن قتل مارتن لوثر كينج عام 1968؟

المرأة نصف المجتمع اليوم، لدينا 82 سيدة في البرلمان، أين هنَّ في أميركا؟ عام 1916 في زمن «وِلسن» أُعطيت المرأة حقّ التصويت لأوّل مرّة، ولم تمارسه إلّا في عام 1924، ولم تكن بريطانيا أفضل من أمريكا ففي عام 1945، منحت هي وألمانيا وفرنسا حقّ التصويت للمرأة، أي بقت أميركا بقرابة نصف قرن، وسويسرا، بلد الديمقراطية، منحتها هذا الحق عام 1977.

نصف المجتمع مشلولٌ ولا يملك حقّ التصويت، ونحن ما زلنا في العقد الأوّل ومررنا بهذه المحطّات جميعًا. لماذا نزهد بها ولماذا لا نرفع رأسنا بها؟

❖ انعدام الثقة بين الأطراف السياسيّة

هل هناك مشاكل؟ أجل، وأنا على يقينٍ بأنّ الأقوياء من الرجال والنساء الذين قطعوا هذا الطريق وآلَوا إلّا أن يمشوا بطريق إقامة الدولة قادرون على تجاوز هذه المشاكل، ويستطيعون تحقيق نتائج باهرةٍ مع برنامج حلٍّ وإعادة أجواء الثقة. قد تتعدّد الأسباب الظاهرية، ولكنّ السبب في العمق واحد، وهو ضعف الثقة، إن لم أقل انعدام الثقة بين الأطراف. عندما يشعر شخصٌ أنه والآخر في حالة ضعف الثقة، معناها أنّ العلاقة انتهت بينهما وأصبحت علاقة انعدام الثقة؛ وصدق أمير المؤمنين حينما قال: إذا احتشم المؤمن أخاه فقد فارقه، فضعف الثقة مع كلّ العلاقات بدون استثناء معناه أنها أصبحت في مهبّ الريح.

يُراد إعادة الثقة بين القوى السياسيّة المختلفة على الصعيد الدينيّ والقومي والمذهبي والسياسيّ وعلى كلّ الصُّعد بدون استثناءٍ كي نحافظ على الإنجاز الوطني الذي حقّقناه ونُجنِّب مغبَّة التي يتحمها البلد من التداعيات التي تضرُّ الحسم.

الانتخابات التي جرت ليست قليلة، الآن وخلال عشر سنين، جرت عدّة انتخابات: مجلس الحكم، والحكومة المؤقّتة، ثمّ الانتقالية، والحكومة الحاليّة، وصار بها تداولٌ سلميٌّ بشكلٍ اعتيادي، والعالم بأجمعه شاهدٌ على ذلك، كان جزءًا من الوضع الإقليميّ يصبُّ في صالحنا وجزءًا آخر لغير صالحنا، فيصبح جزءًا من التأزيم. هناك مشاكل، وهناك أخطاء، وهناك خلافات، كلّ هذا صحيح، ولكنّ المتصدّي سار وقطع محطّاتٍ واستطاع أن يصل إلى ما وصل إليه، أمّا الآن فهناك أزمةٌ لا بدّ من التأثير عليها ولا بدّ من حلّها.

أنا ليس لديّ عقدٌ عاطفيٌّ مع أحد، أنا لديّ عقدٌ دستوريٌّ وعقدٌ قانونيٌّ مع الدستور، لو كان أيّ شخصٍ يتصدّى لرئاسة الوزراء ويأتيه شخصٌ ويسأله ما هو رأيك الآن ونحن نقطع الطريق؟ أقول له شخصيًا الدستور يسمح لك بذلك في مادة طلب الاستجواب والإحالة وسحب الثقة.

❖ الحلّ ليس في تصفية الحسابات

يمكن إدخال متصديّن آخرين إلى المسرح، الأجهزة التنفيذيّة المختلفة لديها أخطاء، وهي أخطاءٌ غير قليلة، بل حتّى القضاء في مراتبه الأدنى لديه أخطاء غير قليلة، أنا أسمع عن بعض الانتهاكات، يمكن أن نختلف على حجمها، ولكنّ الجريمة جريمةٌ سواءً كانت بحجمٍ صغيرٍ أو بحجمٍ كبير، الجريمة جريمةٌ ويجب أن تُفهَم من دون شكّ، ولكن الحلّ لا يكمن في أن نستثمر هذه المناسبة من أجل تصفية حسابات، هذا يستدعي أن نشير إلى

مواطن الخلل ونطالب المسؤولين ونوقفهم ونهتف بالشعارات ونكتب ونظهر على إنّ هذا الخلل لا بدّ له من علاج، هذا موضوعٌ لا أحد يناقش فيه، أنا أتعجّب حين أرى البعض يستهدف تصفية حسابات. الوطنيّة العراقيّة الآن تتصدّع لصالح فلانٍ وفلان.

❖ لماذا لا نرتقي إلى مستوى المسؤوليّة؟

جلست اليوم مع الإخوة في العراقيّة جلسةً مرتجلةً عفويةً من دون سابق إعداد، وجدتهم جالسين سويّةً في بهو البرلمان، فجلست معهم وحدي، مع رئيسهم ورئيس البرلمان وبقية الإخوة، مثلما جلست يوم أمس مع الإخوة الكرد بشكلٍ مفاجئٍ وتلقائيّ، قلت لهم إنّ هناك شيئًا وطنيًا، ولا يوجد شيءٌ له علاقةٌ بفلان قائمةٍ وفلان قائمة، أنتم الآن أمام مسألة الموازنة وهي شأنٌ وطني، عندما تتصدّع وعندما تتأخّر وعندما يصير فيها أبواب ضعفٍ تُعطي انعكاساتها على عموم الناس، والفقراء أكثر الناس، هذه ليست قضيةً كرديةً محضة، وليست شيعيّةً محضة، وليست سنيّةً محضة، فالموازنة للصالح العام، لماذا نؤخّرها إذًا؟ لماذا لا نرتقي إلى مستوى الوطنيّة؟

والأمر سيان مع الإخوة الكرد، ضربت لهم مثال الإخوة في العراقيّة عندما جئت إلى البرلمان قبل حوالي سنتين أو أقلّ ووجدتهم غائبين، من الذي حرّكني لألقَ خطابًا وأترجّاهم أن تعودوا إلى البرلمان؟ بعض أعضاء التحالف الوطنيّ كانوا جالسين في الكراسي المخصّصة للعراقية وسألتهم لماذا جلستم هنا؟ فقالوا إنّ أعضاء لعراقيّة غائبون، فقلت لهم: هذه كراسيهم، إنْ حضروا فهو موقفٌ وإن غابوا فهو موقف، فلماذا تجلسون مكانهم؟ فقاموا واستجابوا لي. ويومَ شرّفني الإخوة الأكراد وطلبوا منّي أن أتحدّث عن حلبجة، لم أشعر أنّ حلبجة مجرّد قضيّةٍ كردية، بل شعرت أنّها قضيّة وُطنيّةٌ والجميع يجب أن يتحدّث عنها، فارتجلت خطابًا وتحدّثت في البرلمان.

❖ الجيل المخضرم الحيّ هو المعوَّل عليه

دعونا نميّز بين الوطنيّة والمواطن والكتلة الوطنيّة. من غير الصحيح أن نختزل هذه الأشياء جميعًا ونمتّد مع المشكلةِ أكثر ما نمتّد مع الحلّ، دعوناندفع البرلمان لاتخاذ قرارٍ بالموافقة على الموازنة، وستّة أو سبعة قراراتٍ حتّى نعيد الثقة بين القوى السياسيّة، والثقة بين المواطنين والقوى السياسيّة.

بدأ الحراك يتّجه إلى الأمام، لماذا الحراكات كلّها متأخّرة؟ أنا أخشى على هذا الجيل إذا - لا سمح الله- لم يُحسن الإمساك بالبلد، وإنجاح التجربة. سوف يأتي يومٌ ليس ببعيد، مَن يقرأ فيه عن جرائم صدام حسين - هذا الجيل لم يقرأ صدّام حسين، هذا الجيل يحسُّ صدّام حسين، يعرف ما فعل صدّام حسين - أما الجيل القادم فسيقرأ - إذا أراد أن يقرأ - عن حلبجة والأنفال، ويمكن أن يخلط بين فلانٍ وفلان، وسينسى أو يتناسى ما حصل في الثورة الشعبانيّة، وينسى ويتناسى ما حصل في الأنبار، ولكنّ هذا الجيل المخضرم الحيّ المُعوَّل عليه، هذا هو الذي يحمل سرّ الحفاظ على هذه التجربة وعدم السماح لها أن تنتكس مرةً أخرى.

❖ البحث عن سلامة السفينة

أنا لديّ طموحاتٌ كبيرةٌ جدًا أعمل ليل نهار من أجلها، وليس لديّ شيٌ شخصيّ، أنتم تعرفون ذلك جيدًا. ما كسر ظهري هو سلامة السفينة، أقول لكم بصريح العبارة: لا أملك من السفينة لا غرفةً ولا مقعدًا، أريد فقط سلامة السفينة، هذه السفينة لمن يركبها. هنا، اثنان لا يكتفون بغرفةٍ واحدة، يريدون اثنتين أو ثلاثة، وهذه الغرفة صغيرةٌ يريدونها كبيرة، ولكن كلّ ما أريده هو الحفاظ على الفينة من الغرق، ومن لديه شيءٌ آخر فليخرج ويصارحني أمام العالم على الفضائيّات، سأكون ممتنًا له. ليس لديّ أيُّ شيءٍ، لماذا نفرّط بهذه التجربة؟

كلُّ واحدٍ منا لديه رتلٌ وسيلٌ من الشهداء، نحن لا نفكّر أيّ عائلةٍ لديها شهيد، بل كلّ عائلةٍ كم شهيدًا لديها، في هذه المسيرة المضمّخة بالدّم، العسسكريّون أعطوا، والمدنيّون أعطوا، والعشائر أعطت، والقوميّات والديانات والكنائس والمساجد والمسيرات المختلفة كلّها أعطت.

أين القائد السياسي؟ القائد السياسي لا يسير خلف الناس الذين يريدون قيادة الناس، فليسيروا أمامهم، يتّفق معهم أحيانًا ويختلف معهم أحيانًا أخرى، القائد يقود، أمّا أن يخرج فلانٌ ويقول الجمهور يريد، هل جمهورك يريد؟ جمهورك قد يصيب وقد يخطىء، لا تقل إنّني قائد، قل إنّني رجل، ومن يأتي بك اليوم سيأتي بآخر مكانك، أمّا إذا كنت قائدًا فأنت قائدٌ قبل أن ينتخبوك، وقائدٌ عندما ينتخبوك، وقائدٌ إذا لم ينتخبوك، وستبقى قائدًا في ذمّة التاريخ.

❖ نحتاج ثقافة تحفظ لنا العراق

نحتاج ثقافةً جديدة، تحفظ لنا العراق، وترسم العلاقة بيننا وبين الآخر القومي، كرديًا أو تركمانيًا أو آشوريًا، والآخر المذهبي سنيًا أو شيعيًا، والآخر الدينيّ مسلمًا أو مسيحيًا أو يزيديًا أو صابئيًا، وتدلّنا على المساحة المشتركة، وتقول لنا هذا مواطنٌ ولديه أولادٌ وأخوةٌ وأحبّة. لا أخجل من أن أقول أنا شيعي إلى مخّ العظم ومع أهل البيت، ولا أخجل من أن أقول أنا عربيٌّ فأنا أعشق اللّغة العربيّة، ولكن لا أتّخذ العربية أدلجة، ولا أحوّل انتمائي المذهبي إلى حالةٍ طائفيّة، ولا أريد عراقًا بلا مذاهب على مستوى الفكر، ولا أريد عراقًا بلا طوائف على مستوى الإسقاطات الاجتماعيّة، لكنّي أريد عراقًا بلا طائفيّة، سنيّةً كانت أو شيعيّة، الطائفيّة غير الطوائف، فالطائفة انتماء مجموعة، وقد ذُكِر في القرآن: "وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُواْ بِٱلَّذِى أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُواْ فَٱصْبِرُواْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحكِمِينَ" سورة الأعراف: 87.

مجموعةٌ تعتقد بفكرٍ ما، تُمثّل طائفةً من الناس، لماذا هذا حلالٌ عليّ وحرامٌ على غيري؟ يريدون أن يتّخذوا من طائفتهم مبرِّرًا لإقصاء الطوائف الأخرى وابتزاز الطوائف الأخرى، هذا مرفوض، فالعراق يبني وينجز. دعونا نغيّر، لدينا موسمٌ انتخابيٌّ قادمٌ بعد سنةٍ تقريبًا، ونريد أن تغيّر، فلنغيّر! الموجودون على المسرح الآن لم يتسلّقوا من الشباك، بل جاؤوا بالانتخابات والكُتل التي أتت بهم، من جاء بالجماعات إلى البرلمان، ومن اختار الشخصيّات في مجالسِ المحافظات؟ أليس الشعب؟ إذا رأى الشعب أنّ هذا الخيار غير صحيحٍ فليعطِ خيارًا ثانيًا.

"كيفما تكونوا يُولَّى عليكم"، صدق أمير المؤمنين عليه السلام. لماذا نبدّل ثقافتنا بثقافةِ حقد؟ لا يجوز أن نفتح بوابة: أنا أدخل الانتخابات وإذا لم تأتِ بالذي يعجبني أدخل في سوق الصفقات، صفقةٌ مقابل صفقة، أتبادل الصفقات حتّى أستبدل الذي لا أريده بالذي أريده. ثمّ نحن ننشغل بقضيةٍ ليس لها علاقةٌ بالأزمة.

❖ أين الثروة؟

أين الثروةُ ومصادرُ الثروة؟ 100 مليار دولار تعادل موازنة خمس دول، مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، ونفوسهم أضعاف نفوسنا، وخمستهم مستواهم المعيشي أفضل منّا. أنا أعلم أنّ هناك قروضًا محيطةً بالعراق حتّى نعطي الصورة بالكامل، ومشاكل واستنزافاتٍ وحالةً استثنائيّةً، وقوّة أمنٍ وجيش، هذا كلّه صحيح. ولكن تبقى موازنتنا غير قليلة، ونحن نسير على قدمٍ واحدة، نحن لم نحرّك العتبات المقدّسة كثورةٍ سياحيّة، إذا كان النفط ثروةً ناضبة، فالعتبات المقدّسة ثروةٌ متصاعدة. السعوديّة، البلد الوحيد الذي لديه نفطٌ أكثر من نفطنا، تعتمد على العتبات المقدسة. قبل توسيع الحرم،كان يذهب 30 مليون حاجٍّ ومعتمرٍ إلى السعوديّة، فإذا أنفق كلّ شخصٍ 2000 دولار، يصبح الرقم 60 مليار دولار، المطاعم والسيّارات والبضاعة سعوديّةٌ

وكلّ شيءٍ سعودي، والتجّار السعوديّون يستفيدون من ذلك، واليوم بعد التوسّع يُتوقّع أن يكون الرقم من 60 إلى 70 مليون، هذه ثروةٌ صاعدةٌ. ونحن كم لدينا من العتبات المقدسة؟ هل اهتممنا بها؟ والعراق كان يُسمّى سابقًا بلد النخيل نوعًا وكمًّا، أرض السواد، وكما يصفه أبو العلاء المعرّي:

شربنا ماء دجلة خير ماءٍ وزرنا أشرف الشجر النخيلا.

❖ فلنميّز في العلاقات بين الصديق والمرتهَن

لماذا لا يكون تنافسنا بالاستثمار والبناء وتحويل الثروة من حكومةٍ غنيّةٍ إلى شعبٍ غنيّ؟ ونفتح آفاقًا، ونُبرم العلاقات الشخصيّة والدوليّة مع دول الجوار، ونحوّلها إلى الرصيد العامّ، ندعها تستثمر ونحن نستفيد منها، ولتكفّ تدخّلها، لنميّز بين الصديق والمرتَهن. هذا ليس يفيدنا فقط، وإنّما يرفع رأسنا، ولكن أن يميّز بين الصداقة والارتهان، لا يجوز أن يرهننا طرفٌ بإراداتٍ أجنبية، هل يقبلون هم أن نتدخّل ببلدانهم؟ هل يقبلون أن أطلب إقالة موظفٍ ما إذا أهانني في المطار؟ بل يقولون لي قدّم شكوى، هل يتم تغيير مدير المطار؟ ما هذه التمثيليّة في كل موسمٍ انتخابي؟ نرى إراداتٍ إقليميّةً تتدخّل، صراحةً نحن نقبل بفلانٍ ولا نقبل بفلان، والله، لم يكن أحدٌ ليتمكّن من التدخّل لو لم يكن فينا ضعف. ثِقوا بالله العظيم، لا يتدخّل أحدٌ إن لم يجد المُستضعَف، لأنّ لديه قابليّة ضعف، لماذا نبقى هكذا؟

وأقول بصريح العبارة، أنا أُدرك أسباب الأزمة ومشاكلها وأعمل ليل نهار مع إخواني وأعزّائي الذين أستمع إليهم وأستفيد منهم وأتعلّم منهم وأُسمِعهم ما لديّ، وأنا أعتقد أنّهم كلّهم حريصون على حلّ هذه الأزمة، عَرَبُهم وأكرادهم وسنتهم وشيعتهم، نحتاج أن نفكّر بحجم الأزمة، وكيف نعبّئ الطاقات الموجودة.

كيف نميّز مطالب المتظاهرين وغير المتظاهرين المشروعة ونحسب

العائديّة؟ هذا في القضاء، وهذا في الحكومة التنفيذيّة، وهذا في البرلمان، وفي الجانب التشريعيّ، وفي كلّ مكان. إذا جلسنا وأردنا حلّها، نجد الآفاق موجودة، والأجواء مهيّأة.

ولكن يا إخوان لا يكفي أن يكون واحدنا عدوًّا لبلده، ليكون صدى لصوت الأعداء، تعرفون اليوم إمبراطوريّاتٍ إعلاميّة، وبعضُ الدول أشهر منها. إعلاميًا، الفضائيّة الفلانيّة أشهر من الدولة التي تنتمي إليها، وتُريد أن تسوّق لنا وتعلّمنا ما هي الحقوق الإنسانيّة، أيّ حقوقٍ إنسانيّة؟ أنت حكمت على شخصٍ على قصيدةٍ هجاء، حكمته 20 سنةٍ وتفضّلت عليه وجعلتها 15 سنة. تعال وانظر إلى العراق، تستطيع قول كلّ شيءٍ في العراق، لا أحد يُقمع إذا أراد أن يتكلّم عن أكبر حاكم، أليست هذه حريّة؟ هل يستطيع أحدٌ أن يقول إنّ المرأة لا تُحتَرم في العراق؟ هناك أعرافٌ وتقاليدُ كلّنا كفرنا بها، وفي كلّ مناسبةٍ من على المنبر، وليس من باب التزلُّف وثقافةِ الأنوثة والإثارة، بل من موقع إنسانيّة المرأة، ووضعِها في المكان الصحيح، فهي عقلٌ يفكّر، وإرادةٌ تتحرّك ومصداقيّةٌ على الأرض، هكذا أُنريد المرأة، وهؤلاء الذين يتباهون ويتحدّثون بها، هل أخذوا إيجابيّات العراق حتّى يتحدّثون فقط عن سلبيّاته؟

❖ أنا جزء من الحكم لا من الحكومة

أنا جزءٌ من الحكم ولكن لست جزءًا من الحكومة، لا وزيرًا ولا نائب وزيرٍ ولا رئيس وزراءٍ ولا رئيس جمهوريّة، أنا من البرلمان وهذا جزءٌ من الحكم الذي هو أكبر من الحكومة، أنا أعتقد، ويجب علينا جميعًا أن نفكّر بعقليّةٍ مختلفةٍ عن تلك التي كنّا نفكّر بها في زمن صدّام حسين، في زمن صدّام حسين أطبقت مؤسسةٌ على الشعب، ولا خلاص للشعب ما لم يتخلّص منها، أمّا الآن، نحن أمام حكومةٍ فُرِزت من هذا الشعب، عليها ملاحظات؟ نعم، ولماذا نُلقي محاضرة؟ دعونا نتفاهم، من أين أتى الوزراء، من جزر

الماوماو؟ أليسوا منّا وفينا؟ إذا كانت لديكم مشكلةٌ معهم قولوا لهم، لا ترشّحوهم. من اختارهم؟ لا يجوز أن أكون في الحكومة وأنا معارض، هل عرفتم الازدواج في الموقف كيف سيكون؟ أنت الجهة الفلانيّة لديك فلانٌ وزيرٌ وفلانٌ وزير، طالِبه لكي يُنجز، ولكن أراك تصيح أكثر منّي والوزراء وزارؤك.

هناك مطالب مشروعة. بعض الملفّات التي تُنقَل إليّ - مهما يكن عددها قليلًا - فعلًا يقشعرّ منها الإنسان. أنت تعتقل شخصًا، هل تأخذه للاصطياف؟ خذه للتحقيق، حدّد له شهرًا أو شهرين، وبعد ذلك ماذا؟ يُطلَق إن كان بريئًا أو يُدان. هناك ممارسات تعذيبٍ وهناك خلاف، فقسمٌ يُهوّل الأحداث ويُضخّم والآخر ينفي. أعتقد أن ثمّة مصاديق ولكن ليس بالدرجة التي تهوَّل، ما هو حلّها؟ لا نقول تصفية حسابات، فلنُعالج الأمر. يعني بقدرة قادرٍ إذا تبدّل رأسٌ معيّنٌ من الرؤوس المتصديّة وجاء رئيسٌ آخر مثل (الزرّ الكهربائيّ)، هذا يأخذ وقتًا، ولكن أرِني كم من هؤلاء ظهر على التلفاز واعترف بمحض إرادته أنه أطلق سراح البعض وهم أبرياء، أخّرهم حتى يُحصّل من أجنداتهم، كم واحدًا من هؤلاء ظهر على التلفاز حتى يتّعظ البقيّة؟ بالعكس هناك تُهمٌ تطال بعض الناس، أنا شخصيًا أعرفهم، وينبري بعض أعضاء البرلمان متهالكين يسرعون إلى التلفزيون، واحدٌ يتكلّم على الآخر، أين مقولة «المتّهم بريءٌ حتّى تثبُت إدانته»؟

❖ الإصلاح المعادل المضادّ للفساد

إخواني، هناك فساد، والمضادّ للفساد هو الإصلاح، ولكن يجب أن نُجيد فنّ الأخذ من الأزمة حتى لا تأخذ الأزمة منّا، يجب أن نتقوّى على الأزمة إذ أنّنا إن لم نتقّوى عليها ستُضعفنا، ودائمًا الشعوب التي مرّت بأزماتٍ عرفت كيف تستفيد منها. لذلك، فكلّ أزمةٍ - بدون استثناء - إمّا أن تأخذ أو تعطي، الحصارات والأزمات التي مرّت بها الشعوب والأمم والقادة أعطت

فرقًا نوعيًّا بين ما قبل الأزمة وما بعدها، بأيّ اتّجاه؟ حسب إدارة الأزمة. أعتقد أنه في ما يتعلق بهذه الأزمة علينا أن نُراجعَ أنفسنا ولا ننشغل بأشياء جانبيّة، فالأزمة تحويل الثروة، وإعادة الثقة، والاستفادة من الثروات الطائلة، وتحريك الأموال المُجمَّدة، وتحريك بعض الحقول المُجمَّدة. الآن، الزراعة والصناعة والسياحة وكثيرٌ من الأشياء كلّها معطّلة، كيف نحرّكها ونفتح باب التنافس لهذه الأشياء؟ سنرى أنّنا بحاجةٍ إلى كلّ العناصر وكلّ الشخصيّات وكلّ الأعداء ولو اجتمعوا جميعًا لما نهضوا بهذه المسؤوليّة. الآن كلّ ما يعطّلهم هو الانشغال بأمورٍ تفصيليّةٍ جزئيّةٍ لا تزيد الأزمة إلّا شدّةً.

❖ ثقافة الحل مقابل ثقافة الأزمة

كذلك نحتاج إلى ثقافة الحلّ مقابل ثقافة الأزمة، فثقافة الأزمة أخطر من أزمة الثقافة، أزمة الثقافة يعني عدم وجود الثقافة، يجلسون قربك ويعطونك درسَ كيف تُصبح مأزومًا، كيف تَعبُر من كونك تنتمي إلى قوميّةٍ تعتزّ بها، إلى مأزومٍ قوميٍّ وطائفيٍّ وطبقيٍّ وسياسي، هذه بدأت بالانتشار، هل تعتقدون أنّ دوافعها بريئةٌ وغير سيّئة؟

نحن مع التغيير بكلّ الطرق الدستورية، ويجب أن نستحضر أنّ الدول مرّت بهذه المحطّات، ومرّت بمحطّاتٍ أشدّ بكثيرٍ من الأزمة العراقيّة، لكنّها مرّت بها وفاتت لا لشيءٍ إلّا لوجود مضحّين قد تنتهي حياتهم من أجل أن يمنحوها لشعوبهم، وأجمل شيءٍ لدى المُثقّفِ هو أن يكون مناضلًا، وأن يكون مضحّيًا بلا حدودٍ حتّى يستطيع أن يرسي سفينة البلد على شاطئ الطمأنينة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القسم الثاني
المداخلات

- **الدكتور عامر حسن فياض: حتى نخرج من الأزمات نحتاج إلى التخلص من الإرهاب والفساد والتدخل الأجنبي والطائفية والمحاصصة والعنصرية**

استمعنا إلى معلومات وحقائق. بتصوري إنّ الأزمة العراقية مرّت بمرحلتين: المرحلة الأولى عبرت دون حلّ مشكلاتها ودخلنا في المرحلة الثانية. فأمّا المرحلة الأولى فأسبابها أنّ هناك أزمة القضايا المتنازع عليها؛ فكانت لدينا ثرواتٌ متنازع عليها، ومناصب متنازع عليها وتشريعاتٌ متنازع عليها ومناطق متنازع عليها، لذا دخلنا في أزمة الحلول المتنازع عليها. ولكنّ الحل موجود، وهو الدستور. وسؤالي هو، لماذا يُتفّق على الدستور؟ هذا سؤال لا أجد له جوابًا.

نسمع الجميع يقول أنّ التظاهرات حقٌّ مشروع، فكيف التعامل معها؟ التظاهرات تحتاج إلى إصغاءٍ واستجابة. في العراق، مرحلة الإصغاء مرّت، ومرحلة الاستجابة بدأت ولم تنتهِ بعد.

سأقدّم توصية مختصرة لهذه المحاضرة القيّمة فأقول، نحتاج لكي نخرج من الأزمات إلى القضاء على الإرهاب وعلى الفساد وعلى التدخّل الأجنبي وعلى الطائفية على المحاصصة وعلى العنصرية.

- **النائب السابق عبد فيصل السهلاني: انعدام الثقة المجتمعية، وعدم خلق طبقة وسطى وتمدد الفساد إلى القطاع الخاص والآن يُراد أن تُكرر سايكس بيكو على أساس طائفي**

أنا استثمر أولًا المكان ورحابة المكان لسماحة السيد بحر العلوم وأستثمر كذلك سماحة ومساحة فكر السيد الجعفري لأتحدث عن بعض النقاط التي هي عبارة عن عناوين لن أتوسع فيها كثيرًا.

أولًا: لديّ ملاحظة حول ما أفاد به السيد الجعفري حول موضوع الطائفية، أخرِج الملف من رحم النظام السابق، ولم يكن مجلس الحكم هو الموقّع بل العكس، أعضاء مجلس الحكم ومشروع مجلس الحكم امتطى هذه المسألة. الطائفية كانت موجودةً في رحم النظام السابق، فاستورِدت وأصبحت ظاهرةً سياسيةً في زمن مجلس الحكم.

أعتقد أنّ لدينا أزمة انعدام ثقةٍ قائمةً على أساس بنية فهمٍ فكريةٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ لا طابع وطنيّ لها، انعدام الثقة هذا الذي استغله السياسيون يتحوّل تدريجيًا ويوميًا إلى انعدام ثقةٍ مجتمعية، أي انعدام ثقةٍ بين مكونات المجتمع العراقي، وهذا مصطلحٌ نشأ بعد عام 2003.

باعتقادي هناك تراكم أزماتٍ مستمر، سواءً هذه الأزمات خلقتها الحكومة الحالية، أو توضع في طريقها فتدفع البلاد نحو التفرق وانعدام الوحدة الوطنية تتحوّل إلى انعدام ثقةٍ سياسيةٍ.

لدينا أيضًا مسألةٌ أخرى تحددت بالطائفية، وهي فكرة العملية السياسية السائدة، فظروفنا الاقتصادية الحالية وعدم وجود فرص العمل لدينا سببه هو عدم خلق الطبقة الوسطى التي تُعَدّ المحرّك الأساسي لنشوء اقتصادٍ معافى.

أنا أخالف السيد الجعفري الرأي فأقول إنّ قضية الفساد الاقتصادي خطرة جدًا، إذ لم تعد تقتصر على الحكومة والقطاع العام، بل امتدت لتشمل القطاع الخاص، فغدا أصحاب رؤوس الأموال يتعاملون بالرشوة لكي يسرّعوا معاملاتهم واستثمار رؤوس أموالهم. كنت أتمنى أن يقول لنا السيد الجعفري أنّ هناك توجهًا دوليًا لإعادة النظر في تقسيم المنطقة على أساسٍ طائفي، نحن نعرف أنّ سايكس بيكو بُنيت على أساس المشروع القومي والآن يعاد النظر فيها على أساس المشروع الطائفي، أي تحويل المنطقة إلى دويلات متحاربة في ما بينها من أجل تصريف ترسانة الأسلحة في الدول الغربية؛ ونحن نتقاتل في ما بيننا.

❖ **النائب صفية السهيل: المشكلة تكمن في عدم احترام التعددية والتنوع في العراق، وقد ألغينا الهوية الوطنية ونحتاج إلى تشريع لإيقاف كل أنواع التمييز**

نشكر الدكتور على هذه الندوة الرائعة، ونشكر دولة الرئيس على ما قدّمه. في الحقيقة كان تشخيص المشاكل مهمًا، وثمة تفصيلٌ في الحديث عن المشاكل. أعتقد شخصيًا أننا لم نتعمّق في كيفية الخروج من الأزمة. كذلك علينا أن نعترف بأننا أخطأنا كثيرًا، ولم نحترم التعدد والتنوع في العراق ومن ضمن ذلك الطوائف. القضية اليوم ليست مسألة شيعةٍ وسنّةٍ وأكرادٍ وقومياتٍ وطوائف ومذاهب وحسب، بل أفكارٍ سياسيةٍ كذلك. أسأل سؤالًا بكل محبة: هل استطاع شيعة العراق الذين هم في الحكم أن يحتضنوا جميع الشيعة قبل أن يحتضنوا السنّة في العراق؟

أنا علمانيةٌ وأؤمن حقيقةً بالعراق الجديد، هل استطاع العراق أن يعطيني حقي وآخرين من العلمانيين الشيعة في أن نكون جزءًا من الكفاءات العراقية التي تبنيه؟ ألم يحصل تمييزٌ شديدٌ بين الشيعة والسنة والتركمان والعرب؟ القضية ليست مقتصرةً على المحاصصة، بل هي عدم احترام التعددية والتنوع في العراق، وعدم الاعتراف بأنّ أبناء العراق يجب ألّا يُغيّبوا.

أعتقد أنّ المشكلة في العراق تكمن في التمييز الذي يُمارَس، وإذا أردنا أن ننجح، علينا ان نعمل على القضاء على التمييز الذي حصل منذ عام 2003 إلى اليوم.

مشكلتنا هي مشكلة هويةٍ وطنية. مشكلتنا اليوم هي في فهم الدستور كلٌّ كما يريد وحسب مصلحته. حقيقةً، بدأنا في العراق نقول - وهذه ليست فقط مشكلة العراق اليوم، بل كانت مشكلةً في الماضي وفي كثيرٍ من الدول- أنا أحكم، وعشيرتي، وحزبي، وقبيلتي، ولا وجود للآخر.

علينا أن نعرف أنه خلال عشر سنوات، هذه القضية - حسب التوافق -

وغيرها من الأمور لم تنجح،. ولم ننجح بأن نعطي للآخر حقيقة وجود اذا ما كان منتمي الى حزب وهذا الحزب يجب ان يكون في السلطة وله حصة، ومن ثمَّ من الحزب أو من المجموعة أو من الطائفة أو من المذهب أو من القبيلة إلى الحزب والى المجموعة والى الشخص والولاء لهذا الشخص وهذا ماوصلنا اليه، أعتقد أنّ أحد الأمور التي نحتاجها هي أن نتوجه إلى تشريع قانونٍ لوقف جميع أنواع التمييز تجاه الفرد العراقي وعلى أساس المذهب، أو الفكر السياسي، أو الطائفة، أو العمر، أو النوع الجندري، وغيرها من هذه الأمور. أنا لست مع قضية التوازن؛ هذه القضية استُعملت كثيرًا سياسيًا لطرفٍ على حساب طرفٍ آخر، ولذلك أقترح أن نبدأ بألّا نميّز بين فردٍ وفرد، وبأن نبني هويةً وطنيةً عراقية، لأنّنا منذ اليوم الأول ألغينا الهوية الوطنية.

❖ **النائب السابق منتصر الإمارة: أين خارطة الطريق للخروج من الازمات؟**

شكرًا لدولة الرئيس وشكرًا للسيد بحر العلوم. نستفيد دائمًا من طروحات دولة الرئيس، ولديّ سؤالان؛ السؤال الأول: دولة الرئيس أنت في مصدر القرار وأنت شخصٌ مؤثّرٌ على أصحاب القرار، ونعتقد بدورك في كل ما يجري في البلاد. لماذا نواجه كل شهرٍ ونصف أزمةً في هذا البلد؟ نحن متعجبون، أين دورك؟ نراك دائمًا بدورٍ أبويٍّ حيث تحتوي الآخرين، فيما غيرك يقسو على خصومه... السؤال الثاني: أين مشروعكم دولة الرئيس في بناء الدولة؟ وعادةً المشروع يؤسسه الآباء. من هم آباء الدولة العراقية الجديدة؟ لا أدري ماذا نحن، هل نحن دولةٌ فدراليةٌ أم كونفدرالية؟ نحن دولة أشخاص، ودولة أحزاب. أرى الدولة مفككةً سياسيًا واجتماعيًا. وآسف أن أقول لك سيدي العزيز، أنت قائدٌ في كل هذه المسيرة وأنت ملامٌ أحيانًا. كنت أنتظر اليوم من دولة الرئيس أنني حينما أسأله سؤالًا أن يكون مستحضرًا لكل الشؤون، وكأنني اتفقت معه على السؤال منذ مدة. كنت أنتظر اليوم منه خارطة طريقٍ لحل الأزمات، نحن نواجه أزماتٍ كثيرةً ونؤجل حلّها؛ لا حلول

لدينا في هذه الدولة. وأخيرًا أسأل: لماذا لم ننجح في إنشاء مركزٍ استراتيجيٍّ واحدٍ للدراسات يتوقّع المشاكل قبل حدوثها؟

❖ **الوزير السابق أسعد الهاشمي: أساس المشكلة يكمن بين تطبيق الدستور وإرادة السياسيين**

شكرًا لدولة الرئيس الجعفري وشكرًا للسيد بحر العلوم. المحاضرة قامت على الواقع المؤلم المرير. استحضر دولة الرئيس بعض المعالجات التي ينبغي اعتمادها، وأشار إليها ووصفها وبيّنها. لكنه ذكر معالجاتٍ عمومية. لا يخفى على المراقب أنّ التحديات التي يمر بها العراق هي تحدياتٌ محليةٌ وإقليميةٌ ودولية. أمّا أخطرها وأشدها فهي التحديات المحلية، وهي تتوزع على محورين اثنين: محورٌ معارضٌ للنظام السياسي الحالي؛ ومحورٌ آخر هو آباء هذا النظام السياسي الجديد وأبناؤه. وهو الأخطر نظرًا لوجود المصالح الفئوية والحزبية، والتهافت على السلطة والمال، وإبعاد الكفاءات الوطنية وعدم تطبيق القانون بشكله الصحيح.

أساس المشكلة يكمن في الصراع الحاصل بين تطبيق الدستور من جهة وتطبيق إرادات السياسين من جهةٍ أخرى، علمًا أنّ القدسية يجب أن تُعطى لتطبيق الدستور، لأنه هو الذي يُمثّل إرادة الشعب، في حين أنّ التوافقات السياسية - وأحيانًا المجاملات السياسية - تؤثّر على الإرادات السياسية والمصالح الضيقة. لذا، إنْ لم نُخضع الإرادات السياسية للدستور، فإنّ مصير العراق لن تُحمد عقباه. أمّا المشكلة الثانية فهي كما بيّنت في أننا لا نطبّق القانون لا في الجزاء الجنائي ولا في الجزاء الإداري ولا في أيّ نوعٍ من أنواع الجزاء. نحن لا نحاسب المسيء، فالمجاملات هي الطاغية على جميع الصعد. إن كانت المجاملات ضدّ المنطق والدستور فهي لاتسري. لا تكون مجاملاتٌ على حساب العدل وعلى حساب المواطن. النظام البرلماني يعتمد أساسًا على توزيع السلطة وعلى تقسيم الإدارة والعقوبة إلى ثلاث: البرلمان

والحكومة والقضاء. والتوزيع لا يعني استقلاليةً في المساءلة؛ على الإطلاق- نعم هنالك استقلاليةٌ في الاختصاص- فواحدهم مكمّلٌ للآخر، وحينما يشرّع البرلمان تطبّق الحكومة، وحينما تخطئ الحكومة يحاسِب القضاء. فهل بيّنا وهل وصفنا كل سلطةٍ من هذه السلطات ما لها وما عليها من نجاحٍ ومن فشل؟ وهل بيّنا هذا للجمهور بصراحة؟

الجانب الثاني هو تقسيم الإدارة المركزية بين المركز والمحافظات والإقليم. حينما يخطئ المركز نحاسبه، ولكن حينما تخطئ المحافظة هل نحاسبها؟ كذلك، من الإجحاف ما يفعله أعداء النظام السياسي بوصفه تارةً بالعميل للمحتل، وتارةً بالعميل لإيران، وتارةً أخرى بأنه طائفيٌّ بامتياز، فهذه الادعاءات في الحقيقة ظالمةٌ جداً.

النظام السياسي لم يكن عميلًا للمحتل بدليل أنه قد أخرج المحتل قبل أن تُخرج أفغانستان محتلّها الذي احتلها قبل أن يحتل العراق، وهذه نقطةٌ تُسجّل للنظام السياسي حكومةً وشعبًا ونظامًا. وإن كان هناك من يدّعي بأنّ النظام السياسي الحالي وحكومته عميلان لإيران، فأقول إنّ هذا أيضًا ادّعاءٌ باطل، ولو كان صحيحًا فسيكذّبه الواقع الذي حافظ عليه النظام السياسي الحالي والحكومة الحالية بإقامة مؤتمر الوحدة العربية ومؤتمر بغداد، وهو دليلٌ على بطلان هذا الادّعاء. كذلك، فقد وُصف النظام السياسي والحكومة بأنهما طائفيان بامتياز، لكن بالنسبة لما حدث في المحافظات الجنوبية في عام 2008 فقد تعاملت الحكومة والنظام السياسي معه وفق القانون، ولحدّ الآن لم تتعامل مع المحافظات الأخرى حينما يحدث هنالك شغب، وهذا لكي نكر بصدد الطائفية ولسنا بمسوغين أو مدافعين.

❖ **الأستاذ محمد مرعي: الاعتراف عنصر من عناصر الدولة معناه المقبولية، فهل حقق النظام السياسي هذه المقبولية؟**

نتيجةً للتطورات التي حصلت في الفكر الإنساني والتكنولوجي وغيرها،

تغيّر مفهوم الدولة، وأضيفَ عنصرٌ إلى العناصر المكوّنة للدولة والمتمثلة في الإقليم والشعب والسلطة والاعتراف الذي يُعدّ كاشفاً، هو عنصر المقبولية الدولية، أو المقبولية عموماً. فحتى تكون الدولة دولةً موحدةً سياسيًا ضمن النظام السياسي الدولي، عليها أن تحظى بعنصر المقبولية على المستويات الثلاث، المقبولية الدولية والمقبولية الإقليمية والمقبولية الوطنية. وهنا نتساءل، هل حققت الحكومة العراقية أو هل حقق النظام العراقي هذه المقبولية على هذه المستويات؟

بالتأكيد سيكون الجواب بالنفي. إن لم يكن للعراق حكومة ولم تكن هناك دولة، فماذا يكون العراق؟ أهو سلطة؟ السلطة قادرةٌ على فرض القانون، ومن أهم صفات القاعدة القانونية أنها ملزِمة، والالتزام يأتي من قوة السلطة. فهل استطاعت الحكومة العراقية أن تفرض القانون؟ بالتأكيد كلا.

إذاً، من نحن؟ نحن كتلٌ سياسيةٌ متصارعةٌ على السلطة. هذا التوصيف يُعدّ بحد ذاته أزمة، وهو ينتِج، أولاً، فقدان الثقة ما بين مكونات الشعب العراقي، بل ضمن المكوّن الواحد الذي نراه الآن على أرض الواقع. ثانيًا، الاستهانة بمقررات الدولة وبالقانون، وغياب المشروع الوطني، وما زلنا نعاني من غياب المشروع الوطني لتأسيس دولةٍ حضاريةٍ متفاعلةٍ وملتزمةٍ مع النظام السياسي، ومن تشظّي الوحدة الوطنية، واستشراء الفساد الإداري. لا يوجد إيمانٌ بالمعارضة الدستورية. كلٌّ منا، أو كل كتلةٍ من الكتل السياسية، حينما تصل إلى البرلمان، لا تريد أن تكون إلى جانب المعارضة، ولا تؤمّن أن تكون إلى جانب المعارضة، علمًا أنها تمثّلها. المكان غير مشغولٍ بالرجل المناسب، يُستجدى بعض قادة الكتل السياسية للدعم المالي والمعنوي والسياسي من الخارج ولو على حساب وحدة العراق ومصالحه، هذا كله نتيجة أزمة التدخل الخارجي، فأصبحنا نعاني من أزمةٍ مركّبةٍ داخليةٍ وخارجية، دعمُها آتٍ من الخارج ولكنّ أدواتها داخلية. كثيرٌ من مطالب

الداخل حقيقيةٌ وصحيحة، ولكنّ الأهم من ذلك هو أنّ هذه المطالب جاءت نتيجةً لتراكماتٍ لم تكن الدولة تلحظها، أو تغافلت عنها بسبب عدم وجود المستشار الحقيقي. إزاء كل ما تقدم، ما العمل الآن؟

لا يجب اعتبار الأزمة داخليةً حصرًا، بل ينبغي النظر إلى أبعد من ذلك، أي إلى الداعمين والمستفيدين منها في الخارج. ينبغي العمل على المحورَيْن الداخلي والخارجي وتفعيل الديبلوماسية تفعيلًا صحيحًا، والاستفادة كذلك من الديبلوماسية الشعبية، أي العناصر المؤثّرة، حتى إن لم تكن لديها صفاتٌ رسمية.

ويكون ذلك عبر تشكيل لجانٍ وعبر العمل الفوري لتنفيذ المطالب الحقيقية دون إفراط. وأمّا على الصعيد الخارجي فلا بدّ أن ينشط الجانب الديبلوماسي، ولا بدّ من العمل على تأسيس مشروعٍ وطنيٍّ يشارك فيه الجميع، وعلى إنشاء مشاريع وطنيةٍ لا تكون الغاية منها التنافس من أجل الفوز بالانتخابات.

❖ **الوكيل جابر الجابري: الأزمة أزمة وعي وثقافة**

إذا أجمعنا على وجود هذه الأزمة فلا بدّ من تشخيص أسبابها لنوفّر على أنفسنا نصف الحل. أنا أعتقد أننا عادةً نلامس الأزمات والمشكلات والكوارث ملامسةً دون الدخول في أعماقها، ودون تشخيص أسبابها الحقيقية بدقة، ولكن عادةً ما نتهرب. احترامي لهذه الدارة التي تمتص شحناتنا واحتقاننا - دارة آل بحر العلوم والتي استمرت على مدى عقودٍ طويلةٍ بأداء دورها هذا، وأقدّم جزيل شكري وامتناني واعتزازي لدولة الأخ الرئيس.

كما ذكرت، فنحن للأسف نلامس الأزمات ملامسةً ومجاملة، ونتحاشى الدخول في أعماقها، فتتفاقم وتتفاعل، ونحن للأسف عاجزون عن حلّها، ونقف متفرجين. لذلك أنا أعتقد أنّ أزمتنا الحقيقية - من خلال اختصاصي طبعًا- هي أزمة وعيٍ وثقافة. نحتاج يا سيدي إلى وصفةٍ ثقافيةٍ حقيقية، وإلّا

إن كان هذا الشعب فاقدًا لوعيه فكيف سيتمكن من فهم لغتنا ولغة العراق الجديد؟

يا سيدي أنت طبيبٌ تداوي الناس، فأرجوك أن تستخدم مبضعك لأنّ قسوة الطبيب هي الرحمة بعينها، وأقول:

لا تأخذنّك رحمةً في موقف جد فـجـدّ الـراحـمـيـن مـزاح

فلقد تكون من القساوة رحمة ومـن الـنـكـال مـبـرة وصـلاح

❖ **الدكتور علي السعدي: الشعب الذي يستهلك المعلومة على حساب المعرفة هو شعب مأزوم**

تعلمون أنني أتكلم بوصفي باحثًا لا شأن لي بإغضاب أحدٍ أو بإرضاء أحد. بدايةً، ماهو العراق؟ العراق أمةٌ لم تُعلَن رغم امتلاكها مقومات الأمة المكتملة كافة، ودولةٌ لم تتشكل رغم امتلاكها مقومات الدولة الناجحة كافة، فما هو السبب؟ ثمة سببان: الأول هو غياب الفكر السياسي الناضج والمنفتح، وتعرفون أنّ العراق الحديث سيطرت الإيديولوجيا فيه على السياسة؛ الإيديولوجيا القومية، والإيديولوجيا الإسلامية، والإيديولوجيا الماركسية. والإيديولوجيا لم تُنتج فكرًا، بل أنتجت خطابًا تعبويًا وشعارات، وهذا بدوره أنتج دكتاتوريات تنتج أزماتٍ متكررة. وبغياب الفكر السياسي لم يبرز لدينا، أو ندر ظهور ساسةٍ مبدعين، والسياسة مؤلفةٌ من فئاتٍ ثلاث، السياسيون: وهم أصحاب القرار أو المؤثّرون فيه، والمشتغلون بالسياسة، وهم كوادر الأحزاب والمستشارون وما شابه، والملتصقون بالسياسة، وهم ما يمكن أن نطلق عليه تسمية الحاشية. نحن هنا نتحدث عن السياسيين، والسياسي يُفترض أن يتمتع بمواصفتين رئيستين، أولاً، أن يحوّل السياسة إلى حرفةٍ لا إلى مهنة، والحرفة تعني القدرة على الابتكار والبراعة في التنفيذ. وفي الوقت عينه، يجب أن يكون مستعدًا للاعتراف بالخطأ وتحمّل النتائج. أمّا المهنة، فهي الوسيلة لكسب المال أو المركز، وقد تعني الامتهان أي

الإهانة لمن لا يجيدها، كذلك الأحرى به أن يفسّر ولا يسوّغ، وأمّا التفسير فيعني إلقاء الضوء على أمورٍ غامضةٍ في الموضوع كي يأتي الحكم عليها عقليًا. وأمّا التسويغ، فهو إلقاء نقاطٍ غامضةٍ في الموضوع كي يحصل التعاطف معها، وذلك باستخدام وسائل طائفيةٍ أو إثنيةٍ أو قوميةٍ أو ما شابه، وهذا النوع من الساسة كان موجودًا في أثينا القديمة يسميه الرجل المحار، تضع اسمه على المحار لأنها تعتبر مخالفة العواطف تأثير على العقول وعلى حسن الاختيار لذلك اعتبروه قبض على الحريات، فلهذا السبب تعطَّل لدينا نشوء دولة عراقية

الملاحظة الثانية هي أنّ هذه المنتديات أفهم أنها محاولةٌ للتفاعل ما بين السياسي والمثقف، فماذا لو أثبتت التجربة أنّ السياسي ليس لديه ما يُستفاد منه، وأنه ليس على استعدادٍ أن يفيد، فماذا نفعل؟ أعطيكم مثالين حيَّين، والدكتور الجعفري والدكتور إبراهيم شاهدان على ذلك. التقينا مرةً بأحد المسؤولين الكبار في دولتنا العليّة، فحدّثَنا وسمح لنا أن نتحدث بدورنا، وبالطبع، لم يعجبه حديثنا أو يرضيه، فقال إنكم لا تعلمون شيئًا، وأنتم لا تملكون أيّ معلومات. قلنا له ببساطة، بعد معركة واترلو، سُئل نابليون لماذا خسرت المعركة وأنت القائد البارع؟ قال رأيت كل شجرةٍ في الغابة ولكن لم أرَ الغابة ذاتها. ثانيًا، في أيار أو حزيران من عام 2009، نشرت مقالين أحدهما بعنوان "هل بدأ التغيير في المنطقة؟ مصر، السعودية، اليمن على أبواب العاصفة"، ومقالًا ثانيًا بعنوان "المالكي رئيسًا للوزراء، والجعفري رئيسًا للتحالف". المقال الأول كان محطّ سخريةٍ ووُصف بأنه تجريد؛ في العام 2009 تتحدث عن ربيعٍ عربي، وقد فاجأ هذا الربيع العربي أميركا. أمّا المقال الثاني فنال بعض الرضا. المسألة لا هي قراءةٌ في فنجانٍ ولا هي بالتبصير، كل ما هو مطلوبٌ هو القراءة الموضوعية. لماذا نهتم بالسياسي أكثر من اهتمامنا بالمثقف؟ لأننا نتصور أنّ السياسي يحمل حلًا ولديه معلومات. وأذكر هذه النقطة بالأساس ردًا على الدكتور عامر الفياض حول الشعب الذي

يستهلك المعلومة على حساب المعرفة. المعرفة ليست ما ينتجه الآخرون، بل أن تُنتج ما يجدر بالآخرين معرفته. لذلك فالشعب الذي يستهلك المعلومة على حساب المعرفة والذي تكثر فيه الآراء على حساب الرؤية، لا بدّ أن يكون شعبًا مأزومًا، وسيتأزّم باستمرار.

❖ **الدكتور إحسان العطار: نجحنا في التأسيس وفشلنا في الإدارة؛ خياران أمام السياسيين إمّا الترشيد أو الانسحاب**

أبدأ كلامي وأنقل ما دار في أحد الملتقيات قبل ثلاثة أسابيع، وكان الضيف كذلك شخصيةً قياديةً في الدولة العراقية، وهو الدكتور عادل عبد المهدي. كان الدكتور عبد المهدي صريحًا، وبدأ بسطرٍ واحدٍ فقال، إننا نجحنا في التأسيس وفشلنا في الإدارة، وهذا ما أردت، ولذلك انسحَب من العملية السياسية. الطبيب لديه خمسون في المئة من الحل، إذ إنه يشخّص المرض. تشخيصنا هو أنّ إنشاء المؤسسات الديمقراطية في العراق مجرد كلامٍ وليس فعلًا، ودليلنا على ذلك أنّ أحد أركان بناء الديمقراطية لم يزل غائبًا، وهو أنه عند الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية ينبغي وضع قانون أحزابٍ رصينٍ يؤمّن أن يتم تأسيس الأحزاب على أساس المواطنة، لا على حساب الدين أو القومية أو المذهب أو الطائفة. وقانون الأحزاب هو الأمر الذي أصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 97، والذي أصدره الحاكم المدني بريمر، وهو عبارةٌ عن ورقتين تؤسس للجماعات. وحينما يظهر المحللون السياسيون على شاشات التلفزيون لا يطلقون على الجماعات تسمية أحزاب، باستثناء بعضها. لدينا كمٌّ هائل من الأحزاب هي عبارةٌ عن "شلل"، لانعرف مؤسسيها ولا نعرف مصادر تمويلها ولا نعرف برامجها، وهذه ليست ديمقراطية. وقد نتج عن ذلك أنّ العملية السياسية وخطابنا خرجا الآن عن السكة. لذلك، يُعدّ العراق اليوم رابع أفشل دولةٍ في العالم، وتُعتبر بغداد أقذر عاصمةٍ في العالم، ولا يزال العراق البلد الوحيد الذي تحتاج فيه إلى إجراء

"صحة الصدور" لمعاملاتك بسبب كثرة المزورين، ومن هؤلاء شخصياتٌ تحتل مناصب عالية، مدراء عامين وربما أرفع من ذلك. نحتاج إلى وسيط، والحل ليس في المحاكم وإنما في جلسةٍ عشائريةٍ وفصلٍ عشائري، إذ ليس هناك اعترافٌ بالحكومة نفسها. الساسة العراقيون اليوم أمام خيارين أحدهما أصعب من الآخر. فلنكن صريحين، إمّا أن تعدّلوا العملية السياسية أو ننسحب من العملية السياسية حفاظًا على ماء الوجه.

❖ **النائب رافع عبد الجبار: ما زلنا ندور في حلقة، التداخل الإقليمي حقيقة قائمة، وإشكالية الإقليم والمركز قائمة، والتظاهرات سببها الإسقاطات السياسية**

الحقيقة أنني أدخل للمرة الثانية في هذا الملتقى بعلامة استفهامٍ وأخرج بأكثر من علامة استفهام. الدكتور أحمد الجلبي في المرة السابقة لم يعطنا أجوبة، ولم يشخّص الخلل. والدكتور الجعفري بفصاحته ولغته أيضًا دار حول الموضوع ولم يدخل في صلب الموضوع. وشئنا أم أبيْنا، التداخل الإقليمي حقيقة، وإشكالية العلاقة ما بين إقليم كردستان وما بين الحكومة ما زالت قائمة، حتى إشكالية التظاهرة هي إشكاليةٌ مفتعلةٌ ولا قيمة لها، بسبب الإسقاطات السياسية، ولا تضم أسباب الأزمة.

تكمن الأزمة في ثالثة الأثافي، فكل واحدٍ هو أثفية ينبغي أن يتفق مع الأثفية الأخرى حتى يستطيع أن يطبخ الدولة العراقية والعملية السياسية بالشكل الذي نريده. أمّا أن يحاول كل واحدٍ أن يلغي الآخر فهذا أمرٌ غير ممكن، سواءً صدر ذلك من الكرد أم من السنة أم من الشيعة. المكونات الرئيسية الثلاثة مع المكونات الأخرى؛ هذه الثلاثية المعقودة ينبغي أن تُفهم. لا بدّ من لا يكون وجود العراق إلا مع الآخر، والكل يراهن على أنه جزءٌ من هذا الحل، وللأسف يذهب إلى أنه الأب.

نحن بحاجةٍ إلى الأزمة السياسية في الحقيقة. إنّ الأزمة كما طرح

الدكتور الجعفري رؤيةٌ خاصة، ونتمنى ألّا يكون هو الذي يوجّه إلينا التساؤلات. لكنّ الدكتور الجعفري بتاريخه السياسي وموقعه الحالي بوصفه رئيسًا للتحالف الوطني ورئيس أكبر كتلةٍ برلمانيةٍ هي المسؤولة عن الحكومة، يُفترض أن يعطينا هو الأجوبة. التنازع على الكثير من المناطق بكثرة كما قال الدكتور عامر ونسي منطقة واحدة هو العراق التنازع، والدستور حل لفلسفة المادة 112 مع ذلك لقسمة الثروات الطبيعية، ولم نختلف عن تحقيق الموازنة منذ اربعة اشهر، لحد الان لم نثبت الثروات الطبيعية كيف حصل مع حكومة المركز او حكومة الاقليم، الكل تدعي بالدستور والكل بعيدة عن الدستور.

هل سيأتي القادة السياسيين والانتخابات بحل؟ الانتخابات ستأتي بالقيادات نفسها. تغيّر زيدٌ وعمر نعم، ولكنّ المكون الكردستاني بفكره بقي موجودًا، والتحالف الوطني بفكره بقي موجودًا، والعراقية بفكرها بقيت موجودة. بتصوري تلك القوى هي جزءٌ من المشكلة وليست جزءًا من الحل. أتمنى على السيد الجعفري رئيس الاتحاد الوطني أن يضع المشرط على جسد العراق لكي يعافي.

❖ **الدكتورة سلامة الخفاجي: نحن بحاجة إلى إحصائيات لأداء البرلمان والوزارات خلال الأزمات**

أشكرك جزيل الشكر دكتور إبراهيم على استعمال اتمنى ان تكون هي المؤسسة بأنهم آباؤنا المؤسسون. المتابع للساحة العراقية والمواطن العراقي يرى أنّ الخلافات التي تحدث بين القيادات السياسية في وادٍ واحتياجات المواطن العراقي وتلبيتها في وادٍ آخر. لا فواصل بين الأزمة والخلافات ويحدث ذلك على حساب مصلحة المواطن العراقي، فهذه الأزمات تؤثّر على المواطن العراقي، مرةً بصورةٍ مباشرةٍ عن طريق الانفجارات والعمليات الإرهابية التي تخلّف العدد الكبير من الضحايا والشهداء والجرحى، ومرةً أخرى بصورةٍ غير مباشرة، عن طريق إفراغ إنجازات الدولة العراقية من سلطةٍ

تشريعيةٍ وتنفيذية. إذًا، المتأثر الرئيسي من هذه الأزمات هو المواطن العراقي. أنا اتساءل، هل من إمكانيةٍ لإجراء إحصائياتٍ بشأن أداء البرلمان والوزارات خلال الأزمات لكي نتمكن من أن نقارن بين حجم الإنجازات في فترة الأزمات وحجم الإنجازات في فترة غيابها؟ وكما هو معروف، هناك انتخابٌ وهناك شخصٌ منتخب، فإن كانت إنجازاته غير صحيحةٍ فما يمنع الناخب أن يغيّره. إذا تمّت العملية بشفافيةٍ وطُرحت إنجازات هذا الشخص على السلطتين أو على كل الوزارات، عندها نترك فرصةً للمواطن العراقي أن يقرر في المرحلة القادمة من سينتخب.

❖ **الأستاذ مهند الكناني: نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية 34 في المئة؛ غياب البرنامج السياسي؛ الحاجة إلى تحديث قانون أصول المحاكمات الجزائية**

كلنا (زعلنا) على المتظاهرين حينما قالوا إسقاط العملية السياسية. أجرت شبكة عين استطلاعًا سريعًا جدًا لنسبة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات، فظهر أنّ نسبة المشاركة تراوت بين 34 في المئة و40 في المئة، قد تكون النتيجة غير دقيقة.

هناك غياب الإرادة الحقيقية للمشروع السياسي وللجميع، كعاملين ومسميات تفضل بها السيد في البرنامج الشيعي ليس ارادة سياسية ولا برنامج للشيعة، والكرد لهم برنامجهم الخاص، والسنة غدوا مدافعين وبلا برنامج ومن ثمَّ غاب البرنامج.

أولاً، دعونا نتحدث عن منافع الأزمات، في العراق منافع في انتخابات مجالس المحافظات الى الان، الاول دستوري هل هناك قانونٌ لتطبيق النظام الفدرالي؟ إذا كان هناك قانون، فلماذا لم تُناقَش قوانين من أهمها فيدرالية المحافظات، وقُدّمت فكرة أن تشكّل كل محافظة إقليمًا؟ ثمة سؤالٌ آخر سياسي، وكنت أتمنى من حضرتكم أن تحدّثونا عن الأغلبية السياسية - وهي

باعتقادي في القائمة الأولى – هل لديكم برنامجًا لتشكيل أغلبيةٍ سياسيةٍ بشرط أن يكون ذلك قبل الانتخابات؟ وهل يمكن أن تشكّل هذه الأغلبية السياسية حكومةً استباقية؟ الحكومة تشكل مقدمة، هذه حكومتنا وهذه الأغلبية والباقي معارضة. السؤال الثالث متعلقٌ بالأزمة القضائية؛ هناك دولةٌ قبَلية وهي السعودية، وهي دولةٌ كاملةٌ باسم آل سعود، وهي تقطع يد السارق. السؤال هو ماذا إن ظهر السارق بريئًا بعد تنفيذ العقوبة؟ الخلل نفسه لدينا في القضاء العراقي، لحدّ الآن يعتبر القضاء العراقي الاعتراف سيد الأدلة، فلو جئت بمحقّقي العراق ترى أنّ لديهم طريقةً واحدةً وهي "اضربه وعلّقه وأرسله إلى القاضي". والقاضي يجعل من أقلّ اعترافٍ سيد الأدلة، فالسؤال هو، ألديكم برنامجًا لتحديث قانون أصول المحاكمات الجزائية؟ لدينا خللٌ في المنظومة القضائية، فالقضاء يأخذ الاعتراف ويعتبره سيد الأحكام، في حين أنّ الغرب جميعه يعتبره قرينةً وليس دليلاً.

- **الشيخ وثاب شاكر: ضرورة حلّ مطالب المتظاهرين المشروعة؛ نحتاج إلى قوة القانون**

دار حديثٌ شيّقٌ حول الخلافات السياسية، ولكننا لم نتطرق إلى موضوع المتظاهرين. بتقديري لم تكن المعالجة لموضوع التظاهرات بالمستوى المطلوب، وبادر الإخوان لحلّ الإشكال. اليوم أكمل المعتصمون في هذه الساحة سبعين يومًا. صحيحٌ أنّ بعض المعتصمين قد يكونوا مدفوعين، وحتى لو تَحقّق لهم كل ما يريدون لن يقبلوا؛ قد يكون لبعضهم برنامجٌ ما. ولكن يوجد أناسٌ لديهم مطالب مشروعة، وبتقديري بإمكاننا حلّ هذه المطالب المشروعة بإجراءاتٍ سريعة. بالنسبة إلى لمشاكل التنفيذية في مجلس الوزراء، يمكن اتخاذ قرارٍ يشمل جميع الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه لحسم المشاكل. إشكال السلطة التنفيذية هو في كيفية حلّ عملية التشريع. وبالنسبة للإشكال في السطلة التشريعية، فيمكن أن يُصار إلى التصويت في البرلمان

ويُجرى الضغط لتسيير الأمور المقبولة. نحن بحاجةٍ إلى قوة القانون؛ وأقول بكل صراحة، الكثير من العوائل بدأت تحزم أشياءها وتهاجر، فقد بدأت تخاف من المجهول. في كل بلدان العالم يقصد المواطن أيّ مكانٍ في الدنيا فيجمع مالًا ويعود ليبني بلده، إلّا في العراق، يعمل المواطن في بلده ليجمع مالًا ثم يهاجر.

- **الدكتور محمد الشرع: وجهات نظر متخالفة لقادة التحالف الوطني. تكمن أزمتنا في عجز الحكومة عن تفعيل المصالح الاقتصادية مع الدول، وفي سوء الأداء الحكومي، وفي عودة العناصر باللباس الزيتوني إلى المواقع، وهو ما أضعف ثقة المواطن.**

هذه المرة الرابعة التي أحضر فيها إلى الملتقى، وأحضر اليوم مع واحدٍ من قادة التحالف. في اللقاء الماضي لم أكن متفائلًا مع الدكتور أحمد الجلبي، أمّا اليوم فتفاءلت قليلًا. أربعةٌ من قادة التحالف، ووجهات نظرٍ غير متطابقةٍ وبشأن مسألةٍ خطيرةٍ حيث نتحدث عن مستقبل البلد. أعتقد أنّ على التحالف أن يكون أجندةً واحدةً على هذا الصعيد. لست أدري، هل وصلت الخلافات إلى داخل التحالف؟ أتمنى ألّا نصل إلى هذه المرحلة، لأنها تؤشر إلى أزمةٍ خطيرة.

الأمر الآخر هو أنني سمعت تعبير "مشكلة" في الكثير من المداخلات، وتعودنا على هذه الكلمة. في العراق ليست المشكلة مشكلةً واحدة، بل مجموعة مشاكل مركّبة. لكنّ المشكلة الأساسية تتعلق بعلاقاتنا مع الدول، وفي الواقع، إنّ تثبيت مصالح الدول في بلدٍ مثل العراق يُفترَض أن يكون فيه استثمارات، هو مطلبٌ أساسي. وينبغي أن يتعامل العراق مع العالم على هذا الأساس، لكنه لم يحقق أن نوعٍ من الاستثمار الذي يمكن أن يبني علاقاتٍ اقتصادية بينه وبين باقي الدول، أعتقد أنّ هذه واحدةً من المشاكل التي لا نفكر بها، ونعزو المشكلة إلى قضيةً داخلية، علمًا أنّ القضايا الداخلية عادةً ما تكون خارجية، والأزمات الداخلية تأتي دائمًا من سببٍ خارجي.

دار حديثٌ كذلك عن أنّ الاداء الحكومي فيه مشكلة؛ بالتأكيد، فحتى هذه المشكلة بدايتها الأداء الحكومي، الذي يعاني من أزمة كبيرة. ليس في نية التحالف أن يضع محددات، على الأقل للمسؤولين الذين سيأتون لاحقاً.

ثمة مشكلةٌ أساسيةٌ أخرى تكمن في فقدان الثقة بين المواطن والمسؤولين، وفقدان الثقة هذا كبيرٌ إلى درجة أنّ الكثير ممّن هم الآن في مواقع الدولة كانوا يحتلون مواقع في النظام السابق، وكلّ ما حدث أنهم نزعوا اللباس (الزيتوني) وعادوا بلباسٍ آخر. هذا الأمر يُفقد ثقة المواطن بالتفاعل مع المسؤولين، لذا نحن نواجه أزمة، والائتلاف الوطني متّهمٌ في هذه القضية.

- **السفير وليد شلتاغ: سياسة العراق الخارجية على وفق الدستور، والتدخلات الإقليمية أساسها ضعفنا، ومشروع المؤتمر الوطني هو أحد الحلول**

شكرًا جزيلًا معالي الوزير. شكرًا لدولة السيد الجعفري على محاضرته القيّمة. أشكرك على تقييمك الصحيح للتظاهرات حيث قلت أنّ مطالبهم مشروعة، وهذه هي الحقيقة. مطالب التظاهرات مشروعةٌ إلّا في بعض ما تفضلت وأشرت إليه من تدخلاتٍ وعناصر أخرى مخرّبة. أشكرك كذلك على تقييمك الوضع الإقليمي والتدخل الإقليمي في المنطقة.

وأنا لا أتفق مع ما قيل بشأن سياسية العراق الخارجية، بل أرى أنّ سياسة العراق صحيحة، وملتزمةٌ بما جاء في الدستور من حيث مبادئ حسن الجوار والعلاقات المبدئية الصحيحة وفق الثوابت الوطنية العراقية وعدم التدخل والحفاظ على السيادة والاستقرار الوطني. وإنما ثمّة تدخلاتٌ إقليميةٌ سببها مثلما تفضَّل دولة السيد الجعفري، حيث قال إنّ الخلل فينا نحن، وضعفنا يدفع الآخرين إلى التدخّل في سياستنا الخارجية، وهذا تشخيصٌ صحيح.

كان بودي أن تضمّن في مداخلتك بعض الحلول، كالتي طرحها الحزب الشيوعي العراقي والسيد رئيس الجمهورية فخامة السيد جلال طالباني، أي مشروع المؤتمر الوطني الذي يضم جميع القوى الوطنية إلى طاولة المفاوضات، وينطلق منه مشروعٌ وبرنامجٌ وطنيٌّ حقيقيٌّ يضم جميع القوى الوطنية وتنبثق من هذا البرنامج الحكومة الوطنية، وتقضي على المحاصصة الطائفية التي هي سبب البلاء.

❖ **الدكتور سلام الزوبعي: العدل سلوكٌ لا يحتاج إلى تشريع. التظاهرات مسنودة من الربيع العربي وإسقاط الحكومة بهذه الطريقة فتنة. والأشدّ منها أن تستمر الحكومة بارتكاب الأخطاء الكبيرة. خيارنا هو المشروع الوطني.**

نحن سعداء بما سمعناه من الأخ الدكتور الجعفري، هذا الرجل كنت وما زلت أعتبره مصلحًا أكثر ممّا هو قائدٌ شعبيٌّ جماهيري، ونحن بحاجة إلى الإصلاح.

العدل لا يحتاج إلى تشريع قانونٍ في البرلمان؛ العدل سلوك، وهذا السلوك موجودٌ منذ أن خلق الله الخليقة. فقابيل حينما قتل هابيل جاء الغراب لكي يعلمه كيف يواري سوءة أخيه، ولكي يقول العدل أساس الملك. وأنا اقول للذين لا يتسمون بالعدل كونوا بامر الله تعالى وهذا وعد الله لانشك فيه ابدا.

هل تصدقونني إن قلت لكم إنّ ابن الرئيس السابق أو ابن وطبان أو ابن برزان جالسٌ الآن في مرطبات الفقمة أو في حديقة الزوراء أو في شارع المتنبي؟ بالطبع لن تصدقوا. كل سياسيٍّ حكوميٍّ برلمانيٍّ لم يكن عادلًا مع شعبه لن يصل أولاده مرطّبات الفقمة ولا زوجته، أو إلى أيّ مكانٍ في العراق؛ هذه حقيقةٌ خذوها مني.

قدري أنني تصديت لموضوع التظاهرات، وأنا أختلف معكم، فهؤلاء ليسوا متظاهرين؛ هؤلاء كرامتهم ممسوحةٌ بالأرض. الإعلام الحكومي يستهزئ

بهم. نسمع بعضهم قائلاً هذا قدرنا لديكم وهذه قيمتنا لديكم؟ مع الأسف.

تدخّلت بالتظاهرات لسببٍ وهو أننا أعرف أنّ هذه التظاهرات مدعومةٌ من الربيع العربي. والربيع العربي إسلامي، عربي، سنّي، متشددٌ بامتياز. وإذا انتقل الربيع العربي إلى العراق فسيشكّل استفزازًا للكرد والتركمان والمسيحيين، لأنه إسلاميٌّ وعربيٌّ وسنّي، واستفزازٌ للشيعة كذلك، لأنهم جزءٌ مهمٌ من العراق.

تصدّينا لهذه التظاهرات لأنّ فيها الانتهازيين من حزب البعث. هم اليوم ينظمون ورشةً في أنقرة ويلتصقون بالإسلامين ويخططون معهم لغزو العراق.

الخيط الآخر هو المشروع التركي، ونحن لا نتحدث عن التركي السالب. ومثلما يوجد مشروعٌ إيرانيٌّ سالب، يوجد كذلك مشروع تركيٌّ سالب. مشروعٌ تركيٌّ عربيٌّ أمريكي، يفرّق العراقيين إلى معسكرٍ سنيٍّ ومعسكرٍ شيعيٍّ و(أولاد الخايبة يروحون) مثلما قال المتحدث باسم القائمة العراقية: نحن رتّبنا أمورنا ويبقى فقط أولاد الخايبة يعاركون، قرّة عيونكم يا سياسيين.

إخواني، تدخّلت بهذه المظاهرات لأنّ إسقاط حكومة السيد المالكي بهذه الطريقة وبهذه التظاهرات المدعومة من الربيع العربي والإعلام العربي هو استهدافٌ للشيعة، وعندئذٍ يستاء منّا خصوم السيد المالكي في التحالف الوطني. ويستاء منّا شيعة العراق، ونؤسس لمعركةٍ طائفيةٍ بين السنّة والشيعة، وهذا ما يريده الاحتلال وأذناب الاحتلال.

لذلك قمنا بهذا العمل الشريف، ولي الشرف فيه، وأقسم لكم بالله، عملنا على مدى خمسةٍ وأربعين يومًا بمعدّل تسع عشرة ساعة عملٍ يوميًا، في ورشة عملٍ من خيرة أساتذة الجامعات وكبار الضباط لكي نقدّم للسيد المالكي آليةً مدنيةً وطنيةً رائعةً بعيدًا عن الحكومة وبعيدًا عن البرلمان لكي يحلّ مشاكل المتظاهرين.

هؤلاء ليسوا متظاهرين؛ يجب أن نفرّق بين المتظاهر الذي نراه بالعين والمتظاهر الصامت. هناك متظاهرون صامتون في النجف وفي الناصرية ولديهم من المطالب والأمور ما يشيب له الرأس.

فإذا لم ننجح في معالجة التظاهرات المرئية فكيف ننجح في معالجة التظاهرات الصامتة الخجلة في المحافظات الأخرى؟ لذلك، فليسمح لي الأخ الجعفري، وأنا أشكره لرحابة صدره وما وجدت فيه من خلقٍ رفيعٍ في الشراكة الحقيقية، العراقيون لا يعرفون أنّ الدكتور الجعفري يمتلك أكثر من صوتٍ في التحالف الوطني، وهو رئيس التحالف، وهو مسؤولٌ أمام الله وأمام التاريخ عن كل شاردةٍ وواردةٍ فيه. على التحالف الوطني أن يكون موحدًا، وهذه مشكلة، وهو فرضٌ أخلاقيٌّ وشرعي أمّا إسقاط المالكي وإسقاط الحكومة بهذه الطريقة فهو فتنة، والفتنة الأشد هو استمرار حكومة المالكي بارتكاب الأخطاء الكبيرة.

ابن عمي قائمقام قضاء أبو غريب، وهو منذ سنتين في السجن. أقسم بالله جيء بستة عشر شاهدٍ زورٍ ليشهدوا ضده وهو بريء. السيد المالكي وعدني خيرًا والسيد الجعفري وعدني خيرًا. تحدث مظالم في السجن يندى لها الجبين، ويحصل تعذيبٌ في السجن يندى له الجبين، وهناك منظمة تحقيقٍ فيها فسادٌ يندى له الجبين.

ختامًا، أقول للسيد الجعفري أننا أعددنا آلية مَدنيةً دقيقةً من البحث العلمي- باعتباري أستاذًا جامعيًا، إذ يشرفني أنني لم أنتمِ إلى حزب البعث، ولم أكن جزءًا من الاحتلال، ولم أنتمِ إلى أيَ حزبٍ آخر. وسوف أُطلع السيد الجعفري والسيد المالكي على هذه الآلية، وأقسم بذات الله إنّ التحالف الوطني مسؤول - فإمّا أن يتيح الحرية لتشكيل حكومةٍ ترتقي بمستواها إلى معالجة مظالم الناس، أو فليسلك سلوكًا آخر.

أنا مع بقاء الحكومة، ولكن مع إصلاحٍ حقيقيٍّ للحكومة. وأقول من هذا المكان إنّ المشروع السياسي السنّي والمشروع السياسي الشيعي والمشروع السياسي الكردي، فشلوا جميعًا في الارتقاء إلى المشروع العراقي الوطني، والمشروع العراقي قادم بإذن الله والنصر قادم.

القسم الثالث

التعقيبات

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرًا جزيلًا على هذه الملاحظات الوافية المستوحاة من واقع التجربة. وأشكر كل الذين تحدثوا، من أضافوا ومن اختلفوا معي بالرأي، ومن أتحفّظ على بعض مداخلاتهم. كلهم يجمعهم شكري وحبي وتقديري.

وإذا أردت أن أمرّ على كل مداخلةٍ فأستوفيَ ما تحمله من عمقٍ وتحليل، وما تستحق من إجابة، سأحتاج إلى سلسلةٍ من المحاضرات، لأنّ المداخلات تناولت كل ما أشرت إليه من ملاحظات، فغطّت وضع العراق من كل الجوانب المتعلقة بالشأن العراقي، أفقيًا من حيث الجغرافيا، وعموديًا من حيث التاريخ. لذا يصعب، أو يستحيل عليّ أن أفي هذه النقاط حقها. لذا أنا بين خيارين، بين الاختصار المخلّ، والوقوف عند بعض المحطات حتى أستطيع أن أقيم ما بذمتي.

نحتاج إلى ثقافة دستورية

ما أشار إليه الدكتور عامر الفياض، وقسم الأزمة إلى مرحلتين، وتساؤله عن إمكانية الحل. تدوين الدستور لا يعني أنّ الدولة أصبحت دستورية. حتى تدوين الدستور في العراق حصل في زمنٍ قياسي، وبحسب تجربتي المحدودة، فالدساتير في العالم أخذت وقتًا طويلًا لكتابتها. دستور العراق كُتب سريعًا،

فلم يستوفِ حقه من حيث الوقت الكافي ليكون شاملًا، وليُطبّق ويُثقف الشعب عليه. أنصح بقراءة كتاب هاري نيورك (أوراق دستورية)، وإن لم يكن لديك الكتاب فأنا حاضر، أعيره لكم لأنه ليس بحوزتي سوى نسخة واحدة. يمكنكم أن تقرؤوه وتروا كيف أنّ هؤلاء، منذ عام 1860 حتى اليوم، يعملون على تثقيف شعبهم كيف يتعامل مع أوراق الفيدرالية. وضعه ثلاثةٌ من عباقرة القانون، فبيّنوا فيه كيف يُجرى الانتخاب، وأنواع الفيدراليات. يحتاج تثقيف الشعوب والارتقاء بها إلى الثقافة الدستورية وقتًا غير قليل. هذا جانب، أمّا الجانب الآخر فهو أنّ الدستور ليس نصًا دينيًا مقدسًا. نعم هو حقٌّ لا يجوز تجاوزه، وإنما تبقى جدلية التطبيق والتنظير. بعد وضع الدستور يُنتقل إلى التطبيق، ويعدّل الشعب الدستور على ضوء التجربة الدستور ياخذ بالشعب الى المستوى التطبيق والشعب يعي ويبدل مواد الدستور على ضوء التجربة.

لكل دستورٍ ديناميته، وللمقارنة، أقوى دستورٍ في العالم هو دستور أمريكا، تبدّل ستًا وعشرين مرةً ما بين عامي 1789 و1971. أنا أوافقك الرأي. ولكن لا ينبغي الآن أن نطبّق الدستور بطريقةٍ ميكانيكة، يجب أن نطبقّه بأن نبدأ مؤسساتنا، ولكن الزمن له ثمن.

تحولت الطائفية إلى ثقافة

قال الأستاذ عبد فيصل السهلاني إنّ الطائفية ليست في مرحلة الحكم، بل كانت موجودةً في مرحلة المعارضة، وهذا صحيح. وأحبّ أن أقول لك أننا لا نعتبر صدام حسين نموذجًا للطائفة السنية، كما لا ينبغي أن نقول كأكرادٍ إنّ صدام حسين بما ارتكب من جرائم يمثّل القومية العربية، فصدّام قتل السنة قبل الشيعة، وقتل العرب قبل الأكراد.

الطائفية كانت غريبةً على المجتمع، وجاءت بعد التغيير، تحولت إلى ثقافة، وأصبح البعض يتحدثون عن السني وعن الشيعي، وأخذت منحى غير

المنحى الأول. هذه ملاحظة السيد عبد فيصل السهلاني؛ أزمة انعدام الثقة بالطريقة الوطنية، لا توجد أيّ وطنية.

◄ الأزمة تحتاج إلى إرادة حلّ

السيدة صفية السهيل تساءلت عن كيفية الخروج من الأزمة. لسنا في صدد إعداد بحثٍ لتحليل نقاطٍ مفصليةٍ وأساسية. القضية تحتاج إلى إرادة حلّ. البحوث والنقاط والمنهجيات وما شابه ذلك تأتي، ولكن ان كانت لديك ارادة دقائق آتيك بها، ولكن ان لم تتحرك الخارطة لم تتحول من جامدة الى متحركة. إن كانت هناك إرادةٌ وطنيةٌ حقيقيةٌ للانتقال بالعراق من الأزمة إلى الحلّ، تأتي النقاط التي ذكرتها في البحث.

أمّا بالنسبة إلى مدى احترام الشيعة للشيعة أنفسهم، فأعتقد أنّ لهذا الأمر وجهًا إيجابيًا ووجهًا سلبيًا. الوجه الإيجابي هو أنّ الشيعة ليسوا طائفيين. وأمّا الوجه السلبي، فهو أنك حينما ترغب بإنصاف الشيعة يقال أنك طائفي.

أتذكّر حادثةً حصلت في عام 2004 حيث سألني أحدهم في "البالتوك" - وكان الدكتور محمد حكيمي يدير الندوة، وخجل أن يصرح بالسؤال - وقال لديكم عضوٌ في مجلس الحكم وابنه وزير، فقلت أنت تتحدث عن السيد محمد بحر العلوم الذي هو عضوٌ في مجلس الحكم وعن ابنه الدكتور إبراهيم الذي هو وزير النفط. إذا لم تقل أنا أقول. نتحدث بصراحة، أنا أعرف أنه يُعتبر عيبًا أن يؤتى بشخص كان أبوه عضوًا في مجلس الحكم، ولكنّ هذا ليس صحيحًا. إنما ما هو الدليل القانوني والشرعي والمدني على وجوب استبعاد شخصٍ لديه الكفاءة؟ هذا أمرٌ نُحاسب عليه. لا يؤتى بشخصٍ غير كفؤ، ولكن في الوقت عينه لا يُقصى أحد. الشيعة عانوا، وكذلك السنّة عانوا، والأكراد عانوا، فإذا كان هناك تقسيمٌ موضوعي، منطلقٌ طائفي، ماذا خسرنا هذه المنطقة وهذه المنطقة ويجب ان تكون كمبيوتر هناك رعاية تتناسب مع حجم الماسي الموجودة.

تعسف في استخدام الحرية

تشريع قانون التمييز؛ القانون موجودٌ في الدستور. وبالمناسبة، اليوم لا أحد يدّعي، لا البرلمان ولا الحكومة - ولا حكومتنا المحلية - ولا مجالس المحافظات لا تمييز جنسي أو تمييز قومي أو تمييز طائفي.

ألقيت خطابًا عام 2005 في مجلس النواب فقلت، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم، وبدأت بالكلام، وبعد أن أنهيت الخطاب وتفاعل معي النواب وصفقوا لي، قام أحدٌ من الإخوة الأيزيدية فقال لدي إشكالٌ مع السيد رئيس الوزراء، كيف يلعن الشيطان الرجيم ونحن لدينا كذا وكذا، فنظرت إليه وقلت : يا عزيزي ما كان ظنّي أن أستفزك، وأنا رجلٌ مسلم، والدستور كفل حقي كإنسانٍ مسلم، فإن قال لا تلعنه فلن ألعنه. فالحرية موجودة، أعتقد أنّ هناك من أساء استخدام الحرية وصار هذا الحقّ يُستخدم استخدامًا تعسفيًا، لا يوجد تمييز. في حقوق المرأة لا أحد يستطيع أن ينافسني، وهذا شرفٌ لي، ولنا، وإخراج المرأة والطبقة الفقيرة، قوميات متعددة، وديانات متعددة، واتجاهات سياسية متعددة، كلنا نتحدث بهذا الحقّ ونتكئ على الدستور، وهو بالفعل موجودٌ في الدستور ولا نناقش فيه.

عامل الزمن حقيقة في بناء الدولة

الأستاذ منتصر الإمارة آخذ منه لنا في كل شهرٍ أزمة. نحن كل يومٍ في أزمة، وبين أزمةٍ وأزمةٍ لدينا أزمةٌ أخرى. الأزمة تعبيرٌ عن خواءٍ وضعفٍ موجودٍ في الداخل. ومثلما قلنا قبل قليل، المطلوب هو الثقة بين الأطراف المعنية، واستخدام الكفاءات الحقيقية في مفاصل الدولة، وهذا موجودٌ في البرنامج الحقيقي لمنافسة الدوائر، وعدم الإسراف في مأسسة أجهزة الدولة. الحكومة ليست بالقرارات العامة، فتكون لها سلطةٌ تنفيذيةٌ بما أنها تمارس دور الحوكمة، هذا ضعف، وهذا الضعف موجود، ومرةً أخرى أقول عليكم

بناء المؤسسات. يمكنكم القيام بأيّ شيءٍ لكن لا يمكنكم اختزال الزمن، فهو حقيقةٌ أساسيةٌ في بناء أيّ دولة.

◄ تجربة الفيدرالية في العراق سبقت الديمقراطية

الأستاذ أسعد الهاشمي، التحديات وتفضل في محور محلي معارض، لا اعتقد ان كنت تشير الى مناطق، انا بتصوري جاءت متأخرة، فالبداية كانت ليس مع هذا الاتفاق ولكن حاولت ان تحركها، اما من ثقافات رد الفعل أو ثقافة من خارج الحدود، ولو عدنا بالذاكرة قليلًا إلى عام 2003 - 2004 إلى خطبات الجمعة وإلى غيرها لوجدنا أنها كانت متوازنةً ورائعةً ومتآخية، ولكن دخل سادة السوء من الخارج، فحاولوا أن يُلقوا فتنة.

أمّا تقسيم الإدارة والإقليم - فليتحمّلنا أبناؤنا وبناتنا وإخوتنا الأكراد - تجربة الفيدرالية في العراق وحسَب ثقافتي المحدودة لم أشاهد مثلها في العالم كله، كيف؟ الفيدرالية وُجدت قبل الديمقراطية، وبعد النظام المركزي الدكتاتوري. والولادة الفيدرالية أصبحت واقعًا على الأرض؛ برلمانان وحكومتان وعشر سنواتٍ من التطبيق. من الذي يولّد الفيدرالية عادة؟ قرارٌ ديمقراطي. ومن الذي أقرّ الفيدرالية؟ السلطة الديمقراطية المركزية. ولكنّ التجربة العراقية استثناءٌ حيث سبقت الفدرالية الديمقراطية. الفدرالية تنشأ في العادة من رحم الديمقراطية. كنت أشعر في حواراتنا في المرحلة الأولى أنّ العقل الكردي السياسي كانت له سابقةٌ في التطبيق الحكومي، أمّا العقل الآخر فليست له مثل هذه السابقة، والسياسة فن.

◄ أين الإحصاء السكاني؟

لماذا ينادي الكردي أنّ كركوك حسمها كذا وكذا؟ يجب الرجوع إلى الدستور. ذكرت المادة 141 من الدستور ثلاث نقاط: الإعمار وإعادة التوازن

ثم الإحصاء في عام 2007. وفي عام 2005 تعالت الصيحات: لماذا أخّر الجعفري الإحصاء؟ اليس الاحصاء بالمال، فكيف بالتوازن؟ وبالعكس أنا أسعى وراء الجماعة. وآنذاك، حينما أطلعت الأستاذ جلال الطالباني، منّ الله عليه بالصحة والعافية، قال من الضروري أن تتحدث حينما نخرج من الغرفة حتى يراها الإعلام وأخرجت الوثائق كلها. وحينما استعجلته ورأى أنّ اللغة شديدة، أرسل رسالةً خطيةً لا مطبوعة، وقال والله أعرضها على التلفاز ليشاهدوها، وعدنا إلى الإحصاء، والدستور يقول بإجراء الإحصاء عام 2007، لنترك الجعفري يجريه، كيف أجريه؟ أأتمرد على الدستور؟! وخرجنا من عام 2007 ونحن الآن في عام 2013، أين أصبح الإحصاء؟

وجّه الأستاذ أسعد الهاشمي مجموعة اتهامات. في المعارضة مثّلت حزب الدعوة الإسلامية ورفضت حضور مؤتمر لندن، ورفضت حضور مؤتمر الناصرية. وفي مؤتمر بغداد ومؤتمر في كردستان - مع كامل احترامي - وجّهت رسالةً إلى الذين حضروا من إخواني وزملائي من المعارضة. وعندما فتح معي الأميركيون حوارًا - وكانت المرة الأولى التي أرى فيها أميركيًا فيها في حياتي في ذلك العام، أي قبيل الضربة عام 2002. قالوا "عجبًا أنتم أعطيتم سيلًا من الشهداء"، فقلنا "أعطينا شهداء ولكن لا لكي تأتوا أنتم وتُجروا مؤتمر واجهةٍ للضربة التي سيعقبها احتلال. نحن لا نريد ذلك." قالوا "كيف يسقط النظام إذًا؟"، قلت "اسحبوا سفاراتكم في بغداد وأغلقوا سفارات النظام في عواصمكم، وحولوا الثروة العراقية إلى الشعب العراقي، إلى مؤسساتٍ أمينةٍ في الأمم المتحدة، حولوا الحصار الاقتصادي على الشعب وتجويع الشعب إلى حصارٍ سياسيٍّ على الحكومة، ثم حولوا صدام حسين إلى مجرم حرب، لن يبقى أسبوعين". نحن لا نختلف على التغيير، نحن طلاب التغيير، وهذا ليس عذرًا، ما يحدث الآن تداعياتٌ لتلك الأحداث.

ثم كنت أتناقش مع جماعةٍ حينما كنت أترأس مجلس الحكم، وكنت

الأول حسب الترتيب الأبجدي، قلت لهم أنتم تتحدثون عن الوطنية والاحتلال. تحدثتُ بكل صراحة، السيد بحر العلوم وغازي الياور وعدنان الباججي وكثيرٌ من الشخصيات تتحدثون عنكم وانتخبكم شعبكم، وأنتم ماذا؟ هذا الربيع العربي، هذا الجواب على هذا الكلام، الحقيقة أنّ الربيع العربي بدأ في العراق منذ عام 1991. كل محافظات العراق ثارت من أقصى منطقةٍ في كردستان إلى أقصى منطقةٍ في الجنوب، كلها ثارت، ووقف الإعلام أخرسًا. الآن المظاهرات تطالب بجلسةٍ رياضية: مع أو ضد، هذا صحيحٌ في الرياضيات ولكنه ليس صحيحًا في السياسة.

◄ تورط المعارضة بحمل السلاح

الأستاذ محمد مرعي؛ حول غياب المشروع الوطني، أنا أوافقك الرأي، هناك خللٌ واضحٌ. ويكمن الخلل في عدم تحويل المشروع على مستوى التنظير أو على مستوى التطبيق إلى ما نطمح إليه، وبالنسبة إلى استشراء الفساد الإداري فهو ليس خافيًا على أحد. أمّا إلغاء المعارضة فلا أوافقك الرأي، المعارضة تعارض وبشكلٍ طبيعي ولا أحد يأخذ عليها مأخذًا لأنها تعارض. ولكن، لا سمح الله، حينما تتورط بحمل السلاح يصبح الموضع مختلفًا.

◄ الأزمات ستنجب قيادات استثنائية

الأستاذ الجابري، بالنسبة إلى التهرب من الأزمة أجيب بأني لست متهربًا من الأزمة ولكني لست مخادعًا لأحد. لم أسمِّها أزمةً إلّا في الشهر الرابع، وأعرف الفرق بين المشكلة والأزمة، بدليل أنّ المشاكل التي كانوا يسمونها أزماتٍ لم تعطّل لا السلطة البرلمانية ولا الحكومة. طلبت من العراقية ورجوتهم في البرلمان ألّا يحوّلوا الانقطاع إلى قطيعة. وفي الخارج قلت لهم إنهم لن يخلقوا أزمةً فهذه مشكلة، بدليل أنهم عادوا. فالانسحاب من الحكومة مشكلةٌ وليس أزمةً والحكومة ستستمر، وعادوا إلى الحكومة. أمّا الآن، فقد

تعطلت المؤسسات فعبرنا من المشكلة إلى الأزمة. هذه أزمةٌ وليست مشكلةً عادية، أريد أن أجملها ولست مأزومًا منها. فلتعلموا، أنا أرضع من ثدي الأزمة، حينما أواجه أزمةً أعطيها وحينما تشتد عليّ أعطيها المزيد. اعتبِرها ما شئت. أزمةٌ تمرّ بها البلاد، أو العائلة، أو أنت شخصيًا؛ أنا لست مسؤولًا عن الأزمة ولكني مسؤول عن كيفية توظيفها ومواجهتها. كل واحدٍ فينا مرَّ بأزمات. منذ الطفولة تعوّدنا على المشكل وعلى المعاناة. أنا أحترم الإنسان الذي يواجه الأزمة بالثبات. وليسمع العالم، هذه الأزمات ستنجب من رحم العراق قياداتٍ استثنائية. ارجعوا إلى خطاب القاهرة في عام 2005 من على منبر الجامعة العربية، فمن يعتقد أنّ العراق يُختزل بشخصٍ فإذا مات ذلك الشخص مات العراق ليست مشكلة؛ ففي العراق منجم أبطالٍ يذهب واحدٌ فيأتي ألف واحد. هذا ليس شعرًا ألقيه عليكم؛ انظروا في شاشات التلفاز كيف تزداد مشاريع العراقيين. طلبتَ مني أن أستخدم مبضع الجراح، ولكن أسال نفسي أولًا إن كانت ثمة مصلحةٌ بذلك، فأرى أنه، بصورةٍ عامة، لا توجد مصلحة.

رجل النظرية ورجل التطبيق

الأستاذ علي السعدي؛ الدولة لم تتشكل بسبب غياب الفكر السياسي. صحيحٌ أنّ الدولة لها رجالها ولها نظرياتها، ومن الخطأ تدويل نظرية المعارضة إلى نظرية الدولة، ورجال المعارضة إلى رجال الدولة. وحسنًا فعل نيلسون مانديلا عندما احترم نفسه ورأى نفسه الرقم الأول في المعارضة فسلّم أمانة الحزب إلى أوليفر وسلّم رئاسة الجمهورية، وارتكن. ليس من الضرورة أن تكون رجل المعارضة وتكون الرجل الأول في الحكومة. قد يكون هناك بعض القادة كذلك، ولكن ليس لدينا رجل النظرية ورجل التطبيق الوقت عينه.

وكيف تعتبر أنّ المثقف غير سياسي. أنا أعتبر المثقف غير السياسي بؤسًا، وأنا أفرّق هنا بين المثقف غير المسيّس والمثقف غير السياسي. وأمّا

أن يكون سياسيًا غير مثقفٍ فهذه كارثة؛ كيف تقود الناس؟ بالعصا؟ إن لم يكن لدى المرء وعي الفكر، ووعي الواقع، ووعي الأهداف، ووعي البرامج، ووعي الآليات المناسبة، فكيف سينهض ببنائه ولا آليات لديه؟

تحويل السياسة إلى حرفةٍ أمرٌ جميل. المهنة عند العرب هي التي يمتهنها الإنسان؛ مهنةٌ تعشقها. الزراعة مهنة، والمدينة مهنة، لأنّ الأمور تُدار فيها بالقانون. أوافقك الرأي بالنسبة إلى احتراف السياسة، فالمكاسب فيها مكاسب محضة، وحيث يبيع الإنسان بلده والمواطن ليحقق المكاسب. وأرى بعض السياسيين (دكنوا) السياسة، عملية (الدكنة) جعلت البيع والشراء والعمل السياسي يتحول إلى بضاعة.

يجب الفصل بين السياسي والمثقف. لا أعرف أيُسمح للسياسي أن يكون غير مثقف؟ وإن أراد أن يكون كذلك فلا ينبغي أن يعتلي منصة السياسة، فالسياسة تحتاج مثقفًا يعرف الحدود بين السلطتين التشريعية والقضائية، ويعرف حقوق المواطنة وما إلى ذلك، كل ذلك ثقافة. وأمّا أن تكون غير مثقّفٍ وتدير بلدًا فهذا شيء لا يطاق وغير معقول.

أتفاق معك تمامًا بشأن دور المنتديات، فهي الرئة التي يتنفس منها السياسي ويتعلم منها، مثلما سجلتُ جميع الملاحظات التي أُلقِيت؛ أعتقد أنّ هذه المادة هي عصارة تجربةٍ وعصارة ثقافةٍ وعصارة فكرٍ وعصارة إبداع، يجب أن يتعلم.

◄ تأسيس الدولة يحتاج إلى نضال

الأستاذ إحسان العطار؛ النجاح في التأسيس والفشل في الإدارة أمرٌ ممكن. ولكنّ التأسيس صعبٌ جدًا. في الإدارة بإمكانك أن تكون أكاديميًا، أمّا المؤسس فهو معجونٌ بين القيادة السياسية وبين التنظير، وقد لا يكون موفقًا في إدارة مؤسسة، فكم من عظماء من الدول في العالم هم من

المؤسسين ولهم امتياز؛ جورج واشنطن وجيفرسون مؤسسان أسسوا لدولتهم، ولكنّ الإدارة على الجميع. ليس عيبًا أن آتي بأستاذٍ في الجامعة وهو أستاذي بل أستاذ أستاذي، فأستفيد منه في نظريات الإدارة، هذا شرف، وتأسيس الدول يحتاج نضالًا.

قال إنّ العملية السياسية خارجةٌ عن السكّة، وأنا أتصور أنّ الفساد الذي نواجهه الآن مُرحّل من القضية الصدامية إلى البعثية الصدامية؛ خمسٌ وثلاثون سنةً ثقافة فسادٍ ونظريات فسادٍ ومؤسسات فساد، بل دخل البيت ليفسد الأولاد على آبائهم وأمهاتهم، وأضيفَ اليوم فسادٌ جديدٌ هو الانتفاع وتسخير أموال البلد.

اصنع عراقًا قويًا يكون عصيًّا على التدخل

الأخ أبو مرتضى ذكر مجموعة نقاط، منها أنّ التدخل الإقليمي حصل بسببنا. أنا أشرت أنّ ما من بلدٍ يمكن أن يُستضعف إن لم يحمل إمكانية الضعف. فلنصنع عراقنا بأيدينا ويكون غير قابلٍ لتدخّل أحدٍ فيه. إن لم نصل إلى اليوم الذي يكون فيه العراق عصيًّا على التدخّل، فسنبقى نتوسل العالم لكي لا يتدخّل في أمورنا ونستجدي الحقوق. اصنع عراقًا قويًا يكون عصيًّا على التدخل.

قانون الأحزاب وبريمر؛ بريمر جاء بوقته وأدى ما عليه وأساء، واختلف مع من اختلف، وكنت في مقدمة المختلفين معه. وظهرت ظاهرة تفريخ الأحزاب، أشاهد أشخاصًا ليست لديهم أحزاب، ولكنك ترى واحدهم راسخ، وعقليته قيادية، سياسيٌّ منظّر، وصاحب تجربة؛ سمّه ما شئت، ناشط مجتمعٍ مدني. وهو شخص وطني، مخلص، لا يُباع ويُشترى في سوق المزايدات. نحن نريد الأحزاب ولكننا نستخدم الوطنية لصالح الحزبية ونستخدم الأحزاب لصالح الوطنية. أريد أن أرى أهناك فرقٌ أم لا؟

لا يصح أن أستثني شخصًا كفوءًا لأنه ليس من حزبي، ما الفائدة، أين الوطنية؟ ما قيمة العمل الحزبي في هذه الحالة؟ يُؤسس حزبٌ ما ويُختار أرذلهم للانضمام، مع العلم أنّ من استُقصي هو الذي ينبغي أن يكون في مقام من اختير.

كيف أصبح إبراهيم بحر العلوم وزيرًا للنفط؟ نحن الذين نوزّع الحقائب، وكلٌّ أخذ حصته. فقلنا فلنحافظ على وزارة النفط ووزارةٍ أخرى، وقُدّم فلانٌ ولكني لم أقتنع بكفاءته، وقدّمت إحدى الجهات إبراهيم بحر العلوم وهو لا ينتمي إليها، ولكنّ لقبه العلمي وتجربته السابقة كوزيرٍ جعلتني أوافق عليه دون أيّ إشكال.

إن كان ابنك مريضًا تقصد الآخر الشيعي أو الآخر المسيحي دون أن ترى مشكلةً في ذلك لكي يُشفى ابنك. أفهذا العراق كله لا يعادل ابنك؟ أين الوطنية إذًا؟ هذه ثقافةٌ ينبغي أن نهجرها.

◄ القادة السياسيون لن يتبدلوا إذا لم تتبدل القواعد

أبو مرتضى؛ القادة السياسيون لم يتبدلوا، ولن يتبدلوا إذا لم تتبدل القواعد. هذه نظريةٌ في علم الاجتماع السياسي، قبل أن أذكر ما قال القرآن، وما قال الإمام علي بعده، سأذكر ما قال جون آدامز: ما استقلّت أميركا من نير الاحتلال البريطاني إلّا بعد أن استقلّت بعقلها كيف تفكر وبقلبها كيف تحمل قِيمًا، وبعد ذلك انتصرت على الاحتلال البريطاني. وقال لينين: القمة تجلبها القادة. وقال الإمام علي: كيف ما تكونوا يولَّ عليكم. القمة تولد من رحم القاعدة. هؤلاء الناس الذين ينتخبون، هل هم صادقون في تصويتهم؟ يصوتون لمن؟ للكفؤ؟ للذي يخدم البلد؟ هل سألوا أنفسهم ما موقع من يصوتون له؟ وحسنًا فعل من قال نحتاج إلى أن يتثقف الناس.

السيدة سلامة الخفاجي تقول إنّ المواطنين في وادٍ والأزمة في وادٍ آخر.

أنا أشعر كذلك أنّ هناك ازدواجٌ بالنقاط. هناك مواطنون لديهم احتياجات، وآخرون لديهم صفقةٌ سياسية. كذلك، هناك عددٌ كبير، أنا شاهدٌ عليهم، من كل الشرائح يفكرون فعلًا بحلّ للمشكلة.

وعي الجمهور

الأستاذ مهند الكناني، نسبة المشاركة في الانتخابات حسب ما كشفته شبكة عين بلغت أربعًا وثلاثين في المئة، هذا الرقم يمكن أن نتعامل معه لأنه ليس بالجغرافيا، فالجغرافيا لا تتبدل، قمة إيفرست يتجاوز ارتفاعها ثمانية كيلومترات، وخندق ماريانا في المحيط الهادي يتجاوز عمقه عشرة كيلو مترات تحت سطح البحر، هذه أرقامٌ تبقى ولا تتبدل. أمّا التصويت فهو حدثٌ أجري بديمقراطية.

والسؤال المتمِّم لما تفضل به الأخ مهند الكناني هو كيف نصل بنسبة الأربعة وثلاثين في المئة، إلى نسبة أربعٍ وثمانين في المئة إن شاء الله، وعي الجمهور هو الذي يعوَّل عليه.

هل نظامنا فيدرالي؟ نظامنا فيدرالي من الناحية النظرية الدستورية. عمليًا، لدينا فيدراليةٌ واحدة، إقليمٌ فيدراليٌّ واحدٌ هو إقليم كردستان. أنظمة العالم ليست فيدراليةً بالمطلق أو كونفيدراليةً بالمطلق. وهناك نظامٌ آخر غير مشهورٍ يسمونه (الفدراسي) وهو نظامٌ غير فيدراليٍّ يستثني إقليمًا واحدًا تُطبَّق فيه الفيدرالية والبقية لا. أمّا نحن، فنظامنا فيدراليٌّ من الناحية الدستورية. لا أحد يمنع أيّ محافظاتٍ ثلاثٍ من أن تصبح إقليمًا، وهذا حقٌّ لا يناقش فيه أحد. باعتقادي أنّ الفيدرالية تحتاج ثقافةً وتحتاج موقفًا. نثقف شعبنا؛ الشعب الكردي مثقّفٌ حول اليفدرالية منذ مرحلة ما قبل السقوط. كما حدثني الأستاذ جلال حينما كنا في المعارضة قائلًا "إذا سقط النظام وأقمنا نظامًا فيدراليًا، أو إذا قامت الدولة الكردستانية، فالشعب الكردي مشبّع بفكرة الفيدرالية بحيث غدت في اللّاشعور لديه، وقد أخذت وقتًا حتى صارت كذلك.

برنامج تحديث القوانين الجزائية؛ لست مطّلعًا إن كانت هناك أيّ مشاريع لتحديث السلطة القضائية. إن لم تكن موجودةً وكانت فيها مصلحة، نحرّك الأمور بهذا الاتجاه ونشرعن. نحن أمام متحركٍ تشريعيٍّ لا أمام ثابتٍ تشريعي.

لم نتحدث عن المتظاهرين. إذا أخبرتكم كيف أقضي وقتي يوميًا مع اللجنة الخماسية ومع التحالف الوطني، مع مشاكل المواطنين، وفي أيّ ساعةٍ أنام، لن يكفي الوقت، أنا اختصرت كثيرًا، وقسمت الأمور إلى عدة أقسام، تعبيرٌ عن احتياجات؛ قضايا تنفيذية؛ قضايا تشريعية؛ حقوقٌ عامة؛ متقاعدون، وسوى ذلك، وبعضها اختراقات. وإذا كان هناك مسألةٌ لم أشملها سأكون ممتنًا لو نبهتموني إليها.

◄ لا يوجد تطابق في الآراء

يقول الأستاذ محمد الشرع أنّ وجهات النظر غير متطابقةٍ بين شخصياتٍ أربع. أنا لا أجد في ذلك نقطة ضعف، بل أقول، بصراحة، لو تطابقوا تطابقًا تامًا لشكّل ذلك نقطة ضعف. لا تكمن مشكلتنا في تحقيق التطابق أو تحقيق التقارب. قد تكون هناك خلافاتٌ بيني وبين الأستاذ أحمد الجلبي أو بيني وبين سواه، ولدينا انتماءاتٌ داخل التحالف قطعًا ليست متطابقة، لكن هناك ثوابتٌ عامةٌ تجمعنا. أيّ برلمانٍ يشترط آراءًا متطابقةً للجميع لكي يعطي القرار؟ أيّ برلمانٍ في العالم تختلف فيه الآراء ولكنّ القرار يكون مشتركًا بنسبة خمسين أو سبعين في المئة؟ لا يوجد قرارٌ يصدر يطابق آراء الجميع، ولا أعتقد أنّ هذه نقطة ضعف.

لا أخفي أيضًا أننا نعاني داخل التحالف من خلافاتٍ لا ينبغي أن تكون موجودة، وهذا الأمر ليس مقتصرًا على التحالف الوطني، بل موجودٌ كذلك عند الإخوة في التحالف الكردستاني وفي العراقية.

علاقاتنا خاضعة للثابت الوطني والمتغير الإقليمي

علاقتنا مع الدول إنها خاضعةٌ لاستراتيجية الثابت الوطني والمتغير الإقليمي. نحن محاطون بستّ دولٍ مختلفةٍ قوميًا ومختلفةٍ من حيث نظامها السياسي. نظام إيران هو القومية الفارسية العامة؛ تركيا كانت دولةً علمانيةً والآن تتجه نحو الإسلام؛ السعودية نظامها ملكي؛ الكويت نظامها أميري؛ الأردن وسوريا وضعٌ آخر. إذًا، لديّ ثابتٌ وطنيٌّ ومتحركٌ إقليميٌّ مع كل دولةٍ من هذه الدول، فلا يمكن أن أقوم بعملية "نسخ/لصق" مع هؤلاء. العلاقات تقوم على الأمور التالية: حسن الجوار والمصالح المتبادلة ودرء الأخطار المشتركة. فلننظر إلى الموقف العراقي من سوريا، هو موقفٌ رصينٌ وغير قابلٍ للطعن؛ نحن مع الشعوب. تحرك المجتمع التونسي ضد زين العابدين بن علي، فألقيتُ خطابًا وستةٌ من إخواني ألقوا خطاباتٍ معي. ثار المجتمع الليبي ضد معمر القذافي فكنّا معه. وثار المجتمع المصري ضد حسني مبارك فكنّا معه. وكذلك المجتمع السوري نحن معه، ولكنه انقسم قسمين، منهم من يريد النظام ومنهم من يرفضه، أنا مع هذا القسم الأخير ولكنّ الحكومة لا تستجيب له، كيف تستجيب؟ قسمٌ من الأمور يجب أن يتغير؛ ليست الإصلاحات فقط هي التي تغيّر. الأمر نفسه حصل في البحرين، فمنهم من دعا الى إسقاط الملَكية ومنهم من رأى أنّه ليس من خيارٍ أفض من الملَكية الدستورية. وقفنا عند حدودنا، نحن مع شعب البحرين. استراتيجية العراق الثابتة أنها مع الشعوب. نحن مع الشعوب، لسنا مع الحكومات على حساب الشعوب، أمّا إذا كان الشعب مختلفًا بعضه مع بضعٍ الآخر فلا أتحدث بالنيابة عنه مثلما نريد ألّا يتدخل غيرنا في شؤوننا فإننا لا نتدخل في شؤون غيرنا. نحن لا نعاني من أزمةٍ نظرية، بل نعاني من أزمة إعلام، وأزمة عقدٍ إقليمية.

المتصدي في الحكومة هو نفسه في المعارضة

هل لدى التحالف محدداتٌ معينة؟ نعم ولكننا نعاني من تطبيقها، وفي

بعض الأحيان من عدم التزام بعضهم فيها. أمّا فيما يتعلق بمسألة أنّ المتصدي في الحكومة هو نفسه في المعارضة فقد قلتُ أنه لا يوجد هكذا تلازم، أي أن يكون قائدًا في المعارضة وقائدًا في الحكومة.

عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى؛ صحيح، مشروع المؤتمر الوطني الذي دعا إليه السيد الطالباني - اللهم أعطه الصحة والعافية - وكما سبق أن ذكرت لكم أنّ آخر مكالمةٍ هاتفيةٍ بيني وبينه كانت حول هذا الموضوع، ولكن بعدها ببضعة أيامٍ مُنِي بهذه الحالة، أسأل الله تعالى أن يعطيه الصحة. كان يهمه كثيرًا أن يجتمع الجميع، سواءً تحت تسمية مؤتمرٍ وطني، أو طاولةٍ مستديرة، أو ملتقى وطني؛ الأسماء ليست مهمة.

الأستاذ سلام الزوبعي؛ من لم يحترم شعبه لا يستطيع السير مع الناس. أرجو أن تَقبل مني هذه الإضافة لما تفضّلت بطرحه. الذي قتل الإمام علي واحد، والذي قتل المهاتما غاندي واحد، الأمة الهندية تتغنى حتى اليوم بالمهاتما غاندي، ولكن من الذي قتله؟ هذا ليس مقياسًا. أخرج إلى الشارع وقد تسمع آلاف الناس تنادي باسمك، ولكن يكفي وجود منافقٍ واحد.

رحم الله المتنبي حينما مدح أحدهم فقال:

الجيش جيشك غير أنك جيشه في قلبه ويمينه وشماله

لا نستطيع أن نعمّم ونقول أنّ كل إنسانٍ محبوبٌ لا ينبغي أن يخاف حينما يخرج إلى الشارع. لا، تأتينا توصيات، وندري أنّ المندسّ والمنافق مترصد.

الربيع العربي واستهداف الآخرين؛ صحيحٌ ما تفضلتَ به، ولكن أنا أقول اختلط الحابل بالنابل، والربيع العربي فيه عناصر قوة، واشتبهت بعض الدول، فحرّكت الربيع العربي ولم تتمتع بنضجٍ كافٍ كعلم اجتماعٍ سياسي. في يدك التحريك ولكن ليس في يدك التحكم، فتحرك الشارع ولكن جاءت النتائج على غير ما أريدَ لها.

المشروع التركي السلبي؛ أوافقك الرأي أنّ مشروعًا لأحد الإخوان سلبي، وأتمنى أن يراجعوه. ولطالما عبّرنا عن ذلك إمّا بالحوار أو عبر سفيرهم، لأنهم يعزّون علينا. التجربة التركية تجربةٌ رائدةٌ وأرى فيها الكثير من العناصر المشتركة بيننا وبينهم.

ضرورة توحيد التحالف، وكذلك إسقاط حكومة المالكي، وإسقاط أيّ حكومةٍ جاءت بالانتخاب. برأيي أنّ المنطق الطبيعي أن يُترك للشعب أن يأتي هو بالحكومة، وأن يدلو هو بدلوه، وأن يعطي رأيه، ونحن نتقبل. أمّا أن يُفتح باب قطع الطريق أمام كلّ منتخب، فهذا بابٌ إذا فُتح لن يُغلق.

(6)

أزمــة العــراق...

دستــور 2005

❖

ضيف الملتقى معالي

الدكتور صالح المطلك

❖

■ نيسان 2013 ■

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُوراً، إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً، إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ - صدق الله العلي العظيم

سماحة السيد بحر العلوم، الضيف الكريم، أصحاب السماحة والمعالي والسيادة، السيّدات والسادة، سلامٌ من الله عليكم ورحمته وبركاته،

الملتقى والانفتاح والحيادية

نرحب بحضوركم وبمشاركتكم في ملتقى الثلاثاء الشهري، فمن دواعي الاعتزاز أن نرى حرص الأخوات والإخوة على حضور هذا الملتقى، ونحن سعداء بالصّدى الإيجابي الّذي خلّفه، آملين أن نتمكّن من الاستمرار في عقده. وقد شجعنا ذلك على توثيق مواده بناءً على طلب بعض الإخوة في الداخل والخارج. وما تستلزمه ديمومة ملتقياتٍ كهذه، إضافةً إلى تطويرها

بهدف الوصول إلى الغاية المتوخّاة منها، هو الانفتاح على مختلف الشرائح السياسية الوطنية في محاولةٍ لتوفير أجواء الحوار الإيجابي حول المنهج والأولويات والأداء بعيداً عن التفاصيل الجزئية الّتي لا فائدة منها.

ولعلّ إستضافات بعض الشخصيات والقيادات السياسية تعكس حياديّة الملتقى البعيدة عن مماحكات العمل السياسي وصراعاته المستدامة. فرؤيتنا منفتحةٌ ما دامت الأطراف تؤمن بالعراق وبثوابته وبوحدته الوطنية.

الذكرى العاشرة للتغيير

بمناسبة حلول الذكرى العاشرة للتغيير نستذكر أولاً الحقبة السوداء من حكم البعث الصدامي الذي أوغل في دماء العراقيين فنتجت عنه المقابر الجماعية والأنفال والمجازر والأسلحة الكمياوية في حلبجة وسياسات الاضطهاد والاستبداد والعدوان والحروب ضدّ الشعب وسياسات القمع وكبت الحريات ورهن البلد بمديونيةٍ عالية. كما نستذكر التدخل الأميركي العسكري وعملية إسقاط النّظام وما ولّد من تداعياتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ وتصاعد وتيرة العنف والإرهاب.

لقد مضى عقدٌ كاملٌ ولا تزال العملية السياسية تمرّ بمخاضٍ عسيرٍ وتشهد إخفاقاتٍ كبيرةً منذ ولادتها، وذلك بسبب مشاكل الماضي، إضافةً إلى عوامل كثيرةٍ منها المحاصصة والتوافقات السياسية التي اشتركت فيها جميع الكتل السياسية فأضاعت بالتّالي البوصلة الوطنية.

ضيف الملتقى

واستكمالاً لأحاديث الملتقى السابقة حول الأزمات السياسية التي تعصف في العراق الجديد والتعرف على أسبابها من زوايا ورؤى مختلفة، نستضيف في هذه الأمسية القيادي في ائتلاف العراقية، وزعيم جبهة الحوار الوطني ونائب رئيس الوزراء الدكتور صالح المطلك.

الدكتور المطلك واحدٌ من أبرز السياسيين في المشهد السياسي العراقي وقد واكب عملية التغيير منذ بداياتها وشارك في كتابة الدستور وفي البرلمان والحكومة، كما تميّز بخطابه السياسي فحرص دوماً على أن يكون خطابه عابراً للطائفية والعرقية والاحتكام إلى الوحدة الوطنية وهذا أمرٌ يدعو إلى الاعتزاز.

ولا بدّ من الإشارة إلى عمله الميداني وزياراته للمحافظات برفقة الوزراء للتعرف على معضلات ومشاكل الخدمات، وهذه نقطةٌ أخرى تضاف لصالحه. سيحدّثنا الدكتور المطلك في هذه الأمسية عن رؤيته لأسباب الأزمة التي يشهدها العراق وآفاق الحل التي يراها، وعن تداعيات انتخابات مجالس المحافظات وعمّا إذا سترسم خريطةً سياسيةً جديدة. لقد اعتدنا في ملتقياتنا الاستماع إلى الضيف لمدّة 40 دقيقةٍ تقريباً ومن ثمّ إلى مداخلات الإخوة والأخوات الحاضرين وأخيراً إلى تعقيبات الضيف. نرحب بالدكتور المطلك مجدّداً، أهلاً وسهلاً.

القسم الأول

المحاضرة

سماحة الأستاذ السيد محمد بحر العلوم، الأخ العزيز إبراهيم بحر العلوم، الإخوة والأخوات الحاضرون المحترمون، يشّرفني أن أكون بينكم اليوم برفقة هذه النخبة المحترمة التي آمل بشدّةٍ أن تساهم بشكلٍ جديٍّ في تخليص العراق من الأزمة الخانقة التي تحيط به في هذا الظرف العصيب.

وفي العادة حين تواجه البلاد ثغراتٍ على مرّ التاريخ، يعمل حكماء الدّولة وعقلاؤها على التصدّي للأزمات ووقف الانحراف الموجود، وما يمرّ به العراق اليوم هو مرحلةٌ غايةٌ في الخطورة ومقلقةٌ للجميع. ولا أخفي عليكم القلق الكبير الّذي ينتابني، بل خوفي الشّديد على العراق في هذه المرحلة التي نمرّ بها اليوم.

لا شكّ في أنّ الشعوب التي تفكر وتعمل ستكون يوماً ما قادرةً على تطوير الحياة نحو الأفضل ومن ثمَّ على الإمساك بزمام أمورها بتألّق، فيفرض ذلك بالتّالي احترامها على الآخرين، ويفتح أمامها آفاقاً واسعةً لبناء مستقبلٍ أكثر إشراقاً وسعادة. وها أنتم اليوم تفكرون وتعملون لمواجهة هذا الخطر الذي يواجه العراق.

■ تتطلّب مرحلتنا فكراً يقود السياسة

نعم، قد تكون المرحلة السياسية الجديدة التي شهدناها في العراق بكلّ تعقيداتها ومصاعبها بل ومصائبها شغلتنا كثيراً بمشاكلها، إلّا أنّه لا يمكن للسياسة التي تهدف إلى بناء البلاد، لا سيّما إعادة بناء الشخصية العراقية في الإطار الوطني الحقيقي الذي يتناسب مع طبيعة المرحلة، أن تتحقق ما لم يتوفّر فكرٌ عراقيٌّ وطنيٌّ متحررٌّ من قيود التبعية، أو التأثير الفكري غير الواقعي لرسم الخطوط العامة لفلسفة سياسيةٍ عراقيةٍ. وبإمكاني أن أقول إننا نحتاج اليوم في العراق إلى فكرٍ يقود السياسة وليس العكس.

فالسياسة بلا فكرٍ كالبندقية بلا عتاد، وهذا ما افتقدناه طوال العقد الماضي من زمن الدّماء والموت والضياع، فالدماء البريئة التي هُدرت في هذا البلد كانت عزيزة، وبات الموت يوميّاً في الشارع العراقي طبيعةٌ يتعامل معها الإنسان وكأنها مفردةٌ من مفردات الحياة اليومية. ما السبب وراء وقوع ذلك؟ ولمَ باتت بلادنا تشتهر بوجود اليتامى والثكالى والأرامل والجياع؟ لماذا؟

ألسنا بلد التاريخ؟ ألسنا بلد الحضارة؟ ألسنا بلد العِلم؟ ألسنا البلد الذي يتفاخر به كل من ينتمي إليه؟ وربما يغار منه من لا يحبه؟ ألسنا بلد الستّ آلاف سنة من عمره؟ لمَ نقتل أنفسنا إذاً؟ إلّا إذا كان تاريخنا هو مجرد أسطورةٍ خياليةٍ وليس حقيقة.

ألسنا بلاد النهرين وأصحاب أخصب وأطيب أرض؟ فلم نجوع ونبقى

عراةً ويتصدّق علينا حتى الجائعون؟ الجواب هو أننا تقاطعنا مع رسالتنا وأمّتنا ولم نكن قدر المسؤولية. نعم تقاطعنا مع الرسالة الإنسانية التي ورثناها عن أجدادنا، وانشغلنا عنها بأمورٍ لا ينبغي علينا أن ننشغل بها، وأهملنا مهمتنا في السيطرة الآمنة والانتقال من مرحلة وجود أنظمةٍ فقدت فرصتها في البقاء إلى مرحلة بناء نظامٍ جديدٍ تتمثل فيه احتياجات الإنسان ورؤى المستقبل.

وليست مهمّة أيّ نظامٍ جديدٍ يأتي على أعتاب أنظمةٍ اندثرت وولت الإصلاح فحسب، بل يجب عليه أن يقوم ببناءٍ حقيقيٍ وانتفاضةٍ جديّةٍ لكي يتخلص من غبار الماضي وينطلق إلى مرحلةٍ جديدة.

إنَّ ما نحتاجه لبناء وطننا هو أن نعمل على ابتكار فكرةٍ عراقيةٍ لنهجٍ ديمقراطيٍ عراقيٍ صرف. والمطلوب هو العمل بتأنٍّ وصبرٍ من أجل بناء هذه الفكرة بروح المواطنة العراقية الوطنية لا بروح المكون العراقي.

■ وجهتان للتغيير

إخواني الأعزاء، لقد برز توّجهان وفلسفتان إثر حصول التّغيير: توجهٌ يعتمد على الإرادة والمستلزمات الخارجية لإجراء التغيير في العراق، وتوجهٌ آخر من داخل العراق يطالب بإجراء هذا التغيير من الداخل.

مع الأسف، كان لبعض الإخوة الّذين يعتمدون على الأجنبي في التخلّص من الأزمة العراقيّة مشروعٌ لتحطيم الدوّلة بكل مؤسساتها وبناءها من جديد، أمّا معظم الموجودين داخل العراق كان هدفهم مختلف، وهو تغيير النظام وليس الدولة بكل مؤسساتها.

اعتقدَ البعض أنّ الدّولة قد بُنِيَت بشكلٍ خاطئٍ من الأساس واعتقد البعض الآخر أنّه ينبغي إسقاط هذه الدولة وبنائها من جديد على عكس الذين اعتقدوا أنّ تغيير النظام كان كافياً لإجراء الإصلاح.

وللأسف لم يأتِ أصحاب فكرة إسقاط الدّولة بالمقومات الكافية لبنائها

من جديد ولذلك تعرقلت عمليّة البناء طوال فترة المرحلة السابقة منذ بدئها حتّى اليوم. عشر سنواتٍ مضت ونحن نتعثر ولم نستطع بناء الديمقراطية أو أيّ مؤسّيسة، كما أننا لم نستطع بناء اقتصادٍ حقيقيٍّ يرتكز على مقومات النهوض والاستقرار، فإقتصاد العراق اليوم ريعي يعتمد على موردٍ واحدٍ هو النفط وكل إيرادات الدولة الأخرى لا تشكل سبعةً في المئة من مجموع الإيرادات. وهذا ما أدّى إلى وقوع المصيبة في هذا البلد، فعمليّة البناء لم تكن سليمةً من الأساس.

ينبغي لتفكيرنا أن يتفوّق على الملذّات والمادّيات فنستخلص من خلاله عبرةً من الماضي ونرتبط بخيوط المستقبل برجاءٍ ومثابرةٍ فتفيض علينا المحبّة، كما ينبغي لنا أن نتجنّب الغضب ونتلقّى من ماضينا دروساً لنحمله إلى المستقبل بمثابرةٍ من أجل بناء وطنٍ واسعٍ فلا يمكن لأيّ واحدٍ منّا اعتبار أنّ هذا الوطن كلّه ملكه فهذا ظلم، هذا الوطن كله ملكنا جميعاً.

يكفي أن ندرك هذه الحقيقة لكي لا ننحرف أبداً ولكي لا ينحرف الضمير السياسي الذي تسعى إليه الديمقراطية وهو ضميرٌ يدرك المبادئ الإنسانية التي عليه أن يصونها ويحميها. ولا سبيل أمامنا لتجاهل هذه الضرورة إذا ما أردنا بناء الوطن وتحقيق حرية الشعب وضمان حقوقه الإنسانيّة كافّة. نعم لا سبيل بعد الآن لتجاهلها ولا سبيل للفرار من تبعاتها.

■ لماذا نختلف ولماذا نتقاتل؟

إذا ما استمر ارتكاب الأخطاء الفادحة التي ما زالت موجودةً حتّى اليوم من دون إصلاح جادٍّ حقيقيٍّ شاملٍ ستتنامى هذه الأخطاء حتى تصل بنا إلى حائطٍ مسدودٍ وهو أمرٌ في غاية الخطورة. وكلما تفاعلت وتكررت الأخطاء، تحولت إلى خطايا متراكمةٍ وأنتجت شرّاً لا حدود له.

ومع الأسف، كان من المفترض أن تملأ أجواءٌ من الحرية والفكر

الإنساني الحرّ هذه المرحلة الجديدة، وأن يولد ضميرٌ سياسيٌ غير مخادعٍ وغير مريض، ضميرٌ يتغذى على بعض ما جاء به الدستور الّذي يشكّل أساس المشكلة في العراق.

■ الدستور أساس المشكلة

يشكل الدستور أساس المشكلة في العراق لأنه قد بُنِيَ بطريقةٍ غير سليمةٍ من الأساس فقد فرضه الأميركيون، ومن يحضر جلسات الدستور يعلم أنّ الأميركيين حدّدوا موعداً لصياغته دامت مدّته حوالي ثلاثة أشهر، وكنا نقول لهم إنهم قاموا بصياغة دستورهم خلال 11 سنة، فلم يفرضون علينا صياغة دستورنا خلال ثلاثة أشهر؟ وطلبنا أن يفسحوا المجال للتفاهم لكي نكتب عقداً نتفق عليه.

يشكل الدستور عقداً اجتماعيّاً يتطلّب توافقاً بين مكونات المجتمع كافة، بيد أنّ الدستور كُتِبَ على عجلةٍ وسط أجواءٍ من الخوف وبعقلية المنتصر والمهزوم، حيث اعتمد المنتصر على قوةٍ خارجية، فكان يكتب وهو خائف، لأنّه كان يخشى من تحوّل المستقبل إلى الماضي.

أمّا المهزوم فردّ على الموضوع بالرّفض، فتعرّض بالتّالي إلى خسائر كبيرةٍ ما زالت تلاحقه حتّى اليوم، وكان عليه أن يعوّض هذه الخسارة كما أنّه لم يكن مقتنعاً بما فعله، فسار في طريق المقاومة، وخسر الكثير من الممتلكات والأرواح.

■ التحالف الشيعي الكردي

إنّ العامل الآخر الذي أدّى إلى خطأٍ وما زال عائقاً أمامنا هو التحالف بين مكوّنين أو بين قوتين سياسيتين، قوى في الشمال وقوى في الجنوب ضدّ قوى أخرى، أي ضدّ المكونات السياسية الأخرى، وتحوّل ذلك إلى شرخٍ نعاني منه في المجتمع.

من المفترض أن يكون الدستور عقداً اجتماعيّاً إلّا أنّ محافظاتٍ معينةً رفضته بنسبة 99 في المئة كما رفضته محافظةٌ أخرى بنسبة 90 في المئة وأخرى بنسبة 70 في المئة، وقيل إنّ محافظةً أخرى رفضته أيضًا بنسبة 60 في المئة، ثمّ قيل إنّ ذلك الأمر زور. لكن المهم هو أنّ الإرادة لتأسيس هذا الدّستور كانت موجودة.

وبالرغم من تميّزه بإيجابيّاتٍ عدّة، إلّا أنّه تضمّن نقاطاً سلبيّة. وبينما لا يزال قسمٌ قليلٌ مقتنعاً بوجود فائدةٍ من هذا الدستور، تعتقد معظم القوى السياسية في العراق أنّه يشكّل أساس المشكلة في الدّولة، وبما أنّ هذا الدستور أصبح دستوراً مقفلاً بات من الصعب تعديله.

وقد أضيفت إليه المادة 142 في اليومين الأخيرين بحجّة أنها ستجري تحسيناً إلّا أنّها في غاية السّوء وهي التي أعطت ثلاث محافظاتٍ الحقّ في رفض أيّ تعديلٍ على الدستور، وبات تعديل الدستور اليوم شبه مستحيل، وأصبحنا نحتاج إلى إجماعٍ وطنيٍّ جديد، ليس من الضروري أن يكون قائماً على أطر الديمقراطية وأطر التصويت داخل البرلمان أو غيرها وإنما على أطر التفاهم بين هذه المكونات، ولو أردنا أن نبني بلداً واحداً، لا يمكننا إنجاز ذلك من خلال هذا الدستور.

■ بناء الدولة على أساس المكونات

الخطأ الآخر في العملية السياسية هو بناء الدولة على أساس المكونات وغياب الهوية الوطنية الحقيقيّة. وقد تمّ هذا البناء على مبدأ المنتصر والمهزوم، فلم يكن عادلاً بين المكونات كي تتمكّن بدورها من التعايش في ما بينها، فظلّ ثمّة من يتعرّض للغبن، ومنهم من عزم أنه منتصر بينما يعاني في الحقيقة كما يعاني المكوّن الآخر، وقد أتى هذا الاختراق السياسي الكبير نتيجة الأخطاء الفادحة التي وقعت أثناء تأسيس البلد على أساس المكونات.

نقف اليوم أمام حالتين: إمّا أن نبني بلداً على أساس المكونات، وهذا ليس أمراً سهلاً، أو أن نبني بلداً على أساس المواطنة في حال لم نستطع التوصل إلى الحالة الأولى. وبرأيي، فليذهب العقلاء وليجدوا حلاً للتعايش، وليجدوا صيغةً معينةً من دون وقوع أيّ اقتتال، وإن لم نستطع إنجاز ذلك فلندرك أنّه لا حل سوى في التعايش سويّاً تحت الخيمة الوطنية، أي خيمة العراق.

■ نحتاج حكماء متسامحين

بات من الصعب في الطبقة السياسية الحالية الّتي أراها أمامي، ليس الآن وإنما في الجو السياسي العام والاحتقان السياسي الموجود، أن ينمو المشروع الوطني في البلد كما كنا نتمنى وذلك بسبب غياب الوطنين الذين يتصدون لمرحلةٍ صعبةٍ كهذه، وسواء غابوا أو غُيِّبوا، فالمرحلة موجودةٌ في الحالتين.

فإذا قررنا الذهاب إلى بلد المواطنة الحقيقية، لن يقوم هذا البلد إلّا على مبدأ العدل، ومن ثمَّ علينا أن نختار من بين المتصدين للعملية السياسية القادرين على إسقاط ونسيان ترسبات الماضي، وترسبات الثأر والانتقام والحقد، فبهذه الطريقة نبني بلد المواطنة.

هل نحن قادرون على اختيار الطبقة السياسية التي تستطيع التصدي لهذا الموضوع؟ نحن اليوم بحاجةٍ إلى حكماء وإلى أن نكون متسامحين في الوقت ذاته. لا يمكن لمن يحمل عُقَد الماضي أن يبني شيئاً في بلدٍ مثل العراق، فذلك يتسبب باستمرار المشاكل.

■ التمرد الكردي والمنتفضون

نجد اليوم تمدُّداً وتمرداً كردياً إلى حدٍّ ما، واسمحو لي باستعمال هذا

المصطلح فالتمرد على الدولة المركزية موجودٌ إلى حدٍّ ما وقد تمدّد على الأرض. ولا تملك الدولة أو الحكومة المركزية القوة الكافية إلّا أنها تفرض هيبتها على الأقل بحيث لا يتمادى الآخر عليها أو يتجاوز حدوده، فهذه الدولة ضعيفة.

كما نجد انتفاضةً في المحافظات، وتوجد بعض الأصوات البشعة من بين أصوات المنتفضين التي لا تمثّل صورتهم الحقيقة إلّا أنها أثّرت بعض الشيء على الناس عندما طرحوا الشعارات الطائفية أو الشعارات الترسيمية، غير أنّ هذه الأصوات كانت قليلةً جدّاً، الحمد لله، ولُجِمَت في الأيام الأولى، كما رُفِعَت شعاراتٌ أخرى مسيئةٌ للمجتمع لكنّها أُسْقِطَت منذ بدايتها.

■ خيار الانكسار اخطر الحلول

إلى أين نريد أن يصل المتظاهرون اليوم؟ فإن تجاهلناهم نصل إلى إحدى الفرضيات التالية: إمّا أن يتقاتلوا في ما بينهم، هذا ليس لصالحنا، وإمّا أن يلجؤوا إلى التطرف واستعمال السلاح ضد الدولة، وهذا أمرٌ خطيرٌ يمكن أن يعقّد الأمر بشكلٍ كبيرٍ جدًا، وإمّا أن يرجعوا منكسرين من دون أن يحققوا أيّ هدفٍ من أهدافهم وهذا أخطر الأمور - بالنسبة إليّ - لأننا نريد شعباً حيّاً ينتفض علينا حين يشعر أننا على خطأ، نريد شعباً حيويّاً يقف في وجه الحاكم، نريد شعباً يتظاهر بطريقةٍ سلميّةٍ وحضاريةٍ تماماً كالتظاهرات التي شاهدناها.

نعم، المجموعة المسيئة أُفرزت من الساحة وحُجمت تقريباً، ولا يمكن إنكار بعض التأثير الّذي أحدثته ولكن حين نسمع في الجو العام المتظاهر يقول إنّه يريد تحقيق مطالب العراقيين من البصرة إلى أربيل، وليس مطالبه فحسب، ندرك أنّه وعيٌ كبيرٌ جدّاً يتبغي ألّا نتجاهله، بل علينا احتراه والتعامل معه بفخر.

■ قيادة المجتمع كالقطيع وهم

لقد اعتدى عليّ قسمٌ من المنتفضين شخصيّاً ولكن هل يدفعني ذلك إلى أن أقف ضدّ هذه الظاهرة الحضارية العظيمة التي تحذّر الحاكم إذا ما خرج عن المسار الصحيح؟ لا بالتأكيد فإن كنّا نملك بُعد نظرٍ يجب علينا أن نقف مع المتظاهرين.

وأعتقد أنّ هذه الظاهرة قد أفادتنا جميعاً، لا سيّما الحكام بدون استثناء، وأصبح واهماً كلّ من كان يعتقد أنه يمكن لأحدٍ قيادة هذا المجتمع كالقطيع. هل تعلمون أنّ هذه المحافظات لم تتعلّم كيفيّة التظاهر؟

فلم أشهدهم طوال التاريخ الذي عشته يتظاهرون ولو لمرّة واحدة، وأنا بأحسن الأحوال التي مرت عليّ حينما اجتثثت لم أستطع إخراج خمسة آلاف شخصٍ في مظاهرة. إنّ مئات الآلاف يتظاهرون اليوم، وهذه ظاهرةٌ جديدةٌ ناتجةٌ عن تراكم أخطاءٍ علينا الاعتراف بها، وعلينا أن ندرك واجبنا باحترام المتظاهرين ومنحهم حقوقهم، وأنا أعتقد أنّ القائد الذي يعطي الناس حقوقهم قبل أن يطالبوا بها، والقائد الذي يقبل بأن يتم إسقاطه شرط ألّا يسقط شعبه، هو القادر على أن يقود بلداً كالعراق.

■ فشلنا في بناء الدولة

على مستوى بناء الدّولة ومؤسساتها، يعرف جميعكم أننا لم نستطع أن نحقق هدفاً كبيراً، ولم نعطِ القطاع الخاص والاقتصاد أهميةً حقيقية، فبقي اقتصادنا اقتصاداً ريعياً والزراعة متخلّفة، والصناعة مندحرةٌ، ولم نحقق حتى الآن تلك الانتصارات الكبيرة ولم نستطع أيضاً جذب

الاستثمار إلى البلد، لأنّ الأحوال الأمنية غير طبيعيةٍ والأحوال السياسية لا تشجّع المستثمر على القدوم إلى العراق، فلم يأت المستثمر لأن الظروف الأمنية غير جديةٍ ولأنّه غير متأكّدٍ من استقرار مستقبل العملية السياسية، فظلّ

قلقاً، ويمكن لهذا النظام السياسي أن يتغير وأن يأتي مكانه نظامٌ سياسيٌّ معاكسٌ له تماماً يفرغ استثماراته في هذا البلد.

■ عقد اجتماعي جديد بإشراف حكماء

نحتاج اليوم إلى عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ نصيغه في ما بيننا، كما نحتاج إلى لجنة حكماءٍ تفكر بهدوءٍ بكيفية الخروج من المأزق الذي نحن فيه، ويجب علينا أنّ نحلّ المأزق الكبير الّذي يقف بيننا وبين الإخوة الأكراد. كما أنّنا في مآزق كبيرةٍ مع المحافظات الغربية، وأخرى مع المحافظات الجنوبية، ولربّما هي أقلّ وطأةً لكنّها موجودة.

من وجهة نظري، لو لم نبنِ المشروع الذي بدأنا به منذ عام 2003، وافترضنا أنّنا لن نبني بلداً إذا ما ذهبنا إلى القضية الطائفية مثلما حصل في الانتخابات وغيرها، فنعم كان ممكناً أن نحصل على حكم، لكن ما كنّا استطعنا بناء بلد، وفعلاً، حصل قسمٌ على حكمٍ لكنّه لم يستطع أن يبني بلداً، وقسمٌ آخر قام بتحالفات تمكّنت أغلبيته من خلالها أن تحكم ولكنها لم تستطع إدارة البلد بالطريقة التي نريدها.

■ المشروع الطائفي لا يبني بلداً

أذكر في عام 2006 أنّه حصل لدينا انشقاقٌ وقال قسمٌ من الإخوة إنّهم يريدون الانتساب إلى الحزب الإسلامي، وشكلوا جبهة التوافق، ونحن قلنا في جبهة الحوار آنذاك إنّنا لن نطبّق هذا المشروع، وإنّنا نريد مشروعاً وطنيّاً يبني البلد بشكلٍ سليم، فكان بعض السياسيين والإعلاميين يتصلون بنا ويقولون إن الهوى طائفيٌّ والموجة طائفية، وقالوا لنا إننا نسبح عكس إتجاه التيار ولن نحصل على شيء، فقلنا لهم إننا نعرف أننا لن نحصل سوى على جزءٍ بسيطٍ مما كنا نتوقعه، ولكن اسمحوا لنا على الأقل أن نزرع بذرةً يمكن

لها أن تنمو وتكبر في المستقبل، وفعلاً فاز المشروع الطائفي في ذلك الوقت بأربعةٍ وأربعين مقعدٍ وفزنا نحن بأحد عشر مقعد، واليوم قررت جبهة الحوار العودة إلى الحكومة رغم أنها معاديةٌ لها منذ مدة طويلة، والسؤال لماذا؟ ونحن نسمع يوميّاً في الإعلام أنّ الحكومة كانت على وشك السقوط وأننا أنقذناها، والواقع أننا حاولنا أن ننقذ البلد وليس الحكومة، فقد كنّا نشعر أنّ البلد على حافة الهاوية. وأنا من خلال جولاتي في بغداد والمحافظات أشعر بالخوف الموجود في قلوب المواطنين، إذ كانوا يطلبون منّي أن أعلمهم متى ينبغي عليهم مغادرة هذه المنطقة والذّهاب إلى منطقةٍ أخرى، وجاء مسلسل عام 2006 وبدأ يُعرض مرةً ثانيةً في ذهني وفي ذهن الإخوان الآخرين المقربين منّي، ويعود لنا اليوم هذا المسلسل من جديد، ما ذنب الناس في ذلك حتى يعودوا إلى الدمار؟ أنا أعلم أنّ في القرار الذي اتخذناه خسارةً شعبويةً وخسارةً انتخابيةً، لكن فيه أيضاً ربحٌ عظيمٌ يكمن في محاولة الحفاظ على البلد وعلى دماء العراقيين لكي لا تسيل في الشوارع كما سالت سابقاً، وأنا أعتقد أنّ فيه راحة الضمير وراحة الله سبحانه وتعالى أوّلاً.

■ انتخابات مجالس المحافظات

كما طلب مني الأخ إبراهيم أن أعلّق على الانتخابات، أقول إنّ الانتخابات هذه المرة ذاهبةٌ عكس الاتجاه الّذي نرجو أن تسير فيه، فقد سارت في المرة السابقة في اتجاهٍ طائفي، وهي ذاهبة هذه المرة في اتجاهٍ طائفيٍّ وعشائري، ونادراً ما تسير نحو مشروعٍ وطني، وهذا أمرٌ مؤسفٌ يمنعنا من التقدم، لكن دعونا نفكر قبل هذه الانتخابات في كيفية المحافظة على العراق، فمن يفكر في صندوق الانتخابات ويهمل العراق سيخسر، وحتى إذا حصل على شيءٍ سيكون مرحلياً، سيحصل على حكم، وهو بالنتيجة سيفقد أمراً عظيماً هو هذا البلد الذي ربينا على الحفاظ عليه، فقررنا هذا القرار ودخلنا الخماسية.

ما القدر المطلوب من تعاون الأطراف الأخرى معنا كي نستطيع أن نوقف هذا الاحتقان والقلق الّذي ينتاب العراقيين؟ إنّي ألاحظ وجود تجاوب، وما يقلقني هو أنّ عيون البعض ما زالت مركّزةً على صندوق الانتخابات وأنّ هؤلاء لا يريدون تقديم أيّ شيءٍ إلا بعد انتهاء الانتخابات، وهنا تكمن الخطورة.

■ خذوا الاصوات واتركوا العراق

لقد قلت في كلمتي خلال تأسيس العراقية العربية: خذوا صندوق الانتخابات واتركوا لنا العراق، قد نخسر مادياً ولكننا سنربح بقوّةٍ إذا استطعنا أن نحافظ على البلد في هذه المرحلة.

أتمنى من إخواني أن يتجاوزا هذه المرحلة لنبدأ مرحلةً جديدة، لكن ما الحل؟ الحل هو أن نعيش تحت خيمةٍ واحدةٍ اسمها العراق، والقادرون على فعل ذلك هم مجموعةٌ من الحكماء وهذه الجلسات كفيلةٌ بأن تُخْرِجَ قسماً منهم ليكون لهم دورٌ في التوصل إلى مؤتمرٍ وطنيٍّ يجمع السياسيين والشعب والقيادات الشعبية ويخرجنا من هذا المأزق حتى لو انتهت هذه الحكومة. يقول قسمٌ من الإخوان إنّ الانتخابات المبكرة تفيدنا، لكن بماذا تفيدنا؟ تأتي هذه الانتخابات بعمليةٍ سياسيةٍ جديدةٍ لا تختلف كثيراً عن هذه العملية في حال لم يُبرم عقدٌ اجتماعيٌّ جديدٌ مبنيٌّ على التسامح، وعلى المبدأ الذي ينصّ على تمركز الهوية الوطنية فوق كل الهويات الأخرى، نتجاوز من خلاله قضية الطائفة والعرق، وأنا أعتقد أنّ شعبنا قد تجاوز هذه القضيّة لكننا لم نتجاوزها بعد.

القسم الثاني
المداخلات

وبعد انتهاء المحاضرة طلب د. بحر العلوم من الحضور طرح مداخلاتهم على محاضرة الدكتور المطلك مؤكدا على ضرورة الالتزام للوقت.

❖ **الأستاذ محمد أمين : لا وجود لتمرد كردي أنما هي مشاركة فاعلة**

السلام عليكم، يشرفني أن أكون بين نخبةٍ من إخواني العراقيين وأود القول إنّ الأكراد حملوا رسالة سلامٍ في بداية هذا التحول وما زالوا يحملونها ولكن يجب علينا أن نتعامل مع قضية الشعب الكردي بطريقةٍ واقعيةٍ فهي قضيةٌ عادلة، وهم عراقيون أصلاء دافعوا عن العراق في بداية ثورة أيلول العام 1961 وحملوا راية الحقوق القومية الكردية ورفعوا شعار الديمقراطية للعراق، أولها حقوقٌ ثقافيةٌ ثم الحكم الذاتي ومن ثم جاءت الفدرالية، وقد تطرق الأخ صالح إلى موضوع التمرد الكردي، لكنني أجهل وجود أيّ تمردٍ وعلى أيّ أساسٍ يكون ذلك تمرداً، فهم شاركوا بفعاليّةٍ في بداية العملية السياسية كما أنهم يحرصون الآن أيضاً على وحدة العراق من دون تهميشٍ أو إتفاقاتٍ أو تضليلٍ ولهذا السبب أتمنى أن تكون هذه اللقاءات دعوةً لمشاركة الجميع في الوقوف ضد الأزمة، لأن الأزمة حقيقيةٌ في العراق. ونحن كما قلت سابقاً نحمل رسالة سلامٍ لكل العراقيين وليس للشعب الكردي فحسب، فقد دفعنا الدم من أجل العراق، وكل العراقيين. بحاجةٍ إلى صياغة عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ كما أننا نؤمن بحق تقرير المصير للأكراد لكنّ مطالبهم غير معقولة.

❖ **الدكتور مهدي الحافظ :**

سيداتي سادتي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، إنّي سعيد جداً بالاستماع إلى الأخ الدكتور صالح المطلك وهو يعرض خلاصة ما جرى في العراق خلال الفترة الماضية، وأوافقك الرأي تماماً في أنّ الدستور يشكل

مشكلةً كبيرة، فحين كُتب لم تكن لدى الأطراف العراقية كلمةٌ جادةٌ في الوصول إلى الصيغة المطلوبة، فتغيير الدستور خطوةٌ كبيرةٌ لبناء مستقبلٍ جديدٍ للعراق، والكلام الذي يقول إنّ الدستور يحفظ الحقوق والنظام الديمقراطي ليس سوى مجرد وهم، فنحن في العراق لم نتعلّم ما يهمّ من تجارب البلدان الأخرى. ذكرت حضرتك أيها الدكتور صالح الولايات المتحدة الأمريكية والآن نحن في العراق نعاني أزمةً كبيرةً ولا يتوفر مدخلٌ قانونيٌّ للتعبير لأن القاعدة تنص على ضرورة إتمام الدستور من خلال تقديم طلبٍ إلى مجلس النواب، ومجلس النواب مكوّنٌ بشكلٍ يمنع اتخاذ أيّ قرارٍ جديٍّ بهذا الاتجاه، فما الحل إذاً؟ الحل هو أن نفكر - كما تفضلت وقلت - بصياغة عقدٍ اجتماعيٍّ جديد يكون في الدولة وليس للمكونات ولا للمحاصصات رأيٌ في هذا الموضوع، فقد بدأ العراق الأمر بالمكونات وهذا خطأٌ كبير.

النقطة الثانية: إنّ كلامك صحيح، فالدول لا تُبنى على أساس تقسيم المواقع والمناصب بحسب الطوائف. ولا تشكل هذه نظرية التوازن التى تدعو حضرتك إليها، وأعتقد أنّ التوازن بصيغته المطروحة حاليّاً هو ضربٌ لمبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ المواطنة في البلد. وإذا أردنا أن نبني دولةً عراقيةً حقيقيةً بمعناها الديمقراطي فعلينا أن نثبت مبدأ تكافؤ الفرص وحقوق المواطنة، وقد شهد العراق في تاريخه مفارقاتٍ لا تُصدّق، فكان أول رئيس جامعةٍ في العراق، أي جامعة بغداد، متي عقراوي، مسيحياً، وفي بداية تأسيسها عام 1956-1957 تم اختياره رئيساً، وأعقبه الدكتور عبد الجبار عبد الله وكان صابئياً، ولم يتم اختيار هاتين الشخصيتين بحسب مذهبهما، بل تمّ اختيارهما على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، وما تفضلت به يدعونا إلى أخذ مراجعة مبادىء قيام الدولة بعين الاعتبار.

النقطة الثالثة: أعتقد أنه يجب علينا البحث في موضوع قضية الإخوة الأكراد بصراحةٍ ولا يصح أن نحل القضايا من خلال العاطفة، فكلنا نتفق

على أن يكون للشعب الكردي حق تقرير المصير وإذا انتهت المسألة علينا أن نوفر المستلزمات لتأمين هذا الحق، وكل ما يحدث الآن يجري بطريقةٍ غير منطقية، فرأيت اليوم بياناً للقيادة الكردية ذكرت فيه أربع نقاطٍ هي: التوازن والتوافق والمشاركة والدستور، ويتطلب تطبيقها العملي أن ننسى ونتجاهل كل الأسس التي يجب أن تقوم في هذا البلد كنظامٍ ديمقراطيٍّ صحيح. إنّ هذا الأمر غير مقبول، وعلينا أن نبحث عن المشكلة. من على حقٍّ في ما يخص موضوع الموازنة؟ وأوجه السؤال لك أيضاً أيها الدكتور صالح، فنحن اليوم نشهد على الحسابات وقال رئيس ديوان الرقابة المالية إنّه لا يستطيع صرف هذه المبالغ ما لم يتوفر أساسٌ في الحسابات لفعل ذلك. حسناً، أين تكمن المشكلة الآن؟ إننا نملك خطوطاً مفتوحةً على تركيا، وخطٌ آخر مفتوحٌ على البلاد العربية وأوروبا، ويجب علينا أن نتعامل مع هذه المسألة بطريقةٍ مختلفة، يجب علينا أن نبحث في الموضوع عن أصل الديمقراطية ويجب على الحقائق أن تُكشف للرأي العام، لا يجوز أن تبقى مخفيةً وأنا أقدر روح المواطنة التي تكلمت بها لأن العراق يواجه خطر محاسبة المواطنة. وشكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ حسين درويش العادلي: المشكلة في غياب المدرسة الوطنية العراقية التي تكمن في التوافقات السياسية وليس بالدستور**

أشكركم جزيل الشكر وتحياتي للجميع، أثارني عددٌ من الملاحظات في محاضرتك، وأعتقد أنّ الجندي العراقي هو الضحيّة الوحيدة لأنّ الدولة العراقية غائبةٌ وتغيب فيها المدرسة العراقية المتجردة. ما زال التمايز إيديولوجيّاً وشكلت بنية الدولة سلطة معارضة، واسمحو لي أن أقول إنّ السلطة ما زالت معارضةً بالرغم من وجود ثلاث مدارس في العراق وهي: مدرسةٌ قوميةٌ ومدرسةٌ ماركسيةٌ ومدرسةٌ دينية، ولم تولد الظاهرة المنتجة للفكر والأحزاب والقوى الوطنية على مستوى المدرسة، كما لم نحظ بمدرسةٍ وطنيةٍ عراقيةٍ

بالمعنى الذي يقابل هذه المدارس، فيجب علينا أولاً إيجاد هذه المدرسة الوطنية قبل أن نتكلم عن الفكر الوطني.

ثانياً: ذكرت جنابك وجود فريقين في 9 نسيان: فريقٌ يؤمن بهدم الدولة، وآخر يؤمن بإصلاحها، وأعتقد أنّ صدام حسين هو الذي أنهى مشروع الدولة في عام 2003، التي تكونت في حالتها الاتحادية منذ 40 سنةٍ من عام 1968 وتشكل العراق شبه نموذجٍ للشرق الأوسط من الذي نحره، أي حزب البعث وصدام حسين، وأنا أتصور أنّ هذه الدولة في عام 2003 نحرت وانتحرت بفعل سوء مشروعها لذلك أنا لا أستطيع أن أرضى بعقلية هدم الدولة التي أتى بها أيّ فريق. كانت الدولة بطيئة العمل، ولو كانت دولة في مؤسسات لبقيت لكن صدام أمتلك الدولة وكلنا نذكر اللافتات الموضوعة في الشوراع (إذا قال صدام قال العراق) التي تذكرنا بلويس الرابع عشر، وكأنه يقول أنا العراق وأنا الأمة.

ثالثاً: هل يشكل الدستور المشكلة؟ لا أظن ذلك. صحيحٌ أننا نملك الكثير من الملاحظات ولكن إذا قرأنا الدستور بحايديةٍ نجد أنّ جوهره صالحٌ لبناء الدولة. وبالتالي لا تكمن المشكلة في الدستور، بل في التوافقات السياسية العرق-طائفية الحزبية وفي التوافقات التي باتت أهم من الدستور، وتستند هذه التوافقات إلى وعي وإرادة مصالح القوى السياسية، وهي التي قامت بتعطيل الدستور، وبالتحايل عليه، والمثال على ذلك أنّ دستورنا يؤمن بمبدأ الأغلبية السياسية إلّا أنه ما من إمكانيةٍ لتحقيق هذا المبدأ، لأنهم ارتضوا على مبدأ التوافقية الطائفية وبالتالي تكمن المشكلة في التوافقات السياسية.

❖ **النائب عبد الحسين الياسري: وحدة الوطن تجمعنا وعلينا ألاّ ننسى إيجابيات التغيير**

بسم الله الرحمن الرحيم أحييكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتفق تماماً مع الدكتور حول أمورٍ مهمةٍ قد تطرّق إليها وهي أنه يمكن للوطن ولوحدته ولشعاره أن تجمعنا كلنا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، فنحن لا تجمعنا الطائفية ولا العنصرية، وقد أختلف معه على أنّ ما يجري الآن فيه إيجابياتٌ وسلبيات، فقد انقسم العراقيون إلى قسمين حين حصل التغيير في البلاد، قسمٌ أراد هدم الدولة برعاية النظام السابق وتطلعاته ولم يشأ أن ينسجم مع التغيير في البلاد كالقاعدة وحزب البعث، وقسمٌ آخر أراد بناء دولةٍ عصريةٍ شعارها الديمقراطية والمساواة. ونعيش اليوم من دون حكومةٍ في العراق منذ ثلاثة أشهر وكان المواطنون في الأيام الأولى للتغيير ينظمون الشوارع، ثم دخلت قوى أجنبيةٌ وخارجيةٌ على هذا البلد وأرادت أن تشتت الوحدة العراقية، فاستفادت من الطائفية ودفعت بالشعب العراقي الذي لم يعرفها يوماً نحو هذه الطائفية. لقد وحّدت ثورة العشرين العراقيين، وشكّل أهالي الجنوب قادتها وأساسها ومادتها فأتوا بملكٍ سنيٍّ لا يؤمن بالطائفية وأتو برجلٍ حجازيٍّ وهم عراقييون يؤمنون بالعروبة، وبالتالي إذا ما أردنا أن نبني هذا البلد بشكلٍ صحيحٍ فعلينا أن نعود إلى الوطن والوطنية وأن نتخلص من الطائفية والعنصرية. ومع احترامي للطائفية، إذا أردت أن تحاربني على أساسٍ طائفيٍّ فسأشهر سيفي وأرفع بندقيتي في وجهك. نحتاج إلى مدرسةٍ وثورةٍ من السياسيين أنفسهم للتخلص من الطائفية والعنصرية وللتوجه إلى وحدة الوطن من شماله إلى جنوبه.

حصلت المظاهرات وأيدناها جميعاً ولم تقدم الحكومة سوى المزيد من المظاهرات وبقي عنوان الشعار المرفوع فيها "تمزق الوحدة الوطنية"، وهذه تذكرةٌ للسيد المحافظ ولكل الوطنيين في المناطق الغربية الذين أرادوا للعراق أن يبقى عراقاً. وكما شاء المتظاهرون تم تحرير قسمٍ كبيرٍ من السجناء، أرادوا تغيير بعض القوانين ونحن كنوابٍ ملزمون بتغييرها، كما أرادوا قضايا تتعلق بالجانب القضائي، لكن من يريد أن يشق وحدة العراق فلا نؤيده، وإنّ الرمادي وصلاح الدين ونينوى كلها عربية، لكن لا يتسع الوقت للكلام في

هذا المجال. إذاً كيف نستطيع أن نوحد العراقيين، والعراقيون موحدون لكن الأجنبي والأيادي الخارجية أوصلتنا إلي ما وصلنا إليه، إضافةً إلى بعض التقصير الموجود في فقرات الدستور وفي القوانين وفي الطريقة السياسية المتّعبة وشكراً.

❖ **الدكتور ليث الزبيدي: لا تكمن مشكلتنا في الدستور وأنما بالفهم الخاطئ، ومازالت ثقافتنا لا تتحمل النظام الاتحادي**

شكراً للدكتور صالح المطلك على محاضرته القيمة ولدي ملاحظةٌ مهمةٌ في ما يتعلق بالدستور. لا تكمن المشكلة في الدستور بحد ذاته فهو ضامنٌ لوحدة العراق وللعملية السياسية، ويؤدي غياب الدستور إلى فوضى، ومن يعترض على الدستور آتي له بواحدٍ مثل دستور الولايات المتحدة الأمريكية. كُتب الدستور في عام 1787 وقد عُدل 27 مرةً بعد مرور 220 عامًا كان آخرها في عام 1947 واندلعت حربٌ أهليةٌ بين الشمال والجنوب من العام 1861 إلى العام 1865 لكن لم يُطالب أحدٌ بإلغاء الدستور، فما السبب؟ السبب هو أنّ الدستور ضامنٌ لوحدة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن يطّلع على الدستور العراقي يجد أنّ 90 في المئة منه مشابهٌ لدساتير الدول الأخرى خاصةً النظام البرلماني لأنّ مجتمعنا يُراد له نظامٌ برلمانيٌّ وليس رئاسياً، ومجتمعٌ متعدد، والمجتمعات المتعددة يُراد لها نظامٌ برلمانيٌّ لكي تمثل التعددية في داخل البرلمان، المشكلة إذاً ليست في الدستور وإنما لدى معظم السياسيين لأنهم لا يطبقون الدستور أو لا يفهمونه جيداً. ففيه مثلاً فصلٌ كاملٌ حول الحقوق والحريات، ماهي اعتراضات كل مكونات الشعب العراقي على الحقوق والحريات؟ هي حقوقٌ وحرياتٌ نصت عليها مواثيق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.

تفيد النقطة الثانية بأنّ النظام البرلماني الموجود في الدستور يتألف من سلطةٍ تشريعيةٍ وتنفيذيةٍ وقضائيةٍ لا اعتراض عليها لأنها مأخوذةٌ من الأنظمة

الأخرى، وقد كُتب الدستور في مدّة ثلاثة أشهر، ولم يتدخل فيه الأميركيون، نعم طلبوا من النواب دخول قاعةٍ والكتابة فيها لمدّة ثلاثة أشهر، لكنهم لم يتدخلوا في أيٍّ من مواد الدستور، بل طلبوا منهم حلّ الوضع وكان العراقيون يراجعون الأميركيين في مادةٍ معينةٍ فيطلبون منهم حلّ الوضع في ما بينهم، لم يتدخلوا، وكتب حسين جميل دستور العراق الذي سار عليه طوال خمس سنوات في زمن عبد الكريم قاسم.

❖ **الدكتور عبد الأمير زاهد : ضرورة الميثاق الوطني وغرابة ازدواج الخطاب**

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً لمنتدى الدكتور ابراهيم بحر العلوم، وشكرا للدكتور صالح المطلك على هذه الاضاءات، وأعتقد أنه من المكانة الكبيرة أن يتسع صدره لهذا النقد الموجه لخطابه الذي سمعنا فيه شيء جميلاً. بودي أن أشير إلى هذا المنتدى الذي يمكن أن يشرع من الآن في التفكير بميثاق وطني، وهذا الميثاق الوطني الذي يجب أن نبصم عليه جميعاً دون مكونات ودون طوائف ودون أعراق على موادٍ اساسية، وأتذكر إن الرئيس عبد الناصر في عام 1962 اصدر ميثاقاً وطنياً مع وجود الدستور، وهذا الميثاق الوطني ربما يكون قضيةٌ إجرائيةٌ في عملية التطبيق، أعتقد إن هذه النخبة العلمية والنخب السياسية في هذا المنتدى يمكنها أن تقوم بمثل هذا العمل، عندي مجموعة ملاحظات على لغة البرقيات أوجهها إلى الاستاذ المطلك، وأقول: ما هو السبب الذي تفتقد فيه الطبقة السياسية من مختلف الطوائف والمكونات في العراق منذ عهد من السنين إلى الكفاءات وتعمد إلى إقصاء الكفاءات الوطنية لماذا؟ ولماذا هذا الإقصاء الممنهج والمنظم؟ الشيء الآخر، يوجد في الخطاب السياسي لمختلف المكونات أيضاً دعوة للوطنية ولكنها تستبطن نصرة لمكون، كلنا نسمع من الكل الدعوة للوطنية والمدرسة الوطنية ولكن في حقيقة المسألة، أنا أدافع عن مصلحة مكوني وفلان يدافع عن مصلحة مكونه فهناك أزدواج في لغة الخطاب العراقي

مدح الدكتور صالح المطلك المظاهرات الموجودة لدى اهلنا في المنطقة الغربية وقال أنها مظاهرات ديمقراطية وأنها تدافع عن العراقي من البصرة إلى أقصى كردستان، انا اقول: في الاسبوع الماضي في هذه الجمعة التي انصرمت سمعنا خطاباً سياسياً طائفياً متطرفاً بإمتياز، ولا يزال هذا الخطاب هو طائفي فليسمح لي الدكتور أن أختلف معه في هذه وأوجه شكري له مرة اخرى.

❖ **النائب حيدر الملا: العملية السياسية في حل مؤسسات الدولة ولكنها تعثرت في بناء دولة المواطنة**

السلام عليكم، تطرق الدكتور صالح إلى أن نعيش تحت الخيمة العراقية وأن يكون هناك مجموعة حكماء تحتويهم هذه الخيمة لحل المشكلة وكل هذا هدف نتمناه، نتمنى أن يجلس في هذه الخيمة الحكماء، ولكن السؤال ماذا يناقشون؟

تطرقت دكتور، ربما بسبب قربي منك بنوع من المجاملة، ولذلك أحتاج أن أطرح شيئاً حتى حضرتك تعقب عليه، لأن الاستاذ العادلي قال الدولة في 2003 مهدمة، وأنا اريد ان أعيد لأنشط الذاكره عن تقييم المعارضة العراقية ورؤيتها للواقع العراقي قبل 2003.

لأننا إذا كنا نبحث عن علاج فلا بد من عملية تشخيص، وكان هناك تياران: تيار كنت أنتمي إليه وكنا نعتقد أن مشكلة العراق مع العقيدة السياسية للنظام وإن هذه العقيدة السياسية هي التي جلبت لنا هذه السلسلة من الحروب وأدخلت العراق في قضية الحصار وهي التي تسببت في المقابر الجماعية وهذه السلسلة طويلة، ولكننا لم نعتقد أن هناك عيباً في مؤسسات الدولة العراقية بل على العكس أقولها سابقاً وأقولها الآن كنت فخوراً وما زلت بمؤسسات الدولة وهذه المؤسسات جعلتني أنال درجة البكالوريس في القانون دون أن أدفع فلساً واحداً، ولو أن حزب الدعوة يقول أنني مفوض أمن، لكن

الحقيقة أنَّ مؤسسات الدولة كانت بهذه الطريقة، لكن علينا أن نفصل بين العقيدة السياسية للنظام وبين مؤسسات الدولة، وكان هناك تيار يعتبر أنّ مشكلة العراق ليست عقيدة النظام وإنما العراق الحديث بني على أسس خاطئة سنة 1921 وبني على أساس المؤسسة التي تم الاستحواذ عليها سنيّاً وهذه المؤسسة قد مارست الاقصاء على الشيعة والكرد ولذلك عراق ما بعد 2003 يجب أن يكون نقطة الشروع به في حل مؤسسات الدولة وإعادة صياغة بناء الدولة والعملية السياسية على أساس حفظ حقوق المكونات.

والكثير من الاشياء التي دائماً أقول إنّ بول بريمر حل الجيش وبول بريمر فعل كذا وليس ندافع عنه، ولكن هذا في مقررات المعارضة العراقية، إن مشروع عراق ما بعد 2003 ينطلق من حل مؤسسات الدولة، والذي حصل إنّ العملية السياسية نجحت بعد عام 2003 في حل مؤسسات الدولة ولكنها تعثرت في بناء دولة المواطنة ولم تستطع أن تبني مشروعاً حقيقياً في بناء دولة المؤسسات الذي يحفظ حقوق المكونات على النموذج اللبناني، وبالنتيجة دخلنا مشروع صراع السلطة على مدى العشر سنوات، ولم نستطع أن ننتقل من مربع الصراع على السلطة إلى مربع بناء الدولة، السؤال الآن،الكل يذهب بمفهوم دولة المواطنة، على أقل تقدير نحن من الذين نؤمن بدولة المواطنة لكن هناك تيارات أخرى تؤمن بدولة المكونات، السؤال: هل نجحنا في تقديم دولة المكونات؟ لم ننجح حتى في هذا المشروع.

وهذا المنطق الذي تحدث به الدكتور حقيقة بثقافة المنتصر والمهزوم، نعم، اليوم إحدى مشاكلنا عندما نتكلم عن الدستور، الدستور كتب في مرحلة، ودعوني اتكلم بصراحة لم يكن هناك فقط ضغط أمريكي فقط بل كان هناك ضغط من المرجعية الدينية، وعلى سبيل الذكر الذي يؤمن بقضية فصل الدين عن الدولة وأنا أعتقد أن فتوى السيد السيستاني في حينها أو توجيهه في أن ضرورة أن يكون هناك دستور نعدّه نموذجاً لتدخل الدين في الدولة ونعتقد

هذا النموذج أقولها بكل صراحة مع احترامي وتقديري لمن لا يثق بهذا التوجه أن هذا التدخل، تدخل الدين بالدولة أيضاً أوجد لنا مشكلة حقيقة.

وبالنتيجة اليوم من حقنا أن نفتخر أننا كان لدينا -في الجبهة التي انتمي إليها- صوت واضح في رفض هذا الدستور واليوم الكل يتحدث عن أن هناك مشكلة في الدستور والمشكلة الأكبر هي ليست في فقرات الدستور وإنما في آلية التعديل التي جاءت بها المادة 142 من الدستور التي جعلته في نموذج يعلمه كل أساتذة القانون الدستوري، بأنه حتى لا يوصف دستوراً كاملاً لأننا وصلنا إلى نهايات مغلقة في اي محاولة لتعديل الدستور، وأصبحنا أمام آلية إذا اردنا أن نعدل الدستور فيجب أن ننقلب عليه لأنه في هذا الاتجاه من المادة 142 حقيقة لا يمكن أن يعدل الدستور...وشكراً.

❖ **الشيخ سعد الحردان: المصالحة الوطنية مناطة بتصالح السياسيين**

السلام عليكم، قال تعالى في محكم كتابة الكريم، بسم الله الرحمن الرحيم (لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف يؤتى أجرا عظيما) صدق الله العظيم. إخواني، تحدث الذين قبلي عن الدستور ووحدة العراق وأنا أتحدث إلى متى يبقى الوضع الأمني هشاً في العراق، ولا يستطيع أحدٌ أن يخرج إلّا ومعه كذا من الحماية إضافة إلى ذلك المفخخات يومياً والانفجارات.

ثانياً: نحن نتحدث عن المصالحة الوطنية، نتصالح مع من؟ اسألكم بالله هل الشعب العراقي في يوم من الايام اقتتل فيما بينه أو عشيرة من الجنوب أو من الشمال أو من الوسط، أسمحوا لي أن أقولها بتجرد ويسمح لي بعض السياسيين وأرجو أن لا يأخذوا على خاطرهم لو تصالح السياسيون فيما بينهم فستسير الامور بخير والحمد لله وفقكم الله وشكراً.

❖ الدكتور عمار الحمد: الحلقة المفقودة في العراق ديمقراطية المواطنة ونحتاج إلى جسور مفتوحة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أحب أن أفتتح كلمتي وتعقيبي بقول باسم الله الرحمن الرحيم (واعتصمو بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) صدق الله العظيم. أوافق على ما تفضل به معالي نائب رئيس الوزراء من كلامٍ وعلى التعقيبات التي طرحها الإخوة المشاركين، نعاني في العراق مشكلةً مهمةً هي فهم الديمقراطية وتطبيقها، بين الديمقراطية الثابتة أي ديمقراطية المؤسسات التي نظّمت في أوروبا وطبّقت في المؤسسات الأوروبية، وديمقراطية المواطنة التي ربما نفتقدها في العراق بسبب الكثير من الجوانب والأمور التي مرت على المواطنة العراقية منذ بدايات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، أما في مرحلة بناء الدولة العراقية الحديثة أيضاً فتبرز مسألة الفصل ما بين السياسة وبناء دولة المؤسسات ويحتاج ذلك إلى الكثير من الحكماء أو الذين يحاولون ويعقبون في هذه المجالات التي تطرح والتي تكون محوراً للتداخل في بناء الدولة وحتى في الدستور بالرغم من التحفظات الكثيرة عليه لكنّ معنى الدستور يكمن في تطبيق فقراته، ونجد من يحاول أن يجعل من هذه الفقرات صخرة، ومن يحاول أن يعرقل تطبيقها أو لا يطبقها بحذافيرها، وهذه مسألةٌ في غاية الأهميّة تدخل في هذا السياق. كما أنّ السياسيين قد حاولوا أيضاً في الكثير من المواقف أن يجعلوا من الدستور أو من المواد الدستورية ثغرةً تعيق إمكانية حصول تقاربٍ بين مكونين أو جهتين.

في ما يتعلق بالمسألة التي أشار إليها الأخوان والتي تُعنى بالطائفية وغيرها من الأمور، أود القول إنّ الطائفية موجودةٌ منذ احتلال المغول لبغداد عام 1258 إلى اليوم ولكن برز الكثير من الحكماء ورجال الدين من الجانبين الذين احتووا هذه الطائفية ولم يتيحوا لها الفرصة لتتغلغل أكثر في المجتمع العراقي، فكان لرجال الدين والمرجعية الدينية بعد عام 2003 دوراً كبيراً في

احتواء الكثير من الأزمات السياسية التي عصفت في البلد. أعتقد أننا نحتاج إلى سياسة الجسور المنفتحة ما بين السياسيين العراقيين والنخب السياسية وعلى الجميع أن يضعوا العراق نصب أعينهم من أجل بناء دولة مؤسساتٍ حقيقية، وإنّ المخاطر الخارجية كبيرةٌ تجاه العراق ودول الجوار ولو لم يكن في الداخل العراقي سياسيون ضعفاء النفوس لما صار تدخّلٌ في الشأن الداخلي العراقي وفقنا الله جميعاً والسلام عليكم .

❖ **النائب سامي العسكري: الدستور لن يتغير إلاّ من خلال إنفصال كردستان او الحرب الطائفية والمطلوب ثقافة وطنية**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لا أعتقد أنّ المشكلة تكمن في الدستور أو في أيٍّ من مواده، وأتفق مع الدكتور على أنّ المعارضة العراقية لم تدرك أنّ ما نحتاج إليه هو تغيير السلطة أو تغيير الدولة، وبصراحةٍ فإنّ الدولة التي تأسست في العراق هي دولةٌ طائفيةٌ عنصريةٌ وقد تجذرت هذه العنصرية والطائفية في عهد حزب البعث والرقم (1) يعبر عن منظور الدولة هذا. بلغ عدد الوزراء العاملين في الدولة العراقية في عام 2003 قبل سقوط النظام بأيام 583 مديراً عامّاً من بينهم 60 من الشيعة فقط، ولو نظرنا إلى المؤسسة العسكرية وقادة الفيالق وقادة الفرق لوجدنا أنّ الضابط الشيعي كان يصل إلى رتبةٍ معينّةٍ ثم يُحال إلى التقاعد. إنّ الدولة عنصريةٌ بامتيازٍ لدرجة أنّ سن القوانين يغيّر القومية.

يولد الإنسان إما كرديّاً أو عربيّاً أو من أيّ طائفةٍ ليست من اختياره، آتي بقانونٍ يقول غيّر قوميتك، كان يجب على هذه الدولة أن تسقط لكن بصراحةٍ لم تقم المعارضة بإسقاطها بل سقطت بمفردها، وحين سقط النظام لم تبقَ الدولة ولم تظهر إرادةٌ أميركيةٌ لإسقاط الدولة ولا فعلٌ عراقيٌّ لإسقاطها ونسيت المعارضة أنها هي التي غيرت النظام.

ذكرت أنّ الدستور هو المشكلة إلّا أنه ليس المشكلة بأكملها وهو لن

يتغيّر إلّا في حالتين، لا سمح الله إذا انفصلت كردستان ولن تنفصل إلا بحق، لأن كردستان غير مرسومة الحدود والحرب تندلع على الحدود والثاني لا سمح الله إذا نشأت الحرب الطائفية ودمرت كل العملية السياسية ثم اجتمع العراقيون لتشكيل ما يتبقى من هذه الدولة خارج هذين الإطارين فبالتالي ما من إمكانيةٍ عملية، أي لا يمكن تغيير الدستور بطريقةٍ ديمقراطيةٍ قانونيةٍ ما دامت المادة 142 موجودة، وبالمناسبة هذه ليست مادةً في الدستور فحسب بل هي أيضاً قانون إدارة الدولة.

وأعتقد أنّ العراق قادرٌ على أن يعيش وسط هذا التنوع، وأنّ مشكلة الدستور تكمن في تطبيقه، والكل ينظر إلى الدستور من زاويته ووجهة نظره الخاصة ويغض النظر أحياناً عن مخالفاته لكنّه يحاسب الآخرين في حال مخالفتهم الدستور، أما الفرقاء السياسيون فيثبت كلٌّ منهم ما لا يُعدّ ولا يحصى من المخالفات على الآخر وهي صحيحة، وغالباً ما نجد السياسيين يتحدثون عن التوافقات السياسية وعن الاتفاق السياسي وليس عن الدستور، واليوم الكل يتحدث عن إتفاق أربيل وكأنه أكثر أهميةً من الدستور في حين أنّ الدستور هو الأهم، إذاً نتفق على أمرٍ ونعمل به، حتى في القضايا الشرعية أي قضايا المعاملات، فنتفق مثلاً على عقدٍ ولكن إذا رأينا أنه مخالفٌ للشرع فهو باطلٌ حتى لو اتفقنا عليه.

الأمر الآخر الذي ذكره الأستاذ حسين هو أنه ما من هويةٍ وطنيةٍ عراقية، فالعراق لم يفتخر، ولم يضع الطائفة قبل الهوية فيشعر الشيعي أنه شيعيٌّ ومهدد، ويشعر الكردي أنه كرديٌّ والسني أنه سني، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المكونات الأخرى. ويعود السبب في ذلك إلى إرثٍ ثقافي. إضافةً إلى ذلك، قال الدكتور إنّ الحكماء والعقلاء يعملوها، فنجد أفراداً على مستوى الثقافة السائدة لكن نادراً ما نجد ثقافةً قوميةً وطنيةً عراقية، وما لم تنشأ ثقافةٌ وطنيةٌ تعتز بالعراق وبتاريخه لوجدنا أفراداً فكرهم قوميٌّ وآخرون فكرهم يساريٌّ

ماركسيٌّ وآخرون فكرهم إسلامي، فمن النادر إذاً أن نجد أفراداً ثقافتهم قوميةٌ وطنية.

يشكل العراق بالفكر الوطني القومي قطراً من الأقطار العربية ويسعى إلى الوحدة العربية قبل كل شيء، وكلنا فداءٌ لفلسطين، فقد عشناه قروناً بعد قرون، لكنّ الفكر الإسلامي يسميه مستعمراً كافراً تحت سيطرة إيران والسعودية، وهو ماركسيٌّ أساسه موسكو، وتربى على هذه الثقافة جيلٌ كامل، وما لم تنشأ ثقافةٌ مستقلةٌ تعتز بالعراق وبتاريخه وبحضارته فلن نستطيع أن نتحدث عن وطنية، فلمن الوطنية؟ وقال الدكتور صالح المطلك إننا قاطعنا العملية السياسية، وأعتقد أنّ هدف التغيير كان واضحاً ففُجعت أقليّةٌ لأن مصيرها كان مرتبطاً بالنظام وبالدولة وبتركيبتها، وفرحت أكثريةٌ لانهيار الدولة الظالمة التي عاشت تحت ظلمها. لم ننجح في تشكيل دولةٍ أفضل، لأن الجو لم يكن هادئاً لتشكيلها، وبسبب شركائنا الذين لم يعجبهم التغيير الذي حصل في العراق وحلفائهم في المنطقة الذين لم يعجبهم التغيير الذي حصل في العالم، وأصدقاؤنا الذين جاؤوا يغيرون العقلية العراقية التي تجهل الوضع السياسي وأزمة الإرهابيين التي ما زالت موجودةً حتى اليوم في هذا الجو وهي تبني خيمةً وسط العاصفة. نحتاج إذاً إلى ثقافةٍ وطنية، وتوافقٍ سياسي، أما الحديث عن تغيير الدستور فهو من التمنيات لا أكثر.

❖ **الوكيل جابر الجابري: اتمنى ألاّ تُعيد لنا صناديق الاقتراع هذه الطبقة السياسية لأنهم فشلوا في الانسجام مع أنفسهم**

بسم الله والسلام عليكم سادتي جميعاً ورحمة الله وبركاته، وقفت قبل شهرٍ من هذا اليوم أمام المكون (ش) واليوم أقف أمام المكون (س). وأنا أقف بصفتي المواطن المغبون البسيط المتواضع في خيمة الملتقى الذي أكرر تحيتي له. وأتمنى أن تستمر هذه العادة الشهرية تحت رعاية سماحة السيد حفظه الله ليواجه المسؤلين الكبار والمتصدين الكبار ولكي يواجهوا بدورهم

العقل العراقي، وأتمنى أن ينتهي أو يمر هذا الملتقى مثلما تفضل الدكتور عبد الأمير زاهد بميثاقٍ وطنيٍّ حقيقيٍّ إذا كان الدكتور صالح المطلك يطالب حكماء وعقلاء العراق بأن يضعوا حدًّا لهذا المأزق ولهذه المشكلة.

الحقيقة أننا نتحفظ في كلّ مرةٍ عن الاعتراف بالخطأ والتقصير، وندين دائماً الآخرين والدستور والاحتلال والعراقيين الوافدين من وراء الحدود بعد إنقطاعٍ طويلٍ عن هذا البلد بالإساءة والتقصير والعجز عن إدارة الأزمة وإدارة هذا البلد لكننا لا نعترف بعدم قدرتنا على الانسجام مع أنفسنا طوال عشر سنواتٍ والتفاهم مع أنفسنا والتوصل إلى قناعاتٍ مشتركةٍ مفادها أننا أبناء وطنٍ وبلدٍ واحد. هذا هو المأزق الحقيقي يا دكتور صالح، ليست المشكلة في الدستور، بل في عدم وجود انسجامٍ بين رموزٍ ورجالٍ وقياداتٍ تصدّت لإدارة هذا البلد في ظل العاصفة التي صورتها حضرتك وأنا حقيقةً أتمنى ألّا تعيد لنا صناديق الاقتراع المقبلة، سواءً كانت محليةً أو مركزية، هذه الطبقة السياسية لأنها مخيفة. وأتمنى أن يصل الشارع العراقي إلى قناعاتٍ مشتركةٍ تفوق قناعات قياداته السياسية التي ألقت به نحو هذا المأزق وأوصلته إلى هذه الحالة.

أود أن أطرح سؤالاً أخيراً أيها الدكتور صالح. لقد خرجت قبل سنةٍ أو أكثر على الدكتاتور الذي أجتثك كما قلت ثم أعادك وضمك إلى صدره وقدم لك عروضاً سخيةً علناً واليوم عدت إلى أحضان الدكتاتور، فهل تغيرت هذه السنة؟ أرجو الإجابة على هذا السؤال بصراحة.

❖ **الاستاذ قيس العامري: المرجعية الدينية تناولت طريقة اعداد الدستور ولم تتدخل في كتابت**

بسم الله الرحمن الرحيم أخواتي، الأخوة الحاضرين، السلام عليكم، لدي ثلاث ملاحظاتٍ أعلق بها على محاضرات الدكتور، الأولى أنه تحدث بصفة محلّلٍ لا سياسي، يطلعنا على المعلومات ويشارك في المشاورات فلم

يغننا بمعلومةٍ جديدة وكل ما تحدث به هو تحليلٌ للواقع السياسي وكنت أرجو منه أن يطلعنا على جزءٍ من الحوارات التي دارت بينه وبين قسمٍ من القيادات السياسية خاصةً في إقليم كردستان وآخرها سماحة السيد مقتدى الصدر إضافةً إلى ما دار خلف كواليس هذه المحاضرات.

الملاحظة الثانية هي أنّ الدكتور صالح المطلك حاول أن يمسك العصا من الوسط فلم ينتقد جهةً سياسيةً أو الواقع السياسي ولم يسمِّ الأسماء بتسمياتها. حاول أن يتحفظ عن تسمية المكون الشيعي والمكون السني أو القيادات السياسية الشيعية والسنية والكردية فكان ضبابيّاً في طرحه المشكلة السياسية التي تعصف بالبلاد بسبب الصراعات بين المكونات.

أما الملاحظة الثالثة فأقتصرها بالرد على الصديق الأستاذ حيدر الملا بتناوله موقف المرجعية الدينية للسيد السيستاني، فقد تناولت المرجعية الدينية طريقة كتابة الدستور ولم تتناول التدخل بشكل الدستور، وتعارضت هذه الطريقة مع المطلب الأمريكي ومع فرض الإرادة الأمريكية طريقة كتابة الدستور ولم تتدخل في فقراته، وأتصور أنّ الحزب الإسلامي كان يمثل المكون السني وقد ارتبك في سلوكه وممارساته خلال فترة كتابة الدستور، وسمح بحدوث هذا التشويه في هذا العقد السياسي بين المكونات بسبب تخليه ودوره السلبي في المرحلة الماضية.

سؤالي للدكتور صالح: طرح الدكتور مشروع المواطنة والمشروع الوطني وأعتقد أنّ أسباب الوصول إلى المواطنة تتمثل بسببين رئيسين ظاهرين في أغلب الدول المتحضرة فأين الحكومة من هذين السببين نظراً لكونه نائب رئيس الوزراء؟ السبب الأول هو تحقيق العقد اجتماعيّاً، والثاني تحقيق حقوق المواطن في الخدمات والتعليم والصحة لكي نصل إلى مجتمعٍ يؤمن بالمواطنة ويفتخر بكونه وطنيّاً ويحفظ كرامة المواطن واعتباره الشخصي من خلال الخدمات التي يقدمها له. أسأل الحكومة أن تحقق هذه الأهداف باعتباره نائب

رئيس الوزراء لشؤون الخدمات، فهو يملك مقعداً في مجلس الوزراء ويعرف كيفية إدارة اجتماعاته وأهدافه.

❖ **الدكتور علي السعدي: من اصعب المواقف أن يجد السياسي نفسه في موضع التقدم فيه انتحار والتراجع هزيمة والتوقف تقاتلاً**

سأرد بشكل سريع جدّاً على الأستاذ حيدر الملا. كانت المؤسسات أدواتاً للسلطة ولم تكن مؤسساتاً للدولة وهذا تاريخ العراق الحديث، وأنا أتحدث بصفتي باحثاً متخصصاً في الشأن العراقي. لا يصف الدستور الطريق بل السياسة هي التي تصفه وتحدد محطاته وتوقفاته، الطريق غير مسدودٍ ونطالب بأن يعلمنا الدستور بكل خطوةٍ نخطوها لذلك نحمله كل الأعباء.

من أصعب القضايا أن يجد السياسي نفسه، سواءً كان حزباً أو حكومةً أو شخصاً، في موضعٍ يكون التقدم فيه انتحاراً والتراجع هزيمةً والتوقف تقاتلًا، وهذا ما يشهده الوضع العراقي حاليّاً بشكلٍ عام، على الأقل في حكومته ومتظاهريه. فتدرك الحكومة أنها لا تستطيع التقدم أو التراجع كما أنّ التوقف ليس لصالحها أو لصالح المتظاهرين، لذلك أعتقد أنّ مبادرة السيد المطلك كانت جيّدةً لكنها تحتاج إلى الكثير لتتبلور.

في ما يتعلق بالموضوع الآخر، لا نفتقر إلى المواطنة بل إلى الوطنية ومن دون أن نفكر كثيراً ونعقّد مفهوم الوطنية، هي باختصارٍ شديدٍ الاتفاق على هدفٍ مشترك، هذه هي الوطنية، أما المواطنة فموجودةٌ في الدستور منذ عام 1925، وهي اتفاقٌ على هدفٍ مشترك. تفرض القضية الأخرى إعادة المصطلحات إلى حقيقتها متى كانت الديمقراطية تتمثل بحكم الشعب، وهي خطط القانون كما تعرف، منذ أن نشأت في أثينا حتى هذه اللحظة.

أقف اليوم منحنياً أمام هذه الطاقات وهذه العقول العراقية المنيرة، وكما قال حكماء العراق إننا نتفق جميعاً على مبدأ التوحيد وكلنا موحدون بكتابه الكريم وبآياته الصريحة، بسم الله الرحمن الرحيم (ولتكن منكم أمّة يدعون

إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) صدق الله العلي العظيم، فتترجم هذه الآية الكريمة ما دعا إليه جناب الدكتور صالح وما دعا إليه كل الحضور في كل مناسباتهم. والحكماء والشجعان منهم هم الداعون إلى الخير خلال هذا العقد القاسي على العراق وعلى أهل العراق فيأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر من دون ترددٍ ومن دون قيمٍ أخرى تُفرض عليهم. أطرح اليوم سؤلاً واحداً فقط، ومداخلتي وما تفضل به النائب السيد سامي العسكري بأنه لا حل للحالة العراقية في هذه الوضعية سوى الانسجام ما بين المناضلين الذين قارعوا النظام والظلم ومن عانى من ظلم النظام الداخلي فمنظومة الانسجام مفقودة، أسأل إذاً جناب الدكتور صالح: هل من الممكن أن يتعارف مع إخوانه الحاضرين بهذا الكم وهذه النخبة الصالحة وأن يحقق قرار الانسجام ما بين المنظومتين لكي نخرج بلدنا من هذا الإثم؟ ومع ذلك أشكرك والسلام عليكم.

القسم الثالث

التعقيبات

ابتدأ أخونا العزيز من الحزب الكردستاني، فقد فهم موضوع التمرد وفيه نوعٌ من التجريح، أنا تمردت قبل الكرد أيضاً، لكن هو يتمرد بالمعنى السيادي. وبالنسبة إلى الموضوع الذي لامني الدكتور مهدي الحافظ عليه - التوازن الجغرافي وليس التوازن الصافي بمعنى للسنة كذا وللشيعة كذا وللكرد كذا، وحاولنا جهدنا أن نجعل الكتل السياسية تتشكل ككتلٍ سياسيةٍ وليس كمكونات طائفية، وتأكد أنّ الهدف الأساسي من الموضوع هو أن نزيد من كفاءة المؤسسات الموجودة حالياً، أنا أعتقد أنّ الكثير من المدراء العامين، الذين هم أدواتٌ في السلطة، اختيروا على أساسٍ حزبيٍّ وليس فقط على أساسٍ طائفي، ومن ثمَّ الذي خدم سنتين في الدولة العراقية أصبح مديراً عاماً إذ أُضيفت له خدمةٌ كونه سياسيٌ مضطهد، أُضيفت هذه الخدمة المدنية وأصبح

مديراً عاماً، وهذا طبعاً شكّل خللاً كبيراً في الدولة، ولو كنت أنا صاحب القرار لأعطيته موقعاً أعلى من موقع المدير العام ولكن لا أتركه في هذه الدائرة لأنّ الضرر الذي يحصل بسبب شغله لهذا المنصب على البلد كبيرٌ جداً.

لدينا أمران، هذا الأمر الذي ذكرته، والآخر أن نأتي بشخصٍ تعرض لضررٍ كبيرٍ ونسلّمه مسؤولية الناس، وإذا كان هذا الضرر قد شكل له مرضاً نفسياً، يمكن أن نكافئه بطرقٍ أخرى، لكن لا يمكن أن نعطيه مسؤولية إدارة شؤون الناس لأنه سينتقم، والانتقام لن يولّد استقراراً في البلد.

◄ الحس الطائفي موجود عند الطبقة السياسية

أنا في الحقيقة عندما أتكلم في أيّ وسطٍ من الأوساط التي أتكلم فيها، أجدني منسجماً مع الوسط الشعبي بشكلٍ كبيرٍ جداً، بصراحةٍ لأني لا أجد هذا الحس الذي يتكلم عنه البعض، القضية الطائفية لا أجدها عند الناس على المستوى الشعبي، أجدها عند الطبقة السياسية، وأجدها مرتكزةً بالدرجة الأساسية عند قسمٍ من الإخوة الذين عاشوا خارج العراق أكثر مما هي مرتكزةٌ عند الإخوة الذين عاشوا داخل العراق، الذين تعرضوا إلى ظلمٍ في مرحلةٍ من المراحل.

◄ دعونا نتصارح

إخواني، علينا أن نكون منصفين في تشخيص الأمور، إذا بقينا بهذه الطريقة لن نصل إلى نتيجة، دعونا نتصارح ونبوح ما في قلوبنا ولا نتحدث بما نريد أن نؤذي الطرف الآخر به.

◄ لا نقسوا لقد كانت لدينا مؤسسات

أنا أسأل: تقولون لم يكن لدينا مؤسساتٌ للدولة؟ طبعاً سيختلف معي

الكثير - خريج كلية القانون عام 1970 هل هو بمستوى خريج كلية القانون عام 2005 أو 2006؟ طبيب عام 1975 أو 1960 هل هو الطبيب نفسه الذي تخرج اليوم؟ هل عملنا شيئاً في المؤسسات التي تعمل الآن؟ أنا كنت في مؤسسةٍ اسمها البحث العلمي، كانت من أرقى المؤسسات في المنطقة ككل، كانت مؤسسةً حضاريةً بمعنى الحضارة، لا نقسو كثيراً في موضوع معين، ذلك النظام ولّى ولن يعود، وليس معنى ذلك أنّ من يذكر شيئاً جيداً في وقته يريد أن يرجعه.

◄ ادوات الدولة اليوم ليست كفوءة

دعونا نركز على الوضع الحالي، وكيف ننقذ أنفسنا منه، نحن في واقعٍ غير جيد، نحن جئنا بأدواتٍ للدولة غير قادرةٍ على إدارة الدولة تحت عناوين الإقصاء للآخرين، والكفوء في العراق لا يصعد، من يصعد هو المنتمي لحزبٍ ما على أساس الولاء وليس على أساس الكفاءة، والذين صعدوا معظمهم من هذا النوع، والوزير لا يستطيع أن يُنجز شيئاً بدون أدوات، والوكيل لا يستطيع أن يُنجز شيئاً بدون أدوات، أدوات الدولة اليوم هي المدراء العامين ومدراء الأقسام، إذا كان هؤلاء ليسوا بالمستوى المطلوب ليس من الممكن إدارة الدولة، وفي الواقع هؤلاء نسبةٌ كبيرةٌ منهم لسيت بالمستوى المطلوب ولا يمكن أن نبني دولةً بناءً حقيقياً بأدواتٍ من هذا النوع.

ينتشر الفساد بسبب الادارة غير الكفؤة

هذا أيضاً يسبب الفساد، لأن الإنسان غير المؤهل للإدارة يزيد الفساد في دائرته، لذلك فالفساد اليوم نَخَرَ الدولة، ولا توجد إجراءاتٌ توقف الفساد، فهو مستشر، وإذا سألت رئيس الوزراء هل يوجد فسادٌ أم لا؟ يقول هناك فساد، وإذا سألته كيف يُعالج الفساد؟ يقول لا أدري.

◄ غريب القول أنّ الدستور لا يُعدل إلاّ بحرب

أنا معجبٌ ببعض الآراء التي يطرحها الأخ سامي العسكري، لأن الرجل لديه فكر، ولكن أحياناً فكره عنيف إلى درجة أنه يأخذنا إلى الحرب حتى يحل المشكلة، يقول إنّ الدستور لا يُعدّل إلا بحربٍ والقضية الكردية لا تُحلّ إلا بحرب. أين يذهب بنا أستاذ سامي؟ أعتقد أننا قبل أن نصل إلى الحرب هناك تسامح. لكن في حال وجود التفرد والغطرسة والعلوية في السلوك وفي الشعور، لا نستطيع الخروج من الأزمة. الديمقراطية هي التي تحمي الأقلية، اليوم الديمقراطية بمفهوم البعض هي "كيف آخذ حقوق الأكثرية وأنسى الأقلية؟" هذا الطريق لن يوصلنا إلى نتيجة.

◄ الاحتلال هزّ المنظومة الأخلاقية

أحد الإخوان تهكم، ولن أرد عليه، ولكن أقول إنّ واحداً من الأمور التي عملها الاحتلال هو أنه هزّ منظومةً معينة، وهذا هو أخطر ما حصل لنا، هزّ المنظومة الفكرية والخلقية الموجودة لدى المجتمع العراقي، هذه تحتاج إلى وقتٍ حتى نعيدها ونحتاج إلى بناء جيلٍ جديدٍ ليس فيه عقد، وأعتقد أننا قادرون على بناء جيلٍ من هذا النوع، وجوابي لأخي الذي قال "إنك قلت إنه دكتاتور ثم ردك إلى أحضانه"، أنا لم آتِ بصفتي موظفاً إلى هذه الدولة، أنا جئت سياسياً وأخذت موقعاً بوصفي سياسياً وغادرت سياسياً وعدت سياسياً، حينما غادرت لم أغادر العملية السياسية ولا الحكومة.

◄ الخطأ في اعطاء رئاسة الوزراء هذه الصلاحيات

المالكي لديه ثلاث صفات: صفة القائد العام للقوات المسلحة، وهذه عليها الكثير من الإشكالات، ومن ضمنها الملاحظات التي ذكرتها، وصفة رئيس مجلس الوزراء، وأنا جُلدت في الإعلام لأنني قلت الحقيقة، قلت ليس

لدينا مع مجلس الوزراء مشكلةٌ لأنه يدير الأمور بطريقةٍ ديمقراطيةٍ ومهنية، وهذا الموضوع أقوله بصراحة، إذا كان هناك خللٌ فهو ليس لدى رئيس الوزراء بل لدى النظام الذي أعطى الصلاحيات المطلقة للقائد العام والقوات المسلحة في الدستور الذي نتكلم عنه، إنّ الذي وضع رئيس الوزراء هو أيضاً قائدٌ عامٌ للقوات المسلحة، لا نستطيع أن نبني بلداً ورئيس الوزراء هو القائد العام للقوات المسلحة، نريد رئيس وزراءٍ متفرغٍ لمجلس الوزراء، يدير شؤون الدولة، والقيادة المسلحة تدير أمور القوات المسلحة. والصفة الثالثة سياسية، فهو رئيس كتلة دولة القانون، ودولة القانون بإمكانها أن تنجز الكثير الآن.

كان بإمكاننا بناء تحالفات مختلفة

هناك أخطاءٌ من عندهم وأخطاءٌ من عندنا أيضاً. نحن كان بإمكاننا في مرحلةٍ من المراحل أن نبني دولةً غير الدولة التي بُنيت حالياً، لكن لم تجرِ الأمور كما نريد، كانت هناك خلافاتٌ حتى عندنا في القائمة العراقية على إجراء التحالفات، وكان بالإمكان منذ البداية لو أجرينا التحالفات بطريقةٍ أخرى لكانت بُنيت الدولة العراقية بطريقةٍ غير ما بنيت عليه الآن، جزءٌ هو خطأ الإخوة من دولة القانون وجزءٌ هو خطأنا نحن، لا أطيل عليكم، أعتذر من الإخوة الذين لم أجب على أسئلتهم، وإذا كان أحدٌ مصراً سأجيبه. أنا قلت لمكتبي أعلنوا موضوع التوازن للإعلام.

(7)

أزمـة العـراق...

الأسدي... إدارة الصراع وتعدد الخيارات

❖

ضيف الملتقى معالي

الدكتور ضياء الأسدي

أمين عام كتلة الأحرار

❖

■ أيار 2013 ■

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، سماحة السيد بحر العلوم، أصحاب السماحة والمعالي والسعادة، الضيف العزيز، الإخوة الخبراء والأكاديميون والإعلاميون، أرحب بكم أجمل ترحيبٍ ونلتقي وإياكم في موعدٍ جديدٍ من ملتقى الثلاثاء الشهري، وجميلٌ أن نجتمعَ معًا لنتطارح أمور البلد ومشاكله وأزماته، ونسعد دومًا باتّساع هذه الملتقيات وتعدّدها، لأننا نستشفّ من خلالها آفاق المستقبل ما دامت قراءتنا للحاضر متأنّية، في سبيل البحث عن مستقبلٍ أفضل.

توثيق مواد الملتقى

وكما تعلمون، منتدانا يبدأ في وقتٍ متأخرٍ عادة، ولكن نظراً للتوقيت الصيفيّ، تمّ تقديم البرنامج ساعةً واحدةً ليصبح في الساعة السادسة مساءً بدلاً

من السابعة، ونأمل الالتزام بهذا التوقيت، والحمد لله فأغلب الحضور في هذه الأمسية التزموا بذلك.

والقضية الثانية المتعلقة بالملتقى هي أننا خطونا خطوةً متقدمةً أخرى على طريق توثيق هذه الملتقيات، وبالفعل تمّ توثيقها بدون تغيير وتحريف المحاضرة، وكذلك الأمر بالنسبة للمداخلات والتعقيبات، وتمّ تجهيزها إلكترونياً بأكملها، وكذلك طباعة عددٍ منها. بعد انتهاء الندوة إن شاء الله، سيقدّم الملتقى ثلاثة أجزاء، هي تلك التي تخصّ السيد عادل عبد المهدي، والدكتور الجلبي، والأستاذ علي الأديب، والباقي في مرحلة الطباعة، وسيُصار إلى توزيعها عليكم فور جهوزها.

الغرض الرئيسيّ من هذه الخطوة هو توثيق الحراك السياسيّ في مرحلةٍ مهمةٍ يمرّ بها البلد، لا سيما وأنّ هذا المنتدى تشارك فيه قياداتٌ تساهم في صنع القرار السياسيّ، ومن المتوقَّع أن تعطي هذه القيادات للأزمة أبعادها الواقعية وكذلك آفاق الحلول. المسألة الثانية هي أنّ القراءة المتأنية للأفكار والتعقيبات، ستمكّننا من إعمال مزيدٍ من التفكير في تشخيص الأمور وتحليلها. وكما أكّدنا في الماضي نؤكّد اليوم، إذا أردنا الديمومة لهذه الملتقيات، فلا بدّ لها حينئذٍ من مناقشة القضايا الكلّية دون الدخول في القضايا الجزئية.

انتخابات مجالس المحافظات

هذا الشهر، شهر نيسان 2013، ازدحم بأحداثٍ مُرّةٍ وحلوة. فلنترك المُرّة لضيفنا العزيز، ولنتحدث عن الحلوة منها، التي لا شكّ أنّ من أهمّها انتخابات مجالس المحافظات، ولو أنّ مستوى المشاركة كان متدنّياً، فهي مع ذلك تُعتبَر انعطافةً أساسيةً في مشوارنا السياسيّ وفي المشاركة السياسية للشعب. لقد ظهرت النتيجة يوم أمس الأحد، ومازالت قوى التحالف الوطنيّ مهيمنةً على الساحة. وكانت النتائج بالترتيب: دولة القانون والمواطن

والأحرار، ثم بعض الكتل الصغيرة التي حصلت على بعض المقاعد. كيف نقرأ هذه النتائج؟ وكيف ستكون الخريطة السياسية المستقبلية؟ هل ستُعينُنا على رسم تصورٍ معيّنةٍ للخريطة النيابية؟ أمنيتي أن يتوقّف ضيفنا العزيز عند هذا الأمر، ويمنحه ولو جزءاً بسيطاً من محاضرته.

ضيف الملتقى

والضيف لهذه الأمسية البغدادية هو الدكتور ضياء الأسدي. الدكتور الأسدي قياديٌّ في تيار الأحرار ووزيرٌ سابقٌ وأستاذ جامعيّ، وإلى جانب السّمة الأكاديمية التي تميّز بها الضيف، يملك رؤيةً استراتيجيةً واضحة، وأتحدث عن ذلك من خلال قراءة ما يكتبه من موضوعاتٍ في جريدة "المواطن". قرأت ما يكتبه بإمعان، ورأيته مستحقاً للإشادة والتثمين والتقدير. إضافةً إلى ذلك، ولست مجاملاً له أو لغيره، يُعتبَر ضيفنا من العناصر الملتزمة والمعتدلة في الصفّ السياسيّ العراقيّ، وقد انعكس ذلك في مقابلاته الإعلامية وتصريحاته وآرائه السياسية، ونحن نحتاج لمثل هذه الوجوه لتنضيج الرؤية السياسية، ونتمنى أن نقضيَ معه وقتاً طيباً في هذه الأمسية ليحدّثنا عن الأزمة السياسية وتصوراته عن آفاق الحلّ. ينتمي الدكتور الأسدي إلى التيار الصدريّ الذي يشغل 40 مقعداً في البرلمان وحصد قرابة 59 مقعداً في مجالس المحافظات، لذلك، تشكّل رؤيته مَعْلماً من معالم الرؤية السياسية، فأهلاً وسهلاً بكم وبضيفنا العزيز.

القسم الاول

المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمّدٍ وآله وصحبه أجمعين. كلّ الشكر والعرفان لسماحة السيد بحر العلوم والدكتور إبراهيم بحر العلوم على استضافتي وإتاحة هذه الفرصة لأكون في خدمتكم هذا اليوم من أجل التحدث عن موضوعٍ يشغلنا. الشكر والعرفان للحضور الكرام، أصحاب السعادة والمعالي، والأخوات والأساتذة الكرام، أحيّيكم بأعذب التحايا وأسعد الله مساءكم بكلّ خير.

■ الوصف التحليليّ للأزمة

موضوع المحاضرة هو الأزمة السياسية الراهنة وآفاق الحلّ. وأنا أضع عنواناً ثانوياً: رؤيةٌ تحليليةٌ ناتجةٌ عن رؤيةٍ شخصية. الحقيقة أنّ الموضوع لا يمكن أن يُقارَن أو يُقدَّم كورقة محاضرةٍ أو بحث، وأسلوبي عادةً هو التحاور الذي يوفّر أكبر قدرٍ ممكنٍ من الفهم وتبادل وجهات النظر. ما يُصعّب طرح مثل هذا الموضوع في أجواء العراق بشكلٍ موضوعيٍّ وعلميٍّ هو أننا بوصفنا سياسيين أو صنّاع قرار لسنا مِهَنيين في تقبّل الآراء والنقد الموضوعيّ بصورةٍ صحيحة، إذا كانت مخالِفةً لما نتبنّى أو نعتقد أو نعمل. فنحن في العراق للأسف ــ وهذه مشكلة وعيٍ وإدراك ــ لا نفصل بين النقد وبين الشخصية؛ كلّ الأشياء قد تُؤخذ على محملٍ شخصيّ، لذلك عندما نتوجّه بالنقد ــ حتى في موقفي الآن، وأنا أطرح هذا الموضوع قد أنتقد جهةً معينة ــ فسيقال بالتأكيد، لأنني أنتمي إلى كتلةٍ سياسيةٍ معيّنة، فسأتبنّى هذا الموقف وأنتقد هذه الجهة.

سأخرج من هذه الأزمة، ومن هذا النقد، وأحوّل الموضوع إلى موضوعٍ

تحليليّ، وأتناول المشكلة بأسلوب التحليل، وأقدمها بشكلٍ علميٍّ موضوعيٍّ متجدد، ولن أقف في موقفٍ داخل هذه المشكلة، سأخرج من المشكلة بقدر الاستطاعة، وإن كان الحياد غير ممكنٍ في بعض الأمور، وخصوصاً في مناقشة الأمور السياسية. ولكنني أريد أن أخرج من الأفكار المسبقة وأدخل في جوّ التحليل، ولهذا السبب، فالطريق الأمثل هو تقديم الوصف التحليليّ المجرّد، ونترك للآخرين حرية النظر والتفكّر والتدبّر حتى يأتيَ اليوم الذي نجد فيه أنفسنا قادرين على التفكير المجرّد، ولو نسبياً، في سبيل حسم النزاعات أو حلّ المشكلات أو إدارة المؤسسات، عسى أن لا يكون ذلك اليوم ببعيد.

■ عن أي ازمة نتحدث؟

من أفضل طرق البحث والتفكير هو إثارة الأسئلة من أجل البحث عن إجاباتٍ عليها. لا أعِدُ حضراتكم اليوم بإعطاء أجوبةٍ أو حلول، وإنما أُثير مجموعةً من التساؤلات والإشكالات، التي ستولّد في أذهاننا حتماً مجموعة حلول، لأنّ كلّ سؤالٍ يستلزم حلاً، والحلّ تابعٌ للسؤال. إذاً، ستتوفّر لدينا مجموعةٌ من الرؤى والحلول، ولا أريد أن أقدّم أو أدّعيَ أني أمتلك حلولاً لهذه المشكلات الحالية. السؤال الأول إذاً هو: عن أيّ أزمةٍ نتحدث؟ المقصود هو أنّ البلد اليوم عبارةٌ عن مجموعة أزماتٍ: نخرج من أزمةٍ وندخل في أخرى. ليست كلّ الأزمات سياسية، لدينا الآن، بحسب ما أقدّمه لحضراتكم، مجموعةٌ من الأزمات والمشاكل التي جاءت بإرثٍ تاريخيّ، والإرث التاريخيّ مرةً يكون له وجهٌ جغرافيّ، ومرةً وجهٌ اقتصاديّ، ومرةً وجهٌ مجتمعيٌّ وآخر سياسيّ، إذاً كلّ الأزمات الحالية الموجودة لا بدّ أن تكون متفاعلةً مع أحد هذه الوجوه.

عن أيّ أزمةٍ نتحدث؟ وهذا السؤال أوليّ، والسياسة في العراق ما انفكّت أزماتها تتناسل وتتشعّب. فهل الأزمة الراهنة في العراق سياسيةٌ أم أنّ

لها وجوهاً أخرى؟ الدراسات والبحوث والبيانات المتوفّرة تقول إنّ الأزمة متعدّدة الوجوه، لكنها لا تجد لنفسها تعبيراً واضحاً في المشهد السياسيّ. هناك كتاب لفريدريك جيمس بعنوان: "اللاوعي السياسي"، يقول فيه إنّ في كلّ عمل ــ وإن كان العمل اليوميّ ــ لاوعياً سياسياً يمارسه الشخص الذي يأتي بهذا العمل أو الفعل. وحتى في الخطاب، هناك جانبٌ من هذه الجوانب السياسية، حتى في أفلام الكارتون اليوم، لا يستطيع طفلٌ أن يشاهد فيلم كارتون من دون أن يكون لذلك جانبٌ سياسي. أما عمق هذا الجانب السياسيّ وتأثيره، فقد يتفاوت من مستوى إلى آخر، ولكننا لا يمكن أن نغفل عن وجود جانبٍ سياسيٍّ في كلّ مشكلةٍ وكلّ فعلٍ يمكن أن يأتيَ به فردٌ أو مجموعة.

■ هل الازمة مترابطة؟

هل الأزمة مترابطةٌ في مسار التحول في العراق ما بعد صدام حسين؟ والعراق ما قبل صدام حسين، عراق الحزب الواحد، وعراق البنية السياسية الواحدة، والشكل الاقتصاديّ؟ هذا الأمر يصفه الكتاب الشهير "البنية الاجتماعية القديمة"، الذي يتحدث لغاية سبعينيات القرن الماضي، أو ربما حتى لغاية الثمانينيات، عن عراقٍ مقسّم ــ بحسب وجهة النظر الماركسية ــ إلى طبقاتٍ تتصارع على رأس المال وتريد الهيمنة على وسائل الإنتاج. إذاً، لغاية 1980 أو ربما حتى بعد 1980 بمدةٍ وجيزة، يمكن أن نقسّم المجتمع العراقيّ إلى طبقات، وهي بحسب النظرية الماركسية طبعاً: طبقات العمال، والطبقات البرجوازية، وطبقات الشغيلة، وهذه التقسيمات هي التي تعرفونها حضراتكم. معنى ذلك أنه قبل التحوّل الذي أوجده الحصار على العراق في التسعينيات، كان يمكن تحليل الطبقات المجتمعية ودراستها.

■ التحوّل في الوعي والإدراك

في التسعينيات، حدث تحولٌ كبيرٌ جداً في طبقات المجتمع العراقيّ.

أوجَدَ هذا التحول نمطاً من الحياة يختلف تماماً عن عراق ما قبل التسعينيات. بمعنى أنّ هذه المرحلة ــ مرحلة التحول الاقتصادي ــ رافقتها أيضاً مراحل من التحوّل الاجتماعيّ والسياسيّ، وتحوّلٍ في الوعي والإدراك والتفكير، كلّ هذه المستلزمات التي استحضرها التحوّل الاقتصادي تفاعلت ما بعد التسعينيات لتنتج نسيجاً اجتماعياً مختلفاً، وأضرب مثالاً بسيطاً: النزوح الذي حصل من مناطق الأهوار بالذات إلى المدن، مثل مدينة البصرة. القدرة المالية لبعض الذين نزحوا من الأهوار مكّنتهم من شراء مساكنَ في أغنى مناطق البصرة. وتحوّلت هذه المناطق إلى مجاميع لهؤلاء الذين سكنوها، والذين جاؤوا معهم بأنماط حياتهم الخاصة.

أنا لا أريد أن أقدح بجهةٍ معيّنةٍ من الناس، ولكن أحلل ظاهرةً من الظواهر. قلنا إنّ هؤلاء جاؤوا بأنماط حياتهم إلى هذه المنطقة التي كانت توصَف في يومٍ من الأيام بأنها برجوازية، أو يسكنها ذوي المداخيل المرتفعة. ولكنهم أتَوا بمراسٍ مختلفٍ تماماً، لفكرٍ اجتماعيٍّ مختلف، بنسيجٍ اجتماعيٍّ مختلف. هذا التحول بالتأكيد، ليس تحولاً اجتماعياً فحسب، وليس تحوّلاً في قدرة الشراء فحسب، ولكنه أيضاً تحوّلٌ في الوعي. كذلك، هذه المنطقة تأسست بفكرٍ مختلفٍ تماماً عن الفكر الآخر، وأصبح الفرق الطبقيّ الآن بين طبقةٍ وأخرى غائباً. وأفترض أنّ البنى التحتية للطبقة البرجوازية تفرز لنا بنى فوقيةً أهمها مستوى الوعي والمستوى السياسيّ، ولكنّ هذا لم يتحقق في هذه الحالة التي تحدثت عنها قبل قليل. نزوح الناس من الأهوار إلى مناطق المدن المكتظة أو مراكز المدن هذه، أوجد لنا نمطاً جديداً من الحياة، وهذه الحياة أحدثت خللاً في النسيج الاجتماعي، وهذا الخلل أوجد وعياً اجتماعياً مختلفاً تماماً، وهذا الوعي ترتّب عليه موقفٌ سياسيٌّ وموقفٌ إيديولوجيٌّ وموقفٌ فكريٌّ أيضاً. القضية متداخلةٌ ومتشعبةٌ ولم يكن هذا ممكناً قبل ذلك.

■ توحّد في الوسائل واختلافٌ في الأهداف

الحديث مثلاً عمّا هو موجودٌ في كتاب "حنّا بطاطو"، هو لم يكن يدرك أنّ هذا التحوّل الديالكتيكيّ قد يحدث في عراق التسعينيات بحسب المعطيات. لو كان التحوّل قد استمر بشكلٍ طبيعيّ، كان سينتج شكلاً آخر من البنى الاجتماعية. ولكن بسبب ما حصل في التسعينيات من حصارٍ اقتصاديٍّ ومن أحوالٍ وظروفٍ قاسية، اقتضى هذا التحوّل الذي لم يكن متوقعاً، نتائج لم تكن متوقعةً هي الأخرى. النتائج هيأت لأحوالٍ مختلفةٍ تماماً، تمخّضت عن شكلٍ جديدٍ من العلاقات الاجتماعية بعد سقوط النظام.

طبعاً، هذا جانبٌ واحدٌ من الجوانب الثقافية التي يمكن الحديث عنها، وتوجد جوانب كثيرةٌ أخرى. إذاً، ربما حفّز التحوّل الذي أعقب سقوط النظام الدكتاتوريّ هذه الأزمة ومجموعة الأزمات التي بُنِيَت عليها. لكنها بحسب نظرية النزاع، كانت تتحرك تحت السطح. بحسب نظرية النزاع، إذا قسمنا النزاع على شكل دائرة ونصفناها قطرين، نحصل على أربع مناطقَ للنزاع:

المنطقة الأولى، تُسَمَّى المنطقة الافتراضية:

إذ لا توجد منطقةٌ في العالم ليس فيها نزاع، حتى حياة الإنسان الداخلية، وهو فرد، فيها نزاع.

المنطقة الثانية، تُسَمَّى منطقة النزاع السطحيّ:

وهو عبارةٌ عن توحّدٍ في الأهداف واختلافٍ في الوسائل، أي أنّ هناك اثنَين يختلفان في أسلوب الوصول إلى الهدف، ولكنهما يتّحدان في الهدف.

المنطقة الثالثة، تُسَمَّى منطقة النزاع تحت السطح:

وهو من أخطر أنواع النزاع. كلّ أنواع النزاع وكلّ أشكاله خطرةٌ ولكنّ خطر هذا النمط من أنماط النزاع يكمن في أن يكون هناك اختلافٌ في الأهداف وتوحُّدٌ في الوسائل، أي عندما نستخدم الوسائل نفسها ونختلف في الأهداف. هذا النزاع موجودٌ في عراق ما بعد صدّام حسين، ربما لأنّ السلطة

الدكتاتورية كانت تحاول قمع كلّ أشكال الاختلاف والتعدّد، والنزاع هو شكلٌ من أشكال الاختلاف، والسلطة الدكتاتورية لم تُتِح للناس أن يُظهِروا اختلافهم حتى وإن كان الاختلاف على شكل نزاع. فلنتحدث بكلّ صراحة، لم تكن السلطة تسمح في ذلك الوقت بنشوء أيّ جدل، سواءٌ في ذلك العنفيّ والسلميّ، ولا حتى بقيام جدلٍ فكريٍّ بين السُّنَّة والشيعة، لأنها سلطةٌ غاشمةٌ دكتاتوريةٌ لا تسمح بالتعددية. إذاً، هذا النوع كان نائماً تحت السطح؛ وهذا النزاع إذا فُتِحَ له الغطاء، سيظهر ولن يتوقف؛ وبعد سقوط النظام فُتِحَت كلّ الأغطية. الجوّ التعدّديّ الديمقراطيّ أتاح لكلّ أشكال النزاع أن تظهر فوق السطح.

الشكل الثالث من النزاع ــ وهو أخطر أنواع النزاع ــ يسمى بالنزاع المفتوح، ويختلف في الغايات وفي الوسائل، والمقصود بذلك هو التالي: أصحاب نظرية النزاع يتحدثون عن أربعة أنماطٍ من النزاع غير هذه الأنماط أو الأشكال. الفرد يتنازع مع الفرد، والشخص مع شخصٍ آخر، أو قد يتنازع شخصٌ مع مجتمع، أو شخصٌ مع الظواهر الطبيعية أو الخارقة كالفيضانات وغيرها، أو شخصٌ مع الطبيعة أو البيئة وهذه هي الأنماط الاربعة.

■ العراق من اخطر المناطق

بلحاظ ما تحدثنا عنه قبل قليلٍ عن أشكال النزاع، من جهة أهدافها ووسائلها، فكلّها موجودٌ مع الأسف في العراق، لا لأنّ العراق أكثر الدول شراً في العالم، وإنما لأنه الآن من أخطر الأماكن في العالم. هناك اليوم خريطةٌ في المواقع التي تتحدث عن النزاع والتنمية وما إليهما، تصنّف العراق على أنه من ضمن أكثر المناطق خطراً في العالم، وتشير إليه وإلى المناطق الخطرة الأخرى ببقعةٍ حمراء. هذا يعني أنّ العراق مُصَنَّفٌ مع مجموعةٍ من الدول الأفريقية، بل إنّ العراق أكثر خطراً من كثيرٍ من الدول الأفريقية التي عانت تحوّلاً نحو ما يسمى بالبيئات بعد النزاع. إذاً، يُعَدّ العراق واحداً من

أكثر المناطق خطورةً في العالم لأنه يضمّ الكثير من أنواع النزاع. هنا، أطرح سؤالاً آخر، وقد تعهّدت أمام حضراتكم بتقديم مجموعةٍ من الأسئلة، وهذه الأسئلة تستلزم أجوبةً فيما بعد.

■ اسباب النزاع

جانبٌ من الأزمة في العراق محليٌّ بشكلٍ واضحٍ وأكيد. هناك أسبابٌ كثيرةٌ للنزاع، وقد تَحدَّثنا عنها بحسب الوظيفة. أصحاب نظرية النزاع يقولون إنّ هناك الكثير من الأسباب، ولكن يمكن إجمالها فيما يأتي:

1 - النزاع على الموارد

2 - النزاع التاريخيّ، أي ما يُسمَّى بالكره التاريخيّ بين طرفَين. هنا، الكُرهُ يُستحضَر في كلّ مرّة، وعادةً ما يقوم على أساسٍ إيديولوجيّ، وحتى على مستوى بسيطٍ مثل التركيبة العشائرية؛ فهناك عشيرةٌ تتحارب مع أخرى لأنها صاحبة ثأر، وهذا الثأر قديمٌ ويعود إلى زمن الجد السابع أو الثامن؛ يُستحضَر هذا الثأر بين مدةٍ وأخرى، وتنشب مشكلةٌ بين الطرفين.

3 - عندما يحصل تضاربٌ في المصالح، كأن تختلفَ مصلحةٌ عن أخرى، يتولد النزاع نتيجةً لذلك.

4 - اختلاف الايديولوجيات: طرفٌ يتبنّى إيديولوجيةً معيّنة، بينما يتبنّى طرفٌ آخر فكراً وإيديولوجيةً أخرى مختلفة، فيحدث نزاع.

كلّ ذلك يمكن أن يكون موجوداً في العراق. تحدثنا الآن عن طبيعة المشكلات التي يمكن أن نجدها في العراق، فهناك نزاعٌ إيديولوجيّ وكُرهٌ تاريخيّ، وهناك بُنيةٌ جاهزةٌ لتوليد مجموعةٍ من النزاعات، سواءٌ كانت سياسيةً أم اجتماعيةً أو حتى ثقافية.

■ الانعكاسات الاقليمية والدولية

الأزمة العراقية متأثرةٌ بالوضع الإقليميّ كثيراً، وهذا جوابٌ على سؤالٍ طرحناه قبل قليل، أو إشارةٌ إليه، وهو السؤال التالي: هل الأزمة في العراق محليةٌ أم إقليميةٌ أم عالمية؟ الأزمة العراقية كثيرة التأثّر بالوضع الإقليميّ والعالميّ، وبعض أوجهها هي نتاجٌ مباشرٌ للوضعَين الإقليميّ والعالميّ، ولا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال اليوم، أن نتحدث عن العراق وكأنه يولّد مشكلةً لوحده، أي كأنّ أسباب النزاع في العراق داخلية. العراق اليوم مرتبطٌ بوضعٍ إقليميٍّ وعالميّ، وكلنا يدرك أنّ العراق ما بعد صدّام حسين كان يُراد منه أن يصبح نموذجاً تقدمه الولايات المتحدة للعالم بوصفه نجاحاً لليبرالية الديمقراطية، بحيث تروّج لهذا الأمر على أنه الدين الأخير، أو الشكل الأمثل للنظام السياسيّ. فتكون الديمقراطية الليبرالية هي الشكل الأفضل والأمثل للإنسان الأخير.

هذا هو الصنع السياسي الذي أنتجته الولايات المتحدة الأمريكية بحسب دعواها. حيث يعتقدون أنّ الديمقراطية الليبرالية هي الخيار الأفضل للعالم، لذلك، إذا نجح النظام الديمقراطيّ الليبراليّ في العراق وفي المنطقة، فإنّ الرؤية الأمريكية للعالم ستكون قد نجحت. العراق هو منصّة اختبارٍ وأرض اختيارٍ لمشروعٍ آخر، وليس مشروعاً للعراقيين، وإنما مشروعٌ برؤيةٍ عالمية. لو نظرنا إلى المنطقة على المستوى الإقليميّ، لوجدنا أنّ واحداً من أهمّ أسباب النزاع التي تؤثّر في العراق هو الإرادات الإقليمية، وتعدد المشاريع والرؤى الإقليمية أيضاً؛ كلّ هذه عواملُ مؤثّرةٌ في العراق، ومهمّة جداً لحل النزاع أو أيّ مشكلةٍ فيه.

■ التحولات الاقتصادية

تحدثنا قبل قليلٍ عن تحوّلٍ اجتماعيٍّ كبيرٍ حصل في العراق في

تسعينيات القرن الماضي، وكان تخلخل النسيج الاجتماعيّ واحداً من نتائجه السلبية. إضافةً إلى ذلك، لدينا التحولات الاقتصادية: فقد حصل انكسارٌ في البنية الاقتصادية، وتعطُّلٌ في مؤسسات الدولة نتيجةً للسياسات الداخلية، والحصار الدوليّ الذي فُرِض على العراق. وكلنا ندرك أنّ النظام الاقتصادي في العراق كان مضطرباً حتى في زمن البعث، ولم يكن واضح المعالم. لقد كان نظاماً اشتراكياً مشوّهاً؛ في ظلّ النظام السابق، كانت تُؤخَذ قراراتٌ ارتجاليةٌ غير مدروسةٍ في بعض الأحيان، تكاد تعصف بالاقتصاد العراقي، ثم تتحوّل إلى حالةٍ من الاستقرار ثم إلى حالةٍ من الفوضى وهكذا دواليك. إذاً، لم تكن البنية الاقتصادية العراقية أفضل حالاً مما هي عليه الآن، وإن كانت هناك ملامح للسوق المفتوح مثلاً، وتنوّع مصادر الاستيراد الاقتصادي. كلّ هذه العوامل ليست محدِّداتٍ لنظامٍ اقتصاديٍّ واضح المعالم، وإنما هي مجرد ممارساتٍ اقتصادية، أو رؤى اقتصادية، لا تشكّل بمجموعها نظاماً اقتصادياً مستقلاً.

■ التحولات الفكرية

لقد تراجع الخطاب العلمانيّ شئنا أم أبينا. نظام البعث كان علمانياً ــ وإن كان يبدو في بعض ملامحه طائفياً ــ ولكنه كان نظاماً علمانياً في الواقع. واحدةٌ من مستلزمات النظام العلمانيّ أن تنمو فيه الحياة الديمقراطية والتعددية. ولكن في نظام البعث، كان هناك تناقضٌ كبيرٌ جداً، فهو نظامٌ علمانيٌّ ولكنه غير ديمقراطيّ، بل دكتاتوريّ. لقد حصل تراجعٌ في الخطاب العلمانيّ، وصعودٌ في الخطاب الديني. طبعاً، نحن لا نقيّم ما إذا كان هذا الأمر سلبياً أم إيجابياً، بل نحاول وصف تحوّل النظام من العلمانيّ، إلى آخر متأثرٍ جداً بالخطاب الدينيّ لأسبابٍ ليس هذا مجال ذِكرِها.

■ نحو فهم الازمة

أما الآن، فمن أجل فهم الأزمة الراهنة وتحديدها، أطرح مجموعةً من الأسئلة التي يجب أن نفكّر فيها. هل الأزمة الراهنة أزمة متظاهرين؟ هل هي أزمة نظامٍ سياسي؟ هل هي أزمة اعتصامات؟ هل هي أزمة ممارساتٍ معيّنةٍ لأجهزة الدولة؟ هل هي أزمة إعلام؟ هل هي أزمة تداخلٍ في الصلاحيات؟

أنا أزعم لحدّ الآن أنّ الأزمة تُطرَح بشكلٍ غير مفهوم، يعني لكلٍّ روايته: المتظاهرون لهم رواية، الحكومة لها رواية، الوسطاء لهم رواية، الإعلاميون لهم رواية، أولئك الذين ينتقدون السياسة الحالية لهم رواية، والراصد من الخارج له رواية. إذاً، أيّ الروايات صحيح؟ لو كانت الأزمة تُدرَس بشكلٍ علميٍّ لكانت هناك روايةٌ واحدة، وطريقةٌ واحدةٌ للتقديم. أما الآن، فالأزمة تُقدَّم بطرقٍ شتّى.

إذاً ماهي الأزمة؟ هل الأزمة السياسية الراهنة طارئةٌ أم مرحليةٌ أم مزمنة؟ وهذه مسألةٌ وجوديةٌ تتعلّق بإشكالية التاريخ والجغرافيا. لو كانت الأزمة الحالية أمراً طارئاً لأمكن حلّها ببساطة؛ لكن إذا كانت مسألةً تتعلّق بالتاريخ والجغرافيا فهي ليست سهلة. أتحدث هنا بدون تحفّظ، ونحن أبناء هذا البلد ونريد أن نعثر على حلول. هذا التنازع الآن على أن يكون العراق منصةً لانطلاق نمطٍ من أنماط الفكر هو أمرٌ يملك بُعداً دينياً وتاريخياً أيضاً. المسيحيون يقولون إنّ أكبر امبراطوريةٍ مسيحيةٍ هي تلك التي أطلقها الإسكندر الكبير من العراق، وهذه واحدةٌ من الروايات التاريخية. كثيرٌ من محلّلي ومتديّني اليهود يقولون إنّ الدولة اليهودية لن تقوم إلا بعد تدمير بابل التاريخية، وهذه إحدى روايات اليهود، وبابل التاريخية هي العراق اليوم. الإسلاميون يقولون إنّ فتح البلدان انطلق من العراق، إذاً علينا أن نؤسس دولةً إسلاميةً في العراق، ولكن ماهي معالم هذه الدولة الإسلامية؟ هل هي بحسب النسخة السُّنّية أم الشيعية؟ وكلّ هذه مؤثرات.

■ النزاع الطائفي

ماهي أسباب الصراع الموجود؟ لا نستطيع أن ننكر هذا الخطاب الذي يتعالى بين الحين والآخر. المشكلة البسيطة التي تحصل اليوم في مؤسساتنا ما تلبث أن تتحول إلى نمطٍ من أنماط النزاع. نحن دوماً نتخندق بأحد الخندقَين، فإما أن نكون سُنَّةً أو شيعة، حتى في مؤسساتنا المهنية التي ليس لها علاقةٌ بالدين، والتي لا تُدار بحسب نصٍّ في الإنجيل أو القرآن، ويُفترَض أنها تُدار بحسب معطيات الإدارة الحديثة. هل هناك وعيٌ واضحٌ وصحيحٌ للأزمة السياسية؟ وهذه مسألة فكرية.

قلنا إنّ المسألة الأولى هي مسألة تعريف؛ والثانية وجوديةٌ وتاريخية؛ والثالثة مسألةٌ إدراكية، أي إنها تتعلق بإدراك الشخص. هل هناك وعيٌ واضحٌ وصريحٌ للأزمة السياسية وفق إشكالية الفكر؟ ولو أتينا بمجموعةٍ من الأشخاص المتصدّين للعملية السياسية اليوم ــ الجهة التنفيذية والتشريعية والقضائية ــ ولنعزل الجهة القضائية جانباً، ولنتحدث عن الجهتَين التشريعية والتنفيذية، ولنأتِ من الجهة التنفيذية بمجموعةٍ من القادة وصُنّاع القرار وأصحاب الرأي، ولنسألهم أن يكتبوا لنا بنصف صفحة، رؤيتهم للأزمة الحالية. لو فعلنا ذلك، لوجدنا أنّ كلّ شخصٍ منهم يصف الأزمة الحالية بشكلٍ مختلفٍ تماماً: فالجهة التنفيذية تصف الأزمة أو مجموعة الأزمات بصورةٍ معيّنة، والجهة التشريعية تملك رؤيةً وتصوّراً آخر. إذاً، هذه قضية إدراك، أي قضيةٌ فكرية. ونصل إلى نهاية البحث. أنا لا أريد أن أستبق الأمور باتّجاه النهاية، وإنما أرغب فحسب أن أشير إلى أنّ الكثير من المشاكل الحالية يمكن أن تُحَلّ لو أنها دُرِسَت أو لو أننا قاربناها بطريقةٍ مجردةٍ بعيداً عن أيّ أفكارٍ ومواقفَ مسبقة. هذه أبسط البديهيات، وحضراتكم تعرفونها، ولكنها من البديهيات التي لا نمارسها أثناء محاولات حلّ الأزمة التي تمر بنا.

■ التوصيف مضطرب للازمة

هل هناك توصيفٌ واضحٌ وصحيحٌ للأزمة السياسية؟ المشكلة أيضاً حتى في الوصف، تقع في استخدام المفردات وفي استخدام اللغة. هذه المفاهيم لغويةٌ وفنيةٌ لا بمعنى أنها من أجناس الفنّ والأدب، كأن تكون مفاهيمَ تقنيةً تختصّ بها جهةٌ معينة. مثلاً، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية تصفان المشكلة بحسب أدوات السلطة التشريعية والتنفيذية، على التوالي. والواقع يدل بما لا يقبل الشكّ على أنّ التوصيف مضطربٌ وغير مدروس، بل منفعلٌ بالأحداث ويعمد إلى الأسلوب الإرتجالي.

■ هل هناك عملٌ واضحٌ وصحيحٌ لحلّ الازمة؟

توجد مسألةٌ إجرائيةٌ وإشكالية منهجٍ وآليات. لو استحضرنا الطريقة التي عالجت بها الدولة هذه المشكلات القائمة الآن ــ ونبدأ من الظهور الإعلاميّ لأيّ شخصٍ في الدولة ــ وحتى آليات الحلّ، لبدا الأمر وكأننا مقطوعين عن تجارب العالم، وكأنّ القضية تحصل لأول مرة. ونجتهد، ومن الجيّد أن يجتهد الإنسان، ولكن من غير الجيّد أن نتجاهل تجارب الآخرين. اليوم، دول العالم كلها أو معظمها حصلت فيها نزاعاتٌ وإشكالياتٌ واضطرابات. وكلّ دولةٍ من دول العالم تقدّم درساً وتجربةً يمكن الاستفادة منهما. إننا لم نَعمَد إلى أيّ تجربةٍ من هذه التجارب، وإلى أيّ درسٍ من هذه الدروس لنستفيد منها في حلّ قضايانا ومشاكلنا، والدليل على ذلك أنّ واحداً من سياسيينا لم يقل مثلاً إنّ هناك أزمةٌ مماثلةٌ حصلت في دولة كذا، وإننا نحتاج لاستحضار هذه التجربة من أجل الشروع في حلّ المشكلة بطريقةٍ معيّنة، ودول العالم تقدّم لنا نماذجَ كثيرةً لحلّ المشكلات.

العمل الذي تقوم به الجهات المعنيّة أقلّ ما يوصف به هو أنه غير محترف، ويفتقد إلى الرؤية والدراية، وغالباً ما تُستخدَم فيه أساليب المدرسة

السلوكية (مدرسة بافلوف) وهي مدرسة المحاولة والخطأ. معظم القضايا تحسم اليوم بأسلوب المحاولة والخطأ. وهذا مؤشرٌ مهمٌّ جداً إلى أننا نمارس كلّ سياساتنا بطريقةٍ تعود إلى عام 1950، فالمدرسة السلوكية ماتت وانتهت في خمسينيات القرن الماضي، وجاءت بعدها مدرسةٌ عقليةٌ ومدرسةٌ ذهنيةٌ وغيرهما، ومازلنا الآن نمارس طرق المدرسة السلوكية في حلّ المشكلات.

■ الأزمة تواجه إشكالية القيادة

إشكالية القيادة: مسألة مهنيّتها وقياديتها، من هو المعنيّ بحلّ الأزمة؟ هناك طريقتان في التعامل مع الأزمة، مستوحَيَتان من البُنية الذهنية والعشائرية. فكبير القوم هو المُوَجِّه، والجميع ينتظرون توجيهاته، مع أنّ هذه الطريقة إن هي صحّت في بعض الموارد، فهي لا تصحّ بالضرورة في جميع الموارد. للأسف الشديد، في كثيرٍ من مؤسساتنا، نستحضر قائد المؤسسة، وأقصد به المدير أو رئيس القسم أو مهما كان منصبه ومكانته، وهو بدوره يستحضر ذهنية شيخ العشيرة أو ربّ البيت، وهذه الذهنية عبارةٌ عن اشتراطات، هذه الاشتراطات والمبادىء الأساسية تفترض أو تستلزم من الآخرين أن يحترموا هذا الكبير لمنصبه وكبر سنّه حتى وإن أخطأ. نحن جميعاً نعرف البنية الذهنية القبلية ــ مع كلّ الاحترام للتركيبة القبلية والاعتزاز بها ــ لكننا نتحدث عن طرق التفكير والحسم في مؤسساتنا، ولا أستثني حتى مجلس الوزراء، مع احترامي لهذه المؤسسة المهمة في البلد، وأنا نفسي كنت وزير دولة. كثيرٌ من المشاكل والمسائل التي تطرح في مجلس الوزراء كانت تُحلّ بطريقة "كبير القوم" العشائرية. ولا أريد أن أذكر أمثلة. ربما شَهِد بعضٌ من حضراتكم حادثةً أو أكثر. وحتى في مؤسساتنا الأخرى، للأسف، المهنية التي يجب أن نبني عليها المؤسسات اليوم تكاد تكون مفقودة.

■ إشكالية الإدارة وتعدد الخيارات

هل هناك طريقةٌ واضحةٌ لحلّ الأزمة؟ وهذه هي إشكالية الإدارة وتعدد الخيارات. هناك مثلٌ بسيطٌ يُذكَر عادةً، هو "التفكير خارج الصندوق"، أو ما يسمى في الفلسفة: "كهف أفلاطون". القصة أنّ مجموعةً من الأشخاص يعيشون في كهف، وفي بوابة الكهف نارٌ مضطرمة، وعندما يمر الناس أمام فوهة الكهف تنعكس ظلالهم على جداره، فيعتقد الذين هم داخل الكهف أنّ هذه هي الحقيقة: ظلال الأشياء التي تعكسها النار، لأنهم لا يرون ما يوجد خارج الكهف. كثيرٌ من مسؤولينا اليوم يعتقد أنّ البقاء في الكهف هو أسلم حلّ، فهم لا ينظرون خارج الصندوق كما يعبّرون؛ ما زلنا نحتفظ بأنفسنا داخل الصندوق ولا نريد الخروج منه، ولهذا السبب، إننا عندما ننظر إلى مشاكلنا، نفعل ذلك من زاويةٍ أحاديةٍ ولا ننظر من زوايا متعددة، وهذه إشكالية الإدارة وتعدد الخيارات. قدرة المدير تكمن دائماً في تعدد الخيارات، وكلما تعددت خياراته، أصبحت قدرته على حل المشاكل وعلى الإبداع أكبر، وكلما ضاقت الخيارات أو تناقصت، قلّت معها قدرة المدير على حسم المشاكل أو النزاعات.

معظم مؤسسات الدولة لا تتمتع بالمهنية، وقدراتها متواضعةٌ وطرقها في العمل بدائية. فحتى الآن، عندما نذهب إلى أيّ مصرفٍ أو دائرة، نجدهم يستخدمون سجلّ الصادر والوارد، وهذا السجلّ يُخطَّط بالمسطرة. المفترض أن تكون المصارف أكثر المؤسسات تقدماً. إذا أراد أيّ واحدٍ منا إنجاز معاملةٍ ما، فعليه أن يحمل معه الوثائق الأربعة: هوية النفوس، وشهادة الجنسية، وبطاقة السكن والتموينية، وشهادة الجنسية وحدها بحجم A4, فكيف يضعها في الجيب؟ هذه مشكلةٌ بالفعل. مؤسساتنا تعمل حتى اليوم بطريقةٍ خارجةٍ عن السياق التاريخيّ والزمنيّ. أبسط الدول في أفريقيا، من تلك التي لا تملك مقوّماتٍ اقتصادية، يحمل كلّ مواطنٍ فيها بطاقةً مدنية، وهذه كفيلةٌ بأن تحلّ الكثير من الإشكالات، وليس الأمنية فقط.

■ هل هناك إرادةٌ حقيقةٌ لحلّ الأزمة؟

هذا السؤال من الأسئلة الكبيرة، إذ لو وُجِدَت الإرادة لوجِدَت الطريقة. هذا هو السؤال الذي نسأله اليوم: هل هناك إرادةٌ لحلّ المشكلة الموجودة؟ المسألة قصدية، وهنا تأتي إشكالية تعدد القصديات ونزاع الإرادات. قلنا قبل قليلٍ إنّ العراق اليوم هو ساحةٌ تحتدم فيها كثيرٌ من القوى، بعضها إقليميةٌ وبعضها عالميةٌ وبعضها محلية.

هل تمتلك هذه القوى إرادةً مشتركةً لحلّ مشاكلها في العراق، أو لحلّ مشاكل العراق؟ وهذا النزاع، نزاع الإرادات، هل يستطيع العراقيون أن يتخلصوا منه؟ هل يستطيعون أن يوجّهوه باتجاه خدمة مصالح العراق؟ هذا السؤال نطرحه أيضاً قبل أن نمضيَ إلى البحث في أساليب حل النزاعات.

إنّ تعدد مصادر اتخاذ القرار، وتأثر صانعي القرارات بمتغيراتٍ لا قِبَلَ لهم بها ولا سيطرة لهم عليها يعرقل حلّ الأزمات ويؤجّلها، لأنّ ذلك سيتحوّل إلى وسيلةٍ للضغط، وعاملٍ من عوامل القوة التي يمكن لمن يملكها أن يؤثّر في موازين القوى والصراع.

تفكيك الأزمة نحو حلولٍ علميةٍ ممكنة: علينا أولاً أن نُعرّف الأزمة. كما تعرفون حضراتكم، هناك فرقٌ بين الأزمة والنزاع. قد يكون ثمّة نزاعٌ في الكثير من الأزمات، ويُستخدَم مفهوم الأزمة عادةً في المؤسسات الاقتصادية، أو في مواجهة الكوارث البيئية. توجد أزمةٌ في الواقع السياسيّ، ولكنها تطورت في العراق خصوصاً إلى مجموعة نزاعات، وهذه الأخيرة ولّدَت أيضاً الكثير من التداعيات، معظمها خارج سيطرة الأفراد، لذلك أصبحت لدينا نزاعاتٌ ذات امتدادٍ تاريخيٍّ وسياسيٍّ واقتصاديٍّ ومجتمعيّ، وهكذا تحولت الأزمة إلى نزاع.

■ تحديد الازمة

أنواع النزاعات كثيرةٌ وتختلف باختلاف المسببات والدوافع التي

خلقتها، وكذلك تختلف باختلاف النظريات التي تدرسها. لكنها يمكن أن تُحصَر ببضعة أنواعٍ أهمها :النزاع بسبب الكره التاريخيّ، النزاع بسبب شحّ الموارد، النزاع بسبب الظلم ــ وكلنا يعرف أمثلةً كثيرةً على هذه النزاعات. الكره التاريخي هو هذا الثأر بين طرفٍ وطرفٍ آخر، وشحّ الموارد هو السبب في النزاع على الموارد: على النفط، على مصادر المياه، على الطرق، على أيّ شيءٍ آخر.النزاع بسبب الظلم ينتجه إحساس فئةٍ بأنها مظلومة. كلنا يعرف أنّ شيعة العراق كانوا يرفعون شعار المظلومية التاريخية، والآن السُّنّة في العراق يرفعون شعار الظلم والتهميش، وأنهم أُقصوا من الوظائف والمناصب التي كانوا يتمتعون بها، فلكلٍّ روايته، ولكلٍّ لغته، ولكلٍّ ظلامته التي يرفعها. النزاع الإيديولوجي يحصل بسبب الأفكار التي يتبناها الشخص.

حتى نفهم طبيعة الأزمة علينا أن نحلل أطرافها، فهي من المكوّنات الأساسية للأزمات. من هم الأطراف المعنيون بالأزمة؟ هل هم الناس؟ هل هي السلطة المحلية؟ هل هي السلطة المركزية؟ هل هي جهاتٌ خارج العراق؟

أهداف الأزمة: ما هو الهدف من الأزمة؟ تغيير النظام، الحصول على مكاسب؛، تحرير مواردَ معينةٍ من أجل امتلاكها، حسم قضيةٍ تاريخية؛ نزاعٌ إيديولوجيّ.

وسائل الأزمة: ماهي الوسائل المستخدمة، هل هي وسائل عرفية؟ هل هي وسائل سلمية؟ هل هي خطاب؟ هل هي إعلامٌ فقط؟

ضحايا الأزمة: من هم الخاسرون؟ ومن هم الرابحون؟ وبهذا المعنى، لدينا ضحايا مرحليون، أي ربما لمدة سنة أو سنتين. قد نخسر أبنائنا ومؤسساتنا ولكن هناك ضحايا استراتيجيةٌ مثل مقدّرات البلد والأجيال القادمة. وهناك فائزون مرحليون. ربما يفوز حزبٌ أو مجموعةٌ من الناس في أزمةٍ معينة، ويخرجون منها منتصرين، ولكنهم يدركون بعد فترةٍ من الزمن أنهم تسببوا في خسارة كبيرةٍ لمن يمثّلونهم.

حلول الأزمة: وهذا هو بيت القصيد. ماهي الحلول اللازمة لمجموعة الأزمات التي نمرّ بها؟ السبيل الوحيد للإجابة على كلّ هذه الأسئلة المطروحة آنفاً يكون عبر اعتماد الوسائل العقلية والمنطقية والعلمية.

■ حلول الازمة

تأتي الحلول بحسب الإشكالات. إذا تحدثنا عن إشكالاتٍ ثقافيةٍ يجب أن نجد حلولاً ثقافية، كذلك الأمر إذا تحدثنا عن إشكالاتٍ في الخطاب. لم تستطع الكتل السياسية والقوى المؤثّرة أن تبلور حتى الآن، مع الأسف، خطاباً وطنياً يُقنِع كلّ أطياف العراق، السُّنّة والشيعة والكرد، بالانضواء تحته. أتحدث عن السُّنّة والشيعة بالإجمال، وهناك المسيحيون واليزيديون والصابئة، ولا ننسى أحداً، لكنّ هذه الأطراف هي المعنية بحلّ النزاعات الحالية. لو امتلكنا خطاباً موحّداً ينضمّ إليه الجميع ويشعرون بالانتماء إليه، لتمكنّا من حسم جانبٍ من جوانب النزاع بسبب الخطاب. ولو تمكنّا من حلّ قضيةٍ من قضايانا التاريخية المتعلقة بهذا التراث الثقيل الذي ورثناه، أعتقد أنّ جانباً كان سيُحسَم، وكذلك لو امتلكنا حلاً اقتصادياً لبعض المشكلات. مثلاً، لدينا نظريةٌ تتعلق بالتفاهم الاقتصادي، وأصحاب هذه النظرية يعتقدون أنّ بناء تعاملٍ اقتصاديٍّ بين الأطراف المتنازعة يؤدي إلى إيجاد عنصر السلام والاطمئنان.

كما توجد منهجيةٌ يجب اتّباعها بحسب نظرية النزاع ومراحل النزاع. للأسف الشديد، إنّ الذي يرصد الحكومة أو الجهات المعنية بحلّ المشكلات والنزاعات اليوم في العراق، سيجد أنها لا تتبع أيّ منهجٍ في فضّ النزاع أو حسمه. بحسب نظرية النزاع، توجد عدة مراحل لحلّ النزاع. أولاً، يجب فهم النزاع، وهذا يتطلب فهم خطاب النزاع. ثم ننتقل بعد ذلك إلى مرحلة السلام، وبعده إلى فضّ النزاع أو حلّه، ثم الحلّ النهائيّ. للأسف الشديد، الجهات المعنية لا تتبع هذه الخطوات، وكأنّ النزاع قضية ارتجالٍ وخَلقٍ

جديد، أو قضية إبداعٍ تُترَك للشخص الذي يتولاها، وكأنها لم تكن في يومٍ من الأيام علماً أو مادةً معرفيةً تُدَرّس. النزاع اليوم هو علمٌ ينتمي إلى مادةٍ معرفيةٍ وحقلٍ معرفيٍّ كما أنّ له أدوات، وثمّة طرقٌ وإجراءاتٌ يجب أن تُتَّخَذ. الحكومة تعاملت مع كلّ النزاعات الموجودة بطرقٍ ارتجاليةٍ وعشوائيةٍ وخطابٍ ارتجاليّ، ولذلك نتجت ارتدادات، وهذه الأخيرة كان معظمها عشوائياً وارتجالياً هو الآخر. كما إنّ لدينا حالاتٍ من العنف المتبادل، وهذا دليلٌ على أنّ المتصدّين وصانعي القرار لم يستفيدوا من الخطاب النظريّ المتوفّر المتعلق بفهم النزاع، ولم يستفيدوا من تجارب الآخرين العملية، ولا من الخبرات الموجودة. العراق لديه أيضاً خبراتٌ وشخصياتٌ وعقولٌ تملك القدرة على فهم النزاع وحله.

الوقت داهمنا ولا أعلم كم بقي لي من الوقت، ولا أريد أن أتجاوز الوقت المسموح، لكنّ القضية أيضاً مرتبطةٌ بشكل وطبيعة النظام السياسيّ، وهذه مسألةٌ معقّدة. لا يمكن اليوم الحديث عن حلّ مشاكل العراق وأزماته إلا بحلّ مشاكل النظام السياسيّ، مثل تلك التي بدأت بعد عام 2003، كالتوافق والمحاصصة والمشاكل الدستورية. الدستور أيضاً يحوي مشاكل كثيرةً تتعلق ببُنية النظام السياسيّ، وكلّ هذه الأشياء تحتاج إلى حلٍّ ورؤيةٍ واضحةٍ لطبيعة بناء الدولة. هل نحن اليوم دولةٌ ديمقراطية؟ أعني بحسب التعريف في الدستور، هل نحن دولةٌ ديمقراطية؟ ممارسات الدولة اليوم ممارسات ديمقراطية. هذه المفاهيم جزءٌ مهمٌّ من آليات حلّ النزاع والإشكاليات.

■ كسر الحواجز التقليدية في التحالفات

أتحدث الآن بصفتي فردٌ يرأس كتلةً سياسية. و يمكن لحضراتكم أن تقولوا: أنت تحدثت الآن عن مسألةٍ مهمةٍ نعاني منها جميعاً، وهي مشكلة النزاعات في العراق. كيف تعاملتم مع هذا الموضوع ككتلةٍ سياسية؟ ماذا حقّقتم، وما هي الرؤيا التي قدمتموها للمساهمة في حلّ جانبٍ من جوانب

هذا النزاع؟ لا أريد أن أتحدث عمّا تبنيناه بشكلٍ عاطفيٍّ أو غير حيادي، بل سأحاول أن أكون حيادياً وأن أصِفَ الأمور بدون تدخّلٍ في التقييم. أريد أن أخرج عن التقييم، فلا أقول هذا جيّدٌ وهذا سلبي، أريد فقط أن أصف ما جرى.

كتلة الأحرار تنتمي إلى خطٍّ قائده السيد مقتدى الصدر. كانت الخطوة الأولى في الحراك الذي قام به السيد مقتدى الصدر بعد إدراكه أنّ هذا النزاع سيتفاقم، وسيصل إلى مرحلةٍ لا يمكن الرجوع عنها، هي كسر النظام التقليدي للعمل السياسي المطبّق في العراق، هذا النظام الصادر الذي تحولت على أساسه السلطة التنفيذية لتمثّل الشيعة في العراق بينما أصبحت السلطة التشريعية تمثل السنة. لقد حاول السيد الصدر أن يكسر هذا الفهم التقليدي الجامد، فخرج من هذا التحالف الذي يسمى رسمياً بالتحالف الوطنيّ، لكن لو سألتم أيّ عراقيّ، فسيقول إنه تحالفٌ شيعيّ. هذا التحالف، عندما يسميه الطرف الآخر تحالفاً شيعياً، فهو نوعٌ من أنواع النبز (إنكم تتحدثون عن الوطنية وتحالفكم هو تحالفٌ شيعي). وبإزاء ذلك، هناك تحالفٌ سنيٌّ لا نستطيع أن نسميه تحالفاً وطنياً حتى وإن كانت فيه مجموعةٌ من الشيعة، فهو ما زال يمثّل السنَّة. نحتاج إلى خطوةٍ جريئةٍ تكسر هذين الحاجزَين أو الجدارَين. تمثلت الخطوة الجريئة بالخروج من هذا التحالف الذي يسمى بالشيعي، ومحاولة إيجاد رؤيةٍ مشتركةٍ واضحةٍ مع التحالف الآخر الذي يسمى بالتحالف السني، وكان هذا هو الدافع وراء ذهاب السيد مقتدى الصدر إلى أربيل. أتحدث عن الأزمة الأولى، أي أزمة سحب الثقة وما إلى ذلك، ولا يهمني الآن ماذا نتج عن هذه الخطوة، التي تستحق بمفردها أن تُعتَبَر مبادرةً مهمةً تحمل رسالةً مهمة، مفادها أنه بوسعنا الخروج عن هذه التحالفات التي هي سببٌ لأزمةٍ تاريخيةٍ وثقافية، بالإضافة إلى أنها أزمة وعي، لأننا نتحدث الآن عن تحالفاتٍ سياسيةٍ توصف بأنها سنيةٌ أو شيعية، وهذه الخطوة الأولى.

■ توجيه العمل السياسي بآليات دستورية

الخطوة الثانية تتمثّل بإيجاد خطابٍ صريحٍ وواضحٍ نتحدث فيه عن أسباب الأزمات والمشكلات دون مداراة. الخطوة التالية هي ممارسة كلّ ما نستطيعه من آلياتٍ دستوريةٍ وديمقراطيةٍ من أجل تحقيق التغيير والأهداف التي نريدها. لم تكن هناك محاولاتٌ لإسقاط الحكومة، ولن تكون هناك محاولاتٌ لإسقاط هيبة الدولة أو شخصيتها. وإنما كانت هناك محاولاتٌ لتوجيه العمل السياسيّ باتجاه الآليات الدستورية. الذهاب إلى البرلمان، والحديث عن تغيير الحكومة أو شخص رئيس الوزراء: كلّ هذه المحاولات كانت ضمن السياقات غير المألوفة وغير المتوقعة لكثيرٍ من الخطوات التي اتخذتها كتلة الأحرار بعد ذلك.

حدثت أمورٌ في البرلمان ومجلس الوزراء لم يكن الهدف من ورائها الخروج من عنق الزجاجة، كما يعبّرون، أو الخروج من الأزمة التي غدت مرشحةً للتتحول إلى صراعٍ طائفيّ، وكلّ من يحاول أن يداري على هذا الموضوع بقوله إنّ الأزمة ليست بذاك السوء، نقول له: بلى، إنّ الأزمة بهذا السوء بالفعل، وقد وصلت إلى حدّ أنّ دولاً إقليميةً وصَفت الوضع في العراق بالوضع الطائفيّ. إذاً، كان الأمر يحتاج إلى جرأةٍ في التعامل. هذا الفهم وهذا الإدراك وهذا الحراك الذي قام به السيد مقتدى الصدر وكتلة الأحرار كان بإتجاه إيجاد حلٍّ جذريٍّ لطبيعة وشكل الحكومة في المستقبل.

كنا نأمل ألّا تتبنّى الحكومة مفردات "سني وشيعيّ وكرديّ" في المرحلة المقبلة، وإذا كان هذا الأمر يبدو مستحيلاً في الوقت الراهن، تبقى المحاولة ضرورية. أما بالنسبة للسيد مقتدى الصدر، فإنه ينظر إلى جانب التكليف الشرعيّ، وأعتقد أنّ ذلك من ضمن واجبه. يوجد نصٌّ جميلٌ جداً، ومفيدٌ لنا في العمل السياسيّ وإن كان نصّاً دينياً، ونحن نتبناه في كتلة الأحرار. وهذا النصّ هو كتابٌ أو كتيّبٌ للسيد الشهيد الصدر الثاني محمد صادق الصدر عام

1956، تحدّث فيه عن الطائفية في نظر الإسلام، وقد تمّ العثور على مخطوطة هذا الكتاب منذ مدّة قريبةٍ ونحن في قلب الأزمة. يصف هذا الكتاب طبيعة الاحتدام بين فريقَي السنة والشيعة إذا وصل أحدهما إلى الحكم: عندما يصل السنة إلى الحكم يحاولون تهميش الشيعة، فهل ينبغي على السنة أن يصطفّوا خلفهم فيتحول الموضوع إلى نزاعٍ طائفي؟ ونفس السؤال يُطرَح إذا وصل الشيعة إلى الحكم.

الجواب حاضرٌ في هذا الكتاب الذي نتبناه كخطةٍ عملٍ لنا. إنّ الشيعة والسُّنّة متى ما وصلوا إلى الحكم، فإنهم حينئذٍ يمثّلون جهةً سياسية، لا التشيع ولا التسنّن، لأنّ الساحة الحقيقة للجدل بين السُّنّة والشيعة هي المسجد والمدرسة الجامعة، وهذه إيديولوجيةٌ لا يمكن أن تتحول إلى شكلٍ من أشكال بناء الدولة بشكلٍ تعسفي، بمعنى أنّ ينحصر الخيار فقط بين بناء الدولة بحسب المذهب الشيعي أو السني. هذا هو الحل الآخر الذي تبنيناه نحن في كتلة الأحرار كمنطلقٍ يخلّصنا من أزمةٍ وقضيةٍ مخيّمةٍ على أذهاننا. كلّنا يفكر إذا وصلنا إلى مرحلة الحكم السني، فماذا نصنع ــ وأنا أقصد المتديّنين الذي ينطلقون من خطابٍ إيديولوجيٍّ أو عقائدي ــ هل نحوّل الحكومة إلى حكومةٍ إسلامية؟ هل نحكم بما أنزل الله وبسنة رسوله (ص)؟

الجواب جاء في الكتاب، والمشكلة تكمن في أنّ السؤال المطروح ليس هو السؤال المناسب. فالمهم في الواقع، هل سأكون عادلاً؟ إذا وصل السني إلى الحكم ولم يكن عادلًا، فلا بدّ للسنة أن يعزلوه عن الحكم، وكذلك الأمر إذا وصل الشيعي إلى الحكم. المسألة إذاً ليست قضية سنةٍ وشيعة، بل هي قضية عدل.

■ انتخابات مجالس المحافظات

أتحدث الآن بشكلٍ موجزٍ عن الانتخابات الأخيرة. الموضوع متشعّب،

ولن أتمكّن من احتواء كلّ أطرافه لتعقيده. في الانتخابات الأخيرة بحسب النظام الانتخابيّ الجديد، أي نظام سانت ليغو، عملنا على تقسيم الكتلة إلى مجموعةٍ من القوائم، فكانت خمس مجموعاتٍ بحسب المحافظات، لأنّ النظام يضمن للكتل الصغيرة أن تفوز ببضعة مقاعد، فكان هناك تحققٌ لـ (59) مقعداً. الكتل الأخرى دخلت مؤتلفةً مع كتلٍ أخرى فشكّلت أيضاً أكثرية. وأعرض الآن رؤيتنا لإدارة الحكومات المحلية. لدينا مجموعة مبادئ:

المبدأ الأول: يجب إشراك الجميع في إدارة الحكومات المحلية، وهذا مبدأٌ أساس.

المبدأ الثاني: المجالس المحلية هي مجالس خدمات وليست مجالسَ للنزاع السياسيّ.

المبدأ الثالث: من لا يستطيع أن يقوم بالخدمة، ومن لا يستطيع أن يدافع عن الجماهير، يجب ألّا يكون موجوداً في هذا المكان، شاغلاً لمقعدٍ في مجالس المحافظات.

قبل يومين، استقبل السيد مقتدى الصدر كلّ الفائزين في الانتخابات، وقدّم لهم بدلة العمل والخوذة، وفي ذلك إشارةٌ واضحةٌ إلى رغبته في رؤيتهم يعملون في الشارع، وفي الميدان، وخدّاماً لهذا البلد. ما نتمناه اليوم، وأنا أتحدث هنا عن نفسي لا الآخرين، هو الوصول إلى تحقيق شعار خدمة العراقيين جميعاً من دون استثناء، والدفاع عن مكتسبات العراقيين كلهم، كما ينبغي أن تكون مجالس المحافظات مجالس خدمة.

وشكراً جزيلاً لكم على حسن إصغائكم.

القسم الثاني
المداخلات والتعقيبات

شكراً جزيلاً لأخينا الفاضل الدكتور ضياء الأسدي. وكما تجري العادة، سيبدأ الآن دور المداخلات والحوار وأعتقد أنها ستكون إحدى المحاور الأهم في الندوة ومن ثم ننتقل إلى التعقيبات ونحاول أن نكرس لها وقتاً محدداً أتمنى من الإخوة الالتزام به.

❖ **الأستاذ هاني إدريس: بقاء بعض القوى الموجودة مرهون باستمرار الأزمة**

السؤال الأول: حدد الأستاذ المحاضر ثلاثة معايير معينةٍ لحل الأزمة أو معايير تتحكم بثلاثة عوامل من الأزمة وهي: أطراف الأزمة، وقضيتها ونوعها من حيث شدتها، بالإضافة إلى الأدوات المعتمدة. فأسأل المحاضر أيٌّ من هذه العوامل هو باعتقاده العامل الحاسم من ضمن هذه المعاير الثلاث؟

السؤال الثاني: يبرز فرقٌ كبيرٌ بين إدارة الأزمة وحلها وهو مرتبطٌ أيضاً بهذه المعايير الثلاثة. تعمل جميع القوى في العملية السياسية على إدارة الأزمة وما من أحد يعمل على حلها، لأن حلها ينزع أسباب حدوثها. أطرح أيضاً السؤال التالي: هل بقاء بعض القوى السياسية الموجودة، خاصةً أنت نظراً إلى أنك طرحت إشكالية ماهية الداخل والخارج، مرهونٌ ببقاء الأزمة؟ أي هل من الممكن أن تسقط القوى في حال تم حلّ هذه الأزمة؟ شكراً جزيلاً.

◄ **تعقيب المحاضر: تحرص بعض القوى على وجود الأزمات**

شكرًا جزيلًا للأستاذ هاني. بالنسبة إلى جواب السؤال الأول حول العامل الحاسم في المعايير الثلاثة، أعتقد أنّ الأمر يتعلق بطبيعة الأزمة فنحن نجد أزماتٍ بأنواعٍ مختلفة، إذاً العامل الذي يحسم الأزمة هو طبيعتها.

أما في ما يتعلق بجواب السؤال الثاني، فيظهر فرقٌ كبيرٌ بين حلّ الأزمة وإدارتها، كما تظهر مراحل في فهمها وإدارتها وحلّها والتحول نحو السياسة.

نعم تحرص بعض القوى على أن تستمر الأزمات لأنها تعتقد أنّ بإمكانها ممارسة سلطةٍ أكبر وتحقيق إرادةٍ أكبر ومكاسب كثيرةٍ في حال وجود أزماتٍ ولا أستطيع أن أسمي هذه القوى، فربما تكون موجودةً على ساحة العمل السياسي العراقي وربما هي غير ظاهرةٍ وغير موجودة.

❖ **السفير محمد سعيد الشكرجي: وجود نكوص سياسي**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لا شك في أنّ هذا البحث قيمٌ والملاحظات جميلةٌ وتستحق التفكير وأشكر الأستاذ المحاضر على بحثه هذا والشكر الجزيل للسادة آل بحر العلوم على إقامة هذه الندوات التي من الممكن أن تشكل طبقةً ثقافيةً وفكراً سياسياً في البلد. ولدي ملاحظاتٌ بسيطة، مثلاً حين قلت إنّ النظام كان علمانياً قبل عام 2003 وإنّ العلمانية غير موجودةٍ من خلال محاربة الحركات السياسية الدينية، الموضوع أمتد إلى التدخل في ممارسة العبادة وقد سقط شهداء مثل عبد العزيز البدري وبنت الهدى والشهيد الصدر الأول، وصحيحٌ أنّ توجههم كان سياسيّاً ولكنه أمتد ليشمل خطباء الجوامع والمتدينين وغير ذلك، ولم يكن موقف النظام السابق حياديّاً تجاه المتدينين فلم يسمح لأيّ دينٍ التحكم بالقرار السياسي.

الواقع أنّ المحاضر قد تطرق بتفصيلٍ جيدٍ إلى الأزمة وكان من الممكن أن يهتم بجانبٍ آخر من الحياة السياسية العراقية وهي منظومة الحلول، أي حلول الأزمات ومثلما تعرفون إنّ الدستور يكفل قوانين معينةً ويجب علينا أن نهيئه لنظامٍ سياسيٍّ لحكومةٍ ودولةٍ مدنية، أي دولةٌ علمانية. أعتقد أنه من الممكن أنْ نبذل جهداً في هذه العملية ونشخص المسألة أساساً لأنها خربت كل البناء الذي كان موجوداً بحيث أنّ السنوات الأولى كانت جيدةً من ناحية الاستقرار السياسي، والآن نجد نكوصاً سياسيّاً، كما نلاحظ أنّ الجانب الاقتصادي يتقدم ببطء، أما الجانب الثقافي والاجتماعي والتربوي فقد تقدم بخطواتٍ كبيرةٍ جداً قياساً بالتخلف السياسي والعملية السياسية ويكمن الحل في التخلص من المحاصصة السياسية.

◄ **تعقيب المحاضر: المحاصصة والخطاب الطائفي والبنية الثقافية**

شكراً جزيلاً سعادة السفير، كانت الملاحظة الأولى قيمةٌ وأشكرك أستاذي الكريم على طرحها. بالنسبة إلى الملاحظة الثانية، صحيحٌ أنّ السنوات السابقة، أي التي شملت قضية المحاصصة وطبيعة النظام السياسي، كان لها دورٌ في نشوء الأزمات، لكن هذا الأمر يشكل جانباً من جوانب الأزمة، إذ تبزر جوانبٌ أخرى أي تلك التي تظهر في الخطاب الطائفي في كل مرحلةٍ وهي لا تنتمي إلى التحول السياسي الذي حصل في العراق، كما أنها كانت موجودةً حتى قبل أن يتحول العراق من المركزية الشديدة إلى اللامركزية.

تبرز قضيةٌ أخرى تُعنى بالبنية الاجتماعية والبنية الثقافية وهي أيضاً لم تنشأ قبل التحول بل كانت موجودةً لكنها ظهرت مابعد سقوط النظام، وإذا ما عالجنا المشكلة السياسية من خلال إيجاد نظامٍ سياسيٍّ واضح المعالم، كيف نعالج الخطاب التاريخي الذي يخندق الناس طائفياً؟ وهذا إشكالٌ آخر يحتاج إلى مراجعة، وشكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ محمد مرعي: أبعاد الأكاديميين إحدى وجوه الأزمة**

السلام عليكم جميعاً، أشكر الأستاذ المحاضر، ولكنني أعتقد أنه طرح الموضوع على شكل محاضرةٍ أكاديمية، فتطرق إلى معنى الأزمة وشروطها وغير ذلك، وكنا نأمل منه أن يدخل في موضوع الأزمة مباشرةً فلكل أزمةٍ خصوصيتها وحالتها، لذلك كان الكلام عاماً ونحن أردنا أن يتحدث عن الأزمة التي نعاني منها في الوقت الحاضر. أعتقد أنّ الخلية التي تشكلت لحلّ هذه الأزمة لم تكن موفقة، ويعود السبب في ذلك إلى إبعاد الكتل السياسية الأكاديميين الذين يشكلون عناصر بإمكانها أن تدير الأزمة وتفهمها وأن تحلل الواقع ومن ثم تأتي بحلول.

وبالنسبة إلى المداخلة الأخرى المتعلقة باستخدام حلّ الأزمة وإدارتها فأعتقد أنّ الموضوع ينقسم إلى نوعين هما إدارة الأزمة والإدارة في الأزمة

وقد تحققت مكاسب لصالحها ولم تقم بإدارة الأزمة ولم تتم إدارة الأزمة حتى الآن.

ثانياً: حصل سوء تفاهم حول تصريح للسيد مقتدى الصدر أو ربما كان حصوله مراداً حين نعت الجيش العراقي السابق بالسني الذي يقتل الشيعة والجيش الحالي بالشيعي الذي يقتل السنة، فنحن نرفض بالتأكيد أن يُسمى الجيش العراقي سنيّاً وشيعيّاً، ولكن أعتقد بصفتي ضابطاً سابقاً أنّ الجيش العراقي لم يكن سنياً ولكن يعود السبب في ذلك إلى انتماءه للنظام كما أنّ قائد النظام هو القائد العام للقوات المسلحة، أما في الوقت الحاضر فليس الجيش شيعيّاً فوزير الدفاع سنيٌّ والكثير من قادة الجيش هم من السنة و قاموا على العكس بإقصاء قياداتٍ شيعيةٍ أكثر من سنيةٍ من الجيش السابق.

◄ **تعقيب المحاضر:**

بالنسبة إلى السؤال الأول المتعلق بكون طرح الموضوع أكاديمياً، أجد أنه من واجبي وتكليفي أن أوضح وجهة نظري أو الطريقة التي أطرح بها الموضوع لأني لا أستطيع أن أعطي حلولاً ولو أعطيت حلولاً لكانت متأثرةً بالطرف السياسي الذي أنتمي إليه فأنا أملك رؤيةً للحل ولكنها للأسف منحازةٌ لانتمائي السياسي.

أما بالنسبة إلى تصريح السيد مقتدى فقد تم فهمه بطريقةٍ خاطئة، إذ كان يقصد في الحقيقة أنه يرفض كما رفضنا أن يكون الجيش السابق سنياً بهذا المفهوم وأن يقتل الشيعة وأنه يرفض الآن أن يكون الجيش شيعياً ويقتل السنة إذاً لا يعني بكلامه أنّ الجيش السابق كان سنياً وإنما هو يرفض هذا الكلام.

❖ **الدكتور عبد الجبار الحجامي: العملية السياسية ليست متعثرةً وأمريكا ليست منزوية**

بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم، أولاً أتقدم بالشكر الجزيل

للدكتور إبراهيم بحر العلوم الذي عودنا دائماً على تهيئة مثل هذه الأجواء كما أشكر الأستاذ المحاضر ضياء الأسدي على ما قدمه من مستوى أكاديميٍّ علميٍّ في المحاضرة وهو جديرٌ بأن يناسب مقام الحضور الكرام.

والنقطة التي أرغب في التطرق إليها تتعلق بالأزمة وبتعريفها، فالأزمة هي الخروج عن المسار الطبيعي نتيجة تناقضات العناصر الداخلية لظاهرة معينة على صعيد مجتمعنا، وتظهر عناصر مكونة لهذا المجتمع فهل وصلت التناقضات داخل هذه المكونات إلى الازمة؟

الواقع أنّ تركيبة وطبيعة مجتمعنا العراقي مهيأةٌ لهذه الأزمة ولكن الجتمع لا يعيشها، وأعتقد أنّ الأزمة مصنعةٌ لهدفٍ معينٍ فكل أزمةٍ أو صعوبةٍ تكون ناتجةً عن ظروفٍ ذاتيةٍ وموضوعيةٍ، والعامل الموضوعي الخارجي هنا هو الأكثر سيطرةً وهيمنةً على مسار حركة الأزمة. إذا سألنا هل الأزمة سياسيةٌ أو طائفية؟ بنظري هي أزمةٌ سياسيةٌ ترتدي ثوب الطائفية، وأنا لا أعترف بوجود أزمةٍ وإنما هي مصنعةٌ لتساير مسار العملية السياسية.

فالعملية السياسية لسيت متعثرة، وأميركا غير منزويةٍ عن دورها الحقيقي فقد رسمت طريقة بناء الدور ووضعت العربة على السكة وتركتها تسير، وهي تدفعها كلما توقفت. المطلوب إذاً استكمال متطلبات ما تم رسمه في الدستور للعملية السياسية ومن ضمن ذلك قضية الأقلمة، وأرى أنّ ما يسمى بالأزمة هو صعوبةٌ نصل من خلالها إلى تطبيق الأقلمة نحو النظام الفدرالي لنستكمل بناء الدولة، ثم ننتقل إلى مرحلةٍ جديدةٍ من العملية السياسية لتطبيق الخصخصة في ما بعد. وقد حاول الأستاذ ضياء أن يلقي بعض اللّوم على الإقليم، إذ تظهر عوامل ذاتيةٌ تتعلق في الداخل وأخرى خارجيةٌ والإقليم مجرد أداةٍ كما هو الحال في بعض أطراف الأزمة في الداخل فهي أدواتٌ وهم جزءٌ من العملية السياسية لكنهم أدواتٌ تركب موجة الأزمة. كما أنّ قطر وسواها هي مجرد أدواتٍ في هذه العملية، وما نريده هو التركيز على هذه العملية وهذه

العوامل المجتمعة وأن نجد طريقةً لوضعها تحت السيطرة حتى نقلل من الخسائر التي تنال الإنسان البسيط الاعتيادي. المطلوب إذاً إيجاد طريقةٍ نعالج من خلالها الأزمة وقد طرح المحاضر بعض الخيارات التي أتمنى أن تكون محور النقاش وهي متعلقةٌ بكيفية تقليص الخسائر وإلا يكون الهدف مرسوم والعملية سائرة، وشكراً جزيلاً لكم.

❖ **الاستاذ محمد الشرع: هل من رؤية متكاملة لحل الأزمة العراقية؟**

السلام عليكم، شكراً لمعالي الوزير على هذه الإطلالة. في الحقيقة يمكننا أن نفهم أكثر مجموعةً من المواضيع الشيقة من غيرنا لأننا نختص بالمسائل الأكاديمية، والحقيقة أنني أوافق على وجهة نظر المحاضر بأنّ الأزمة معقدةٌ ومركبةٌ وأنّ الأزمة الداخلية هي ردة فعلٍ لأزمةٍ أكبر منها، أي أزمةٌ إقليميةٌ وأخرى دولية. وغالباً ما تكون معظم هذه الأزمات اقتصاديةً وتنعكس بشكلٍ سياسيٍّ كما هو الحال في المشكلة السورية، ولعلّ الكثير من الأخوان يعرفون أنّ للأزمة السورية تأثيراً على العراق وهي عبارةٌ عن صراعٍ بين محورَيْن: الأول مُكوّنٌ من إيران وروسيا والثاني من الاتحاد الأوروبي وقطر.

ربما ترتبط القضية التي تهمنا في هذا االموضوع بالتراكم الناتج في مؤسسات الدولة ولا أعتقد أننا نملك اليوم في العراق مؤسسة، بمعنى أنه ليس لدينا سياسيين يقحمون في السياسة، ولكن من الصعب أن نجد منهم قادةً على مستوى الدولة لدرجة أننا لا نملك إدارةً سياسيةً في مجلس الوزراء لأننا نملك كمّاً هائلاً من المستشارين السياسيين ولا نملك أدواتاً سياسية، وبالتالي السؤال الذي أريد أن أطرحه هو:

هل لكتلة الأحرار رؤيةٌ لا تكون عبارةً عن ردود أفعالٍ للأزمة، بل تكون رؤيةً متكاملةً لعملية حلّ الأزمة العراقية من ناحيةٍ جذريةٍ وليس من ناحية رد فعلٍ لحدث معين؟ وشكراً جزيلاً.

تعقيب المحاضر: تعزيز الحكومات المحلية وبناء نظم اقتصادية

رؤيتنا حول تعزيز الحكومات المحلية وبناء نظمٍ اقتصاديةٍ وتخفيف الاعتماد على المركز، أوافق تماماً على الملاحظتين الأولى والثانية، للأسف الشديد لم نحظَ حتى الآن بمخططين استراتيجيين ولا نملك مستودعات الدراسة والبحث، للأسف الشديد إنّ العراق أحد بلدان العالم الأكثر حاجةً لها لكن لم تهتم الدولة والحكومات المتعاقبة حتى الآن بهذا النوع من الرجال.

أما بالنسبة إلى السؤال المتعلق بوجود رؤيةٍ لكتلة الأحرار حول عملية حل الأزمة العراقية فأتبنى مفهوماً بسيطاً جدّاً لهذا الموضوع وهو أنّ جمهور الأزمة ومن يشارك فيها هم عادةً المواطنون، حتى أنّ السياسيين يستقطبون الناس للدخول في أزمات، ونحن بلدٌ فيدراليٌّ لا مركزي، لذلك أعتقد أنّ الحل الأمثل في هذه المرحلة هو تعزيز الحكومات المحلية وبناء نظمٍ اقتصاديةٍ تقوم على تنمية المجتمعات الصغيرة وتخفيف الاعتماد على الدولة المركزية بشكلٍ كبير، أي تفويض الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية وإشغال الحكومات المحلية بقضايا التنمية وإبعادها عن قضايا الجدل السياسي وأعتقد أنّ ذلك كافٍ لوضع البلد على الجادة الصحيحة بحسب النظرية التي ذكرتها لحضراتكم والتي تفترض وجود إشكالٍ وجدلٍ كبيرٍ اليوم حول ما إذا كانت المجتمعات الغربية مجتمعاتٍ ديمقراطيةً أو إذا كانت الديمقراطية مصنعة، أي أنّ أجهزة الدولة تقوم بصنعها، وبالتالي تحولت العلمانية إلى دينٍ يمارس نوعاً من الثيوقراطية حتى على مؤسسات الدولة المستقلة والإعلام بحيث أصبح الإعلام موجهاً، أي لا وجود لديمقراطيةٍ حقيقية، والخلاص من كل هذه الإشكالات هو توجيه اهتمام الدولة نحو تنمية البشر وتنمية المجتمعات وأنا أؤمن بوجود حلٍّ لذلك.

ونتبنى في كتلة الأحرار هذا المفهوم حول تنمية المجتمعات الصغيرة

الذي يقتضي أن يكون الإنسان ضمن مجتمعه الصغير قادراً أولاً على إيجاد فرص عملٍ وتوفير وسائل الإنتاج وعلى العطاء والإبداع وأن يكون مراقباً لمؤسسات الدولة على هذا المستوى أي أن يهتم بالمدرسة وبالمركز الصحي ويهتم بالشارع ويراقب نظافته من حيث التشجير والخدمات، فإذا بلغنا هذا الوعي وسرنا في هذا الاتجاه أعتقد أنّ الحكومة على المستوى الأعلى ستنشغل بقضايا استراتيجيةٍ وتترك للمواطن قضايا تهمه.

❖ **الدكتور سلام الزوبعي : يحتاج العراق إلى المشروع الوطني الذي يعزز المواطن**

السلام عليكم رحمة الله وبركاته، شكراً للدكتور ضياء على هذا التشخيص الرائع وحقيقةً بدوت لنا خجولاً حين تحدثنا عن حلول، ومن حقك أن تكون خجولاً فالتحديات كبيرةٌ وأنا أقول إنّ أغلب الذين تصدوا للعمل السياسي ظنوا أنّ حسين خطف الحكم ونسوا أنه خطف الوطن والمواطن وانشغلوا بالحكم وأهملوا الوطن والمواطن.

أما النقطة الثانية: فظن الشعب العراقي أننا سنرفع الظلم والظالم، فرفعنا الظالم وأبقينا على الظلم والكل يتذكر أن الجادرية والمنصور وغيرها من الأحياء الراقية كان يسكنها ابن السبعاوي وابن وطبان وغيرها من القصور الفارهة والآن يسكنها أبناء السلطة، والسلطة في هذه القصور مع الفارق.

فليتحملني الدكتور ضياء قليلاً وأنا أثق به والكل يحترم التيار الصدري والسيد مقتدى الصدر ولكنه حين يتصرف بطريقةٍ سياسيةٍ لا يعفيه ذلك من الناحية الشرعية فهو عالمٌ وابن عالمٍ وابن مرجعٍ وأود أن أسأل سؤالاً: لقد خرج السيد مقتدى الصدر بإتجاه القائمة العراقية وهو يعرف أنّ للقائمة العراقية ثلاث مشاريع، مشروعٌ أمريكيٌّ وآخر بعثيٌّ وآخر تركي، فكيف يسوغ لنا التعامل مع هذه المشاريع الثلاثة؟ لكنني أحلل هذا التصرف من الناحية السياسية فلو توقفت حركة السيد مقتدى الصدر في المنتصف ولم تعبر إلى

الطرف الآخر لكانت من الطراز الرائع، وقد وجه رسالةً قائلاً إن السبب وراء الخروج من هذا التحالف الوطني الشيعي هو أنّ التحالف الوطني الشيعي والسني والكردي أمرٌ معيبٌ بصراحةٍ فهو لم يرتقِ إلى التحالف الوطني العراقي، ما يشكل مشكلة، ولذلك حين نشاهد اليوم وجود حركةٍ مكوكيةٍ لترميم التحالف الكردي الشيعي نشعر أنها رسالةٌ لدفع الطرف الآخر. وأقول لكم إخواني حول كل ما يجري في واقع الحال إنني أدرك وجود ثلاثة مشاريع خطيرةٍ في المحافظات السنية ولكن تصرفات الحكومة وتصرفات الأطراف المشاركة تدفع السنة إلى الإقليم فأين العلة حينما يُسمح الآن بترميم التحالف الشيعي الكردي؟ هل العلة في عروبتنا؟ هل هي في القومية؟ يعنى ذلك أننا رجعنا إلى عام 2006 ويبقى التحالف الشيعي الكردي والسنة في الطرف الآخر.

لذلك إخواني أقول لكم إنّ المشروع السياسي لا يمثل شيعة العراق والمشروع السني لا يمثل سنة العراق، فلنعطي الأكراد خصوصية، ودعونا نتكلم عن المشروع السياسي السني الشيعي فهو لا يمثل سنة العراق ولا الشيعة وهما يحملان هدفَيْن لا يلتقيان أبداً لذلك لا تلتقي هذه المشاريع إلّا إذا ارتقينا إلى المشروع الوطني الذي يعتمد على تعزيز المواطنة، وظهور الكفاءات العراقية التي لا تنتمي إلى الشرق أو الغرب. وآخر ما أقوله هو أنّ الحكومة اختارت مؤخراً ثلاث شخصياتٍ لتقوم بدور الوساطة فرُميت إحداها بوردة، في حين رُميت الأخرى بعدة ورود، فهل هذا يعني أنّ الثالثة ستُرمى بوردةٍ أخرى أم أنّ الحكومة لا تجيد التعامل سوى مع من يرمى الورود؟ هذا هو السؤال وتحياتي لكم.

❖ **الاستاذ فاروق عبد القادر: ليس صحيح أن نتهم السنة بالإرهاب**

بسم الله الرحمن الرحيم, السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكراً للدكتور ضياء على هذه المحاضرة القيمة. في الحقيقة أوافق على كثيرٍ من

الكلام الذي قاله الدكتور سلام الزوبعي حول واقع الحال ووصفه، وهل من أحدٍ لا يوافق على أنّ (العدل هو أساس الملك)؟ لا أعتقد أنّ أحداً يقول غير ذلك. هل من شخصٍ لا يتعقد بوجود متطرفين؟ دعونا نسمي الأمور بتسمياتها، نحن نجد متطرفين من السنة كما نجد متطرفين من الشيعة. لا أعتقد أنّ أحداً يختلف حول ذلك. هل من أحدٍ لا يوافق على أنّ استمرار العملية السياسية بهذا الشكل ومن دون حلولٍ أو تدخل العقلاء يؤدي لا سمح الله إلى ما نراه الآن في دولة سوريا في مبانيها وأزقتها وشوارعها بعد أن كانت ما كانت عليه سابقاً؟ لا أعتقد كذلك. هل من أحد يختلف على أنّ الأصوات المتطرفة في العراق لا تمثل على أقصى تقدير 10 في المئة؟

أين العقلاء إذاً؟ والكل يعلم بوجود أصواتٍ نشاز هنا وهناك في هذه المظاهرات وبوجود الغث والسمين وأنّ منهم من يدّعي أنّ له ارتباطاتٍ إقليميةً وأجهزةً أخرى، ولكن ألا يوجد منكم رجلٌ رشيد؟ أليست الحكومة صاحبة الحكمة؟ أليست الحكمة مطلوبةٌ من الحكومة أكثر مما هي مطلوبةٌ من الجماهير التي تقف وتحركها العواطف والشعارات؟ أليس المطلوب من العقلاء الشيعة كما السنة أن يجتمعوا ويقولوا إنهم لا يستطيعون الرضوخ للطائفيين من الجهتين؟ ينبغي لهذا الموقف أن يُوجه 90 في المئة من الشعب العراقي ويجب على السياسيين الذين يعبّرون فعلاً عن روح الوطنية العراقية أن يقودوه بهذا الاتجاه. وصحيحٌ أنّ للدول الإقليمية شرقاً وغرباً مصالح ودوائر استخباريةً وأفراداً يرتبطون بها ومصالح متعددةٍ ولكن أين الوطنية العراقية في نفوسنا جميعاً التي تأبى أن تتدخل الدول المحيطة بنا؟ وقد عشنا سنّةً وشيعةً في السبعينات وأنا أحد الذين اعتقلوا أيام ناظم كزار، أتعلمون أنّ قسماً من الذين كانوا معي وهم من السنة اتُهموا بالانتماء إلى حزب الدعوة وأنّ قسماً من حزب الدعوة اتُهم بالانتماء إلى الإخوان المسلمين، وكما ذكر الأستاذ إنّ صدام حسين ظالمٌ ودكتاتور.

أنتم تعرفون أكثر من السنة أنّ الكثير منهم وقف ضد الدكتاتور وقد

ظهرت محاولاتٌ انقلابيةٌ ضده في كثيرٍ من المدن كالرمادي والموصل كما ظهرت في تكريت حركاتٌ انقلابيةٌ ضده لأنه ظلم الجميع. إذاً لم لا نقف الوقفة الصحيحة ونأخذ الأمور بحكمةٍ وننزع فتيل الأزمة ونخلّص بلادنا من المصير الذي نراه أمامنا؟ فإذا استمرت الأمور على هذا النحو أتمنى من الإخوة سواءً كانوا في التيار الصدري أو في دولة القانون وكتلة المواطن أن ينظروا إلى عموم السنة الذين يشعرون بمظلمة. نعم يظهر ظلمٌ في الإجراءات الأمنية في كثيرٍ من الأمور، ولكن لا يعني ذلك أنّ السنة يقفون وراء الإرهاب، فالإرهاب هو الذي يدمر هذه المدينة، والموصل الآن مُدمرة بسبب القاعدة وغيرها، والناس يبحثون عن مخرجٍ من هذا الموضوع الذي يكمن في العدل وفي الرجوع إلى الأمور العقلية الصحيحة ورفع الظلم. وأنا أؤمن بوجود أشخاصٍ طيبين سواءً كانوا في الحكومة أو في الكتل السياسية، ونتمنى السلام والأمن لهذا البلد والسلام عليكم ورحمة الله.

❖ **الاستاذ رائد فهمي: لدينا أزمة حكم بسبب نظام المحاصصة**

السلام عليكم أيها الحضور الكريم، سماحة السيد بحر العلوم والدكتور إبراهيم بحر العلوم، والشكر الجزيل للدكتور ضياء الأسدي على هذه المحاضرة القيمة. قدم الأستاذ ضياء توصيفاً نظرياً للأزمات على المستويات اللّازمة لأطراف الأزمة كما قدم حلولاً، وهي حقيقةً مساهمةٌ نظريةٌ قيمةٌ جداً. لا بدّ أن نخرج بحصيلةٍ إجرائيةٍ لكل هذه الأزمات، يجب علينا أن نرسم خطوات الحل وتوجهه، بل لا بدّ أن نعرف كيف تنتظم الأمور وأين تكمن العقدة. نعم لدينا نزاعاتٌ قضائيةٌ وأخرى ثقافيةٌ وأخرى تاريخية، ولكنها تُدار في إطار عراقٍ متعدد المكونات، كما نملك نظاماً سياسيّاً تتم في إطاره إدارة هذه النزاعات. دعونا إذاً نتحدث عن المستوى السياسي لأنه هو الجزء المباشر الذي يوفر هذا الإطار. كما أننا نعاني أزمة حكمٍ ولدينا نظامٌ سياسيٌّ بوجود حكومةٍ وبالتالي تحتاج أزمة الحكم والحكومة هذه إلى إجراءاتٍ حقيقيةٍ في

طريقة تناولها. إنّ أزمة الحكم عندنا هي المحاصصة وأعتقد، وأنا اختلفت مع الأستاذ ضياء في ما تفضل به، أنها جزءٌ من الأزمة وأحد جوانبها. لكننا اليوم نتحدث من دون المستوى السياسي. لطالما زعمت أنّ نظام الحكم القائم على المحاصصة مبنيٌّ على نظرية الديمقراطية التوافقية وأعتقد أنّ خطأً جذريّاً يولد وينتج الأزمات ما لم نتصدَ له، فكل ما نطمح إليه هو تهدئة الأزمة ويأتي الكلام اليوم على كل المستويات بما فيها حل كبار المسؤولين في الدولة.

يقف العراق أمام خياراتٍ خطيرة، أي احتمالاتٌ تهدد السلم ووحدة الكيان العراقي، ولم تعد هذه المكونات قادرةً على التعايش، فدعونا نتوجه إلى الطلاق باعتبار أنه سيؤمّن الأمن والسلم الأهلي ودعونا نسمي الطلاق بالأقاليم لا بالمعنى الذي جاء به الدستور، بل بمعنى الإنفصال، وكل ذلك لا يساعد اليوم على حل المشاكل، بل يؤدي إلى أزماتٍ خطيرة، ويجري الحديث في المناطق الغربية حول تشكيل جيش العشائر إذا ما أصبح الإنفصال واقعاً ضمنياً، وربما سيتحول هذا الجيش إلى جيشٍ نظاميٍّ يلتحق به ضباطٌ من السنة من الأنبار ما سيسبب نزاعاً، وحتى في قضية كردستان نجد أيضاً نزاعاً، يكون البعد العسكري عاملاً مؤثراً في الأزمة، إذاً هذا الحديث وهمٌ خطير، لأنه في خلفية بعض القادة السياسيين هو التصالح مع فكرة الانقسام العراقي التي تؤدي فيه التوافقية السياسية إلى السلام.

بُني النظام السياسي في العراق على فكرة الديمقراطية التوافقية على أساس المشاركة وعبر القيادات الممثلة للمكونات أي النخب، ومُنعت هذه النخب على مدى السنوات الماضية من التوافق ولم تحقق الاستقرار وهو هدف، لماذا؟ لأنّ النخب اشتركت من دون برنامجٍ مشتركٍ ومن دون رؤيةٍ مشتركة. نعم أنا أتفق مع مبدأ المشاركة ولكن المشاركة من دون رؤيةٍ مشتركةٍ حول العراق والاقتصاد الذي هو من أولويات البلاد يمكن أن تؤدي إلى استمرار النزعات والفشل في معالجة الأمور وغياب الرؤية لحل المشاكل.

◄ **تعقيب المحاضر:**

أودّ أن أعقب تعقيباً بسيطاً: لو وجدنا الآن نظاماً لا يكون قائماً على التوافقية السياسية في العراق فهل تعتقد أنّ جيش النصرة يرضى عن هذا النظام إذا كان نظاماً ديمقراطيّاً؟ إذاً لدينا خطابٌ يحتاج إلى المعالجة أيضاً بالطريقة نفسها التي نعالج بها النظام السياسي، وتبرز قوى خارج العراق لا سيطرة لنا عليها تعتاد على شكلٍ آخر من الأنظمة السياسية، وقد تكون معك في صراعاتٍ فعليةٍ وهذه صراعاتٌ مؤجلة، يعني ذلك إيجاد نظامٍ ديمقراطيٍّ يتمتع به العراقيون بالخطوط نفسها من التشارك في السلطة ولا يعني ذلك أنهم لن يكونوا معرضين لأخطارٍ ناتجة، مثلا عَن واحدةٍ من الأسباب التي ذكرتها وهو الخطاب الطائفي، أي أتفق معك حول كل ما قلته بأنّ النظام السياسي ليس الوسيلة الوحيدة للقضاء على سبيل النزاع وشكراً.

❖ **الدكتور بختيار أمين: مندهش لمستوى الملتقى واتمنى ان يتحول الى تأسيس خطاب عراقي**

شكراً جزيلاً لسماحة السيد بحر العلوم والدكتور إبراهيم، أهنئكم على نجاحكم في جمع النخب الكريمة من السياسيين والأكاديمين ووجهاء القوم وأنا في الحقيقة أحسب رؤيةً عراقيةً منذ أن شاركت في المرة الأولى وهذه المرة الثانية التي أشارك فيها في ندواتكم. إنّ محاضرة الأستاذ ضياء الأسدي قيمةٌ جدّاً، وسررت كثيراً بها فقد شاركت في الكثير من المؤتمرات في العالم واليوم تدهشني المشاركة في بغداد في ندواتٍ أكاديميةٍ علميةٍ بهذا المستوى فأشكركم جزيل الشكر وأتمنى أن تستمروا في تحويل منتداكم إلى خطابٍ عراقيٍّ حقيقيٍّ لأننا بحاجةٍ ماسةٍ إلى مثل هذه المنتديات، إذ تقصر جامعاتنا ومؤسساتنا الأولى من هذه الناحية وهي تعاني في الوقع نقصًا في الإنتاج المعرفي في العراق وتحديداً إنتاج تكنوقراطٍ عراقي. أهنئكم مرةً أخرى وأحببت أن أشكر الدكتور إبراهيم بحر العلوم وقد طلب مني أن أقوم بمداخلةٍ

وكنت أتمنى أن أسمع عن الجانب النفسي من الأزمات التي نمر بها، فقد بيّن طبيبٌ عراقيٌّ من خلال دراسةٍ قام بها منذ عامٍ أنّ أكثر من 56 في المئة من الشعب العراقي عانى نوعاً من الكآبة نتيجة الحروب والعنف، وأتخيل أنّ كل الشعب العراقي يعاني هذه الحالة، وهي تخلق لدى الفرد أزماتٍ إضافةً إلى العناد والشراسة، ونحن غارقين منذ القدم في حروبٍ وصراعاتٍ عينفة، وبالتالى نعاني تراكماً في داخلنا، ما يؤثر على تصرفاتنا.

إننا مع الأسف ندفع الثمن باهظاً منذ قديم الزمان حتى اليوم وقد رأينا في العشر سنوات الماضية خطأً من السياسيين، من بينهم رجالٌ معروفين في الشعب العراقي، يقوم الشعب بدفع ثمنه دماً واسمحوا لي أن أتكلم بضوحٍ أكثر وبصراحة، فالأزمة مثلما تفضل الدكتور رائد فهمي، هي أزمة الحكم ونظامه، ويجب علينا أن نراجع أنفسنا كقوى سياسية، فكفانا وقوفاً مع الباطل في تطبيق سياسة الطلاق ولكن أنواع الزواج السياسي مزيفةٌ وليست مبنيةً على أي أساسٍ يأخذ المصلحة الوطنية العليا في هذا البلد والأمن الإنساني والأمن الوطني بعين الاعتبار، فأرجو أن نراجع أنفسنا ونجلس مع بعضنا البعض. كفانا هروباً واقتتالاً وصراعاتٍ باستعمال الدين والمذهب والطائفية والقومية فهذه التصرفات بعيدةٌ كل البعد عن تصرفات السياسيين الذين أصبحوا سياسيين بفضل الحظ في القرن الواحد والعشرين من العراق وهم لا يملكون جذوراً في العمل السياسي وليسوا سياسيين ولا حتى يخدمون شعبهم ولا بلدهم، فبالأمس ذبحت مجموعةٌ من الشعب العراقي مجموعةً من الرعاة، وهذا هو وضع العراق فأبسط أزمةٍ من المطر تغرق الناس وتسقط السقوف على رؤوسنا وتأتي بما تأتي به من الألغام إلى شوارعنا، وشكراً جزيلاً.

❖ **الأستاذ ابراهيم الصميدعي: لم يتم التسليط على موقف التيار الصدري من الازمة**

الشكر الجزيل لسماحة السيد بحر العلوم والدكتور إبراهيم بحر العلوم

والشكر الجزيل للدكتور ضياء الأسدي على هذه المحاضرة القيمة وهذه القراءة الأكاديمية التي ساهمت في إنتاج تيارٍ شعبيٍّ عاطفيٍّ للتيار الصدري وكنا نشخص أنه تياراً شعبيّاً جعل من هذه القراءة واحدةً من التسجيلات المهمة في عقلية التيار ونرى تسامحاً في إنتاج قوةٍ سياسيةٍ لدى التيار أكثر احترافاً من غيرها في المرحلة المقبلة.

أقول للدكتور ضياء كما قال الأستاذ محمد أنّ المحاضرة غارقةٌ في الأكاديمية وكانت محاضرةً مدرسيةً بامتياز، ما كنا نريده هو موقف التيار الصدري من هذه الأزمة. لقد تحرك التيار الصدري وكان أول المتحركين في ضوء الأزمة لكنه كان متردداً وربما كان الوعي العام الشيعي المؤثر في هذه الانتخابات أحد العوامل الهامة، وأعتقد أنّ الانتخابات انتهت بشكلٍ كامل، فما هو موقف التيار الصدري تحديداً؟ وما هي الآليات لأضواء الأزمة؟ إنّ الأزمة في بدايتها بالتأكيد وتنذر بعواقب وخيمةٍ ولربما بتداعياتٍ أكبر، وأعتقد أنّ فرصة الحراك خارج التنظير الأكاديمي وضمن الكواليس السياسية هي المكنة، باختصار، كان احتكار المالكي للأزمة السياسية أحد أهم أسباب تصاعدها وكان يجب عليه أن يحيل الأزمة السياسية إلى القوى السياسية والتيار ومجلس الأعلى والتحالف الكردستاني لأنه لو كان سلام الزوبعي مكان المالكي لما أعطى السنة كل مايريدون وأنا أيضًا أدين السنة لأنهم اعتبروا المالكي خصمًا ولم يوزعوا مطالبهم على القوى السياسية. لذلك ما هي آلياتكم ضمن هذا التعريف؟ وشكراً جزيلاً.

◄ تعقيب المحاضر: منهجنا توفير الخدمات والعمل بما ينسجم مع الدستور

شكراً للأستاذ الصميدعي على هذا السؤال. لقد تقدم سماحة السيد مقتدى الصدر بآليات التيار الصدري منذ أكثر من سبعة أشهرٍ وكانت من ضمن هذه البنود إجراءاتٌ كثيرة، وهو ميثاقٌ إجرائيٌّ وفيه خطوات، وكنا أول المبادرين في القبول بها والتوقيع عليها إلى وقتٍ قريب وعرضنا أن نتنازل عن

كل المكتسبات السياسية مقابل أن يتقدم أو يتصدر طرفٌ سياسيٌّ ويقول إنني سآخذ خدمة العراقيين على عاتقي وحاسبوني على إنجازي وكنا مستعدين لتقديم كل ما حصلنا عليه من مكتسباتٍ سياسية، وللأسف الشديد نجد أنفسنا الوحيدين المطالبين بتقديم الخدمات، أي مع كل الاعتزاز والاحترام لكل المشاركين في العمل السياسي، لكننا بحكم التصاقنا بالجماهير المحرومة نجد أنّ الجماهير لا يعرفون سوى أرقام هواتفنا وأماكن تواجدنا لذلك يقصدوننا بكل صغيرةٍ وكبيرةٍ ولا يجدون من يدافع عن حاجاتهم الأساسية. أنا أقول وأؤكد على كلمةٍ أساسيةٍ وهي العمل للخدمات الأساسية. ويسير هذا التوجه الذي يتبناه التيار والخط الصدري بإتجاه الخدمات من جهةٍ وبإتجاه تقديم نموذجٍ للعمل السياسي الوطني من جهةٍ أخرى. إنّ الخطوات كثيرةٌ والمنهجية متوفرةٌ إذا أحب الأستاذ الصميدعي الاطلاع عليها إن شاء الله في فرصةٍ قريبةٍ بإذن الله.

نعم طلبنا وطلب سماحة السيد مقتدى الصدر في هذه الأزمة من الإخوة المتظاهرين أن يقدموا ما يتناسب وينسجم مع المنطق والعقل والدستور وأن يتخلوا عن كل الشعارات الطائفية، كما أعرب عن استعداده لحمل مطالبهم وتبني التفاوض بالنيابة عنهم إن شاء الله، أي أبدى السيد مقتدى الصدر استعداده للقيام بذلك ككتلة أحرار، ولم نترك العمل في البرلمان أو في مجلس الوزراء ولو للحظةٍ واحدةٍ لأننا نعتقد أنّ هذا الوجود في مجلس الوزراء وفي البرلمان هو مساهمةٌ في الدفاع عن حاجات المتظاهرين وعن حاجات العراقيين. وعموماً ليست المشكلة اليوم مشكلة متظاهرين فقد كان سيمرر قانون إلغاء البطاقة التموينية وسيسبب أزمةً أخرى ليس فقط في المحافظات الغربية بل في كل محافظات العراق لذلك تحفل هذه الحكومة للأسف الشديد بمجموعةٍ كبيرة جداً من الأزمات ولا نستطيع أن نجملها أو نجمل ما نفعله تجاه هذه المشاكل.

❖ **الأستاذ محمد فيصل: لقد آن الأوان للسياسيين العراقيين أن يعترفوا بالفشل**

السلام عليكم أيها السادة الحضور والشكر الجزيل للأستاذ ضياء وللقائمين على هذا الملتقى القيم. أولاً شعرت أنكم لا تشكلون جزءاً من الأزمة نظراً لما طرحتمونه في بحثكم وملاحظاتكم، الواقع أنّ جميع السياسيين العراقيين ينأون بأنفسهم عمّا يجري في العراق من أزمات، لكن الجميع في حقيقة الأمر يتحمل المسؤولية بمختلف العناوين والأسماء، أما آن الأوان حضرة الدكتور ضياء أن نقول بصراحةٍ إنّ جميع السياسيين العراقيين فشلوا في تحقيق مشروعهم السياسي العراقي ولم يعد باستطاعتهم أن يسيروا بالعراق إلى بر الأمان؟ أرجو الإجابة عن هذا السؤال بصراحتك المعهودة وشكراً جزيلاً.

◄ **تعقيب المحاضر: العراق يصنف اليوم كدولة فاشلة**

أما بالنسبة إلى فشل السياسة العراقية فهو واضحٌ ولا يحتاج إلى بيانٍ وأنا أعترف وأقرّ بذلك سواءً كنت جزءاً من السياسين أو الأكاديمين أو من أي جهة أخرى، فللأسف الشديد يصنف العراق اليوم كدولةٍ فاشلةٍ وهو ليس فشلاً متعلقاً بخارطته بل بالأجهزة السياسية التي تديره، وفشل الدولة العراقية، فالفشل والتقصير واضحان، لكن من يتحمل المسؤولية؟ نقول إنه يجب علينا أن نحاسب، وإن منهجنا في كتلة الأحرار هو كالآتي: نملك وزراء، وعلى مجلس الوزراء أن يحاسبهم عن تقصيرهم بكل بساطة. كما نملك أعضاء في مجلس النواب ومن واجب الجهات الرقابية والتشريعية أن تحاسبهم وليس من واجب الكتلة السياسية أن تحاسب الوزراء، بل عليها أن تحاسب وزراءها في حال أخلوا بقواعد تنتمي إلى النظام الداخلي في الكتلة السياسية. أما في العمل المهني كوزراء فنجد رئاسة مجلس الوزراء ونجد أجهزةً رقابيةً ينبغي لها أن تحاسبهم.

❖ **دكتور حكمت عبد المجيد علاوي: المحاضرة تصلح كأطروحة للدراسات العليا**

بسم الله الرحمن الرحيم السيدات والسادة الحاضرين، المتحدث الأستاذ المتمرس الدكتور حكمت عبد المجيد علاوي، في الحقيقة إنني أثني على هذه المراكز العلمية وأعتبر أنّ هذه المنتديات بمثابة الصروح العلمية ليس على الجامعات ولا في العراق فحسب بل في جميع أنحاء العالم. إنّ محاضرة المحاضر الكريم قيمةٌ لا تستحق فقط الثناء والشكر بل تشكل أطروحةً من أطروحات الدراسات العليا تُقدم في الجامعات العراقية. لكن لديّ تعليقٌ متواضعٌ للسيد المحاضر، كان يمكن أن يحدثنا عن المدة الزمنية، أي حول إذا ما كانت أزمة العراق السياسية حقبةً نمر بها حالياً أو أنها تمتد على فتراتٍ زمنيةٍ مقبلة. والنقطة الأساسية هي الثبات على الموقف خلال الأزمات السياسية والثبات على الموقف السياسي والالتزام التام ببنود الدستور التي تعتبر إحدى الثوابت الأسياسية، أما أطراف الحل فتكمن في الأزمة الاجتماعية والأخلاقية التي دخلت في المجتمع ويمكننا أن نقول ذلك عندما نرى الزعيم عبد الكريم قاسم يرسل مندوبه الخاص المرحوم السيد محسن الرفيعي إلى باقي الوزراء السابقين من بينهم توفيق السويدي والمرحوم عبد المجيد علاوي فيقول لهم بالحرف الواحد إنني أقدم اعتذراي إلى سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم لعدم المشاركة في الحكم لا لعدم الوفاء للعراق لأننا أقسمنا الولاء لحضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك فيصل الأول وعائلته من بعده ولا نحنث بالقسم وسرعان ما يتغيروا من نظامٍ إلى نظام آخر لا يتعمد على هكذا بشر في إدارة شؤون الدولة.

الجانب منه هو الفساد المالي والإداري الذي يعاني منه العراق ودائماً ما نتحدث في أروقة الجامعة حول كيفية التخلص من المرض الخبيث الذي هو أخطر من السرطان. وثالثاً: عدم وجود الشخص المناسب في المكان

المناسب أي المحسوبية والمنسوبية التي أوصلت العديد إلى تبوّء مراكز في الدولة في حين ليسوا أهلاً لذلك.

❖ **الاستاذ عامر عبد الجبار: مقترح لانتخاب المحافظ بعيدا عن المحاصصة**

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً لآل بحر العلوم على دعمهم المستمر للثقافة وخاصةً ملتقى الثلاثاء، وللأستاذ الفاضل ضياء الأسدي على بحثه القيم. بما أنني آخر المتحدثين علينا اختيار تساؤلٍ غير مطروحٍ نعرضه على المحاضر. لقد تحدثت خلال بحثك حول مشاكل انعدام المهنية في الأزمة ونحن نعرف جيداً أنّ المحاصصة على مستوى الوزراء مطبقةٌ في دول المنطقة وليس ذلك بجديدٍ، إنما الأمر الخطير المطروح في المحاصصة هو عندما تصل إلى مستوى المحافظ والمدير العام والمستشار ووكيل الوزير وهذا غير مطبقٍ في أيّ دولة، وإذا وصلت المحاصصة إلى هذه المناصب الأربعة فيعني ذلك توجيه رصاصة الرحمة إلى الهيكلية الإدارية في الدولة العراقية. وختمت حديثك في النهاية بأنه يجب على الجميع أن يكون مشاركاً في رؤى التيار في تشكيل مجالس المحافظات وهذا يتناقض مع طرحك ضد المحاصصة وانعدام المهنية، فمن هنا أطلق مقترحاً وأتساءل ما هو رأيكم بهذا المقترح الذي يفرض على مجالس المحافظات اختيار المحافظ؟ ومن هو أفضل مدير دائرةٍ يعمل في المحافظة ممن قضى المدة الأصغرية في الوقت الوظيفي للمدير العام على أن يكون من خارج المجلس ومن خارج الأحزاب، هل تعتقد أنّ هذه المبادرة ستكون محفزاً لمحافظة الأنبار والموصل للقيام بإصلاحٍ وتغيير؟ ولعل الأزمة تنتهي ويتم بناءٌ فعليٌّ في العراق في الأربع سنوات القادمة وشكراً جزيلاً.

◄ **تعقيب المحاضر: تؤمن كتلة الاحرار بالتشارك لتشكيل الحكومات المحلية**

أجيب فقط على سؤالك. يتناقض مفهوم المحاصصة مع التشارك الذي قدمناه بصفتنا كتلة أحرارٍ في التشارك وما نقدمه بحسب مفهوم التشارك هو ألّا

نشكل حكومة بأغلبية النصف زائد واحد ونقصي الطرف الآخر يعني أن نحرص على أن تقوم كل الأطراف التي شاركت في العمل الانتخابي وحصلت على مقاعد بالمشاركة في إدارة المحافظة. نستطيع الآن أن نشكل محافظةً مثلاً في نيسان بما أننا نشكل الكتلة التي حصلت على الأغلبية وتأتلف معها الكيانات الصغيرة ولكن هل نقول مثلاً لكتلة المواطن التي حصلت على أربعة مقاعد إنهم لن يحصلوا على شيء؟ لا، فالمناصب كثيرة. ما من نقاشٍ حول المحافظ ولكن نحن نتحدث عن المستشارين ورئيس المجلس ونواب المحافظ والأجهزة الإدارية الأخرى في المحافظة، هذا مانقصده بالتشارك.

- **الدكتور علي السعدي: لم تقص بغداد ضفائرها لأحد لقد اذبلها الفساد والجهل والتبعية والفراغ**

في بداية أيام العرب - حين كان لهم في الأرض، كانت الحرة حين تضام ولا تجد من يرد عنها الضيم تقص ضفائرها وتلفها في أجمل منديل تملكه ثم ترسلها إلى أشجع فرسان عصره أو أكثرهم حكمةً ومرؤةً ليردّ الضيم عنها - لكن بغداد لم تقص يوماً ضفائرها لأحدٍ بل كانت تلتف بها كشرنقةٍ أذبلها الفساد والجهل والتبعية والفراغ لذا تخاطب حلمها المجهض بالقول:

كنت أنوي قطف باقات من الأقمار أهديها

ولكنني خجول

أنت تدري كيف أقماري جميعا

دخلت طور الأفول

قمر أضحى مصاباً بالجذام

آخر بات كسيحا

قمر عاثت به خيل المغول

وأنا....زفني النهر وما زلت البتول

لم يغنِّ في زفافي الموصلي

أو يضع زرياب للعود إضافة

ما تمنى ابن جهم قبلي

أن يرى عين المهى بين الرصافة

كل من كانوا على الحلو معي

هاهم اليوم على المسافة نفسها

كنت أخشى أن ترى الأشجار قلبي

قبل أن يرسو شفيفاً في يديك

كنت أخشى الريح أن تغرق قلبي

قبل أن يبلغ يوماً مسمعيك

كنت لا أسأل درباً وتاه في الدرب إليك

ولهذا

ظل صمتي عاقراً كل مساء

لم يراودني على لوني أحد

فهم الباقون في جوف العراء

مثل أورام على دفء جسد

أهرقوا من وجنتي كأس الضياء

وأحلو صور العين فداء للرمد

كم يساوي ثمناً عنق السماء

لتضاهي غفلة الوقت الأمد

فإذا اكتظ على كتفي النداء

رد قلبي عن ندائي - لا أحد

قد لا تستطيع بغداد أن تفرد ضفائرها للريح

وتفتح قلبها للندى الأخضر - لكنها

حتماً تستطيع أن تروي حكايتها مع - اللا أحد

شكراً للمحاضر على محاضرته القيمة وشكراً لسادة آل بحر العلوم، الأمر الأول: إنّ المتابع للأزمة التي تطرّق إليها الأستاذ المحاضر الذي يلاحظ أنّ حقيقتها هي سقوط معادلة الحكم التي سادت طوال 83 عاماً يدرك أنّ العلاج يكون بالاعتراف بسقوط هذه المعادلة.

الأمر الثاني: ليست الطائفية في العراق طائفيةً دينيةً وليست ناتجةً عن الصراع على الأرض، بل هي طائفيةٌ سياسيةٌ ولذلك يجب علينا الاعتراف بأنّ هؤلاء الذين كانوا مظلومين طوال 83 عاماً جاءوا وأخذوا حقوقهم واستلموا دورهم في الحكم، وإذا ما اعترفنا بذلك فسنصل إلى الحل.

الأمر الآخر هو أنّ الأستاذ الدكتور الأسدي عرض مبادرة السيد الصدر وللأسف فإنّ التقارب بين المذاهب له تاريخٌ من العمل ويسعفني سيدي بحر العلوم في ذلك حوالي 70 عاماً من مؤتمرات التقارب وندوات التقريب التي عُقدت في مصر وطهران والعراق وأماكن أخرى وتنازل بعض علماء الشيعة عن بعض الثوابت ولكن هذا التقارب لم يحصل ويجب أن نعترف أنه ومع الأسف (لكم دينكم ولي دين) لدينا وطنٌ ومصلحة، ووطنٌ وأطماعٌ يجب علينا التنبه إليها.

النقطة التي أشار إليها الأستاذ ضياء حول معالجة الأزمة لم تكن بمستوى الأزمات ولم تكن بمستوى العلاجات ولم ترجع إلى الدراسات أو

النظريات في هذه الأزمات فقد نشأت الأزمة بمنشأٍ غير طبيعيٍّ ونشأت منشأً طائفياً وعشائرياً ولذلك فإنّ علاجها على ما أعتقد يكمن في الأسلوب الذي نشأت منه والدليل على ذلك اتفاق التيارات السنية والشيعية والكردية على أنّ المشتركات هي مشتركات الوطن. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❖ **الاستاذ ابو منتظر الكناني: هل يتشاور التيار الصدري مع الاكاديميين؟**

السلام عليكم، شكراً لآل بحر العلوم على هذه الروعة من روائعهم وشكراً للأستاذ ضياء على محاضرته القيمة الكاشفة عن معلوماتٍ قيمةٍ وواسعةٍ ولدي خلافٌ حول وجهتَيْ نظرٍ وسؤال، أعتقد أنّ السيد ضياء تناسى في طرحه كلّ المؤشرات الإيجابية وأننا نسير في هذه الحالة باتجاهٍ صحيحٍ بقدرٍ كبيرٍ ومن بين هذه الاتجاهات الإيجابية نسبة النمو الاقتصادي ونسبة النضج السياسي والانتخابات في هذه المرحلة وبالرغم من التوتر الأمني والسياسي فإنّ المفوضية قدمت مستوى جيداً من الانضباط ونجد مؤشراتٍ كثيرةً حدثت في مثل هذا المركز تجمع الوزراء والإعلاميين والمثقفين فنجد مأسسةً للحالة الثقافية العامة في العراق ومساراتٍ ومآلاتٍ كليةً في العراق تأخذ منحى إيجابياً، حتى إنّ نوع التوتر الطائفي الموجود على حافة الحدود وعلى الطريق الدولي ليس مؤشراً سلبياً تماماً وهو دليلٌ على عدم وجود أرضيةٍ في وسط البلد وفي المدن وفي المحافظات العراقية، فأعتقد أنّ غياب المؤشرات الإيجابية في بحث الأزمة قد أخرجها قليلاً عن بعدها الأكاديمي، وبالتأكيد أنّ للتيار الصدري دوراً كبيراً وقد دخل في عملية نضجٍ ورشدٍ سريعةٍ وأنا مسؤولٌ عن هذا الكلام وقد قلت في مؤتمرٍ لحزب الدعوة إنّ التيار الصدري بدأ ينضج ويرشد أكثر منهم، فهو قد نشأ وتشكل في الشارع في حين هم تشكلوا في دور العلماء، ويخرج التيار الصدري مسلحين يزعمون أنهم يشكلون الحكومة واليوم يناور التيار الصدري سياسياً فبالتأكيد يشكل ذلك انتقالاً كبيراً ومهماً جداً على مستوى الفكر. وسؤالي هو هل يتشاور معكم السيد الصدر

عندما يقدم ممارساته وأفكاره في الأزمة؟ هل يجمعكم بصفتكم أكاديميين؟ أم أنها مبادرةٌ تسودها الفردية والمزاجية؟ وشكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ محمد سعيد الجياشي: لازالت مؤسسات الدولة غير مكتملة**

السلام عليكم، تحيةٌ إلى السيد الكبير بحر العلوم وإلى الدكتور إبراهيم بحر العلوم على هذا المتلقى الرائع الذي يجمع نخبةً من المجتمع العراقي بمكوناته واختلافاته الثقافية والسياسية وإنه لأمرٌ جميل، وتحيةٌ للباحث الذي أتحفنا برؤيةٍ أكاديميةٍ فيها محاضرةٌ عميقةٌ واسعةٌ ولكن تبقى في حدود الأكاديمية وأنا أريد أن أتكلم بسرعةٍ حول ثلاث نقاطٍ مختصرة جداً:

النقطة الأولى: إخواني، إنّ ما حصل في عام 2003 يختلف تماماً عن التغيرات التي حصلت في تاريخ الدولة العراقية ويختلف عمّا حصل في عام 1958 أو 1963 أو 1968 وما حصل في عام 2003 هو إعادة بناء الدولة العراقية من جديد ولكن بأحوالٍ معقدةٍ أي بوجود احتلالٍ و150 ألف جنديٍّ ودخول قوى سياسيةٍ مختلفةٍ ومتأزمةٍ ومتخندقةٍ ومتخوفةٍ من الماضي في كتابة دستور بأحوالٍ معروفةٍ وظهرت المشاكل في تاريخ الدولة العراقية مرةً واحدةً وظهرت الاختلافات والتنوعات مرةً واحدةً في مواكبة هذا البناء.

النقطة الثانية: هل تم بناء مؤسسات النظام السياسي الديمقراطي كاملة؟ الجواب هو لا، ومجلس الاتحاد غائب، وما زالت مؤسساتٌ أخرى منصوصٌ عليها دستورياً غائبةٌ ويعود ذلك إلى الحكومة والبرلمان والتدخل الخارجي، هذا ما يجب على المحاضر والمتحدثين السابقين أن يجيبوا عليه فأغلبهم وزراء سابقين ومن بينهم الدكتور سلام، وهم يشكلون جزءاً من الحكومة، ونرى الحكومة بعد حينٍ تظهر بمتناقضاتٍ وتتكتم عن مشكلةٍ ولا تتكلم عن حل، فلم يضع النظام السياسي الإسبقيات ولا نعلم سبب عدم بناء النظام السياسي بشكلٍ كاملٍ وحتى إنه خلال الاتفاق على موضع الخلاف في الدستور في السنة الأخيرة من مجلس النواب السابق شكلت لجنةٌ سميت لجنة

تعديل الدستور وتم الإتفاق بين الفرقاء السياسيين على 43 مادةٍ دستوريةٍ اتفقوا فيها على أن تتغير أو تتعدل بما يسمح الدستور بتعديله ولكن حين تنتهي الدورة وتأتي دورةٌ أخرى لا تتكامل بالعمل السياسي مع من سبقها فكل أمةٍ تأتي تلعن من جاء قبلها.

تدور النقطة الأخرى حول الوضع الأمني فلا تتوقعوا استقراراً أمنياً، وأنا لا أتكلم بمفهوم الكتل السياسية بل بمفهومٍ مهني. ويستند الأمن الوطني في أيّ دولةٍ إلى عنصرٍ أساسٍ هو الاستقرار السياسي، فإذا لم يتوفر استقرارٌ سياسيٌّ لن نشهد استقراراً أمنياً.

❖ **الاستاذ اياد ثامر: البنية الاجتماعية والتغيير**

بسم الله الرحمن الرحيم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، تحياتنا للأب الكبير السيد بحر العلوم وشكراً للدكتور بحر العلوم على النصف دقيقة. أركز ملاحظتي على محاضرة الدكتور ضياء الأسدي وأقول بسرعةٍ إنه ركز في منابع محاضرته على الثقافة الغربية الاجتماعية وابتعد عن النظريات الاجتماعية العراقية والاجتماعية العربية والإسلامية وهذا لا يناسب واقع الحال في المجتمع العراق.

الملاحظة الثانية أنه ركّز على البنية الاجتماعية والتغيير وقد نسي أنّ صدام هو من أسس نظريات التغيير المجتمعي وكان لا بد له أن يركز على الأنفال والأهوار وما أصاب الأكراد الفيليين من ظلم. كنا نتمنى أن يحدثنا عن التحالفات حسب ما تناولته الصحف والقنوات في الانتخابات القادمة ونتكلم بشكلٍ مكشوف، وأنا أؤكد على وجود تحالفاتٍ سريةٍ وأتمنى من الأستاذ ضياء كشفها والحديث عنها بصراحةٍ وشكراً جزيلاً.

❖ **الدكتور ليث شبر: هل يؤمن التيار الصدري بالديمقراطية**

السلام عليكم، أولاً لا بد لنا أن ندعم هذه المبادرات بشدة، وإن شاء

الله سيكون في حوزتنا في نهاية السنة مجلدٌ كبيرٌ يضع المعالم الرئيسة للسياسية العراقية ومايدور فيها. حين وصلتني الدعوة بالحضور إلى محاضرة الدكتور ضياء الأسدي كنت أتوقع سماع تحليلٍ ورؤى خاصةٍ بالتيار الصدري، خاصةً في موضوع أزمة العراق السياسية والرؤى في الحل. وقد يؤذي كلامي الجميع. أسأل سؤالين قبل أن ندخل في الأزمات المتعاقبة التي أتت في ما بعد، وكلامي مبنيٌّ على كلامٍ مقتضبٍ للأستاذ ضياء الأسدي الذي قال إنّ الديمقراطية مشروعٌ أميركي. أولاً أعتقد أنّ أزمة العراق ليست في المحاصصة ولا في الطائفية ولا في أيّ جهةٍ أخرى، إنما الأزمة الكبرى هي في الاختلاف بين نظام الحكم في العراق، أي النظام الديمقراطي، ومن يقوم على تأسيس هذا النظام، ومن هنا أسأل هذا السؤال: هل يؤمن التيار الصدري بالعملية الديمقراطية أم هي وسيلةٌ لغاية أخرى؟

السؤال الثاني: هل يمكننا أن نبني مجتمعاً وحكومةً ودولةً ديمقراطيةً بأحزابٍ غير مبينةٍ في نظامها الداخلي على الديمقراطية؟ يعني كيف نستطيع أن نبني ديمقراطيةً في العراق والأحزاب الموجودة الآن، المتمسكة بالحكم والمعروفة بحزب الدعوة والمجلس الأعلى والتيار الصدري وبدر والفضيلة وسواها، مبنيةٌ على رموز، ولن يرتكز بناء الديمقراطية على رموز، فهل تتفق معي على أنّ الأحزاب الرمزية لن تبني الديمقراطية؟ شكراً جزيلاً.

تعقيب المحاضر: مطلوب ايجاد مفاهيم وخطاب معتدل

أملك الكثير من الأجوبة ولكن السؤالين الأخيرين يحفزانني على الإجابة، دعني أجيب حضرة الأستاذ الكريم على سؤالٍ عام. حقيقةً لم أكن في موقع المحاضر في هذا اللقاء مع حضراتكم، فلست بأهل المحاضرة على حضراتكم، وأنا أتعلم منكم وأتحاور معكم لذلك، حين استعرضت الموضوع وفق الرؤية الأكاديمية أردت أن أوفر وعياً آخر في الاقتراب من الأزمة، وكنت أذيّل كل سؤالٍ أسئله بمقترحٍ للحل، مثلاً ذكرت مشكلة النزاع

الإيديولوجي وذكرت أنّ المشكلة تكمن في الخطاب والمفاهيم، إذاً يكمن حلّ المشكلة في إيجاد مفاهيم وخطابٍ معتدلٍ ومفاهيم مشتركةٍ وأرضيةٍ للنقاش مشتركةٍ وكنت في كل مرةٍ أترك الحل إلى نهاية السؤال. ولذلك أترك الأمر لحضراتكم لكي تستنتجوه.

◄ التيار الصدري والديمقراطية

الأسئلة المتعلقة بالتيار الصدري هي التالية: هل يؤمن التيار الصدري بالعملية الديمقراطية؟ دعني أسأل السؤال أولاً: ما هو تعريف الديمقراطية؟ حضنت بلاد الغرب الديمقراطية، كما تعرفون هي بدأت في الإغريق إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي وما من تعريفٍ واحدٍ للديمقراطية حتى هذه اللحظة. يعني نجد اليوم أكثر من تعريفٍ في أكثر البلدان الديمقراطية. لنأخذ على سبيل المثال أميركا، ينتقد نعوم جمومسكي المفكر الكبير الأمريكي الديمقراطية الأمريكية في كتابٍ مشهورٍ ومعروفٍ اسمه (صناعة الرضا) يتهم فيه السياسة الأمريكية بأنها تصنع رضا المواطنين عن طريق وسائل الإعلام، وبالتالي إنّ هذه ديمقراطيةٌ مشوهةٌ فما من ديمقراطيةٍ في أمريكا بحسب تعريف الديمقراطية. أما الآن نظراً إلى أنني أنتمي إلى حزبٍ وجهةٍ إسلامية، كيف ينسجم الإسلام مع الديمقراطية؟ أنا أقول لك إنّ الإسلام ينسجم بحسب الرؤية التي يتبناها الخط الصدري. طبعاً نحن نتبنى بعض المفاهيم الخاصة بنا التي لا نريد أن نفرضها على الآخرين لكن أساس المفهوم الذي نؤمن به هو أننا نريد أن نوجد مجتمعاً متكاملاً يكون العدل أساس حكمه فكيف يوجد هذا المجتمع على أساس العدل؟ بوسائل كثيرة، وربما عن طريق الفكر الإسلامي ومنظومة القيم الإسلامية، أو إذا تمكنا من إيجاده عن طريق منظومة القيم الديمقراطية فلا ضير في الاثنين. هل يتعارض ذلك مع الديمقراطية؟ أنا لا أعتقد أنه يتعارض ولو كان يتعارض لما كنت انتخبت الأمين العام لكتلة الأحرار بطريقةٍ ديمقراطية. انعقدت جلسةٌ للتصويت وتم ترشيح الأمين العام

لكتلة التيار الصدري عن طريق جلسة انتخاباتٍ وبثت على الفضائيات ولم يكن اختياراً.

◄ الرمزية في العمل السياسي

أما القضية التي تدور حول إذا ما يمكن للأحزاب الدينية التي تتبنى خطاباً دينياً أن تكون ديمقراطية، وأن تبني نظاماً ديمقراطياً، أقول إنها قادرةٌ على فعل ذلك بكل تأكيد، حتى ولو كانت قائمةً على الرموز، فقضية الرموز أو وجود الرمز في الفكر السياسي ليس معيباً، فقد كان جيفارا رمزاً وكان غاندي رمزاً، كما نملك رموزاً في الإسلام أيضاً، ولكن ما دور الرمز الآن في التيار الصدري؟ وهذه إجابة السؤال الذي تفضل به الأستاذ الكريم حول إذا ما يقوم السيد مقتدى الصدر باستشارتنا. بالتأكيد يستشيرنا في القرارات التي يتخذها، أي تأكدوا من أنّ السيد مقتدى الصدر يخاطب أدنى المستويات ليعرف حال الإنسان في الشارع عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي كالفيس بوك، والتويتر ومواقع الإنترنت، فهو يدخل هذه المواقع، كما أنه يستشير مجموعة الأشخاص الذين يثق برأيهم لكي يكوّن مواقفه.

◄ اتخاذ القرارات مناط بمصلحة المواطن

ثانياً: كيف يتوصل إلى اتخاذ القرار؟ يتوصل إلى اتخاذ القرار حين يدرك أنّ هذا القرار يقع لمصلحة المواطن البسيط. حين يوجه السيد مقتدى الصدر وزيراً من وزارءه وحين يأمر وزراءه بالانسحاب ويعلق عضويتهم، هذا لأنهم وقعوا على قضيةٍ تتعلق بالبطاقة التموينية، لن يتضرر السيد الصدر إذا أُلغيت البطاقة التموينية، بل المواطن البسيط هو الذي يتضرر. علم السيد ذلك لأنه على اتصالٍ مع المواطن. وحين اتخذ القرار لم يأتِ السيد الصدر جزافاً ولم يقل علقوا عضويتكم من مجلس الوزراء أو البرلمان.

فلنعد إلى جواب السؤال حول ما إذا يمكن للإسلام أن يتوافق مع النظام الديمقراطي. طبعاً ما زال الكثير من الجدل قائماً ونحن في التيار الصدري لا نرى سوى جانبٍ كبيرٍ من الديمقراطية لأنني قلت قبل قليلٍ ما من تعريفٍ للدين بحسب منظومة الفكر الغربي وما من تعريفٍ للدين منذ ماكس هويبر حتى هافر مس، بل نجد تعاريف كثيرةً للدين تم التوصل من خلالها أخيراً إلى أنّ الدين هو ما يفكر به عالم الاجتماع حين يدرس مجتمعاً معيناً. إذاً ما من تعريفٍ واحدٍ ومحددٍ للديمقراطية، وما من نظريةٍ واضحةٍ للمجتمع، بل نجد نظرياتٍ كثيرةً، فتريد مني في هذه اللّحظة التاريخية وهذه الحاضنة الثقافية في منظومة الفكر الإسلامي أن أعطيك تصوراً محدداً وواضحاً للديمقراطية وأن أبني على أساسه نظاماً سياسياً؟ إنّ هذا الأمر مستحيل، لذلك نحن نتبنى الديمقراطية وممارستنا تدل على ذلك. وشكراً جزيلاً.

(8)

أزمـة العـراق...

غياب الضمانات في إدارة الدولة

❖

ضيف الملتقى

معالي الدكتور برهم صالح

نائب الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني

❖

■ 28 ايار 2013 ■

التقديم

مرحباً بالضيوف الكرام وبضيف الملتقى نائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني الدكتور برهم صالح.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾

سماحة السّيد بحر العلوم، أصحاب السّماحة, الضيف الصّديق العزيز، أصحاب المعالي والسّيادة والسّعادة, الإخوة الأكاديميون المثقفون, الإعلاميون, سيّداتي وساداتي, سلامٌ من الله عليكم ورحمته وبركاته,

نحيّيكم أجمل تحيّةٍ ونلتقي وإياكم في لقاءٍ آخر من ملتقيات الثلاثاء الشهرية. وكما يحكم الفلك على بعض سنينه بالكبيسة، حكمت علينا

المناسبات أن نلتقيكم مرتِيْن هذا الشهر والسبب يعود إلى أنّ الثلاثاء القادم يصادف مناسبة استشهاد الإمام موسى الكاظم عليه السلام وسنكون جميعنا منشغلين بإحياء هذه المناسبة، لذلك آثرنا التّقديم وليس الترحيل فقد سئِمنا الترحيل.

توثيق الملتقى

وكما وعدناكم سابقاً بتوثيق هذه الملتقيات، صدقنا في وعدنا في المرّة الماضية وقدّمنا لكم ثلاث حلقاتٍ منها: حلقة السّيد عادل عبد المهدي وحلقة السّيد علي الأديب وحلقة الدكتور الجلبي. واليوم، سوف نستمكل حلقتَيْن أُخريَيْن للأستاذ حسين درويش العادلي إضافةً إلى حلقة الدّكتور الجعفري. أتمنى أن تكون هذه التوثيقات نافعةً للجميع من خلال القراءة المتأنية والتفاعل مع الأفكار التي وردت فيها لعلّنا نصل إلى شاطىء السلام من خلالها.

الازمة العراقية

ما زالت الأزمة العراقية تتفاعل وها هي تلقي بظلالها على مجلس النواب الذي تعطّل عملياً، لذلك نأمل أن تكون مبادرات الخير قادرةً على تفعيل الفصل التشريعي القادم وجعله أكثر حيويةً مما كان عليه. كما ويؤسفنا تردّي الوضع الأمني وتدهوره، فالعمليات الإرهابية التي ضربت بغداد يوم أمسٍ وأودت بحياة العشرات من الأبرياء وقبلها الأسبوع الماضي تُحَمِّل السياسيين العراقيين جميعهم مسؤوليةً كبيرة. وقد آن الأوان لأن يترفّعوا عن خلافاتهم ويقفوا صفاً واحداً من أجل مواجهة هذه الهجمة الإرهابية.

تفعيل الحوار

إنّ مهمة هذه الملتقيات هي تفعيل الحوار بين الشركاء وبين النّخب السياسية ومن ضمنها الشريك الكردي الذي ناضلنا معه ضد الاستبداد

والدكتاتورية ووضعنا أسُس العراق الجديد وسرنا بخطواتٍ جادّةٍ في هذا المجال ودائماً ما كان شريكاً في الحل. فهل نحن على العهد سائرون يا كاك برهم؟ نأمل كذلك.

ضيف الملتقى

سنطرح جميع هذه التساؤلات أمام ضيفنا العزيز الذي طالت غيبته عن بغداد "الحبيبة" كما يصفها، حيث وُجّهت الدّعوات له ولإخوانه في القيادات الكردية مرّاتٍ عدّة وفي كل مرّةٍ كان يجد من العذر ما يجعلنا ننتظر إلى أن آن الأوان ليتفضل علينا بهذا اللقاء. وينتمي ضيفنا العزيز إلى القيادات السياسية التي ساهمت مساهمةً فاعلةً في النضال ضدَّ الدكتاتورية وكان له دورٌ في السبعينيات والثمانينيات وكذلك في التسعينيات. استهواه العمل السياسي مع رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني أعاده الله إلى الوطن سالماً، فعمل معه ومثّل التّحالف الكردستاني في واشنطن ولندن. عرفه العراقيون بعد التغيير بشكلٍ قريبٍ فأُسندت إليه مواقع سياديةٌ قادها بجدارةٍ حيث كان نائباً لرئيس مجلس الوزراء في حكومة الدكتور علاوي ثم وزيراً للتخطيط في حكومة الجعفري ونائباً لرئيس الوزراء في العهد الأوّل للمالكي واختطفته أربيل ثانيةً في عام 2010 ليصبح رئيساً لوزراء الإقليم للمرة الثانية.

الانفتاح والاعتدال

لا أُريد الخوض في التّعريف بضيفنا ولكن دعوني أحدّد ثلاث ملامح أساسيةٍ لعلّها تكفي للتعريف به. امتاز الدكتور برهم صالح بثلاث ميزات: الأولى هي الانفتاح على الشرائح العراقية والوطنية بشكلٍ عام، والثانية هي الاعتدال في مواقفه السياسية، أمّا السّمة الثالثة والأهم فهي حرصه على الوحدة العربية الكردية التي آمن بها وعمل في سبيلها.

ولعلّ الجميع يتذكر مدّة 2007- 2008 وجولاته الميدانية، إذ كان يستهويه العمل الميداني في محافظات العراق المختلفة فينتقل في زياراته المكوكية من البصرة إلى نينوى والأنبار والنجف والناصرية كي يضع لبنات الأعمار في المحافظات وهذه الخطوة تُسَجَّل له بامتياز.

ولم يَحصر نشاطه في الإطار الحكومي فحسب، بل دخل أيضاً إلى صفوف المجتمع وخاصّةً الشباب من خلال منظماته الغير حكومية، إذ كان له دورٌ في تقديم مِنَح التّميز للطلبة المبدعين في مختلف الجامعات العراقية كجامعة الكوفة التي حضرت مرّةً احتفاليةً تكريمية فيها. غير أنّ إنجازه الأهم كان تأسيس الجامعة الأميركية في السليمانية التي تستضيف عشرات الطلبة من العرب لتصبح بذلك من المعالم العلمية في العراق اليوم.

الاتحاد العربي الكردي

نستضيف اليوم القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني الدّكتور برهم صالح. وعلى الرّغم من أنّنا نتحسس غياب السيد الرئيس الطالباني عن المشهد السياسي، يبقى أملنا كبيرٌ في قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني السياسية وفي قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني وعلى رأسها الرئيس مسعود البرزاني والأحزاب السياسية الأخرى في ملء الفراغ.

إننا نؤمن أنّ الاتحاد العربي الكردي هو حجر الزاوية في بناء العراق الجديد لذلك يأمل الجميع أن يرى في هذا التحالف المزيد من القدرة على إزالة الخلافات فيما بينهم. أمّا الآن، دعونا نستمع إلى كاك برهم في هذه الأمسية البغدادية ليحدّثنا عن أزمة العراق السياسية وعن آفاق الحل فأهلاً وسهلاً به.

القسم الأول
ادارة الصراع وتعدد الخيارات
المحاضرة

بدايةً أشكر أخي وصديقي الأستاذ الدكتور إبراهيم بحر العلوم على هذه الدعوه الكريمة وعلى كلماته اللّطيفة بحقي وبإذن الله سأكون عند حسن ظنّه وأتمنّى ألّا يطولَ انتظارُنا لرجوع مام جلال سالماً مُعافاً ليشاركنا النّدوة في المرّة القادمة.

حمّلني الدّكتور أبو عمار بوصفه وكلماته اللطيفة مسوؤليةً أكبر تجاهكم. وأتمنى أن تكون هذه المداخلة التى سأُقدّمها لكم صادقةً ومعبّرةً عمّا أؤمن به من القيم الأساسية لمشروعٍ وطنيٍّ يُخرِج هذا البلد من الأزمة التي نشهدها.

■ العراق يعيش دوّامةً مستدامةً من الأزمات

فى تقديري سيّداتي سادتي، إنّ العراق قد تجاوز حالة الأزمة إلى حالةٍ يمكن وصفها بأنها دوّامةٌ مستدامةٌ من أزماتٍ تلد أزماتٍ أعمق وأشّد خطورةً ووطأةً عن سابقاتها. وتشكل هذه الدّوامة حالةً خطرةً ومؤلمة. فعندما وصلت إلى بغداد يوم أمس وسمعت أصوات الانفجارات، تأكّدت أنّ عاصمتنا مُستباحة من الإرهابيين، وأنا أتألم عندما أرى هذه الأعداد الهائلة من الأبرياء تسقُط ضحيّة الإرهاب. من هُنا، أُذكّر نفسي وزملائي وأصدقائي من الطّبقة السياسية الحاكمة فى هذا البلد بأننا نتحمل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع.

■ عقد على التغيير

مضى عقدٌ من الزّمنِ على إسقاط النّظام السّابق، عقدٌ مليءٌ بالسّجالات والنقاشات زامنتها إنجازاتٌ ليست بقليلةٍ من كتابة الدّستور إلى الانتخابات والمؤسسات، لكن يجب في المُقابل الاعتراف بأنّ هذا العقد شهد إخفاقاتٍ

خطيرةً لا يمكن لنا الاستهانة بتداعياتها على الوضع الحالي وعلى استقرار هذا البلد. فأنا أعتبر الذكرى العاشرة لسقوط النظام السابق لحظةً مهمةً ومناسبةً للوقوف عند الذات ومراجعتها وإعادة النّظر بجدّيةٍ إلى أدائنا كنخبةٍ سياسيةٍ حاكمةٍ ننتمي إليها في هذا البلد.

■ علينا تحمل مسؤولية الاخفاقات

في تقديري وبعد عشر سنوات على إسقاط النظام، لا يمكننا اعتبار كل مشاكلنا وإخفاقاتنا والدّوامة التي نمرّ بها نتائج لجرائم صدّام واستبداده وللمشاكل التي ورثناها عنه، كون الحكم السّابق نخبةً سياسيةً فاعلةً وحاكمةً في هذا البلد بل علينا أن نتحمّل قسطاً من المسؤولية ونتّجه لمعالجة هذه الأزمات.

■ العراق ساحة الصراع

مرةً أُخرى، يكون إرثُ التاريخِ ثقيلاً وله تداعياته مثل إشكاليات الدولة الحديثة التي وُجِدَت عُقب الحرب العالمية الأولى. ومن هذه الإشكاليات الانتماء القومي بين المواطنية والطائفية وغير ذلك من تسميات الجغرافيا السياسية في العراق. إنّ الجغرافيا السياسية معقدةٌ وتتأثّر كثيراً بمجريات الأمور في المنطقة. نعم، العراق بلدٌ محوريٌّ ومهمٌ ومؤثّرٌ في هذه المنطقة، لكنّه وبحكمه جزءاً منها، فهو يتأثّر بالتغيّرات الإقليمية بصورةٍ مباشرة وخاصةً في خضمِّ كل هذه التحولات والصّراع الكبير على مستقبلها. ما أريد قوله هو أنّه وعلى الرّغم من أنّ العراق لا يزال يتصدّر عناوين الأخبار ويحتلّ اهتمام السياسة الدولية، الصّراع الأكبر يكمن في مستقبله بوصفه عاملاً محدِّداً للتوازنات الإقليمية. نعم، لدينا أوضاعٌ وسياقاتٌ داخليةٌ لهذا الافتراض الذي يحصل في العراق لكن حتّى الآن يجب ألّا ننسى أنّ الصّراع الإقليمي والدولي على مستوى المنطقة يتمركز بشكلٍ كبير في العراق.

■ التّباين في فهم الدّستور وإدارة الدّولة

الجميعُ مهتّمٌ بالوضع السائد في العراق وبآفاقه. في عام 2003، سقط النّظام السّابق وتمكنّا بعد جهدٍ جهيدٍ من تبنّي دستورٍ ارتضيناه لأنفُسنا ليكون فيصلاً في مسألةِ الحكمِ والإدارة فى هذا البلد. ولكن أقول أيضاً بعد عشر سنواتٍ من تبنّي هذا الدّستور وقبوله من قِبَل أغلبية الشعب العراقي إنّ وجهات النظر حوله ما زالت تختلف، فكأنه بات معلّقاً من ناحية تفسير بنوده. لذلك وبغضّ النظر عن متن الدستور ونصوصه فإنّ المكوّنات العراقية، اجتماعيةً كانت أم سياسية، متباينةٌ في ترسيخ هذه البنود الدستورية مما عقّد الأمور أكثر. وعلى أرض الواقع، لم نستكمل بعد بناء المؤسسات القانونية والدستورية، بالتّالي لم تترسّخ بما فيه الكفاية من أجل وضع النصوص الدستورية في سياق فهمها القانوني الصحيح.

■ ثمن اختلافاتنا مزيدٌ من الدّماء البريئة

وفي هذا السّياق أقول وبكل صراحةٍ إنّ الوضع الحالي فى كردستان يثير جدلاً بين السّادة العراقيين، أقولُها من دون ترددٍ لأكون على بيّنةٍ من الأمر. إنّ الأكراد ليسوا مقتنعين بالوضع المتعلّق بهم وبما يملكون من حقوقٍ وإدارةٍ ذاتية. في المقابل، فإنّ الأغلبية السّاحقة من العرب في العراق يعتبرون أنّ ما هو موجودٌ في كردستان يتخطّى السّقف الدستورى والمقبول. بناءاً على ذلك، فإنّ بقاء الدّولة العراقية في هذا التباين يجسّد الحالة الموجودة بفهم الأمر حول الدستور.

وقد بدأت بالوضع الكردي كي لا أُتّهم بأنّني انتقائيٌ فى وصفي لهذه الحالة. ثمّة تفسيراتٌ نظريةٌ وعمليةٌ متباينةٌ في ما يتعلّق بإدارة الدولة التي بدأناها وفق الدستور، دولةٌ مبنيةٌ على مفاهيم الشراكة والتوافق بين المكوّنات السياسية والاجتماعية وقائمةٌ على أساسٍ ديمقراطيٍّ اتحاديٍّ وأُسُس توزيع

الصلاحيات ومشاركة الثروات. ربما لو كان الوضع مختلفاً في العراق لكانت هذه السّجالات استمرّت لمدةٍ طويلة حتى يتم التوصّل إلى فهمٍ المشتركات والتعايش معها. لكن واقع الأمر يختلف في العراق، فنحن كلّ يومٍ ندفع ثمن هذه الاختلافات بدماء الأبرياء وبعدم استقرارٍ يهدّد في الصّميم المشروع الذي أردناه مشروعاً وطنياً. ولا يكفي لنا أن نعتمد على الأسعار العالية للنفط لمدّةٍ أخرى كوسيلةٍ لتسويغ استمرار أزماتنا.

■ صعوبة التوصل لحلول جذرية

مرةً أخرى أقول إنّ هذا الوضع غير مقبولٍ. فأنا لا أرى أنّ الشيعى راضٍ عن هذا الوضع ولا حتّى السني أو الكُردي. وعلى الّرغم من الإنجازات التي حدثت في الحقبة الماضية والتي نعتزّ بها، فمن المتوقّع أن يكون التوصل إلى حلولٍ جذريةٍ خلال مدةٍ وجيزةٍ قادمةٍ صعباً، وربما يكون التّماسك في ما بيننا مطلوباً والسيطرة على الوضع بكل قوانا حتى الانتخابات القادمة ضرورياً في المرحلة الحالية لكي نرى الخريطة القادمة التي تمكّننا من الانطلاق نحو تلك الحلول الجذرية. لكن في الوقت عينه أقول والقلق يراودني، إنه ليس أمامنا من الوقت ما يسمح لنا بالانتظار طويلاً.

■ كردستان ليست بمنأى عمّا يجري في بغداد

ثمّة قضايا كبيرةٌ تحصل في المنطقة سواءً في سوريا أم في بلدانٍ أُخرى مجاورة تؤثّر علينا، فالعراق ليس بمنأى عمّا يجري في هذه المناطق ونحن لا نعيش على جزيرةٍ نائيةٍ ومعزولةٍ ما يدلّ على أنّ استحقاقاتٍ داخليةً وخارجيةً أمامنا. برأيي، وفي خضمّ الخلافات في الفترة الماضية بين الإقليم وبغداد، جرت بعض المحاولات الجيّدة من أجل تفادي تعميق الأزمة.

■ المشكلة عراقية بكل تفاصيلها

ثمّة تصورٌ متنامي في كردستان بأنه يتعذّر علينا قول إننّا موجودون في كردستان وأنّ أوضاعنا مستقرةٌ واقتصادنا مزدهرٌ وأنّنا بمنأى عمّا يجري في بغداد والحويجة وسوريا. وفي تقديري، إنّ الاهتمام بما يجري في بغداد وآفاق العملية السياسية والوضع السياسي شيءٌ حقيقيٌّ وأتمنى من خلال الزيارات الأخيرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم أن ننتهي إلى وضع لمساتٍ جدّيةٍ لحلّ هذه المشاكل. غير أنني على يقين من أنّ المشكلة ليست فقط بين الأكراد والعرب أو بين حكومة الإقليم وبغداد، بل هي أعمقُ من ذلك. إنّها مشكلةٌ عراقية، كما قلت، بكل تفاصيلها وأعماقها وأبعادها متمثّلةٌ بالتوافق والشراكة.

■ آفاق الحل

أريد أن أبيّن لكم أيضاً تصوراً للحل. إذا أردنا لهذا الكيان أن يبقى، على الحل أن يكون مبنياً على أساس تثبيت مبادئ المشاركة. وفي تقديري، ما زالت المكوّنات العراقية الأساسية ملتزمةٌ بالبقاء ضمن الوطن الواحد حتّى اليوم، لكن توجد اختلافاتٌ حقيقيةٌ حول كيفيّة إدارة هذا البلد وكيفيّة التّشارك في صلاحياته وفي صلاحيات الحكم فيه وفي موارده

■ خياران: امّا الحوار الوطني الجاد او البحث عن صيغةٍ أخرى

علينا أن نعود إلى روح الدّستور في ما يتعلق بمفاهيم الشراكة والتوافق والالتزام المتبادل بالمسؤولية والحقوق والامتيازات في الحكم بين المكوّنات العراقية وأن نجعل هذا الدستور حجر الأساس في بناء حوارٍ وطنيٍّ حقيقيٍّ وصريح. كما وعلينا أيضاً أن ندخل في عمق المشاكل المتعلّقة بتفسير البنود الدّستورية لأنّه، وكما ذكرت سابقاً، ثمة تباينٌ جدّيٌّ في وجهات النّظر في ما يتعلّق بتفسير بعضٍ منها.

إذا لم نصل إلى قناعةٍ مشتركة في هذا الشأن، علينا الاعتراف بأنّ الصّيغة الحالية قد لا تؤدي بنا إلى ما هو مطلوبٌ في ما يخصّ العيش المشترك. لذلك، علينا القيام بما هو مطلوبٌ من أجل التّصارح معاً ووضع الأُسُس الحقيقية لتجاوز هذه الدّوامة التي تحدّثنا عنها.

■ التنمية الاقتصادية احد محاور الحل

لا يمكنني أن أتجاوز أهمية الّتنمية الاقتصادية بوصفها جزءاً مهماً ومحوراً أساسياً من محاور الحل في العراق لما في هذا البلد من إمكانياتٍ وموارد، ما يعطي الجميع أكثر من حاجتهم. ويُعتَبَر الاقتصاد الرَّيْعي والاعتماد الفردي على واردات النّفط من مكامن الخلل في الوضع الحالي في العراق. نريد اقتصاداً متنامياً وقادراً على تمكين الفرد العراقي من حماية نفسه وضمان الحياة الحُرّة الكريمة له ولعائلته ولن يتم ذلك من خلال الدّولة بل من خلال تقوية القطاع الخاص وإعادة النظر في بعض الأُسس التي تتحكّم بإدارة الموارد المالية للدولة.

■ تفعيل القطاع الخاص

قد تبدو رسالةُ الحلّ سهلةً، لكننا، أنا والعديد من زملائي، نعتقد أنّ هذه المشاكل ستبقى تمسّنا وتعترض طريقنا في ظلّ غياب التّفاهمات السّياسية حول كيفيّة إدارة الدولة. في كردستان، تمكّنا من تجاوز الكثير من مشاكلنا الاقتصادية وذلك من خلال تفعيل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الخاص، الأمر الذي كان ناجحاً إلى حدٍّ كبيرٍ ولكن كان له في الوقت عينه بعض الجوانب السّلبية.

وعلى بغداد ومحافظات الجنوب أن تستفيد من تجربتنا ومن نجاحاتنا في الاستثمار وحتّى من إخفاقاتنا في كردستان التي تساعدنا على التّطوّر. وقد قام

العديد منكم بزيارتنا في كردستان حيث رأيتم بأُمّ أعيُنِكم آفاق النّجاح الاقتصادي وتطوّر الخدمات والاستثمار.

■ الهمّ الاقتصادي في كردستان أصبح أكبر من الهمّ القومي

لا يزال الكُردي مُهتمّاً بملفاته السياسية وبأُطروحاته القومية، لكنّ الهمّ الاقتصادي أصبح أكبر لأن الفرد يجد مُتسعاً من المساحة لتحسين حياته وحياة عائلته. لذلك، علينا الاستفادة من هذا النموذج لنفيد من خلاله بغداد والمحافظات العراقية الأخرى.

تُعَدُّ تجربة كردستان إلى حدٍّ كبيرٍ تجربةً ناجحةً على الرّغم من إخفاقاتها ومشاكلها في الفساد والمحسوبية والمشاكل الأخرى التي تعرفونها جيداً ولست بصدد إخفائها. وأنا أدعو زملائي هنا في بغداد إلى أن ينظروا إلى كردستان على أنّها رصيدٌ للمشروع الوطني العراقي ولنجاح العراق وقوّته وليس العكس، إذ يوجد نوعٌ من الخوف في بعض الأوساط البغدادية وغير البغدادية من أن تكون هذه التجربة بعيدةً عن المشروع الوطني ومن أن تتعذّر إعادتها إلى البيت العراقي. لكن أنا أعتبر أنّنا إذا أحسنَّا التّعامل مع هذه التجربة الكردستانية وأجدنا احتضانها، سيستفيد العراق منها وستكون رصيداً للمشروع الوطني العراقي. في المقابل وفي السّياق نفسه، يظنّ البعض أنّ الأكراد القوميين يرَوْن في مشاكل العراق فرصةً للحركة القومية الكردية لتثبيت مطالبها عن كل جنبٍ وصوب. إنّ هذه النّظرة خاطئةٌ وفي تقديري فإنّ الأغلبية السّاحقة من الشعب الكردي لا ترى ذلك.

■ أوضاع كردستان مرتبطة بالعراق

إنّ الأغلبية السّاحقة من الشعب الكردي يتألّم جرّاء ما يجري في بغداد وديالي كما وأنّه يُدرك أنّ استقراره وازدهاره مرتبطان ارتباطاً وثيقاً باستقرار

الوضع في البصرة وفي بغداد. ويرى رجال الأعمال في السليمانية أنّ وضعهم مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً باستقرار وضع المواني في البصرة. إنّ هذا التّرابط حقيقيٌ وموجودٌ وفي الكثير من الأحيان، نحن من نكوّن السّاسة فنساهم في إقحام هذه المشاعر القومية هنا وهناك من أجل تمرير مشاريعنا ومفاهيمنا. لكن إلى الآن، والحمدُ لله، بإمكاني القول إنّ السياسيين لن يستطيعوا النّيل من إرادة العيش المشترك بين المكوّنات العراقية.

وعلى مرّ السنين، لم تتحوّل الخلافات بين بغداد وكردستان إلى حالة خلافٍ اجتماعيٍّ بين الأكراد والعرب كما في زمن النّظام السّابق وحتّى الآن. من الواضح أنّ هناك من يريد الوصول إلى هذه النّتيجة، لكنّ أملي كبيرٌ بتلك الكوكبة من المخلصين لهذا البلد الذين يعملون على جعل قضية التّماسك الاجتماعي في العراق حقيقةً واقعةً ومجسّدةً للمصلحة المشتركة وبعيدةً عن العواطف.

■ ثقوا بإنّ الحل في بغداد

أقول هذا الكلام عن كردستان ولا أستخف بحجم المشاكل بين بغداد والإقليم، لكنني أؤمن بوجود الإرادة الخيّرة التي تمكّنُنا من تجاوزها. لن يتم حل هذه الإشكاليات في أربيل أو في السليمانية، بل يكمُن الحلّ في مشروعٍ عراقي في بغداد التي تُعاني من مشكلة الحكم في العراق.

لن يتم حل المشكلة الكردية ومشكلة المناطق الغربية والاعتصامات من دون حوارٍ فنحن بحاجةٍ إلى حوارٍ وطنيٍّ صادقٍ وصريح مبنيٍّ على أساس الاستقراء الدّقيق للوضع الحالي. ومع الأسف الشديد، فإنّ الوضع الحالي غير مقبولٍ وغير قابلٍ للإدامة وقد آن الأوان، من أجل مصلحتنا والتزامنا بوطننا ومجتمعنا، أن نقدّم ما هو مطلوبٌ، ألا وهو الانطلاق إلى الحلول المبنية على حوارٍ وطنيٍّ صريحٍ بين المكوّنات العراقية نتحدث فيه بصراحةٍ عن رؤيتنا وتوجّهاتنا. وبإذن الله، سيكون هذا الحل وطنياً مبيناً على مشروعٍ ديمقراطيٍّ

اتحاديٍّ يجعل من المواطن العراقي، كُردياً كان أم عربياً، شيعياً أم سنياً، الأساس. كما وسيكون الفَيصل في مصلحته وفي تقديره وفي رؤيته للمستقبل.

أشكركم على حسن استماعكم وأنتظر منكم الأسئلة والملاحظات والانتقادات.

القسم الثاني
المداخلات والتعقيبات

❖ **الوزير الدّكتور عبد الكريم السامرائي: الحل في تحويل المحافظات إلى أقاليم بالتّراضي وبالتّصالح**

بسم الله الرّحمن الرّحيم، شكراً جزيلاً، لقد تكلّم الدّكتور برهم عن تجربة كردستان النّاجحة، وفي تقديري فإنّ أحد أسباب نجاح هذه التجربة هو وجود مشروع مصالحةٍ وطنيةٍ ناجحة. وقد أثبت هذا المشروع كفاءةً واضحةً بحيث استطاع المجتمع الكردي بعد عام 2003 أن ينسجم.

نحن نتكلّم عن مشاكلَ متعدّدة في العراق وصَفَها الدّكتور بأنّها متزايدة. فإذا قارنّا بين عام 2003 والوقت الرّاهن، نجد أنّ المشاكل متفاقمةٌ فعلاً لعدّة أسباب. لكنّ السّبب الأهم في تقديري هو عدم تطبيق مشروع مصالحةٍ وطنيةٍ حقيقيٍ وناجحٍ وعادل، بالإضافة إلى عدم تطبيق كل القوانين بشكلٍ متساوٍ على جميع أفراد الشعب العراقي. لا أريد الإطالة في هذا الشأن، لكن بعد أن رأينا عدم قدرتنا على تجاوز هذه المشاكل وعلى تطبيق القوانين بشكلٍ صحيحٍ وتشريع القوانين المطلوبة التي نصّ عليها الدستور والسيطرة على الوضع الأمني الذي يتدهور بشكلٍ كبيرٍ للأسف، أرى أنّ الحلّ اليوم يكمن في أن نجعل من كل محافظةٍ إقليماً بالتّراضي وبالتّصالح وأن وتأخذ المحافظة بدورها كل الصّلاحيات والامتيازات التي يتمتع بها الإقليم حتى نستطيع تجاوز هذه الأزمة وشكراً جزيلاً.

❖ **الدكتور مهدي الحافظ: مشكلة النّفط وتصفية الطّائفية والمصالحة الوطنية قضايا يجب حسمها**

إنّها فرصةٌ طيبةٌ لنستذكر كيف كنا نتعاون في الأيام السابقة. وليست المشكلة مع كردستان مشكلة تآخٍ بين العرب والأكراد، فقد تبدّلت الأحوال الآن وبات العراق يواجه مشكلةً كبيرةً ألا وهي كيفيّة استمرار الوحدة الوطنية في البلد. إذا أردنا البحث في هذا الموضوع، علينا أن نقترب من المشاكل كافّة. أنا أعلم جيداً كما جميع الحاضرين بوجود حساسيةٍ نشأت في المدّة الأخيرة بسبب بعض الأمور التي لا تخفى على الدّكتور برهم صالح فثمّة مشكلةٌ اقتصاديةٌ ومشكلة كيفيّة التّوصل إلى النّتيجة النهائية. لماذا وقع خلافٌ مع الحكومة؟ لماذا جرت كل تلك الأمور المتتالية في هذا الصّدد؟ ما سبب تدخّل الشركات الأجنبية كطرفٍ مباشرٍ في أمورٍ يفترض بها أن تُحلّ في ما بيننا؟

إنّ هذه المشكلة كبيرةٌ في العراق. ولطالما رغبت بأن أعلم كيف تجري حسابات النفط في كردستان، فقد نوّه ديوان الرّقابة المالية بأنّ أمراً كهذا لا يتم بهذه البساطة كما نشب خلافٌ في الوزارة وفي مجلس الوزراء توصلوا بعده إلى نتيجةٍ مؤقتةٍ لم تحلّ المشكلة التي ما زالت قائمة. أريد أن أحذّر أصدقائي الأكراد والإخوان العرب جميعهم من أنّ هذه القضية إن لم تُحلّ بشكلٍ واضحٍ ستبقى المشكلة كبيرةٌ في المجتمع.

النقطة الثانية: إنّ قضية الطائفية قضيةٌ مهمةٌ في العراق وما زالت قويّةً ولا ينبغي الاستهانة بهذا الموضوع. فإذا تحدّثنا عمّا يجري في الأنبار والمحافظات الغربية، لا يمكننا أن ننكر أنّ جذور هذه المشاكل بدأت مع انتعاش الطّائفية في العراق. ولهذا السّبب، أعتقد أنّه إذا أردنا إقامة نظامٍ اتحاديٍّ ديمقراطيٍّ صحيح، علينا أولاً تصفية الطّائفية في العراق.

النّقطة الأخرى التي ذكرها الدكتور برهم صالح هي مسألة التّعاون سوياً

للوصول إلى حلّ، لكن كيف لنا أن نذكر موضوع المصالحة الوطنية؟ لم تتحقّق المصالحة الوطنية في العراق وأيّ كلامٍ آخر هو للدّعاية فقط. أمّا بالنّسبة إلى الشعب والعلاقة بين الجهات فلا مكان للمصالحة بل على العكس، هناك تباينٌ واضحٌ يحدث بشكلٍ خاطئٍ ما بين الفئات وبناء المؤسسات، كما وأنّ أغلب المؤسسات الموجودة في الدّولة الآن مبنيةٌ على أساسٍ طائفيٍّ وهذا الجيش المليوني الكبير شُكّل لسببٍ طائفي. سوف تتوصلون إلى حقائق مريعةٍ أكثر فهذه المشكلة كبيرةٌ بالنّسبة إلى العراق ولا يمكن لهذا البلد أن يتطور ولا للوحدة الوطنية أن تُستعار ما لم يتُم التّخلي عن فكرة الطّائفة الواحدة. إنّ تشكيلة البلاد مبنيّةٌ على الطّوائف في حين علينا الاستعانة بمبدأ بناء المؤسسات على أساس تكافؤ الفرص وليس على أساسٍ آخر. أشكر لك ملاحظاتك على الدّستور لأنه كان ولا يزال مشكلةً كبيرةً في العراق، شكراً جزيلاً.

❖ **الوزير د. نصار الربيعي: الدستور كُتِب بمعادلة جبريةٍ لا حسابية فهل المطلوب شراكة أم مشاركة؟**

نشكر الدّكتور على هذه المحاضرة، وفي البداية أرغب في التّعقيب على الدّستور. لاتكمُن المشكلة في كتابة الدّستور فأنا كنت أحد أعضاء لجنة كتابته، لكنّ المشكلة في آلية الكتابة. ما هي الآلية الحاكمة؟ تنصُّ هذه الآلية على أنّه وإن لم تتمّ الموافقة على الدّستور من قِبل ثلاث مُحافظاتٍ فقط، يُرفَضُ الدّستور برُمّته. لذلك، لا بُدّ من توافق المكوّنات الأساسية الثلاث كي يتُمّ تثبيت الدّستور على ضوئها. غير أنّني لا أتوقّع تحقيق هذا الأمر مما سيؤدّي إلى فشل الجمعية الوطنية العاشرة في كتابة مثل هكذا الدّستور.

لذلك، عقدتُ مؤتمراً صحفياً بعد الإنتهاء من كتابة الدستور وأشرت إلى إنّ الدّستور كُتِب بمعادلةٍ جبريةٍ وليس حسابية وبمعادلة أرقامٍ ورموز من الممكن لها أن تُستَنطقَ باختلاف الزمان والمكان واختلاف الجهات المتعدّدة

وأن تُعتَبر كل تفسيراتها صحيحة. حتّى الآن، كانت هذه المُماطلة ضرورية مع استمرار الإحتلال، كما وأنّ الدّستور في العراق لم يُعَدّل بعد لأنه سيُرفض من قبل ثلاث محافظات حاضرة سواء كانت مُحافظات شيعية أم سُنية أم كُردية.

إنّ مشكلة العراق هي مُشكلةُ توتّر سياسي وليست مُشكلة طائفية تماماً كما هو الوضع اليوم في مصر وتونس والجزائر وليبيا. وعلى الرّغم من أن بلدنا قد عانى من بعض الصّراعات المذهبية والطّائفية حتى بالنّسبة إلى إقليم كردستان، فمع الوقت قد تمّ حلّ هذه المشاكل.

هناك فارقان أساسيان مع تجربة الإقليم. الفارق الأوّل يكمن في أنّ تجربة الإخوة فيه قد بدأت في 1991، أمّا الفارق الثاني هو أن الإقليم لم يُدمّر بالكامل في 2003. بالمقابل، تمّ تدمير العراق بأكمله ولم يستطيعوا حتّى الآن إعادة بنائه، حيث أن الأضرار لم تقتصر على إسقاط الحكومة في 2003 فحسب لا بل انهارت الدّولة بكامل مؤسّساتها.

أمّا بالنّسبة إلى الشراكة يُطرح السؤال التّالي: هل هي شراكة أم مشاركة في الحكم؟ فنحن نتحكّم بالدّستور وفي الوقت نفسه نريد شراكة، غير أنّه هناك فرقٌ بين عملية الشراكة والمشاركة. بالنّسبة للشراكة، فلا استثناء في القرار فيها. إن وافق الجميع، أُقِرّ القرار، تماماً مثل الأمّة العربية التّي حتّى الآن لم تستطع التّوصّل إلى قرارٍ صائب في ما يخصّ المنطقة. وإن قارنّا بين عدد المؤتمرات التي تُعقَد والأراضي المُحتلة لوجدنا أنّ العلاقة طردية فكُلّما عُقِدَ مؤتمرٌ احتُلّت أراضٍ أكثر. وسؤالي لحضرة الدكتور برهم صالح هو: إنّ الشراكة هي دكتاتورية الأقلية ومخالِفة للدّستور أمّا المشاركة مطلوبة فكيف نوفّق بينهم؟ شكراً جزيلاً.

تعقيب الضيف: أتحسّس أصداءً للتّجربة الماضية فالأمن لا يوفّرُ بالسّلاح

إنّ الأسئلة مهمةٌ برأيي، فإحدى تجليّات الأزمة الحالية في العراق هو

الجيش المليوني ومع هذا لا يوجد أمن، فمن دون وجود حلٍّ سياسيٍّ اجتماعيٍّ لن يفيد هذا الجيش الوطن بشيء. وأخشى القول إنّنا نرى أصداءً لتجربتنا الماضية، فالأمن لا يكون بالسّلاح ورجالات الأمن والعسكر فقط وإنما هو بحاجةٍ إلى بيئةٍ سياسيةٍ مساندة.

◄ بعد سنواتِ قتالٍ في كردستان اكتشفنا ألاّ طريق إلاّ من خلال التّفاهم وقبول الآخر.

كانت كردستان تفتقر إلى الأمن بسبب الاقتتال الدّاخلي بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الدّيمقراطي الكردستاني. وأقول لزملائي في كردستان أحياناً إننا عندما نأتي إلى بغداد نُعطي توجيهاتٍ أو رؤى فضفاضة، لكننا مررنا بالتّجربة نفسها واكتشفنا بعد مشاكل كثيرةٍ ودماءٍ أُريقت بألّا طريقَ لنا إلّا من خلال التّفاهم وقبول الآخر.

◄ تجربة الاقليم ناجحة وأحد اسبابها غياب الدّولة البيروقراطية

حتّى اليوم، ومع كل النّجاحات التي تحقّقت في كردستان، ما زالت المشاكل السّياسية غير قليلة، لكننا تعلّمنا إلى حدٍّ كبيرٍ أنّ لا طرف يستطيع إلغاء الآخر في مثل هذه المعادلات. وعلى الرّغم من أنّ الأكراد ينتمون إلى مذهبٍ واحدٍ وقوميةٍ واحدةٍ، فقد أُلزِموا بالقبول بتوصيفاتٍ وصياغاتٍ غير مثاليةٍ لكنّها كانت أفضل من العودة إلى حالات الاحتراب وهذا هو المطلوب في غياب دولة المؤسسات القادرة على حلّ المشاكل وفضّها. برأيي، فإنّ تجربة الإقليم ناجحةٌ وأحد أسباب نجاحها هو غياب الدّولة البيروقراطية القويّة.

◄ سيطرة الحكومة على مفاصل الاقتصاد هي إحدى أهم المشاكل

لقد عملتُ في حكومتَيْ بغداد وكردستان، وكانت قوّة البيروقراطية

العراقية التي تمنع الإصلاحات الحقيقية خصوصاً في الاقتصاد إحدى مشاكلي في بغداد، كما يتذكّر زملائي في الحكومة والحكومات السّابقة. إنّ هذه الأموال التي تدرُّ على الخزينة العامة لا تُلزِم الحكومة على الإقدام على الإصلاحات الحقيقية لأنّ المال جاهزٌ دائماً ويتمّ إنفاقه لحلّ المشاكل. إنّنا نعتقد أنّ الحكومة الاتحادية غير قادرةٍ على حلّ المشاكل بدون تمكين القطاع الخاص، فلا يمكِن للبلد أن ينهض من دونه وهذه نقطةٌ مهمّة. أمّا أن تلتزم الحكومة بالسّيطرة على مفاصل الاقتصاد ومفاصل الحياة العامّة فهذا أحد أسباب المشكلة في العراق.

أرجو ألّا تُفَهَم المشكلة على أنّها بين إقليم كردستان وبغداد أو بين السّنة والحكومة. أعتقدُ أنّ أهلي في السماوة وفي البصرة يشكون الكثير ويعانون من كيفيّة إدارة الموارد وإدارة الملفّات المختلفة في الحكومة.

◄ الدّيمقراطية تعني حماية الأقليّة

إنّ هذه الحلول مطلوبةٌ في كل المكوّنات العراقية، وبالنسبة إلى قضية الشراكة والمشاركة فاللّغة العربية ومفرداتها تعطي دلالاتٍ مختلفة. ولا تعني الدّيمقراطية دكتاتورية الأقلية أو دكتاتورية الأغلبية بل تعني حماية الأقليّة. ومما لا شكّ فيه أنّ هناك أغلبيةً سياسيةً في هذا المجتمع يجب أن تُحتَرم ولها استحقاقها، لكن تعني الدّيمقراطية في جوهرها حماية الأقليّة بعيداً عن التّوصيفات الفكرية الفلسفية لهذه المسائل.

◄ لدينا مشاكل تحتاج إلى حلولٍ فإمّا التناحر أو الحوار الجاد

لدينا مشكلةٌ بحاجةٍ إلى حلول. ويكون الحل إمّا بالتّناحر الذي سيدفع ثمنه الجميع، أو بالعودة إلى طاولة الحوار. حوارٌ صريحٌ جداً يبدأ بالإقرار بوجود مشكلةٍ حقيقةٍ بحاجةٍ إلى حلولٍ جذريةٍ تُناقَش فيها كل التّفسيرات

والتّباينات حول هذه النّصوص الدّستورية. في النهاية، قد يتضمّن الدّستور الضمانات المتعلّقة بتعديله إضافةً إلى إشاراتٍ واضحةٍ عن ضماناتٍ مطلوبةٍ للمكونات العراقية المختلفة. لكن على ضوء التجربة التي حصلت خلال السّنوات العشر الماضية، برأيي أنّ الحال مؤاتٍ لحوارٍ جدّيٍّ وصادقٍ لمعرفة كيف لنا أن نتعايش معاً وكيف لنا أن نخرج من هذه الدّوامة.

علينا البحث عن ضماناتٍ كي لا يعود المشروع الطّائفي حاكماً في العراق

في ما يتعلق بالطّائفية والتّمايز القومي هناك مشاكل موجودةٌ مع بناة الدولة الحديثة في العراق. الكل ينفي وجود الطّائفية السّياسية لفظاً وإعلاناً في حياة الدّولة العراقية، غير أنّنا إذا قرأنا مذكّرات ساطع الحصري سنرى كيف أسّس لنظامٍ تربويٍّ طائفيٍّ يضطهد الشيعة والأكراد، إضافةً إلى ما جرى بعد عام 1958، انتهاءً بالبعث، وما جرى من حروب إبادةٍ وغيرها. لذلك، من ينكر وجود هذه الحالة المتأصّلة في وجدان الإنسان العراقي بتصوّري يكون مخطئاً. فلنقرّ بالتّمايزات الموجودة في هذا المجتمع كي نتمكّن من تجاوزها. أنا كرديٌّ أعتزّ بكرديّتي، لكن في تقديري إنّ إقرار الحقوق الكردية منذ عام 2003 ضِمن الدّستور لن يؤدي إلى تشجيع المغالاة الكردية بل سيوفّر اندماج الأكراد في المشروع الوطني.

يتطلّب تجاوز هذه الطّائفية السّياسية التي تحكّمت بمفاصل مختلفةٍ من الحياة السّياسية العراقية قبل نشوء الدّولة الحالية عام 1929 وما بعدها، اليوم أكثر من أي وقت مضى، ضماناتٍ كي لا تتكرّر. ما يجري في المنطقة وفي سوريا مقلقٌ لنا ومقلقٌ لي كمواطن عراقيٍّ وكرديٍّ وكإنسانٍ ديمقراطيٍّ توّاقٍ إلى أن يكون في بلدي العراق نظامٌ ديمقراطي. لذلك، علينا أن نحطاط من هذا الموج الجارف الآتي إلينا من دول الجوار ليس فقط من خلال التّمني بل بواسطة معالجاتٍ وضماناتٍ كي لا يكون المشروع الطّائفي هو الأساس في هذا البلد.

الوحدة الوطنية في خطرٍ من دون معالجة النّفط وتوزيع الواردات النّفطية

لا يمكن الحديث عن النّفط بثقةٍ بوجود الدّكتور إبراهيم وهو خبيرٌ في هذا المجال لكن يمكن القول إنّ خلافاً جديّاً واقعٌ حول النّفط. يختلف تفسيرنا لبعض النصوص الدستورية عن تفسير قسمٍ من الإخوة في بغداد، لكنّ تركيز الخلاف بين الإقليم وبغداد حول قضية النفط يؤدّي إلى تجاهل القضيّة الأساسية، ألا وهي إدارة الملف النّفطي في العراق.

كنتُ رئيساً للجنة النّفط والغاز في حكومة المالكي الأولى وقد تباحثنا كثيراً مع الدّكتور إبراهيم والإخوة الآخرين حول الموضوع. برأيي، وبعد عشر سنواتٍ من سقوط النّظام المباد، وبسبب الاهتمام الدّولي الكبير بالوضع العراقي، كان من المفترض أن يكون الإنتاج النفطي العراقي ومستويات التّصدير أضعاف ما هو موجودٌ اليوم لأنّ العراق بحاجةٍ إلى هذه الواردات. إنّنا ننسى ونتجاهل الإخفاق الكبير في إدارة القطاع النفطي في بغداد.

وفي كردستان، لدينا سياسةٌ نعتقد أنّها مبنيّةٌ على الدستور، لكنّنا لم نكُن ننتج برميلاً من النّفط في المناطق الخاضعة لإدارة الإقليم قبل التّغيير. وبعد سنةٍ من الآن، ربما سيكون الإنتاج النّفطي في كردستان مليون برميلٍ يومياً. برأيي، لو كنت وزيراً للنّفط لرأيت في هذه القفزة الإنتاجية نجاحاً للعراق ولأتيت بكردستان إلى بغداد أو ذهبت إلى أربيل للتّفاهم حول كيفيّة جعل هذا التّطور رصيداً لتعزيز موارد العراق وتأمينها بدلاً من أن يتحوّل إلى مشكلة.

والذي تفضّلتَ به في ما يتعلّق بالحسابات شيءٌ مشروع. عندما كنت في رئاسة حكومة الإقليم، أتيت إلى بغداد واتّفقنا مع وزارة النّفط بحضور دولة الرّئيس المالكي على سياق تصدير النّفط من خلال الأنبوب العراقي ودفع مستحقات الشركات. كما وأتى رئيس حكومة الإقليم الأخ نيجرفان برزاني إلى بغداد قبل مدّةٍ وأكّد الإتفاق نفسه. برأيي، في أوضاعٍ أفضل مما نحن عليه اليوم، تكون قضيّة الحاسبات والمتعلّقات شيئاً بسيطاً وليس مستحيلاً خصوصاً

وأنّنا نتعامل مع شركاتٍ كبرى في الإنتاج النّفطي (أكسون موبيل وشل) إضافةً إلى شركاتٍ أخرى مهمة.

وأذكُر في هذا السّياق أيضاً أنّه في الأيام الأولى للخلاف النّفطي بين بغداد والإقليم كانت الشركات المستثمرة في الإقليم من المستوى الثالث والرّابع من حيث الأهمية. أمّا اليوم، فكل الشركات الكبرى في العالم من أكسون موبيل إلى شيفرون إلى توتال تجدها عاملةً في كردستان. ليس على ذلك أن يشكّل خطراً على العراق، ولو كنت مكان أخي وزير النّفط لنظرت إلى الأمر كفرصة، فأكسون موبيل موجودةٌ في الجنوب كما في كردستان. علينا النّظر إلى أكسون موبيل كوسيلةٍ لتوحيد السّياسة النّفطية والانتهاء من هذه الحالة.

كنت في ضيافة دولة رئيس الوزراء نوري المالكي يوم أمس. بحثنا في هذه المسائل وأكّد على ضرورة الطّلب من الكتل السّياسية المُضي بتشريع قانون النّفط والغاز والانتهاء من هذه الحالة. إذا لم نتمكّن من حل مشكلة النّفط وتوزيع الواردات النّفطية بالشكل المطلوب، سيتشكّل خطرٌ جدّيٌّ على الوحدة الوطنيّة العراقية.

المداخلات والتعقيبات

- **الكاتب حسين درويش العادلي: العراق بعد 2003 عنوان الدّولة الفاشلة لغياب الكتلة التّاريخية القادرة على البناء**

السّلام عليكم جميعاً، أنطلق من عبارة الدّكتور صالح بعد عشر سنوات من التّغيير وسقوط الديكتاتور الأكبر صدام حسين، حيث قال في النص: "نحن بحاجةٍ إلى حوارٍ وطنيٍّ شاملٍ لإنتاج الحلول". كتبتُ العبارة نفسها بعد عشر سنواتٍ من صولات وجولات الدّولة العراقية وإنتاجها للدّستور ولحكوماتٍ وأنظمةٍ وقوانين. تلجأ النّخب السّياسية اليوم، بعد عشر سنواتٍ،

إلى الدّعوة إلى مؤتمرٍ وليس إلى إنعقاد المؤتمر، على أمل أن تدعا إليه. أليس في ذلك مبالغةٌ يا دكتور؟ صراحة، نحن نواجه فشلاً، فكل البناءات التي بنيناها خاطئةٌ وغير قابلةٍ لإنتاج الحل. وأصبحت هي المشكلة، فقد بتنا بحاجة، بعد عشر سنوات، إلى مؤتمرٍ وطنيٍّ لحل المشكلات القائمة. لا أريد إطالة الحديث، لكن يومياً تستمتع الطبقات السياسية بألذّ المأكولات وأجمل السهرات في وقتٍ تُقتلُ فيه أكثر من 500 عائلةٍ عراقية.

أنا أرى أنّ العراق دولةٌ فاشلة، إذ نحرت الدّولة وانتحرت عام 2003 على أيدي دكتاتوريةٍ مستبدّة. يُعتبر العراق منذ عام 2003 حتّى اليوم عنوان الدّولة الفاشلة. وإن سألت عن سبب الفشل أجد أنّ أغلب النّخبة السّياسية دون تعميمٍ نُخبةٌ فاشلة، فمن ينتج الفشل فاشلٌ ومن ينتج النّجاح هم قلّة. يا سيدي، بعد عشر سنواتٍ من التّجربة، هل لدينا كتلةٌ تاريخيةٌ اليوم تعيد بناء الوطن؟ بالطّبع لا. أنا أرى أنّ مشكلتنا تُحلّ في الكتلة التاريخية (كتلةٌ كرديةٌ سنيةٌ شيعيةٌ من كل مكوّنات العراق) التي تجلس وتحسب وتدفع مشروع الدّولة على الطريق الصحيح. هل العلاقة بين بغداد والإقليم علاقةٌ فيدراليةٌ أم كونفدراليةٌ غير معلنة؟ لماذا الاختباء وراء العناوين؟ أنا أدعو إلى أن تكون العلاقة فيدراليةً عربيةً كرديةً بعنوان الفيدرالية لا تستبطن الكونفدرالية، وأن يستقطب المركز الفيدرالية واللّامركزية. كيف نحل مشاكلنا الدّستورية إذاً؟ شكراً جزيلاً.

❖ **الشيخ سامي عزاره المعجون: المطلوب وحدة الصّف لمواجهة الإرهاب**

بسم الله الرّحمن الرّحيم، أشكر فخامة الأستاذ صديقنا وحبيبنا الدّكتور برهم صالح على الكلمة التي طرحها وهو مناضلٌ قديمٌ رافقناه في حقبةٍ سلبيةٍ من التّاريخ العراقي في طريق النّضال المتواضع. أمّا الآن فنحن نمرّ بفترةٍ استثنائيةٍ من تاريخ العراق الحديث. هذه الحقبة تستوجب على كل مواطن عراقي أن يدعو إلى وحدة الصّف العراقي بكل مكوّناته القومية والدينية. وينمّ

تاريخ العراق عن تشابكٍ وتلاحمٍ بين فئاته الإسلامية السّنية والشيعية فقد حاربت المستعمر سويّاً في عام 1914 مع الأكراد، وفي عام 1920، تضافرت جهود السّنة والشيعة للحصول على الاستقلال الوطني، حتى في 1942 عندما حصلت الانتفاضة ضد الانكليز وتشاركت رؤى السّنة والشيعة والأكراد في ما يتعلّق بالإصلاح. لا أريد الخوض في إصلاح العملية السّياسية بالشكل الذي يرسم خريطة طريقٍ للحكم، لكنّنا نمرّ الآن بحقبةٍ استثنائيةٍ ولدينا عدوٌ مشتركٌ للسّنة والشيعة والأكراد ولكافّة فئات الشعب العراقي ألا وهو الإرهاب وهو النّقطة الأساسية في العراق. وأعتقد أنّه يجب تضافر الجهود بين صفوف الشعب العراقي للوحدة ضدّ الإرهاب وأطلب من الإخوة الأكراد التي تربطني بهم علاقةٌ خاصّةٌ كما يشهد بها فخامة الأخ برهم صالح أن نكافح الإرهاب الذي يستوجب وحدة الصّف وأن نترك جميع مطالبات الإخوة التي تتعلّق بتطبيق الدّستور من حيث الحقوق والواجبات والالتزام بها. في هذه الحقبة التي نمرّ بها اليوم، أعتبر أنّ وحدة الصّف تكليفٌ شرعيٌّ في ذمّة كلّ مواطنٍ عراقي، لذلك أطلب من الأخ برهم صالح والإخوة الأكراد أن يخفّفوا من الضّغوط في المطالبة بالحقوق الواردة في الدّستور لحين استتباب الأمن ومحاربة الإرهاب ومن ثمّ نعود إلى تسوية الحقوق والواجبات. شكراً لكم والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❖ **النائب د. حنان الفتلاوي: تهديد الأكراد بالاستقلال والانفصال هل هو وهمي أم حقيقي؟**

تحيّةٌ واحترامٌ للجميع وكبير احترامي للدّكتور برهم صالح وأشكره على الرّؤية التي تفضّل بها. كانت أنفاسه العراقية حقيقةً واضحةً وجليّةً ونشكره شكراً كبيراً عليها.

يجول في خاطري سؤالٌ يردّده الكثير من العراقيين حول شركائنا الأكراد الذين عملوا وكتبوا معنا الدّستور بإرادةٍ كاملةٍ من دون أن يُجبَروا على ذلك

ودخلوا في الدّولة الجديدة من دون أن يجبرهم أحدٌ وبالمُقابل باتوا يُنادون يومياً بتأسيس دولةٍ كرديةٍ مستقلّةٍ وبحقّ تقرير المصير والانفصال.

سؤالي موجّهٌ إلى الدّكتور برهم صالح وهو: هل هذه المطالب حقيقيةٌ أم أنّها مطالبٌ إعلاميةٌ فقط؟ إن كانت إعلامية، فهل هي للتّهديد فقط أم للحصول على مكاسب؟ وإن كانت حقيقية، فهل ستتحقّق اليوم أم غداً أم بعد خمس سنوات أم عشر سنوات؟ إن كانت ستتحقّق، فمن حقّي ومن حق ابن الجنوب، الشريك الآخر الذي لطالما أعطى الإقليم وما زال يعطي عن طيب خاطرٍ، أن نسأل، لأن الكردي كابن العراق العربي يشاركه في موارده ويبني الإقليم وتبنّى محافظاتنا الأخرى. لطالما أعطينا وسنبقى نعطي عن طيب خاطرٍ ولكن يستفزّنا أن نسمع هذه الدّعوات وبالتّالي نتساءل لماذا نعطي إن كان الإقليم سينفصل؟ لماذا يبنى الإقليم "برأسنا" كما يقال؟ أتمنى أن تكون الحقيقة إجابةً شافيةً لأننا حين نسأل إخواننا الأكراد يجيبون بأنّهم أتوا وكتبوا الدّستور بكامل إرادتهم فما من حقٍ لنا أن نهددهم كونهم شركاء وليسوا أعداء. وشكراً.

◄ تعقيبُ الضّيف: كي لا يتحوّل العراق إلى دولةٍ فاشلةٍ علينا بحوارٍ وطني جاد

إنّ الأسئلة مهمّةٌ جداً بالطّبع وسأبدأ من سؤال الحوار الوطني الجريء. بتقديري، ثمّة حواراتٌ ونقاشاتٌ متعلّقةٌ بإدارة الأزمات الحالية، ولكننا بحاجةٍ إلى حوارٍ وطنيٍّ جريءٍ وصادقٍ حول المقدّمات التي أوصلتنا إلى هذه الحالة التي نحن فيها. ما أقصده هو قضيّة التّفاصيل والمفردات للأزمات الحالية كما وعلينا الاتفاق على تشخيص الوضع الرّاهن بأنّه دوّامةٌ مستدامةٌ من أزماتٍ تلد أزماتٍ أعمق وقد آن لنا أن نخرج من هذه الدّوامة. لذلك، فنحن بحاجةٍ إلى مناقشة الأسس والمقدّمات التي أودت بنا إلى تلك الحالة، وهذا ما قصدت به التّوصيفات التي تفضّلت بها عزيزي أستاذ حسين. يواجه العراق اليوم

تحدّياتٍ كبيرةً كما ثمّة إخفاقاتٌ خطيرةٌ في هذه الدّولة وكي لا يتحول العراق إلى دولةٍ فاشلةٍ كما تفضّلت فنحن بحاجةٍ إلى هذا الحوار لتقويم المسار. في تقديري كَكُرديٍّ يعتزّ بكرديته، أتطلع إلى دولةٍ كرديةٍ يوماً ما بإذن الله. إنّ المشروع الوطني مهمٌ للأكراد وللشيعة وللسنة ولكل المكونات العراقية وهو برأيي قادرٌ على تلبية طموح ورؤى هذه المكوّنات.

◄ الكردي كالعربي يتطلع الى الدّولة الكردية

بالعودة إلى ما تفضّلت به السّيدة حنان الفتلاوي في ما يخصّ قضية حق تقرير المصير، ولأكون صريحاً ودقيقاً معكم يا أهلي في بغداد، فإنّ الكردي كالعربي يتطلّع في قلبه إلى الدّولة الكردية وأيّ كرديٍّ يقول لك غير ذلك لا يصدق القول. هذا حقٌ مشروعٌ وليس بمثابة مزايدةٍ أو تكابرٍ على أهلنا في بقية أنحاء العراق. إنّ الأكراد ظُلِموا على مدى القرن العشرين وكان لكل القوميات في هذه المنطقة الحق بتشكيل دولتهم تماماً كالشعب الفلسطيني الذي سُلب هذا الحق. إنّ الكردي والعربي وغيرهما من شعوب العالم متعاطفون مع حق الشعب الفلسطيني في تشكيل كيانه، فأخي العربي مكتوٍ بنار الاستبداد والظّلم القومي والاستعمار. لذلك، يجب ألّا يُستكثر على الكردي هذا التّطلع في قلبه وألّا يُنظر إلى هذه المطالبات والدّعوات على أنّها استفزاز.

◄ كركوك ادامت العراق لعقودٍ فهل لنا أن نقول إنّ كردستان اعالت العراق؟

دكتورة حنان، أرجو منك أن تتقبّلي أنّ للكردي الحقّ في أن يدعو إلى دولةٍ كرديةٍ وله أن يتطلّع إلى عَلَم دولته المستقلّة يرفرف في أروقة الأمم المتحدة. برأيي، هذا شعورٌ إنسانيٌّ وطبيعي. كما وأنني أختلف معك حول التّوصيف القائل بأنّ ابن الجنوب يعطي للشمال وأنّه لم يأخذ من ثرواته. ربّما حتّى هذا اليوم، ما زال أهالي العمارة يعانون على الرّغم من كل الثّروات

النّفطية الموجودة في محافظتهم والإنتاج الكبير للنفط. سمعت لاحقاً أنّ هناك تحسنٌ رغم أنّني في المدّة الأخيرة لم أزر العمارة بل زرت الناصرية والسماوة والبصرة وغيرها، فربّما لم يستفد أهل الجنوب بشكلٍ عامٍّ من هذه الثروات.

أعتبر كركوك جزءاً من كردستان وقد يختلف معي أخي العربي وأخي التّركماني حول توصيفي لحالة كركوك، لكن كانت هي التي أدامت الدولة العراقية على مدى عقودٍ من الزمن بإنتاجها النّفطي. فهل لي أن أقول إنّ أهل كردستان قد دفعوا لغيرهم من أهل البلاد؟ إنّ هذا المنطق خاطئٌ برأيي وإذا أردنا أن نعيش في هذا البلد معاً يجب أن ننظر إلى المسائل بشكلٍ مختلف.

◄ سينتهي المشروع الوطني اذا دخلنا في هكذا سجال

لأكون واضحاً جداً في هذا الموضوع، فالنفط ثروةٌ عراقيةٌ لكل الشعب العراقي وإذا أردنا أن نعيش في هذا البلد معاً فلدينا اتفاقٌ مع الحكومة الاتحادية حول تصدير النّفط ودفع مستحقّات الشركات. إذا نظرت إلى الميزانية العراقية، هناك أموالٌ مرصودةٌ للاستثمار في القطاع النّفطي وتطوير الحقول النّفطية لم تُدفَع منها استحقاقات الشركات العاملة في كردستان لذلك توقّف النّفط في النّهاية. هناك مسألةٌ حسابية، وهذا أمرٌ مشروعٌ كما تفضّل الدّكتور الحافظ لأن كل برميل نفطٍ يُنتَج هو ملكٌ للشعب العراقي ما دمنا نعيش في هذا البلد معاً. علينا ألّا نستكثر على بعضنا البعض ويجب أن تُبعد طروحاتنا عن هذا المنطق، وكأنّ الأموال تأخَذُ من الخزينة المركزية منّة. إنّها خزينة الشعب العراقي بأكراده وعربه ويترتّب عليها واجباتٌ وحقوقٌ لذلك أرجو ألّا ندخل في هذه المتاهات.

أقول للأخت حنان وللسّادة الحضور مرّةً أخرى إنّ النّفط ثروةٌ لكل الشعب العراقي ومن المُستحسن أن نتفادى الدّخول في الجدال المتعلق بالحصص النّفطية وإلّا انتهى المشروع الوطني العراقي. أرجو أن نعالج

موضوع النّفط بسرعةٍ وأن نؤكّد على أنّ النّفط إمّا يفرّقنا تفريقاً لا عودة فيه وإمّا يجمعنا على كلمةٍ سواء، ألا وهي كلمة المشروع الوطني. وبقناعةٍ أقول لكِ يا ست حنان مع كل الذي تفضّلت به حول حلم الدّولة الكردية وحق تقرير المصير، إنّ الشعب الكردي والغالبية العظمى منه يرى في العراق الدّيمقراطي الاتحادي آفاقاً رحبةً مُطَمْئِنَةً تعطيه حقوقه الوطنية القومية، ولكن في نفس الوقت هو جزءٌ من دولةٍ ديمقراطيةٍ ناهضةٍ واعدة. وبدون تردٍ أقول أيضاً، وأرجو ألّا يُحسَب عليّ هذا الحديث سلباً، منذ عشر سنوات، لو قارنتِ الأداء الكردي بغيره من المكوّنات السّياسية، ستجدين التزاماً كردياً بالمشروع الوطني العراقي أكبر بكثيرٍ من التزام المكوّنات السّياسية الأخرى.

علينا ألّا ننسى يا ست حنان أنّ البيشمركة الذين يصوّرهم البعض أحياناً على أنّهم خطرٌ على الوحدة العراقية، قد جاؤوا إلى شوارع بغداد للدّفاع عن أهلنا العراقيين. علينا ألّا ننسى أنّ المصلحة الحقيقية للأكراد في العراق، بعيداً عن الشعارات والعموميات، تكمن في استقرار البصرة، وفي توسيع المشروع الوطني العراقي كي يكون جامعاً للكل. برأيي أنّ الأكراد سيكونون الأحرص على نجاح المشروع الوطني العراقي لأنّ مصلحتهم كامنةٌ في ذلك.

❖ **الاستاذ اسعد تركي: غياب المثل الاعلى سبب الازمة**

بسم الله الرحمن الرّحيم، الإخوة الأحبّة، السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بوجود هذه القامات الفكرية والسّياسية والجهادية، يطيب لي الاستماع أكثر من الحديث لأنه وكما يقول المثل الانجليزي "الماء في حارة السقايين"، ولولا بعض الملاحظات لكان حديثي عبارةً عن نظرةٍ خاطفةٍ لمجمل العملية السّياسية. أستطيع تلخيص الأسباب الرّئيسة، إذ توالت الأزمات التي ذكرها حضرة الدّكتور برهم ومنها علاقة الإقليم بالمركز وآليات تشكيل حكومة المحاصصات الطائفية والسّياسية ومدى قدرة النّظام الانتخابي على التّأثير في الواقع إضافةً إلى آليات تشكيل مفوضيّة الانتخابات ومصداقيتها

ونسبة شفافيتها وآليات تشكيل الحكومة الاتحادية ونسبة استقلاليتها. لكن نستطيع أيضاً أن نضع علاجاتٍ سريعةً ومباشرةً بطبيعة الحال مثلما يرى ذلك أغلبية المفكّرين. وتتجسّد العلاجات السّريعة بتشكيل كتلةٍ برلمانيةٍ حاكمةٍ وكتلةٍ برلمانيةٍ معارضةٍ بشرط وجود مساواةٍ ماديةٍ ومعنويةٍ في الامتيازات كي يخمد التّلاهف وراء المواقع التّنفيذية من جهة، إضافةً إلى تشكيل كتلةٍ حاكمةٍ مع حكومةٍ تنفيذيةٍ على أن توضع صلاحيات تشكيل المفتشين العامين بيد الكتلة البرلمانية التي تترصّد أخطاء الحكومة. وبذلك، يتغير شكل هذه العملية السّياسية لكنّها تبقى علاجاتٌ ترقيعية.

ويعود السّبب الرّئيس إلى غياب المثل الأعلى الذي تؤمّن به الجماهير. ويضع لنا الأب الكبير للعراق وللأمّة محمد باقر الصّدر بقبسٍ من نورٍ فكرَه الخالد حيث قسّم المُثل العُليا إلى ثلاثة أقسامٍ هي: مثلٌ أعلى أوّل هو مثل التكراري المنخفض المنتزع من واقع الأمة، ومثلٌ أعلى ثانٍ لديه طموحٌ محدودٌ مشتقٌ من المستقبل، ومثلٌ أعلى ثالث مرتبطٌ بالحق المطلق. والمثل المشتق من طموحٍ محدودٍ من المستقبل، سيندمل في مكانه بعد حينٍ ويتحول إلى مثلٍ تكراريٍّ منخفضٍ ليندمل بعد ذلك بدوره ويتحول من مثلٍ أعلى إلى صنمٍ وتمثالٍ ليتجه بذلك القادة الذين يحشدون طاقاتهم باتّجاه تبنّيه. أمّا الإجراء الثالث الذي يعبّر عنه محمد باقر الصّدر فهو الإجراء التاريخي الذي سيتحول إلى طبقةٍ وراثيةٍ عائليةٍ حزبية. وفي المرحلة الأخيرة تتمزّق هذه الأمّة بعد أن يتسلّط عليها أكابر المجرمين. إنّ القوى السّياسية اليوم لا هي قادرةٌ على تجسيد هذا المثل الأعلى ولا رمّمت العلاقة مع المثل الأعلى الذي تتبنّاه الأمّة أصلاً، والمتجسّد بالمرجعيّة الدّينية العُليا الجامعة للشرائط متصدّيةً لرعاية شؤون الأمّة.

ينبغي الآن أن نقرع جرس الإنذار حول الازدياد المستمر في نسبة العزوف عن المشاركة في الانتخابات لأن ذلك سوف يُفقد النّظام السّياسي

القائم شرعيته من جهةٍ أخرى. ففي استمرار غياب الطّاقات والقوى الفاعلة في الأمّة، سوف يتم البحث عن ملاذاتٍ وحواضن إقليميةٍ أو محليةٍ أخرى باتّجاهاتٍ فكريةٍ سياسيةٍ وعقائديةٍ منحرفة. صحيحٌ أنّ جان جاك روسو في العقد الاجتماعي وتحديداً في الصّفحة 18 يقول إنّ الدّيمقراطية لم تتحقّق سابقاً ولن تتحقق أبداً لأنّ ذلك يخالف النّظام الطّبيعي للبشرية حيث تكون الغالبية هي الحاكم والأقلية هي المحكوم، ولكن نقول إنّ الأمّة إذا لم تجد أنّها قادرة على ترجمة همومها وآمالها وتطلّعاتها في المنظومة السّياسية القائمة سوف تنحرف باتّجاهاتٍ أخرى. أنا أطلب من مفكّر كردستان الحبيب والصّوت الوطني المخلص حضرة الدّكتور برهم صالح أن يضاعف جهده في نزع فتيل هذه الأزمة، لأنّ هذه المرة سيكون للوضع الإقليمي المتدهور تداعياتٌ خطيرةٌ على المشهد السياسي المحلي، لذلك على هذا الصّوت أن يرتفع عالياً لنزع هذه الأزمات. عُذراً لكنّني سأحتفظ بالدّقائق المُتبقية لي إلى الملتقى القادم. دمتم ذخراً مفكرين وصانعي قرارٍ سياسي. دمتَ ذخراً مفكّراً وحبيباً وصوتاً مخلصاً ودمتم ضيوفاً. السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❖ **الاستاذ هاني ادريس: اذا كانت العقدة في اطراف الصّراع فلن تُحلّ إلاّ بخروج أحد اطرافه**

بسم الله الرحمن الرّحيم والسّلام عليكم دكتور برهم صالح. أتمنّى أن تُجيبني بصراحةٍ على سؤالٍ يتعلّق بتوصيف الوضع بأنه أزمةٌ دوّامةٌ وصراعٌ سياسيٌّ مزدوجٌ بين كتلتَيْن عربيتَيْن نسميهما بتسميةٍ واضحةٍ "دولة القانون والعراقية" إضافةً إلى صراع حكومة الإقليم وحكومة المركز. طبعاً لا بدّ من تحكيم ثلاثة معايير في تحليل أي صراعٍ سياسي: أطراف الصّراع وقضية الصّراع ونوع الصراع. القضيّتان الحاسمتان هما قضية الصّراع وأطراف الصراع.

أمّا السّؤال الثالث فهو، وعذراً على تجاوزي الوقت المُخصّص لي، هل

علاقات الإقليم الخارجية عاملٌ سلبيٌّ أم إيجابيٌّ للمشروع الوطني العراقي؟ ومتى تكون هذه العلاقات سلبيةً أو إيجابيةً في حالة خلاف المكوّنات العراقية؟ عندما تختلف المكوّنات العراقية السّياسية في الدّاخل، عادةً ما تستقوي بعلاقاتها الخارجية لإضعاف هذا الطّرف الذي اختلفت معه أو لتقوية ذلك الطّرف الذي اتّفقت معه، فهل علاقات الإقليم الخارجية تنصبّ في مصلحة نجاح المشروع الوطني العراقي وبناء الدّولة الحديثة أم أنّها عاملٌ سلبيٌّ في هذا الجانب؟ إنّه تساؤلٌ تطرحه الكثير من الأطراف، وعذراً على الإطالة وعلى جُرأتي الكُبرى.

❖ **فخامة السيد عادل عبد المهدي: سوف نكتشف بعد حين أنّه لا خيار لدينا إلاّ العيش المشترك**

شكراً للدكتور برهم صالح على محاضرته القيمة والصريحة، الازمة العراقية الحالية تعتمد كيف أن نتفق ونختلف من زاوية النظر، كيف ننظر لها إذا كنا ننظر للعراق بوصفه بلدٌ ضعيفاً مفككاً جمعوه الانكليز لنبقى في دوامةٍ وأزمةٍ مستمرة، إذا كنا نعتبر العراق بلداً قوياً وهو كذلك، وله تاريخٌ عريقٌ ومشتركات كثيرة وفي هذه المشتركات تحصل خلافات، وهذه الخلافات تحمل كل أشكال الصراع سواءً كانت عشائريةً أم مناطقيةً أم مذهبيةً أم قومية، تاريخياً كانت هكذا واليوم هي هكذا. نحن أمام عراقٍ مليءٍ بمشتركاتٍ كثيرةٍ ولكن نحن اللاعب السياسي، النخبة السياسية والطبقة السياسية، تُقدّم الخلافات على المشتركات وتحول الأمر إلى أمرٍ جبريٍ أو احتسابي، وحروب كردستان السابقة من يدفع لها المال، فالأشياء كلها تصبح حسابية وخلافات نرى فيها وقائع جديدة غير صحيحة في المسيرة.

العراق الذي نريده قوياً، نريده ديمقراطياً، نريد أن نتعايش فيه، والذي تعايش عبر التاريخ، ونحن لم نصنع العراق بهذا الشكل، لم يفرض السنّة أنفسهم أو الشيعة أو الكرد أو التركمان أو المسيحين أو أي مكون آخر، كلهم

قائمون في العراق وتعايشوا في العراق واختلفوا وتفرقوا ثم عادوا ثم أتحدوا. قبل تأسيس الدولة العراقية كانت هناك ثلاث إمارات أو ثلاث ولايات في ظل منظومة أكبر إقليمياً متمثلة في الدولة العثمانية، تاريخياً كان العراق له سماتٍ سمّي العراق منذ القدم وهذا هو العراق يصغر يكبر يمتد يصبح عاصمةٌ للخلافة أو كرسياً للخلافة، ونحن الآن أمام طريقين لا ثالث لهما أما أن نقر إنّ هذه المشتركات كبيرة وعظيمة وكيف توزع وكيف تُقسم سواء كانت قدرةً سياسيةً أم كانت قدرات مالية أم كانت حقوقاً مالية كيف نتقاسم هذه المشتركات.

أو نعتقد أنه لا خلاص لهذا العراق إلا بالتقسيم حينها ندرك أن هذا خطرٌ كبيرٌ ونحوله إلى صراع المكونات وهذه المسألة لا تنتهي إذا انفصل إقليم كردستان، هذه المسألة لا تنتهي إذا تشكلت الأقاليم، حينها ينتقل الصراع إلى صراع كيانات، ولا تنتهي هذه المسألة، فأمّا أن نتفق بأنّ لنا مصالح مشتركة وهي كبيرة جداً، لكن ما هو حل من يفرض الحرب بسبب انانيات وبسبب صراعاتٍ غير مجدية، هناك عددٌ كبيرٌ ساهم في كتابة الدستور من الحاضرين، لم تكن هناك خلافاتٌ كثيرةٌ وأعقد المشاكل كانت تُحلّ لأنه لم يكن لأيٍّ منا موقع ندافع عنه ونريد له مزيداً من الصلاحيات، كنا نتكلم ونحن نحمل في الذاكرة مآسي الماضي، الظلم والاستبداد والدكتاتورية والقتل والاقصاء والمقابر الجماعية الكل كان يؤيد المبادئ الاساسية التي احتواها الدستور لكن عندما اصبحت لنا مواقع اصبحنا ندافع عن الموقع وامتيازات الموقع إذا كنت تشريعياً يجب أن أقوي السلطة التشريعية واذا كنت تنفيذياً يجب أن أقوي السلطة التنفيذية، وبالتالي اصبحنا نتصارع على مصالحٍ وليس على مشتركاتٍ أو على بناء دولةٍ، أو على بناء وطنٍ، أعتقد أمامنا خيارين لا ثالث لهما: إمّا أن نفعل المشتركات وأحسن الدكتور برهم صالح في تبيان هذه المشتركات ولم يخفِ عواطفه وهذه العواطف موجوده لدى الجميع.

الآن المكون السني في البداية رفض الفدرالية ورفض الإقليم بحجة

تقسيم العراق والآن يؤكد على هذه الفدرالية باعتبارها الحافظة للعراق، إذاً، نحن نتحرك بسرعة من موقفٍ إلى موقف آخر متناقض دون أن ننظف الارض التي نقف عليها، ولا نزال ندخل في تجارب تصادم واقتتال ثم نكتشف بعد عقد أو عقدين إنه لا خيار لنا سوى العيش المشترك، إذا لم تتولد حقائق جديدة عراقية أو إقليمية تقسم العراق، فالعراق لن يقسم، لو كان في إرادة الكرد الانفصال لانفصلوا ولكن ليس بإرادتهم لأن مصلحتهم الأساسية في بغداد وإذا كان من مصلحة الشيعة أن يؤسسوا شيعة - ستان أو أي مسمى آخر لعملوها من زمان لكن ليس في مقدورهم أن يفعلوا ذلك.

هناك حقوق وهناك حقائق كبيرة في تاريخ العراق تجذبنا نحو الوحدة لنؤسس لهذا العراق ما دامت هذه المركبات عائمة في الأفق فالخيار ليس ذاتياً، والخلاف سيفرض نفسه حتى بعد الاقتتال والذبح بعدها نعود لنؤسس من جديد ولن نؤسس شيئاً بعيداً عن الدستور الحالي، سنأتي لهذا الدستور ماذا يعطي من حقوق؟ كيف يؤسس لمكونات؟، وأنا أقول: هناك شراكة يجب أن تقوم ولا ندخل في التفسيرات القديمة الضيقة ستكون هناك شراكةٌ لمكونات حتى على مستوى الدولة لكن بتوازنات حقيقية وليس دكتاتورية الأقلية، فهي مرفوضة، وليس دكتاتورية الاغلبية فهي مرفوضة أيضاً، هناك مؤسسة تواجه مؤسسة ونصل إلى القرار الصائب.

لحد الآن مثلاً مجلس الاتحاد معطل، إلى حد الآن القوانين الاساسية معطلة، كيف نريد من الدستور أن يتحرك؟ وما زال فيه العشرات من القوانين معطلة ذلك يعني أننا لا نصل للحالة المطلوبة والحالة ليست شخصية لا فردية، لا يتحملها طرف واحد لا يتحملها رئيس مجلس النواب ولا يتحملها رئيس مجلس الوزراء ولا رئيس الجمهورية، في رأيي المشكلة هي كيف نبدأ برؤية هذا العراق كيف نفعل هذه المشتركات الكبرى لكي نطور بهذه المشتركات الكبرى آليات الحل، التي هي قدر وحقيقة لم نصنعها نحن، والتي

هي شيءٌ مفروضٌ علينا، سنكتشفها بعد أن نتصارع بعد أن نقتل بعضنا لنعود إليها، كيف نفعّل هذه المشتركات لنطوق بها تلك الخلافات.

❖ **الدكتور سلام الزوبعي نائب رئيس الوزراء السابق : لا خلاص لنا إلاّ حينما نُطلّق المشاريع الطائفية**

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً لأخي وحبيبي وصديقي العزيز الدكتور برهم صالح الذي تشرفت بالعمل معه في كابينة واحدة، وحينما غادرنا الحكومة ازدادت محبتنا اضعاف. ما تفضل به الدكتور برهم صالح تشخيصٌ وكنا نتأمل حلولاً، أنا أعتقد حينما يصار الطلب إلى أثنين من فريق يتكون من عشرة اشخاص قد يكون الاثنين ضحية، وقناعتي الشخصية ولا افرضها على الآخرين أنا أجد أن الأكراد ضحية للمنظومة السياسية العربية الفاسدة، تلك المنظومة العربية الفاسدة بالإجماع التي أنشأت لنا دكتاتوريات تربعت على شعوب الامة العربية، فأوردتها الذل والهوان، ولا يخفى عليكم قادة العرب الذين كانوا ترفع لهم الأعلام أخرجوا بالأحذية، لكن أتمنى على الأخوة الكرد أن لا يقعوا في فخ الصنمية القومية كما وقعت فيها العرب فيهلكون كما هلكت العرب.

أنا أعتقد أنه لا يوجد هناك انقسام اجتماعي عند العراقيين، الانقسام سياسي وأنا اتمنى من الساسة الكرد كما بكت برواز على مهند المرسومي حينما خرج خاسراً من برنامج (عرب آيدل) وأرجو أن تأخذوا المعنى الفلسفي في هذا المثل. شخصياً وجدت هذا المشهد حينما تبكي برواز الكردية على مهند المرسومي لأنه خسر السباق هذا درس قاسٍ، أتمنى على الساسة الكرد أن يبكوا على الساسة العرب، والعرب أيضاً يقدروا دموع الساسة الكرد، لكن هذا الموجود والمنظومة السياسية العربية ثلاثة ارباعها في كردستان تنسيق وعلاقات.

وأحيي الشعب الكردي وكل الحب لهذا الشعب العراقي العظيم الذي

اشهد أمام الله وأمام التاريخ أنه مستهدف على مر عقود من الزمن، لماذا لأنه شعب عراقي، أنا اقول أخواني كنا في الابتدائية في قراءة ابن خلدون قصة الراعي الذي يصيح جاءني الذئب فتخرج القرية ولا تجد الذئب، إلا أن يوماً خرج الذئب فعلاً فأكله، أنا اقول إن الكتل السياسية الرئيسية التي حكمت العراق على مدى عقد من الزمن حالها الآن حال الراعي لا أحد يسمع لها ابداً وصلت إلى مرحلة أكلها الذئب، والدليل على ذلك حينما أدار الشعب ظهره عنها في صناديق الاقتراع، واشتغلت الارقام وهي بالعشرينات وجعلوها بالخمسينات. إذا كنتم تتصورون الحكم فريسة غنيمة فعلينا أن نتعظ من الذين سبقونا فصدام حسين بنى (18) قصراً في العراق ولم يستطع الدخول لقصر واحد غادرهن رغم انفه، المشروع السياسي السني فاشل والمشروع السياسي الشيعي فاشل والمشروع السياسي الكردي له خصوصية، هم لديهم مذهب واحد ونحن في صراع طائفي مذهبي. المشكلة في العراق هناك صراع سياسي مذهبي لابد الاعتراف به، الاخوة الاكراد مذهبهم واحد ومنسجمون وإن اختلفوا، أنا اقول على الذي يطالب الأكراد أن سؤاله متأخر أين كنت منذ عشر سنوات.

أنا اقول العراق أمام ثلاثة خيارات: الخيار الأول أن تستمر هذه الكتل السياسية الثلاث بهذا الظلم القاسي والدماء والقتل والنهب وهذا لن يستمر إن شاء الله، فالعراقي صبر لمدة عقد من الزمن وما عاد يحتمل. الخيار الثاني: التقسيم أطمئن سيادة نائب رئيس الجمهورية وأقول له والله لا يوجد سني شريف يفكر بإقليم سني ابداً وأنا أنقل لكم من واقع الحال ولكن اختلاف المصالح والشركاء هم الشركاء نفسهم، ولكن هناك اطراف تدفع بهذا الاتجاه، وهناك ممارسات وكذلك تتذكرون في الوقت الذي تعصف به العصابات في الانبار وتقتل الناس في الانبار، وعصابات في الشعلة تقتل أهل الشعلة يذهب أهل الانبار بسياراتهم لكي ينقذوا أهل كربلاء من السيول والامطار ويستقبلهم أهل كربلاء وهذا درسٌ عظيمٌ وكبير، أنا اقول إخواني

نحن أمام خطرين، خطر التقسيم وإن شاء الله بجهود العراقيين لن يتم التقسيم نبارك لكل الانجازات التي لا تجري على حساب دماء العراقيين، وأنا اقول: لا خلاص لنا إن لم نخرج من هذه المشاريع الطائفية الثلاث، المشروع السياسي الشيعي والمشروع السياسي السني والمشروع السياسي الكردي ونرتقي إلى المشروع العراقي الذي يعتمد على البحث العلمي وبناء الدولة ونؤسس إلى دولة مدنية فقد مضى زمن الاحزاب المؤدلجة والشعارات المرفوعة. الشعوب لا تفارق الشعارات، الشعوب تبارك ما يقدم لها من خدمات وأمن حقيقي، ديفيد كامرون قطع أجازته من باريس لأن جندياً بريطانياً متقاعداً قُتِلَ في لندن ومثلما قال الاخ درويش (500 عراقي قُتِل، والدولة لا تحرك ساكناً).

❖ **الاستاذ قيس العامري هل اتفاق اربيل تبنى المشروع الوطني؟ وهل أن علاقات الاقليم الخارجية تشكل قوةً أم ضعفاً للمشروع الوطني؟**

بسم الله الرحمّن الرحيّم، اشكر الدكتور برهم صالح على فصاحته وصراحته ووضعه النقاط على الحروف وتشخيصه للكثير من المشكلات ودبلوماسيته العالية في الرد على الاسئلة، لكن أتمنى منه أن لا يكون دبلوماسياً في الردّ على اسئلتي وأن يتحدث بصراحة كما عهدناه وفصاحة كما عرفناه.

أنا أنطلق من تاريخ قديم هو عام 2010، اتفاق اربيل الذي تم بموجبه تشكيل الحكومة، هل يعتقد الدكتور برهم صالح وهو القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني والمناضل السابق أن هذا الاتفاق مبني على أسس تبني الدولة وعلى حق مشروع وطني أم إن هذا الاتفاق أوجد حالة من تقاسم لمصالح هذا الطرف أو ذاك وعجزت هذه الاطراف عن تحقيق هذا الاتفاق. وهل إن مبدأ الشراكة الذي تحدث عنه الدكتور برهم صالح ينطلق على وفق ما جاء في اتفاق اربيل الثاني والسليمانية والنجف الذي حضره الدكتور، هل

هذا يتوافق مع الشراكة التي تمّ على اساسها تشكيل الحكومة، أنا لا أعتقد أنه كان مبنياً على أسس المشروع الوطني الذي تتحدث عنه.

سؤالي الثاني : دكتور برهم صالح الذي عرفناه مدنياً ليبرالياً عاش لفترة في الغرب يتحدث اليوم بلغة الدولة القومية أو بحقوق القومية في تشكيل الدولة وهو تحدث في بداية محاضرته عن أن الدول بنيت على أسس اقتصادية أو تنمية حديثة، فالدول الحديثة الناجحة تبنى على أسس التنمية ومشروع المواطنة يجذب المواطن على اسس الخدمات والاقتصاد والتعليم والصحة، وأن الكثير منا الآن من هم يمتلكون مواقع مهمة في النظام العراقي الجديد غير مستعدين عن التنازل عن جنسيات منحت لهم، الآن هل هذه الدول توفر لهم الاسس في المواطنة هذا السؤال الثاني؟

السؤال الثالث: قد أكون تجاوزت أكثر من اللازم، العلاقات الخارجية للإقليم هل هي عامل سلبي أم ايجابي للمشروع الوطني العراقي، ومتى تكون هذه العلاقات سلبية أو إيجابية في حالة خلاف المكونات العراقية؟ عندما تختلف المكونات العراقية السياسية في الداخل عادة ما تستقوي بعلاقاتها الخارجية لإضعاف هذا الطرف الذي اختلفت معه أو لتقوية ذلك الطرف الذي اتفقت معه فهل علاقات الإقليم الخارجية تنصب في مصلحة نجاح المشروع الوطني العراقي وبناء الدولة الحديثة أم عامل سلبي في هذا الجانب، وهذا التساؤل تطرحه الكثير من الاطراف وعذرا على الإطالة وقد أكون جريئا أكثر مما استحق.

◄ تعقيب الضيف: المشكلة تكمن في تركيبة الدولة وتوافقاتها

شكراً جزيلاً على هذه الأسئلة المباشرة والمهمّة، وحقيقةً أشكر الإخوة على ملاحظاتهم ومداخلاتهم وما تفضّل به أستاذي السّيد عادل عبد المهدي عن المشتركات بين المكوّنات العراقية وهي أكثر بكثيرٍ من اختلافاتنا. إنّها حقيقةٌ واقعةٌ وموجودةٌ لكنّها بحاجةٍ إلى نخبةٍ وآباء مؤسّسين لهذا النّظام ولهذا

المشروع الوطني كي نتمكّن من التّمسك بهذه المشتركات.

أمّا بالنّسبة لما تفضّل به الأستاذ هاني إدريس حول أطراف الصّراع أو قضية الصّراع، برأيي إنّ أطراف الصّراع مهمّةٌ كما أنّ مزاج الأشخاص والقادة أيضاً مهم. إختصار أطراف الصّراع بدولة القانون والقائمة العراقية وربما الكتلة الكردستانية برأيي هو تبسيطٌ للموضوع وأنت تعرف أنّ في داخل القائمة العراقية الكثير من قضايا الصّراع والعديد من الأطراف إن صحّ التّعبير لذلك فالقضية أكثر تعقيداً.

أعود إلى تلك الأسئلة التي تفضّل بها الأستاذ قيس العامري محددةً بقضية اتفاق أربيل في اتّفاق النّجف أو اتفاقية أربيل الثانية. برأيي، كل هذه الاتفاقيات مؤشراتٌ أو تجليّاتٌ للأزمة. أنا لست بصدد تجاهل هذا الموضوع ولكن ما حدث في اتفاق أربيل الأوّل في ما يخصّ حكومة الشراكة وغير ذلك لم يتم تجسيده عملياً لأسبابٍ مختلفةٍ ولست بصدد تحميل طرفٍ دون آخر مسؤولية هذا الموضوع. هذه تحرّكاتٌ سياسية تجلّت في النّجف في أربيل الثانية لكنّها ليست بحلولٍ للقضية لأنّ القضية برأيي هي قضية تركيبة الدّولة وأُسسها وأُسس هذه التّوافقات التي نتحدّث عنها.

في ما يتعلّق بالدّولة القومية، ربّما لم يكُن كلامي فصيحاً بما فيه الكفاية وربّما أخطأتُ في إيصال الفكرة. لقد قلت أنّني ككرديٍّ مؤمنٌ ولي تطلّعٌ إلى الدّولة الكردية ولكن يقيناً لديّ تصورٌ مغاير. أنتم سادةٌ مفكّرون ولكم تقديرات، وبالنّسبة إليّ فلديّ تصوّرٌ للموضوع القومي. إنّني أرى أنّ الشرق الأوسط والعالم الإسلامي وحتّى الشرق بأكمله الذي يحتوي على المسلمين وغير المسلمين قد تضرّر كثيراً من استيراد مفاهيم خارجةٍ عن سياقاتنا الاجتماعية والتّاريخية. أنا رجلٌ أؤمن بالحداثة وأؤمن بالتّطور وعشت في الغرب مدّةً طويلة، لكنّ الكوارث التي لحقت بنا في الشرق الأوسط في القرن العشرين كانت بأكملها مستوردة.

مصلحة الأكراد في تواصلهم مع جيرانهم العرب ومع الترك والفرس

يبقى الكردي معتزاً بكرديته والعربي معتزاً بعروبته، لكن مفهوم الدّولة القومية كما أتى به الأوربيون إلينا كان مسبباً لكثيرٍ من المشاكل في هذه المنطقة. فظهرت تحرّكات تركيا الفتاة ومن ثم القوميين العرب واليوم القوميين الأكراد الذين يريدون أحياناً تكرار التّجارب نفسها وبإذن الله لن تتكرّر.

ما أشتركُ فيه ككرديٍّ مع مواطنٍ عربيٍّ ديمقراطيٍّ أكبر ممّا أشترك فيه مع كرديٍّ أصوليٍّ يؤمن بالإرهاب والقتل والتكفير. إنّ مصلحة الأكراد الاقتصادية والأمنية والسّياسية تكمن في تواصلهم مع جيرانهم العرب ومع الأتراك والفرس. يُشكّل الانعزال القومي مفهوماً خطيراً أدّى بنا إلى الكثير من المتاهات في الشرق الأوسط. أما المفهوم الثاني المستورد فكان الشيوعية ولست بصدد الدّخول في نقاش ذلك المفهوم. والمفهوم الثالث الذي عرّضنا للكثير من المشاكل هو العلمانية بالشكل الذي استورده كمال أتاتورك في تركيا ومحد رضا شاه في إيران والتي أدّت بنا إلى متاهاتٍ وحتّى إلى التّطرف الدّيني وهذه الحالة الإشكالية في علاقة الدّين بالحياة العامّة في الشرق كانت بسبب هذا المفهوم.

محاولة تجاوز التاريخ أحد مشاكلنا

أنا مؤمنٌ بالتواصل مع حضارة العالم لكننا لن نتجاهل الأُسس والوقائع والحقائق التّاريخية فالتّاريخ حاكمٌ في بلادنا. وربما يكون تجاوز التّاريخ أحد مشاكلنا المناقضة للحداثة والتّطور. رفضنا الدّين في الحياة العامّة باسم الحداثة وانظروا ماذا حدث. طبعاً أنا ضد إقحام الدّين في السّياسة وضدّ استخدام الدّين كوسيلةٍ للمحاججة السياسية فأنا رجلٌ مدني. في المقابل، إنّ مفهوم العلمانية كما طبّقه أتاتورك ومحمد رضا شاه والقوميون العرب والعسكر الذين أتوا بهذا الفصل بين الدّين والحياة العامّة أدّى إلى ظهور هذه التّيارات

المتطرّفة. أرجو ألّا يُفهم من كلامي أنّني أدعو إلى تلك الدّولة الانعزالية. أنا كرديٌّ أعتزّ بكرديتي ولكنّني حقيقةً، وهذا ما تفضّل به الأستاذ عادل، أعتقد أنّ الغالبية العظمى من الأكراد يرَون مصلحتهم في التواصل مع العراق الذي لا يحكمه حاكمٌ قويٌّ يستخدم موارد النّفط لبناء منظومةٍ أمنية.

◄ نحتاج إلى ضمانات لئلّا تتحول الحكومة بديلاً للدّولة والوطن

إنّ المطلوب في الدّول النّفطية، كالعراق الذي تغيب فيه مؤسّساتٌ قوية، ضماناتٌ لعدم تحوّل الحكومة إلى بديلٍ عن الوطن والدّولة، وهذا نقاشٌ يستحق أن نغوص فيه. نعاني في كردستان من نفس المشكلة، لا تظنّوا أنّها مشكلةٌ متعلّقة ببغداد. فحكومة الإقليم خصوصاً بعد عام 2003 حتّى اليوم، لها من مقوّمات القوّة أن تستقوي بواردات النّفط وغير ذلك إذا لم نضع الضّوابط الحقيقية لها. وقد كنتُ في السّابق رئيس حكومة الإقليم، ولا أسمح لهذه الحكومة أن تستعمل قوّتها للتّجاوز على حقوق الفرد، فالقضية ليست قضيةً عربيةً كرديةً وإنما هي قضيةٌ إنسانيةٌ موجودةٌ في أمريكا وفي كل دول العالم. يجب البحث عن ضماناتٍ للفرد كي لا يتجاوز عليه الحاكم، خاصةً الحاكم المستقوي بواردات النّفط، وهذا أصل المشكلة في العراق.

◄ ضرورة توافق العلاقات الخارجية لكردستان مع الحكومة الاتحادية

كان الكثير ينظر في المدّة الماضية قبل سقوط نظام صدام إلى كردستان على أنّها بؤرة توتّرٍ وأنّه سيكون لجيران العراق مشاكل كثيرةٌ معها. واليوم أقول إنّ لكردستان علاقاتٌ جيّدةٌ مع كل جيران العراق، وأتمنى على السّياسة الخارجية العراقية أن تكون في حالة وئامٍ أفضل مع المنطقة. إنّ أخي وصديقي وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري ليس هو المعني الوحيد بالشأن الخارجي فلا شكّ أنّ السّياسة الخارجية متأتّيةٌ من مجموعة اعتبارات، وليس فقط من وزارة الخارجية. لا يمكن النّظر إلى علاقاتنا الخارجية وكأنّ الإقليم

خطرٌ على العراق. على بغداد أن تستثمر هذه العلاقات لمصلحة الوضع العراقي. في المُقابل، قبل مدّةٍ وجيزةٍ ومن دون الغوص في التّفاصيل، كانت بعض القوى السّياسية في بغداد تتواصل مع عواصم إقليميةٍ للتّنسيق والضّغط على الوضع الكردي وهذا غير صحيح. برأيي، في ظلّ أجواء الثّقة والتّفاهم، يجب على العلاقات كردستان الدّبلوماسية والخارجية أن تكون متوافقةً بالكامل مع السّياسة الخارجية العراقية فالدّستور يحدّد أنّ السّياسة الخارجية هي من اختصاصات الحكومة الاتحادية وليس حكومة الإقليم.

❖ **الإعلامي إبراهيم الصميدعي : النّضال اليوم أمام مفهوم الأمّة والدّولة الوطنية**

السّلام عليكم. قطعاً، ثمة حقباتٌ لا يمكن أن نتجاوزها في أقل من منتصف القرون الوسطى بعد حرب الثلاثين في أوروبا التي قضت على نصف رجالها وهو الفكر الدّيني الذي أثبت فشله في العراق، وهو الآن في مصر وتونس. إن لم نتخلّص من هذا الفكر لن ننجح في بناء الدّولة، وكلّما اقتربنا من الفكر المدني كُلّما اقتربنا من إنتاج خطابٍ جميلٍ كالخطاب الذي تكلّم به جناب الدّكتور برهم صالح، خطابٌ قائمٌ على فكرة التخلّص من الفكر الدّيني وإعطاء الفرصة للفكر المدني لينتج الدّولة. غير أنّ ما صدمني اليوم هو الفكر القومي المتمترّس داخل شخصية الدّكتور برهم صالح. وفي الجزء الثاني، نحن ننظر اليوم بوصفنا مثقفين إلى مفهوم دور الأمّة في أوروبا كنموذج، وفي أوروبا لم تكن الأمّة داخل الدّولة الواحدة قبل الاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن تخلّصت من الفكر القومي. قال الدّكتور برهم صالح: "الكردي مثل العربي يريد الدّولة القومية"، وأنا أقول كمثقّفٍ بعد أن عشت عشر سنواتٍ من الفكر القومي، إنّني أكتشف اليوم أنّ أكثر من 90 في المئة من الشباب العربي يعتقد أن أسخف عقيدةٍ آمن بها هي فكرة الدّولة القومية. إنّني أعتقد أنّ النّضال اليوم مكرّسٌ لمفهوم الأمّة الوطنية والدّولة الوطنية والعراق كأمّةٍ وكقومية، وهذا ما أتمنّاه من شخص الدّكتور.

سأطرح سؤالَيْن على الدّكتور برهم صالح لكن أقول للسيد عبد المهدي قبل ذلك أنّ أسباب استقالتك من منصبك انتفت وعودتك أصبحت ممكنة، وأتمّنى أن ترجع وتُملي الفراغ الدّستوري. أمّا السّؤال للدّكتور برهم صالح: أنا أعتقد أنّنا بحاجةٍ إلى اعترافٍ من الاتحاد الوطني الكردستاني بشكلٍ صريحٍ وواضحٍ قبل الاعتراف من البيت الكردي بأنّ فخامة الرّئيس جلال طلباني عافاه الله غير قادرٍ على العودة إلى منصبه كما ونطالبهم بعدها أن يحسموا الموضوع ونريد بديلاً لهذا الأمر.

أمّا السّؤال الثاني فلا أريد جواباً عليه ولكن أقول إن التّوافقية الثنائية بين الحزبيْن الرئيسييْن في إقليم كردستان هي توافقيةٌ مشابهةٌ للوضع العراقي ومهدّدةٌ بأن تكون مشكلةً فهل ستبقى مشكلةٌ أم ستتحوّل إلى ثنائيةٍ حزبية؟ شكراً جزيلاً.

❖ **الدكتور علي السعدي: لماذا يتقدم السياسيون في كل مجلس ويتقدم الشعب في كل موت؟**

السّلام عليكم. لدي ملاحظتان على هامش الموضوع. أولاً، لماذا يتقدّم السّياسيون في كل مجلسٍ ويتقدّم الشّعب في كل موت؟ ثانياً، إنّ السّؤال الذي طرحه الأستاذ نصّار الرّبيعي والذي قد يطرحه الإخوة له بحوثٌ كاملةٌ منشورةٌ في "جريدة المواطن". وأستطيع أن أتحدّث بحيثيّاته وحلوله وخلاصته التي تقول إنّ القرار للأكثرية والسّلطة للأقلية وهذا ليس مجالنا.

من جهةٍ أخرى، هناك سؤالٌ يطرح نفسه: لدينا كل هذه العقول فأين الحكمة؟ وكل هذا الضجيج فأين القرار؟ من مفارقات الوضع العراقي أنّ هذا الإسم الذي تغنّت به الأزمنة ورسم ملامح الحضارة يَقتل اليوم من هم بلا أسماءٍ ولا ملامح لكنّنا نقول للعراق واسمحوا لي بهذه الأغنيات:

"لا الأغنيات من الحجارة ولا الحروف من المحابر
الشمس أغلقت النّهار وتهدّلت قبب المنائر
كل المدائن أعلنت يوماً بما فعلوا تجاهر
أفنيت أُفُقَك في الغُبارِ كرمى لحالكة الضّمائر
وتخضّبت منك الدّفوف ولها بما عَلَتْ البشائر
لا يومٌ يخلع صوتك ولا الحياء عن الحرائر
هرمت قوارير العطور خوفاً على دفق الضفائر
رسم الفرات على دمي وشماً وعلى جسدي دوائر
فترقرت مُقل السّماء وتوضّأت خطب المنابر
إنّ لفكرك أن يصوغ قصصاً لتؤنسها الدفاتر
فلقد توارثت الدّهور ما عهد دجلة إن يغادر

كلمة أخيرة للضّيف

مرّةً أخرى أوجّه الشّكر لسماحة السّيد الجليل وأستاذنا الفاضل وأنت من الآباء المؤسسين لهذا المشروع الوطني، أشكرك وأشكر سماحتك. وأشكر الأستاذ والأخ العزيز الدّكتور إبراهيم بحر العلوم على هذه الدّعوة وعلى لقاء هذه الوجوه الطّيبة والأصدقاء الأعزّاء. أغتنم هذه المناسبة، وتعقيباً على الاقتراح الذي تفضّل به الأستاذ عامر، وأوّجه لكم الدّعوة في هذا الملتقى، أن نلتقي في السّليمانية، فأنتم مدعوّون كفاءاتٍ وشخصياتٍ عراقيةً محترمةً ومقدّرةً أن تأتي إلى كردستان إلى السّليمانية وإلى أربيل وأن يكون الملتقى فرصةً لحوارٍ حقيقيٍّ حول هذه المشاكل التي نعاني منها عسى ولعلّ أن نتجاوزها. إنّها دعوةٌ مفتوحةٌ إلى الوزراء السّابقين بناءً على هذا المقترح أن

يتفضّلوا إلينا ويساعدونا بخبراتهم وإمكانياتهم لحلّ بعض هذه الإشكاليات التي نعاني منها.

مرّةً أخرى، كانت ليلةً سعيدةً وأمسيةً مفيدة، استفدت كثيراً منكم وأشكركم على حضوركم وإتاحتكم الفرصة الطيّبة لي. شكراً جزيلاً والسّلام عليكم.

(9)

أزمـة العـراق...

غياب دولة المواطنة

❖

معالي الدكتور عبد الكريم السامرائي

وزير العلوم والتكنولوجيا

❖

■ 2 تموز 2013 ■

التقديم

افتتح الدّكتور إبراهيم بحر العلوم ملتقى الثلاثاء الشهري في جلسته التّاسعة بتاريخ 2 تموز 2013 مُرحِبّاً بضيف الملتقى لهذا الشهر معالي وزير العلوم والتّكنولوجيا الدّكتور عبد الكريم السّامرائي وبضيوف الملتقى الكرام، وجاء في التّقديم:

بسم الله الرّحمن الرّحيم

﴿قل هذه سبيلي أدعُ إلى الله على بصيرةٍ أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين﴾ - صدق الله العلي العظيم

سماحة السّيد بحر العلوم، الضّيف العزيز، أصحاب المعالي والسّعادة والسّيادة، الإخوة والأخوات الأكاديميون والمثقفون والإعلاميون، الأخوات الفاضلات والإخوة الأفاضل، السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أصداء الملتقى

يُسعدنا أن نلتقي معكم في الجلسة الملتقى التّاسعة كما ويُسعدنا أن

نسمع أصداء هذا الملتقى في الوسط السّياسي والثقافي لقضايا ثلاث:

المحور الأوّل: احتضان هذا الملتقى لصنّاع القرار السّياسي في العراق وتفضّلهم علينا بالمشاركة فيه.

المحور الثّاني: حضوركم أيّها السّادة والسّيدات، إنّ هذا الحضور المتنوّع النخبوي والسّياسي والأكاديمي والثقافي محلّ اعتزازٍ وتثمين.

أمّا **المحور الثالث** وهو الأهمّ: الحوار النّاضج والهادف، فقد نجحنا حتّى الآن في ضبط إيقاعات هذا الحوار الهادف بشكلٍ يؤمّلنا بالاستمرار فيه سعياً إلى تحقيق أهدافه.

أملنا كذلك أن نتواصل بتوثيق هذه الملتقيات كما تم توثيق الملتقيات السّابقة. وكنّا نتوقّع أن نتمكّن من توزيع الحلقات الأخرى في هذه الأمسية، لكن تعذّر علينا تحقيق ذلك. ومع هذا فالشكر إلى اللّجنة المشرفة وخاصةً رئيس تحرير جريدة المواطن الأخ علي الغريفي والطّاقم الذي يشرف على إعداد وتوثيق هذه الملتقيات. كما ونشكر الجهد المبذول في الإخراج والطّباعة ولكم من راعي الملتقى سماحة السّيد بحر العلوم ومن داعيكم ومن الإخوة العاملين كل الشكر والثّناء على هذا التّواصل الجميل.

تبريكات وتهانٍ

لا بدّ ونحن على مقربةٍ من شهر رمضان المبارك الذي يُصادف الأسبوع القادم، أن نقول لكم مقدّماً رمضان مبارك وتقبّل الله أعمالنا وأعمالكم وتقبّل الطّاعات، وغفر الله ذنوبنا، خاصّةً ذنوب السّياسيين، وما أكثرها وأنا منهم في هذا الشهر المبارك.

وكذلك دعوني أتقدّم بالتّهنئة إلى الشعب العراقي الكريم وإلى الحكومة وإلى وزارة الخارجية بالنّجاح الذي تمّ تحقيقه الأسبوع الماضي لخروج العراق من الفصل السّابع واستكمال السّيادة واستكمال الاستقلال. نتمنى أن نتمكّن

من استثمار هذا الإنجاز الوطني الكبير سياسياً واقتصادياً لرفع العراق وازدهاره.

الحكومات المحليّة

أُعلنت هذا الشهر نتائج انتخابات مجالس المحافظات في نينوى والأنبار عن نسب مشاركةٍ تُشابِه مثيلاتها في باقي المحافظات. أمّا في بغداد والمحافظات الأخرى، فقد صادقت رئاسة الجمهورية على مراسيم تعيين معظم المحافظين. وفي جميع أحوال، فقد سارت عمليّة تشكيل الائتلافات بشكلٍ انسيابيٍ نسبياً وضمن الفترات المقرّرة لها قانونياً. لا شك في أنّ الفترة القادمة ستكون محطّ أنظارٍ وترقّبٍ لاختبار كفاءة وانسجام الائتلافات السّياسية وقدرتها على تحقيق برامجها الانتخابية لخدمة أبناء هذه المحافظات. ومن السّعادة أيضاً أن نرى في دورة مجلس النّواب الجديدة أداءاً لربّما يكون متميّزاً نسبياً عن الفصل السّابق ونأمل أن يستمرّ هذا الأداء على نحوٍ أفضل.

ضيف الملتقى

ضيفنا لهذا الملتقى في هذه الأمسية البغدادية التّموزية القيادي في القائمة العراقية ورئيس حركة السّلم والتّنمية الدّكتور عبد الكريم السّامرائي. وكما تعرفون، فقد كان نائباً في البرلمان عام 2006 عن جبهة التّوافق وترأّس نيابة لجنة الأمن والدّفاع في تلك المرحلة. وعام 2010، تسلّم حقيبة وزارة العلوم والتّكنولوجيا، كما يُعتبر ناشطاً سياسياً في صفوف الحزب الإسلامي العراقي وفي صفوف حركة الإسلاميين قبل التغيير وقد عانى مثل إخوانه وزملائه إن كان على الصّعيد الشخصي أم على صعيد أسرته.

من جهةٍ أُخرى، فهو من القادة الذين لعبوا دوراً تضامنياً مع الاحتجاجات التي حدثت في المنطقة الغربية وخاصّةً في سامراء وقدّم استقالته

تضامناً مع تلك الاحتجاجات لتحقيق المطالب وعاد إلى مجلس الوزراء الأسبوع الماضي.

في جميع الأحوال، ما نريد قوله من هذه المقدّمة المختصرة، إنّ حركة الدّكتور السّامرائي السّياسية خلال الأزمة الماضية اتّسمت بميزةٍ مهمة، فهناك رؤيةٌ واعتدالٌ وتوازنٌ في الموقف. هذا ما نحتاجه في المرحلة التي يمرّ بها البلد من مخاضٍ سياسيٍّ عسير، أن تكون هناك شخصياتٌ تمتلك رؤية الاعتدال في تشخيص المواقف والتّوصل إلى آلياتٍ لحلّ هذه الأزمات. من هذا المنطلق، نتمنى أن يضيف الضّيف إلى ما قدّمتْه القيادات السّياسية في الفترات السّابقة من رؤى وتشخيصٍ للأزمة السّياسية وآفاق للحل. فقد تفضّل علينا في الجلسة السّابقة وكانت له مداخلة، أمّا اليوم فنستضيفه لنتحدّث معه في حوارٍ صريحٍ ضمن قدرتنا العالية على ضبط إيقاعاته التي تساهم في وصولنا إلى الهدف المنشود. شكراً لكم وللضيف العزيز.

القسم الأول
غياب دولة المواطنة
المحاضرة

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد،

سماحة السّيد بحر العلوم المحترم، معالي الوزراء، معالي السّادة النّواب، المشايخ الكرام، السّادة الأفاضل، الإخوة الأكاديميين، السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

■ الاعتدال ضرورة قيادية

أشكر أخي الدّكتور إبراهيم بحر العلوم على هذه المقدّمة الرّائعة. نتمنّى

ونسأل الله تعالى أن يجعلنا عند حسن ظنّهم وظن العراقيين في أن نكون ضمن هذا الوصف الذي ذكره وهو وصف الاعتدال. وينبغي على كل عراقيٍّ وكل مسلم أن يكون هكذا. فالاعتدال هو وصف كل مسلمٍ وينبغي على من يتبوّأ مكانةً مهمّةً في قيادة أي شريحةٍ في المجتمع أن يكونَ معتدلاً. جزءٌ من ديننا أن نكون معتدلين ومتسامحين. وجميعكم ذلك النّفر الذي جاء بين يَدَيْ النّبي (ص) يسأله عن عبادته ولما سألوا عن صلاته وصيامه فكأنّهم استقلّوها، فقال أحدهم "أنا أصوم ولا أفطر" وقال الآخر "أمّا أنا فأقوم ولا أنام" وقال الثالث "أمّا أنا فأعتزل النّساء". ولمّا أخبر النّبي (ص) قال: "أمّا والله أنّما أنا اتقاكم لله وأخشاه ولكنّني أصوم وأفطر وأصلّي وأنام وأتزوج النّساء وهذه سنّتي ومن رغب عن سنّتي فليس مني". هذا الوصف الطّبيعي، وهو وصف الذي يثقل على نفسه ويثقل على غيره بما ليس في دينه ووصفه كالمنبت الذي يُحَمّل دابّته في سفرةٍ أكثر ممّا تتحمّل فتموت دابّته وهو لم يقطع طريقه. لذلك، أسأل ألّا نكون هكذا بل نكون كما يريد ربّنا اولاً وكما يريد شعبنا الذي هو المحور كي تتحقّق مصلحته.

■ ملتقى رائع

لا شك في أنّ المحاور التي تُطرَحُ دائماً في هذا الملتقى هي وصفٌ وتوصيفٌ للوضع العراقي بشكلٍ عامٍّ وأيضاً هي مقترحات وتصوّرات الإخوة للحلول. لقد حضرت الملتقى السّابق وكان رائعاً حيث حضر الدّكتور برهم صالح وطُرِحَت فيه المداخلات والأفكار الطيّبة. نأمل أن تُستَثمر هذه الحوارات وأن يتمّ تحويلها إلى آليات عملٍ تؤثّر على قرارات القادة على المستويات الرّسمية سواءً كانت تنفيذية أو غير ذلك. كلّي أمل، وبالتّأكيد حضور أمثالكم هذه الملتقيات سينعكس إيجاباً على آليات العمل في كل المجالات التي نعمل بها سواءً في مجلس الوزراء أو مجلس النّواب أو في كل الأماكن التي نشغلها في مراكزنا الرّسمية.

■ عراق ما قبل 2003

إذا أردتُ وصف الوضع العراقي الآن، لا بدّ أن أتناول شيئاً بسيطاً عن الوضع العراقي منذ عام 2003 حتّى اليوم ليكون مدخلاً صحيحاً وتوصيفاً يساعدنا على اقتراح الحلول الصّحيحة.

قادت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003 تحالفاً عالمياً لغزو العراق رغم كل التّبريرات التي قدّمتها أميركا حول الغزو وثبت أنّها غير صحيحة. رغم ذلك، أنقذنا هذا الغزو من نظامٍ دكتاتوري مستبدٍّ جَثم على صدور العراقيين فتراتٍ طويلةً وأضعف العراق والمواطن العراقي وهدّد حريته وصادر كل شيءٍ عنده.

لم يكن لدى المواطن العراقي في ذلك الوقت حرية كلامٍ أو حرية اتصالٍ أو أيّ مجالٍ من مجالات التّعبير عن الرّأي إلّا بما يسمح به قائد الضّرورة أو ما تسمح به أنظمة الحزب القائم في ذلك الوقت.

ومن الطّريف أنّه في عام 1997 حدثت الكثير من المضايقات لعائلتنا حيث اعتُقِل أحد إخواني وأُعدِم وذهب الآخر في الحاكمية والثالث، وهو سفيرنا الآن في بلغاريا، صدر عليه حكمٌ وسافر خارج البلاد. بعد مدّة، اضطُرِرت إلى الاتصال به لكنّني لم أتمكن من ذلك فذهبت مع أحد أصدقائي الأكراد إلى زاخو لنتصل به هاتفياً ونعود. أقول إذاً إنّه لم تكُن لدى الفرد حريّة الاتصال في ذلك الوقت حيث لم يتوفّر هاتفٌ نقّالٌ أو أيّ وسيلةٍ من وسائل الاتصال. كما وحُرِم العراقي في تلك المدّة من أبسط الحقوق ولم يكن لديه أي منفذٍ من منافذ التّعبير عن الرّأي وكان العراق يعيش حقبةً عصيبةً بالإضافة إلى الحُرمان والرّاتب الذي لم يكن يكفيه حتّى لشراء طبقةٍ من البيض.

■ عراق ما بعد 2003

كذلك عشنا في هذه المرحلة حالةً سياسيةً صعبةً وشهدنا علاقاتٍ سيئةً

مع دول الجوار وخضنا حروباً كُبرى. صحيحٌ أنّه كان احتلالاً أو غزواً أو تحريراً كما سمّاه البعض في تلك المدّة ولكنّه أنقذنا من النّظام البعثي، وكنّا نأمل أن ننفتح على وضعٍ جديد وننتقل فيه إلى مرحلةٍ أخرى وأن نخوض غمار الدّيمقراطية ونستثمرها بشكلٍ ينسجم مع طموحاتنا. صحيحٌ أنّنا كُنّا داخل العراق ولم نستطع الخروج في ذلك الوقت، لكن كان إخواننا وزملاؤنا في الخارج يفكّرون بمشاريع كثيرة، وكانت المعارضة الإسلامية تفكّر بتحويل المشروع الإسلامي إلى شيءٍ جديدٍ يعيش فيه العراق بعد التخلص من هذا النّظام الدكتاتوري كي يعيش العراقيون في وضعٍ يتناسب مع ما كان يُخطط له في ذلك الوقت. وفي الفترة ما بين عامي 2003 و2005 كنّا نشعر تقريباً بأنّ العراق قد بدأ فعلاً بالانتقال بشكلٍ صحيحٍ نحو بناء الدّيمقراطية، حيث استطعنا أن نصيغ دستوراً ونجري انتخابات. لكن سأتطرق بعد قليلٍ إلى ما حدث من تفجير مرقد الإمامَيْن العسكريَيْن الذي كان مفصلاً أساسياً في تحوّل المشهد العراقي من مشهدٍ إلى مشهدٍ آخر.

■ اوضاع الشعب العراقي

كان الشعب العراقي يتشكّل تقريباً من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأوّل هو إقليم كردستان. كان مستقراً منذ بداية التّسعينات بسبب ما حصل من شبه عزل الإقليم عن العراق. وبنى الإخوان في قيادة الإقليم منذ تلك المدّة حتّى عام 2003 علاقاتٍ مميّزةً مع دول العالم واستطاعوا أن يبنوا الإقليم شيئاً فشيئاً إلى أن وصل في عام 2003 إلى مرحلةٍ معيّنةٍ ودائماً ما كان وضعه خاصٌ وتمكّنوا من تشريع دستور.

■ الشعب العراقي والمحافظات الأخرى ظهر فيهما اتّجاهان للتعامل مع الاحتلال:

الجزء الأكبر من الشعب العراقي اعتبر الاحتلال فرصةً للانتقال إلى مرحلةٍ جديدةٍ نعيش فيها حياةً طبيعيةً كبقيّة العالم ويستطيع العراق فيها تحسين أوضاعه الاقتصادية وغير ذلك.

أمّا الجزء الآخر، فاعتقد أنّه احتلالٌ تنبغي مقاومته بأشكالٍ مختلفة. رأى القسم الآخر ممن كانوا يمارسون العمل السّياسي سواءً في الدّاخل أو الخارج أنّ المقاومة السّياسية وحسب ما سُميت يمكن أن تكون هي المنقذ للتوجيه الشرعي والمنقذ لما يرون فيه المصلحة بالتّعامل مع الأحداث وبدأوا يصلون إلى مبدأ المشاركة السّياسية في العملية الانتخابية وغيرها، كما وألّفوا الكثير من المؤلّفات. وقد كُنّا نحن من ضمن هؤلاء الذين اعتقدوا منذ بداية الاحتلال بأنّه لا بدّ من أن ننتقل إلى التّعامل مع العراق الجديد بهذه الكيفيّة وأنّ المشاركة في العملية السّياسية في تقديرنا كانت هي الأولى والأرجح وتصبّ في مصلحة البلد. وإن سَنّت هذة المجموعة القوانين فلا مُشكلة لدينا لكن لاينبغي أن تتشكّل حالة صراعٍ بين الأطراف بل على العكس يجب أن يتمتّعوا بحرية العمل في ما يروه مناسباً سواءً من النّاحية الشرعية أو من حيث تحقيق المصالح وتجنّب الفساد.

■ اختلال التوازن

إزاء هذه التّصورات ونتيجةً لمشاركة البعض وعدم مشاركة الآخر كانت هناك ظواهر عديدةٌ من أهمها مسألة المشاركة والحضور في مؤسسات الدّولة وتأسيس الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية التي لم تتشكّل كما نصّ الدستور وحصل خللٌ في التّوازن في الوقت الذي لم يُجبر أحدٌ على عدم المُشاركة.

هذه المقدّمة ضروريةٌ لتوصيف واقع الحال إذا أردنا تقييم تجربتنا التي حصلت والتي كان المواطن العراقي يأمل من خلالها بديمقراطيةٍ تُبنى بعد عام 2003، لكن ما هو شكل الدّيمقراطية وما هي المحاور التي ستكون عليها؟

نستطيع القول إنّ المواطن العراقي كان يأمل تحقيق عدّة أمورٍ يشتهيها ويراها ويخطّط لها. إنّ الأمور التي كان يتمنّى المواطن العراقي من هذه الديمقراطية أن تحقّقها عديدةٌ ومهمّة.

أوّلها، دستورٌ مُتَفَقٌ عليه، وقد واكبنا هذه القضية حيث كان هناك صراعٌ شديدٌ على طريقة صياغته إلى أن صار بهذه الطّريقة. لقد كُنّا من ضمن من اعترض على ما جاء في الدّستور لأنّه أتى مفصّلاً على كيفيات النُّخب السّياسية وطبعاً لم يكن هناك توافقٌ على كل الأمور ولكن هذا هو ما تمّ التّوصّل إليه. لذلك، اشترطنا وضع مادّةٍ تتيح للنّخب السّياسية أن تعدّل ما جاء في الدّستور كي نتمكّن من المصادقة عليه وتأييده وفعلاً وضعنا المادّة 142 وكنّا نأمل بتحقيق تعديلٍ عليه.

وكنّا في الدّورة الثانية موجودين وتشكّلت لجنةٌ برئاسة الشيخ همام حمّودي بقيت تدرس التّعديل لأربع سنواتٍ لكن بصراحة لم تُعدَّل القضايا الأساسية حيث كان هناك صراعٌ شديدٌ حولها. في المُقابل، عُدّلت القضايا الثانوية ولم تُقرّ بشكلٍ نهائيٍّ فبقيت مواطن للنّزاع، ومنها قضايا النّفط وغيرها من القضايا بين الإقليم والمركز التي هي إحدى المسائل المُختلف عليها في الدّستور أصلاً.

■ الإرهاب اخترق القوات المسلّحة

كنّا نأمل بناء قوّاتٍ أمنيةٍ متوازنةٍ وغير مخترقةٍ لكن كما ترون اليوم لا تزال هناك اختراقاتٌ في القوّات المسلّحة من عناصر الإرهاب أو من عناصر غير كفوءة. لقد أشرف الأميركيون على بناء هذه القوّات على خلفيّة حلّ الجيش العراقي وحلّ مؤسّسات الدّولة. واليوم تحدّثنا مع الدّكتور صفاء الصّافي في مجلس الوزراء عن قضية استشهاد مدرّب نادي كربلاء الأخ محمد عباس كما وتحدّث بعض الوزراء بصراحةٍ وقالوا إنّ هذه القوّة التي ساهمت

باستشهاد المدرّب، رحمة الله عليه، اتّسمت بالحماقة والاستهتار الشديدَيْن، فقد ضربه شخصٌ بالهراوة حتّى مات. هل هذا يُعدّ من القوّات الأمنية الحقيقية؟ من درّب هذا الشخص؟ كيف تمّ تدريبه؟ لذلك توجد العديد من الإشارات، ويجب إعادة بناء هذه القوّات بما ينسجم وأخلاق العراقيين في أقرب فرصة.

■ ما زلنا نتطلّع لقانون انتخابات أفضل

تشكّلت مفوضيّة انتخاباتٍ في الدّورة السّابقة وأعتقد أنّ هذا إنجازٌ بحدّ ذاته. صحيحٌ أنّ الكُتَل السّياسية هي التي أشرفت على تشكيلها لمرّتيْن وأنا متأكّدٌ من أنّها ليست مستقلّةً عن الجبهة السّياسية ولكنّها مع ذلك عملت بجدّيةٍ وبمهارةٍ عالية. واستطاعت المفوضية السّابقة أن تُنجز العديد من الانتخابات وقامت أيضاً بإجراء انتخابات مجالس المحافظات في الفترة الماضية. كانت هناك ملاحظاتٌ أساسيةٌ وإن لم تكُن جوهرية. إنّ العوامل التي أثّرت على الانتخابات هي عوامل أُخرى منها عزوف النّاخب وغيرها ولم تكن بمثابة تقصيرٍ أو عدم مهنية هذه المفوضية. والحمد لله تشكّلت أكثر من حكومةٍ في العراق نتيجة انتخاباتٍ تنافست فيها الأحزاب.

لكنّ الإشكالات التي وقعت أثناء تشكيل الحكومة مبنيّةٌ على عوامل غير الانتخابات كان بعضها يتعلّق بقانون الانتخاب الذي سمح للبعض وأقصى البعض الآخر في الدّورة السّابقة. قرّرنا أن نتجاوز هذه الإشكالات في هذه الانتخابات في مجالس المحافظات، ولكن جيء لنا بنظام كتلةٍ تحصل على أرقامٍ هائلةٍ ومقاعد قليلةٍ مُقابل قوائم تحصل على أصواتٍ قليلةٍ ومقاعد كثيرة. وحتّى الآن، لم نستطِع الحصول على نظامٍ انتخابيٍّ جيّدٍ بحيث يكون عادلاً.

إضافةً إلى عوامل أخرى، فالحكومات السّابقة تشكّلت بناءاً على نتائج انتخابات. واجهنا في تشكيل الحكومة الحالية موضوع الكتلة الأكبر لمجلس

النّواب ورغم الخلاف حول تفسير نص المادّة 76، تشكّلت حكوماتٌ نتيجة الانتخابات وأعتقد أنّ هذا عاملٌ إيجابيٌّ استطعنا أن نتجاوزه وأن نكون قادرين على تجاوز الإخفاقات في المرحلة التالية.

■ فشلنا في تشريع قانون المحكمة الاتحادية

لقد فشلنا في تشكيل محكمةٍ اتّحاديةٍ مُتّفقٌ عليها بعد تشريع قانونها وهذه من المسائل التي للأسف الشديد لا تزال محوراً للجدل وخلافاً بين الكُتل السّياسية. هذه المحكمة لم تُشكّل رغم أنّ الدّستور قد نصّ على تشكيلها وأعطاها الصّلاحيات، ومن ضمن صلاحياتها تفسير مواد الدّستور. أمّا المحكمة الموجودة الآن فقد شُكّلت قبل الدّستور من دون قانونٍ لها كما وأنّها تُفسّر الدّستور رغم أنّها لا تملك تلك الصّلاحية. وإذا سأل أحدٌ كيف نقبل بهذا، أقول: هل لدينا بديل؟ للأسف لم نستطِع حتّى الآن تشكيل محكمةٍ اتّحاديةٍ على وفق ماجاء في الدّستور وفي مواده 91 و92 و93.

من الغبن الشديد أن نتكلّم جزافاً عن القضاء وجميعنا جئنا من محافظات، فهو متميّز ويعمل بشكلٍ رائع. نعم، ثمة ملاحظاتٌ على بعض مفردات القضاء، وليس من المنصف التّعميم ونعت القضاء بهذا الأمر. أنا أعرف طبيعة القضاء في محافظة صلاح الدّين وغيرها من المحافظات ومن الممكن أن يكون الدّكتور وائل عبد اللطيف على درايةٍ بوضع البصرة. القضاء العراقي متميّزٌ ولكن توجد مشاكلٌ في بعض المفردات ومنها المحكمة الاتحادية والمحكمة الجنائية المركزية حيث ما زال الخلاف مستمراً كما وأنّها تحتاج إلى تفعيل موضوع ادّعائها.

■ فشلنا في تحقيق المصالحة الوطنية

النّقطة الأخرى: كان الشعب يأمل أن تتحقّق المصالحة الوطنية. وقد

أشرت في مداخلتي، والدّكتور إبراهيم يعلم، حول هذا الموضوع حيث كنت قد تحدّثت عن نقطتَيْن فقط ومن بينهما المصالحة الوطنية. لقد دخلنا فعلاً، في مجلس النّواب والنّخب السّياسية والأحزاب، دوراتٍ كثيرةً متعلقة بهذا الموضوع، وعقدنا ندواتٍ ومؤتمراتٍ كثيرةً داخل وخارج العراق، لكنّني دائماً أشير إلى أنّه إذا أردنا فعلاً تحقيق مصالحةٍ وطنيةٍ علينا الاستفادة من تجربة كردستان. بعض المسيئين في كردستان أخذوا جزاءهم والباقون أُعفيَ عنهم وهذه مصالحةٌ وطنيةٌ حقيقية. إذا أردنا اليوم أن نبني مصالحةً وطنيةً ينبغي أن ترتكز هذه المصالحة على حلول. نحن لم نستطع أن ننجز مصالحةً وطنيةً حقيقيةً حتّى الآن، لكنّنا نأمل أن نتجاوز ذلك في المراحل المقبلة.

■ تحقيق الفصل بين السّلطات

وهذا الفصل هو إحدى العلامات الفارقة والمميّزة للدّيمقراطية. لا توجد في كل العالم سلطاتٌ ثلاثٌ تشريعيةٌ وتنفيذيةٌ ودستوريةٌ مستقلّة. اليوم، مجلس النّواب يشرّع السّلطة التّنفيذية وموازنتها كما أنّ تعيين الحكومة والمحاسبة والمراقبة بيده. إذاً، يوجد ترابطٌ وتلازمٌ بين السّلطتَيْن التّشريعية والتّنفيذية وكذلك بالنّسبة إلى السّلطة القضائية، يوجد التزامٌ بما نصّ عليه الدّستور وبما تنصّ عليه القوانين. يُعتبر التّدخل أكثر من ذلك بالتأكيد تدخلاً سلبياً، فالتّدخل السّياسي في القضاء له نتائج سلبية. إنّ إحدى الأمنيات التي يفكّر بها المواطن العراقي هو تحقيق الفصل بين السّلطات على ضوء ما جاء في الدّستور.

■ فوضى إعلامية

بالتأكيد كنّا محرومين سابقاً وكنّا نأمل أن يؤسّس كل شخص قناةً أو جريدة. ما نراه اليوم هو فوضى إعلاميةٌ وليس حريةً إعلاميةً فقط. إحدى المشاكل الأساسية التي تنعكس آثارها على الواقع هو ما يجري في الإعلام من طعن الأطراف ببعضها البعض وفتح ملفّاتٍ لا يجوز فتحها في وسائل

الإعلام لأن مكانها مكانٌ آخر. لذلك، ينبغي تهذيب هذه الفوضى الإعلامية ووضع قوانين خاصةٍ بها هي قوانين حرية الصّحافة، وأتصوّر أنّ هناك قانونٌ شُرّع لكن عليه ملاحظات.

■ الرّقابة ومنظّمات المجتمع المدني

بالإضافة إلى تفعيل اللّجنة الرّقابية ومكافحة الفساد، لدينا منظمات المجتمع المدني والأمانة العامة لمجلس الوزراء التي منحت آلاف الإجازات، غير أنّ مُعظم هذه المنظّمات يملكها الأحزاب. سواءً كانت هذه المنظّمات ثقافيةً أم إغاثية، فهي مملوكةٌ من الأحزاب السّياسية وهذا الأمر يحتاج إلى التقنين.

كان المواطن العراقي يأمل أن تتحقّق تصوّراته سابقاً وأن تُبنى مؤسّسات الدّولة بهذا الشكل فهو يراها واقع الحال بعد عام 2003 عندما تخلّص من الحكم الديّكتاتوري، لكن حدث هذا الاضطراب لعدم تحقّق النّقاط المذكورة سابقاً بما يتناسب مع الأنظمة الدّيمقراطية كما هي موجودة في العالم.

■ الدّيمقراطية ثقافة وليست فقط انتخابات

من يعتقد أن الدّيمقراطية تتمثل بالانتخابات فقط فهو واهم. نحن نحتاج إلى ثقافةٍ ديمقراطيةٍ تؤهّلنا لإجراء انتخاباتٍ وتغيير حكوماتٍ وتداولٍ سلميٍّ للسّلطة. ليس من السّهل اليوم على من يتسلّم منصباً معيّناً أن يتركه. إنّ الجميع بحاجةٍ إلى هذه الثّقافة، ليس فقط المسؤول والأحزاب، بل حتّى المواطن، وعدم وجودها ينعكس على الانتخابات ونتائجها.

■ الخروج من الأزمة

يمكن للمداخلات أن تُثري الحوار أكثر وتجعل عدة أطرافٍ يدخلون في

الحديث. أستطيع أن أُجمل كيفيّة الخروج من الأزمة بثلاثة محاور أساسية:

1 - المحور التّشريعي

2 - المحور الأمني

3 - المحور السّياسي

بالطّبع، لا نستطيع أن ننجز ما كتبت في هذه المحاور الثلاث لكن ينبغي أن نُفكّر بالأمور الأساسية وأن نُنجزها في ما تبقّى من هذه الدّورة حتى نتجاوز ما وقعنا فيه من أخطاءٍ في الدّورة المقبلة.

■ الجانب التشريعي

يجب أن يحصل تعاونٌ بين الحكومة وبين مجلس النّواب، وأنا أشارك الدّكتور إبراهيم بحر العلوم في ما تمنّى، أي أن يكون ما تبقّى من هذه الدّورة التّشريعية أكثر هدوءاً، لكن هل سيتحقّق ذلك؟ ليس عندي يقينٌ بأنّ هذا سيحصل ولكن إذا أردنا أن نتجاوز فعلاً هذه المرحلة ينبغي أن نكون قادرين على إنجاز الخطوات التّشريعية التّالية في ما تبقّى من هذه الدّورة على الأقل حتّى نستطيع أن نؤسّس لما بعدها.

قانون المحكمة الاتحادية: هذا الموضوع ينبغي أن يُنجز بتوافقٍ سياسيٍّ حتّى لا يُطَعن به في تفسيرات المحكمة لنصوص الدّستور. لقد تأخّرنا سبعة أشهرٍ على تشكيل الحكومة بسبب الخلاف حول موضوع الكتلة الأكبر داخل مجلس النّواب. هل هي الكتلة التي دخلت الانتخابات أو الكتلة التي تشكّلت بعد الانتخابات؟ وهذا الأمر جاهزٌ للتّصويت والتّشكيل وهو لا يستغرق وقتاً طويلاً.

قانون الأحزاب: تشريعه مهمٌ جداً. هناك لغطٌ كبيرٌ على الأحزاب وتمويلها وكل حزبٍ يتّهم الآخر فمنها من يقول أنّ الحزب الآخر وراءه إيران

وآخر يُتّهم بالدّعم السعودي وثالثٌ يُعتبر حليف قطر. كي ننتهي من هذا الموضوع على الدّولة تخصيص موارد للأحزاب، كما وعليها أن تكون مكشوفةً جميعها وأن تكون تحت إشراف السّلطات الرّقابية لمحاسبة الأحزاب.

قانون النّفط والغاز: وهذه إحدى المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم. وأنا كعضوٍ في لجنة النّفط والغاز أعرف مدى تفاعل هذه القضية، فهي تُشكّل مشكلةً كبيرةً وتوجد عدّة نسخٍ عن هذا القانون. ثمّة نصوصٌ دستوريةٌ تتكلّم عن الثّروة النّفطية سواء الحالية أو المستقبلية، فهل هي للإقليم أم للحكومة الاتحادية؟ هل نحن قادرون على تشريع هذا القانون وإنهاء المشاكل العالقة؟

قوانين المصالحة الوطنية: وقد ذكرت أنّها من أهم القضايا ومن الممكن أن نحقّق فيها إنجازاً كبيراً إذا أنشأنا هيئةً تضع قانوناً للمصالحة الوطنية. يجب أن يعتمد هذا القانون على لجنةٍ موجودةٍ في مجلس النّواب تعرف العمل وتُتابعته، ومؤسسةٍ تنفيذيةٍ موجودةٍ مرتبطةٍ بالحكومة تتابع هذه القضية وبالتّالي نحوّل موضوع المصالحة الوطنية إلى قانونٍ وهذا ما دَعينا إليه أكثر من مرّةٍ.

قانون العفو العام وتعديل المُساءلة والعدالة والمخبر السّري وغيرها: بحكم قربي ومتابعتي لما يجري اليوم من مظاهراتٍ واعتصاماتٍ، أستطيع أن أجزم أنّه إذا استطعنا أن نُحقّق القوانين ونشرّعها، ربّما هذا الأمر سينتهي في وقتٍ قريب. يعتبر المعتصمون والمتظاهرون هذا الأمر إنجازاً كبيراً خصوصاً في ما يخصّ موضوع قانون العفو العام. أتصوّر أنّ اللّجنة قد أنجزت قسماً كبيراً من القانون وبقيت عليه لمساتٌ قليلةٌ ستتمكّن من إنجازها. صوّت مجلس الوزراء على قانون المساءلة والعدالة وهو الآن موجودٌ في مجلس النّواب وأتمنّى أن يكتمل بالإضافة إلى موضوع المخبر السّري.

قانون المجلس الاتحادي: لا يمكن إنجازه خلال هذه المدّة. قديماً، كان لمجلس رئاسة الجمهورية حق الاعتراض على القوانين وإعادتها إلى

مجلس النّواب لغرض مراجعتها أمّا اليوم فهذه مُهمّة رئيس الجمهورية والقانون الذي يخرج من مجلس النّواب هو قرارٌ نهائيٌّ لا تعديل عليه. هل نحن مقتنعون به أم لا؟ تستنزف اليوم المجالس الموجودة موارد هائلةً من موازنة الدّولة، فهل الاستمرار بهذه المجالس مقنعٌ أم لا؟ إمّا أن نُعدّل الدّستور ونحذف المجلس أو أن نبادر إلى تشكيله.

■ المحور الامني

تشريع قانون مكافحة التّجسّس: بعد أن انفتح العراق بهذا الشكل وباتت حدوده تُختَرق من قِبل كل الأطراف، أعتقد بأنّ تشريع مثل هذا القانون مهمٌ جداً.

ينبغي إعادة هيكلة القوات المسلّحة وتحقيق التّوازن وتقنين المؤسسات الأمنية بما يضمن عدم تداخل الصّلاحيات. أنا لست من ضمن المؤسسة الأمنية حالياً ولكن كنت في الدّورة السّابقة نائباً لرئيس لجنة الأمن والدّفاع وكنّا نتواصل مع قادة الأجهزة الأمنية. ثمة مشكلةٌ كبيرة، فقد وقع تداخلٌ في الصّلاحيات لمؤسساتٍ كثيرةٍ في الدّولة. توجد حاجةٌ ماسةٌ إلى التّقنين بما يزيل هذا التّعارض ويضمن لكل مؤسسةٍ هيكليّتها وصلاحيّاتها. إضافةً على ذلك، تُعاني بعض المؤسسات من إشكالٍ دستوري ومن اعتراضٍ من قِبَل بعض السّياسيين أو الكتل السّياسية فإمّا أن تُشرّع لها قوانينٌ لتُصبح مقنّنةً وتصبح دستوريةً وقانونيةً وإمّا أن تلحق ببعض الوزارات التي لها قوانينها الخاصّة. يكون الاختراق الذي يحصل متزامناً مع تطهير الأجهزة الأمنية من الاختراقات التي حصلت ويوجد كلامٌ صريحٌ من قِبَل بعض المسؤولين الرّسميين عن حدوث مثل هذه الاختراقات التي يجب إزالتها.

يجب تفعيل رئاسة أركان الجيش، وعلى الفرق العسكرية أن ترتبط بها وما من داعٍ لبقاء قيادة العمليات. إنّ هذه التّشكيلات الطّارئة على المؤسّسة

الأمنية ورئاسة أركان الجيش هي التي تُفعّل وتربط بها كل القوّات وتدير حركة القطاعات من مكانٍ إلى آخر. ربّما يعتبر البعض أنّ هذه التفاصيل ليست في مكانها المُناسب لكن هذا رأيي الخاص.

يجب تشكيل القيادة العامّة للقوات المسلّحة، على أن تُقنّن بقانونٍ وتُحدد لها الصّلاحيات كما يبقى السّيد القائد العام للقوات المسلحة للقضايا الكبيرة فقط والتي تتعلّق بموضوع الطّوارئ وإعلان الحرب وما شاكل ذلك وبالتّالي ستعرف كل مؤسسةٍ واجباتها من دون تعارضٍ ويكون الجميع راضون.

يجب إبعاد المؤسّسات الأمنية عن الخلافات السّياسية وتجاذبات الأحزاب كما يجب تفعيل دور قوّات الحدود لمنع عبور الإرهابيين والأسلحة والمخدّرات وهذه مسائل خطيرة. إنّ الحدودَ اليوم مفتوحةٌ لتهريب المخدّرات وتسلّل الخلايا الإرهابية، وجميعكم يعلم أنّ معظم أسباب التّفجيرات تُدار من وراء الحدود لذلك ينبغي تشديد المراقبة. توجد عقولٌ عراقيةٌ كبيرةٌ يمكن أن تساهم في عملية مراقبة الحدود وكبح جماح الخلايا الإرهابية وعدم منحها فرص التّسلل بسهولة.

يُعتبر الملّف الأمني من أهم الملفّات في العراق وهو ملفٌ ضاغطٌ على كل الملفات الأُخرى ومنها الجانب السّياسي والاقتصاي وحتّى حياة المواطن. وصل الحال اليوم بعد التّفجيرات إلى أن يخرج المواطن ويقول "أريد أمناً. لا أريد الكهرباء أو أي شيءٍ آخر، أريد فقط الأمن لنفسي عندما أذهب إلى العمل وعندما يذهب الأولاد إلى المدارس والجامعات". لذلك، فإنّ الملف الأمني هو أحد المحاور الأساسية التي يجب إيجاد حلولٍ سريعةٍ لها.

■ المحور السياسي

عراق الأقاليم أم المحافظات: ولا بدّ أن نبدأ بالسؤال عمّا هو شكل العراق الذي نريده. هل هو عراق المحافظات؟ ونعطي بالتّالي لهذه

المحافظات الصّلاحيات المناسبة وتتفق الكتل السّياسية على هذا الأمر مع وجود إقليم كردستان لأنّه ما من نقاشٍ حول هذا الأمر فهذا ما نصّ عليه الدستور، أو نتفق على عراق الأقاليم؟ ونجعل بالتّالي من كل محافظةٍ إقليماً خاصاً باتفاقنا ونعطيه صلاحيات الإقليم باتفاقٍ سياسي. إنّ الاتفاق على شكل العراق أمرٌ مهمٌ لنعطي المحافظات صلاحيات، وليس من المعقول أن نشرّع قانوناً لنعترض بعدها عليه

■ دعونا نتفق على شكل العراق

تحديد أُطر التّحالفات السّياسية: من أجل مغادرة تحالف المكوّنات ينبغي أن نُشجّع تحالف الأحزاب. وإذا استطعنا أن ندخل الانتخابات المقبلة بقوائم تحتوي على كل الشرائح، ستكون خطوةً كبيرةً ومهمّةً جداً للتحوّل في العراق، وقد حصلت بداياتٌ لها في تشكيل مجالس المحافظات حيث استطاعت بعض الكتل السّياسية والأحزاب المنضوية بقوائم موحّدةٍ أن تنفصل وأن تتحالف مع كتلٍ أخرى في قوائم أخرى وأن تشكّل حكوماتٍ محليّة.

هل تستطيع هذه الكتل أن تطوّر نفسها حتّى تدخل الانتخابات بتحالفاتٍ وطنية؟ تحقيق ذلك يُعَدُّ إنجازاً كبيراً، وإذا استطاعت قائمتان كبيرتان أن تدخلا الانتخابات بهذا الشكل ونجحنا في أن نضمّ الأكراد إلينا فهذا نورٌ على نورٌ وإنجازٌ كبير. توجد بوادر أملٍ الآن في أن تتحوّل إلى شيءٍ عمليٍّ حتّى لا تتعرقل عملية تشكيل الحكومة، فدخول القوائم بهذا الشكل يخلّص العراق من الاستقطاب سواءً كان استقطاباً إثنياً أم مذهبياً. وكما تعرفون، لا نستطيع اليوم أن ننأى بأنفسنا عمّا يدور في الإقليم من استقطابٍ مذهبيٍّ وطائفيٍّ كبيرٍ جداً، ومن أجل تجاوز ذلك، نحتاج إلى خطواتٍ كبيرةٍ وإلى تعاونٍ وإلى تحمّل مسؤوليةٍ تاريخيةٍ لتجنيب بلدنا وأنفسنا من أن نكون طرفاً في أيّ من هذه المحاور وهذا أمرٌ مهمٌّ وتاريخيٌّ للعراقيين. إذا استطاعت هذه النّخبة السّياسية أن تحقّقه، فهذا إنجازٌ عظيم.

هناك بعض القضايا الاقتصادية وغيرها التي لم أتحدّث عنها، فقد اقتصرت على المحاور العامّة وانبثقت عنها بعض المقترحات سواءاً على المستوى التّشريعي أم التّنفيذي أم على المستوى السّياسي. آمل أن يكون سلوك الأحزاب السّلوك الأمثل للعبور بهذه المرحلة ونسأل الله تبارك وتعالى أن يوفّقنا جميعنا وأن يشرح صدورنا لما فيه الخير وأن يتمّم على بلدنا ما بدأنا بسلوكه منذ عام 2003 حتّى الآن وأن نكون نموذجاً في المنطقة. إنّني سعيدٌ أنّ العراق قد تمكّن أخيراً من الخروج من الفصل السّابع الذي أعاقه وآمل أن نتوفّق كسلطةٍ تنفيذيةٍ إضافةً إلى السّلطات الأخرى وأن يتمّ استثمار هذا الحدث لخدمة الشعب العراقي. جزاكم الله كل خيرٍ والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القسم الثاني
المداخلات

❖ **القاضي عبد الحسين شندل: القضاء ركيزة مهمة في المجتمع**

سماحة السّيد بحر العلوم المحترم، السّادة الحضور، السّلام عليكم.

إنّ الأمر الغريب الذي يحدث في مجتمعنا الحالي ما بعد عام 2003، هو أنّ المسؤول يشتكي كما المواطن، إذاً من يتحمّل المسؤولية، المواطن أم المسؤول؟ كلاهما يتحمّلان المسؤولية. لذلك، يجب على المواطن أن يسكت حتّى نسمع المسؤول. لكن هل يستطيع المسؤول أن يقدّم لنا حلول؟ كلا.

وبالنّسبة إلى مسألة المحكمة الاتّحادية التي ذكرها الدّكتور السّامرائي، أطرح السّؤال التّالي: لماذا لم تذكر القانون الآخر الذي صادق عليه مجلس النّواب السّابق، وهو قانون الخدمة الاتحادية؟ لماذا لا يُشرّع هذا القانون؟ وهذا مرجعٌ جيّدٌ من أجل تحقيق التّوازن الذي نسمع به ولكن القانون مع الأسف لم يُشرّع.

لقد صادقت المحكمة الاتحادية على انتخابات مجلس النّواب ولم نسمع أيّ جهةٍ تعترض، ولكن عندما طرحت هذا الرأي، وأنا من المؤيّدين له باعتباري رجل قانونٍ وقاضٍ لأكثر من أربعين سنة، تبيّن أنّ هناك اختلاف القائمة الفائزة والقائمة ذات الأغلبية الفائزة قبل الدّخول إلى البرلمان وبعد الدّخول. إنّ الرّأي الآخر محترم، لكن لماذا لا نشرّع قوانين مهمّةً أخرى ونركّز على قوانين تُشكّل محور الخلاف وهذا شيءٌ غريب. ومع الأسف الشديد، إنّني أسمع الكثير من النّواب ممن يبحثون عن الشهرة أو عدمها وكذلك من بعض الإعلاميين.

قدّم القضاء العراقي ضحايا منذ العهد الملكي حتّى عام 2003 وقد تجاوز عدد القضاة المُغتالين السّتين قاضٍ. لماذا؟ هل القضاء هو الملاذ الآمن للمواطن؟ أين يذهب المواطن في هكذا حال؟ لا يذهب إلى الجامع ولا إلى المسجد ولا إلى المليشيات بل يذهب إلى القضاء. ولم يقف القضاء العراقي في المناطق السّاخنة موقف المتفرّج بل أصدر قراره ونتيجة ذلك تعرّض الكثير منهم للتّصفية التي لم تطلْ القاضي فقط بل أبناء القضاة وعائلاتهم أيضاً والأستاذ مدحت المحمود ابنه الوحيد خيرُ شهيدٍ على ذلك حيث تمّ اغتيال والده وثلاثةٍ من أعضاء محكمة التّمييز. في المُقابل، نسمع هذا النّائب وذاك الإعلامي يخرجان علينا ليقولا إنّ القضاء فاسد. إنّ القضاء هو الملاذ الآمن وإن كان فيه خللٌ فهو يظهر كأنّ صفحة القضاء بيضاء وصفحة الآخرين سوداء ولا تظهر الصّفحة البيضاء إلا في القضاء العادل الذي يشكّل الرّكيزة الأهم في المجتمع.

الرّجاء عدم التّعرض لهذا القضاء بالصّيغة التي نراها من باب حماية المجتمع، فالقرار يصدر وهناك قرارات طعن كثيرة، حتى أنّ قرارات المحكمة المركزية التي ذكرها الدّكتور قابلةٌ للطّعن أمام محكمة التمييز. كنّا ننقض القرارات كثيراً في محكمة التّمييز ومن يملكون الخبرة يعرفون أو من يبحثون

عن قرارات النّقض هذه فهي موجودة، لكن لا تتمّ المُصادقة عليها كُلّها. السّلام عليكم.

❖ **الاستاذ حسين درويش العادلي: الأزمة في فساد المشروع بالرّؤية وبالنّخب التّأسيسية وبالانظمة الضّاغطة**

شكراً جزيلاً جناب الدّكتور. كان كلام الدّكتور اليوم مستعجلاً ومن يسمعه يقول إنّ مشكلتنا بسيطةٌ جداً في العراق، ويظن أنّ الأمور كلّها متسقرّة. أخالف الدّكتور الرّأي، فما طرحه صحيح، لكن إن نظرنا إلى الأزمة من جانبٍ آخر، نجد أنّ االمشكلة تكمن في إدارتها. هناك مشاكل متعددّةٌ منها أزمة الأمن والتّشريعات وغير ذلك. أتصوّر أنّ الأزمة ليست في إدارة الواقع بقدر ما هي أزمة فساد المشروع. ما زلنا منذ عام 2003 بعد انتهاء النّظام الدّيكتاتوري حتّى الآن نعتمد مشروعاً غير قابلٍ للحياة وهو المشروع العرق طائفي، السّياسي- الطّائفي المبطّن. لا هي دولةٌ وطنيةٌ مدنيةٌ ولا هي دولةٌ عرقيةٌ طائفيةٌ واضحة الطّائفة والسّياسة. كلٌّ منّا يتّخذ طائفةً ولكل أمّةٍ فرعيةٍ حصّتها في وقتٍ نختلف فيه على كل شيء.

هل يمكن الآن توصيف العلاقة بين الإقليم والمركز؟ هل هي فيدراليةٌ أم كونفدرالية؟ هل هي علاقةٌ خاضعةٌ لمعالم معيّنةٍ من الدّستور أم خاضعةٌ لمسائل أخرى؟ أتصوّر أنّ المشكلة تكمن في التّأسيس، أي في الرّؤية لمشروع الدّولة. اسمحوا لي أن أسأل: هل لدينا نخبٌ للدّولة وقوى تأسيسيةٍ للدّولة قادرةٌ على حمل الأمانة التّاريخية في هذه اللّحظة التاريخية، أم هي قوى طائفيةٌ عرقيةٌ مناطقيةٌ سلطوية؟

من خلال التّجربة المصرية اليوم يتبيّن أنّ إحدى أهم المؤسّسات هي مؤسّسة الجيش، فقد استقال حتّى الآن أحد عشر وزيراً. أمّا هنا، فيصعب عليه ترك حزبه الذي هو بيته الحركي، أو الانسحاب من القائمة الانتخابية التي أوصلته لكي يقوّي سلطته وهذه دروسٌ مهمّة. أتصوّر أنّ لدينا ثلاث

مشاكل ومن دون حسمها لا يمكننا الحديث عن أزمةٍ لأنّ كل أزمةٍ سوف تكون هي الأولى من بين الأزمات.

أولاً: الاتفاق على رؤية المشروع العراقي الذي يُراد إنتاجه وقد ذكرها الدّكتور في آخر حديثه: "هل هو عراقٌ مركزي، أو لا مركزي، أو فيدرالي، أو كونفدرالي؟".

ثانياً: نخبٌ تأسيسيةٌ للدّولة، وأنا أُسمّيها كتلةٌ تاريخيةٌ تكون هي القادرة على حمل مشروع الدّولة.

ثالثاً: أنظمةٌ دولةٍ ضاغطة، وهي مجموعة الأنظمة والقوانين والتّشريعات، وهذه كلّها أنظمةٌ ضاغطةٌ لإنتاج الدّولة.

وأختم حديثي بقول إنّ مشكلة المشروع تكمن في الرّؤية والنّخب التّأسيسية وأيضاً في الأنظمة الضّاغطة في كل مفاصل الدّولة.

❖ **النائب السيدة بتول فاروق: إشكالية الإسلام السياسي وثنائية الإرهاب والفساد**

السّلام عليكم، إنّها فرصةٌ سعيدةٌ أن أكون بينكم اليوم في ملتقى الثلاثاء الشهري. لدى الحديث حول إشكالية الإسلام السّياسي ومصر والإخوان المسلمين، سأطرح هذا السؤال، وإن كان قد ذكره زميلٌ قبلي، الأستاذ حسين العادلي. لاحظوا الشباب على الفيس بوك والتّجمعات وتأثيراته على مصر، وفي العراق أيضاً يُنظَر إلى الأحزاب الموجودة الحالية كالحزب الإسلامي وحزب الدّعوة وحتّى المجلس الأعلى والتيار الصّدري والحزب الدّيمقراطي الكردستاني على أنّها إسلامٌ سياسي، وهذه الرّؤية غير واضحةٍ لدى الكثير من أبناء الشعب العراقي. هل نحن ننتج هذه الحكومة الإسلامية؟ وكأنّ كل المشاكل الموجودة في العراق هي نتيجة الإسلام السّياسي، كالإرهاب والفساد، خاصةً في هذه الفترة. نريد رؤيةً لهذا الموضوع من خلالكم، وأنت

شخصيةٌ إسلاميةٌ لها تاريخها في هذا الحزب ويعتقد الكثير من النّاس أنّ حزب الدّعوة والحزب الإسلامي كانا متأثرَيْن بفكر الإخوان المسلمين ومنبثقَيْن عن فكرهم. وكما تعرفون، أنتجت الرّبيع العربي في كثيرٍ من الدّول التي حدث فيها تغيير حكوماتٍ تابعةٍ ومتأثّرةٍ بالفكر الإخواني، وتحدث الإشكالية نفسها في العراق الآن وهي مسألة الإسلام السّياسي التي تُضاف إلى مشاكلنا إضافةً إلى الطّائفية الموجودة في العراق.

لديّ أيضاً ملاحظةٌ أخرى حول مشكلةٍ لا بدّ أن نسلّط الضّوء عليها، وهي ثنائية الفساد والإرهاب والتّرابط بينهما. إنّ هذه المشكلة الحقيقية كبيرةٌ في العراق والنتيجة أنّ هذا الفساد يذهب إلى دعم الإرهاب، وأتمنى أن تعطينا فكرةً عن كيفيّة الخروج من دائرة الفساد الكبيرة الموجودة في كلّ مؤسسةٍ من مؤسسات الدّولة من صغار الموظفين إلى كبارهم فالحالة يُرثى لها في العراق ولا نعرف كيف نتخلّص من هذا الأمر. شكراً جزيلاً.

❖ **الأستاذ قيس العامري: الإسلام السّياسي أصبح قوّةً لإقصاء الآخر والاستحواذ**

سماحة السّيد بحر العلوم، أخواتي وإخواني الحاضرون، السّلام عليكم. لديّ ملاحظةٌ حول محاضرة الأخ العزيز والزميل السّابق الدّكتور عبد الكريم السّامرائي. أولاً، كانت المحاضرة خاليةً من الشواهد التّاريخية القريبة حول انتقال الحركات الإسلامية في كتلة التّوافق إلى الكتلة العراقية ومن ثم تشكيل كتلة متحدّون إضافةً إلى الأسباب التي دعت إلى عزل الدّكتور محسن عبد الحميد من الحزب الإسلامي ومن ثم انقسام الحزب الإسلامي والانتقال إلى حركة السّلم والتّنمية. كنت أظنّ أنّه على الدّكتور أن يوضح هذه الأسباب وأن نسمع هذا الحديث الذي هو اليوم غامضٌ عنّا وكثيرٌ ممّا تفضّل به اليوم متناولٌ في وسائل الإعلام وبين السّياسيين.

النّقطة التي أحببت من الدّكتور أن يوضّحها هي عندما اعتبرَ أنّ علينا

تشكيل أحزابٍ أو إيجاد نوعٍ من تحالف لأحزابٍ تكون عابرةً للقومية والطّائفية. لم أشاهد برامج عند أحزابنا التي كانت في السّلطة أو خارجها استطاعت تجاوز هذا الموضوع، والدّليل انتخابات مجالس المحافظات، فمثلاً لم تقف كتلة متحدّون في وجه حزبٍ أو تنظيمٍ أو برنامجٍ يتجاوز الجانب الطّائفي. عذراً دكتور، إنّني أسأل هذا السّؤال كونك جالسٌ في هذا المكان وأيّ شخص آخر سواءً من حزب الدّعوة أو من الإخوة في التّحالف الكردستاني أطرح عليه السّؤال ذاته.

بدأت الدّول في العالم اليوم تتجاوز الكثير من القيود. تحوّلت أوروبا إلى دولة الاتحاد الأوروبي، وقد دُعينا البارحة إلى حفلٍ في السّفارة الكرواتية لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وقد تجاوزت هذه الدّولة طائفتها وقومياتها وكل مشاكلها باتّجاه بناء دولةٍ مؤسسةٍ على أساس خدماتٍ واقتصادٍ وحياةٍ مدنيةٍ وديمقراطيةٍ حقيقية. في المقابل، اليوم في العراق، للأسف، لم تستطيع كل أحزابنا، وبالذّات الأحزاب التي تدير دفّة الدّولة، أن تتجاوز ذلك، رغم أنّ الإسلام هو أوّل من أُسّس على هذه المبادئ المبنية على الأُسس المدنية التي تحترم حرية المسيحي وحرية الفكر وحرية التّعبير. لكن للأسف، أصبح الإسلام السّياسي قوّةً سياسيةً لإقصاء الآخر والاستحواذ على السّلطة، شكراً جزيلاً.

❖ **النّائب عبد الحسين الياسري: الأزمة في عدم توفّر مقوّمات بناء الدّولة وغياب الأغلبية السّياسية**

بسم الله الرّحمن الرّحيم، السّيد محمد بحر العلوم، الإخوة الحضور، أحيّيكم والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أهنّئكم بالذكرى التّسعين لثورة العشرين التي وحّدت العراقيين وبنت الدّولة المدنية. حقيقةً، نتّفق مع الأخ المحاضر في أمورٍ كثيرة ونختلف معه في أمورٍ أخرى.

لغرض بناء دولةٍ حديثةٍ نتجت عن دولةٍ مهشّمة، سواءً بأفعال النّظام

السّابق نفسه أو بعد الاحتلال، لا بدّ من وجود أمورٍ نمرّ بها. أولاً: رؤيةٌ للمستقبل. ثانياً: خططٌ وبرامج اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وسياسية. ثالثاً: وجود قرارٍ موحّدٍ بين السّلطة التّنفيذية والسّلطة التّشريعية. رابعاً: وجود بنيةٍ أو بيئةٍ قانونيةٍ ناتجةٍ عن وجود رؤى بين السّلطة التّشريعية والتّنفيذية، إضافةً إلى وجود جهازٍ إداريٍ وأمنيٍ بمستوى مسؤولية الدّولة الجديدة. فهل هذا موجودٌ في العراق؟ أشكّ في ذلك.

ماهي الأزمة في العراق؟ أعتقد الآن أنّ ما يُسمّى بالأزمة هو في المحاصصة والاتفاق على التّوافق وهذه الأمور لم تتحقق بل شلّت البرلمان وشلّت الحكومة ما أدّى إلى أزمةٍ سياسيةٍ كبيرة. إنّني أُفرّق بين النّاس الذين آمنوا بالعملية السّياسية، وخطابي موجّهٌ لهم وإلى من لا دين له فيقتل ويعتدّ بالقتل. ما هو المطلوب الآن من القوى الموجودة؟ ذكر الدّكتور وجود أحزابٍ على أساسٍ سياسيٍّ غير مناطقيٍّ أو إثنيٍّ أو دينيٍّ أو طائفي. أتمنّى لو أنّ أغلبيةً برلمانيةً قد سندت الحكومة وشرّعت كل القوانين ومنها القوانين المهمّة والمعطّلة، شكراً.

❖ **الدكتور ماجد الصوري: علينا تطبيق ماهو مُتّفقٌ عليه**

السّلام عليكم، أُريد أن أتناول الموضوع من جانبٍ آخر. ما طُرِح اليوم هو نقاطُ الخلاف بين الفئات والأحزاب السّياسية ويجب الاتفاق على أمورٍ عدّة، وهذا بمثابة تشخيصٍ للمشاكل. لكنّني أتساءل: هل كل بنود الدّستور غير متّفقٍ عليها؟ هل جميع القوانين التي صدرت غير متفقٍ عليها؟ في تصوّري، دائماً ما نركّز نحن على مسائل خلافية، فلماذا لا نركّز على مسائل مُتّفق عليها في الدّستور وفي القوانين؟

في ما يتعلّق بالدّستور، هناك موادٌ كثيرةٌ جداً تتعلّق بإدارة الدّولة ومؤسّساتها، فلماذا لا تُطبّق؟ هناك قانون إدارة أموال الدّولة والدّين العام الذي هو أساس تنظيم عمل الدّولة من النّاحية المالية والجميع مُتّفق عليه،

فلماذا لا يُطبّق؟ لماذا لا تُطبّق هذه القوانين؟ هل كلّها مختلفٌ عليها؟ لماذا لا يطبّق قانون الأساتذة ومجلس الخدمة؟ للأسف الشديد، ما يُطرَح الآن هو عملية التّوازن. أين قانون تكافؤ الفرص أمام الآخرين؟ لماذا يُبعد مجلس الخدمة عن التّطبيق الذي هو أساس وضع تنظيم الدّولة ومؤسساتها؟ حتّى الآن، لا يوجد هيكلٌ تنظيميٌّ للدّولة وهذه هي الآن بتصوّري المسائل الأساسية. لماذا لا نركّز على تطبيق المواد المُتّفق عليها والقوانين المُتّفق عليها؟ إنّ مُعظم النّخب السّياسية والأحزاب السّياسية وقياداتها مختلفةٌ في ما بينها، لذلك أنا في تصوّري يجب على التّشخيص أن يحترم الحلول، وفي البداية يجب تطبيق ما هو مُتّفقٌ عليه وبعد ذلك حلّ ما هو مُختلفٌ عليه، شكراً.

❖ **الدكتور علي الدباغ: لم يتم التوافق على معادلة الحكم في العراق**

السّلام عليكم، شكراً سيّدنا على هذا الملتقى الذي أحضره لأوّل مرّةٍ وأتمنّى بإذن الله الاستمرار بهذه النّقاشات النّوعية وبما تفضّلت به من رؤية. شكراً لك وللسّيد الوالد وشكراً للسّيد المحاضر. إنّ المحاور التي ذُكِرت هي بلا شك محاور مهمّةٌ ولكنّنا نتحدّث عن قلب المشكلة الأساسية ولعلّ الأخ حسين العادلي كان شجاعاً جداً في طرح هذا الموضوع وهو يحمل هذا الهمّ منذ سنواتٍ كما أعلم. إخواني الأعزّاء، إنّ المشكلة تتعلّق بمعادلة الحكم. حتّى الآن لا يوجد لدينا تصوّر، فبعد عشر سنواتٍ من سقوط النّظام وحتّى الآن التّصور مفقودٌ لشكل معادلة الحكم في العراق. إلى أين نحن ذاهبون؟ هناك أزمةٌ كبرى في العراق، كما أنّنا لا نتحدّث عن قانون الدّين العام والموارد المالية وقانون منع التّدخين وقانون حماية البيئة. نتحدّث فقط عن قلب المشكلة الأساسية وهي الاتّفاق على معادلة حكمٍ مقبولةٍ في العراق، وحتّى الآن هذا غير موجود. ويتركّز الحديث الآن على العراق الواحد، وهذا نتيجة تراكم عدم قبول معادلة الحكم. إنّ الدّستور موجودٌ لكنّ المواد المُختَلَف

عليها هي المواد الأساسية التي لا تسمح أن إخراج قانون منع التّدخين لأنّ لدينا مشكلةً أكبر.

أريد التّعليق على نقطةٍ ذكرها السّيد المحاضر وأبدى تذمّراً حولها وهي مسألة القانون الانتخابي الذي على ضوئه أُجريت انتخابات مجالس المحافظات مؤخراً. نسمع هذه النّغمة من الكتل الكبيرة وهي تتناقض تماماً مع الرّؤية الدّيمقراطية. نحن في بداية بناءٍ ديمقراطيٍّ، وهذه البداية لا تقتصر على الانتخابات فقط، ونحن نتذكر المدّة الماضية حين كان الجميع من الأكبر إلى الأصغر يلعن القانون الانتخابي باعتبار أنّه أنتج مجلس نوابٍ بالنّوعية التي جنابكم أنت والآخرين تنتقدوها الآن. ثمة أصواتٌ تريد أن تعود بنا إلى ذلك النّظام لأنّ كتلاً كبيرةً ترى أنّ من مصلحتها أخذ كل أصوات الفائزين وهذا الكلام فيه نقطتَيْن مهمّتيْن جداً يجب أن نلتفت إليهما. أولاً: نحن لدينا تشريعٌ أو فتوى من المحكمة الاتحادية بنظامٍ انتخابيٍ عادل.

ثانياً: هذا ليس بناءاً ديمقراطياً ولا يدير البلد ديمقراطياً لأنّه عبارةٌ عن مجموعةٍ من الكتل الكبيرة التي تتلاقف هذه الكرة يومٌ لك ويومٌ لي. ليست المشكلة في الكُتل الصّغيرة بل في الكتل الكبيرة التي رأيتها في مجالس المحافظات. إنّ تشكيل مجالس المحافظات ليس بين الكتل الصّغيرة بل في مصالح ونزاعات وصراعات الكُتل الكبيرة وتحالفاتها في حين أنّ المحاور الأخرى والدّعاية الانتخابية قد نُسِيت وأصبحوا يشترون أصوات كتلةٍ تدفع لشخصٍ مبلغاً معيّناً حتى ينتقل إليها وهذا ليس سلوكاً سياسياً رشيداً ولا سلوك بناء دولة. لذلك آمل ألّا ننظر فقط إلى مصلحة كتلةٍ وإنّما إلى مصلحة نظامٍ انتخابيٍّ يضمن لنا تطوراً عادلاً إلى حين ضمان قيام حزبٍ جمهوريٍّ ديمقراطيٍّ بعد عدّة سنوات. لكن يجب الآن وَضع معايير يُتّفق عليها في بداية النّظام الدّيمقراطي، شكراً جزيلاً.

❖ **سماحة الشيخ علي الخطيب: كيفيّة النّهوض بواقعنا الإسلامي**

باسم الله الرّحمن الرّحيم والصّلاة والسّلام على محمدٍ وآل محمدٍ وأصحابه الأخيار المنتجبين. الشكر المتواصل لسماحة العلّامة الدّكتور محمد بحر العلوم ولكم جميعاً على مواصلة هذه الملتقيات وأقلّ ما فيها من إيجابياتٍ هي أنّها استطاعت أن تجمع الإخوة من أطيافٍ متنوّعةٍ جمعها حبّ العراق ورايته. أكثر ما أُكّد عليه في الملتقى والملتقيات الأخرى هو كيفيّة النّهوض بواقعنا، خاصّةً العراقي، ونحن لا نستطيع أن ننهض به ما لم نحمِ أنفسنا مما يُخطَّط لنا من الخارج.

في التّسعينيات، التقى غورباتشيف مع رئيسة وزراء بريطانيا مارغرت تاتشر وصافحها وقال لها: "يجب أن نتّحد لمواجهة الإسلام". أمّا نحن، فيجب علينا أن نتّحد لنبني أنفسنا. إنّ الإسلام ليس دين مواجهةٍ ولا إرهابٌ كما يوصَف في هذه الأيام. وبين مدّةٍ وأخرى، برز في المسيرة الإسلامية أُناسٌ قادوا المسيرة بشكلٍ إصلاحيٍّ كمصلحين ومن مذاهب متعدّدة. لماذا لا ينهض الإخوة، وخاصّةً المتصدين في الحركات الإسلامية، إلى النّهوض بواقعنا من منطلقٍ إسلاميٍّ وإنسانيٍّ لنعطي انطباعاً خارجياً بأنّ الإسلام هو دين التّسامح والألفة؟ لماذا لا نرفض ونشجب ونستنكر كل ما يقوم به ممّن يدّعي الإسلام من أفعال تنفر من الإسلام والمسلمين؟ أقول هذا لمناشدة الإخوة، خاصّةً المسلمين، ممّن يحملون الهمّ العراقي والدّين الإسلامي في أن يدعوا أو يتوجّهوا ويخطّطوا لندوةٍ عنوانها "كيفيّة النّهوض بواقعنا الإسلامي" بعيداً عن الشبهات التي تُثار ضدّه والتي تدعو إلى تدهوره وبالتّالي إلى إبعاده عن السّاحة العالمية، وشكراً.

❖ **د. حسين علاوي: لتوحدنا ثروات العراق**

شكراً جزيلاً للسّيد المحاضر. حقيقةً، أرى اليوم في العراق مشكلتَيْن أساسيتَيْن ومنهما مشكلة القيادة لدينا. صُدِمَت اليوم القوى السّياسية بالغالب،

حتى الكبيرة، بنتائج نظام سانت ليغو وهي التي مرّرته. لكنّ المشكلة اليوم بأنّهم يريدون أن يكونوا الرّقم واحد وأن يبقى الأخير رقم عشرة وهذه ليست معادلةً دقيقةً للعراق المقبل طبعاً. أمّا المشكلة الثانية فتكمن بماذا يوحّد العراق اليوم. جرّب العراق على مرّ التاريخ المعاصر منذ عام 1921 حتّى الآن عدداً من الهويّات، لكنّ ما يوّحدنا هو ثروات البلد، وبالتّالي علينا النّظر من خلال هذه الرّؤية. إنّ السّلطة التّشريعية اليوم سلطة ضعيفة، إذ إنّ اثنين وعشرين قانوناً في الدّستور العراقي متعلّقٌ بالوضع الاقتصادي حتى نمكنّه ويتمكّن من خلق بيئةٍ اقتصاديةٍ ناضجةٍ ونتمكّن من الفرح بالفصل السّابع والخروج بشيءٍ مفرحٍ للمواطن. في مقدّمة هذه القوانين نجد قانون النّفط والغاز، وهناك ثلاث مسودّاتٍ له، وللدّكتور إبراهيم حصّةٌ كبيرةٌ في مناقشة هذه المسودّات. حتّى الآن، لم يُقرّ قانون النّفط والغاز وقوانين عديدةٌ أخرى.

كيف نمكّن البلد خلال المرحلة المقبلة؟ وإذا لم نفعل فهذا ضياعٌ للفرص الحقيقية. إنّ المنطقة اليوم مقبلةٌ على صراعٍ قد يستمرّ من عشر سنواتٍ إلى خمس عشرة سنة، لكنّ العراق عَبَرَ مرحلةً متقدّمةً من مراحل الصّراع ووصل إلى مرحلة الحوار الآن. وهناك مرحلةٌ أو مرحلتَيْن للانطلاق، لكن إلى ماذا ننطلق؟ لا توجد لدينا بنى تحتيةٌ وما نتمنّاه من السّلطة التّشريعية أن تنجز على الأقل عشرة قوانين من أصل اثنين وعشرين قانوناً في الدّستور العراقي لكي نتقدّم نحو الأمام ويكون للمواطن مكانةً في هذا القانون، شكراً جزيلاً.

❖ **الدكتور رائد فهمي: الحلّ في الدولة المدنية والبعد الوطني والعراق الموحّد الفدرالي اللامركزي**

السّلام عليكم جميعاً، سماحة السّيد الدّكتور بحر العلوم والأستاذ إبراهيم، شكراً جزيلاً على هذا الملتقى وهذه المداخلات التي تساهم في توضيح الرّؤى، ونأمل خلق أجواءٍ أفضل للحوار. إنّني أتفق مع بعض القضايا التي طرحها بعض الزملاء، وفي كلام الدّكتور توصيفٌ للأوضاع. ثمّة أزمةٌ

سياسية، ولكن باعتقادي أنّها أكثر من أزمةٍ سياسية، فنحن أمام أزمةٍ بنيويةٍ كان الدّكتور قد تفضّل وأشار إلى عددٍ من محاورها ونحن نعيش دوامتها منذ ثلاث سنواتٍ وننتقل من واحدةٍ إلى أخرى ونعمل الآن في عملية تهدئة. لكن في الحقيقة لم نصل إليها وهذا الأمر يعكس أزمةً تتمظهر في قضية المشروع والعراق الذي نريد.

ثانياً: وصل الفساد في البلد اليوم إلى مرحلةٍ أصبح فيها معطِّلاً للتّنمية وللجميع في أي إمكانيةٍ لاستنهاضه.

ثالثاً: معاناة النّاس، أي قضايا العدالة الاجتماعية والاستقطاب الكبير في توزيع الثروات والخدمات في ما بين المناطق وما بين الشرائح الاجتماعية والآليات التي تنتج وتعيد إنتاج هذا الاستقطاب للثّروة، وهذا نسمّيه التّفاوت المجتمعي وهو أمرٌ خطير. نتحدّث اليوم عن كل التّوافقات والمشاكل، لكن ماذا تعني في نظر المواطن؟ وكنت أتمنّى عندما نتحدّث عن أولويات التّشريعات أن تكون تلك التّشريعات هي التي تتناول هذه القضية. ذكر الجميع قانون مجلس الخدمة ولا أحد يذكر قانون التّقاعد أو قانون الضّمان الاجتماعي أو قانون العمل وهذه قوانين تُحدث تغيّراً ما في اللّوحة المجتمعية.

نعود إلى النّقطة الجوهرية والنّقطة الأكبر ألا وهي أنّه لا توجد رؤيةٌ مشتركةٌ للقضايا الأساسية، والسّؤال هو: هل يمكن أن نولّد رؤيةً مشتركة؟ تتفق جميع القوى السّياسية على هذا الطّرح وتشكو من عدم وجود رؤى موحّدة لا في الاقتصاد ولا في السّياسية الخارجية ولاغيرها ويكمن السّؤال: أين هو الخطر من أصحاب الشأن وصنّاع السّياسة؟ هل هم يتلمّسون المشكلة؟ من المعروف أنّ تشخيص المرض هو نصف العلاج فلماذا لا نتعالج إذاً؟ هناك مشكلةٌ أعمق وهي مشكلةٌ بنيوية. نحن غير قادرين في ظلّ هذه البنيويّة على التّوصل إلى علاج، وهنا نعود ونسأل: لماذا نحن غير قادرين على ذلك؟ لأنّ العمليّة السّياسية تُعاني، مثلما تفضّل الأخ حسين

درويش العادلي، من مرضٍ أساسيٍّ منذ تأسيسها وهذا المرض استفحل. لو تنبّهنا إلى المرض منذ البداية لاستطعنا معالجته لكنّه تحوّل اليوم إلى تورّم نظام المحاصصة القائم بهذا الشكل بكلّ تفاصيله ويمنع التّوصل إلى رؤى مشتركة.

إنّ الأخوة الموجودين يعرفون أنّنا لا نستطيع معالجة بناء الدّولة بسبب مقاومةٍ للقوانين العديدة التي ذُكرت لأنّها تتقاطع مع المصالح. حتّى الآن، نحن لم ندخل في التّفاصيل لأنّ لدينا نظاماً معيّناً مُنتِجاً للأزمات. فعلى الصّعيد السّياسي، يتجلّى هذا النّظام في مشاكل قانون النّفط والغاز والقوانين الأخرى كما أنّه يظهر على مستوى معاناة النّاس وهذا أخطر من الأزمة التي تنعكس على تماسك النّسيج المجتمعي وعلى بقاء الدّولة العراقية.

من هنا يُطرح السّؤال التّالي: أين المخرج لذلك؟ إذا كان الحديث عن رؤية، فلا بدّ أن تكون واقعية. علينا أن نتّفق على أنّ العملية السّياسية اليوم تُعاني من مرضٍ أو خلل، فالجوهر تتخلّله مشكلةٌ وعلينا البحث عن كيفيّة معالجتها، لذلك نطرح الإشكالية التّالية: كيف نعالجها؟ لا بُدّ أن تُعالجها كل القوى ذات المصلحة في العملية السّياسية فتجلس وتلتقي وترى إن كانت مُتّفقةً على التّشخيص، وإن اتفقت، فما هو المخرج وما هي الخطوات وإمكانيات الاتفاق على عناصر من الرّؤية المشتركة؟ لا أطمح إلى الاتفاق على الرّؤية المشتركة، ولكن ثمّة عناصر لعراقٍ موحّدٍ يجب الاتّفاق عليها. كيف يكون ديمقراطياً فيدرالياً؟ ماذا يعني فيدرالي؟ ماذا يعني لا مركزي؟ أين حدود المركزية واللامركزية؟ في المطاف الأخير، أريد أن أشير إلى كل المشاكل التي ذكرتها واتّضح مع كل النّقاط التي ذكرها الدّكتور وأُشيّد بروحيته. إنّ الكثير من أحزابنا قائمةٌ على أُسسٍ طائفية، فهل يمكن لحزبٍ قائمٍ على أساسٍ مذهبيٍّ أن يخرج من هذا الوضع إلى الوضع الوطني؟ نتمنى ذلك وهذا تحدٍ كبير لنا وللنّخب السّياسية. أمّا الحل فيكمن في الدّولة المدنية وطبيعتها والبُعد

الوطني الدّيمقراطي وفي العراق الموحّد الديمقراطي والفدرالي واللّامركزي. لدينا أسئلةٌ كبرى وينبغي علينا أن نجلس سوياً ونبحث في الجذور ومن خلالها نبحث أيضاً في التّفاصيل، شكراً.

❖ **الدّكتور وائل عبد اللطيف: السّلطتان التّشريعية والتّنفيذية متمرّدتان على الدّستور**

شكراً جزيلاً، أولاً، أتوجّه بالتّحيّة إلى سماحة السّيد محمد بحر العلوم الذي أذكره هذا اليوم أثناء حديث الدّكتور عبد الكريم باعتباره كان رئيساً دورياً لمجلس الحكم الذي اتّخذ قراراً بحلّ مجلس الحكم وتسليم السّلطة سلمياً إلى الحكومة المؤقتة. ثانياً، كنت أتمنّى من الدّكتور عبد الكريم أن يتحدّث عن تأثير المحيط العربي الإقليمي وعن الوضع في العراق بشكلٍ مفصّل. حقيقةً، إنّنا لا نشهد ثورات ربيعٍ عربيٍّ وإنما نشهد جرائم تُرتَكب يومياً بشكلٍ مرعبٍ في كل دول العالم. ما هي تداعيات هذا القتل وهذه الطّائفية البغيضة وهذا الوضع المرعب علينا؟ هل هناك قوى داخليةٌ متأثّرة به وهل من الممكن أن ينتقل إلى هذا البلد؟

ثالثاً، تحدّث المحاضر عن بعض القوانين. عندما تُشرّع القوانين، لا تستطيع جهةٌ أن توقِفها، وواجب السلطة التنفيذية هو تنفيذها، وإذا لم تُرِد السّلطة التّنفيذية تنفيذ القوانين تُعَدّ متمرّدةً على الدّستور. نتمنى أن يكون هناك تفعيلٌ للقوانين من خلال تشكيل هيئة مجلس الخدمة الاتحادية المؤلّفة من ثمانية أو سبعة دون مُحاصصته، فليأتوا بأناسٍ خبراء في الإدارة وفي قانون الملاك وقانون الخدمة المدنية لأنّ هذا الموضوع يتعلّق بالوظيفة العامّة وليس من الضّرورة أن تتدخّل به الأحزاب أو على الأقل أن يتم اختيار الخبراء الذين عملوا منذ سنواتٍ طويلةٍ في مجال قانون الخدمة المدنية وقانون التّقاعد وقانون الملاك وهم أدرى بمفهوم إدارة الوظيفة العامّة لهذه القوانين. كما وأنّه عندما يمتنع مجلس النواب أو يتأخر أو يتراخى عن تشريع قوانين مهمّةٍ مكمّلةٍ

للوضع الدّيمقراطي، فهو يُعدّ أيضاً مُتمرّداً على الدّستور. إذاً، فإنّ السّلطتَيْن التّشريعية والتّنفيذية تمرّدتا على الدّستور فإلى أين نلجأ من النّاحية الفعلية؟

النّقطة الرّابعة التي أحب أن أذكرها دائماً هي أنّني أسمع من الإعلام كثيراً أنّ الدّستور كُتِب في أربعة أشهر. لقد كُتِب الدّستور في ثلاث سنواتٍ، حيث شكّل مجلس الحكم لجنةً من خمسةٍ وعشرين شخصاً وشُكّلت لجنةٌ برئاسة الدّكتور عدنان الباججي ووُضعت مبادئ ونَضُجت الكثير من الأفكار. وبعد ذلك، صارَ قانون إدارة الدّولة للمرحلة الانتقالية ووقّع عليه أعضاء مجلس الحكم في 8 آذار 2004 باعتراض خمسةٍ من أعضاء المجلس. شكّل هذا القانون القاعدة الأساسية لدستور العراق عام 2005، لكن من باب الفقه الدّستوري لا يجوز الحديث عن اختلافنا على الدّستور. نعم، لقد اختلفنا قبل أن نكتبه، لكن بعد أن كتبناه وتحوّل الدّستور إلى الشعب الذي استفتى عليه بأكثر من 11 مليون صوت، لا يستطيع أحدٌ أن يقول إنّنا مختلفون على الدّستور لأنه أصبح وثيقة الشعب وهذا هو العقد الاجتماعي بما فيه.

لم يستطِع العراق طيلة المدّة الماضية مناقشة ومواكبة وشرح وسماع مبادئ دستوريةٍ كما سمعها في المدّة الحالية منذ عام 2005 حتّى الآن ولا يجوز القول إنّنا نختلف على الدّستور. إنّ الدّستور واجب التّنفيذ وواجب الطّاعة من قِبَل كل القوى السّياسية والأفراد. إن كُنتم تريدون تعديله فاذهبوا لتعديله وإن كُنتم تريدون إلغائه بأسلوب الثّورة فاذهبوا لإلغائه، لكن طالما أنّ الدّستور نافذٌ فلا يجوز الكلام عن مسألة اختلافنا عليه لأنّ الشعب قد صوّت عليه. الرّجاء أن يكون الكلام دقيقاً في هذه المسألة.

خامساً: حقيقةً لا نعرف إن كانت حكومتنا ذاهبةً إلى المركزية أو اللّامركزية وإن كان العراق كونفيدرالياً أم فيدرالياً أم لا مركزياً. إنّ الحكومة لا تعطينا وجهة نظرٍ بما تريد. إن ألغوا ثلاث وزارات، يذهبون ليطعنوا بالمحكمة الاتحادية ويقولون إنّ هذا لا يجوز في حين أنّنا عندما نقرأ المادة

110 من الدّستور بدقّةٍ لا تجد وزارة بلدياتٍ أو إسكانٍ أو عملٍ وشؤونٍ اجتماعيةٍ أو نقلٍ ولا بدّ لهذه البلديات جميعها أن تنقل صلاحيتها إلى المحافظات. هذا هو النّظام اللّامركزي الذي أردناه. لا تريدوننا أن نذهب إلى الفيدرالية. إنّ من يتحدّث عن الفيدرالية هو إمّا انفصاليٌّ أو تقسيميٌّ أو عميل، حيث أنّ الكويتيين سيأخذون البصرة والسّعودية ستأخذ الأنبار أو غيرها وستذهب نينوى إلى تركيا، فالاتّهام جاهز. إن لم نذهب بهذا الاتّجاه، هل يبقى العراق بإقليمٍ واحد؟ وهل يجوز بناء الدّولة بإقليمٍ واحد؟ لا يوجد مثل هذا البناء في كلّ دول العالم. إنّ الفدرالية تعني التّساوي في الحقوق والواجبات ولا يجوز أن يكون لإقليم كردستان مركزاً قانونياً يختلف عن المراكز القانونية في المحافظات الأخرى. إذا ما رغبت أيّ محافظة بالانتقال من هذا الوضع إلى وضع الإقليم فلا يجب أن تكون الحكومة عائقاً أمام هذا الموضوع.

سادساً: أعتقد أنّ من يقرأ المادّة 72 من مشروع إقليم كردستان يتوصّل إلى قناعةٍ تامةٍ بأنّ مشاكل العراق النّفطية مع الإقليم غير قابلةٍ للحلّ في حين يدعونا الأخ الدّكتور عبد الكريم السّامرائي إلى التّوحد والتّوافق. إنّ المشكلة ليست في الشعب وإنّما هي في القوى السّياسية الكبيرة المتمسّكة بالأمور قبل المعارضة وبعد المعارضة وهي من ترى وترسم الآن سياسية الدّولة العراقية من النّاحية الفعلية. فنتمنى من الإخوة السّياسيين أن يجلسوا ويقدّروا وضع البلد. وماذا عن هذا الخطاب الطّائفي البغيض الذي نسمعه كل يوم؟ وكأنّ حرباً أهليةً ستبدأ بين اليوم والآخر، فالقنوات الشيعية تقول "هؤلاء الأمويون الجدد" والقنوات السّنية تقول "هؤلاء الصّفويون الجدد". كيف لنا أن نلتقي في منطقةٍ ونتقاتل كي نحلّ المسألة. أعتقد أنّ الوضع تجاوز حدوداً كثيرة جداً وعلى النّاس العُقلاء والحكماء المعتدلين في هذا البلد أن يكون خطابهم واضحاً وقوياً وصريحاً كما أنّ هذا المفهوم الخاطئ وهذه الخطابات النّارية التي تشعل الشعب يومياً باتّجاهاتٍ خطيرة جداً غير موجودةٍ في الإسلام، شكراً جزيلاً.

❖ **الأستاذ فاروق عبد القادر: نحتاج إلى ثورة حقيقية في اختيار النّواب**

بسم الله الرّحمن الرّحيم، شكراً جزيلاً لسماحة السّيد بحر العلوم على هذه الضّيافة وشكراً للإخوة الذين تكلّموا. حقيقةً، نلخّص المشهد العراقي اليوم بجملةٍ واحدةٍ هي "فقدان العدالة وهيمنة الكتل الكبيرة بمحاصصاتها الطّائفية لكل المكوّنات على كل شيءٍ في المجلس التّشريعي والمجلس التّنفيذي". إنّ معظم القوانين التي صدرت عالجت فقط موضوع المميّزات للنّواب وللوزراء وتركت الموظفين وباقي أبناء الشعب وما من أحدٍ يطالب بحقوقهم. إنّ البطالة متفشيّةٌ في عموم العراق ولا تفرّق بين سنيٍّ وشيعيٍّ وكرديٍّ وهي منتشرةٌ في كل المحافظات. لا يمكن للعدالة المفقودة أن تعيد العراق إلى موقعه الصّحيح وتصحّح الأوضاع وأنا اخشى أنّ ما نراه الآن في أقطارٍ أخرى من ظهور حركةٍ للشباب سيؤدّي إلى بناء الحركة السّياسية من جديدٍ على أُسسٍ وطنيةٍ عابرةٍ لكلّ المكوّنات ولكلّ الطّوائف والمذهبيات. هذا هو الواقع، لا يمكن أن يكون هناك حلٌ في الأفق كما تفضّل الإخوان في حين أنّ هناك من ينادي إلى عودة الأمويين والصفويين فيبقى الشعب العراقي متفرجاً على ما يدور ولا يعلم من الذي ينقذه من هذا الوضع.

يجول في خاطري سؤالٌ لم يسأله أحد، وهو موجّهٌ للأستاذ عبد الكريم كي يوضّح الصّورة. هنالك الكثير من المحافظات المنتفضة التي تطالب منذ أكثر من 180-190 يوماً بحقوقها، وكنت قد قدّمت استقالتك قبل هذه المدّة ورجعت قبل أسبوعٍ إلى الحكومة. سؤالي هو: هل هناك فكرةٌ أو تصوّرٌ جديدٌ بالاتفاق مع الحكومة ومع الوزراء الآخرين من أجل معالجة كل هذه الأمور وفضّ هذه الاعتصامات وإعطاء كل ذي حقٍ حقّه ورفع الظّلم الذي لحق بالكثير من هؤلاء، وعلى الأقل تحقيق المطالب العادلة التي تتماشى مع الدّستور ولا تتعارض معه؟ نطرح هذا السّؤال حتى تطمئن قلوبنا جميعاً ويطّلع الآخرون

القسم الثالث
التعقيبات

أشار الدّكتور السّامرائي في معرض تعقيبه على السّادة إلى أنّ ما ذُكر من المداخلات بمعظمه أثراها بتوصيفٍ ومقترحاتٍ وآلياتٍ للحلول والكثير منها ربما لا يحتاج إلى التّعليق لكنني سأشير إلى العديد من هذه المُداخلات كرؤوس نقاط.

◄ القضاء العراقي عريقٌ على الرّغم من بعض الإشكاليات

تكلّم الأستاذ القاضي عبد الحسين عن قانون مجلس الخدمة الاتحادية وأعتقد أنّ هذا القانون مهمٌ وينبغي أن يُنَفّذ ويُسّرّع في تشكيل المجلس. وبالنّسبة إلى موضوع المحكمة الاتحادية والخلاف حول ما تقرّره، أتصوّر أنّني أشرت إلى أنّه للخروج من هذا الخلاف يجب تشكيل المحكمة الاتحادية واتفاق الجميع أنّ لها صلاحية تفسير الموضوع. كما وأتضامن مع الأستاذ حول ما ذكره من شهداء القضاء العراقي وكنت قد أشرت إلى أنّ القضاء العراقي قضاءٌ عريقٌ على الرّغم من وجود بعض الإشكالات التي ذكرها في حديثه، فأنا أوافق الرأي. قال تشرشل مرّةً بعد أن خاضت دولةٌ كبيرةٌ الحرب العالمية الأولى أو الثانية أنّه إذا كان القضاء والتربية جيدَيْن في البلد، يمكن إعادة بناء الدّولة من جديد.

◄ الدّول تتصارع على العراق

اعترض الأستاذ حسين طبعاً على أسلوب الحديث ولكنّه أثنى على كل ما ذكرته في حديثي وذكر ثلاثة مشاكل. أولاً، رؤيةٌ للمشروع، كنت قد ذكرت أنّه لا بدّ لنا أن نتّفق ككتلٍ سياسيةٍ على رؤيتنا لشكل العراق. ثانياً، النّخب التّأسيسية، وأنا أتّفق معه. هناك فعلاً استقطابٌ هائلٌ وكبير جداً، لذلك ذكرت

المحور الأساسي لإنقاذ العراق من المشاكل وهو أن نشكّل تحالفاتٍ سياسيةً عابرةً للقومية وكنت قد أشرت إلى رزمةٍ من القوانين التي اعتقدت أنها إن شُرّعَت، سوف نتجاوز هذه المرحلة، وجزاه الله خيراً فقد أكّد كل ما ذهبت وأشرت إليه.

ثالثاً، الطّائفية السّياسية التي أشار إليها أستاذ حسين، أتّفق معه، لكن كيف نستطيع تجاوزها اليوم؟ هناك ضغطٌ إقليميٌّ هائلٌ موجود، واليوم بدأت هذه القضايا تطال الشريحة الشبابية، ما يُحمّلنا مسؤوليةً كبيرةً علينا تجاوزها ويجب أن ننأى بأنفسنا من هذا المحور الخطير. اليوم تتصارع الدّول كلّها لكن بإذن الله سننقذ العراق من هذه الفتنة.

◄ فَشلَ الإسلاميين في السلطة

ذكرت السّت بتول موضوع الإسلام السّياسي وأشارت إلى أنّ حزب الدّعوة والحزب الإسلامي هما من فكر الإخوان وأنا أذكر بشكلٍ عامٍّ أنّ الأحزاب المعارضة التي كانت قبل عام 2003 وكان لديها مشروعٌ إسلاميٌّ تنضجه بعد أن تستلم الحكم قد نجحت في أن تتّفق ليس فقط على شكل المشروع أو على المبادئ التي تعوّدت عليها وتعلّمتها، وهذا ما نجحت فيه عندما كانت معارضة. في المُقابل، فقد فشلت هذه الأحزاب عندما استملت السّلطة، وأنا واحدٌ من الأشخاص المعنيين بهذا الكلام. حتّى اليوم، أصبح يقول العديد من النّاس إنّ الإسلاميون لا يستطيعون أن يستلموا سلطةً وفشلوا ذاكرين الشواهد.

ذهبنا أنا والأخ هادي العامري إلى فينا قبل حوالي ثلاث سنواتٍ وتكلّمنا عن ضرر النّظام السّابق وذكرت له بعض ظروف السّجن التي تعرّضت لها وكيف كنّا نلتقي مع بعض الإخوان وننشد بعض الأناشيد سوياً فأنشد لي كثيراً من الأناشيد أردّدها نفسها. قلت له "يا أخي، كان يُقال هذا الكلام

عندما كنّا في السّجون. تعال إذاً لنحوّل هذه الأناشيد إلى الوقت الذي أصبحنا فيه في السّلطة، فماذا سيقول النّاس عنّا؟"

أوافقك الرّأي ست بتول، ثمة فشلٌ في التّطبيق. ربّما لن يصلح وضعنا العراقي إلّا عندما نجري عليه تعديلاتٍ وتهذيباتٍ بما ينسجم مع التّنوع العراقي، لكن في تقديري أنّ الإسلام قادرٌ على أن يحكم في كل وقت. هو شرع الله الذي أنزله لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه تنزيلٌ من حكيمٍ حميد. لكن أين العلّة؟ تكمن العلّة في التّطبيق، فنحن لم نطبّقه بشكلٍ عادل. لماذا كان يحكم الإسلام قروناً طويلة؟ أما كان النّاس يعيشون في أمانٍ وفي حريةٍ تماماً كاليهودي والمسيحي؟ لكنّنا نحن فشلنا في تطبيقه.

◄ المحاصصة اساس ثنائية الفساد والإرهاب

بالنّسبة إلى ثنائية الفساد والإرهاب، نعم توجد ثنائية، والخروج منها يكون بالسّلطات الرّقابية التي أشرت إليها وقضية المحاصصة هي سببٌ أساسيٌّ إضافةً إلى الوزارات التي بقيت محافظةً على إدارتها ومرشحيها غير السّياسيين مثل وزارة العلوم والتّكنولوجيا التي استلمتها من أستاذ رائد. حقيقةً، كانت وزارةً راقيةً وبقيت هيكليتها بالصّورة نفسها ولم يتغير منها شيء، لا مديرٌ عامٌ ولا وكيلٌ ولا حتّى مستشار. لست أدافع عن وزارتي، ولكن هذا واقع الحال والكل يشهد بذلك.

◄ تحالفاتنا استهدفت شرائح معينة

أراد منّي أستاذ قيس العامري أن أذكر موضوع التّوافق والعراقية ومتّحدون. إنّ المحاضرة لا تتناول هذا الجانب، ولكن إذا أردت أن أتحدّث عن الموضوع فخلاصةً أقول إنّ هذه التّشكيلات عبارةٌ عن تحالفاتٍ تتألّف من كيانات. كان التّوافق يتألّف من أربعة كياناتٍ والعراقية تتألف ربّما من ستة أو

سبعة كيانات، أمّا متّحدون، فتتألف من ستّة أو سبعة كيانات، وقد أُعيد تشكيلها وبنائها على أحوالٍ مرحلية. اليوم، أدخلنا متّحدون في انتخابات مجالس محافظات وليس في الانتخابات العامّة لذلك لم ندخل في كل المحافظات واستهدفنا شرائح محدّدة. مثلاً، أنا موجودٌ في صلاح الدّين والأنبار، أمّا، وعلى سبيل المثال، في الموصل وبغداد وبابل فأستهدف شرائح معيّنةً ومن ثمّ حسب طبيعة استهدافي أشكّل هذا التّحالف. أتصوّر أننا نتّفق كلّنا اليوم على الانتخابات خصوصاً في مجالس المحافظات فهي ليست انتخابات تنافس برامج وإنّما تنافس كياناتٍ سياسيةٍ ومرشحين، لذلك كانت طبيعة المرشح العامل الأساس في فوز القوائم. أعتقد أنّ 90 في المئة من سبب الفوز سيكون المرشح نفسه.

◄ ضرورة التركيز على المشاكل الاساسية

أعتذر لكنّني لم أستطِع تغطية كل ما طلبه مني النّائب عبد الحسين الياسري. لقد ذكرت مواضيع كثيرةً ومنها المحاصصة والرّكائز بين السّلطتين والبنية القانونية والقوى الأمنية. إنّ هذه القضايا أساسيةٌ بأكملها وينبغي التّركيز عليها، وكنت قد أشرت في الحديث إلى جانبٍ مهمٍ هو المحور الأمني وكذلك القانوني والتّشريعي وتنسيق العمل بين السّلطات وهذه كلّها محاور أساسيةٌ تساعدنا.

إخواني، إذا أردنا أن نصِف المشاكل الموجودة في الواقع الحالي، سنراها هائلةً وكبيرةً جداً، وقد ذكر الأخ رائد أو غيره من الإخوة كالدّكتور برهم صالح في الملتقى السّابق أنّها دوّامةٌ من المشاكل. نحن نحتاج اليوم إلى التّركيز في هذه المجالس على القضايا الأساسية، ولربما نقترح لها بعض الحلول، لكن إن ركّزنا فقط على كل المشاكل فلن نستطيع إحصاءها ولا حلّها. فلنركّز على الأمور التي نستطيع تسويتها والتي كُنت قد حدّدتها في هذه المحاور وأنا آمل بإذن الله أن أُوفّق في كيفيّة تطبيق القوانين والدّستور.

مشاكلنا في التطبيق وليس في القوانين

ذكر الدّكتور وائل مجموعةً من المسائل، لكن ما هي المشكلة؟ هل المشكلة في القوانين والدّستور؟ إنّ الدّستور مختلفٌ عليه وإن لم نتفق على بعض المسائل فعلينا تعديلها. إنّ الدّستور ملزم، لكننا نختلف على الكثير من مفرداتِه والدّليل أنّ أغلب النّخب السّياسية ذكرت أنّ علينا تعديل الكثير من هذه المفردات. وأنا لم أقُل أنّه كُتِب بأربعة أشهرٍ لكن هذا هو الشائع. تكمن المشكلة في تطبيق القوانين والدّستور، وثمة انتقائيةٌ في التّطبيق. مثالٌ على ذلك: موضوع المساءلة والعدالة والصّيغة الأولية، لن نلغي أو نعدّل قانون المساءلة والعدالة، بل تعالوا نطبّقه بشكلٍ صحيح. إنّ الاستثناءات التي تحصل لبعض الأشخاص، والانتقائية، إضافةً إلى عدم التّطبيق العادل للقانون، هي أساس المُشكلة، وإلّا نحن نرى دراساتٍ ولجاناً تبحث في القوانين عندما تصدر من مجلس النواب. صحيحٌ أنّ بعض الإرادات السّياسية تتدخّل، لكن دائماً ما تخرج القوانين بشكلٍ مقبولٍ ومعتدلٍ وإذا كان عليه فيتو يرجع. نحن نأمل أن يتم طرح هذا الفلتر، لكن مع ذلك، تبقى المشكلة في التّطبيق وليست في القوانين.

تساءل الدّكتور ماجد: لماذا لا نركّز على مسائل الاتفاق؟ وذكر أيضاً قانون الإدارة المالية وسبب عدم تطبيق قانون مجلس الخدمة. هناك مسائل كثيرةٌ شرّعت لها قوانين ولكنها لم تُشكّل.

نظام القائمة المغلقة عودة للوراء ونحتاج الى نظام انتخابي عادل

ذكر الدّكتور علي الدّباغ أيضاً التّوصيف نفسه وهو مشكلة معادلة الحكم وأشار إلى موضوع القانون الانتخابي الذي تنوي الكُتل وضعه. إنّ نظام القائمة المغلقة يعني الرّجوع إلى الوراء ولن نوافق عليه لأنّه خطيرٌ وغير صحيحٍ أبداً. في المقابل، سنحاول اقتراح وضعِ شرط الحصول على شهادة البكالوريا في

التّرشيح كحدٍ أدنى، لكن يجب أن يُدرس نظام توزيع الأصوات بشكلٍ صحيح. لقد حرم النّظام السّابق كياناتٍ كبيرةً حصلت على أصواتٍ بمئات الآلاف بمجموع العراق من الوصول إلى مجلس النّواب ومن ضمنهم الحزب الشيوعي العراقي الذي حصل على 70 ألف صوتٍ لكنّه لم يحصل على تمثيل كرسيٍّ واحدٍ وهذه مشكلة. لذلك، علينا الخروج بقانونٍ معتدلٍ وعادل، وقد ذكر أحد الإخوان مشكلة العدالة.

◄ لابدّ لنا من حماية انفسنا من التّدخل الخارجي

ذكر الشيخ الخطيب العديد من الملاحظات التي تقرّ بوجوب أن نحمي أنفسنا من التّدخل الخارجي ومن نهوض الإسلاميين كمصلحين. أعتقد أنّه ينبغي الوقوف والتّركيز على هذه المسائل وأن نكون فعلاً مصلحين وقادرين على النهوض ببلدنا بشكلٍ ينسجم مع إسلامنا وديننا ومعنا بوصفنا عراقيين.

◄ الشعب هو المسؤول عن إعادة انتخاب القادة

ذكر الدّكتور حسين علّاوي مشكلة القيادة، فمن هو الرّقم واحد يبقى الرّقم واحد وهذا صحيح،وأتّفق معه في هذه المشكلة، لكن هؤلاء يُعاد انتخابهم. لماذا ينتخبهم الشعب؟ لقد انتخبوهم في الدّورة السّابقة وفي هذه الدّورة وسوف ينتخبونهم في الدورة القادمة أيضاً.

◄ دعونا نبني دولة المواطنة لا دولة المكوّنات

ذكر الدّكتور رائد أنه لا توجد أزمة. هذا غير صحيح، فلدينا الكثير من الأزمات، لكنّ السّؤال هو: هل نحن قادرون على بناء دولة المواطنة وليس دولة المكونات؟ إنّ دولة المواطنة يتساوى فيها الجميع أمام القانون والدّستور والسّلطات وللجميع فيها نفس الحقوق والواجبات، هذا إن استطعنا فعلاً أن نعمل لتحقيق هذا الهدف تحت عنوان "بناء دولة المواطنة وليس دولة

المكونات". أعتقد أنّه عنوانٌ بارز، وليكن هو نتيجة محاضرتنا اليوم، إذا سمح لي الدّكتور إبراهيم، فدعونا نبني دولة المواطنة لا دولة المكونات. من الضروري توليد رؤيةٍ مشتركةٍ وإلّا سنبقى غير قادرين على إيجاد الحلّ.

◄ تأثير الدّور الإقليمي حسّاسٌ وخطير

أشار الدّكتور وائل عبد اللّطيف إلى نقاطٍ مهمّةٍ للغاية كتأثير الوضع الإقليمي، وهذا الأمر يحتاج باعتقادي إلى محاضرةٍ كاملة، وأقترح أن تكون محاضرة الملتقى في الشهر القادم للحديث عن تأثير الدّور الإقليمي على العراق وكيف يستطيع العراقيون اليوم أن يتجرّدوا من تأثير المحاور الإقليمية الموجودة. لهذا الموضوع الكثير من التّفاصيل الحسّاسة لكنّه خطيرٌ جداً. لذلك، علينا أن نستبق الزمن لأنّ المستقبل غير واضحٍ كما وتشتّد الأزمة يوماً بعد يومٍ ونخشى أن يتأثّر العراق بصورةٍ من الصّور بسبب ما يجري. آمل أن يكون الجميع متنبّهاً لهذه المخاطر وأن يدركوها ويعملوا بشكلٍ كبير على تجاوزها.

◄ العراق بلد الأقاليم وليس الإقليم الواحد

إنّ القوانين التي شُرّعت ملزمة كما أنّ الدّستور مُلزِمٌ أيضاً، وينبغي أن يُنفّذ. لكنّ المسألة مسألة تعديلاتٍ وقد أشرت إلى أنّ المشكلة في التّنفيذ والانتقائية وليست في الدّستور والقانون والنّظام المركزي الفدرالي. هناك فعلاً ضبابيةٌ في نظام الحكم في العراق وقد ذكرت حلاً للخروج من الأزمة لم يعلّق عليه أحدٌ بصراحةٍ وهو موضوع إقليم المحافظات. هل العراق بلد الإقليم الواحد؟ لا. إنّه بلد الأقاليم بحسب نصوص الدّستور التي تنصّ على أنّ العراق بلدٌ لا مركزيٌّ فدرالي.

◄ القنوات الفضائية لا تتقي الله في شعبنا

أؤيّد ضرورة وجود خطابٍ عادلٍ ومعتدل، وكُنت قد ذكرت أنّ هناك فوضى إعلامية، وفعلاً إنّ القنوات الفضائية لا تتّقي الله في شعبنا بصراحة.

◄ في ما يتعلّق بعودتي إلى الحكومة أقول: ليس في السّياسة أبوابٌ مغلقة

طرح الأستاذ فاروق العديد من الأسئلة والملاحظات منها فقدان العدالة، إضافةً إلى سؤالٍ مهمٍ متعلّقٍ بمسألة العودة إلى الحكومة، بالطّبع إنّ السّؤال موجّه إليّ. نعم، لقد قدّمت استقالتي بعد سلسلةٍ من الأحداث وعلّقت عملي لمدّةٍ طويلةٍ ولم أقدّم استقالتي إلّا مؤخراً بناءاً على ما حصل في الحويجة وكما تعرفون، فلا توجد في السّياسة أبوابٌ مغلقة 100 في المئة، ودائماً ما نجد منافذ وأبواب مفتوحةً بناءً على المصلحة. وعلى الرّغم من أنّ وزارتي صغيرة، لكن كان لموقعي كعضوٍ في مجلس الوزراء دورٌ مهم. لذلك، وبعد مشاوراتٍ عديدةٍ ونتيجة قرب وصول قانون العفو العام وبعض القوانين إلى مراحل جيدة، اعتقدت بوجود فرصٍ للتّأثير خلال وجودي في مجلس الوزراء. أنا لم "أزعل على الحكومة"، بل على بعض التّصرفات التي لم تكُن لدينا فرصٌ لتجاوزها لكن باعتقادي أنّها موجودة الآن، والحمد لله دورنا ومداخلاتنا في مجلس الوزراء بنّاءةٌ وإيجابية، والدّكتور صفاء الدّين شاهدٌ على ما أقول.

◄ دوائر المفتّش العام إحدى أبواب الفساد

تمّ التّركيز على موضوع الفساد في العديد من المداخلات. إنّ الفساد موجودٌ فعلاً فمن هم المفسدون الحقيقيون؟ هل هم الموظفون الذين يأخذون أشياء بسيطة؟ وهؤلاء تقبع خلفهم النّزاهة والرّقابة الدّاخلية وديوان الرقّابة المالية، أيّ أنّ هناك العديد من الأجهزة التي تتابعهم. إنّ دوائر المفتش العام

في الوزارات هي إحدى أبواب الفساد وهذا هو واقع الحال وأنا أقول هذا الكلام من واقع التّجربة وليس من واقع المعلومات أو التّحليلات. جزاكم الله خيراً والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(10)

أزمـة العـراق...

غياب الرؤية والتخطيط والإدارة

❖

سماحة السيد عمار الحكيم

رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في العراق

❖

■ تشرين الاول 2013م ■

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ - صدق الله العلي العظيم-

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وصحبة الأخيار المنتجبين.

سماحة السيد بحر العلوم، سماحة السيد الحكيم، أصحاب المعالي والسيادة والأخوة الأكاديميين والمثقفين والإعلاميين، الأخوات الفاضلات، سيداتي سادتي، سلامٌ من الله عليكم ورحمته وبركاته.

ملتقى الثلاثاء يطفئ الشمعة الأولى

نرحب بكم أجمل ترحيبٍ في ملتقاكم الشهري، وفي مثل هذه الأيام من العام الماضي تأسَّس هذا الملتقى، ونحن فخورون بهذا الإنجاز، وفي مطلع العام الثاني نأملُ أن تستمر هذه الملتقيات، وأن تكون بداية إطلالة هذا العام بسماحة السيد الحكيم.

والواقع كأيِّ عملٍ سياسيٍّ في مثل هذه المنعطفات التي تواجهها الدولة العراقية، كان لهذا الملتقى صدى إيجابياً لدى النخب السياسية والثقافية خلال العام الماضي لأسبابٍ متعددةٍ منها الأزمة السياسية التي ما زالت ملحّة، فتفرض حاجةً ماسةً لمثل هذه الملتقيات من أجل إنضاج الحوار بين النخب السياسية العراقية.

لقد انفتح هذا الملتقى على الطيف السياسي الواسع، وتفضَّلتْ علينا قيادات الكتل السياسية وشاركت في إحيائه.

والقضية الأخرى هي الحضور النخبويّ المتنوع من العراقيين، والالتزام بثوابت الحوار وايقاعاته ضمن رؤى استراتيجية تؤكِّد على الكليات من دون الدخول إلى الجزئيات.

ولذلك نحن سعداء باستمرار هذا العمل بين النخب العراقية لتوسيع آفاق الحوار بما يسهم في حلّ المشاكل العالقة، أولاً لتشخيص أسباب هذه الأزمات، وثانياً للبحث عن آفاق الحل.

إضافةً إلى هذا الملتقى، توجد حلقاتٌ نقاشيةٌ أيضاً تُفعَّلُ في هذا المجال، ففي نهاية شهر رمضان انعقدت حلقةٌ نقاشيةٌ جيدةٌ لمناقشة قانون الانتخابات بمشاركة خبراء عراقيين، كما توجد نيةٌ لعقد حلقةٍ نقاشيةٍ أخرى لتطوير التعليم العالي في الشهر القادم ضمن المبادرة التعليمية في وزارة التعليم العالي. وكل هذه الفعاليات تحاول أن تصبّ في جهةٍ واحدةٍ، وهي تفهُّم المشاكل التي تواجه عملية البناء في العراق، خاصةً الأزمة السياسية فيه.

لذلك لكم الشكر جميعاً، والشكر موصولٌ أيضاً للسادة الذين تفضلوا علينا بالحضور في هذا الملتقى وللحضور الكريم.

الإرهاب يتعملق بالعراق

نأمل أن تكون المساهمة فاعلة، خاصةً في محورٍ حرجٍ يمرُّ به العراق

هذه الأيام، إذ تعصف بالعراق موجاتٌ إرهابيةٌ عاتية تشير إلى تدهور الوضع الأمني وانتكاسه بشكلٍ كبير، فقد استُبيح الدم العراقيّ بعملياتٍ مسلحةٍ منسّقةٍ وبالجملة، حتى أصبح من الصعب استذكارها لسعة حجمها وانتشارها وكثرة ضحاياها. ولم تسلم منها بقعةٌ واحدةٌ من العراق، فهي كارثةٌ بكل ما تعنيه الكلمة، وأحداث بغداد يوم أمس وأربيل قبل يومين هي صورةٌ واضحةٌ عنها.

الإرهاب يستهدف جميع العراقيين دون استثناء

إذا لم يقف السياسيون وقفةً جادة، لن نسلم من سياقات الأمور، ومما لاشك فيه أنّ استفحال هذا الإرهاب في البلاد هو نتيجة استمرار الخلافات السياسية. فقد وجدت القوى الإرهابية الثغرات في الصراع السياسي العراقي، وكثرت عملياتها في الآونة الأخيرة، يجب أن تصبح لدى النخب السياسية المتصدية في العملية السياسية رؤى سياسيةٌ واضحة، لستستمر مثل هذه العمليات التي تحاول زعزعة الأمن والاستقرار ووحدة البلاد. في هذه الأُمسية نتمنى أن نلقي الضوء على هذه الأزمة السياسية المستفحلة في البلاد، وسيكون ضيف الملتقى سماحة السيد عمار الحكيم.

ضيف الملتقى

السيد الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الأعلى العراقي، وزعيم تيار شهيد المحراب، ولستُ بحاجةٍ إلى التعريف بهذه الشخصية القيادية التي تحمل في رؤاها تاريخاً من العلم والجهاد والسياسة والزعامة، فهو نتاج مدرسة النجف، وسليل المرجعية الدينية، وحفيد المرجع الديني الأعلى الراحل الإمام السيد الحكيم، وقد تربّى على أفكار شهيد المحراب السيد محمد باقر الحكيم ومنهجيته، ورَفَد من جهاد وإخلاص وحنكة عزيز العراق، وشكّل هذا التاريخ منعطفاً لمواصلة حراكه الوطني.

لعلّي لا أجانب الحقيقة إذ أقول إنّ السيد الحكيم من أبرز القيادات السياسية في العراق، في تواصله وتفاعله مع هموم الناس وهموم البلاد، من خلال ملتقاه الأربعائي الأسبوعي، ومن خلال زياراته الميدانية ومؤسساته المتعددة، على مدى ثلاث سنواتٍ وأكثر، يستشعر المواطن ذلك، ويجد في هذه الحركة أنّ هناك رؤيةً استيراتيجيةً في مواقفه وخطابه تستند إلى ركائز سياسيةٍ واجتماعيةٍ وثقافيةٍ ودينية.

الاعتدال والوسطية

هو مؤمنٌ بمنهج الاعتدال والوسطية والتواصل السياسي مع القوى السياسية كافة، في اتجاه وحدة الكلمة وتوحيد الصف، ولعلّ نجاحه في بداية صيف هذا العام بجمع الفرقاء السياسيين هو خير مثالٍ لمثل هذا التوجه.

وهو أيضاً يؤمن بدور الشباب في رسم المستقبل السياسي في العراق، وتأسيس حركةٍ داعمةٍ تعطيهم الاهتمام والرعاية، وقد بانت أولى ثمارها في خطاباتٍ مؤثّرة وفعالياتٍ متنوعةٍ قابلةٍ للتطور والاتساع.

السياسات والبرامج الهادفة

ولعلّ حركته في الانتخابات المحلية الأخيرة، ومبادرته في طرح سياساتٍ وبرامج خدميةٍ مدروسةٍ تتناسب وخصوصية كل محافظة، تشير إلى تبنيه رؤيةٍ علميةٍ اقتصاديةٍ في بناء العراق وإعماره.

وتميَّز السيد الحكيم بخطابة السياسي المعتدل، ليس فقط على المستوى الوطني بل على المستوى الإقليمي والدولي، ورفده بالمواقف السياسية المعتدلة تدفع باتجاه التوازن ومحاولة إبعاد العراق عن سياسة المحاور.

الدور المؤمل

المجلس الأعلى بوصفه تياراً إسلامياً له نضاله ضد الاستبداد والطغيان، وله مساهمةٌ فاعلةٌ كشريكٍ أساسيٍّ في وضع اللبنات الأساسية لبناء العراق الجديد، وكتلته النيابية (المواطن) والمقاعد التي حصدتها في انتخابات المحافظات الأخيرة، وما تراهن عليه الكتلة في الانتخابات التشريعية القادمة، كل ذلك له الدور المؤمل في إرساء قواعد الدولة المدنية الحافظة لحقوق الإنسان، والمحققة لحقوق المواطنة، والقادرة على حفظ وحدة العراق وشعبه.

على كل حال، في ظلّ تعملق الإرهاب في بلدنا والتدهور الأمني والشدّ الطائفي واستمرار الأزمات السياسية والتوتر القائم وسخونة الأوضاع الإقليمية، يبقى الحديث مع السيد الحكيم عن الأزمة وآفاق الحلّ مهمّاً، فلنستمع إلى رؤيته. وأنا على قناعةٍ بأنّ هذه الجلسة ستكون لها إضافةٌ نوعيةٌ إلى ما قاله الإخوة من القيادات السياسية في الفترة الماضية. فأهلاً وسهلاً بضيفنا الكريم وأهلاً بكم أيها الحضور المبارك.

القسم الأول
غياب الرؤية والتخطيط والإدارة
المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

السادة الأفاضل والسيدات الكريمات، سماحة السيد بحر العلوم، أصحاب السعادة والسيادة والسماحة والفضيلة، الأعزاء الكرام جميعاً، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

■ أهمية الملتقيات

أُعرِب عن سعادتي وسروري بهذه الفرصة للِّقاء والحديث والحوار مع هذا الجمع الخير الطيب، وشكراً لأخينا العزيز الدكتور السيد إبراهيم بحر العلوم لهذه الرعاية والاهتمام بعقد مثل هذا الملتقى، ونحن بأمسِّ الحاجة لمثل هذه الملتقيات والمنتديات، التي نجتمع فيها لنتدارس همومنا المشتركة.

فالرأي الواحد والفكر الواحد والقراءة الواحدة لن تستطيع إطلاقاً في بلدٍ متنوعٍ ومتعددٍ كالعراق أن تكون بلسماً أو تعالج الجراح التي نعيشها ويئنّ منها شعبنا، والشكر متوصولٌ لمعاليه لهذا الجهد المتواصل، ولهذه الفرصة التي أُتيحَت، ويشرّفني أن أكون معكم في رحاب إطفاء الشمعة الأولى لهذا الملتقى وأن أساهم فيه.

ولابدّ لي أن أجدّد العزاء للضحايا والشهداء الذين سقطوا في بغداد وفي أربيل وفي مناطق أخرى من بلادنا. ففي كلّ يوم جرحٌ جديدٌ ينزف، ونحن نتألم لسقوط هؤلاء الضحايا، ونتمنى أن نصل إلى اللحظة التي نسيطر فيها على الأوضاع، ونضع حداً لمثل هذا الاستنزاف البشري المستمر.

■ التحولات الإقليمية

أيُّها الأحبَّة، يُعقَدُ هذا اللقاء ونحن في ظلّ تحولاتٍ إقليميةٍ كبيرةٍ، فالواقع العربي والإقليمي يشهد تحولاً كبيراً.

توجد أنظمةٌ انهارت، وشعوبها تبذل جهداً لتنظيم أوضاعها الداخلية، وتوجد دولٌ تعيش مخاضاتٍ عسيرة، ولعلَّ بعض الدول تقترب من أن تشهد بعض العواصف التي ألمَّت بمنطقتنا بشكلٍ عام. وفي ظلّ هذه التحولات والمفاجآت التي نشهدها، تطور الملف السوري والملف الإيراني والملفات الأخرى بطريقةٍ دراماتيكيةٍ وبعيدةٍ عن التوقعات وبسرعةٍ فائقةٍ وكبيرة. العراق ليس جزيرةً في محيط، بل هو جزءٌ من هذه المنظومة الإقليمية، يتأثَّر بها

ويتفاعل معها وينفعل بها، ومن الطبيعي أن نتصور الواقع العراقي ونقيِّمه ونحلِّله في ظلّ مثل هذا التطور الإقليمي والتحولات الكبيرة في المنطقة، حينما ننظر نظرةً نقديةً إلى واقعنا العراقي نرى الجزء الفارغ من الكأس، وهذا طبيعيٌّ في مثل هذه اللقاءات النخبوية. فنحن لا نجتمع لنستذكر عناصر قوتنا، إذ إنها واضحةٌ ومعروفة، ويجب أن تتراكم، ولكن فلننظر إلى الإشكاليات، ولنحدِّد المسارات المطلوبة لمعالجتها.

■ الإنجاز لا يتناسب مع الإمكانات

قد يبدو أنّ الإشكاليات والتلكؤات موجودةٌ على أكثر من صعيد، فنحن نجد اختراقاتٍ مستمرةً في عندما ننظر إلى الملف الأمني، وقد أصبح الإرهاب يستعيد موقعه ودوره، حتى في المساحات التي طُرِدَ منها في المدَّة السابقة، وأُبعِدَ عنها، وكأن المبادرة عادت إلى الإرهاب، وأجهزة الأمن الحكومية أصبحت في موقع ردِّ الفعل على العمل الإرهابي.

وعلى المستوى السياسي، توجد إشكالياتٌ وطموحاتٌ معروفةٌ للجميع تفاعلت في وقتنا، وقد تنحسر النظرة في وقتٍ آخر، ولكنَّ النفوس تحمل في طيَّاتها الكثير من الملاحظات.

وفي الواقع الخدمي التنموي والاقتصادي، الكل يستشعر أنّ الفرص المتاحة أكبر من المنجزة، والإمكانات والميزانيات الضخمة والثروات والانفتاح العراقي اليوم على العالم، وفكُّ الحصار الطويل الأمد الذي استمر لأكثر من عقدين في هذا البلد يفتح فرصة السوق الواعدة والأبعاد الرحبة التي يُفترض أن تكون جاذبةً للاستثمار والمستثمرين، لكننا ندور في دائرةٍ مفرغة.

كذلك في ما يتعلق بعلاقتنا الإقليمية، ليس الودُّ بالمستوى الذي نتمناه، بل يخيم على تقديراتنا منطق المؤامرة، ولدى الدول الأخرى ملاحظاتٌ وهي تتحسس من تركيبتنا العراقية، وهذه التصورات ليست بالمستوى الذي نتطلَّع

إليه، فالدول تتعامل على أساس المصالح، لذا علينا أن نضع تصوراً يجعل من التعامل معنا مصلحةً للآخرين حتى نستطيع أن نمدَّ الجسور معهم، ونتعامل معهم.

وهكذا في واقعنا الشعبي، وفي كل مجالٍ من المجالات الأخرى، حينما نضع اليد لا نشعر أننا نحقِّق الإنجاز الذي كان يتمناه العراقيون وكنَّا نتمناه لأنفسنا بحيث ينسجم مع الفرص والثروات والإمكانات والعقود وغير ذلك.

■ ما هي خارطة الطريق؟

أين المشكلة؟ وما هو الحل؟ ومن أين نبدأ؟ وما هي خارطة الطريق؟ الاستمرار بالشكوى في كلّ اجتماعٍ وكلّ لقاءٍ لن يغير من الواقع شيئاً، والشكوى لغة العاجزين ونحن لسنا عاجزين. نحن نملك قدراتٍ كبيرةً بعقولنا وكفاءتنا وطاقاتنا وحضارتنا وثرواتنا وموقعنا الاستراتيجي في المنظومة العربية والإقليمية والدولية، ولكن علينا أن نحدِّد خارطة الطريق لنعرف من أين نبدأ وإلى أين ننتهي، وكيف نصل بالعراق إلى برِّ الأمان ونعالج هذه الإشكاليات التي تحيط بنا.

■ الرؤية العراقية الموحدة

أعتقد أنّ الخطوة الأساس التي يجب أن نبدأ بها هي الرؤية، ومن دون أن نصل إلى رؤيةٍ جامعةٍ بين العراقيين على ما ينبغي فعله، لا نستطيع أن نعالج المشكلة.

نحن لا نقضي وقتاً كافياً لتشكيل الرؤية الجامعة والموحّدة للعراقيين بما نحلم به تجاه العراق سياسياً وأمنياً وتنموياً، وكما أننا نشغل وقتاً طويلاً لمعالجة إشكالياتٍ ناجمةٍ عن غياب الرؤية أو تعدد القراءات، ونتدافع ونطفئ

نيراناً، ونعالج مرضى محروقين بالنار من دون أن نضع يدنا على النار.

الرؤية مسألةٌ مهمةٌ جداً، خصوصاً الرؤية الاستراتيجية. لا يكفينا أن نضع رؤيةً للعراق لمدة سنةٍ أو سنتين أو خمس أو عشر سنوات. فمن أجل أن تنتظم أمور مشروعٍ بحجم العراق، يجب أن نضع له رؤيةً أبعد من ذلك، وقد اقترحنا أن نركز على رؤية العراق في سنة 2040، نرى العراق بعد عشرين إلى أربعين عاماً على مستوى المحافظات وعلى مستوى الوطن.

■ التخطيط الاستراتيجي وسلم الأولويات

إذا وضعنا الرؤية سنصل إلى لغة تعبيرٍ استراتيجيٍ على مستوى التخطيط الاستراتيجي، ليس بالضرورة أن نقيمه بمفردنا، فالرؤية عراقيةٌ وذات شأنٍ سياديٍّ، والرؤية لا تُستورد ولكن التخطيط الاستراتيجي يمكن أن يساهم به الآخرون، وثمة شركاتٌ مختصةٌ بذلك كما يوجد خبراء عالميون يمكن أن يساهموا في وضع هذه الخطط الاستراتيجية للرؤية التي نضعها، حينئذ سينتظم سُلَّم الأولويات.

واحدةٌ من مشاكلنا اليوم هي أنّ المسؤولون في المحافظة، أو المسؤولون في إدارةٍ ما، يجدون أنفسهم أمام كمٍّ هائلٍ من المشاكل، وكلها تحتاج إلى حلول. لكن إمكانياتهم لا تسمح بحلها جميعاً. فننفق في كلّ حقلٍ مبلغاً ويتشتت المبلغ ويضيع الجهد دون أن نحصل على نتيجةٍ ملموسة. وهذا ما حصل خلال عشر سنوات، نداوي ونفكر بالآلام من دون أن نعالج معالجاتٍ حقيقية، فهذا الحلُّ ينفع فقط لإسكات الأطراف. ننفق الكثير ولا نحصل على نتائج كبيرة. نحتاج إلى أولوياتٍ محددة، التخطيط الاستراتيجي ينظم الأولويات ويدفع بعض الأمور المُلِحَّة إلى الواجهة والبعض الآخر يتشكل في سُلَّمٍ معين.

نبني في العراق مدناً رياضيةً وملاعب كبيرة، وهو أمرٌ حسنٌ والعراق

بحاجةٍ إلى هذه الأمور. لكنه بحاجةٍ إلى أمورٍ أخرى أهمّ من الملاعب، وفي هذا الشأن آلآفٌ من الأمثلة. نحن ندخل في مشاريع وننفق عليها وهي مهمةٌ، وضروريةٌ ومطلوبة، ولكن هل هي ضمن سُلَّم الأولويات؟

من المهم مراعاة هذه الأمور، فإذا انتظم سُلَّم الأولويات يمكن أن نضع خططاً وبرامج تفصيليةً ومشاريع محددةً تتناسب سياقاتها مع أولوياتنا، وبالتالي نعرف أننا نسير في طريقٍ واضح، ونخطو خطواتٍ واضحة.

عندما تكون لدينا مشاريع واضحةٌ مكتملةٌ يراها المواطن، سيشعر بالفعل أنّ لدينا خطةً ورؤية، وأننا نتقدّم، كما توجد مشاريع تسير بشكلٍ صحيح، وسيلعب المواطن دوراً في حمايتها ويطمأن بأن لديه فرصةً للحصول على ما يريد ولو في وقتٍ لاحق.

■ غياب الأدوات الكفوءة

نحتاج إلى أدواتٍ كفوءةٍ وقديرة، وأنا أعتقد، حتى في حال وجود المحاصصات، كان يمكن بشكلٍ أو بآخر أن نخلق مثل هذه الأمور، وكان يمكن أن نطالب الجهة التي يُخصَّصُ لها مشروعٌ ما، وزارةً أو مؤسسةً أو هيئة، أن ترشّح الكفوء المقنع الذي ينجح في اختياراته أمام لجانٍ مختصةٍ في هذا الشأن، ومن لا ينجح في هذا الأمر يُنحَّى.

وإذا كانت اللجان العراقية متهمةٌ بالانحياز، نأتي بأشخاصٍ وخبراء من خارج الحدود، حتى تنتظم البداية دائماً. تحتاج إلى إجراءاتٍ غير تقليدية، ونحتاج إلى أن نكون متواضعين ونقبل الواقع المؤلم، ومن يقول لا يوجد خبراء عراقيون، أقول له إنّ الخبراء موجودين.

كيف نضمن ألّا يعمل الخبير العراقي برأيه الخاص ويبعد أشخاصاً ويقرِّب أشخاصاً على أساس المحسوبية؟

فلنبدأ بالاستعانة بأشخاصٍ غير متهمين بالانحياز، لكي تطمئن النفوس

وتنتظم الأمور. نحتاج إلى أدواتٍ كفوءةٍ نظيفة، حتى لو كانت لدينا محاصصة، لكن على الجهات المعنية أن ترشّح من تتوفر لديه المواصفات المطلوبة ليتسنَّم هذه المناصب.

■ غياب المنظومة الإدارية

نحتاج إلى منظومةٍ إداريةٍ ناجحة، الخلل والمشكلة والأزمة في العراق إدارية، لكنها ليست أزمةً في الشأن الإداري أو في الدوائر التي تقوم بمعاملاتٍ إدارية، بل المشكلة الإدارية تكمن في كل المجالات؛ السياسة والأمنية والاقتصادية والخدمية وفي العلاقات. أزمة الإدارة إذاً تمتد إلى كل جوانب ومفاصل حياتنا السياسية والاجتماعية ومرافق الدولة المختلفة.

تعلمون أنّ منظومتنا الإدارية تربَّت على منهجٍ إداريٍّ خاطئٍ وفاشل، فالمناهج التعليمة التي تُدرّس اليوم في كليات الإدارة والاقتصاد عفى عليها الزمن، وخرجت عن حيّز الانتفاع في بلدانٍ أخرى. لقد استُبدِلَت بنظمٍ جديدةٍ تماماً، عند استخدام النفط بوصفه مصدراً للطاقة، تراجعت أسهم الفحم وأصبح من الماضي، وعندما انطلقت الفضائيات أصبح استخدام القنوات الأرضية من الماضي.

اليوم لو ربّينا شبابنا على الإدارة حتى يخططوا للتجربة والمشروع العراقيَّيْن، ولا يسمحوا له بالانطلاق من الواقع المر، عليهم أن يفهموا الإدارة التي لا تعني مجرّد تواقيع، ولا تعني إجراءاتٍ بيروقراطيةً شديدةً ومملةً وقاتمة.

كما أننا نحلّ مشاكلنا الأخرى بطريقةٍ خاطئة، فتتحول إلى مشاكلٍ إداريةٍ أخرى. لدينا مشكلة بطالة، ودائماً نعد بفرصٍ واعدةٍ ومشاريع، ونريد أن نحل كلّ مشاكل الناس، كمشاكلهم في التعيينات الحكومية، فنخسر نسبة ستّين في المئة من الموازنة، وكنا نخسر نسبةً أكبر في السابق. تطوّرت الموازنة الآن

بشكلٍ كبير، وازدادت التعيينات كثيراً أيضاً، وكل موظفٍ جديدٍ يريد مكاناً ومكتباً وعملاً.

كلّ موظفٍ جديدٍ يشكّل تعقيداً جديداً للمنظومة الإدارية فيضاف توقيعٌ جديدٌ على المواطن المسكين الذي أنهكته المعاملات، حتى البسيطة منها.

يجد المواطن عشرات ومئات التواقيع، ولا يصدّق أنَّ معاملةً استثماريةً تحتاج إلى حوالي 160 توقيعاً، كل هذه فرصٌ للفساد ومحطاتٌ للتضييق على الناس. نحن نخنق أنفسنا كدودة القز، وأعتذر عن هذه الصراحة. نحن نشدِّد على أنفسنا يوماً بعد يومٍ ونخنق أنفسنا في منظوماتٍ وتكهّناتٍ وانشطاراتٍ أميبيةٍ لوزاراتٍ ومؤسساتٍ ودوائر ولجانٍ وهيئات.

لمَ المنظومة الإدارية مترهلةٌ بهذا الشكل؟ ماذا نفعل بهذا العدد من الموظفين؟ لقد شكلت عبئاً على الدولة وصنعت مشاكل، أجلِس الموظف في بيته وأعطِه راتب رعايةٍ اجتماعية، هذا أفضل من أن تأتي به كموظفٍ فيبتلي به الشعب والأمة والمشروع والدولة، هذا ليس حلاً، هذا يزيد الأزمات الإدارية بشكلٍ كبيرٍ، ونحن ندرك جيداً حجم المشاكل في العراق.

لكن أعود لأقول إنّ الأزمة في العراق أزمةٌ في الإدارة، والمدخل لحل الأزمات يكمن في مراجعة ومعالجة هذه المشكلة.

وقد لفت انتباهي تقريرٌ علميٌّ يقول: في كل الشرق الأوسط، لا توجد كليّةٌ واحدةٌ في الإدارة والاقتصاد تدخل في التسلسل العالمي، حتى باقي الكليات لا تدخل في التسلسل العالمي، ولو بتسلسل رقم 150، وقد بيّنتُ هذا الأمر في مكانٍ آخر.

كما أنّ ابن أحد السادة في مجلس النواب العراقي شابٌّ واعد، قُبِل في أحد أهم كليات الإدارة في بريطانيا، وهذه الكلية تُنافس على الموقع العالمي الأول، وبعد جهدٍ جهيدٍ واختباراتٍ قُبل في هذه الكلية، وذهب ليُسجّل

ويعطي الوثائق. سأل موظفي الذاتية كم من طالبٍ عراقيٍّ في هذه الكلية؟ يريد أن يرى أصحابه، حنَّ قلبه لإخوانه، بحث الموظف وصُعق، وصُعق معه هذا الطالب، فمنذ تأسيس هذه الكلية منذ أكثر من مئة سنةٍ حتى اليوم، كان الشاب ثاني طالبٍ عراقيٍّ يدخلها، لماذا؟ أليست لدينا عقولٌ شبابيةٌ تستطيع الدخول إلى هكذا كليات؟ بلى، لكن ليست لدينا ثقافة أن نذهب إلى كلية إدارة، منذ طفولة الطالب ونحن نعلمه أن يدخل كلية طبٍّ أو هندسة، لدينا تخمةٌ من الأطباء والمهندسين، مع احترامي لهذه المهن وأهميتها، لكن لماذا لا نفكر بإرساله إلى كلية الإدارة والاقتصاد؟ لو فعلنا لتغير الأمر.

وبودّي أن أسأل وزارة التعليم العالي والسيد معالي الوزير: لدينا الآلاف من البعثات، كم واحد من المبتعثين ذهب لدراسة الإدارة؟ لا يُوجد توجّهٌ إلى الإدارة، وتبقى المشكلة قائمة.

وقد طلبتُ من مجالس المحافظات زيادة كمية الخريجين الأوائل من كلية الإدارة والاقتصاد، وتساءلتُ كم تكلّف إمكانات المحافظ إذا ما تمَّ إرسال الطلاب ليدرسوا الماجستير في إحدى الكليات العالمية المعروفة في الإدارة لسنتين، والطالب يكمل البكالوريوس، مع سنة دراسة لغات، ثم يحصل على شهادة الماجستير وبعد ثلاث سنواتٍ تأتينا في كل محافظةٍ ست أو سبع كفاءات، أناسٌ يفكرون بطريقةٍ مختلفة، وأتمنى إذا كانت وزارة التعليم تسمع مني هذا الرجاء أيضاً، أن تزيد حصة البعثات الدراسية في الإدارة.

■ العراق بحاجة إلى ثورة إدارية

نحتاج إلى ثورةٍ إدارية، ولا ثورة إداريةً بلا ثوار إداريين. هذا الأخ ينقل عن ولده يقول، دخلت إلى الكلية وصرت أقرأ قواعد مختلفةً عن التي كنا ندرسها، وأسأل الطلبة على يميني وعلى يساري. هذا مدير مبيعات فلان شركةٍ

عالميةٍ دوليةٍ عملاقة، وهذا مسؤول، لا يوجد طالب. هكذا ترسل هذه الشركات العملاقة عقولها وخبرائها ومسؤوليها، وتنفق عليهم مبالغ كبيرةً حتى يدرسوا الإدارة. فالاستثمار في هذه الأمور واضحٌ جداً، إذا كانت تكلفة دراسة الطالب في هذه الكلية 100,000 دولارٍ سنوياً، هذا الطالب عندما يتخرج قد يطرح فكرةً واحدةً يمكن أن تكون نتائجها مئات الملايين من الدولارات، فكرةٌ واحدةٌ قد تكون قادرةً على تغيير نمطٍ إداريٍّ معين.

■ أزمة الثقة

نحتاج إلى منظومةٍ إداريةٍ ناجحة، وهذا لا يتم إلا بثورةٍ إدارية، إذا أصحبت لدينا رؤيةٌ واضحةٌ واستراتيجية أولوياتٍ وبرامج وأدواتٌ كفوءةٌ ومنظومةٌ إداريةٌ ناجحة، ستأتي الثقة. فالثقة نتيجة، ليست سبباً، وهي جزءٌ من مشكلة، وأزمة الثقة جاءت بسبب تدافعنا في ما بيننا. يوجد تداخلٌ في الصلاحيات، هذا يعتقد أنّ الآخر تعدى عليه والآخر يعتقد أنّ هذا من صلاحياته، وهكذا...

جزءٌ كبيرٌ من التدافع والمشاكل التي نواجهها ناتجٌ عن انعدام الرؤية الواضحة، وانعدام وجود خططٍ واضحة، فنتدافع مثل زحام السيارات في شارعٍ لا يوجد فيه شرطي مرور، وتحدث اختناقاتٌ مروريةٌ شديدةٌ جداً، فشرطي المرور لا يقطع الشارع، بل ينظّم الحركة، والناس تسير في طريقها بشكلٍ انسيابيٍّ مريح. مشكلتنا اليوم في العراق تكمن في غياب المنظومة، كاختناقات المرور عند غياب النظام وشرطي المرور، فتتداخل قضايا المرور وتنشأ أزمة ثقة.

■ دولة عصرية عادلة

نختصر الرؤية التي وضعناها، ونناقشها مع الجميع في هذا الوطن،

بعبارة "دولةٌ عصريةٌ عادلة"، نحن بحاجةٍ إلى دولة، ولسنا بحاجةٍ إلى كانتوناتٍ وأحزابٍ وجماعات، نريد دولةً عصرية، وهذا يعني أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، لا أن نجرّب. لا يمكن أن نصنع السيارة اليوم، علينا أن نتعلم صناعتها غداً، ونأتي بالشركات التي تستطيع أن تنظم أمورنا ونتعلم منها كيف ندير العراق الجديد. وليس عيباً أن نكابر، هذا ليس قصوراً في العقل، لقد فُرِضَت عُزلةٌ على العراق منذ ثلاثين سنة، ونحن ندفع تبعاتها، والعزلة بدأت في أواسط الثمانينيات والتسعينيات بشكلٍ أكبر، وثورة الاتصالات وثورة التكنولوجيا العالمية كانت في مرحلة الحصار الذي دخل فيه العراق، فأصبحنا في عالمٍ آخر، وهذا ليس قصوراً فينا، وإنَّما للقدر أحكام.

كيف نعوّض هذا التفاوت العلمي؟ تسمعون حديثاً كثيراً عن تفسير الدولة العصرية العادلة في مجالاتٍ مختلفة، ونعتقد أننا بحاجةٍ إلى مشاريع في كل المحافظات تنسجم وتتكامل مع مشروع الدولة، والكثير من الجهد اليوم يُبذل في المحافظات، وهو جهدٌ صادقٌ مخلص، لكن إذا لم يتكامل مع المشروع الوطني الكامل، ستبدو هذه المشاريع متعارضةٌ ومتقاطعةٌ. لذلك نعتقد أنه يجب أن يشرف المركز على التخطيط.

ليس لدينا تنظيمٌ أساسيٌّ لمحافظة، أو لمدينةٍ كبيرة، إذا أردنا أن نبني مستشفى، نجد أنها ستُبنى في الحي الصناعي، وهكذا...

نحتاج إلى رؤيةٍ جامعة، وخطةٍ استراتيجية جامعة، نُثقّف بها جمهور المحافظات، ونجعلها تكمل بعضها البعض. إذا أوجدنا في محافظةٍ ما كل عوامل الاستغناء عن الآخرين، نكون قد بنينا بذرة التفكك، وإذا بنينا هذه المحافظات بدون رؤيةٍ موحدةٍ وتخطيطٍ استراتيجيٍّ يتكامل مع بعضه تصبح الأمور معقدة.

■ وحدة العراق رؤية وخطة وبرنامج

وحدة العراق ليست شعاراً، بل هي رؤيةٌ وخطةٌ وبرنامجٌ تجعل العراقيين يحتاجون بعضهم بعضاً، ولا يستغنون عن بعضهم. الوطنية ليست حسَّاً وشعوراً وشعاراً، وإنَّما بناء خططٍ حقيقيةٍ تؤدي إلى التعزيز والترسيخ. وكون الوطنية قدر وحدة العراق فهي تحتاج إلى رؤيةٍ جامعةٍ ورؤيةٍ تفصيليةٍ وجزئيةٍ منسجمةٍ مع الرؤية الجامعة، إذ نعتقد أنّ العراق بحاجةٍ إلى مركزٍ وعاصمةٍ قوية، على ألّا تتدخل في التفاصيل ولا تشغل نفسها فتسيء لنفسها ولمناطقها. لا يمكن للبلد أن ينطلق ويتحرك من دون مركزٍ قويٍّ وأطرافٍ قويةٍ وفاعلةٍ ومؤثرة.

■ سياسة تجميد الازمات

لقد رفعنا شعار تصدير الأزمات قبل سنةٍ ونصف، ورأينا أنّ تفكيك الأزمات وحلها، لا سيما في ظل هذه التحولات الكبيرة، يبقى طموحاً عالياً، لذلك كنا نبني السقف إلى حدِّ تجميد الأزمات، ونتحمل بعضنا لنعبر هذه المرحلة. أعتقد أنّ الخطوات المُتَّخذة تعزّز مبدأ تجميد الأزمات. مرةً يجتمع رؤساء الكتل ليوحّدوا موقفهم من سوريا، ومرةً يجتمع عددٌ من قادة البلد ليوقعوا ميثاق شرف، ومرةً يذهب السيد رئيس الوزراء إلى أربيل، وأربيل تأتي إلى بغداد... هذا كله تجميدٌ للأزمات، علينا أن نعرف ذلك جيداً حتى لا نُحمّل اجتماع توقيع ميثاق شرفٍ أكثر مما يتحمل، وحتى نتمكن من عبور هذه المرحلة.

وأعتقد أنه من الأفضل اعتماد السياسة نفسها في التعاطي مع الإقليم، ومع الأزمات الإقليمية، وعدم إثارة دول المنطقة، كهدنةٍ تتواصل فيها المجاملة لغاية عبور هذه المرحلة، فهذا هو السقف المنطقي والمعقول الذي ينسجم مع ظروف البلد. ومن الآن حتى إجراء الانتخابات، إذا استطعنا، بمساعدة الكتل السياسية، أن ننهي قانون الانتخابات ونحدد التوقيت، وإذا كنا

جميعاً نملك الإرادة الكافية لإجراء الانتخابات في موعدها، سيكون هذا أمراً جيداً، ولكن ماذا عن المرحلة القادمة؟

هل نعود مرةً أخرى إلى الطريقة نفسها؟ نحن لا نستورد أشخاصاً من المريخ، ستشارك القوى نفسها في الانتخابات. فلنطلق من الآن رسالةً إلى شعبنا تشير إلى أنّ الأمور سوف تبقى كما هي بعد أربع سنوات، نريد من الآن أن نفكر بشيءٍ جديد. لكن كيف نوجِد بصيص أملٍ مع هذا الواقع وكيف نقترب من خارطة الطريق التي نقترحها؟

■ لا أزمة طائفية بين السياسيين

نحن نعتقد أنّنا أجّلنا المرحلة السياسية والتعاون بين القوى والمكونات، نقول ليس لدينا أزمةٌ طائفيةٌ في الطبقة السياسية، فهي تتعاون مع بعضها البعض، وتعرف بعضها البعض، وإذا دخلت الطائفية فهي أحياناً من أجندة سياسية، فالطائفة تُسْتَغَلّ لتمرير مشاريع سياسيةٍ معينة. اليوم بدأنا نقترب من مشاريع سياسيةٍ مختلفة، وهذه ظاهرةٌ صحية، فليصبح الصراع سياسياً، وليست هناك مشكلة في معركتنا ضمن هذا الأطار، ولكن لا نريد أن يصبح الصراع طائفياً قومياً ويأخذ بعداً مجتمعياً، ويفصل ويفرّق بين الناس، لكنّ التوافق بين المشاريع والقراءات والمناهج مرحّب به.

في اليوم الذي نصل فيه جميعاً إلى تفكيرٍ موحَّد، علينا أن نعرض أنفسنا على الطبيب، فهذا ليس العراق الذي يمتلك حضارةً عمرها 7000 سنة، العراق بعمقه الحضاري وبطاقاته وبعقوله دائماً يجب أن يكون ولوداً ومنتجاً لفكرٍ ومشاريع، لا يصح أن نكون كلنا لوناً واحداً، ولا مصلحة في ذلك، فاختلاف أمّتي رحمة، لكن كيف نبني مؤسساتٍ وننظم اختلافنا حتى لا يتحول إلى خلاف؟ ويبقى هذا الحراك المجتمعي السياسي ينضج ويتطور ويجعلنا نواكب الزمن ونتقدم على الآخرين فلا إشكالية من تعدد الآراء والاجتهادات إطلاقاً.

■ أزمة الكهرباء ليست طائفية

فلنبدأ من الآن، ولنحوّل الصراع في الانتخابات القادمة من تنافسٍ على الأشخاص إلى تنافسٍ على البرامج، فلتصبح معاركنا حول توفير الطاقة الكهربائية، وليطرح الفرقاء تصوراتهم وبرامجهم حول الحلول والمعالجات لمشكلة الكهرباء المزمنة ولتتعدد الرؤى، فالكهرباء ليست شيعيةً ولا سنيةً ولا كردية، الكهرباء عراقية، ولن نضطرّ إلى معالجتها طائفياً، سنتخلف في تقديراتنا وخبراتنا ورؤيتنا، والأمر سيانٌ بالنسبة إلى كلّ شؤون الدولة الأخرى.

فلنقدم برنامجاً من الآن قبل الانتخابات. علينا أن نتحاور في ما بيننا، فلنبين أنَّ لدينا قراءتين للمشكلة، توجد قوى شيعيةٌ وسنيةٌ وكرديةٌ وتركمانيةٌ ومسيحية، لها رأيٌّ في الزراعة والصناعة والطاقة والاقتصاد والعلاقات الوطنية والعلاقات الدولية والإقليمية، وطيفٌ آخر أيضاً متعدد المذاهب والقوميات له رؤيةٌ أخرى في البناء. ولننزل في الانتخابات مع برامج، وعندما يحصل فريقٌ على أغلبيةٍ سياسيةٍ يكون قد حصل على موافقة غالبية الشعب على طريقته في إدارة شؤون الدولة. هذا مدخلٌ مهمٌّ كي نوجِد فارقاً وتغييراً في الواقع المستقبلي للبلد، فالحل في الأغلبية السياسية وليس في الأغلبية العددية.

■ الأغلبية السياسية طريق البناء

الديمقراطية واستحقاقاتها في العراق متعثرة، لكن يمكن لأغلبيةٍ سياسيةٍ عابرةٍ للمكونات، أغلبيةٌ سياسيةٌ عراقيةٌ فيها قوى شيعيةٌ وسنيةٌ وكرديةٌ ولا أحد يشك بانتمائها، أن تحكم في ضوء برنامجٍ ما. من الجيد أن تكون لدينا أغلبيةٌ من هذا النوع متفقةٌ على رؤيةٍ معينةٍ وبرنامجٍ ما يُعرض قبل الانتخابات.

فلتصبح القوائم متعددة، ليست هذه مشكلة، ولكن لكلّ قائمةٍ برنامجها. بذلك، إذا تنصَّل أيٌّ من الأطراف عن البرنامج المُتفق عليه لن تكون مشكلته فقط مع المنافس أو مع الفرقاء السياسيين، بل ستكون مع جمهوره الذي

صوَّت له وأراد منه أن ينفِّذ هذه البرامج. فلنجعل هذا البرنامج والرؤية قدراً للأطراف السياسية التي تشارك في الانتخابات، ونضعها أمام الأمر الواقع.

نحن نريد برنامجاً انتخابياً جامعاً وفريقاً سياسياً يمتلك أغلبيةً ولكنَّه عابرٌ للمكونات، إذا أصبح لدينا هكذا فريقٌ منسجم ذو رؤيةٍ وبرنامجٍ واضح، ينطلق هذا الفريق المنسجم لمفاتحة الآخرين بناءً على البرنامج لتشكيل ائتلافٍ يلتزم بشروط الفريق، لا بشروط الآخرين، وبذلك نبتعد عن المحاصصة والابتزاز، وقد نصل إلى حكومة شراكة وحدةٍ وطنية، الكل يشترك، ولكن عندما يدخل الأشخاص هذه الحكومة سيكون هناك فريقٌ لديه أغلبيةٌ سياسيةٌ وبرنامج، والآخرون لديهم برنامج، فمن يأتي بشروط الفريق فأهلاً به، وإن التزم فالعراق بخير، وإن خالف يجب اتخاذ موقفٍ منه، وإن أراد أن يعطّل لن يتمكن من ذلك إذ توجد أغلبيةٌ متفقةٌ في البرلمان.

■ العراق قطع متناثرة يجب وضعها جنباً إلى جنب

شخصياً، أعتقد أننا إذا وصلنا إلى هكذا فريقٍ منسجمٍ ورؤيةٍ واضحة، سيلتفّ المجتمع بكلِّ أطرافه حوله، فشعبنا قد تعب بعد عشر سنوات من صراعاتٍ وخصوماتٍ وسبابٍ وشتيمةٍ واتهامات، وسيكون لدى الفريق المنسجم القدرة للمضيّ إلى دول المنطقة التي سترى هذا خياراً يمكن التفاهم معه، بغض النظر عمّا إذا كان أسوء الخيارات أو أحسن الخيارات السيئة.

أنا أعتقد أنّ دول المنطقة أيضاً كلها سوف تتعامل مع هكذا فريقٍ لديه قدرةٌ على المبادرة ولديه غطاءٌ وطنيٌّ إقليميٌّ، هذه فرص النجاح، فالعراق قطعٌ متناثرةٌ وعلينا أن نضع هذه القطع جنب بعضها البعض حتى تصبح الصورة كاملة. علينا عدم افتقاد عناصر القوة والنجاح المطلوبة، فكلها موجودة، ولكنها اليوم مبعثرةٌ وعلينا جمعها حتى تتكامل الصورة. يمكن لهذا الفريق وذاك البرنامج، مع الخطوات الخمس التي أشرت إليها، أن يوفرا لنا

خارطة طريقٍ واضحةٍ ومطمئنةٍ تحظى بالدعم الوطني والإقليمي والدولي. لقد طرحنا أموراً سابقاً وذهبنا إلى بلدانٍ أخرى وتحدثنا عن شراكةٍ استراتيجيةٍ إقليميةٍ في الأمن والسياسة والاقتصاد والثقافة، إذا استطعنا أن نبني مثل هذه الشراكة سيكون العراق جزءاً أساسياً فيها.

■ **اين موقع العراق في ظل التحولات؟**

في ظلّ هذه التحولات الكبيرة يُعاد رسم الخارطة السياسية الإقليمية، أين العراق في هذه الخارطة؟ أين نحن في هذه المعادلة الجديدة؟ كيف يمكن أن نكون ركيزةً مهمةً في واقع المنظومة الإقليمية؟ لا يمكن أن نكون كذلك إلا إذا استطعنا حلّ مشاكلنا الداخلية ووحّدنا مواقفنا، هذا هو المدخل لنكون أقوياء داخلياً. يمكن أن يكون لنا دورٌ كبيرٌ ومؤثرٌ في التوازنات الدولية والخارطة الإقليمية المستقبلية، أعتقد أنني أطلت عليكم كثيراً، ولكن هذه مجمل رؤيتنا للمشكلة والحل، شكراً لكم.

القسم الثاني
المداخلات

بعد انتهاء المحاضرة، دعا الدكتور إبراهيم بحر العلوم الحضور إلى إبداء مداخلاتهم وتعقيباتهم حولها شرط الالتزام بالوقت المحدد، وكانت أولى المداخلات:

❖ **الدكتور سلمان الجميلي رئيس كتلة "العراقية" النيابية: من الصعب البدء بعملية الإصلاح إذا لم يُحسم جدل هوية الدولة**

السادة الإخوة آل بحر العلوم، هذا الملتقى فيه نخبةٌ خيّرةٌ من المثقفين والسياسيين، وأشكر السيد عمار الذي عوّدنا على أطروحاته العقلانية والوسطية البناءة الهادفة، والتي بلا شكٍّ تشغل كثيراً من قطاعات الشباب

والمثقفين من الشعب العراقي، ونحن نتطلّع إلى أن تكون هذه الأطروحات مساهمةً في حلّ أزمة البلد وتحقيق طموحاته. لكن قبل أن تكون ثورةً إداريةً أو ثورةً للإصلاح، ينبغي لها أن تحسم الكثير من المفاهيم التي نستطيع أن نرتكز عليها في بناء هذه الثورة.

مازال الخلط والجدل موجوداً في هوية الدولة العراقية منذ تأسيسها في بداية العشرينات حتى الآن، وإذا ما حُسم هذا الجدل وتُرجِم عبر نظامٍ سياسيٍّ يكون جامعاً وعاكساً لدولةٍ هادفةٍ تشارك فيها كل أطياف المجتمع العراقي، عندئذٍ نستطيع أن نبدأ عملية الإصلاح. وإذا لم يُحسم هذا الجدل فلن يتوفر تيّارٌ جامعٌ لكل القوى والمكونات العراقية، وداعمٌ لهوية هذه الدولة المجسَّدة بنظامٍ سياسيٍّ يعبِّر عن دولةٍ عصريةٍ تحقق الرفاهية ومتطلبات المجتمع والمكونات في القرن الواحد والعشرين.

ولكي نستطيع أن نبدأ بهذه الثورة أعتقد أنّ أمامنا فرصة، في ظل هذه الفسحة من الديمقراطية، لضمان العملية السياسية بما يبني هذا النظام السياسي الذي يجسد هوية الدولة التي تعيش الجدل منذ تأسيسها حتى اليوم. وتشكك مكونات المجتمع العراقي في هوية هذه الدولة، لذلك لم تَحسم الكثير من هذه المكونات موقفها تجاه هوية الدولة، ولن يُحسم الموقف إذا لم تُبنَ جسورٌ من الثقة بين المنظومة الجديدة المتمثلة بالنظام السياسي ما بعد العام 2003 والشعب العراقي. بالتأكيد نحن الآن نمرُّ بمرحلة مخاضٍ قد نحتاج فيها إلى وقتٍ، ولكن إذا كانت المدخلات صحيحةٌ سنصل إلى نتائج صحيحة.

إذا لم يتم تطبيق العملية السياسية والدستور العراقي، مع كل الملاحظات الموجهة إليه، بشكلٍ صحيح، سيمثلان الحدّ الأدنى لبناء هوية الدولة ونظامها السياسي. إنّ الصراع الذي عشناه خلال الدورتين البرلمانيتين لم يكتفِ بمفرداتٍ وتشريعاتٍ كثيرةٍ قد وضعناها في الدستور العراقي، وهي مفرداتٌ وتشريعاتٌ مهمةٌ لاستكمال بناء الدولة كقانون المحكمة الاتحادية،

وقانون الأحزاب، وقانون النفط والغاز، وقانون مجلس الاتحاد، وهذه الأمور مهمةٌ جداً في ترسيخ مؤسسة الدولة، ما يجعل منها جامعةً لكل الشعب العراقي. إذا لم نستطع تشريعها أو تأخرنا في فعل ذلك فأعتقد أننا سنفوِّت على أنفسنا فرصةً كبيرةً للتقدم، أعتذر عن الإطالة وشكراً جزيلاً.

❖ **الأستاذ جاسم الحلفي، الحزب الشيوعي العراقي: إعادة بناء الدولة على أساس المواطنة**

شكراً للدكتور بحر العلوم على إتاحة هذه الفرصة، وأشكر السيد عمار الحكيم الذي عوّدنا على سماع أراءٍ وسطيةٍ منه تبحث عن حلولٍ مقبولةٍ لدى الجميع.

أعتقد أنّ سبب الأزمة في العراق يتعلق بطبيعة نظامه السياسي الذي تشكّل على أسسٍ طائفيةٍ وهو أمرٌ منتجٌ للأزمات، فالحل إذاً يكمن في إعادة بناء النظام السياسي، وتحويل أساس بنائه من الطائفية إلى المواطنة. تنعكس اليوم أزمة النظام السياسي على جميع أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن انعكاسها على العلاقة بين الأطراف السياسية، وبدون حلّ الأزمة وإعادة بناء هوية الدولة باتجاه دولةٍ مدنيةٍ ديمقراطيةٍ قادرةٍ على تأمين مستلزمات بناء الدولة الحديثة، لغاية الآن على الرغم من مرور عشر سنوات لم نتلمس هذا التوجه، لذلك نشعر بالقلق، فليس من الضروري أن تقوم كلّ عملية تحولٍ ديمقراطيٍّ بإنتاج عمليةٍ ديمقراطيةٍ تتجاوز الشعوب أزماتها من خلالها، ولم تفضِ الكثير من العمليات السياسية إلى بناء الديمقراطية بل ولَّدت الاستبداد.

يفرض تكوين البناء الديمقراطي بعض الشروط، أهمها منظومة القوانين السياسية التي تؤكِّد على ديمقراطية الدولة، والتي تفضل بها زميلي، كقانون الأحزاب، وقانون منظمات المجتمع المدني، وحرية المعلومة بدلاً من حجبها عن المواطن، إضافةً إلى حرية التعبير عن الرأي وفصل السلطات. كلُّ هذه

القوانين غير كافيةٍ إن لم تقابلها قوانين الديمقراطية الاجتماعية، أي قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل، وهي قوانين مُعَطَّلة، وهذا ما عبّرت عنه المرأة التي تسكن في البصرة عبر الميكرفون المفتوح حين قالت "إحنا انتخبنا شحصّلنه؟" فلا تكفي المشاركة في الانتخابات، إنما المطلوب هو رؤية ما حصل عليه المواطن من هذه العملية السياسية، وأعتقد أنّ التركيز على إعادة بناء الدولة على أساس المواطنة هو الطريق المفضي إلى الحلول، وشكراً.

❖ **الوكيل دارا حسن شهيد، الحزب الديمقراطي الكردستاني: نريد من الأحزاب أن تخدم الدولة وليس العكس**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

السيد إبراهيم بحر العلوم، شكراً لك على دعوتك لنا لمشاركتنا في هذه الندوة الثقافية، وأشكر سماحة السيد عمار الحكيم. استمعت إلى السيد وإلى كل ما عرضه، وهو واقعٌ موجودٌ وظاهر، فثقافة البعث باقية، ألا وهي سوء الإدارة، وأضيف إلى ما تفضل به السيد أننا نحتاج إلى الرجال وقدرتهم، والإخوة الذين كانوا موجودين، أي رجال الدولة، هم الأحزاب. ونحن جعلنا من الدولة خادمةً للأحزاب، وليس العكس، وأنا أطلب من كل الإخوة في الأحزاب الموجودين والذين يمثلون الأطراف السياسية كافةً أن يختاروا في الحكومة القادمة أناساً جيدين.

ألخّص المعالجة بجملةٍ بسيطة، وكما تفضل سماحة السيد، لكي تتوفر لدينا استراتيجياتٌ وخطة عملٍ واضحة، ومن أجل الحصول على جدولٍ لتقدم العمل، وسقفٍ زمنيٍّ واضح، أكتفي بهذا القدر وشكراً جزيلاً.

❖ **الباحث حسين درويش العادلي: من المخاطب بالتغيير؟ إنّ مشكلتنا تكمن غياب مشروع الدولة**

بصراحة، من الصعب الإشكال على الحديث الذي تفضل به سماحة

السيد الحكيم، لذلك أتفق تماماً حول ما تفضل به، ولكنني أطرح مجموعةً من التساؤلات الموجودة في صلب هذه المحاضرة، ولعلَّ الإجابات منتفية.

أولاً، من المخاطب بالتغيير؟ حين نطالب ونستمع إلى سماحة السيد، وهو من قيادات الصف الأول في الدولة التي تطالب بحل الأزمة، فمن الذي يحدد الأزمة؟ أي إذا كانت كتلةٌ تاريخيةٌ أنتجها الواقع السياسي هي التي تقود البلد اليوم، فكيف لكتلٍ سياسيةٍ أن تشكِّل الدولة وتطالب بالحل في آن واحد؟ من يجيب عن هذا السؤال؟

تجرَّأتُ وقلت ذات مرةٍ إنه إذا كان هذا البلد غير قادرٍ على أن يدير نفسه، فهل عجزَ الأعمّ الأغلب من القوى السياسية عن قيادة الدولة بعد عشر سنوات؟ وظلّ غير قادرٍ على إدارة الدولة؟ إنّ هذا الأمر يشبه سائقاً يقود العربة، حيث العربة هي الدولة، وركاب العربة هم الشعب، والسائق هو القائد، إذا كان يرميها كلّ يومٍ في حفرة ويسلك الطريق الخطأ على مدى عشر سنوات، أي إذا كانت قيادات البلد غير قادرةٍ على حلّ الأزمة، ماذا يفعل الشعب؟ هل يطلب إعادة الانتداب الأممي للعراق؟ وهذا سؤالٌ مشروع، فهل يثور؟ أم هل يغير هذه القيادات؟ هذا السؤال بحاجةٍ إلى إجابة.

ثانياً، يطرح سماحة السيد رؤيته وأنا احترم هذه الرؤى، إنّ مفتاح الحل هو تشكيل أغلبيةٍ سياسيةٍ في الانتخابات القادمة تكون عابرةً للقوميات والطوائف، بحيث تكوِّن الأحزاب هذه الأغلبية السياسية العراقية غير الطائفية والمكوناتية، وتكوِّن ما نسميه بالكتلة التاريخية وهي الخميرة الأساسية لإعادة بناء الدولة.

أسأل بكل صراحة، أليست هذه القوى هي التي نأمل أن تشكِّل هذه الأغلبية السياسية للمشروع الوطني المدني، أليست هي أساس الأزمة الآن؟ هل هي جزءٌ من الحل أم أنها الأزمة بحد ذاتها؟ ولربما تتفكك الأزمة إذا نُحِّيَ الأعمّ الأغلب منها. يعني هل نطلب حلاً من القوى التي أنتجت هذه الأزمة؟

السؤال الثالث: إنّ مشكلتنا في العراق مشكلة مشروع دولةٍ نظراً إلى أننا نختلف حول مشروع الدولة. وضع الإخوة الأكراد سكةً كونفدراليةً لا فيدرالية، فتؤدي الكونفدرالية إلى الاستقرار وهذا حقٌ مشروع، ونجد الآن بوادر لتكوين أمةٍ سنيةٍ في الخطاب وفي المصالح وفي التحرك، بدون تغليب الأمور، إضافةً إلى بوادر لتكوين أُمةٍ شيعية. فهل يقوم الحق في تكوين فيدرالياتٍ أو كونفدرالياتٍ في العراق على أساس سنةٍ وشيعةٍ وأكراد، أو تقسيم العراق لا سامح الله؟ أو إعادة إنتاجه وفق قيام دولةٍ مدنيةٍ واحدةٍ موحّدة؟ تأتي كل هذه من كتلةٍ تاريخية، وأنا أتصور أنّ مشكلتنا في العراق تكمن في غياب الكتلة التاريخية التي تعيد إنتاج الدولة، وشكرا جزيلاً.

❖ **الدكتور علي الكليدار، اكاديمي: لقد أورث السياسيون الشعب الطائفية**

السلام عليكم، أهنئ الدكتور إبراهيم بحر العلوم على هذه الندوات الرائعة، كما أشكر سماحة السيد عمار الحكيم. في الحقيقة كانت الكلمة عامةٌ وشاملةٌ وبدأ بتعزية الأمة العراقية على ما حصل من سفك الدماء، وقبل أن آتي إلى هذه القاعة قرأت على الإنترنت أنّ عدد الشهداء في شهر أيلول في العراق قد بلغ ألف شخص، ولا أظن أنّ عدد الضحايا قد بلغ هذا الكمّ أثناء الحرب العراقية الإيرانية. كنت أتوقع من سماحة السيد الحكيم، وهو رئيس وزعيم كتلة، أن يركّز على موضع الخلل الذي أودى بحياة ألف شخصٍ عراقيٍّ في شهرٍ واحد، فقد كنَّا أفضل بكثيرٍ من الآن قبل أربع سنوات، فما هي الأسباب التي دفعت بنا إلى هذا الوضع؟

إنّ الانتخابات قادمة في الفترة المقبلة، وبعد أربع سنوات لا بدّ من وجود برنامجٍ سياسيٍّ يُعدّه سماحة السيد بغية تخفيف هذه الأعباء، وكان من الممكن أن يناقش هذا الأمر، وفرحت كثيراً حين قال إنّ الطبقة السياسية أنهت الاختلاف الطائفي، فهذا أمرٌ عظيم، إلّا أنّها أورَثت هذا الاختلاف الطائفي إلينا وإلى الآخرين. فالشرطي والجندي وعامل الخدمات يعيشون الآن

وسط هذه الأجواء الطائفية، وتحتاج كل هذه الأمور إلى حلٍّ جذريٍّ قوي، لأنها ليست سهلة. الواقع أنّ السيد الحكيم قال إنّنا إذا اتفقنا على رؤيةٍ خاليةٍ من الطائفية، فستنتهي المحاصصة. وأقول له إنّ الحقيقة واقعة، والمحاصصة تدخل في كلّ شأن، ولو أردت التكلم عن مواقع بناء المحطات الكهربائية، لاتّضح حجم المحاصصة الطائفية، والسلام عليكم.

❖ **النائب حيدر الملا : أخطر ما يمكن للشعوب أن تمر به هو وجود حكومة بلا دولة**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بدايةً نزفّ التهاني والتبريكات إلى سماحة السيد إبراهيم محمد بحر العلوم على إطفاء الشمعة الثانية لهذا الملتقى الثقافي الذي نتحاور ونتبادل فيه الأفكار، والشكر موصولٌ لسماحة السيد عمار الحكيم على الأطروحة التي قدّمها في تشخيص الأزمة العراقية، وسبل الحل، وفي الحقيقة نحن نحاول أن نختزل الجلسة بالملاحظات احتراماً لوقتها وفق الآتي:

تشاركت العديد من الأزمات في العراق بطبيعتها، وتم تشخيص الأزمة السياسية والاقتصادية إضافةً إلى أزمة الإدارة والسياسة الخارجية، واقتضت رؤية الحل التي طُرحت وجودَ ثورةٍ إدارية. لكن يبقى ما كنا ننتظره من سماحة السيد عمار الحكيم، وهو أن يتكلم عن الآليات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الرؤية وسبل الحل التي طرحها، وأعتقد أنّنا كنّا نحتاج إلى توصيف الأزمة منذ البداية كي نستطيع أن نصل إلى علاجاتٍ ناجحة.

مازلنا نعتقد أننا أسقطنا الدولة ومؤسساتها عام 2003، ولم نقم بإسقاط النظام، وبالتالي فنحن نعاني اليوم فراغاً حقيقيّاً في مؤسسات الدولة. وأنت تكلمت بكل صراحة، فاسمح لي أن أقول بصراحةٍ المقولة التالية، إنّ الدولة ثابتةٌ والحكومة متحركةٌ والشعب ديناميكي، وأخطر ما يمكن للشعوب أن تمر به هو وجود حكومةٍ بلا دولة، فحينئذٍ سنتكلم عن مفهومٍ آخر غير مفهوم

الحكومة، ولا أريد أن أستخدم التعبير الذي يُطلق حول شأنٍ كهذا. لقد تكلمت عن غياب الكفاءات العراقية بسبب الحصار، سماحة السيد، وفي الحقيقة كنت أتمنى أن يُقال بصراحةٍ أننا ساهمنا بدورٍ كبيرٍ في غياب الكفاءات العراقية بمجموعة وحزمة قوانين تمت ممارستها بعد العام 2003 تسببت بخلوّ العراق من أغلب كفاءاته، وأعني بذلك قضية الاجتثاث وقضية المساءلة والعدالة، ولا يُختصر الأمر بقضية الحصار الذي فُرِضَ على العراق بعد التسعينات، أو بالعزلة التي دخل العراق فيها بسبب سياسات النظام السابق نتيجةً للحروب في الثمانينات.

والعامل الآخر الذي لم يتطرق إليه هو تعامل الأحزاب أو الكتل السياسية الكبيرة مع العراق وكأنه غنيمة وبالنتيجة تم احتلال كل المواقع الإدارية تحت العناوين الحزبية والمحاصصة، بغض النظر عما إذا كان هؤلاء الأشخاص يستحقون أن يكونوا في هذا المكان أو لا، حقيقةً ظهرت منهجيةٌ تقتضي أن نتعامل مع العراق على أنه غنيمة.

القضية الأخرى هي أنك تكلمت حول قضية الطائفية السياسية، وأننا تعافينا من قضية الطائفية السياسية، ودليلك على ذلك هو أننا أصبحنا نجلس مع بعضنا البعض، أعتقد أنّ قضية الطائفية السياسية أخطر وأكبر من أن توصف بجلوس مكونين مع بعضهما، بل هي قضية نهج. وبكل صراحة ما زالت العملية السياسية بعد مرور عشر سنوات تشهد منهجيةً وخطاباتٍ وسلوكياتٍ من أعلى القيادات في الدولة العراقية تدخل في توصيف المنهجية الطائفية بامتياز.

أمّا القضية الأخرى فهي في الآليات التي طرحها سماحة السيد، أنه من الآن إلى سبعة أشهر إذا أُنجزت الانتخابات فمنهجية الحكومة القادمة قائمة على تنفيذ برنامجها، وأعتقد أنّ توصيف الأزمة العراقية يقوم على أنها أزمة حكمٍ وليست أزمة حكومة، فماذا نفعل إذا جاءت الطائفية السياسية بالكتل

السياسية نفسها أو بالتركيبة نفسها التي تجمعنا أو تدفعنا مرةً أخرى نحو حكومة الوحدة الوطنية؟ فهذا ترسيخٌ للمحاصصة الطائفية بكل أبعادها. وأريد أن أوجّه سؤالاً أتمنى أن تتم الإجابة عليه بصراحة، حين قلت إنّ الغالبية السياسية تكون عابرةً للمكونات من بين الآليات، هل يستطيع المجلس الأعلى أن يكون جزءاً من هذه الغالبية السياسية فنعيد رئيس وزراءٍ كرديّاً ونعيد موروثاً آخر من طيف الحكومة العراقية في العهد الملكي أحمد بابان، أي هل يستطيع رئيس وزرائها أن يكون سنيّاً؟ هل يستطيع المجلس الإسلامي الأعلى أن يكون جزءاً منها؟ شكراً جزيلاً.

❖ **السفير جواد الهنداوي : المحاصصة السياسية امر طبيعي في الدول**

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة السيد الحكيم، وسماحة السيد بحر العلوم، الآنسات والسيدات والسادة المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته,

إنّ مداخلتي مقتضبةٌ وهي عبارةٌ عن نداءٍ يلخص بأن نتخلى عن ثقافة جلد الذات، فتبدو أطروحاتنا متشائمةٌ للأسف الشديد، وبحسب رؤيتي أقول بتواضعٍ إنّ العراق في الحقيقة لا يعاني أزمةً سياسيةً وإنَّما يعاني أزمةً أمنية، وهذه الأزمة الأمنية حديثةٌ على العراق، ويعود سببها بالدرجة الأولى إلى أزمة المنطقة، يعني نحن نتساءل عمّا إذا ما كانت الأزمة أزمة العراق أم المنطقة أم أنها تداعيات المنطقة. هذه الأزمة الأمنية التي يعانيها العراق هي نتيجة التداعيات والاختلافات التي تشهدها المنطقة.

أما الأزمة الأخرى التي مر بها العراق طويلاً فهي أزمة الدولة، وهي غير ناتجةٍ عن المحاصصة الطائفية، وأنا أدعو من الآن إلى التخلي عن استخدام هذا المصطلح، فالمحاصصة بصراحةٍ هي آليةٌ لتشكيل الحكومة، كذلك الأمر مثلاً في بلجيكا، ففي العام 1992 وقبل العراق، أصبح تشكيل الحكومة مرهوناً باحترام أفق المكونات الأساسية الثلاث في المجتمع البلجيكي.

إضافةً إلى تشكيل الحكومة في قطر حيث خدمتُ أربع سنوات ونصف، فهو لا يطفو على السطح ولا يطفو في الإعلام، والحكومة أيضاً عبارةٌ عن نوعٍ من التشكيلة التي يسمونها محاصصة، فبعض الوزراء ينتمون إلى القبيلة الفلانية، وآخرون إلى قبيلةٍ أخرى، وهكذا دواليك.

أعتقد أننا نعاني أزمة دولة، وقد ذكر الأستاذ حيدر الملا أنه تمَّ إسقاط الدولة في الاحتلال، وكانت الدولة في الحقيقة مصادرةً قبل الاحتلال من نظامٍ تسلطيٍّ استبداديّ، وبدت وكأنها دولةٌ قويةٌ تسلطيةٌ استبدادية، وكانت تستخدم الظواهر الاجتماعية المهمة جداً التي تسبح في ركب الدولة، أي السياسة والدين لخدمة الدولة. وانعكست الحالة بعد سقوط النظام، فأصبحت الدولة تُنْهَش من الاستخدام السياسي المفرط، ومن الاستخدام السيء للدين، لذا علينا معالجة هذه الظواهر للتخلص من الأزمة التي لا نعتقد أنها عبارةٌ عن أزمة هويةٍ وإنَّما في الحقيقة هي أزمة ولاء. وهذه الأزمة مترسخةٌ منذ الطفولة، وأعتقد أننا لا نعاني أزمةً سياسيةً بحسب تشخيصنا، وإنّما هي نتيجة الديمقراطية الانتخابية والمنافسة السياسية والتراشقات الإعلامية المبالغ فيها، وهذه نتيجة الديمقراطية، وشكراً.

❖ **السيد لؤي الخطيب، خبير نفطي: ليس البرنامج الحكومي الحالي حاضنًا للكفاءات**

السلام عليكم، في البداية أشكر الدكتور بحر العلوم لمنحي هذه الفرصة للقائي سماحة السيد الحكيم بعد محاولاتٍ يائسةٍ دامت أربع سنوات، ولكن الحمد لله ألتقيناه، وأردت أن ألتقيه لمسألةٍ مهمة، فحاولت أن أعطيه فكرةً حول الكفاءات العراقية الموجودة خارج العراق، والسيد الحكيم شابٌّ ينظر إلى المستقبل برؤيةٍ شاملة، وهذا ما نسمعه من خلال خطاباته، وما نتمناه هو أن تكون هذه هي النظرة إلى الواقع، وأحببت أن أُصحِّح معلومةً للسيد الحكيم، وهي أنّ الأشخاص الموجودين في مجالات الإدارة والاقتصاد

خارج العراق يُعْتَبَرون "مفخرة"، فالعديد منهم في قياداتٍ إداريّةٍ عليا لشركاتٍ استشاريةٍ وتجاريةٍ عالميةٍ معروفة، فهم شبابٌ عراقيون أصلاً لا تتجاوز أعمارهم (35-45) عاماً، ونصفهم من النساء.

وقد نظّمنا خلال هذا العام دورات إدارةٍ عامَّةٍ شارك فيها حوالى خمسون شخصاً من الشباب العراقيّين من الخارج، الذين لا تتجاوز أعمارهم الأربعين سنة، كلهم قياداتٌ شابّةٌ في مؤسساتٍ دوليةٍ مرموقة، بالتعاون مع الجامعة الأميركية، وفي الحقيقة عددهم كبير، فحين نتحدث عن الكفاءات العراقية نتحدث على الأقل عن نسبة عشرة في المئة من السكان. وتشير التقديرات إلى وجود حوالى 300,000 شابٍّ عراقيٍّ كفوء، أي أكثر من عدد سكان قطر الأصلي، لذلك نحن ننظر إلى الأمر بهذا المنظار، ومع الأسف تمارس الكتل السياسية الموجودة الآن داخل الحكومة العراقية السياسة نفسها، وتبني نتائج مختلفة، وهذه الكارثة موجودة، وقد أدّت إلى استفحال داء الفشل الموجود، وليس التكبر أحد الأسباب التي جعلت الكفاءات العراقية تعزف عن المجيء إلى العراق أو ترغب بوظيفةٍ ما، فهي مكتفية، ولها مكانتها الاجتماعية والثقافية والعلمية، ولكن المسألة تخصّ الاحتضان والاحترام والترحيب، وهذا ما لم يُدرج في برنامج الحكومة.

❖ **الدكتور اسامه السعيدي، أكاديمي: لا تجوز ممارسة العمل السياسي والتجاري معاً**

شكراً جزيلاً لسماحة السيد الحكيم، وللسيد بحر العلوم، وشكراً للسادة الحاضرين، والسلام عليكم جميعاً,

لا أريد في الحقيقة أن أضيف إلى ما تفضل به الإخوة والسيد الحكيم، ولكن أودّ أن أقول إننا إذا ضمن الآراء والاجتهادات نفسها لن نصل إلى نتيجة، وكما تفضل الدكتور سلمان وآخرون من دولة القانون، غيرهم لن نصل إلى نتيجة، لأن كلّ طرفٍ يعتقد أنه مظلوم، وأنّ الطرف الآخر غير منصفٍ

معه. لكن ما نقوله هو إنّ مشكلتنا إدارية. هذا صحيح، والحل هو ما يصنعه الإخوة في الدولة العراقية اليوم، أي التوازن الوطني، وحين يتحقق التوازن الوطني لا يعطي الشخص ما يملك، فهذا ما يعانيه الكثير من الإخوة الذين يمارسون العمل السياسيّ والعمل التجاريّ، وهو لا يجوز في العمل الديمقراطي في كل بلدان العالم، والسياسيون يدركون أنّ هذه الحالة موجودة، وأنه لا يجوز أن يُمارسَ العمل السياسيّ مع العمل التجاري في كل دول العالم.

❖ **د. منال فنجان، تيار الإصلاح الوطني: بناء الدولة العراقية خاطئ، وتغييب الطبقة الوسطى مشكلة**

السلام عليكم جميعاً ورحمة وبركاته، شكراً جزيلاً للدكتور السيد بحر العلوم على هذه الدعوة، والشكر للسيد عمار الحكيم على حضوره اليوم، وشكراً للأخوة والأخوات الأفاضل.

أولاً: لا نريد في هذه الجلسات أن نتكلَّم بانتماءاتنا الحزبية، ولا بفكرنا المؤدلج، ولا بتوجهاتنا السياسية، إنَّما نتكلم بصفتنا باحثين ومستقصين ومهتمين بالشأن السياسي، لذلك نؤيد ما تفضل به السيد عمار الحكيم فعلاً ولا نختلف حوله، لكنه سوّغ الواقع وشرح لنا ما هو موجود، وهذا التعليل لا يسوَّغ على الإطلاق، كما طَرَحَ طبيعة العلاقة بين الواقع وبين الأسباب، أي أنه لم يتطرق إلى الأسباب الحقيقية، ولم يكن لذلك أثرٌ ونتيجة، ولذلك للأسف الشديد لم نصل إلى الآليات الحقيقية.

تناول الإخوان المشاكل الأمنية والاقتصادية والخدمية والاجتماعية والسياسية، وهي كلها بعيدةٌ عن السبب الحقيقي، وأتكلم باعتباري مختصةً وباحثةً في الوقت الحاليِّ، لا باعتباري سياسية، ويعود كلّ السبب في ذلك إلى السياسيين والعملية السياسية، ولا أتحدَّث من واقع التحليل الفرضي، وإنما من واقعٍ نعيشه، فيشكّل كل ذلك أساس بناء الدولة، وأساس فلسفة

الدولة الخاطئ، فقد بُنِيَتْ الدولة العراقية على أساسٍ خاطئ وهو المحاصصة، فتشكّل مجلس الحكم من خمسةٍ وعشرين شخصاً، من بينهم أقلّياتٌ وأكراد، وكانت أول بادرةٍ للمحاصصة.

ثانياً: بدأنا نشرِّعُ حالة المحاصصة، وأغلبية الذين يملكون أصواتاً عاليةً لا يحضرون الاجتماعات، وأنا أحضر هذه الاجتماعات التي تُناقش فيها الموازنة والتوازن وطبيعة الموازنة، وهل من معولٍ حقيقيٍ خطيرٍ يهدد بناء الدولة العراقية كهيأة التوازن؟ فالكل يطالبون بها. لذلك أقول إنّ بناء الدولة العراقية خاطئ، أما إذا كنّا نتساءل عن الحل، فالطبقة الوسطى هي التي تمثّل كفاءات العراق، وأعجب كلّ العجب ممن يقول إنَّ العراق خالٍ من الكفاءات، فالعراق مليءٌ بالكفاءات، ولكنّ الكفوء الحقيقي غائب، والكفوء الحقيقي هو من تسعى إليه الدولة لتقول له إنها بحاجةٍ إلى كفاءته، سواءً كان في الداخل أو في الخارج، والموجودون في الداخل أكثر من الموجودين في الخارج، ولكن للأسف الشديد دفعنا الكفاءات لأن تلجأ إلى الأحزاب كي تستطيع أن تخدم أبناء بلدها، هذا الواقع العراقي. لذلك نقول إنّ الحل يبدأ بالطبقة الوسطى، فهم المثقفون والأكاديميون وأصحاب رؤوس الأموال حتى لو كانت بسيطة، وهم من يغيّرون المجتمع، وعملية التغيير بسيطةٌ جداً، كما تفضل الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم، عندئذٍ يمكننا أن نجرَّ حتى الأحزاب السياسية.

ونحن لا نقول إننا لا نحتاج إلى الأحزاب السياسية أو إننا في غنى عنها، ولكننا نحتاج إلى ترشيق الأحزاب السياسية، إنَّنا بحاجةٍ إلى الترشيق عندما نجبر الأحزاب السياسية على اتباع منهجٍ وطني، وعلى الاستماع دائماً إلى المواطن العراقي الكفوء، وإلى الناخب والشعب العراقي، وعندما يكون المشروع الوطني العام هو المشروع الأول للرعاية.

ما من مشروعٍ وطني، بل مجموعة مشاريع تختلف باختلاف أيدولوجيات

الأحزاب السياسية، هذا ما يعانيه العراق، وهو السبب وراء تردي الوضع الأمني، فحين نبني الدولة العراقية بناءً حقيقياً لن يبقى الترهل الأمني، ولا الترهل الإداري أو غيرهما، وشكراً جزيلاً.

❖ **السيدة ليلى الخفاجي، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي: ما البديل في حالة عدم تمرير قانون الانتخابات؟**

السلام عليكم، أشكر الدكتور إبراهيم بحر العلوم والسيد عمار الحكيم على إتاحة هذه الفرصة التي سلّطتم الضوء فيها على التوصيف الواقعي للأزمة الحالية في العراق، ثم تطرّقتم إلى الثورة الإدارية في كل المجالات ومنها الثورة الإدارية في المجال السياسي، كل ذلك يشير إلى حصول تغيير. إلّا أنكم لم تشيروا إلى الآلية، وأنا أتفق معكم ولا خلاف على أنّ الانتخابات هي قطب الرحى هنا، أي الأغلبية، ومع هذا الواقع الحالي ومع التعقيدات الجديدة نحن نعيش أزمةً خانقةً مع التحولات في المنطقة، ولا أمل لوجود أفقٍ للحلّ على المدى المنظورِ، إضافةً إلى احتمال عدم تمرير قانونٍ للانتخابات، فما البديل؟

❖ **الفريق فوزي الشمري: لا خيار دون وحدة القيادة والهدف**

السلام عليكم، شكراً جزيلاً للدكتور إبراهيم بحر العلوم على إتاحة الفرصة لحضور هذه الندوة الفكرية، وأرسل شكري وتقديري إلى السيد عمار الحكيم على الرؤية الاستراتيجية التي تفضل بطرحها وأُثيرت من خلالها أسئلةٌ متعددةٌ نحن بصددها، وقد تطرّقت السيدة منال إلى بعض الإضافات التي تمت الإشارة إليها، ومنها ما بُنِيَ على خطأٍ وتحول إلى نتائج نعيش في خضمّها ونحن نعاني اليوم أزمةً غالية الثمن، فأبناؤنا وإخواننا يسقطون شهداء بالآلاف كل شهر، وقد سقط 2684 شهيداً في الشهر الماضي كما تشير الإحصاءات، ولو جمعنا هذه الأرقام لبلغت أكثر من الخسائر التي تكبدتها اليابان في نكازاكي وهيروشيما بفعل القنبلة النووية، وأكثر من خسائر العراق في الحرب

العراقية الإيرانية. السؤال هو: ما العامل الحاسم للتغلب على كل الصعوبات التي تفضلتم بذكرها؟ إنّ القيادة هي دائماً العامل الرئيس والمتحكم، فهي وراء كل شيء، فليس كل من تبوّء منصباً بحكم انتمائه إلى كتلةٍ سياسيةٍ يكون قائداً، مع احترامي لانتماءاته ومعتقداته، فعلم السياسة يرتكز على مبدئين أساسيين هما وحدة القيادة ووحدة الهدف، وبدونهما لن نحظى باستقرار، وبدون الاستقرار والأمن لا يمكن إيجاد الخيار الذي تفضلتم به، وبما أنّ الكتل السياسية تجسّد الطائفية والعنصرية، فلن نسطيع أن نصل إليه، وهذا ما تطرقت إليه في مؤتمر لندن، وما زلت أصرّ على رأيي. إنّ تعدد القيادات يعني تعدد الأهداف وهذا يعني سير الكتل بخطوطٍ متوازيةٍ لا تلتقي، والثمن غالٍ ويؤدي إلى تأخر العراق، وما من بلد يستمر إحدى عشرة سنةً من دون الوصول إلى توازنٍ سياسي، ويجب على الكتل السياسية أن تعي الحالة وتضع الحلول وتتجرد من الأنانية لكي تجتذب الكفاءات.

نحن نسمع من مختلف السياسيين أننا نحتاج إلى كفاءات، لكن عندما نستعرض بعض الوزارات نجد أنّ من يحتل مواقعها هم أناسٌ غير كفوئين، لا يتّسمون بالصفات التي تؤهلهم للمقاعد الدنيا، فضلاً عن المقاعد العليا، فالإرهاب أزمةٌ تبدأ من مشكلة، وحين تتحول المشكلة إلى أزمةٍ تتعقد فتتحول إلى كارثة، وتحصد الكارثة الأخضر مع اليابس، فأرجو أن ننتبه إلى أنفسنا وأن نضع الرجل المناسب في المكان المناسب وشكراً.

❖ **الأستاذ قيس العامري، نائب سابق: القوى السياسية استحوذت على مفاصل الدولة**

سماحة السيد بحر العلوم، سماحة السيد الحكيم، الإخوة والأخوات الحاضرين، السلام عليكم,

وجدت في خطاب السيد عمار الحكيم خطاب رجل الدولة، صاحب الرؤية بعيدة المدى، الذي وضع النقاط على الحروف وحدّد الداء والدواء،

ولكن أختلف مع السيد الحكيم باعتبار أنّ أدوات تطبيقه مفقودةٌ في الواقع، ولا تكمن المسألة في غياب الكفاءات.

قد يكون العراق تعرَّض لفترة انتقال، وفترة ما بعد الحصار وتراجع المستوى الثقافي ــ نتيجةً للحكم البعثي ــ الذي غيّب الكفاءات وأنتج أزمة الإدارات، لكن القوى السياسية استطاعت أن تستأثر بالمناصب الإدارية بامتداد مساحتها الانتخابية، فيستطيع الوزير اليوم من خلال منصبه أن يمتد جماهيرياً، كذلك المدير العام، وهذه أزمةٌ نواجهها اليوم فلن تسمح الكتل السياسية للكفاءات بأن يكون لها دور.

نعيش في هذه الأيام مخاض قانون الانتخابات، وللأسف فإنّ الصراع السياسي سيولّد لنا قانوناً انتخابياً مرتبكاً، فيصبح همُّ كل كتلةٍ سياسيةٍ التمدد في مساحةٍ انتخابيةٍ، هذا بدل كونه قانوناً انتخابياً تَبرُز من خلاله الكفاءات أو الشخصيات التي تحمل سياق الجانب المهني. فضلاً عن ذلك، فإنّ القوى السياسية هي التي تتحمل المجتمع العراقي الذي يعاني في هذه المدة تراجعاً ثقافيّاً وسياسيّاً، هذا المجتمع الذي يشغله اليوم الوضع الاقتصادي والأمني والاجتماعي أكثر من البرامج.

أتفق معكم على مبدأ ما تفضلتم به من دواءٍ وتنافسٍ على أساس البرامج، ولكن أين هذه الثقافة والرؤية عند المجتمع حتى يصوت على أساس البرامج؟ سيبقى التصويت اليوم طائفياً وقومياً بامتياز، ولن تستطيع كتلةٌ خارج كتل التحالف الكردستاني أن تحصد مقعداً واحداً في السليمانية أو أربيل أو دهوك، ولن تستطيع كتلةٌ شيعيةٌ أن تحصد مقعداً واحداً في المناطق الغربية، ولن تستطيع كتلةٌ سنيةٌ أن تحصد مقعداً واحداً في الجنوب مهما كانت برامجها، فحين نتحول من دولةٍ تستحوذ على كل مفاصل الحياة إلى دولةٍ تهتم بالجانب الخدمي، أي دولةٍ خادمة، أتصور أنّ التنافس سيكون على هذه البرامج علاجاً للأزمة في البلد المريض وشكراً.

❖ **الاستاذ عامر عبد الجبار، وزير سابق: من الصعب تصحيح المنظومة الإدارية بوجود المحاصصة**

شكراً لآل بحر العلوم وآل الحكيم، وإليكم. أظنّ، من خلال حديث السيد الحكيم، أنّه لا يمكن إيجاد حلولٍ للمشاكل بالفكر وبالرأي الواحد، وكذلك قال السيد إننا لا نريد أن نطرح عناصر قوتنا وإنَّما نطرح أو نناقش عيوبنا لكي نصحّح المسيرة، وقال بشأن العلاج الوقتي والحلول الترقيعية بعد عشر سنوات إنَّها أمرٌ مشين، كما قال الكثير بشأن موضوع البطالة والبطالة المقنعة والتعيينات الحكومية.

سيدي، لا أريد الإطالة في الحديث، واسمح لي أن أقدّم لك نسخةً عن دراسةٍ شاركت فيها خلال مؤتمرٍ دوليٍّ لكي تطّلع عليها، وهي بعنوان "كيف نجد 100,000 فرصة عملٍ من دون تعييناتٍ حكومية".

النقطة الثانية، قلت إننا نحتاج إلى كفاءاتٍ ومنظومةٍ إداريةٍ ناجحة، فكيف السبيل إليها في ظل نظام المحاصصة؟ نحن نملك تعريفان للمحاصصة، الأول يُستخدم في وقتٍ خطيرٍ، أي بعد انتهاء الانتخابات، وهو يعرّفها بحقٍ مكتسبٍ للأحزاب، ثم نأتي بتعريفٍ جديدٍ لها بعد أربع سنواتٍ من الانتخابات.

إنّ المحاصصة المقيتة هي سبب مشاكلنا، وقد أصبحت هذه أسطوانةٌ مشروخةٌ مع احترامي، لأن المواطن بات يشبّه هذه القضية بصراخ الراعي لأهل المدينة من خطر الذئب الوهمي، أي أنّ هذه العملية تحتاج إلى حلولٍ تطبيقيةٍ عملية، والحل الذي نقترحه هو أنّ المحاصصة واقع حالٍ ويجب أن تقع، ولكن بما أنّ الأحزاب مقتنعةٌ بالمحاصصة، ندخل الشريك الثالث أي الخبراء، ونعطيهم حصةً وتعطي الأحزاب حصة، وتُقسَّم الوزارات ومجلس النواب بين الأحزاب كمناصب سياسية، ولكن لا بدّ للمناصب التنفيذية، كوكيل الوزير والمحافظ والمستشار والمدير العام، أن تكون بيد الخبراء.

ومن هذا المنبر أُطلق مقترحاً لتأسيس المجلس الاستشاري الحصري للدولة العراقية، الذي يتكون من ستةٍ وعشرين سياسياً، وخمسةٍ وعشرين خبيراً، حتى نتمكن من غربلة المستشارين في الدولة العراقية، لتصبح المناصب التنفيذية من نصيب المتخصصين، والمناصب السيادية من نصيب السياسيين، وشكرًا.

❖ **الأستاذ منتصر الإمارة، نائب سابق: تعريف البرامج على أساس تشخيص القيادات**

السلام عليكم، دائماً ما تُطرَح وتتكرّر المواضيع في هذه الجلسة، فأتصور أنّ البرامج التي طرحها سماحة السيد تصبُّ في خانة كل حزبٍ ينزل ببرنامجه.

العراق ينشغل بموضوعين هما الأمن والفساد المالي، فيأتي أحد الأحزاب ويقدِّم برنامجاً فيه حلولٌ للكثير من المواضيع، حتى للخدمات ومنها الكهرباء، وفيه برامج ومشاريع كثيرةٌ للمحافظات. يجب على الأحزاب أن تطرح برامجها على أساس تشخيص القيادات، فتقول هذه برامجنا وفلانٌ رئيس الوزراء، وفلانٌ وزير الداخلية، فتبني على أساس ذلك برنامجها. فقد ابتعد المواطن عن البرامج لأنها مطوّلةٌ وثقيلةٌ وتشتمل على نقاط كِثيرة، لذا يمكن أن يتوه فيها.

إننا دولة نُخب، والثقة مفقودةٌ بين المواطن النخب، والانتخابات قادمةٌ وأساس العملية السياسية هو الأحزاب التي من المفترض أن تكون ديمقراطية، فالأحزاب عبارةٌ عن مجموعة أشخاصٍ يتساوون في الحقوق والواجبات، ويجب عليهم توضيح حساباتهم المالية وكشف مصادر تمويلهم، ونظامهم الداخلي الذي يحكمهم، وهذا غير متوفر.

فليسمح لي سماحة السيد أن أسأل: هل من الصحيح مثلاً محاسبة قياديٍّ في المجلس الأعلى ببيانٍ يصدر من رئيس المجلس، ومحاسبة عضوٍ

قياديٍّ في محافظة البصرة من دون أن يُنظر الكيان السياسي في أولياته وحيثيات القضية؟ أليس من الواجب أن يكون تعاملنا غير هذا؟ ولا أريد أن آتي بأمثلةٍ أخرى، لكن أريد أن أسأل هذا السؤال الذي يخص المجلس الأعلى.

❖ **الأعلامي عبد الواحد طعمة : السبب وراء التدهور الأمني هو غياب العدالة وامتهانها**

السلام عليكم، أهنئكم بمرور سنةٍ على تأسيس هذا المحفل الطيب، نرحب بك سماحة السيد عمار الحكيم وبأطروحاتك المعتدلة، السادة الحضور السلام عليكم،

أعتقد أنّ المشكلة الأساس ليست في الاتفاق على المصطلحات، فالكل يُجمع عليها ويؤمن بها، لكنّ المشكلة الأساس هي أزمة مفاهيم هذه المصطلحات، ولذلك لا بدّ من وجود خيارٍ لمفاهيم حديثةٍ لهذه المصطلحات مثل الهوية، يجب عليها ألا تكون فقط للدولة، وإنّما للدولة وللمجتمع، إضافةً إلى ذلك، لا بدّ من إيجاد فلسفةٍ ومفاهيم حديثةٍ للتعايش السلمي والشراكة وقبول الآخر.

الجانب الأمني: أرى غياب ركيزتين أساسيتين أولهما غياب العدالة الاجتماعية وبشكلٍ مطلق.

ثانياً: امتهان العدالة الاجتماعية بشكلٍ مقيتٍ جداً.

لقد استمعت إلى إحدى محاضرات سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي الذي قال إنّ أحد مصادیق مكتبنا منذ عشرين عاماً كان يعزل الشخص من منصبه بالاجتثاث. عدا عن ذلك، إنّ الفساد المالي والاقتصادي قد أدّى إلى الفساد السياسي، حيث لم نر ولم نجد لجنةً اقتصاديةً في القوى السياسية التي تهيمن على مشاريع الوزارات التابعة لها، تحاسب المقصرين

بالمشاريع، كما انعكس الفساد السياسي أيضاً على الجانب الإداري والمنظومة الإدارية الضعيفة التي تحدث عنها سماحة السيد عمار الحكيم وعمل على إنهائها بالكامل في العراق.

أمّا الموضوع الآخر فهو موضوع الحكومة العابرة للطوائف، أو الأغلبية السياسية العابرة للطوائف. أرى أنّ المحاصصة هي صورةٌ أخرى للأغلبية السياسية، وأعتقد أننا حين نعود إلى المبحث الأول وأزمة مفاهيم المصطلحات، نجد أنّ الخلل هو عدم نجاح المحاصصة، كما لن تُكتب أغلبيةٌ سياسيةٌ لأيّ حكومةٍ ما لم يتوفر اتفاقٌ واقتراحٌ لفلسفةٍ جديدةٍ للمفاهيم المصطلحات وشكراً جزيلاً.

❖ **القاضي عبد الحسين شندل: لماذا الازدواجية في إدارة الدولة؟**

سماحة السيد بحر العلوم، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته,

بدأت الأزمة منذ تشكيل مجلس الحكم بناءً على مكوناتٍ بدلاً من المواطنة العراقية، وانتقلت إلى اللجنة الدستورية التي كتبت الدستور، فلماذا أُدخلت الكتلة السنية في نهاية المطاف بحجة عدم الإقصاء والتهميش؟ يجد المنتخب نصاً دستورياً ليس حكراً على طائفة، ولكنّ النص الدستوري الآن قابلٌ للتأويل. ونشهد منذ البداية صراعاً بين بغداد والإقليم ولدينا إقليمٌ واحدٌ ولم تُحَلّ المشاكل. يجب علينا أن نختار أساتذةً في القانون الدستوري لتفسير النصوص الدستورية، وينبغي أن يكون أغلبهم من غير العراقيين أو من أساتذة كلية القانون في العراق، وليس من مكوناتٍ سياسيةٍ، فاعتماد المكونات السياسية يعني خلق أزمةٍ تولد أزماتٍ أخرى.

الظلم بالظلم، هذه قاعدةٌ معروفة، فإن كانت المقدمات جيدةٌ ستكون النتائج جيدة. لماذا يتحمل رئيس الوزراء المسؤولية وحده؟ وأمامنا حالةٌ كحالة سحب الثقة من رئيس الوزراء. وبما أنّ وزراءكم يشكّلون جزءاً من مجلس

الوزراء، فلم لا يستقيلون جميعاً؟ ونحمِّل رئيس الوزراء المسؤولية كاملة، فنوابٌ يعارضون مجلس الوزراء، ووزراء يؤيدون رئيسه، ما هذه الازدواجية؟ رحم الله الدكتور علي الوردي.

ينبغي على الحكومة أن تتشكل في حالتين، إما بطريقة الأغلبية أو الائتلافية، وأمامنا تجربة باكستان وألمانيا والهند حيث مئات القوميات، فلماذا يجب على كل المكونات العراقية أن تشارك في مجلس الوزراء؟ ولماذا يحدث ذلك في كل البلدان سوى العراق؟ إذا تم تشكيل حكومةٍ ائتلافية، يجب على الائتلاف تحمل المسؤولية، ويجب أن يكون إسقاطها بيده، أو أن يقوم الشخص الذي ينال أكثر الأصوات البرلمانية بالأغلبية بتشكيل الحكومة. ونرى الكثير من التجارب، فرئيس الهند وعشرات القوميات فيها كلهم مسلمون، من حزب كاناتا إلى حزب المؤتمر، وبرأيي تتحمل جميع الكتل الآن في مجلس الوزراء وفي مجلس النواب المسؤولية كاملة، فإما أن نكون رجال دولةٍ بمعنى الكلمة، أو أنّ التاريخ سيلعن هذه الوجبة، والسلام عليكم.

الدكتور حسين علاوي، أكاديمي : علينا حساب عائد الخدمة في التجربة الديمقراطية

شُكراً جزيلاً للدكتور إبراهيم بحر العلوم، وهنيئاً من القلب على مرور سنةٍ على تأسيس المنتدى. حقيقةً لقد أثار السيد الحكيم العديد من الأفكار والرؤى، لكن مشكلة العراق اليوم ليست في الإدارة، وما زلنا ندرك اليوم أنّ النظام الاتحادي يُدار بالسياسات العامة لا بالإدارة، لذلك يجب علينا اليوم أن نقدِّم كوكبةً كبيرةً من الشباب من دارسي العلوم السياسية والقانون وتدريبهم على النظم الاتحادية، وتدريبهم على السياسات العامة، ونتمنى أن يتطلع القادة العراقيون إلى دفع كوكبة الشباب في هذا الموضوع.

أما في ما يتعلق بالنقطة الأخرى فنحن نشهد صراعاً بين مدرسة السياسة ومدرسة الإدارة، فمن يدير من؟ المشكلة اليوم أنّ السياسة ترى أنها تدير

المشروع العراقي، فيما تبرز مشكلةٌ أخرى تخص مشروع إصلاح الدولة العراقية، فكل القوى السياسية تخلت عن مفردة الإصلاح، كأن الإصلاح هو ترك الأمور، واليوم ما يحصل بالتحديد للسياسات الأمنية هو صراعٌ لمنظومة الأمن، ولم يحدث إصلاحٌ اقتصاديٌّ لتحسين السياسات الاقتصادية، كما نواجه مشكلةً كبيرةً في فهم الديمقراطية، فهي ليست نظاماً أو صخرةً نضعها هنا فحسب، بل هي ممارسة، وما حدث في مصر هو تجربةٌ جديدةٌ للديمقراطية. إضافةً إلى ذلك، حين يبلغ عائد الخدمة في التجربة الديمقراطية الصفر، يجب على الحكومة أن تتغير، وحين نشكّل الحكومات خلال العام 2014 يجب أن نفكر بعائد الخدمة، فإذا كان عائد الخدمة بعد الصندوق فقط، ماذا تفعل القوى السياسية، وماذا يفعل الشعب؟ وشكراً جزيلاً.

❖ **د. نوفل ابو رغيف، مدير عام: ابعدوا الملتقى عن عدوى سوق عكاظ البرلمانية**

بسم الله الرحمن الرحيم، سماحة السيد عمار الحكيم، والدكتور إبراهيم بحر العلوم، أبارك لكم إيقاد الشمعة الثانية لهذا الملتقى الذي نتمنى أن يستمر وأن يكون عامّاً، وقد لا يكون الموظف الحكومي محسوداً حين يتحدث باعتباره جزءاً من الشارع، وجزءاً من المناخ أو المنظومة التي ينتمي إليها، لكنني أتحدَّث هنا تحت سقف المناخ المدني، أي هذا الملتقى، وأشكر الدكتور بحر العلوم لأنه كفانا مؤونة الحديث في مطلع حديثه حين قال إننا لا نتحدث في الجزئيات ولا في التفاصيل وإنّما في العموم والاستراتيجيات.

لا أفشي سراً حين أقول إن طبقةً قليلةً بين المثقفين والنخب الأكاديمية والإبداعية في العراق صارت تتحدث في ما بينها وتقول إنها يائسة، ولعلّ الكثير منكم يستغربون أن يتحدّث جزءٌ من المنظومة الحكومية والمشهد السياسي بهذه اللغة، لكنّ البعض بدأ يفكر بالرحيل، ويجد مكانه خارج أسوار البلاد لكي يذهب إلى هناك تعبيراً عن هذا اليأس.

شكراً لسماحة السيد الحكيم على محاضرته التي كانت مليئةً بأبيات القصيد، وتعلمنا من الدرس النقدي أنّ بإمكان كل متلقى أن يحدد بيت القصيد الذي يراه مناسباً، وبيت القصيد الذي وجدته أنا في محاضرته القيمة هو أن الشيعة لا يستطيعون أن يحكموا العراق لوحدهم، وأعتذر عن الكلام بهذه التسميات، لكننا في الحقيقية لا نخجل من تسميتها كما هي الحال بالنسبة إلى الكيانات الأخرى، فليس المقصد أن يحكم العراق أحداً لوحده، وقد تتعارض هذه المقولة مع الذين تداخلوا قبلي من القضاة أو الأكاديميين أو غيرهم الذين طلبوا أن يحكم العراق وفق نظريةٍ قانونيةٍ مبرمجة، فالعراق ليس مصر ولا الهند، ولا ينبغي أن نقيس الموضوع وفق ما هو موجودٌ في تلك البلدان أيضاً، وقد اعتدنا أن نشهد في محاضرات السيد الحكيم أجواءً من الاسترخاء والهدوء والتأمل في قراءة الأفكار وفي الحديث.

واسمحوا لي، بعض الأخوة السياسيين، مع كامل الاحترام، أن أقول إنني شعرت من خلال هذه المداخلات أنّ عدوى سوق عكاظ الموجودة في البرلمان قد انتقلت إلى هذه القاعة من خلال هذه المناكفات السياسية، وأكرر اعتذاري لكنّ هذا ما شعرته وقد استمعت إلى الكثير من لغة التعيير والقذف وتخوين الآخر والشتم، وإذا كنا لا نستطيع أن نحتمل بعضنا، فكيف يمكننا أن نطالب الآخر بالتحمّل وأن نقدِّم صورةً مشرقة؟ أعتذر وأختم الحديث بسؤالين لسماحة السيد الحكيم.

سيدنا، وفقاً للرؤية التي قدمتموها والشروط أو الجوانب الخمسة التي تتوفر وطريقة القراءة السياسية للمشهد ومنظومة العلاقات الدولية والإقليمية، ما مدى إمكانية أن تحقق هذه الرؤية؟ وربما طرح غيري هذا السؤال بطريقةٍ مختلفة، لكن ما مدى إمكانية أن يتحقق هذا المشروع في الفترة القادمة؟

أما السؤال الآخر: إذا ما تحققت الإجابة على تحقيق هذا المشروع، هل ستجرى انتخاباتٌ برلمانيةٌ؟ إننا نسمع في أروقة النخب السياسية حديثاً

يقول إنه لا يروق للبعض إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في أوانها. أعتذر عن الإطالة وشكراً جزيلاً.

❖ **الأستاذ كاظم مفتن، رجل أعمال: سيبقى رئيس وزراء العراق ديكتاتوريًا ما دامت موارد النفط بيده**

السلام عليكم، من المفترض أن نعود إلى أسُس المشكلة. يتمتع العراق بموارد كثيرةٍ ولكن لماذا لا يتقدم؟ فهو يعاني مشكلةً حقيقية، وقد برزت ثلاث مكونات، وكان حكم العراق في السابق يتكون من عنصر معينٍ لكنه الآن بعد عام 2003 أصبح يتألف من عنصرٍ آخر. وبالتالي أمامنا حلَّان، إما الذهاب إلى الفيدرالية أو الذهاب إلى شراكة، (نموذج العام 2013)، وإنّ عدداً معيناً من الأشخاص الموجودين الآن على سدة الحكم يستطيعون أن يمثلوا هذه المكونات ويؤسّسو شراكةً حقيقية، ودعا السيد أطال الله في عمره إلى المائدة المستديرة، وهذه بوادر كلنا نرحب بها.

أما النقطة الثانية فتدور حول الحل الأساس لمشكلة الاقتصاد العراقي حيث إنّ موارد العراق كلها بيد رئيس الوزراء، قديماً وحديثاً، بغض النظر عن انتمائه، وسيتم انتخاب رئيس الوزراء القادم في عام 2014 فيصبح دكتاتوراً من دون شك، لكن ماذا يملك؟ إنّ كل أراضي العراق وموارد النفط والبنك المركزي تحت إمرته، فما العمل؟ تنصّ المادة 111 من الدستور على أنّ النفط العراقي ملكٌ للشعب العراقي في جميع الأقاليم والمحافظات، فلنؤسس شركة نفطٍ وطنيةٍ تتألف من 35 مليون سهم، يكون فيها لكل عراقيٍّ سهمٌ لتحويل الموارد العراقية إلى العراقيين جميعاً، ولنأخذ ضريبةً على ذلك بطريقةٍ أو بأخرى، فتنتقل الموارد من رئيس الوزراء ويصبح الموظف يدير شؤون الدولة العراقية.

النقطة الثانية هي أنّ كل أراضي العراق موزّعةٌ على الوزارات من الزراعة والنفط وغيرهما، ومن يأتي إلى العراق للاستثمار يهرب، وكما تفضل

سماحة السيد، يحتاج المستثمر إلى ألف توقيعٍ لكي يحصل على قطعة أرضٍ من أجل مشروعه. ما العمل؟ يجب علينا أن نشكّل لجنةً وطنيةً تملك أرض العراق، ولا يكون للحكومة العراقية دخلٌ فيها، وبالتالي حين يأتي المستثمر أو الشخص الذي يريد إنشاء مشروع، يحصل على قطعة الأرض التي يريد أن يُنشأ مشروعه فيها، سواءً كانت من المحافظات أو من الدولة المركزية. إذاً يمكننا حل الأزمة ولا يمكن لرئيس الوزراء القادم أن يصبح دكتاتوراً وشكراً جزيلاً.

القسم الثالث

التعقيبات

شكراً لكم سادتي الكرام على كل هذه الملاحظات القيمة والدقيقة والعميقة، وقد لا أوفّق في التعقيب على كل ما تفضلتم به، مراعاةً لحالكم وظروفكم، ولكن سأجيب باختصارٍ شديد.

◄ ليست لدينا أزمةٌ في تحديد هوية الدولة، بل الإشكالية في التطبيق

السؤال هو ألدينا أزمةٌ في هوية الدولة، أم لدينا مشكلةٌ في تطبيقات هذه الهوية وفي أداء التطبيق الذي اعترته العديد من الإشكاليات؟ هذه الهوية كانت واضحةً لدينا جميعاً من جهة التطبيق، ثم أراد واحدٌ أن يوسّعها، وآخر أن يضيّقها، وهذا أخذها شرقاً، وذاك غرباً. إذاً فالمشكلة تبدو مشكلة تطبيقٍ أكثر منها رؤيةً ونظرية. والدستور وضع قواعد وملامح الدولة كما في العديد من دساتير الدول العربية، ولا مشكلة لدينا بهذا الشأن، بل أقول إننا كلّما توغلنا في هذه التفاصيل الفلسفية وأجرينا مناقشات، ستظهر لنا أفكارٌ واحتمالات. نحن نعيش حياةً اجتماعيةً واقعيةً ومتحركة، كلما أوغلنا أكثر زادت المشكلة والفارق بيننا، وكلما أخذناها على انطباعاتها المعروفة منذ اليوم الأول،

واعتمدنا طريقاً منسجمةً باتجاه تطبيقاتٍ تعزز الثقة بين العراقيين، ستتلاشى هذه الهواجس من تلقاء نفسها. ويبقى كيف نزرع الثقة، وكيف نوجد طريقاً منسجماً، وهذا ما أشرنا إليه في الحديث.

◄ ليست الأزمة في وجود طوائف وقوميات بل، الأزمة في التنكر لهذا الواقع

هل الأزمة في طبيعة النظام السياسي الذي أشار إلى الواقع المذهبي الطائفي في العراق؟ شخصياً لا أعتقد أنّ الإشارة إلى وجود طوائف وقومياتٍ في العراق بحدِّ ذاته أزمة، بل أعتقد أنّ الأزمة تكمن في التنكر لهذه الحقيقة.

قال بعض أحبتنا "أرجو المعذرة شيعةً وسنّة" فأتسائل أهي سيّئةٌ أم خطيئة؟ لا، هذه حقيقة، مثلما أنّ السيد الحكيم وبحر العلوم وحضراتكم كلٌّ ينتمي إلى عشيرة، وكما أنّ لكلٍّ منّا اسمٌ يعتز به، ولكنه ينتمي إلى أسرته ضمن الوطنية العراقية، فإنّ انتماءاتنا المذهبية أو إلى العروبة، أو إلى الإسلام، أو إلى التشيع أو إلى التسنُّن، أو إلى القومية الكردية، هي تعبيرٌ عن الخصوصية وعن احترامها، وهذا لا يُعتبر سيئةً وإساءةً إلى الآخرين وتمييزاً بين المكونات، وهذا ما لخَّصة الإمام موسى الصدر رحمه الله عندما قال إنّ الطائفة نعمة، والطائفية نقمة، وتعدد الطوائف ظاهرةٌ صحيةٌ وصحيحة. لذا، فإنّ المجتمع العراقي، كما ينصّ الدستور، فيه المسلم والمسيحي والآشوري وغير ذلك، وكذلك فيه الشيعي والسني والعرب والكردي والتركماني، ولا أجد في ذلك ضرراً أو خللاً أو سبباً للتفريق بين العراقيين، بل هذه حقيقتنا، نلمس واقعنا كما هو من دون مواربة.

◄ نحن بحاجة إلى رجال دولة لبناء المشروع

مسألة حاجتنا إلى رجال دولةٍ مسألةٌ عميقةٌ جداً. نحن بحاجة إلى رجال

دولةٍ لا إلى رجال سلطة. وما أكثر رجال السلطة وما أسهل أن نحكم وما أصعب أن نصنع رجال حكم. يمكننا أن نجد أولئك في أيّ مكان، لكن رجال الدولة الذين يبنون مشروعاً هم من يصعُب الحصول عليهم، وهذا كلامٌ عميقٌ جداً وصحيح.

القوى السياسية هي الازمة والحل

هذه القوى السياسية هي الأزمة وهي الحل. حينما نتكلم في المساحة السياسية نحن نتعامل مع إطرافٍ سياسية، من يكون سبباً في المشاكل هم السياسيون، ومن يعالج هم السياسيون، والنخب والكفاءات حينما تدخل إلى المشهد السياسي وتغدو طرفاً في المعادلة السياسية تصبح هي كذلك من السياسيين. كل ما هناك، مشكلةٌ في الطب، هناك مشكلة أطباء، وعندما تكون العمليات ناجحةً فهذا إنجاز أطباء، وشيءٌ طبيعيٌّ عندما نتكلم من ناحيةٍ صحيةٍ أن تكون شريحة الأطباء هي المعنية، وفي السياسة السياسيون، وفي الصناعة الصناعيون، وهذا ليس عيباً، نعم الأزمة سياسية من السياسيين، والحل أيضاً من السياسيين، إن كانوا الآن متلبسين في السياسة أو يتلبسون لاحقاً فهذه في الحقيقة يجب أن ننظر إليها، فلا نقسوا ونعمِّم ونَصِف كل السياسيين بأنهم (مو خوش أوادم) فهذا ليس صحيحاً، وكذلك كونهم كلهم أنبياء ليس صحيحاً،عندنا كذا وعندنا كذا، يجب أن ننظر إلى أنّ هذه الحياة تفرز، والمواقف تفرز، إلى آخره.

لم نفقد الأمل بعراق موحد قويّ قادر على أن يحقق مصالح العراقيين

هل الحل في كونفدراليات؟ أعتقد أننا لم نصل إلى خط النهاية، ولم نفقد الأمل بعراقٍ موحدٍ قويٍّ قادرٍ على أن يحقق أمنيات وتمنيات ومصالح العراقيين جميعاً، وهذه قراءتي في اللحظة التي أتكلم بها.

ماهي أسباب الخرق الأمني؟ عندما تحدثت عن الواقع هل وضحت بيان الأسباب؟ نحن لسنا جامعةً ولا نتحدث في محاضرةٍ فلسفية، نحن نريد أن نرى هذه المشكلة ما هي وكيف حلها.

لذلك وقفنا عند وصف الواقع وقدمنا حلاً عملياً. لكن هل هذا هو الحل الأمثل؟ كلا، لكن المثالية في الحلول الأخرى أقوى مما هو عندنا. نحن نخوّل هؤلاء السياسيين، نقول لهم: اذهبوا واجلسوا في بيوتكم، قررنا بسم الله الرحمن الرحيم فلانٌ تعال أنت اصبح وزيراً.

هذا الذي نراه أكثر وأجدر وأمثل في أن يدير صوت الشعب، هذه تركيبةٌ سياسيةٌ وارتباطات، وهذا واقعٌ لا نستطيع التنكر له، ويوجد صندوق اقتراع وانتخاباتٌ وسياقاتٌ وآليات، فلا يمكن أن نَصِف واقعاً غير عملي، أعتقد أنَّ ما طرحته هو الشيء العملي الممكن التحقق ضمن سياقات الواقع الذي يتحرك الآن على الأرض، لكن هل هو الحل الأمثل؟ كلا ليس الأمثل بل هو الممكن.

◄ الإرهاب ليس قوياً، بل خططنا وادواتنا ضعيفة

أما بالنسبة إلى المشكلة الأمنية، فقد قدّمنا رؤيةً استراتيجيةً أمنية، وشرحنا أبعادها ونظرياتها، وقدّمنا للجهات المختصة منذ عدة سنواتٍ رؤيةً بهذا الشأن، وذكرنا فيها في أكثر من مناسبةٍ أنّنا نعتقد أنّ المنهج الذي يُدَار به الأمن غير مُجدٍ ولا يحقق النتائج، الإرهاب ليس قوياً بل أدواتنا وخططنا ضعيفة.

اليوم الحديث عن خمسة آلاف وسبعة آلاف إرهابيٍّ في كل العراق، ومليون عنصرٍ أمني، وشعبٍ انتخب هذه القوى، وجمهورٍ مسانِدٍ للعملية السياسية. وهذه القوى السياسية عريقةٌ ومقبولةٌ صوَّت لها شعبٌ ووقف معها إلى الآن. هذه القوى خيار الشعب وقد كشفت انتخابات مجالس المحافظات

في الساحة الوسطى والجنوبية ذلك، وأفرزت قوى التحالف الوطني، وكذلك القوى في المنطقة الغربية، فهي قوى عراقيةٌ نزلت بعدة قوائم، وقد حصدت الأصوات الأكبر في هذه العملية، وفي إقليم كردستان أظهرت نتائج البرلمان فوز قوى كردستانيةٍ معروفة تتنافس في ما بينها، لكن هي نفسها ذات القوى.

لذلك أعتقد أن المشكلة في الرؤية الأمنية. اليوم من ينظر إلى الأمن من زاويةٍ أمنيةٍ بحتةٍ يلاحظ وجود خطأ، توجد مشكلةٌ في الأبعاد السياسية، فقد أصبحت بغداد هادئةً لمدة شهرٍ بعد اجتماعٍ رمزيٍّ للقادة العراقيين، لماذا؟ ليس لأن هذه الأطراف لها يدٌ فتوقف الإرهاب، بل إنّ أجواء الوئام تغلق كل المنافذ على الجهات المتطرفة التي تسيء للعراقيين، الناس يريدون الحل والسلم والهدوء والاستقرار والتفاهم الداخلي والإقليمي.

هل نتمكن من منع الدولة الفلانية من التآمر بمجرد الاستمرار باتهامها؟ هذا لا يمنع التآمر بل قد يزيده في حال وجود تدخلات، الحل يكمن في حوار الداخل، علينا أن نتواصل ونكثّف الاتصالات من أجل حل المشكلة، السياسة فيها غضبٌ وليس فيها زعلٌ ومقاطعة، يمكن أن نتفاهم ونغضب ولكن لا يمكن أن نتقاطع، أنا ضدّ المقاطعة لأنّ فيها تضييعٌ لحقوق الشعب.

للمشكلة جانبٌ اقتصادي، فبعد حصول عمليةٍ إرهابيةٍ في مدينة الصدر قبل أيامٍ واستشهاد ستين شخصاً وجرح ثلاث مئة، ذُكر في الاعترافات أنّ أحد المشاركين في الجريمة الإرهابية تم إغراؤه بخمسمئة ألف دينار، هذا يعني أنه مستعدٌ لقتل مئات من الناس من أجل هذا المبلغ، لديه إذاً مشكلةٌ اقتصادية، لماذا لا نحلّ هذه المشكلة ونوفّر له حاجته؟

لدينا أزمةٌ ثقافية، آلافٌ من الإرهابيين الذين تورطوا في عملياتٍ إرهابيةٍ هم في السجون لسنين، علينا استثمار الوقت لإصلاحهم وإخضاعهم لبرامج تساهم في تغيير قناعاتهم، وإشعارهم بخطأ أعمالهم. لا يمكن أن نسمح للإرهابي والمتطرف بأن يؤثّر على الآخرين، علينا اكتشاف أوضاعهم

واختراقهم، لماذا الدولة الفلانية قادرةٌ على تحريكهم بالأموال؟ ماذا ينقصنا نحن؟ هل ينقصنا مالٌ أو عقولٌ أو خبرة؟

فشل الخطط الأمنية

تنقصنا خطةٌ ورؤيةٌ للجانب السياسي والاقتصادي والثقافي، كما أنّ الاستراتيجية الأمنية المعتمدة خاطئة. في أيّ دول العالم توجد جيوشٌ ودباباتٌ وهمراتٌ وسيطراتٌ تقف لمواجهة العصابات؟ فهذه إسرائيل قد دخلت بجيوشها ودباباتها إلى لبنان، لكنها هُزمت ولم تستطع مواجهة المجاهدين. لا نستطيع أن نعالج الوضع بهذا العدد الكبير من السيطرات. إذا كانت كلّ سيطرةٍ أمنيةٍ تحتاج إلى معدل مئةٍ عنصرٍ أمني، فهذا يعني أنّ ألف سيطرةٍ ستستهلك 100,000 ألف جنديٍّ في الشوارع، إضافةً إلى عرقلة حركة المواطن وتنقله من مكانٍ إلى مكان، وللمفارقة تدخلون إلى بغداد من منافذها الثماني عشرة المعروفة ولا تلاحظون تشديداً أمنياً على المنافذ، لماذا لا يستعاض بالتشديد على المنافذ بقوةٍ بدل الاستعانة بمئة ألف عنصرٍ أمنيٍّ ووضع أجهزةٍ أمنيةٍ متطورةٍ فنترك الناس يتحركون بسهولةٍ بحيث نعوضها بمئة سيطرةٍ جوالة تفاجئ الإرهابي في أي لحظةٍ بدل أن يضع في حسابه السيطرات الثابتة؟

علينا تمشيط بغداد مرةً واحدةً وتطهيرها وتفتيشها، وإمساك المداخل بقوة. ويمكن كسب وإعادة 100,000 جنديٍّ إلى معسكراتٍ للتأهيل والتدريب فلا يُتركون في الشوارع في هذه الحالة، علينا تحويلهم إلى الحواضن لنجعل الإرهابيين يقلقون وليس العكس. وهذه السياسة الخاطئة لم تقتصر على بغداد، بل نراها تُطبَّق في كل المحافظات. علينا البحث عن خططٍ أمنيةٍ تُقلّل من الاحتكاك بالناس، فتوفّر أجهزةً ذات تقنياتٍ حديثةٍ مثل جهاز (جي بي اس)، سعره خمسة عشر دولاراً، يُستخدم في الناقلات والشاحنات لمعرفة حركتها المشبوهة من خلال غرفة عمليات مراقبةٍ رئيسية. هذه القضية ليست مستحيلةً

وصعبة، فنحن نملك عنها رؤيةً كاملةً وقدَّمناها، ومستعدون أن نقدّمها لمن يريد أن يطَّلع على التفاصيل، وبعضها منشور.

◄ الاتفاقات الثنائية اثبتت فشلها

ما الآليات لتحقيق الرؤية المطروحة؟ لقد بيّناها ضمن المتاح، لدينا انتخاباتٌ قادمة، وهذه فرصةٌ إذا تبارينا على برامج وذهبنا إلى فريقٍ منسجم توجد ثقةٌ واتفاقٌ بين أعضائه، أما الضمان فهو الشعب الذي يصوِّت وهذا ضمانٌ واقعيّ، لأنّ الأوراق والاتفاقات السرية لا تجدي نفعاً ولا تحقق نتائج، اليوم تعافينا من الطائفية السياسية.

نعم، اجتماع السياسيين وحده غير كافٍ، نحن نطالب بمنهجيةٍ مختلفة. لقد قلت اليوم: حتى الأزمات بيننا وبين غيرنا دوافعها سياسية، لذلك عندما نتكلم عن الحكم هناك أطرافٌ من الممكن أن تكون قريبةً جداً من الحكومة، وتختلف مع الشخص التنفيذي الأول في الانتماء المذهبي، وتوجد جهةٌ أو أشخاصٌ من الانتماء المذهبي أبعد لرئيس الوزراء من أطرافٍ سنيةٍ أو كردية. المشكلة تكمن بوجود رؤى مختلفةٍ وعندما تختلف تتقاطع، لذلك علينا الاتفاق على رؤيةٍ واحدةٍ جامعةٍ لكي نحل الكثير من المشاكل.

أحد الإخوة يقول إنه لم يلتقِ بي لأربع سنوات، عادةً نحن نعطي وقتاً طويلاً للقاءات، وليس من عادتي أن أتأخر كثيراً على أحدٍ يطلب موعداً، على كل حال، أنا اعتذر منكم أمام الإخوة، إذا كنتم طلبتم موعداً ولم أفِ به، ويشرّفني دائماً في أقرب فرصةٍ أن ألتقيكم.

◄ العراق منجم الطاقات والكفاءات

أنا لم أقُل إنّ لدينا أزمة كفاءات، فالعراق زاخرٌ بالكفاءات، تحدَّثت عن أزمة الإدارة الحديثة، لدينا أزمةٌ في المنهج. الأخ الكريم ناصرني، قال:

عندنا كفاءاتٌ من هذا النوع في الشركات العالمية، هذا صحيح، ولكن لم نستطِع أن نأتي بهم، كم منكم يعرف خبيراً في الإدارة الحديثة داخل العراق؟ سنرى أنّ العدد قليل، أقلّ من المهمة وحجمها، أما الكفاءات في مختلف المجالات، العراق يزخر بها، وأنا دائماً أذكر كلمة الأخضر الإبراهيمي عندما جاء إلى العراق وقال لأحد أصدقائه: ذهبت إلى أفغانستان بوصفي ممثلاً للأمم المتحدة، رأيت فيها مجاهدين وإلى ما هنالك، وصلت إلى تشكيل الحكومة، قلت يشترط في من يتعيّن وزيراً أن يكون حاصلاً على شهادة الدكتوراه، أتى كرزاي والفريق الذي معه واستحوذوا على الوزارات، أتيت إلى العراق ورأيت أزمةً ملحة، توافقٌ إسلاميٌ وائتلافٌ وطنيٌ وأكرادٌ فقلت كلّ من لديه دكتورٌ يمكن ترشيحه، رأيت أنّ كلّ حزبٍ وقائمةٍ صغيرةٍ أتيا بقائمةٍ من مئات الدكاترة، في مختلف الاختصاصات. فالعراق ليس أفغانستان، فهو منجم الطاقات والقدرات والكفاءات حتى لا يكون فهمٌ خاطئٌ لحديثي.

◄ الآفة في التوازن الحزبي وليس الوطني

البعض يرى الآفة في التوازن الوطني، كلّا، الآفة في التوازن السياسي والحزبي، التوازن الوطني وإشراك الجميع حقيقةٌ معمولٌ بها في كل مكان، فمثلاً في الدول الخليجية عند تشكيل الحكومة تُراعى فيها بعض القبائل، وتقدم القبيلة أفضل كفاءاتها. التوازن وطنيٌ وليس حزبياً أو فئوياً، هذا حسن، لماذا لا يكون في الوزارة سنيٌ أو شيعي؟ وكيف ذلك؟ أليسوا من الشعب وتمثيلهم جزءٌ من الواقع؟ لكن المشكلة عندنا تحولت إلى محاصصة الكتلة، فمن الوزير إلى الفراش يكون المعيّنون من حصة الكتلة، وبعد أربع سنوات يصير توازنٌ آخر ويجب استبدال مديرين بآخرين بناءاً على التوازن الجديد. هذه عمليةٌ خاطئةٌ ويجب عدم الخلط بين الأمرين.

◄ الجمع بين السياسة والتجارة خطأ

هناك من يمارس السياسة والتجارة، هذا خطأٌ ويسيء للسياسة وللتجارة معًا، يجب أن تُفرز هذه المهام وأن يعمل كل شخصٍ في مجال اختصاصه، فهذا هو الشيء الصحيح.

◄ الانتخابات تفرز الحلقة الوسطى

الحل يبدأ من الحلقة الوسطى، هذا كلامٌ جميل، ولكن كيف نأتي بالحلقة الوسطى؟ من خلال الطبقة السياسية. ومن الذي يمكنه إقناع السياسيين بذلك؟ الانتخابات جعلت الطبقة السياسية تفكر وتحسب ألف حساب، وتتجنب وضع أشخاصٍ غير كفوئين في الواجهة، وإلا سيرتدّ الأمر عليها، فالسلطة سيفٌ ذو حدين. لذلك بدأت بعض الأطراف، ونحن منهم، تعتمد وتبحث عن كفاءاتٍ تنسجم مع مشروعها، تأتي بها وتعطيها الدور وتضعها في الواجهة. ترون اليوم في مجالس المحافظات أناساً ممن صُنّفوا ووُضعوا من الكفاءات المستقلة لأن الطرف يريد لمشروعه النجاح ويريد اختيار أشخاصٍ قادرين على كسب رضا الشارع. نريد أشخاصاً يبيِّضون وجوهنا أمام الشارع وأمام الشعب، لذلك بدأت تتغير الأمور، لا تقلقوا كثيراً، فالحلقة الوسطى تأتي من خلال الطبقة السياسية.

إذا كانت الانتخابات غير ممكنةٍ فما هو البديل؟ الانتخابات يجب أن تتم ولا يمكن لأحدٍ أن يوقفها، وإذا كان فينا من يفكر بهذه الأفكار فالشعب سيثور في وجهه وسيقف في وجهه ومرجعياتنا ستقف في وجهه والرأي العام والوضع الإقليمي والوضع الدولي سيقفون في وجهه، ليس الأمر كذلك فالعراق ليس إقطاعيةً نتحكم فيها كيف نشاء.

◄ المطلوب هو الفريق القيادي القوي

البعض يرى أنّ الحسم والحلّ للإشكالات كافةً يكمن في اختيار القائد القوي. أنا أختلف مع هذا الكلام، فمشكلتنا في القائد الضرورة، نحن نريد الفريق القياديّ القوي. اقرأوا دستوركم في ما يخصّ رئاسة الوزراء مثالاً، كلّ الصلاحيات منحها لمجلس الوزراء، لذلك علينا اختيار وزراءٍ يتحملون المسؤولية، فيجب علينا أن نضع الوزير الصحيح الذي يستطيع أن يمثّل الطيف الذي يمثله للتعبير عن إرادته. على كل حالٍ نحن بحاجةٍ إلى الفريق القوي القائد وليس إلى الرجل القائد.

◄ نشعر بالرضا لنتائج انتخابات مجالس المحافظات

بعض الإخوة يتساءلون عن الثقافة التي تدفع إلى التصويت على البرامج، أقول: من جدَّ وجد. نحن نشعر بالرضا في انتخابات مجالس المحافظات، الكثير قالوا لنا (ذابين حيلكم) لطرح برامج ومبادرات في حين تحتاجون في العمل إلى تعرية الأخطاء وهتك الآخرين، رفضنا هذه الأساليب وكنّا مقتنعين بطرح برامج واضحةٍ لكل محافظة. ولا علاقة لنا بما فعل الآخرون. نشعر بالرضا بمقدار توجه الناس كخطوةٍ أولى بدون ضجيجٍ وعجيجٍ في البعد الإيجابي، ونحن غير راضين عن النتائج ولا نعتبر هذا إنجازاً أو انتصاراً، بل هذه خطوةٌ بالاتجاه الصحيح. فلنبدأ بتوسيع هذه القضية، وتبدأ قوى عديدةٌ عابرةٌ للمكونات المختلفة باعتماد هذا المنهج، فربما يأخذ مساحته بالتدريج، أنا أننا أعتقد يوماً بعد يومٍ نؤسس لسلوكٍ صحيحٍ في البناء الديمقراطي.

ثانياً، اليوم ليس لدينا نظامٌ رئاسيّ، بل لدينا نظامٌ برلماني، ونحتاج لبعضنا ولا أحد لديه حالة الانتصارات الكاسحة، فاليوم نتفق على برنامجٍ وننزله في الانتخابات ونلتزم به كقوى. ونحن اليوم بوصفنا سياسيين نُلزم أنفسنا، وغداً، الشعب أيضاً يتعلم ويُلزمنا بذلك.

نحتاج الى برنامج رقمي

نحتاج إلى برنامجٍ مركّز، أنا أطوّر الفكرة وأقول برنامجٌ رقمي، فعندما أدّعي بأننا قادرون على حلّ مشكلة الكهرباء، عليّ تقديم برنامجٍ تفصيلي، فيه شرحٌ تفصيليٌّ لذلك. نرفع شعار مكافحة الفساد والمفسدين، ومن غير المقنع أنْ تُطرَح أرقامٌ تفصيليةٌ رقميةٌ لشرح البرنامج، وعلى الناس تقييم جدّية وواقعية تلك البرامج.

اعتماد البناء المؤسساتي

أما لماذا يصدر رئيس المجلس الأعلى بياناً يرشح فيه شخصاً عن كتلة المواطن في فلان محافظة ولا يعطي دوراً لأبناء المحافظة؟ ليس أول الدواء الكيّ، بل هو آخر الدواء، ونحن صبورون جداً على رجالنا والآخرين حينما استنفذنا كلّ الوسائل التي تتصورونها. نحن نعتمد البناء المؤسسي ونعطي للمحافظات دوراً كبيراً في داخل أوضاعنا السيادية والسياسية، وسّعنا الصلاحيات، ولدينا مؤسساتٌ تعمل في المحافظات، في جزءٍ من هذه الأمور نحن نأخذ الحق من أنفسنا من أجل أن لا نفرض عليهم، وهذا مثبتٌ في نظامنا الداخلي، والرأي الأخير لكم. وفي بعض المساحات بعدٌ وطنيٌّ وتأثيراتٌ وطنية، نقول إنّ القرار النهائي للمركز، ولكن بمشورتكم، ونحاول أن نتوافق معكم، بناؤنا مبنيٌّ على الإقناع والحديث، ولا نحصل أحياناً على المساحات الكافية لمؤسساتنا ولجاننا العاملة في المحافظات.

قانون الاحزاب يوفر الضمانات

في ما يتعلق بالفساد الإداري ودور الأحزاب في وضع اليد على مشاريع خدميةٍ من مقاولين في وزارات، نحن نسمع بهذه الظواهر ولا يمكننا الدفاع عنها. أعتقد أنّ جزءاً من المشكلة نتحملها نحن بوصفنا قوى سياسية، ويجب

أن نعتمد الوسائل الصحيحة، وجزءٌ من المشكلة يتحملها النظام. لدى الجهات السياسية نفقات، كيف تحصل على نفقاتها؟ قانونٌ صحيحٌ للأحزاب يوفر ضماناتٍ ودعماً حقيقياً، ويقطع التدخل الخارجي والإقليمي، ويقطع الاتصال بالوسائل غير المشروعة، يقطع الكثير من الأمور، وفي البرنامج الذي نقدمه إشاراتٌ واضحةٌ لإجراءاتٍ تمنع مثل هذه السلوكيات.

علينا انصاف الواقع

يقول البعض إنّ أزمة المحاصصة بدأت منذ البداية. اليوم نحاول محاكمة مجلس الحكم. يا إخوان، لا يمكننا أن نجلس عام 2013 ونصدر أحكاماً جاهزةً لعام 2003، فلنعد إلى بيئة وأجواء عام 2003، والهواجس والمخاوف والأخطار والجراح العميقة، سنرى حينها أنّ الكثير مما اتُخِذ مُسَوَّغٌ وصحيح. أنا لم أكن طرفاً في القضايا السياسية في تلك المرحلة، ولكن فلننصف أولئك الذين وقفوا في تلك الظروف الصعبة وحققوا إنجازاً مهماً، وأوصلونا إلى ما نحن عليه اليوم، فالكثير من هذه الإجراءات كانت مسوَّغةً في حينها، واليوم استغنَينا عن ذلك، هذا دليل صحوة، ودليل تطورٍ وتقدّمٍ وانتقالٍ من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى.

لا نستطيع القفز على الحقائق

حضور المكونات، لماذا لم نَقُل جميع المكونات؟ قلنا إذا لم تحضر المكونات الأساسية مع هذه الإشكاليات ومع هذه الحساسيات تجاه الحزب الواحد ليحكم القضية، يأتيني حزب، لا أقول من ثماني عشرة محافظة، أقول من ستة عشر محافظة، لديه نوابٌ بمقدارٍ ما، كل المكونات تشعر أنها ممثلةٌ بهذا الحزب، ساهم هذا الحزب في وصولنا إلى هذه المرحلة، مع الوقت من الممكن أن نعود بالتدريج إلى هذه المعايير الديمقراطية المعمول بها في أماكن أخرى، في واقعنا الفعلي لا نستطيع القفز إلى الحقائق، هذا هو الواقع يصف

نفسه ويفرض نفسه علينا، يجب أن نُطمئن الجميع لنتمكن من النجاح، بدون ذلك ستكون لدينا الكثير من الإشكاليات.

◄ متفائل باتساع دائرة الحوار

ما مدى إمكانية تحقق هذا المشروع؟ شخصياً أنا متفائل، ويوماً بعد يوم يزيد تفاؤلي، وكلما توسّعت دائرة الحوار مع الأطراف، نجد تقبلاً متزايداً لهذا المشروع، ولكن لا نريد أن نقفز في الزمان والمكان والحقائق والوقائع، علينا أن نبذل جهودنا، وشخصياً أنا متفائلٌ في إمكانية تحقيق هذا المشروع.

◄ الشراكة الوطنية بعد التغيير

وبعد عام 2003 حكم مكوّنٌ معيّن، لا يوجد عندنا مكوّنٌ معيّنٌ يحكم، توجد شراكةٌ وطنية، بعد عام 2003 إلى اليوم يوجد مستوى من المشاركة في القرار، نعم هناك كلامٌ حول مستوى المشاركة والحكم، كانت التوزيعة جيدة المشاركة في القرار.

◄ تمليك النفط للشعب

توجد ملاحظات، وبعضها جدّيّ. لا أرى أنّ موارد العراق تحت إمرة رئيس الوزراء، فهذا كلامٌ غير دقيق، أما تمليك النفط للشعب، فنحن نحمل هذه النظرية، والنص الدستوري يقول إنّ النفط ملكٌ للشعب العراقي، فيجب أن تُملّكَ الثروة للشعب، ثم نأخذ منه ضرائب 85 في المئة، الباقي محسوب، يصبح لكل مواطنٍ 50 دولار، إذاً العائلة المؤلفة من سبعة أو ثمانية أفراد يصبح لديها 500 ألف دينار، هذا فوق حد الفقر، ولا يوجد لدينا فقيرٌ بالمعنى الأممي والمصطلحات الدولية. ولكن نحن نكفل له حد الفقر.

هذا هو الإنفاق الصحيح، يعني هذه الأموال عندما تُوزَّع بهذه الطريقة

ستُنعش الاقتصاد وتتحرك العجلة الاقتصادية، وتُحلُّ مشاكل الناس، هذا أفضل من أن تضيع وتُسرق، و85 في المئة ترجع للحكومة، ترجع على شكل ضرائب، فمثلاً المواطن في أميركا يقف ويحاسب المسؤولين باعتباره يدفع الضرائب. أما أن يُوزَّع المال على الشعب بشكل مكرماتٍ وصدقات، هذه كلها مفاهيمٌ يجب أن تتغير. هناك شعبٌ مالكٌ لهذه الثروة، وكون الموظفين العاملين في مستوياتٍ مختلفةٍ من الإدارة خوَّله أن يخدموه، ولا تعرفون تأثير هذا المنطق من الناحية الثقافية.

أيضاً، النتائج المترتبة عليه سوف تُغيّر وتُنظّم طبيعة العلاقة بين الشعب وبين من يخدم الشعب في مواقع مختلفةٍ من المسؤولية، نحن نؤمن بهذه الرؤية ولدينا دراساتٌ اقتصاديةٌ كاملةٌ تعتمد على رؤى دوليةٍ ليست فرديةً أو بدعة، ويمكن الدفاع عنها بشكلٍ كامل، وإن شاء الله سنقوم ببعض الورشات في هذا الأطار، وننشر هذه الفكرة بشكلٍ أفضل. أما ملكية الأرض، ليست لدينا فقط مشكلةٌ مع المستثمر، فنحن نتوارث مزارعنا منذ 200 سنة، ونزرعها وهي ليست ملكنا، ونخرج منها عند انتهاء العقد، كلّ هذه الأمور تحتاج إلى رؤيةٍ شاملةٍ في كيفية التعاطي معها، فهذا ملفٌ شائكٌ ومعقد.

أعتذر عن الإطالة وشكراً لكم.

(11)

أزمـة العـراق...

غياب الثقة بين المكونات

❖

معالي الحاج هادي العامري

وزير النقل

❖

■ تشرين الثاني 2013م ■

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على ابي القاسم محمد ﷺ وعلى آله وصحبه الكرام المنتجبين.

سلام من الله عليكم ورحمته وبركاته

سماحة السيد بحر العلوم

معالي الضيف العزيز

أصحاب المعالي والسعادة والفضيلة

الاخوة الافاضل والاخوات الجليلات

اهلا وسهلا بكم وطاب مساؤكم

نلتقيكم مرة اخرى في ملتقاكم الثلاثائي الشهري، ولكن على غير العادة، نلتقيكم مساء الاثنين، وهناك الكثير من الاستثناءات التي صاحبت هذا

الملتقى كالتزام الضيف العزيز بميعاد ليوم غدٍ، مما اضطررنا إلى أن نجعله الليلة، محبين التقديم لا التأخير، وكذلك يوم غد هو بداية العام الهجري الجديد والعطلة الرسمية وندعو من الله أن يكون هذا العام حاملاً كل الخير للعراق وللمنطقة ولشعبنا ولشعوب العالم العربية والإسلامية، وكذلك من المرجح أن يكون الأول من محرم الحرام في العراق واتباع اهل البيت (ع) في العالم يتّشحون بالسواد والعزاء بمصاب أبي الثوار، وأبي الاحرار، الإمام الحسين بن علي عليهما السلام، سائلين الله أن نستمد من هذه الثورة الحسينية الخالدة العزيمة والتضحية والفداء ومقارعة الاستبداد.

غياب مؤشرات التسوية السياسية

السيدات والسادة ما زالت المنطقة والعراق يعيشان مخاضاً عسيراً، ولا يوجد هناك مؤشرات حول التسويات السياسية، وخاصة في الملف السوري والملف النووي الإيراني، ولكن تبقى الأزمة السياسية في العراق جاثمة على صدور العراقيين وكذلك يتشابك معها الملف الأمني فما زالت العمليات الإرهابية تتصاعد وتائرها وخاصة ما حدث من تفجيرات في صلاح الدين وكركوك، وتشير الاحصائيات إلى أنّ شهداء العراق قد بلغوا الشهر الفائت حوالي 1000 شهيد، مما يجعل احصائية هذا الشهر هي اكثر الاحصائيات منذ عام 2008.

كنا نعتقد جازمين بأن الملف الأمني مرتبط وبشكل وثيق بالأزمة السياسية لذلك ما زالت الحاجة ملحّة لمثل هذه المنتديات من أجل تلاقح الافكار والتعريف، وكذلك تشخيص الأزمة ومعرفة آفاق حلها.

ضيف الملتقى

ضيفنا لهذه الأمسية من الأماسي البغدادية معالي الحاج هادي العامري،

أمين عام منظمة بدر والقيادي في التحالف الوطني، والضيف العامري من الذين عملوا في صفوف المجاهدين العراقيين منذ ثمانينيات القرن الماضي واقترن اسمه ببدر منذ أن كانت ذراعاً ثم فيلقاً عسكرياً يقارع النظام الدكتاتوري، وحتى غدت المنظمة منظمة سياسية بعد التغيير ساهم في تحولها قادة المنظمة مع جهود شهيد المحراب آية الله السيد محمد باقر الحكيم وعزيز العراق عام 2005.

والعامري الضيف ترأس اللجنة الامنية في مجلس النواب في دورته الأولى ولمدة اربع سنوات ثم تسنم وزارة النقل في حكومة السيد المالكي الثانية فضلاً عن مهام أخرى متعددة واهمها رئاسة اللجنة الوزارية الخاصة بتفعيل المادة 140 خلفاً للدكتور رائد فهمي.

تجربة تستحق الاشادة

ونحن أمام شخصية تملك الخبرة السياسية والمهنية، والمتابع لدور العامري منذ عام 2005 يجده نشطاً في الحوارات السياسية، خاصّةً وقت الأزمات لم تشغله مهامه التنفيذية عن المشاركة في الحراك السياسي.

ونحن على علمٍ بكثير من التفاصيل في المدة الاخيرة إذ تميّز باعتدال مواقفه وصراحته ووضوحه، وهناك نقطة أريد الوقوف عليها ولعلها احدى التجارب السياسية الناضجة في العراق، خاصّة والكل يعرف علاقة المجلس الأعلى ومنظمة بدر علاقة قوية وتاريخية منذ زمن، وكانت مواقفهم السياسية واحدة ويعملون ككتلة واحدة والجميل في الأمر أنّ الاختلاف لم يتحول إلى خلاف، وهذه نقطة إيجابية تحسب لصالح قيادة الطرفين السيد الحكيم والأخ العامري وأيضاً اتباع الطرفين، كثير من التجارب السياسية التي مررنا بها قبل وبعد التغيير لم تحظ بهذا الشكل من الانسجام بعد الإنفصال، كانت هناك مودّة وعمل بين الطرفين.

لاشك أن ضيفنا العزيز وما يحتله من موقع قيادي في التحالف الوطني وأيضاً دولة القانون ستكون له رؤية في الأزمة السياسية العراقية وأسباب هذه الأزمة وآفاق الحلّ لذا نتمنى أن نقضي وقتاً طيباً معه، ومثلما اعتدنا سيداتي وسادتي في هذه الملتقيات أن نعطي الضيف قرابة 40 دقيقة ثم مداخلاتكم ثم تعقيباته ثم نستودعكم فاهلاً وسهلاً بالضيف الكريم وبكم جميعاً.

القسم الأول
غياب الثقة بين المكونات
المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

الإخوة الحضور معالي الوزراء السادة النواب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فرصة سعيدة أن ألتقي بهذا الجمع المبارك والملتقى الشهري الثلاثائي ونسأل الله أن يجعل هذا اللقاء في عينه وسبيله وشكر وتقدير خاص لسماحة السيد العزيز الفاضل السيد بحر العلوم وكذلك السيد النجل إبراهيم بحر العلوم على دعوتنا للحضور وكثيرٌ من الوجوه الطيبة منذ مدة لم نرَها والحمد لله وفروا لنا فرصة اللقاء وإن لم نستفد شيئا إنما فقط فرصة اللقاء تكفي.

■ **الأزمة السياسية**

الحديث عن الأزمة السياسية، لابد من الحديث عن أسبابها، ولو كان بودي أن أسمع ثم أُعلق، ومع ذلك فما دامت سياقات الملتقى خلاف الرغبة، فسوف لن اطيل عليكم.

إذا بدأنا بتشخيص الازمة السياسية التي يمر بها البلد اليوم، بغض النظر عن كل الظروف التي تمر بها المنطقة، وأنا اتحدث عن الملف الامني فلدّي تجربة في الملف الأمني وكنت رئيساً للجنة الأمن والدفاع البرلمانية في الدورة السابقة، وتجربتي الجهادية الطويلة في هذا العمل، لن نتوصل إلى علاج لهذه الازمة السياسية إذا لم نعرف الأسباب الحقيقية للأزمة السياسية، وأيّ إنسان مريض يذهب للطبيب إذا لم يشخص المرض فكل العلاجات التي سوف يعطيها لن تجدي نفعاً دون أن يشخص الأسباب الحقيقية للمرض. أنا اعتقد أنّ الأسباب الحقيقية للأزمة سأطرحها كإثارات وسنناقشها فيما بعد.

■ أزمة الثقة بين المكونات

الموضوع الأول: اعتقد أنّ أحد الأسباب الحقيقية للأزمة هي ازمة الثقة بين المكونات، وهذه حقيقة لا يمكن تجاوزها، كنا عام 2005 في القاهرة وعندما كان الدكتور الجعفري رئيساً للوزراء، واستضافت الجامعة العربية لأول مرة العراقيين وتسمع منهم حول الأزمة في العراق وإيجاد حلول، التقينا في أحد الأيام بملتقى صباحي مع رئيس الجامعة الأخ عمرو موسى والأخ أحمد بن حلي وكنا مجموعه من العراقيين، الشيخ حارث الضاري والأخ محمد الفيضي ومن الاكراد الأخ فؤاد معصوم والأخ فاضل ميراني ومن الحزب الإسلامي د. محسن عبد الحميد واعتقد الدكتور همام حمودي مع الدكتور الشهرستاني، وأنا أيضاً كنت معهم في اليوم الأول وجرى الحديث عن ما هي اسباب تأزم الوضع في العراق؟ وقد تحدث الإخوة عن الأزمة في العراق واسباب المشاكل في العراق، هو وجود محتل وكل الأزمة في العراق، هي انعكاسات المحتل، وأشار الإخوة أيضاً إلى أنّ المشكلة في العراق هي مشكلة إرهاب أعمى، يستهدف الحياة. فقلت لهم واسمحوا لي نحن لسنا من جماعة فرويد الذين نفسر الامور بنظرية العامل الواحد، واعتقد أنّ هناك ثلاثة عوامل مثلما تفضل الدكتور حارث الضاري.

■ عوامل وجود الإرهاب

إنّ الأزمة في العراق وجود محتل يترك ظلاله الثقيلة على العراق، ولا احد ينكر ذلك وهو أحد أسباب الأزمة، وهناك كذلك إرهابٌ أعمى يستهدف الحياة وهو أحد العوامل للأزمة في العراق، وهناك عامل آخر هو أزمة الثقة بيننا، فأزمة الثقة من قبل الإخوة الكرد إذ يقولون إنه من أجل أن لا تتكررعلميات حلبجة والكيمياوي والتهجير والقتل وتدمير القرى والشريط الحدودي المدّمر بعمق 25 كليو متراً والاعمال الإرهابية والقتل الجماعي المجاني للإخوة الكرد، اذاً، حتماً يجب أن لا تتكرر يقول طمئني على هذه الامور، وحتى اليوم عند ادنى عمليات تسليح للجيش الإخوة الكرد يرتابون، وهذا واقع.

نحن بالنسبة لموضوع المكون الشيعي اليوم فهو حاكم وما زلنا نفكر بعقلية المعارضة، ما زلنا نعيش بتلك الأيام حيث القتل الجماعي والمقابر الجماعية واعتقالات لدقائق الأمور لم نجد آثاراً للمخطوفين، وتجفيف الأهوار والتهجير والقتل، ولذلك لأدنى أمر ننفعل، وحقنا أن ننفعل عسى أن لا تتكرر ويعود التاريخ إلى الوراء، وهذا عامل مهم ومؤثر.

والإخوة السنة يقولون لك: لا تنكسر الجرّة برأسي أنا أيضاً كنتُ مثلك تجاه قضية محمد مظلوم، وقضايا اخرى وأنا مضطهد وليس أنت فقط. النظام استهدف كل مكونات الشعب العراقي فهذا لا يصح أن تكسر الجرّة برأسي وأتحمل كل ما قام به النظام السابق من عمليات تدمير وحروب للمكون الشيعي والكردي.

هذا الخوف المشروع وراء أزمة الثقة، وأحد العوامل الأساسية لمعالجة الازمة هي كيف نديم جسور الثقة بين المكونات؟ واعود إلى حدثاً قريباً، حدث في سجن ابو غريب، هؤلاء الذين فروا كيف قاموا بهذه العملية إذا لم يجدوا تعاون سكاني معهم، وانا جربت وقاومت النظام السابق أكثر من

عشرين سنة، فمنطقة لا نستطيع المرور بها إذا لم نجد من يتعاون معنا، فكيف جاءوا هؤلاء بهذه الراحة إذا لم يكن هناك تعاون سكاني معهم، كنا في برنامج على (العراقية) مع الأخ صالح المطلك قلت له هناك تعاون قال نعم صحيح، لأن الناس تشعر أنها مهمشة والامور وصلت إلى درجة إنّ الناس تشعر بالتهميش لتتعاون مع مجاميع إرهابية لتطلق سراح معتقلين متهمين بالإرهاب.

■ معالجة أزمة الثقة

هذا عمق الأزمة الموجودة فيما بيننا وهذه النقطة الأساسية إذ نعتبرها أساس المشكلة، إذا أردنا أن نعالج يجب أن نعالج أزمة الثقة بين المكونات وقد انعكست على وضعنا اليوم، فإني قبل كل شيء افكر بالشارع الذي خلفنا في انتخابات ولدي جمهور وعندي مرجعية، ولذلك أي عمل اراه يزعزع ثقة المكون بي، ارجع واقف عند حدّي، حتى أحياناً اقول يتطلب ذلك الحكمة والعقل وأن اتخذ هذا الرأي واتوقف حتى باتخاذ الرأي، واحياناً، يتحول حديثي وبصوتٍ عالٍ من أجل أرضاء الشارع الذي انتمي إليه.

وهذا عند الجميع عند المكون الكردي والمكون السني والمكون الشيعي. ولدينا جميعاً هذا التأثير فهذه ازمة الثقة بين المكونات جعلتنا نؤثر تأثيراً كبيراً جداً على الكتل والتيارات السياسية بحيث أن الكيانات السياسية إذا تركتها ووضعها احياناً أنا أيضاً اتحدث مع الإخوان بصراحة، نجلس احياناً ونتوصل إلى قانون الانتخابات على سبيل المثال، حيث وصلنا إلى حلول قريبةً جداً واختلفنا على نقطةٍ واحدةٍ، وكان الحديث في القاعة، حديثٌ منطقيٌ وعلمي، حديثٌ أخوّي، عندما خرجنا من القاعة واختلفنا، خرجنا إلى الاعلام، فلان يريد أن يفرط بحقوق الشيعة وذاك يقول فلان يريد أن يفرط بحقوق الكرد.

إذاً، سوف لن تنتهِ أزمة الثقة إذا لم يصبح الجميع يفكر بكل مكونات الشعب العراقي، وأزمة الثقة سوف تزول أو يقل تأثيرها على الكتل والكيانات السياسية بهذه الطريقة، إنّ الأزمة ستبقى ولن تنتهِ بسهولة إلا ببناء جسور ثقة قوية ولا تجعلني افكر فقط بالمكون الذي انتمي إليه بقدر ما افكر بكل ابناء الشعب العراقي، بكل المكونات.

■ مفهوم الشراكة

هذه النقطة الثانية التي اعتقد بها، نحن لم نتفق اليوم على كثير من الأسّس ولذلك لا نستطيع أن نجتمع اليوم ونتحدث عن شراكة، فما هو حجم الشراكة في حكومة الشراكة ما هو تعريفها، فالشراكة موضوع فضفاض، موضوع عام، كيف يعني حتى عندما نشرب الماء، يقول لك لابدّ من شراكة ولذلك التعريف لهذه المصطلحات الشراكة والتوازن اليوم كلنا نتحدث فيه نريد شراكةً حقيقيةً وتوازناً، أين نذهب بالتوازن؟ هل نصل إلى ما وصل إليه الإخوة الأكراد قبل السقوط حتى في تعيين الفرّاش، أو نصل إلى ما وصل إليه اللبنانيون، أو نصل حتى في تشكيل قائد الفرقة.

للشيعي يجب أن يكون النائب سني، ومدير الاستخبارات كردي أو العكس إلى اين نصل؟ وهذه أيضاً غير مشخصةٍ ولذلك الكل يتحدث عن توازن اليوم، في كل الاجتماعات، عندما نعالج الماضي ونصلحه ونتقدم خطوة إلى الأمام اتينا ووضعنا أُسّس التوازن، بماذا يفيد التوازن؟ وإلى أيّ حدّ؟ وهل هذا التوازن، توازن مكون أم توازن كتل سياسية، فهذا يعني أن التكنوقراط يجلس في منزله أو يرتبط بجهة سياسية ويترشح عنها وهذا نادر، وأنا لدي تجربة في موضوع ترشيح السفراء، كنت أحد العناصر الأساسية في لجنة التوازن بالدرجات الخاصة للمستشارين والوكلاء والسفراء وكنا نأتي في بعض الأحيان مثلاً، إلى بعض الشخصيات الشيعية والشخصيات السنية أو الكردية، شخصية عملية رزنة، مرشح كوكيل، فيرفض ونُلزم بمرشح من

الحزب أو الكتلة المعينة، إذاً، ما هو التوازن؟ هل أنّ التوازن بين المكونات او بين الكتل السياسية؟ الدستور يتحدث عن التوازن بين المكونات وليس بين الكتل السياسية، الحكومة تنتهي، وتأتي حكومة أخرى جديدة، يعني لابدّ أن يتغير هذا الكادر، أو نبقى على التوازنات السياسية أو نأتي بتوازنات جديدة، لذلك هذا هو أحد الأسباب الذي يجعلنا نتحدث عن الثوابت، التوازن غير مشخصةٍ حدوده وتعريفه.

■ العفو العام

العفو العام تردد في ذهني كثيراً، منذ كنا في مجلس النواب، والمجلس الوطني، ما هو العفو العام؟ ومن يشمل العفو العام بشكلٍ عام، هل يشمل كلّ الناس، كل الإرهابيين. لذلك اليوم نحن انفسنا منقسمين على حدّين، حدٌّ يرى أن يصبح عفواً عاماً وتبيض السجون وحدٌّ يرى الموضوع الذي تحدثوا عنه. والقتل الجماعي واليوم مثلما تفضل بحر العلوم أكثر من 1000 شهيدٍ سقطوا من الشعب العراقي شيعةً وسنةً وكرداً وتركمان، لم يميزهم الإرهاب، هؤلاء الألف شخصٍ من المسؤول عن دمائهم؟ إذاً، اصبحت العملية تبييض السجون.

أمريكا حدثت فيها عملية تفجير في 11 سبتمبر، أكثر من 160 الف شخص تم اعتقالهم، دون مذكرات ألقاء قبض، اجراءات احترازية. واليوم خرج رئيس الوزراء البريطاني، حدثت لديهم احداث، فأصدر اوامره بالقمع، نحن لا نتكلم عن قمع لا نقول اعتقالات، الاعتقالات ممنوعة، الدماء ممنوعة، عفو عام! اليوم كنا نناقش في موضوع المحكومين بالإعدام منذ سنين ولا نستطيع التنفيذ، هل يجوز إعادة المحاكمة؟ نعم يجوز، لأحد الاسباب التالية تقريباً ثمانية أسباب موجودة، وهذا يعيد المحاكمة أتى على السبب الثاني اذا لم ينجح، يذهب للسبب الثالث، وتصور كل محكمة تطول حتى ثمانية او تسعة اشهر إلى سنة يعني سبع سنوات يقضيها في السجن ويخرج من

السجن، وأهل الشهداء وابناؤهم ليس لهم حقوق، لذلك ايها الحضور هذه مسائل العفو العام بكل صراحة أتحدث في كل الحوارات التي حدثت وأنا شاركت في كل الحوارات العفو العام لمن؟ وحتى اللجنة الخماسية الأخيرة، العفو العام عن الناس الأبرياء، طيب كيف نميّز البريء من المتهم، ولا اقول إنّ قضاؤنا نزيه 100%، فيه مشاكل حقيقية، ولنعترف بكل ذلك، الأدلة والقضاة وآتي وأهدم كل قضائي واخرج كل هؤلاء، حسنا نأتي ونقول 5% أو 10% يقول لك لا، يحق للكل حتى من حكم واكتسب الدرجة القطعية نعطيه حقه في إعادة المحاكمة وإعادة التحقيق، هذه الامور إذا لم نقف عليها وإذا لم نضع حداً ونقول العفو هذا حدّه، ونحن جاهدنا ورفعنا السلاح وقاتلنا النظام وعوائلنا ذهبت ليس من أجل لقمة العيش، كل الجهاد والتضحيات من أجل رفع الظلم عن الشعب العراقي، كما في قول السيد الشهيد الصدر الأول لرفع هذا الكابوس الجاثم على صدر العراق، قاتلنا وجاهدنا ومن أجل رفع الظلم، نأتي الآن ونصبح ظُلّاماً نسأل الله أن لا يورطنا بدم مسلم وأي إنسان، لذلك يجب أن نتفق في موضوع الشراكة والتوازن والعفو العام.

■ موضوع الاعتقالات

إذا حدثت عمليات إرهابية في منطقة معينة، تحدث اعتقالات وتثار الضجة، لذلك الأمن اليوم بين نظريتين، الاعتقالات، واعتقد حتى موضوع الإرهاب الجميع يتفق اليوم من أجل ارضاء الإرهاب والمليشيات، الإرهاب يقتل بدمٍ بارد في المناطق التركمانية الكردية، في المناطق السنية وفي المناطق الشيعية، لنأتي ونتفق أن هناك مليشيات في بغداد والمحافظات الجنوبية، في الانبار هل توجد مليشيات شيعية؟ وهذا القتل في صلاح الدين في نينوى في كركوك، اليوم اصبح لدينا قضية إذا قلنا إرهاب لابدّ أن نقول مليشيات ونحن بصراحة رأينا واضح في هذا الموضوع يجب أن يترك السلاح بيد الدولة، والدولة هي المسؤولة عن حماية الأمن، لا يجوز أي مليشيا للعمل لكن

الحديث عن المليشيات هو حديث مبالغ فيه لتبرير الإرهاب بل للدفاع عن الإرهاب.

■ العلاقة بين السلطات

وهذه النقطة الأخرى التي نختلف عليها، ما هي حدود العلاقة بين السلطات الثلاث؟ ما هي حدود السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية؟ هذه الحدود مبهمة، هل يجوز للتنفيذية التدخل في القضائية وأمر القضاء، ربما يتدخل وبالعكس، إنّ عدم رسم حدود هذه السلطات وتداخلها بين المكونات، أحد أسباب الأزمة السياسية الموجودة، الأزمة بين البرلمان والحكومة، هذه أزمةٌ موجودةٌ وأزلية، فلا يجب أن يصبح هذا الصراع معطلاً لعمل الحكومة لأن الشعب هو من يتضرر.

لذلك اعتقد أن رسم المسارات والحدود، وفكّ هذا التداخل بين السلطات، أحد عوامل الأزمة السياسية، ونجاحنا في تفكيك هذا التداخل سوف نصل إلى نتائج طيبة في بناء وأصلاح العملية السياسية.

■ المرحلة الإنتقالية

المرحلة الإنتقالية في جنوب افريقيا والمرحلة الإنتقالية في كردستان وفي ايرلندا موجودة، وهناك تجارب، هناك أزمةٌ حقيقيةٌ موجودةٌ بين المكونات ليس مثلنا اليوم، هناك أسباب تجعل الأزمة بين المكونات، وهناك بين المكون، ذهبت إلى ايرلندا عام 2006، وزرنا بعض الأحياء وجدنا جدار بين الكاثوليك والبروتستانت، سألت المرافقة مع الوفد واتصور كانت كندية الجنسية، قلت لها هل هناك حبٌ موجود؟ قالت يعني ماذا؟ قلت يعني علاقات بين الشباب في هذه المنطقة، قالت لا، السكان يقولون ارفعوا هذا الجدار حتى لا نرى بيوت البروتستانت والعكس، ومع ذلك تم علاج كثير من المسائل.

نحن اليوم تجربتنا افضل من ذلك، فقلت لها لي ابن عم متزوج من سنيّة وليس لدينا عمق في هذه المسألة، والتقينا بالأحزاب الحمد لله، نحن نتشاجر وبعد دقيقتين نجلس سوياً، جلسنا مع الأحزاب أردنا أن نجلس معهم لم يلتقوا، التقينا كلّاً على انفراد، اجتماع بينهم غير موجود، أنا أعتقد أن المرحلة الإنتقالية التي نتحدث عنها، عملية التعاون مع المرحلة الإنتقالية، ضحايا النظام السابق، كيف نتعامل معهم؟ الكثير يتحدث كيف نتعامل مع أعضاء حزب البعث المنحل؟ كيف نتعامل مع الأجهزة المنحلة، كيف نتعامل مع الجيش العراقي؟ طيب في الوقت نفسه علينا الحديث عن كيفية التعامل مع ضحايا النظام السابق، هل من المعقول نسيانهم؟ إذا لم يكن للمرحلة الإنتقالية علاجٌ حقيقي، لكل حيثيات المرحلة، ونأتي بكل شجاعة، ونمرّ عليها ونتجاوزها ولا نتاجر بالماضي، المفروض أن نتجاوز الماضي ولكن كيف نتجاوزهم بشجاعة وعدل وتحقيق العدل للجميع، من له حق نعطيه وفي الوقت نفسه نتجاوز، قضية التقاعد يجب اعطائها للجميع، العراق بلد خير، نأتي ونقصر ونجعل عائلة إنسان هو يصبح ضدنا وعائلته، لذلك مسألة المرحلة الإنتقالية ومخلفاتها يجب أن تعالج بشجاعة وبمنطقية وعدل.

كثيرٌ من الوجوه أراها كانت في المعارضة وقارعت النظام اليوم، كلنا عارضنا النظام، ليس من اجل رغيف الخبز، نحن ليس ثورة جياع، نحن في سبعينيات القرن الماضي، عندما حاربنا النظام، العراق كان في قمة النمو الاقتصادي، التنمية الانفجارية، وكان العرب والأجانب في ذلك الوقت يبحثون عن وظيفةٍ فيه في ذلك الوقت، عندما تتخرج يعطونك دفتر الخدمة العسكرية إلا أن تأتي بتعيينك المركزي من قبل وزارة التخطيط وتباشر، ثم بعدها يعطوك دفتر الخدمة عندما تكمل الـ 18 شهراً في الخدمة العسكرية، سابقاً الخير موجود، ونحن لم نقم بثورة جياع. الذي جعلنا نحارب النظام ونقف بوجهه مسألة الظلم نحن كذلك نسيناه، أتينا اليوم وتحولنا إلى أُناسٍ، لا توجد كهرباء، لا توجد خدمات، نسفنا كل ما ناضلنا لأجله، وتحولنا

اليوم لجزئيات بسيطة، ودمرنا كل المؤسسات الجديدة التي تم بنائها.

كنت البارحة أتحدث مع أحد قادة الكتل السياسية، قال لي كيف ندخل الانتخابات ونقنع الناس بها؟ هناك حديث قاسي على قادة الكتل السياسية والحكومة والوزراء، كلها عبارة عن مجموعة فساد مالي وإداري، حتى القضاء، إبعاد رئيس مجلس القضاء. انتهينا من البرلمان، النظام العراقي نظام برلماني يشكل على هذا الركن الأساسي الذي هو البرلمان، هذا البرلمان لم نجعل لهم سكة في موضوع الرواتب، هذه تركيا التي كانت بلداً جائعاً ومن يصبح عضو برلمان تبقى رواتبه مدى الحياة، الآن مشكلتنا فقط هي رواتب البرلمانيين.

أرى أنّ هناك خطة مُحكّمة من قبل الأعداء لتدمير هذه المؤسسة التي بُنيّت على أساسها العملية السياسية، تعال قل لي ماذا اقول للناس، تعالوا شاركوا في الانتخابات، أنت ابو حسن العامري وقفت قبل سنتين وتكلمت عن الانتخابات، أليس هؤلاء البرلمانين اليوم وبهذه الطريقة نسقطهم، بكل صراحة أيها الإخوة نحن من حيث نشعر أو لا نشعر، أمّا أن ندمر المشروع السياسي الجديد، مشروع العراق فيه نواقص، لكن تدميره بأيدينا بهذه الطريقة سنندم على هذا التدمير، إذاً، الحكومة فاشلة، برلمانٌ فاشل، قضاءٌ فاشل، وضع متردٍ، اذاً، اذهبوا ليأتي غيركم، لذلك أرى أن مسؤوليتنا نحن التجربة الديمقراطية الجديدة، وهذا الدستور على ما فيه من نواقص، هو أفضل دستور في المنطقة، وهذه تجربتنا الديمقراطية والانتخابات على مافيها من مشاكل هي تجربةٌ غنية.

نحن اليوم أيها الإخوة أمامنا مسؤولية، وأنتم نخبة والكوادر الأساسية للمجتمع. هذه الوجوه، وهذا الملتقى، يجب أن يتحول فعلاً لمعالجة هذه الأمور. نقول البرلمان فيه أشخاصٍ غير جيدين، والحكومة ضعيفة، نعم لكن لا نعمّم، هذا موجود في كلّ تجارب العالم، أمس أتينا من نظام شمولي

دكتاتوري، واليوم نصبح ديمقراطيين 100%، غير ممكن، خلاف العقل، والذي اعتقده أمامنا مسؤوليةٌ كبيرة، كيف نحافظ على هذه التجربة؟ ولا ندمرها بأيدينا وعملية اصلاح هذه التجربة الكبيرة الغنية أيها الإخوة، الديمقراطية لن تأتينا مجاناً، رحمة الله على عزيز العراق، كان يكرر دائماً ما تحقق لم يأتينا مجاناً، ولا هي ضربة حظ، وإنما جاء نتيجة جهود وتضحيات ودماء زاكية طاهرة من الشعب العراقي، عندما تحقق الذي تحقق، واليوم نأتي على هذا، ونقول لايوجد كهرباء، يُراد لنا مراجعة ومعالجة للنقاط التي ذكرناها في معالجة الأزمة السياسية أكثر من ذلك.

■ الوضع الأمني

هناك عدة عوامل لا يمكن أن ننظر للموضوع الأمني بشكلٍ محدود جداً:

1 - انعكاسات الخلافات السياسية على الوضع الامني، الخلافات السياسية بالتأكيد لن توحد جهدنا.

2 - ما موجود في دول الجوار وانعكاسه، والامريكان كانوا موجودين هنا وهددوا سوريا مرتين إذا استمرت بدعم ما موجود في العراق، وانفتحت الحدود، ولا وجود للمراقبة، والامريكان يراقبون، ولديهم أجهزة وما موجود من معارضة في سوريا، قاعدة موجودة في سوريا وهذا التمازج بين قاعدة العراق وبلاد الشام، وأصبحت بينهم مناطق واسعة تضغط عليها في العراق تذهب الى سوريا تضغط عليها سوريا تأتي للعراق، هذه أحدى العوامل الأساسية في تردي الوضع الامني.

3 - جميع الفتاوى والتحريض وعلماء كل يوم يخرج واحد يفتي بجواز قتل الرافضة، وهذه موجودة في السعودية، والفتوى اشد من الدعم المادي والمعنوي، نعم عاملان غسيل الاموال والسيطرة على الاموال للسيطرة على القاعدة، ليس هذا السبب الحقيقي، الفتوى هي السبب الحقيقي.

■ موضوع القضاء

من أمن العقاب أساء الأدب، محاكمات محكوم منذ اربع سنوات بالإعدام ويؤجل المحاكمة إلى أن اصبحت قضية مثل ابو غريب، وتعال أرجع المسجونين كلًّا إلى محافظته، مثلما في تكريت والموصل ومناطق اخرى، تهريب السجناء أنا اعتقد أنّ مجموعة الاجراءات الأمنية كذلك خططنا رتيبة وقديمة.

العامل الأمني هو مجموعة من العوامل وليس عاملاً واحداً إذا لم نعالج من القضاء إلى الوضع السياسي الى الحدود الى الفتوى الى.. الى..... الخ. وانا اقولها بكل صراحة بالنتيجة النهائية إنتصار إرادة الشعب العراقي وحاشا لله أن تنتصر إرادة عصابات على إرادة الشعب العراقي، ولكن نحتاج إلى زمنٍ طويل، ونحتاج إلى عملٍ جادٍ للوصول إلى تحقيق الوضع الأمني، ونحتاج إلى خطط أمنية جديدة ليست فقط عسكرية، نحتاج إلى تعاون دول الجوار للحد من الفتاوى التي تبيح الدم العراقي، والحمد لله الجميع يجامل اليوم ولا يزعل الدول الفلانية، اعتقد أن الوضع الامني لا يعالج إلا بمعالجة هذه العوامل المؤثرة في الوضع الأمني. شكر وتقدير وثناء لكل الإخوة واعتذر عن الإطالة والسلام عليكم.

القسم الثاني

المداخلات

بعدها شكر د. ابراهيم بحر العلوم المحاضر على حديثه عن الأزمة وفتح باب المداخلات للإخوة والأخوات الحضور.

❖ **د مظهر محمد صالح: ضياع التنمية**

تفاجأت بموضوع المحاضرة، والسيد المحاضر أشهر من نار على علم.

وهذا الموضوع من ناحية اقتصادية له رؤية أخرى، والرؤيا اختصرها بدقيقتين، وكتبت ورقة بناء على طلب مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، الورقة من خمس صفحات، عنوانها السياسيات الاقتصادية في العراق خلال العشر سنوات والسياسة النقدية والمالية والتجارية، وسميتها "مستقبل السياسة الاقتصادية النموذج الريعي الليبرالي في العراق". نحن دولةٌ ريعيةٌ ومواردها كبيرةٌ ومقدور على حل مشاكلها لكن النموذج الذي حدث في العراق انفق بشيء بهذه الخطورة التي دهورت الوضع الإنمائي.

شغلتنا دولة المكونات، وليس دولة المواطنة، وهذه الخطورة التي عرج عليها معالي الحاج العامري، دولة المكونات ومخاطرها في وضع العولمة وهو وضع مختلف عليه، فالمكونات الإقليمية التي توجد عندنا تخلط بشيء. يعني المكون يستقل بذاته اقتصادياً ويبدي يبحث عن جاذبة، المكون السنيّ يجري على الأقاليم السنيّة المجاورة له، والمكون الكردي يجري كذلك على المكونات الآرية، والمكون الشيعي قد يمتد إلى إيران.. الخ، وبالتالي هذه تنسف الدولة والسبب نحن المفروض الدولة الأمة. لماذا نسيتموه وحل محله دولة المكونات، والأخطر فيها أين النموذج الاقتصادي الذي حدث في العراق وهل هو ليبرالي؟ وهي التي تؤمن بشيئين: طرف خاص يجري وراء الريع الحكومي وتغير الدولة شيء متغطرس بالتالي غير كفوء، فمحطة الانفصال بين الدولة والسوق، أصبح السوق والدولة منفصلين ويعطل الانفصال جدول أعمال التنمية في العراق، لا توجد تنمية والدولة اعتمدت على السوق الذي هو يعمل التنمية والسوق هش والسوق يريد من الدولة حتى يربح فأضعنا عشر سنوات من التنمية التي فاقمت الوضع السياسي في العراق.

فأنا أضيف لما قال الحاج هادي العامري تدهور التنمية وضياع عقد من التنمية هو احد اسباب الأزمة الراهنة ونحن اليوم نعمل لكن دون مستقبل حيث نتكلم عن البنى التحتية، لا ماء ولا كهرباء ولا تعليم جيد، هذا هو

النموذج ما هو الحل؟ الحقيقة نحن يجب ان نغير من النموذج الريعي الليبرالي الى ما يسمى بالنموذج الريعي التجاري ويقصد به سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية، وهذا ما اقصده الماكنتزية القوة الاقتصادية، وهي الدولة ودور الدولة في النشاط الاقتصادي كيف نربط دولة تتشابك مع السوق بقوة، هذا التشابك هو الذي يخلق وحدة العراق ويقوي الاقتصاد وبالتالي تصبح الدولة قوية وشكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ نجيب الصالحي: سياسة القوة تجاه الإرهاب**

السلام عليكم جميعاً، حديث السيد هادي العامري كان حديثاً شيّقاً وحماسياً، وهذا يعيدنا إلى أيام مضت لكن أيضاً حديثي يتوجه إليه مباشرة، واريد أن اقول له في المجال الأمني أنّ الحديث بالنسبة لك يختلف عن غيرك، فانت كنت مسؤولاً ورئيس لجنة الأمن والدفاع ورسمياً أنت قيادي في المجلس الاعلى والتحالف الوطني، وشخصية معروفة ورئيس منظمة مجاهدة، وانت كنت متحركاً ومسجلاً أكثر من نشاطك في مجال الأمن والنزاهة وامور كثيرة.

انا اسألك سؤال، المؤسسة الأمنية، يعني الوزراء ومفاصل أمنية حقيقية مهنية بالإضافة إلى سياسية، يعني سياسية بهذه القوة من يضمن الوزراء الامنيين في العراق؟ وخلال هذه العشر سنوات يمكن ان تنطبق عليه المواصفات الذي يستطيع خلالها أن يعالج الإرهاب الأعمى، وإن حضرتك قلت هذا الامر فيه عوامل داخلية ودول جوار وكثير من العوامل الاخرى فمن هذا الوزير الأمني الذي يأتون به ويستطيع معالجة الأمن وأسألك ويعني انت تقر بذلك في حين هناك اشخاص لهم تاريخ من الممكن أن يعملوا.

على هذه الحالة، ويجعلوا من الامن في العراق سائداً كما في بريطانيا وامريكا، بل هذه الأردن فقد حدث انفجار وقد جمع ملك الاردن النواب والكتل السياسية، ونعلم أنّ الاردن فيها خليط وكثير من المشاكل قال لهم إن

الإرهاب خط احمر والتفت الى رؤساء وممثلي اللجنة الامنية والوزراء وكل المؤسسة الامنية حاضرين، وقال لهم بالنص تعتقلون اي شخص تشكون بقلبه يساند الإرهاب، ونحن هنا يا رئيس الوزراء أعمل ذلك ومنهم الوزراء الأمنيون يستطيعون ان ينفذوا هذه المهمة وشكراً جزيلاً.

❖ **الاعلامي نزار حاتم: تحقيق مبدأ الهوية الوطنية**

بسم الله الرحمّن الرحيم، شكراً لمعالي السيد الوزير على صراحته المعهودة المباشرة والبعيدة عن المغالاة ولأنه أشار إلى أسباب الأزمة واستغرق في هذه الأسباب وذكر عدة نقاط كان أبرزها الجانب الامني، واعتقد إن نصف الأزمة الحقيقية في العراق مرتبطة بالهوية الوطنية، مشكلة العراق منذ أن قامت الدولة لن تتحقق له هوية وطنية حقيقية، والفرد العراقي مسلوب الهوية لا الدين وحده يحقق هذه الهوية ولا القومية تحقق الهوية وحدها، ولا الطائفية تحقق الهوية، لن تتحقق الهوية الوطنية إلّا بقيام دولة مؤسساتية تعطي للمواطن حقه الوطني ومن الواجب أن نعطي للمواطن الحرية والتنمية المستدامة، وفي ظل هذا السقف تنمو الهوية الوطنية وتزول هذه المناكفة التي تفضل معالي السيد الوزير بذكرها، و إلى الآن للاسف الشديد فاقدون له، ونحن بعد التغيير هذا ما لمسناه في محاولة اللاوعي العراقي الذي يطمح لاستعادة هويته، السنيّ يعتقد أن هويته في السلطة غائبة، والشيعي اعتبر أن السلطة ملكه ولا بد أن يرجع ما مضى، فلابد أن يمسك بها وبالتالي لما يصبح وزيراً لابد أن يأخذ بالمفاهيم الموجودة عبر الطقوس الدينية او غيرها من اشياء مع احترامي الشديد للطقوس الدينية.

مشكلتنا الحقيقية هي عدم أخذ العراق حتى اللحظة منذ 2003 والى الآن ومعالي السيد الوزير مطلوب منه ان يساهم في هذه القضية بوصفه احد القادة السياسيين المحوريين، الذي قدم تضحيات كبيرة من اجل هذا البلد. أن نبني دولة تحقق الهوية الوطنية الكفيلة بإنهاء هذه المناكفات الثنائية والثلاثية

القومية السنية الشيعية الاثنية، وهذه المناكفات لا تجمع البلد خلاف خيار الدولة، لماذا البلد موزع بين سني شيعي وكردي وعربي، ونقطة أخرى :

من غير المعقول عندما نتحدث عن الوضع الامني وتردّيه و نحن نلقي اللوم على الآخر وكلنا نعرف أن هناك تنظيماً وهناك انصاراً للنظام البائد يمدّونه بالمعلومة وإلى آخره، ولا نريد أن نبدل احداً على الاطلاق وبالنتيجة هناك قوة غاشمة قاتلة في حين بدأ التراجع الامني يصل إلى حالة خطيرة تنذر بدخول العراق إلى أتون حرب اهلية بسبب التداعيات الامنية، والسؤال هو من المسؤول عن هذا التداعي هل فقط الخصم أم نحن أيضاً؟ والدليل اليوم نحن نتجادل بيننا، انت بصفتك وزيراً ماهو مطلوب منك، وانت رجل لديك خبرة المطلوب منك أن تقول كيف نواجه هذا الخصم، ما هو دورنا وحجم مسؤولياتنا، لحد الآن لم نسمع من رجل أمن او منظومة امنية يقول نحن مقصرون أبداً، قبضنا على فلان وعملنا حزام بغداد وعملنا كذا ونسمع عن لجان تحقيقية شكلت في الموقف الفلاني، ولكن الشعب العراقي ينتظر هذا الخاطف من ابوه من امه، يعني من القادة الامنين يأتي وتقول له انت لديك افكار وقد درست في كلية الاركان، الحرب المفتوحة والحرب النظامية وحرب العصابات ولديك الخيرة فكيف تعرف طبيباً حامل حقيبة ويدخل الى عيادته في الكرادة ويستقبل المراجعين وهو أمير في القاعدة. هل تستطيع التشخيص؟ وشكراً.

❖ **الدكتور علي الرفيعي: لا أزمة بين المكونات، بل شرعنة للفساد**

السلام عليكم شكراً للأعزاء آل بحر العلوم على هذا الملتقى الشهري وشكراً لضيف هذه الجلسة معالي الأستاذ العامري، حقيقة لديّ تعريفان لما تفضل به الاستاذ العامري، التعريف الاول يخص اسباب الأزمة، وأول ما تكلم ارجع الأزمة إلى الثقة بين المكونات هذه نقطة قد نختلف فيها، -وإن كان السيد العامري عاش في الخارج خلال مدة المعارضة- نحن عشنا في

الداخل لم نشعر أن هناك أزمة بين المكونات.

الأزمة بدأت وتفاقمت بهذه الصورة بعد عام 2003 مع وجود دستور، ومع احترامنا للدستور، توجد اربع مواد في الدستور فقط ورد فيها تعبير للمكون، ولذلك الأزمة الصغيرة قادت احزاباً وتجمعات باسم المكونات. وفي تصوري كانت احزاباً كثيرة تجمع من كل الالوان والاطياف، لكن بعد 2003 وللاسف الشديد فإن المكونات استغلت من قبل قادة الاحزاب ليتحدثوا باسمها وبذلك عمقوا هذه الاسباب وارجعوها لأسباب تاريخية ودينية لكن للاسف الشديد لم تكن مسألة الثقة معدومة سابقاً هذا جانب اول.

الجانب الثاني تكلم الأستاذ عن موضوع التوازن، وتفضل الأستاذ العامري وقال انه هل في لجنة التوازن التي شكلها مجلس الوزراء اخوان يمثلون التوازن الذي تطالب به بعض الجماعات، هو شرعنة للفساد وفيه خطورة حقيقية واساسه في المحور السادس في كتاب الإقليم اساس، إن موضوع التوازن ورد في المحور السادس من اجتماع اربيل بالنص.

ان الوظائف المنصوص عليها كوكيل وزارة ومستشار ومدير عام ينبغي ان توزع على اساس التوازن وشكلت لجنة من عدد من الوزارات لمسألة التعيين بهذه الموازنة، فلابد أن نخرج من هذه اللجنة وحتى تثبيت أي مدير عام لا بد أن يكون من قبل هذه اللجنة فهل يتم الاختيار على اساس علمي أم يتم الاختيار على اساس الكفاءة؟ أم أن الاختيار يتم على اساس ما اسموه هم المكونات، وهو بالاساس علاقات القرابة والعلاقات الحزبية وهذا فساد صارخ وواضح ولذلك فمن المطلوب من السيد العامري كونه وزيراً ومجاهداً سابقاً أن يقف بوجه ما اسميته شرعنة الفساد من خلال التوازن وشكراً.

❖ **الدكتور علي الكليدار: المسؤولية تجاه الفساد**

بسم الله الرحمّن الرحيم، السلام عليكم، الدولة العراقية منذ عام 1917، أيّ في الاحتلال البريطاني، قام البريطانيون بتأسيس دولة عرجاء في

العراق، أمّا الامريكان فقد اسسوا عام 2003 دولة كسيحة، واستطاعوا من خلال هذه الدولة تأسيس مجلس حكم، وبريمر اراد أن يدخل مدخلات كثيرة ضمن نظام الدولة كأن تكون المحاصصة ويكون للكتل السياسية التي كانت في المعارضة العراقية اساس في إدارة هذه الدولة.

وانا في 2005 في مؤتمر تأسيس الدولة العراقية قلت لهم يا أخوان من غير الممكن إن من كان يصلح للمعارضة يصلح لإدارة الدولة، هذا غير صحيح، الدولة شكل والمعارضة شكل آخر، الحقيقة التي صارت واضحة الآن للكثير من الناس حيث يتكلمون عن الفساد والمؤسسات الفاسدة من هم المفسدون في العراق.

اوجه سؤالي للحاج هادي العامري، إنّ هولاء من وكلاء الوزارات و المدراء العامين والمستشارين أليسوا من الاحزاب السياسية المشتركة في السلطة؟ إذاً، هم المفسدون. لماذا تخرج علينا زعامات الكتل السياسية وتتكلم عن الفساد، وهم من عينوهم في مفاصل الدولة ومن اتوا بهم إلى الوزارات.

أمّا من ناحية الوضع الأمني فإنه يحتاج إلى كوادر ونماذج لها عمق استخباري ولها أفق لوجستي في إدارة الملف الأمني في العراق ولكن الآن هذا الأفق غير موجود ونحن منذ اليوم الأول نشأت دولة القانون ودولة رئيس الوزراء وأسس هذا النظام ولكن لحد الآن لم يتغير في شكل ونظرة الشارع أو أُضيف لها شيئاً آخر، فالمعلومة لها اساس واقعي، إذاً، لا يوجد تغيير في الموضوع وحضرتك كنت رئيساً للجنة الامن والدفاع وانا عملت معك واعرف الكفاءة العالية التي كنت فيها مع احترامي لأبي عمار، ولكن انت كنت وإدارتك تديرون ملف الضباط الذين يأتون إلى مجلس النواب كانوا ينظرون اليك بشكل آخر ولم يستهدفوا مجلس النواب -كما تفضلت- استهدافاً للعملية السياسية بكاملها و شكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ منتصر الامارة: خور عبد الله**

السلام عليكم، الاخوة الحضور السلام عليكم، وشكراً لموقفه من البرلمانين واستهدافهم وهذا النفس ونقول له أنت وزير ونائب سابق لماذا تترك معضلة كبيرة سبب ازمة في العراق هي معضلة عدم العمل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بطريقة تكاملية، وهذا التقاطع الغريب بينهم يأخذ بالعراق الى الهاوية فهذه النقطة الاولى، الدور المطلوب بأن هذا يؤثر على الملف الامني والملف السياسي، الحاج ابو حسن أنت جزء من قرار الدولة العراقية منذ عام 2003 إلى الآن ولا أريد التحدث عن الايجابيات أتحدث عن مسؤوليتك الحالية لا تتنصل عنها.

موضوع خور عبد الله، وأهلها يثقون بك اكثر مما يثقون بغيرك ويفهمون أنّ خور عبد الله قد بيع وأنت موجود على رأس سلطة وزارة النقل، موضوع الفساد الذي تحدثت عنه شخصّت ولم تعالج وكنت بعيداً عن محور ذكره الاخ المتحدث قبلي وهو موضوع الفساد السياسي والمالي للاحزاب وانت جزء من هذه الحركة، شاب جالس هنا، أتى وقال لي أستاذ أنا رأيتك في التلفزيون وهو يسمعني الآن وقال نحن مجموعة من الشباب وهذا تاريخ العامري في الاهوار، فقال لم اخرج على لقمة العيش ولا رغيف الخبز ونحن خرجنا لرفع الظلم والعامري شاء ام ابى ويفتخر انه من كيان سياسي إسلامي ولكن شاب يأتي ويقول انه لا يستطيع الكلام وانا رأيتك في التلفزيون ونحن مجموعة شباب سنقوم بتظاهرات لحظر الأحزاب الإسلامية، لأن الشعب يعتبر الأزمة السياسية والأمنية بسبب الأحزاب الإسلامية، أين انت من هذا؟ وشكراً جزيلاً.

❖ **الدكتور رائد فهمي : التصدي للأزمة**

تحياتي إلى آل بحر العلوم والاستاذ هادي العامري مع جزيل الشكر لكلمته وصراحته انا استنتجت من خلال الطروحات التي تفضل بطرحها

مجموعة من الاسباب العديدة التي ترجع الى عدة سنوات حيث ذكر قضايا منذ 2005 وربما قبلها استمرار هذه الازمات وهو بحد ذاته معلومات مهمة. لقد استنتجت العجز وعدم قدرة الخروج بحلول على اسس هذه المعادلة لأن الارضية التي قد يتم التعامل بها هي جزء من المشاكل.

نأخذ مثالاً على ذلك فقضية الثقة إذا قلنا هناك عدم ثقة بنيوي بمعنى عدم ثقة بين المكونات فهذه مسألة بنيوية، مسألة تتحول في المجتمع وتركيبته وبالتالي أن الحديث عن أزمة الثقة الناشئة كالاتي وقد تفضل بذكرها إن النظام السابق قد استهدف الكرد واستهدف الشيعة وهذه اسباب سياسية و من الممكن أن نعالج ميولها على ضوء ذلك، انت من تحكم وتعيد جسور الثقة بين المكون، وكيف نفسر نحن وراء خمس سنوات من الحكم المشترك تعمق ازمة الثقة بالقياس لما كانت عليه في البداية إذاً، قضية الجسوراصبحت جدلاً و يجب تشخيصها.

أقول إن المؤشرات تقول نحن في أزمة بناء دولة انا اتذكر الدولة التي بنيت بعد عام 2003 حتى الاسس والسياسة التي قامت عليها اليوم وصلت إلى حد الأزمة ما لم نتصدَّ إلى جذور الأزمة ونعالجها بشكل جذري.

انا اخشى أن الامور تذهب من سيء إلى اسوء والمعالجات الجزئية بدأت تستفحل اليوم ذكرنا اصل المشاكل وانا اتذكر قبل سنتين قبل ما تستفحل اشرنا على خطورة هذه المشاكل و اليوم صرنا في الوضع الأمني وذهبنا اليوم نضطر أن نستشير الآخرين، نعم أين نحن من بناء اجهزتنا الداخلية اين نحن من بناء الدولة؟ الثمن سنوات إضافية وقد ذكر الاستاذ العامري هذه المعلومات.

السؤال ليس اطلاق سراح المجرم إذا كان الجميع مجرماً نتصارع حول حالات كبيرة وهناك عدد كبير من القضايا التي تحتاج لجرأة ونعيد بناء جسور الثقة، وموقف جريء للقادة السياسيين المحسوبين على الكتل المتقابلة.

اليوم اذهب لمنطقة معينة وانتمي لهوية معينة لابدّ أن اعمل خطوة استثنائية لأذهب لمكان معين لأن الثقة مفقودة. كيف ابني جسور الثقة؟ و نحن نتعامل بمنطق ثائرين لحسابات الماضي ويتم تصفيتها، أين نحن من مفهوم المصالحة الوطنية؟ مع من المصالحة؟ إذا لم نحل مشكلة المصالحة هذه مصالحة مجتمعية هل نعتبرها مجتمعية أم مصالحة سياسية؟

إذا كانت مجتمعية لا بد أن تتكلم المرجعيات إذا كانت مصالحة سياسية لها علاج وهذه الخمس سنوات لم تنتج شيئاً، لذلك لا اريد أن اطيل، كل المشاكل التي ذكرها السيد العامري صحيحة وانا اعتقد نحن نمر في منطق كسر الحلقة ولا بد أن نعترف بالأمة ومقوماتها، إذا كنا اليوم نشكو من مجتمع ما على اساس المكونات الموجودة في مجلس النواب لتمثيل الناس والمطالبة بحقوقهم فعلينا الدفاع عن هؤلاء المواطنين. اليوم لدّى المواطن أزمة ثقة يشكك بالدولة و يشكك بالبرلمان يشكك بالقضاء وهذا إذا رصدته بصورة منقطعة عدم تلبية مطالب الناس، فإن له مردودات سلبية واتفق مع السيد العامري وشكراً جزيلاً.

❖ **الدكتور محمد مرعي: عنصر الإرهاب في العلاقات الدولية**

بسم الله الرحمن الرحيم، الحضور الكرام، سلام من الله عليكم ورحمته وبركاته، شكراً لمعالي الوزير هادي العامري على محاضرته القيمة بخصوص الأزمة والوضع السياسي الراهن وأن كل فقرة من هذه الفقرات التي تفضل بها معالي الوزير بحاجة الى مداخلات كثيرة ولكن اتكلم عن بعض الجوانب التي تكلم عنها معالي الوزير.

اولاً: بالنسبة للإرهاب لا يمكن حل الإرهاب بالطرق البالية التي تنتهجها الدولة العراقية في الوقت الحاضر، لأن المفكرين بالعلاقات الدولية عندهم رأي يقول إن الإرهاب عنصرجديد في العلاقات الدولية، إذاً، الإرهاب مصدره ليس في الداخل فقط بل مصدره الخارج أيضاً فمن أراد أن

يكون عنصراً فاعلاً في النظام الدولي عليه أن يتعامل مع الارهاب على اساس عنصر جديد في العلاقات الدولية لذلك فأن الدول الكبرى تعد هذا العنصر مهماً في رسم الخارطة الإقليمية وخارطة النظام الدولي ومن هنا يتطلب أن نتعامل بشكل واقعي وصريح في مسألة الإرهاب ونستفيد من الاتفاقيات باختصار شديد في اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

التي يخص جزء منها الوضع الامني مع الولايات المتحدة الامريكية، وإن جاءت زيارة دولة رئيس الوزراء متأخرة في هذا المجال فأني اعتقد بأنها قد اثمرت بردود فعل واستجابة من الامريكان عندما زار كيري اليوم المملكة العربية السعودية، أمّا عسكرة الشارع و زيادة أعداد الجنود فهذه مسألة بالية ولا يمكن أن تجدي نفعاً في كل الأحوال.

المسألة الثانية: مسألة صناعة القرار، ماهي آلية صناعة القرار في الحكومة العراقية؟ اراها مبهمة، فإذا كانت هناك آليه اتمنى أن يعاد النظر في هذه الآلية، وإن لم تكن هناك آلية لصناعة القرار اتمنى أن تؤسس آلية لصناعة القرار تنسجم مع الوضع العراقي ومع الوضع الاقليمي، ومع الوضع العالمي، وأن لا يستبعد أن تستند هذه الآلية على مراكز البحوث الاستراتيجية وليس بوضعيتها الشكلية ولكن بحلّتها الجديدة الموضوعية التي تكون بعيدة عن التسييس وقريبة جدا من المواطنة لأنه نحن في الوقت الحاضر عندنا اوباما ليس هو صانع قرار مع انه رئيس الولايات المتحدة و قد يكون مشاركاً في القرار او يكون هناك مصدر للقرار، اما في العراق فهذه المسألة مبهمة فأتمنى أن تكون هناك مراكز بحوث استراتيجية متخصصة وتنتج هذه المراكز خلايا أزمات لإدارة الأزمات التي يمر بها العراق، وبالتالي لا يهمل دور الاكاديميين والعلماء العراقيين غير المسيسين وشكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ عبد الواحد طعمة : استحقاقات المواطنة والشراكة**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أولاً: نهنئكم وانفسنا بمناسبة السنة الهجرية الجديدة ونسأل الله أن تكون سنة عامرة بالأمن والسلام على العراقيين.

لا ادري في الآونة الاخيرة السلطة التنفيذية تتحدث عن خلل داخل إدارة الدولة في مؤسساتها، وتحدث دولة رئيس الوزراء قبل مدة عن خلل في إدارة الملف الأمني، وفي إدارة ملف الطاقة، الآن السيد العامري تحدث في هذا المجال. الذي يستحضر فيه حادثة من مثيولوجيا اهلنا يقول أنّ شخص "يفتر في الشارع وسأل والله لو ينطونياها يوم واحد كافي ان اسوي ما اسوي" وصل الكلام للحاكم قال لهم "جيبوه" قال له "عمي انت تريد تصير يوم واحد كله راح انطيك اليوم كله صدك كله والله " جمع ربعه وقال لهم "عمي" هذا سيكون غداً حاكماً عليكم الكل ينفذ. ولبس ملابس حاكم وفطوره فطور حاكم كالقيمر عرب وجاءه من الصباح وهو جالس على الكرسي ولكن رأى شيئاً جديداً حيث رأى واحداً من الخدم يمسك حبلاً وحبلاً مربوطاً بحجر كبير على الكرسي هذا ظل محتار وعينه على الحجر العلوي متى يقع عليه وعندما يخرجون منه يظل يدور و يخاف ان يقع عليه وانتهى يومه إلى أن جاءه الحاكم وقال ماذا عملت فقال انت جعلتني حاكم وجعلت صخرة فوق رأسي قال له غير انت حاكم، اذاً، من يتولى السلطات إذا كان الخلل في السلطة التنفيذية وتعترف السلطة به. قبل شهر من الآن ومن على هذا المنبر تحدثت الذي تحدث به السيد العامري في مطلع حديثه ومحاضرته والأزمة ليس هي أزمة سياسية بقدر ما هي أزمة مفاهيم أو مفهوم للاصطلاحات للشراكة والمحاصصة والتعايش السلمي والهوية، وأنا افهم الهوية بشكل آخر وأنا افهم المواطنة بشكل والسلطة تفهمها بشكل آخر.

السلطة تفهم الوطنية والمواطنة هي بنسبة الولاء من قبل المواطن للسلطة

بينما المواطن يفهم المواطنة على أنها استحقاقات، إذاً، الازمة أزمة مفاهيم للاصطلاحات ويجب أن تكون هناك تفسيرات جديدة لهذه المفاهيم تضطلع بها القوى السياسية للاتفاق على المفهوم لهذه الاصطلاحات.

اعتقد أنّ أزمة الثقة بين الطبقات السياسية، وليست بين المكونات وبالتالي الطبقات السياسية التي تدعي تمثيل المكونات هي وراء أزمة الثقة. إنّ الملف الأمني فيه الكثير من الانتقادات ولكن هناك جانب ينتقد عليه دائماً وفيه معاناة كثيرة تجفيف منابع الإرهاب و بحسب اطلاعي عن قرب على موضوع منابع الارهاب الذي يموّل الإرهاب من 2003 بأموال تقدر باكثر من مائة مليون دولار، قد هرّبها النظام السابق الى الخارج على شكل اموال محطات للمخابرات وأموال استثمارية مع الدول وبلدان وارصدة، وبالتالي لم نجد اي تحرك وجهد جدي من قبل الحكومة لاسترجاع او تطويق هذه الاموال في الخارج.

واضف إلى ذلك فإن هذه الاموال استثمرت داخل العراق واصبحت تجني ارباحاً من داخل العراق وتمول الإرهاب، الجانب الآخر لهذا الموضوع هناك سياسيون وللأسف من كل الاطياف منتفعون من هذه الاموال تستغلهم الجهات التي تدير هذه الاموال كواجهات للحماية وشكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ اسعد تركي : الرجل المناسب في المكان المناسب**

بسم الله الرحمن الرحيم، الاخوة الاحبة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لم أكن انوي الحديث بوجود هذه القامات الفكرية كالعادة، وكان يطيب لي أن استمع اكثر من الحديث إلا أن الحديث مع المجاهدين له شجون وإثارة فقد استثارتني بعض المصطلحات لاسيما ونحن نعيش معاناة أهل البيت الخالدة في ملحمة عاشوراء.

إن المصالحة الوطنية -وهنا اتوجه الى الحبيب جناب الاخ ابو حسن والاخوة قادة التحالف الوطني- وهم يشابهونني في هذه المفردات ولابد أن

اتذكر آهات الامهات ودموع اليتامى والدماء الزاكيات وتضحيات الثكالى، اضع بين انظاركم الكريمة ما قاله منار الثائرين ومنار المستضعفين في العصر الحديث إمام الصحوة الإسلامية السيد روح الله الموسوي الخميني لأنه مرّ ايضا بالحالة نفسها بعد القضاء على الطاغية الشاه المقبور حين قال : المصالحة مع الظالمين هي ظلم على المظلومين.

النقطة الثانية: احببت أن اضعها بين ايديكم الكريمة هي وبالأخص جناب الحاج الحبيب ابو حسن، والشيء بالشيء يذكر، انه القي القبض على وزير الدفاع في الاتحاد السوفييتي بتهمة العمالة والاتصال مع السي اي ايه، وحينما سألوه ما هي المهام التي اوكلت إليك فاجابهم المهمة الوحيدة هي ان اضع اشخاص في مكان معين على خلاف قدراتهم وتخصصاتهم وهنا السؤال والتحفظ على الحاج الحبيب ابي حسن وإذ كان لك ايها المجاهد الحبيب بأن تقبل تسنم أيّ وزارة دون احدى الوزارات الأمنية واضمن لك هي وزارة الأمن الوطني والداخلية والمخابرات وهي من حصة التحالف الوطني فلا يعرف الشوق إلا من يكابده كما لا يعرف الجرح إلا من يؤلمه وعادة يا حاج وانت ابن بلدتها تعرف أن عقلية المُطارد سابقاً تفوق عقلية المطارد.

وبالتالي سوف يكون له من الخبرة المتراكمة أن يعرف بالضبط كيف يُدار هذا الملف الخطير وانت خير العارفين و باستثناء مداخلة الاخ الحبيب من البصرة منتصر الامارة كانت مداخلاتهم على جنابكم الكريم مداخلات امنية.

النقطة الاخيرة: تتعلق بالاحبة والمفكرين ومتابعي الشأن السياسي بل صانعو القرارات، وانا كثير من الامور التي شخصتها القيادات اسباب الأزمة الرئيسية للعملية السياسية والكل يرجع ذلك إلى خطأ في الدستور. طيب ما هو الحل ونحن في الساعات الاخيرة، الآن المشكلة الاخيرة هل زيادة المقاعد التعويضية، المرجعية اصرت واقرت البقاء على 325 عضواً إلى أن تدخلت الامم المتحدة بزيادة ثلاثة والدستور يقول إن لكل 100 الف فرد نائب يمثل

الشعب العراقي، المرجعية قالت إن هذا هو هدر للطاقة، طيب بينما رأي الإخوة في البرلمان منهم من يظل تحت رأي المرجعية والآخر وراء الدستور طيب إذن الدستور اصبح المشكلة بينما ينبغي أن يكون المعالج الرئيسي، ما هو الحل؟

في ملتقيات سابقة ذكر احد الإخوة شكل كتلة تاريخية وهذه الكتلة كيف تشكلت نرجع إلى أنه ينبغي الانضواء تحت لواء المثل الاعلى الذي تؤمن به الجماهير، وهو المرجعية الدينية الرشيدة العليا المتصدية لرعاية شؤون الأمة التي تحشد طاقات الأمة باتجاه اهداف وطنية عليا وتكتل هذه الكتل السياسية لتشكل هذه الكتلة الكبيرة بحيث تكون قادرة على تغيير هذا الدستور.

عادة ما نعاني من تشظي المشكلة والمشهد السياسي داخل الكتلة السياسية التي نعالجها بكتلتين من الخارج وكتلة من داخل المجلس الأعلى وحزب الدعوة وبالداخل التيار الصدري وهناك حديث تشظيات متوالية وكبيرة إذ نرى الكتل الكبيرة ونرى وجود فيتو لديها كي يتشظى المشهد السياسي ويصبح البرلمان ساحة للجدل العقيم بينما تستمر الكتل السياسية فإنها بنفسها تعاني التشظيات وبصورة مستمرة.

نحن نعمل في إطار تشكيل أي مكون سياسي وعادة ما ترشح هذه الارهاصات بين الجيل الجديد والمتصدي للقيادة و الحاصل أنّ هذا الصراع والارهاصات عادة ما تكون على مستوى الثوابت والمرتكزات الفكرية وتارة اخرى على الخطاب والآليات والوسائل والادوات وتارة على كليهما إلى أن ينشأ احد التحولات الثلاثة، أمّا كتلة كبيرة تنبثق وتنشق صغيرة منها، او كتل تساوي كل منها او تدعي التمثيل الشرعي لهذا العنوان الأم، أو بحرف ثالث يتشظون إلى الحد الذي لا يسمح لهم بتشكيل كتلة قبالة هذه الأحزاب العملاقة فيصبح لهم خياران، أمّا يعنونوه بشكل دائم ومرتكز او ينضوون تحت كتلة سياسية اخرى، وهذا الذي تفضل به جناب الدكتور بحر العلوم

حينما اشار لمعالي العامري وقال انهم يحاولون احتواء هذا الانقسام للحفاظ بما يمتلكونه من قدرة على الاحتواء والاحتفاظ بهذه الثلاثة اضعها بين ايديكم الكريمة، واختم ببيت شعر عندما كانت الوالدة موجودة في الغرفة السفلى وحين مررت لأنشط ذاكرتها ابدأ بها بصدر بيت شعبي وترد عليّ بالعجز في الملتقى السابق ورؤساء كتل اثنان او ثلاثة جالسون وفي محاضرة سماحة السيد عمار الحكيم يترامون التهم والمسؤولية بينهم حينها تذكرت قالت (وينك يل كلت هذا آنه وآنه..... دحلبت ليش اكفيت شو شامت ورانه).

❖ **الدكتور عادل : الافتقار للرؤية السياسية**

السلام عليكم، شكراً للسيد بحر العلوم استمعت انا لمحاضرة السيد الوزير والمداخلات الكثيرة من الإخوة، وأنا ارى أنه نحن نفتقر إلى الرؤية السياسية، العراقي عنده مشكلة بطالة وفقر وهذه الامور لا تحل بسهولة واختصر بشيء واحد

إذ يجب على القوى السياسية القادمة ان تضع برنامجاً سياسياً اقتصادياً خلال الواقع الاجتماعي والأحزاب، إذا لم تقف مع مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب فأنا أنظر الى العراق أكثر فقراً وتخلفاً.

❖ **الاخ اياد ثامر: التهميش و الإقصاء**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكراً للدكتور والسادة الحضور، ارى أن زعيم بدر يسجل ملاحظات ولكن اريد أن اعطيه ملاحظة قد فاتت الجميع، وفاتته انه زعيم بدر لم يحظَ باستماع اهل السنة لكلمته او للتداخل معه.انا عندي ملاحظات احب ان اطرحها بصراحة، أنّ الأستاذ العامري يتحدث في القاعة باستقلالية وعندما يظهر في التلفاز نجد الافراط بصفة المجاملة للطرف الآخر وهذا شيئاً ما يناقض الحديث.

الشيء الآخر، أنه تحدث عن أزمة ثقة بين الكتل السياسية الحقيقة هذا

ليس أساس الأزمة بل هي واقع حال لكن هناك ازمة ثقة بالنفس، وكثير من قادتنا في هذه المرحلة يتصرف وهو غير واثق ان صدام قد سقط وهو السبب في سقوطه وهذه تؤشر نقطة ضعف عند قادتنا وسادتنا.

الملاحظة التي اردت الحديث عنها هي أنّ التهميش والاقصاء قد يكونان من الدعوات الباطلة التي يتحدث عنها الاعلام في الطرف الآخر، لكن التهميش هو موجود عند الشيعة اكثر من السنة واعتقد ان السيد العامري يسمع مني كأخيه الصغير بأنه همّش الكثير ممن قاتل وجاهد معه في منظمة بدر، وعليه أن يراجع الاسماء الكثيرة من الذين قبعوا في بيوتهم ولم يسأل عنهم.

الحقيقة إنّ هناك مسألة اريد أن اثيرها، أنه تحدث عن فترة انتقالية ماذا يرى السيد العامري عندما تكون الفترة الانتقالية اكثر من عشر سنوات وهل هناك في تاريخ التغيير للدول و العملية السياسية فترة انتقالية لمدة عشر سنوات وشكراً جزيلاً

❖ **مركز الشهيد عز الدين سليم: العدالة الانتقالية**

السلام عليكم ورحمة الله، انا اعمل في مركز الدراسات الاجتماعية والتاريخية الذي اسسه الشهيد عز الدين سليم، في اجتماعاتنا يعني في الندوات عادة ما تحاصرنا مجموعة من الاسئلة من بين هذه الأسئلة:

السؤال الاول: يسأل الإخوة الحضور هناك في البصرة هل ان الكرد اقدر على عرض قضيتهم واكثر تمسكاً بإنصاف مظلوميهم، فماذا يجب على الاستاذ الفاضل هادي العامري الرد؟

السؤال الثاني: يقولون حول قضية العدالة الانتقالية بأن ينادي بها الضحية ولا ينادي بها مرتكبها ولحد الآن لا يوجد من اعلن ندمه على ما فعله بشعبنا لمدة ثلاثين سنة في حين إن هذه التجربة في جنوب افريقيا تشير

إلى أنّ من اقترف ظلماً بحق الآخر وقف وطلب من العوائل أن تعفو عنه وعند ذلك فإن الدولة هي من تتحمل عبء هذه القضية.

السؤال الثالث: الإخوة الكرد حراكهم اضرّ كثيراً بشركائهم و بالضحية ولم يتعرض لقاتليهم وهذه جملة اسئلة اضعها بين أيديكم وشكراً جزيلاً.

القسم الثالث
التعقيبات

◄ التعامل مع مخلفات الماضي

شكراً للإخوة على كل هذه المداخلات، في البداية حديثي ينصب على ان ناقل الكفر ليس بكافر فعندما ذكرت هذه الاسباب نتيجة وجودي في العملية السياسية ونتيجة دخولي في كل المحادثات التي كانت بين المكونات منذ عام 2003 ولحد الآن وآخر الاجتماعات التي كنا نعبر عنها باللجنة الخماسية الاخيرة، ولذلك فأنا عندما اذكر هذه الاسباب ليس بالضرورة أن أكون مقتنعاً بها ومؤمناً بها، ولذلك انا اعتقد شئتم أم أبيتم فإذا أردنا أن نعالج أيّ مشكلة في الحوار السياسي بين المكونات يجب إيجاد المصالحة الوطنية التي تحدث عنها بعض الاخوان في اول اسئلة ومنها ماهي الشراكة؟ وما هو التوازن؟ ما هو العفو العام؟ كيف نتعامل مع مخلفات الماضي؟ التي صارت بما يعبر عنه بالمرحلة الانتقالية، كل هذه الاسئلة وندخل في تفاصيل مملة وجزئية.

انا لا اريد ان اتحدث حول ما ذكره الاخ المتحدث الاستاذ مظهر، انا لم اتحدث عن المشكلة الاقتصادية المرتبطة بالمشكلة السياسية، وبودي ان اتحدث عن النزاهة وأثرها في تهديم اقتصاد العراق. النزاهة بدعة اوجدها بريمر من اجل تدمير الاقتصاد العراقي، وجعل كل العراقيين لصوصاً واتذكر

بأني دائماً ما اتحدث في التلفزيون وعندما نذهب لزيارة الامام الكاظم (ع) هناك سيد وضع كوشه عالية، وهو واقف مغطي شعره بعصابته ويقول(دير بالك على جيبك نشاله)، اليوم وامام الشعب العراقي، الحكومة وكل من يدخل مؤسساتها من رئاسة الجمهورية إلى القضاء إلى الحكومة إلى الدرجات الخاصة كلها حرامية تنهب، وهذا جزء من المؤامرة علينا ونحن نبرر لها ونحن ساعدنا الآخرين على انفسنا هذا واقع اليوم.

ذكرت ولا اريد أن اعلق حول الموضوع الأمني، يجب أن يكون الوزير الامني مستقلاً فأيّ أحد يعمل في المعارضة عنده حركة، فلان عند حركة زيد لديه حركة والعامري عنده حركة الاخوان، لا اريد أن اذكرهم كلهم فالجميع لديهم حركات.

إذاً، لا يمكن ان يأتي بعثي و نقبله وليس لديه حركة هذه الطامة الكبرى، نحن اتينا بالمستقل من اين آتي بالمستقل؟ لذلك بقينا، لم نستطع تعريف المستقل وبقيت وزارة الدفاع والداخلية خالية من الوزير، لذلك أيّها الإخوة إن موضوع الأزمة الاقتصادية والوضع الاقتصادي والتنمية واثرها وانا خريج كلية الإدارة والاقتصاد وكنت طالباً شاطراً، ما زلت اقول بشكل عام لم اتحدث عن الوضع السياسي فقط، ولم اتحدث عن القضية الاقتصادية، ولا اتحدث عن موضوع التنمية اليوم واسباب العرقلة واسباب عدم النمو، لدي معلومات مفصلة اتمنى أن يكون يوم في خدمة الإخوة أن هذا الموضوع مهم جداً وانا اقيّم الواقع فعلاً، فهل هناك ارباك هل انه نحن دولة سوق او دولة شمولية السوق، نحن معتمدون على السوق ولا نعطيه مجال السوق، أيضاً معتمدون على الدولة، وتريد أن تأخذ من الدولة ولذلك اليوم تحتاج فعلاً الى نظرية اقتصادية متكاملة، ما هو دور السوق؟ ما هو دور الحكومة؟ وانا اؤمن بضرورة اعطاء السوق دوراً وعلى الحكومة أن تكون داعمة لهذا الدور، ودون هذا لا يمكن بناء نظام اقتصادي في العالم. الكهرباء مجانا، الماء مجانا،

المدارس مجانا، الصحة مجانا، البطاقة التموينية مجانا، والله مع كل هذا نأكل جيداً، ونشرب جيداً ولكن دون تنمية ولا يوجد تقدم؛ اليوم هذه المسائل قاتلة ونحن أيضاً عندنا انتخابات ونركض في موضوع البطاقة التموينية، واليوم نسجل انها اذلال للشعب العراقي وقضية خلاف العقل البشري بامكان الدولة أن تقوم بتوزيع البطاقة التموينية، وتأتي بالعدس والبطاطس وتوزعه على ابناء الشعب العراقي وهذا غير ممكن بخلاف المنطق، فمثلاً، النظام الشمولي في الاتحاد السوفيتي قد انتهى واليوم اصبح الاقتصاد الحر وتنافس السوق، ونحن ما زلنا متمسكين بالبطاقة التموينية، ولنخلص الشعب العراقي من البطاقة التموينية فهي بدعة اوجدها المستفيد من البطاقة التموينية، ولذلك هناك مجموعة من القضايا الاقتصادية هي التي توقف النمو الاقتصادي كما هو مطلوب اليوم في اي بلد فيه موازنة 115 مليار دولار، وتقريبا اكثر من 70 – 80 % تذهب الى النفقات التشغيلية، وهذه نستطيع أن ندير بها أيّ اقتصاد انتم اهل الاقتصاد تستطيعون التحدث عن هذا الموضوع.

◄ تسيس الموسسة العسكرية

الاستاذ الصالحي، انا بكل صراحة اتفق معك وتعرف معاناتنا كلنا في موضوع الامن، لكنهم أتوا وفرضوا المستقل، تقول لهم نأتي بالصالحي يقولون لديه حركة، العامري يقولون لديه حركة تقول فلان يقولون لديه حزب، يأتي شخص غير منتمٍ لحزب في ظل هذا الصراع السياسي قطعاً ويصبح بيد كل واحد يحسبه صالحاً له، وكل شخص ناداه وقال له انا من حزبك، لذلك لم تبنَ لدينا مؤسسة عسكرية، والذي تحدث عن السيسي، السيسي لديه مؤسسة عسكرية متكاملة قائمة لم تهتز ولم تنحل، والمؤسسة العسكرية في مصر تختلف عن العراق، المؤسسة العسكرية في العراق قامت على اساس ضباط، وحزب، وبعث ووو..الخ. وعلى اساس المهنية المشوهة وهذه جزء

من جرائم النظام حيث بنى هذه المؤسسة العسكرية ليس على الطريقة المهنية، وجعلنا نشكك في كل الضباط الموجودين.

الموضوع الآخر الذي اتفق معك عليه اليوم هو عندما يأتي ضابط أو وزير دفاع مهني لديه خبرة وتجربة حتى يستطيع ان يواجه وهذا الذي اقوله انا دون ان يكون وزير او يأتي المستشارون والوكلاء وهم من يعطوا الخطط الامنية وأن تكون لديه القدرة في التوجيه في الجانب الامني واقول هذا صحيح، وهناك خطأ في أن يصبح أُلعوبة بيد المستشارين قطعاً وزير ضعيف لن ينتج شيئاً.

◄ قتل الهوية العراقية

الاخ نزار، احدى جرائم النظام السابق قتل الهوية الوطنية، اليوم الهوية الوطنية استحقاق، اليوم اعتقل أحد الشباب العراقي في البحرين، شاب عمره 16 سنة كان يلعب في المنتخب في البحرين، حين اتى للعراق ورجع اعتقلوه، اتصلت بالمسؤولين في وزارة الخارجية. اوباما يخرج "شرين عبادي" وهي مجنسة بالجنسية الامريكية يخرج اوباما بنفسه ويقول إن على السلطات الإيرانية اطلاق سراح المواطنة الامريكية " شرين عبادي " ولو كنا نحن لقلنا المواطنة الإيرانية المجنسة بالجنسية الامريكية،هذا عراقي ابن الملحة اتيت وقلت لهم تعالوا نقف نتكلم، قالوا هذا صراع، أنه ليس صراع، وهذا مواطن عراقي وحتى اسرائيل التي نشتمها ليلاً ونهاراً من اجل جندي تقدم تنازلات لتطلق سراحه سواء من الفلسطينيين ام اللبنانيين، بهذه انبنت المواطنة باستحقاق أتى النظام السابق واضرب لكم مثلا.

◄ روح المواطنة

احد الاخوان يقول بعد الانتفاضة الشعبانية المباركة بعد عام 1991

خرجنا من البصرة باتجاه المدينة واصبحنا في منطقة صحراء مقفرة اتتنا عاصفة ترابية وبدأت تقترب، لم نستطيع ان ننهزم، لقد اتت دبابة إلينا وإذا دبابات عراقية سوف تدمرنا، يقول فاقتربت اكثر فوجدناها دبابات امريكية فرحنا كثيراً وأوصلونا إلى الكويت ومن ثم إلى امريكا. المشكلة أيّها الإخوة الاحبة هذه روح المواطنة إذا لم تبنَ بناءً يشعر فيه المواطن بدوره وعزته، وليس شعارات لذلك اقول: أن نبني الهوية الوطنية ولكن كيف نبنيها، إذا لم ابنِ المواطن نفسه، ابنِ حبه للوطن؛ اين نحن اليوم وفي الوضع الراهن انا اعيّن هذا ولا أعيّن هذا، انا اعتقد أن بناء الروح الوطنية تحتاج إلى عمل دؤوب وعمل في المدارس في المعاهد في الكليات، يجب ان نبنيها في هذه الروح، والذي اقوله بشكل عام الرأي الذي ذكره الاخ الدكتور علي الرفيعي، بصراحة انا أخالف الدكتور، القضية بين المكونات حدثت عام 2003، أبداً، لا توجد هناك قضية كامنة هناك وراء الكواليس، نعم لم يكن صراع بين المكونات ولكن هناك استخداماً طائفياً للمكون في السلطة وعندما اتحدث بلغة الارقام وارجع اعد المدراء العامين 465 مديراً عاماً 440 من المكون السني و 25 من الشيعة والكرد والتركمان والمسيحيين، يعني ذلك ألم يترك اثراً، ألم يبنِ تأثيره النفسي في امتداده وعمقه في اوضاعنا فمن الخطأ أن نقول أن موضوع المكونات، حدث الآن. اليوم اقول لك في عمق المكونات البارحة حدث موضوع خلاف، أن يبقى العدد 325 وأن لا يزداد العدد وان تكون المقاعد التعويضية 15 مقعداً، وأن يتم توزيع المقاعد التعويضية 8 للأقليات و7 للكيانات 3 للشيعة و3 للأكراد وواحد للمكون السني، اعترضوا وقالوا لا نحن 4 ليس 3، واختلفنا ذهبنا وطرقنا ابواب المرجعية لنعالج، لم نستطع ان نعالج هذا يقول لاتوجد مكونات، فعلينا أن ندرك انها موجودةٌ وبحاجة الى علاج قوي وجذري، أن نعترف بالمشكلة وأن نجد حلولاً للمشكلة، ويأتي من يقول مواطنة فكيف نبني العراق على اساس المواطنة بكل صراحة نحتاج الى عمل ونحن اليوم كلنا الذين اتينا بالوضع السياسي، اتينا التوازن والشراكة

والارهاب والعفو العام متى اذهب الى المواطنة، لذلك انا اعتقد أن هذه العوامل الحقيقية ويجب أن نشخص العوامل مع احترامي للدكتور علي الرفيعي.

◄ الحفاظ على مؤسسات الدولة

موضوع التوازن ليس موجودا فقط في مذكرة اربيل ولجنتنا التي ناقشت في السفارات والوكالات مع المستشارين عندما كنت في البرلمان قبل اتفاق اربيل، وهناك نظريتان في التوازن على اساس المكونات هذا مهندس كفوء وقادر على العمل بصورة مهنية ومن المذهب السني لا يوجد خلاف في استلامه الموقع وعلى اساس الحزب، نحن اليوم قاتلنا من دونه. رئيس الوزراء وقف بوجهها هل يجوز أن يكون ذلك على أساس مكون وليس على اساس حزبي، وهذه اغلب مشاكلنا وهناك من يقول انت لم تحقق التوازن اليوم وكلاء ومستشارون ومدراء عامون من الشيعة والسنة ولا ينتممون لحزب يجب أن يخرجوا فقلت: يجب أن لا نخرب مؤسساتنا الحكومية ولا يوجد هذا.

والحديث من الاخ الذي يقول وانا في وزارتي لدي 15 مديراً عاماً، ويجوز أن يكون واحد فقط محسوباً على العملية السياسية، والبقية اغلبهم من المهنيين الكفؤين والقدماء، وهذا الذي قال نظرية التعميم التي تشمل كل المدراء العاميين والوكلاء صحيح ما تفضلتم به.

موضوع بريطانيا والدولة العرجاء الكسيحة صحيح. انا اعتقد ليس هكذا، المدراء العامون كلهم اتينا بهم فهم موجودون، نعم هناك مشاكل، هناك فساد، وحتى حديث الفساد مبالغ فيه، ولتبرير هذا الحديث الموجود تقاطع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هذه ازلية، بذلنا جهوداً لتخفيف هذا التوتّر ولم نستطع، يعني اليوم برلمانيين غير منضبطين يأتون ويتكلمون بكلام

ويذهبون، واضرب لكم مثلاً، أحد الإخوة قال في تصريح أن رئيس الوزراء عند زيارته لامريكا صرف 100 مليون دولار، حدث العاقل بما لا يعقل فإن صدق فلا عقل له، يعني كيف وأين صرفها ياعمي، انا اليوم مع رئيس الوزراء كانت طائرتنا من خدمات الخطوط الجوية العراقية، وكل المبلغ المصروف 50 الف دولار، فهذا الحديث مضخم فكيف صرف هكذا مبلغ، وانا اسأل عن هذا الموضوع كيف تصلحه، والحديث القاسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يسد ابواب الحوار فيما بينها.

◄ مشكلة الموانىء

موضوع خور عبد الله انا جزء من القرار، لا اتنصل وانا اتحمل مسؤولية الكثير من القرارات ولا اقول انا ابرئ نفسي، ولكن اقول لكم تعالوا انتم اصحاب القرار، وصناع القرار لنحل اسباب الأزمة الحقيقية، موضوع خور عبد الله نحن لم نبعها بل باعها النظام على ضوء ماقام به النظام، نحن اليوم بين خيارين، الخيار الاول ما يلي :

خور عبد الله حسب القرار الأممي يعود للكويت، ونحن نقول للقرار الاممي لا، ونطالب بخور عبد الله، جيد، بماذا نص الفصل السابع؟ علينا ان نعمل معركة، قولوا لي اليوم في إدارة الممر المائي الذي نحن حفرناه وهذا حق تاريخي، كيف نديره بيننا وبين الكويت وحسب القرار الاممي يقول أن الممر المائي يقع في اغلب الاراضي الكويتية حسب تصنيف القرار الاممي.

والخيار الثاني: الذهاب الى المعركة ونأخذه منهم ونأتي لبحثها ونقول هذا القرار يعود للشعب العراقي ويرجع الحصار الاقتصادي ويرجع الوضع الدولي ضدنا، أو نقول لا، نحن نمر، وقليلٌ من الضباب سد الممر المائي، جاء هواء عالٍ سدَّ الممر المائي. نحن ماذا نفعل؟ هل نحارب؟ او ندير الممر

المائي؟ لهذا اتفقنا وانا تكلمت وقلت: أن أيّ شخص منكم يستطيع أن يدافع او يوجد هناك وسأكون انا جندي عنده، ويستطيع الغاء قرار مجلس الامن، نحن اليوم نرى أن قرارات مجلس قيادة الثورة نافذة عليه، وإذا لم اطبقها احاسب على ضوء قرارات مجلس الامن، تستطيع أن تقول لا ولا تعنينا كيف نقول لنذهب، لكن كيف ندير الممر المائي؟ بيننا وبين الكويت إدارة مشتركة؛ وفي اربع جلسات متتالية رفضتها الكويت جملةً وتفصيلا، وضغطنا وقلنا لهم إمّا إدارة مشتركة أو لا نتدخل، فاضطروا للتنازل لإدارة مشتركة ولم اقل لهم إن الميناء لكم ولكن إدارة مشتركة، قال لي هذا انك تشك في أنّ المياه ليست لي، قلت له: لا انا اشك ان الممر المائي يعود لي وانا الذي عملته وحسب القانون هو لي، وإذا صارت إدارة مشتركة معنى ذلك اني بعت، لماذا لا تقول ان صدام حسين هو الذي باع الممر؟

ونحن اعطينا دماء للعراق لذلك ايهما افضل ان نترك خور عبد الله بيد الكويتيين وكل يوم يوقفون لي سفينة؟ أم إدارة مشتركة لخور عبد الله ولا تدخل سفينة إلى الكويت أوإلى العراق مالم نتفق عليها. اليوم اعتبره انجازاً تحقق، وفي موضوع ميناء مبارك فهو باقٍ وسأستمر بالقول ميناء مبارك يهدد مصالح العراق، وفي آخر زيارة بعد أن ارضونا، قالوا نحن مستعدون أن نقبل بالممر المائي لقد حلّوا مشكلة طائرات الخطوط الجوية العراقية، قالوا مارأيك قلت لهم: انا اقول وبكل صراحه ميناء مبارك بهذه النقطة بالذات ضرر كبير على مصالح العراق ولن اتنازل عن ذلك.

◄ ملف الفساد

الفساد المالي السياسي هذا اليوم، وبهذه الطريقة التي نتحدث عنها لا يوجد مانع، أمّا حظر الأحزاب الإسلامية، اتمنى أن نصل إليه، وتحظر الأحزاب الإسلامية، نحن اليوم نطلق حديثاً قاسياً.

وانا اصب جام غضبي على الدولة نحن الذين خربنا العملية السياسية بايدينا وتقول لنا: شارع وحين نذهب اليه يهتف لنا.

الدكتور رائد فهمي كان وزيراً هل معناه لص؟ حتى وإن قال عنه استاذ هادي العامري ليس بجيد، أمّا السيد عمار الحكيم، قال كذلك، والسيد المالكي واسامة النجيفي. وانا اقول: نعم، إن أزمة بناء الدولة موجودة اتفق مع الاستاذ رائد فهمي نحن نحتاج إلى مصالحة حقيقية، وهذه القضية وانا اؤمن بالنظرية الواقعية، استاذي العزيز لكن لا نستطيع اليوم نحن بين ثلاثة خيارات:

◄ خيار الحوار

الخيار الأول الحرب فيما بيننا، أيّ بين المكونات بين السنة والشيعة والاكراد، ونبقى حتى 20 – 30 سنة نأتي ونجلس الى المنطق والعقل ونقول هذا منطقنا خطأ، وابنائنا يأتون بعدنا فيقولون آباؤنا كانوا (مخابيل) ونذهب للمصالحة ولا توجد حرب اهلية في العالم انتجت شيئا.

لذلك هذا الخيار مرفوض نأتي على الخيار الثاني: خيار التقسيم، ونذهب نقسم محافظة بمحافظة سنصل في التقسيم إلى الغرفة الواحدة لأن الزوجة سنية وبالعكس ولا نصل إلى نتيجة، فخيار القتال مرفوض وخيار التقسيم مرفوض، يبقى خيار واحد وهو الشراكة وبناء العراق على أساس الحوار والتوصل الى حلول ولا نستطيع غير ذلك، شهيد المحراب رضوان الله تعالى عليه قال: العراق لا ينبني إلا من خلال شراكة حقيقية اساسية بين المكونات الاساسية للشعب العراقي وتغييب أي مكون من هذه المكونات تجعله يذهب إلى السلاح، وانا كنت اناقشه، قال ما الذي جعلك تذهب إلى السلاح، فقلت له الظلم، قال كذلك هو يذهب إلى الضد منكم لرفع السلاح لا توجد لدينا خيارات، خيارنا الحوار والصلح والشراكة ويجب أن نتفق على هذه المبادئ ونمضي إلى المصالحة الحقيقية.

اقول لا نبقى نتغنى بالجرائم ولننظر الى مستقبل العراق الواعد أمّا ابقى اردد كلمة بعثيين والجيش العراقي، واجهزة امنية الى يوم القيامة ماذا تؤثر في مرحلة انتقالية، لابد أن نطوي هذا السجل كلياً، فأنا مع هذا الذي اراه، يجب أن نذهب الى مصالحة حقيقية، ولكن يجب أن نحدد ما هي الشراكة، ولا يوجد في العالم شريك معي، وفي الوقت نفسه يعمل في المعارضة، فهذا غير وارد، أمّا معارضة او شريك لذلك من الضروري والمهم بكل صراحة، أمّا التقسيم أو الحرب أو الحوار الحقيقي أو الشراكة. ولاخيار لنا إلّا الحوار والمصالحة الحقيقية بين ابناء الشعب العراقي. انا اتفق مع الاستاذ العزيز الإرهاب اصبح معضلة ليس فقط في العراق، بل في العالم كله، ولذلك يجب ان تكون هناك فعلاً نظرية متكاملة وتعاون دولي، وهذا ما طرحه رئيس الوزراء في زيارته إلى الولايات المتحدة، وشكراً لاستماعكم وعذراً للإطالة.

١٩محرم الحرام ١٤٣٤ هـ

يرحب بالحضور الكرام
وبضيف الملتقى
معالي الاستاذ علي الاديب

الاستشاري
للطاقة
مطبعة الرائد
07815000005

الشهري
بالحضور الكرام
وبضيف الملتقى
المعهد
العالي
للطاقة

رئيس التحالف الوطني
٥ آذار ٢٠١٣م
٢٤ربيع الثاني ١٤٣٤هـ

المركز التقني
للتدريب والتطوير
والتأهيل
أكاديمية
الصناعة الطاقة
المكتب

الاستشاري
للطاقة
الطاقة
مطبعة الرائد
07815000005

المعهد
العالي
للطاقة
أكاديمية
العراق للطاقة
المركز التقني
للتدريب والتطوير
والتحويل

امين عام تيار الاحرار
في حديث
ازمة العراق السياسية وافاق
٧ ايار ٢٠١٣ م
٢٦ ج ٢ ١٤٣٤ هـ
المكتب
الاستش
للطا
ز
ومعلومات
طاقة

ازمة العراق السياسية وافاق الحل
٧ ايار ٢٠١٣ م
٢٦ ج ٢ ١٤٣٤ هـ
المكتب
الاستش
للطاق
مركز
بحوث ومعلومات
الطا

الحرية

يهدف لتنشيط وتنضيح
في فطوة نحو مشارك
ملتقى
الشهري
الكرام

مختلف الشرائح العراقية
في ترشيد التجربة السياسية

الشهري
الثلاثاء

والانصتاح على مختلف الشرائح العراقية
الواعية في ترشيد التعبئة السياسية

ملتقى
الثلاثاء الشهري
يرحب
بالحضور الكرام
حلقات نقاشية
في عشية انتخابات ٢٠١٤
الاعلاميون
يتحدثون...

عراقية

ملتقى الثلاثاء الشهري
يهدف لتنشيط وتنضيج الحوار والانفتاح على مختلف الشرائح العراقية
في خطوة نحو مشاركة النخب الواعية في ترشيد التجربة السياسية

ملتقى
الثلاثاء الشهري
يهدف لتنشيط وتضييح الحوار والانفتاح على مختلف الشرائح العراقية
في خطوة نحو مشاركة النخب الواعية في ترشيد التجربة السياسية

ملتقى الثلاثاء الشهري
يهدف لتنشيط وتضييح الحوار والانفتاح على مختلف الشرائح العراقية
في خطوة نحو مشاركة النخب الواعية في ترشيد التجربة السياسية

Crises of the Political System In Iraq

Dialogue of the Political Leaders and the Elite

Bahr Alolom Forum

Under the patronage & support of

Bahr Al-Uloom Foundation-NGO Iraq IZ 42071

P.O.Box 10444 Karada-Baghdad

Email: Alolom@gmail.com, nccr@bahar.iq

Crises of the Political System In Iraq

Dialogue of the Political Leaders and the Elite

Editor

Dr Ibrahim Bahr Al-Olom

Contents

Introduction

The crises of Iraq, the consensual political system
Ibrahim Bahr Al-Olom

Chapter I

The crises of Iraq, the absences of founding fathers
Hussain Darwish Al-Adili

Chapter II

The crises of Iraq, the absence of a national project
Adil Abdul-Mahdi

Chapter III

The crises of Iraq, educational and historical roots
Ali Mohammad Alhussain Aadeb

CHAPTER IV

The crises of Iraq, conflict over money
Ahmad Abdel Hadi Chalabi

CHAPTER V

The crises of Iraq, the absence of the will to resolve
Ibrahim Al-Jaafari

CHAPTER VI

The crises of Iraq, the 2005 Constitution
Saleh Al-Mutlaq

CHAPTER VII

The crises of Iraq, Conflict Management
and the Multiplicity of Options
Dia Al-Asadi

CHAPTER VIII

The crises of Iraq, The absence of Guarantees
of State Admisitration
Barham Salih

CHAPTER IX

The crises of Iraq, The Absence of a State of Citizenship
Abdulkareem Alsamrraie

CHAPTER X

The crises of Iraq, The Absence of Administration
and Proper Planning
Seyed Ammar Al-Hakim

CHAPTER XI

The crises of Iraq, The Absence of Trust Among
its Components
Hadi Al-Amiri

Introduction
The Crisis of Iraq, the Consensual Political System

Ibrahim Bahr Al-Olom
August, 2019

In the fall of 2012, the "Monthly Tuesday Forum", also known as "The Bahr Al-Olom Dialogue Forum", was created as a space for dialogue with the Iraqi elite and decision makers. It aimed to shed light on problems in the structure of the Iraqi political system, identify obstacles facing government institutions, and find solutions for political, economic, and social issues afflicting the country.

For more than 15 years, following April 2003, crises were multiplying quickly. Some were convinced that the Iraqi political system suffers from structural defects that require a careful examination of its foundations.

Conversely, some think that these crises are the product of a State that has been absent for decades, as well as the military dictatorship that had been in power for half a century. Thus, the crises arose naturally during the transition into non-dictatorship, mirroring conflicts accumulated throughout history. The country's ability to contain and manage them determines the outcome of the transition into non-dictatorship.

However, the status quo is not limited to either one of the above points of view. If we were to look solely at the negative consequences of the current political system, without consideration for the new environments and spheres it has created, we would think it is a horribly failed experience. If, on the contrary, we only focused on relatively positive outcomes, we would have an equally limited view of reality.

To properly determine the status quo, the research hypothesis attempted to test the first point of view through dialogue with concerned parties. For reasons we shall not elaborate here, gathering parties over a roundtable was unsuccessful. Our second option was to search for channels of dialogue between Iraqi leaders to discuss this grand problematic.

Discussions took place between 2012-2013. During that period, the discord had intensified between political blocs as well as legislative and executive powers. This project was meant to be part of the movement for the improvement of the country's conditions; that is until the turbulent 2014 elections and the invasion of a third of Iraq by Daesh. In October 2017, Iraq was able to free its territories in cooperation with the Global Coalition Against Daesh and regional countries, namely Iran, and prevent the separation of Kurdistan. However, participation rates in the 2018 elections were low and protests broke out.

The People Whose Existence Was Threatened

In 2018, a discussion took place with a foreign friend with deep insight on Iraqi and international affairs. We debated matters plaguing Iraq, such as unemployment and weak public services. He highlighted a point that he, as an outsider, thought was important: In the middle of 2014, most Iraqis believed their State was facing disintegration because of three main threats.

The first threat was terrorists like Daesh and terrorist incubators in northern and western provinces, which Iraq was able to defeat for the first time. The second was the separation of Kurdistan, which was successfully thwarted. The third was Shiite-Shiite clashes looming over Basra, swiftly prevented before taking place.

Several factors, chiefly religious authorities, led the people to participate in thwarting these three threats. However, political leaders must build upon these victories for a stronger State, as the Iraqi people remain the real actor capable of fighting off threats and building functional institutions.

Consensus: A Problem Within the Political System

Some wonder whether developments in Iraq over the past two years have fixed any flaws in the country's political system. In a symposium that took place in Beirut in 2012, I spoke about the obstacles facing Iraqi politics and institutions. In my opinion, the core problem is that our system is based on constituent quotas, rendering it an incompetent system. Iraqi constituents have replaced citizen entitlements, as determined by the Constitution. Thus, the principle of equal opportunity depends on constituency and partisanship. Sectarian and ethnic lines became pillars of the new Iraqi State and spawned administrative and financial corruption. Political party quotas became deeply rooted in the structure of the State of Iraq, from ministries to various institutions, overshadowing competence and expertise, and generating corruption.

Inept Electoral Coalitions

Political coalitions of the Iraqi Parliament were clearly formed through coercion. This led to acts of rebellion by individuals and groups. In my opinion, countries of the region had great influence on the creation of coalitions between 2005-2010. The Iraqi people did not have a say in their formation. Poor parliamentary representation ensued.

I still remember how, in 2014, seats in the parliamentary chamber were allocated according to parliamentary coalitions. This may be the case in other countries around the world, but in Iraq, it was actually a manifestation of sectarianism. This pushed us and several MPs from different lists to submit a request to the Speaker to reallocate seats by alphabetical order. The request was indeed responded to, and seats were rearranged accordingly. While this is a mere formality, it reflects the will to change.

National Coalitions

During the elections of 2018, matters seemed to improve, most likely due to Iraqi citizens from all over the country partaking in the battle against terrorists and their feeling of urgent solidarity. The people's sense of belonging to the nation was solidified, and they even began hosting displaced citizens. This was positively reflected by the parliamentary coalitions following 2018 elections.

Electoral lists in the 3rd cycle surpassed confessionalism and ideologism, and two main blocs were formed: The Reform and Reconstruction blocs, which people of all ethnicities and confessions joined. There was a clear advance in the political scene that became markedly different from previous years. However, it was governed by other problems, such as the quota system, which created heat over positions of power: political blocs had to agree over an independent for Prime Minister. This would come to the benefit of the religious authority of Najaf. What was meant to be a chance to act against the quota system and select a Prime Minister based on qualifications ended up with political parties taking advantage for their own interests.

Between Opposition and the Quota System

In a normal parliamentary setting, there are two parties: the first is the political majority charged with the formation of a government, and the second is the opposition that monitors government performance. The Opposition must be solid and capable, but instead, it was nearly absent, and problems with the Majority revolved around the distribution of powers.

When forming the Government, the Prime Minister gave political parties the chance to divide ministries amongst each other and select most ministers. We had hoped that Minister Adel Abdulmahdi's ministry would be a different case, but unfortunately, parties remained dominant: The problem is not that they intend to destroy the Iraqi deep state, but rather that they reinforce it to promote the quota system.

In order to benefit from experiences of previous years, we must push away from the quota system - which is bound to destroy the State - and strive for a correct foundation of State pillars. Thus, the Opposition must fully play its role, away from interests and power positions.

Dialogues Between Political Leaders in 2012-2013

The project we are discussing here was supposed to see the light in 2014. Political leaders participated in the Forum, explaining their understanding of the situation and diagnosing the crisis in a practical manner. However, following Daesh terror acts during the third parliamentary cycle, we were unsure of whether we could carry on with this project. Fortunately, with the 2018 elections, the dialogue about the crisis resurfaced, and the project became active once again.

Political Leaders' Thoughts on the Crisis

The Iraqi political system crisis is complex. It presents many ramifications and is intertwined with regional and international spheres. It needs to be de-constructed and its elements reprioritized in order for us to tackle it.

The rationale and opinions expressed by political leaders in the Forum can be summarized through the following points:

1 - The absence of a historical front: The problem of the modern State of Iraq is that there are no founding fathers of the State. It is a historical leadership crisis that has led to the State's structural dysfunction. All political, geopolitical, economic, or cultural change necessitates the completion of the State's foundation by a national historical front.

Solution: An Iraqi national historical front that undertakes a national civil scheme to solve internal and geopolitical conflicts intertwined with the Arab, Turkish, and Iranian spheres.

2 - The absence of a national scheme: Aside from the Iraqi Constitution and national reconciliation, it seems that no third scheme has been undertaken, and that political leaders are not willing to elaborate a vision for a national scheme as they have for the Constitution and national reconciliation.

Solution: For political parties and their various directions to elaborate and agree over a national scheme.

3 - The absence of a cultural and educational scheme: This scheme requires a deeper knowledge of the past to solve current issues and achieve coexistence in the midst of diversity.

Solution: To form a government based on political majority, as opposed to confessional or ethnic majority, to properly serve the nation as a whole.

4 - The struggle over money: While the Iraqi crisis is multilayered, the struggle over money lies at its core.

Solution: For the Shiite political powers to change the direction of the crisis without governing the country on their own, nor with foreign interference.

5 - The lack of the will to reach solutions: Consensual democracy has become customary in Iraq. Despite the criticism it faces, it has indeed created balance.

Solution: A culture of solution-seeking instead of a culture of crises; full Constitutional support for change; conjuring the experiences of other countries that have gone through similar crises; sharper critique and execution by those laying plans the political future of Iraq; and creating trust between political parties.

6 - The crisis of Iraq's Constitution of 2005: This Constitution is difficult to apply, rooted in antiquated thinking, and lacks a sense of national identity.

Solution: The elaboration of a new democratic approach based on citizenship and a new social contract to put an end to sectarianism.

7 - Conflict Management and Multipling of Options: Iraq has been historically plagued by several crises over resources, ideology, and conflict of interest. Many are influenced by foreign countries, chiefly the USA which instilled liberal democracy in Iraq against the will of its people. The biggest crisis is leadership, as the country's institutions possess weak resources and are led by multiple decision-makers, which makes solution-finding difficult.

Solution: The elaboration of a political rhetoric that persuades all Iraqi segments; avoiding sectarian coalitions in favor of a common vision with other segments; and proper practice of Constitutional mechanisms to create change.

8 - The absence of Guarantees of state Admisitration: Viewpoints on the Constitution still clash, and so does the application of its Acts. Constitutional institutions have not been built fully due to the controversy of Kurdistan.

Solution: Either a serious national dialogue to establish the Constitution as

Iraq's cornerstone, or a new Constitution that helps strengthen the private sector and rethink the management of the State's financial resources.

9 - The absence of a State of Citizenship: The absence of an identity for the political system and the conflict of constituents, this creates legislative and political deficiencies and poor security.

Solution: Completion of laws; structuring security forces; forming the Armed Forces' General Command; keeping political conflict away from security institutions; deciding whether to transform governorates into provinces; laying frameworks to shift constituent coalitions into political ones; and laying clear plans for change.

10 - Absent administrations and proper planning, and programs: The crisis persists due to the lack of a common vision and efficient tools in the country's administrations.

Solution: An administrative revolution that can begin once administrators achieve a common vision, plan, and program; and an administratively strong capital.

11 - The lack of trust Among its components: The crisis will persist if discrimination does not end. The concepts of partnership and balance in the Constitution need further elaboration.

Solution: Overcoming the past and finding solutions to its problems, such as victims of the former regime and deteriorated apparatuses among others.

The political system governing Iraq since 2003 presents many flaws, but the political experience, Constitution, and elections were rich experiences that have cost many their lives. To put an end to the instability that comes with them, we need modern, non-military security plans, and must limit Takfirist Fatwas that have caused countless deaths.

Methodology

Such content can be equally enriching for politicians and researchers. It introduces leaders' visions and unveils similarities and differences between them, hence why we archived politicians' opinions in detail.

The book is composed of three chapters. The first is a brief introduction of the conference and participants' interventions. The second fully details the Forum. The third and last chapter is an English summary of the talks and book's preface. Thus, readers can view the abstract as well as more detailed content in the book.

I would like to thank all political leaders who have contributed to the success of this project. I would also like to thank those who have helped edit this content and transform it into something beneficial, chiefly Mr. Ali Al Gharifi, Editor-in-Chief of Al Mowaten, the researcher Mr. Hussein Al Adili, Mr. Assaad Al Matiri, Mr. Salah Al Ghazi, Mr. Hussein Al Gharabi, as well as Ms. Bouthaina Al Hakim for her translation, Mr. Laith Abdul Sada, Mr. Athir Abdul Sada, and the proofreading unit of the Baher Al-Olom Charity Foundation.

CHAPTER I

The crises of Iraq, the absences of founding fathers

Hussain Darwish Al-Adili
October 2012

The Model of the Middle Eastern State

Our current Middle Eastern states are not the outcome of the spontaneous development of evolving nations over the course of time; but rather a production, a fabrication subsequent to Sykes-Picot's region settlement agreement.

As a matter of fact, the natural historical and political evolvement of a state requires the presence of a political entity, which our states lacked, as they have always been a part of an empire or a caliphate. Iraq, for instance, was established in 1921 by the will of England, and was considered as one of the remnants of the defeated Ottoman Empire.

And while the ordinary course of events would require that a state be the outcome of a nation, our states nonetheless evolved from nations that are politically immature. Our current condition, issues, failures, revolutions and uprisings are but a result of the expiry of the fabricated Middle Eastern state.

The Black Triad

For the most part, the Middle Eastern State project has, since its inception, adopted false foundations and standards. The problem was that the founding elite ruled out the possibility of statehood when it adopted a black triad for its construction, which consisted of slavery, tyranny and exclusion; slavery versus citizenship, tyranny versus democracy and exclusion versus pluralism and co-existence. If the founders had adopted a national project, it would have been possible to gamble on the formation of the state's nation gradually.

The Absence of State Identity

The founding of a nation- after the establishment of the state- must adopt the principle of citizenship, which respects ethnic and sectarian diversity, and at the same time does not make it a basis for the political affiliation of the state. All citizens are equal irrespective of their identities and sub-affiliations; the national identity produces their national belonging and interaction. Identity is an expression of what is common to the members of the political humanitarian community. But what happened on the ground is the favoritism shown by the founding elite toward specific (ethnic, sectarian) identities at the expense of other identities, which resulted in exclusion, marginalization and internal conflict in the state. The standards of the founding elite and their practices created a movement of conflict between the components of the state and destroyed the nation. The founders did not bow to the national civil state project; they have adopted a sub-identity among the constituent identities of the state and have made it an official identity.

I believe that the Arab Spring or the Arab revolutions are a clear expression of rejection of the Middle Eastern State project. This model has fallen, or is on its way to falling. The events that took place in Iraq, Libya, Tunisia, Egypt and now in Syria are an expression of the failure of the project of a good national civil state in terms of composition, establishment and administration. These states cannot overcome this course of events. They are similar in terms of form and politics, and hence would witness the same fate.

The American Policy Towards the Middle East

How do we imagine the nature of Western American policy towards the Middle East, which is witnessing the death and birth of States? This region has been stagnant for 80 years within well-known internal and external political equations. Now the region has changed. How can we then capture Western American strategies or scenarios that deal with the reality of the new region, an area that is vital and strategic to the world as an international gateway and center of energy?

The policy-makers of the U.S and the West will adopt different scenarios for potential strategies in dealing with the realities of the new region states after the profound changes that have taken place in the Middle Eastern state model. These transformations will result in enormous changes in structure, identity and interests, which have characterized the Middle East over the past decades.

There has been a profound change in the composition of societies and Middle Eastern countries as a result of revolutions and upheavals that are

consistent with the agendas of international interests. The current conflict is about managing the conflict to employ these transformations in such a way as to prevent them from getting out of control. The new geo-political/ geo-societal map, modeled by the current transformations, will change the form of the Middle Eastern political equations that have prevailed for decades, a fact that entails the preparation of scenarios that adopt new strategies to deal with the new Middle Eastern reality.

Three Scenarios Are Expected

There is no confirmed information about the nature of the strategy that the West will adopt to deal with the current changes. However, three possible Western American scenarios are envisaged. They are: country categorization, religious antagonism and containment.

The Scenario of Foci

This scenario considers the Middle East and North Africa as focal points divided into the following: safe areas, disturbed areas and explosive areas, in line with the new map that will be shaped by the transformations in the region. Each focus may include one or more states, and is subject to the nature of the geopolitical and geo-societal location of the state, the nature of its regional context and the pattern of its influence on the region.

The safe areas are those states whose security and stability should be maintained under any circumstances for political, economic or military objectives. The disturbed areas are those countries that are destined to live in the internal structural disorder that deviates them from the equations of conflict and competition in their regional system. The explosive sites are countries whose explosive reality is reconfigured to shape the region in proportion to geo-strategic variables. For example, Israel and the Gulf states are considered safe places whose security is achieved through direct support and by creating chaos in their regional neighborhood. Each country is preoccupied with its internal problems so as not to be able to threaten the safe areas, while control of chaos is achieved through political expansion and coordination with military forces that suppress any attempt to extend the disadvantages of chaos to safe outposts.

The Scenario of Sectarian Antagonism:

The geopolitical map will be redrawn with respect to the Islamic sectarian conflict- which is strongly present in the structure of societies and countries in the Middle East, and has been exposed by the revolutions and uprisings of the

region- in order to create major geo-strategic centers of power for the region. The two candidates for a strategic position are Turkey as a Sunni religious center, and Iran as a Shiite religious center.

Turkey is the only country that has the potential to become a Sunni center of power due to its Ottoman heritage, strong economy and outstanding geopolitical location. Saudi Arabia, despite its political and economic weight, is not qualified to be a Sunni center of power because of its traditional structure and affiliation with Wahhabism. Egypt, despite its religious political weight, is too weak to be an active Sunni strategic center of power because of its severe economic weakness. As for the Shiite center of power, Iran is the only country qualified; the result is that the two established Turkish-Sunni and Iranian-Shiite powers would enter into a comprehensive conflict of interests.

The principle behind the sectarian antagonism scenario is to enable the Muslim Brotherhood to gain power in several countries, and then to reach a strategic understanding with Turkey in order to establish a strategic Sunni power versus the Iranian power.

And while the Shiite axis is still largely engaged in a vital conflict with The U.S. and the West, those will be closer to the Turkish power sponsoring the Sunni axis to steer the vital interests of the region and direct events towards their strategic objectives.

The Scenario of Containment

It is possible to adopt the containment scenario instead of the abovementioned scenarios, and the containment here is closer to the scenario of sectarian antagonism. The difference is that the containment scenario does not allow for the formation of a Shiite power against the Sunni power.

The containment scenario is based on direct understandings with the Islamic forces produced in the Middle East, especially the Muslim Brotherhood. The focus of the understandings would be to protect the safe areas (Israel and the Gulf states) from all threats, including the Iranian threat, as well as to distance, limit and confront the growing Islamic fundamentalist Salafist currents in the region in exchange for American economic and political support for the political Islamic states.

Alternative Strategies

Constructive scenarios can be produced, and would be advantageous compared to the aforementioned calamitous scenarios that, if achieved, would likely lead to massive conflicts in the region.

Turkey Is a Civil Center

The "Civil Turkish Power" can be adopted. In fact, Turkey's assets qualify it to become a civil center of power instead of being a sectarian/nationalist center of power. The Middle East needs a civil strategic control center amidst the ethnic-sectarian contradictions that threaten the entire region.

Turkey is a country with a pattern of civil Islam, a special geographic setting, a soft and growing economic power and a positive presence in more than one political and societal arena. What is needed is its modeling as a civil center of power that constitutes a balancing element preventing the entire Middle East from falling into sectarian strife and a Shiite-Sunni war. If Turkey surrenders to the strategy of sectarian antagonism or that of containment on the basis of it being an Ottoman center, the entire region will be dragged into internal and intra-state conflicts and wars.

Iraq Is a Pivotal Center

Iraq is also a pivotal center in the region through which an effective strategic center can be formed. Iraq can turn into a strategic stabilizing state amid conflicting strategies. If Iraq is fragmented or remains weak, the entire region will be forced to reproduce itself on ethnic-sectarian bases. The achievement of Iraq's strategic mission requires the reconstruction of the existing Iraqi state structure, which is currently based on a consensual ethno-sectarian basis, to become an effective, unified national civil state.

CHAPTER II

The crises of Iraq, the absence of a national project

Adil Abdul-Mahdi
November 2012

Our performance in the opposition has not been outstanding, but the momentum that the Iraqi people have brought with their sacrifices has created conditions that contributed to change. Despite sacrifices, we still carry a great momentum, but we do not capitalize on it. We set restrictions and internal ideas, part of which inherited and part transferred to us because of the conditions of the previous stages of the opposition.

Iraq has been through three phases since 2003 until today.

Phase I: The Constitution

The first 2005 elections were built on an alliance called the Shiite-Kurdish Alliance, between the two main Kurdish parties and the main Shiite parties. The drafting of the Constitution was a driving force for the establishment of the project, consensus was the motto of the stage, as we should draft a unified constitution at the end of the stage, and the government emanating from the project should also be a national consensus government. There are efforts by the two alliances aimed at including a third coalition in the positive constitutional referendum.

Phase II: National Reconciliation

Phase II occurred in parallel with the second round of elections. At this stage, the Iraqi Accord Front joined the two main parties. Here, the spur of terrorism and violence has changed the whole theory. When we were in the Governing Council discussing the law of state administration, the vision for the army, for example, was based on the assumption that the army would be

small, and the country's revenues would focus on agriculture, infrastructure, services, industry and investment. The emergence of terrorism subverted this arrangement, and there emerged a crucial necessity for the military doctrine.

Then came the second stage which imposed several concepts such as quotas and agreements to achieve a certain interest circumventing the Constitution, as well as agreements in the Parliament and within the blocs to identify specific issues and roles, and which were intended to solve urgent matters; what caused an imbalance of relations between forces, quotas and conflict. Instead of actually aiming at a genuine reconciliation that establishes real agreements, we have become more and more involved in a state of polarization, and the status of executive power has increased significantly.

Phase III: Absence of the National Project

This phase occurred after the Erbil agreement, without which the government would not have been formed. However, the agreement was not taken seriously. We all adopt the mentality of the opposition. Kurds for instance still adopt that of national liberation, while everyone needs to adapt to the status quo. How can a force that still considers itself a national liberation force run a state (Iraq) and a region (Kurdistan)?

Geography or Interests

We stand between two theories; either we build our positions on geography or on interests.

For instance, Germany built its positions in the two World Wars on geography; it was defeated, occupied and sanctioned. The shift in approach it adopted after World War II, which tipped in favor of its interests, contributed in the achievement of its goals, through the European Union.

As for us Arabs, we have always relied on our geography. We are decreasing in size; our countries are divided, resulting in losses both in terms of geography and interests. This does not imply that geography must not be part of the big picture, but rather should be serving interests.

We have entered the third phase with the emergence of a major force, "the rule of law", which gradually became the carrier of the project. Today we do not have parliamentary powers or a group of forces that make decisions on core issues. Facts indicate that the decisions of these forces have no effect when the project holder takes different decisions. This is the actual situation today. The government has not yet submitted its ministerial program, and we have no powers carrying the project. If the political and national forces and elites do not confront this issue objectively and state with all sincerity that this path will

not lead to the country's well-being, the situation will not improve and the interest of the country will be at stake.

The Political Front Project

The political forces do not want to meet to formulate a common vision as they did in the first and second stages. I believe that we will move from crisis to crisis, and we all bare responsibility. Therefore, it is in the interest of everyone to be objective. Today, we are facing two problems; the first is that of the obstructionist minority: laws, legislation and government decisions have been hampered. On the other hand, there is a fear that the majority will dominate power. We wonder how to achieve political balance among the majority and minorities, so as not to marginalize a component or disrupt interests, decisions and laws.

I proposed the establishment of a political front with eight representatives, which could be doubled or tripled, and which can rely on the main forces in the parliament- such as the National Alliance, the Kurdish Alliance and the Iraqi Forces Coalition- to form it, so as not to resort to unconstitutional interpretations and the establishment of new institutions. Decisions shall be taken by a majority of nine members, provided that at least half of the members of each of the three lists vote in favor of the resolution. The allocation of seats for each list is agreed upon among the list members.

When members of the political front reach an agreement, they can move the latter to the legislative and executive authorities to regulate the affairs of the country.

This is a general perception. We have great capabilities to progress if we solve these problems. The ground for solutions is available, but there are fears and a lack of confidence, which complicate the matter. As long as the administration of the situation is subject to crises, the problem is getting deeper and we are not laying the foundations for its solution.

CHAPTER III

The crises of Iraq, educational and historical roots

Ali Mohammad Hussain Al-Adeb
December 2012

History

It is necessary to revisit history, for history affects individuals and their respective societies through its cumulative events. And because past generations are more conscious and mature than the present generation, it would be imperative that we follow the views and opinions of our ancestors in order to be able to find possible solutions to our problems. This is what we refer to as "the "reproduction of history", or the reproduction of past events.

People of a certain tribe or sect have certain cultural accumulations. Moreover, the human mind is subject to cultural inheritance; it is persuaded by historical conflicts and events. These historical events are not transient but are a set of ideas, practices, behaviors, and beliefs that take shape and affect people, and thus we find different groups of people. For instance, individuals belonging to a certain tribe or religion would have cultural accumulations based on their origins. In fact, their ancestors have perhaps been involved in intellectual, cultural and behavioral conflicts throughout history, which have influenced the current generation.

The Arab world has had its share of national conflicts, which effects we witness today in Iraq. Every person, community, and nation considers itself superior to others, and that therefore, it must be followed as a leader. Arabs have always considered themselves superior to the rest of the world, yet they have abandoned their own values. Instead, they follow in the steps of the West more and more every day.

And while the purpose of Islam was to make the Arab nation grow in level

and knowledge, this nation is now famous for murder, kidnap and torture. These were prominent characteristics of pre-Islamic Arabia, the era of ignorance, or *Jahiliyyah*, where Arabs took pride in killing and seizing property of each other. Do you find any differences between such practices and those of our current culture?

Does an Islamic Nation Celebrate the Murder of Imam Hussain?

How many narratives exist on Imam Hassan and Imam Hussain? These were recounted in the presence of the prophet's companions, including those who were in Karbala. For instance, "Hassan and Hussein are the lords of young people in paradise" is a narration that is not solely adopted by Shiites, but by Muslims in general. How can we consider our nation "Islamic" while we celebrate the murder of the lord of young people in paradise?

Jahiliyyah was a practice, a belief, and a behavior. Islam emanated and promised to save this nation, for it introduced a new culture that came to replace the old one. But was the former able to deeply entrench itself in an individual's thought and behavior?

We introduced democracy and declared that the dictatorship - or Ba'athist-era- is over. Now, we follow democracy, and our elections are democratic. Nonetheless, if we are to consider a province for instance that embraces, produces and leads terrorism, how can we allow it to engage in democratic elections? What kind of democracy would that be? Such democracy will not help us achieve anything.

Commercial Islam

In fact, the Islamic project stemmed with the aim of initiating change within people. Those worshiped idols at one time, before they started worshipping to God whose orders they received through Prophet Mohammad. Why was Imam Hussain murdered then? And why was his murder celebrated?

That is, people were merely after power. After the conquest of Mecca, Arabs chose to follow Islam in order to try to make changes from within; hence Islam became commercial. The same goes to introducing democracy to the Parliament. The democracy project cannot be considered a project for change, and will not lead us anywhere.

As a matter of fact, the coalitions of the political projects are seeking control of the country. This brings the game for power back, where each party is a threat to others, and where individuals are only concerned with the well-being and evolvement of their own communities- or what we call marginalization of and misbelief in others.

We must be able to accept those facts without reluctance, for we are not responsible for the mistakes that have been made. But one might wonder why is it that we do not build on those mistakes while relating history. The latter needs to be analyzed, and politicians must learn from it. The Islamic nation included all nationalities, none of which considered itself better than the others, whereas our thinking is still based on discrimination between social classes. That is, we want to imitate the Gulf, where, similar to the caliphate system, one family rules the country for generations. Is this what we call democracy?

Let us for instance take the example of President Obama: he is black, has Kenyan origins, and comes from an unknown family. But while a few years ago discriminatory incidents occurred between white people and those of color, no one denounced Obama becoming president. In fact, they voted for him again. This is a democratic country. As for us, we still discriminate amongst Kurds, Turkmens, and Arabs: our behavior has not changed.

A Political Project Emerges from Culture

The political project for change stems from culture, awareness, and history. We became followers of an infected history. Even though we still print, read, and even memorize the Qur'an, we do not apply it to our daily lives.

There are different types of regimes: religious, civil, and tribal. Which regime do we follow?

Under a civil regime, all citizens, including the president, must respect the law enacted by Parliament. This regime then grants every citizen rights, without exception. But citizens have duties as well, and anyone who does not respect the law is sanctioned. As for us, we are still discussing our law. We do not even have a constitutional court, which means that we are after a law-less life. On the other hand, people in a religious society follow and abide by religious values. It is hence obvious that we neither follow a religious regime nor a civil one.

The tribal regime was common before Islam; each tribe took pride in being either stronger, or bigger than others. However, tribes had laws that prevented them from establishing states, and did not succeed in establishing a state in the Arabian Peninsula. Islam founded the first state and led tribal communities to abide its law. Do we follow the same path today?

The National Project

Iraq must have a national project. While there exists a public and a private space, the latter concerns only the individual, whose freedom is respected. However, when the individual coexists with other individuals of beliefs different than

his own, they must all act as partners within the country.

On a different note, a backward society is one that lacks culture. We do not have the right to be proud of holding a degree, for a degree that does not contribute in bettering the conditions within a society is insignificant. If the culture is not embedded in the behavior of the community, it is not right to call it a culture.

Today, our project is still centered on power, and the quota system is still everybody's objective. This is our reality and the reason behind our unstable government and policies. We are following the wrong approach if we are aiming at serving our country. A project that would save Iraq is not an easy one to achieve; it is an educational and cultural project based on historical awareness, and is implemented in the present.

Civilizations centered in and originated from Iraq, and Islam expanded from our country to the rest of the world. However, the latter evolved as we regressed. Whereas Iraq produced and embraced cultures, intellectuals and leaders, these must understand that they cannot maintain a civilization without reaching a certain consensus among its various components, a task that has become difficult nowadays.

Why would we allow external conspiracies? Why would we allow Turkey and Qatar to interfere in our affairs? How did we become unable of denouncing such a behavior? For instance, a general protocol is that either the prime minister or the president regulates foreign relationships whereas in our case, this task is not solely confined to the aforementioned; that is, politicians are randomly meeting with presidents. We have to respect ourselves and our decisions. We cannot keep relying on others, thinking they might help us.

Iraq's borders as we know them today will remain unchanged, and we have to accept this fact. We have Arabs and Kurds, and Turkmens among other minorities. This is not a new concept; our country's scenario does not differ from other countries'.

The work of the state as an institution must fall in the service of the country. We surpass other countries in terms of capacities and resources, but while we have been followed in the past, we have now become followers. Politicians, when implementing their new approach, must take this fact into consideration, and the situation will improve once we work towards a political majority that includes all parties, in the service of the country.

CHAPTER IV

The crises of Iraq, conflict over money

Ahmad Abdel Hadi Chalabi
February 2013

A Project Proposal

A group of leaders and thinkers in the United Iraqi Alliance has drafted, ahead of the parliamentary elections, a proposal in the form of an electoral statement, and which could be submitted by the government to the parliament when seeking a vote of confidence. This proposal addressed most of the prevailing issues today, among which are the following:

- The sovereignty of Iraq;
- The emancipation of the country from the negative aspects of the Security Council's decisions;
- The issue of banks and the Central Bank;
- The consolidation of the industrial and agricultural sectors;
- The petroleum policy and exploitation of the oil wealth in Iraq; and
- Improvement of Iraq's foreign relations.

Upon the establishment of the United Iraqi Alliance, we requested that this project be included in the government's project, but our plea remained unrequited. Had this project been implemented, we would have been able to evade numerous conflicts.

The Conflict in Iraq is About Money

The conflict of power in Iraq is in fact a conflict of money. Iraq's budget

has exceeded the considerable sum of $500 billion between the years 2004 and 2012. More importantly, Iraq's budget exceeds those of Egypt, Syria, Lebanon, Jordan, and Palestine combined.

In fact, the sums of money that entered Iraq between 2006 and 2012 amounted for $370 billion, $207 Billion of which exited the country through the Central Bank's auction. However, the investment budget during the same period did not surpass the sum of $124 billion, a fact that would raise the question with respect to the end-use of money, which was evidently not fully allocated for investment in development projects.

Corruption in Iraq

The aforementioned figures provide a clear manifestation of corruption and money laundering, and prove that the conflict is indeed one of money. In fact, with those amounts, we could have achieved a great deal in Iraq.

With regards to housing, while 2 million units are required, the government has not even provided 20,000. The problem in fact is not about building, but rather about providing Iraqi citizens with the ability to own a house. Handling this issue is among the most important foundations of stability in Iraq.

As for electricity the private sector in Kurdistan has invested Ê billion to establish power stations with a productive capacity of ° kilowatts. This means that the federal government which invested more than Ê billion should have provided ° kilowatts. Where is all this electrical power¢

In addition to that, we will be spending $19 trillion from this year's budget, which accounts for $138 trillion on security and defense (armed forces) equipment. While this is a considerable sum, one might wonder if there is however enough security and defense in Iraq. Where does all the money go?

A Complex Crisis

Our crisis is not of mere political nature, for it takes social and economic aspects and also includes the service sector. On the other hand, it is certainly possible for parties in conflict to transform the crisis into a religious one or to give it a national dimension, this way, it becomes easier to mobilize supporters, but our crisis will remain unsolved.

We've been facing crisis after crisis since 2011. Whereas there might exist people who have harmed the country in one way or another, Iraq's national entity, unity and sovereignty must not be consequently threatened.

Dr. Hussain Shahrastani, Deputy Prime Minister, noted that the measures

adopted have helped 100,000 persons without having to alter the law. Why did we await a crisis in order to grant those people their rights? We have to thoroughly think about this, for it could be an indicator of a solution.

The Syrian Crisis

Iraq cannot interfere in Syria's conflict as long as the parties' positions are subject to their religious beliefs and orientations. Once the Iraqi voice is unified, Iraq would be able to play the main role in solving the Syrian crisis. This achievement is vital with regards to Iraq's safety and democracy.

The region around the Iraqi-Syrian borders is under the control of Al-Nusra Front. It has also been said that the recent delay in the Syrian opposition's operations will be the spark of a conflict in the west of Iraq, in support of Al-Nusra Front. Why do we get ourselves into this?

In addition, the resolution of the Syrian crisis is vital for Iraq from a strategic point of view: Iranian flights between Iran and Syria pass through Iraq, and petroleum exports are transferred from Iraq to Syria.

Leading the Political Process

The current parliament is composed of 325 members, 53% of which are Shiites. However, given that they do not constitute a vast majority, Shiites would still need allies if they were to monopolize power, but can still lead the political process. In fact, no party can succeed in ruling Iraq while opposing to the entire nation.

Furthermore, 60% of the Iraqi territory is in conflict, and the area is not entirely under the government's control. Nevertheless, we cannot follow in Saddam Hussain's footsteps, for he has turned the Iraqi army into an army of occupation in the south and in Kurdistan. We cannot repeat this experience.

It becomes obvious with time that the government's ability to deal with crises and critical situations is declining, whereas political proposals must be drafted and put in place. Would this same government, if unchanged, be able of providing solutions?

CHAPTER V

The crises of Iraq, the absence of the will to resolve

Ibrahim Al-Jaafari
March 2013

Delving into history, it shows us that a crisis outbreak in any country stems from trivial issues that gradually grow, generating huge losses. For instance, both World Wars began with minor problems that quickly worsened and spread into different regions, resulting in a significant number of casualties.

A crisis occurs somewhere between a problem and a catastrophe. While problems exist among parties and state organs in general, we are way ahead of those problems as we have entered into a new, complicated stage, one that might lead to institutional paralysis.

The Emergence of the Crisis

When a conflict spreads to all state's authorities, it develops into a catastrophe, leading to the collapse of the ruling regime. Since the fall of the Baathist regime in 2003, and until 2012, we, as expected, faced continuous problems. Mounting in importance, those problems took a different shape in April 2012 when they reached the edge of a crisis. During the same month, a group of politicians and I met with five political personalities in Erbil. As a crisis was bound to occur, it was agreed during the meeting that a vote of no confidence would be given to the government. Meanwhile, I was offered the position of prime minister given that they were considering a substitute, but it was an offer I declined. Shortly after, Nouri Al-Maliki suggested that the parliament be dissolved, and early elections held.

I held a neutral position, I neither supported nor opposed to the decisions made. However, I believed that a vote of no confidence or dissolution of parliament was not in the benefit of the country, for both would hinder the current as well as future democratic processes.

The crisis is exacerbating, and different political powers are getting involved in it. Among the problems leading to crises are the problems between Kurdistan and the federal government, problems between Iraq and the countries in the region, judicial files, and the competition among political powers. In addition to that, the international intervention in Iraq's affairs has further aggravated the crisis.

Anbar's Protests

The crisis was manifested through protests in Anbar, where people were demanding justice in court, and requesting that problems concerning wages and retirement be solved. The normal reaction of any democratic country would be a democratic response.

A protest reflects the public opinion. It is a step towards rectifying a wrong situation. Respecting and answering to the public opinion is inevitable. However, despite their humanitarian dimension and legitimate demands, these protests were discernably infiltrated: Izzat Al-Douri's speech in the early stages of the protests, religious slogans, and slogans in contradiction with the correct political understanding of the concept of state occurred. We must differentiate between citizens' demands and infiltrations. Of course, there are parties directing and controlling the protests in the back stage, and it is necessary for citizens to recognize the existence of these parties. This behind-the-scenes leadership is different from the one on field: while the former finances and directs the protest, the latter follows it.

The Relationship with Turkey

In 2004, we established strategic relations between Iraq and Turkey, the states, rather than their governments, given that relations based on current governments will expire as soon as those change. Today, we must work on improving these relations and making Turkey a strategic ally without allowing it to interfere in our affairs. Nevertheless, we should not use this relation against Kurds, for it is known that Turkey adopted an adverse position towards them during the Iraq War. Turkey did not interact with the coalition forces against the Ba'athist Regime. As a matter of fact, the reason behind its position lies in its fear of Kurdistan: the fall of the Ba'athist Regime would strengthen Kurds, as they plead for an autonomous government, and the same would happen in the south of Turkey where Kurds would also ask for an autonomous government.

Turkey's position led the U.S. to take a position against the Turkish army.

However, Turkey took advantage of the situation in order to end the dominance of the army over the government.

We must build equal relations among political powers, irrespective of nationality and religion. We cannot change geography, Turkey is our neighbor, and we must build good, strategic relations with it.

The Current Crisis

The crisis is not intractable, but I believe that the concerned parties do not have the will to solve it.

Sunnis have not been given the opportunity to take part in the opposition, a fact that has resulted in societal imbalance. However, the Kurdish party, along with the Shiite party did not have a problem including the Sunni party given the importance of equal representation of different parties in the Iraqi Governing Council. Unfortunately, the distribution remains as is.

Consensual democracy has become custom, and problems at the judicial, political, executive, and legislative levels are accumulating. We must find a solution.

Experience versus Culture

People who have the craft of theorization and implementation are qualified to work towards planning for the future of Iraq. When we formed a government in 2003, we lacked experienced politicians; whereas today, we have a diverse list of ex and current ministers and parliament members. Our options are not limited to academics anymore. We need those political experts.

Whereas it would be legal to create an independent region in Al-Anbar and its surroundings, it would lead to the division of the country. Even if it is a citizens' right to have an independent region, is it going to make up for their violated rights, or does it actually aim at overthrowing the government? Is it going to lead us to a Sunni-Shiite war?

We cannot compare our democracy to that of the West. Only ten years have passed since the fall of the Ba'athist Regime, and we are going through phases that were experienced by the West before it reached this level of democracy.

The Lack of Confidence Among Political Parties

The problems we are dealing with could be effectively resolved through planned resolution programs and the reestablishment of confidence among

political groups. While multiple apparent reasons may seem to govern those problems, at the core lies the lack of confidence among parties, which must be reinstated on religious, national and political levels in order to protect our national achievements.

Political Score Settlement

Executive bodies and the judiciary have certainly made a lot of mistakes. However, the solution lies in addressing the malfunctions rather than exploiting the situation in order to settle political scores. Why do we postpone setting a budget for the country? This delay has negative effects on citizens. The parliament must agree on a budget in order to restore the confidence among citizens and political parties.

A New Culture

We thrive for a new culture that protects our country, one that establishes a bridge between us and other nations, sects and religions: a culture of common space. We also must differentiate between concepts of patriotism, citizenship, and national bloc. Protecting the country is in the current generation's hands.

Investing in Resources

As previously mentioned, we have a budget- of roughly $100 billion- that is equivalent to those of Lebanon, Syria, Egypt, Palestine, and Jordan combined, whereas their cumulative population exceeds ours. While one might argue that Iraq is in debt, it is about time we exploit its resources. Besides oil wealth, there are the holy shrines that we must benefit from.

A Different Mentality

On a different note, we must adopt a mentality different that adopted during the era of Saddam Hussain. The dictatorship nature of the latter's regime led to its overthrow. Nevertheless, today, we are ruled by a government that has been elected by the citizens.

We must thus be stronger than the crisis itself. Other populations have gone through the same problems; and some have even undergone situations which are worse than ours. While these problems shape a population, their impacts could take either a positive or a negative turn, depending on the way people approach them.

We must not be distracted by secondary issues, our primary focus must be on investing in resources and idle funds, reestablishing trust among political parties and citizens, and exploiting neglected sectors.

We need to focus on finding a solution for the crisis instead of focusing on the crisis itself, and we need to keep in mind that other states and nations have gone through the same issues we are facing today.

CHAPTER VI

The crises of Iraq, the 2005 Constitution

Saleh Al-Mutlaq
April 2013

When a state faces problems, the wise and the elders of the state work on resolving them. Today, Iraq is going through a very dangerous and disturbing stage.

Citizens who are active in society would one day be able to evolve and take control of their matters. Consequently, the state will earn the respect of other states and will be able to build a bright future. Today, we are looking into ways and working towards facing the danger threatening Iraq.

Thought Leading Politics

The new political stage we have been witnessing may have preoccupied us with its numerous problems. However, a policy that aims at rebuilding the country will not be established without a national intellect that is not subject to subordination. A policy without intellect is the same as an unloaded gun. This is what we lacked during the past century, after which it has become a daily routine to see murders in the streets and act normal. What is the reason behind this reality? Isn't Iraq the country of culture, civilization and knowledge? Is our history a myth?

The answer is we were irresponsible. We abandoned the humanitarian message inherited from our ancestors. We abandoned our will to transit from an existence under a regime that had no chance of survival, to a new existence where the regime would provide our needs and fulfill our future vision.

In fact, a new regime's mission is not restricted to reform. It has to rebuild the country so that the latter could move to a new stage. We need to create an

Iraqi vision, one that adopts an authentic Iraqi democratic approach, and we need to work patiently on impregnating this vision with a national spirit rather than one based on partition.

Two Approaches for Change:

Two approaches have appeared after the fall of the Baathist regime: the first relies on foreign help to deal with the crisis, while the second seeks change from within.

Among supporters of the first are politicians who have planned for the destruction of the state, including all its institutions, in order to build it again. Those however, did not provide enough assets to rebuild the state. On the other hand, supporters of the second approach had a different goal, which focused on changing the regime.

And while it has been ten years since the fall of the latter, we have not yet been able to establish democracy or to build a strong, evolving and stable economy. Today, ours is heavily reliant on oil, whereas other sources of the state's revenue account for less than 7% of it.

We must draw lessons from our past and work thoroughly for our future in order to build a good country, and grant citizens their rights. No group or party can consider the country his, for it belongs to all of us.

If we keep committing mistakes without planning for a real and inclusive reform, these mistakes would grow and would lead us to a dead end, which is very dangerous. This era was supposed to be one of freedom, where a transparent and sound political current would be established.

The Constitution

Iraq's primary concern today is its constitution, which was ineffectively drafted within the period of three months set by Americans, who themselves put eleven years to draft theirs. One might wonder about the reason why they would provide Iraqis with such a tight timeline to draft their constitution. While this social contract requires the agreement of all society's components, ours was set in a hurry and in an atmosphere of fear.

Today, there is a controversy with regards to the constitution: while some believe it is being of use even though it has been hastily drafted, others- among which are the main political powers- are certain that it is the main problem stagnating the country's development. However, the addition of Article 142,

which grants three provinces the right to reject any amendment, makes impossible any change in the constitution.

The Shiite-Kurdish Alliance

Another obstacle that we face is the alliance between two components, or two political powers, in the north and south, respectively, against other political components. This has resulted in a division in our society.

A State Built on a Quota System

Also, one of the flaws in our political process is building the state based on the components, and the absence of a true national identity. This state has been built based on the concept of the victor and the defeated. Thus, there still are people who are being subject to oppression.

Today, we stand before two options: we could either build a state on the grounds of nationalism, or on those of its political components.

The lack of nationalists nowadays makes it difficult for a national project to develop. If we were to build a state that respects citizenship, it would solely have justice at its core. Subsequently, we would have to select those who could endure the political process and let go of the past, revenge and hatred. Otherwise, it would be impossible to build a future in a state like ours.

The Kurdish Rebellion

Rebellion occurs within the federal government and today, we witness a case of Kurdish rebellion and expansion. The federal government does not have the necessary power to limit this rebellion.

We also witness protests in other provinces, and we see infiltrations among protesters, which do not reflect the latter's true nature. Whereas they had a certain influence on people, these infiltrations were very few and were controlled from the beginning.

But overlooking these protestors would lead to one of many scenarios. For instance, they would be dragged into a fight among each other, which is not in our benefit; they would resort to extremism against the government, which is very dangerous and further complicates the problem; or they would return defeated without reaching any of their goals, and this is the most dangerous among these three options. We want our citizens alive, and we want them to face us when they believe we are wrong, and to protest peacefully, similarly to what we are witnessing today.

It is erroneous to believe that it is possible to lead people like a flock. Do you know that people in these provinces have never learned how to protest? Hundreds of thousands are protesting today. This is a new phenomenon resulting from the accumulation of our mistakes. We must acknowledge these mistakes, as well as our duty to respect the protesters and grant them their rights. I believe that a leader who manages to provide people's rights and demands before they claim them, and accepts to be overthrown for their sake, is capable of leading a country like Iraq.

As for building the state and its institutions, it is evident that we were not able to achieve big accomplishments. We neither accorded importance to the private sector and the economy, nor did we attract investors to our country. This is mainly due to security conditions and the fact that the political condition in Iraq is not appealing for investment.

A New Social Contract

Today, we must collectively draft a new social agreement, and we must establish a committee of elders that could think wisely and steadily of a way to address our problems.

In 2006, a group of politicians decided to join the Iraqi Islamic Party, and they formed the Iraqi Accord Front. Within the Iraqi National Dialogue Front, we agreed that we must have a national project based on which the country would be built. Today, the Iraqi National Dialogue Front decides to re-join the government even though it is an anti-government front.

This scenario is repeating itself today. Why do we force people back into this kind of destruction? Of course, the decision we have made caused us an electoral loss, but it also helps us protect our country.

Provincial Elections

The elections are not taking the shape we hoped for. While the last elections took a religious orientation, the present elections are taking a religious and tribal orientation. Unfortunately, they are rarely based on a national project, a fact that is stagnating the country from evolving. Let us think before the elections occur, of a way to protect the nation.

We need to live in a unified Iraq. Those who are able to do so are the elders, some of whom will be present during the sessions. They will play a role in holding a national conference that gathers politicians, citizens, and grass-root leaderships, assisting us in overcoming the crisis.

CHAPTER VII

The crises of Iraq, Conflict Management and the multiplpicity of options

Dia Al-Asadi
May 2013

The country today is facing a set of crises. Not all crises are political; we now have a series of crises and problems that have resulted in a historical heritage, and the historical legacy takes a geographical, economical, societal or political dimension. Hence, current crises must take one of the aforementioned aspects. Here, one might ask, which aspect are we tackling with regards to crises? Is the existing crisis in Iraq of a pure political nature, or does it have other dimensions? Studies, research and available data say that the crisis is multifaceted, but it does not find a clear expression in the political scene.

The Shift in Awareness and Perception

In the 1990s, there was a remarkable shift in the strata of Iraqi society. This transformation has created a pattern of life quite different from that of pre-1990s Iraq, in the sense that the economic transition was also accompanied by social and political transformations, as well as a transformation in awareness, perception, and thinking; all these requirements brought about by the economic transition produced a different social fabric.

If the transformation had continued naturally, it would have produced another form of social structure. But because of the economic embargo and harsh conditions and circumstances of the 1990s, these unexpected transformations required unexpected results. Thus, the transformation that followed the fall of the dictatorship may have stimulated this crisis and the set of crises that resulted from it.

According to the conflict theory, there are four zones of conflict:

The first is called the hypothetical zone. There is no region in the world where there is no conflict. Conflict occurs even within the human self.

The second is concerned with the superficial conflict zone, which occurs when different groups aim at reaching the same goal, but through different approaches and means.

The third, called the hidden conflict zone, is one of the most serious types of conflict. This conflict exists in post-Saddam Iraq, perhaps because the dictatorial regime was trying to suppress all forms of difference and multiplicity. Conflict is a form of difference, and the dictatorship has not allowed people to show their differences. Whereas this type was concealed under the surface; the fall of the regime allowed it to manifest: the democratic pluralistic setting allowed all forms of conflict to emerge.

The Reasons for Conflict:

According to the theory of conflict, several reasons are behind the latter, which could consequently take different forms, the most prominent being the following:

1- Conflict over resources;

2- Historical conflict;

3- Conflict over interests;

4- Ideological conflict;

5- Conflict of the oppressed.

Regional and International Repercussions

Is the crisis in Iraq local, regional or global? The Iraqi crisis is very sensitive to the regional and global situations, and some of its aspects are a direct result of those. Today, we cannot consider the causes of conflict in Iraq as exclusively internal. Iraq today is linked to regional and global situations, and we all realize that post-Saddam Iraq was intended to become a model that the United States offers to the world as a success of democratic liberalism, promoting it as the optimal form of the political system.

This is the claimed political achievement of the United States, which believes that liberal democracy is the best option for the world. Therefore, if the liberal democratic system succeeds in Iraq and in the region, the American vision of the world will succeed. Iraq is a test platform and land of choice for another project. The project is not intended for Iraqis, but rather has a global

vision. If we were to look at the region, we would realize that one of the most important causes of the conflict affecting Iraq are the wills of the regional states, as well as multiple regional projects and visions; all of which are significant in Iraq and very important for resolving the conflict or any problem.

The Economic Changes

In addition to the social transformation that took place in Iraq in the 1990s, economic transformations occurred: there has been a breakdown in the economic structure and in the state institutions as a result of domestic policies, and the international embargo imposed on Iraq. We all know that the economic system in Iraq was unstable even during the Baathist era; the Iraqi economic structure was not better than it is now.

Intellectual Transformations

The Baathist regime was secular, even if in some of its features it appeared to be sectarian. One of the requirements of the secular system is to develop a democratic and pluralistic life. Yet, there was a big contradiction within the Baathist regime, which was secular but undemocratic: it was a dictatorship.

Understanding the Crisis

A set of questions could help understand and identify the current crisis: is it a crisis of protestors? Is it a crisis of a political system? Is it a sit-in crisis? Is it a crisis of certain practices of state organs? Is it a media crisis? Is it a crisis of overlapping powers?

On the other hand, is the current political crisis accidental, temporary or chronic? This is an existential question related to the space-time dimension. If the current crisis was accidental, it could simply be resolved; but if it were related to the space-time dimension, it would not be easy to deal with.

The Sectarian Conflict

What are the causes of conflict? The simple problem that is happening today in our institutions soon turns into a pattern of conflict. We always want to take a side: either we are Sunnis or Shiites, even within the framework of professional institutions that have nothing to do with religion. Is there a clear and correct awareness of the political crisis? This is an intellectual issue.

We said that the first question concerning the crisis is the question of

nature; the second is existential and historical; and the third is cognitive, that is, it concerns the perception of the person. Is there a clear and explicit awareness of the political crisis according to the problem of thought? If we come to a group of people who are engaged in the political process today, from the executive and legislative bodies, we will find that each one of them describes the current crisis quite differently: Therefore, this is an issue of perception and intellect, and many of the current problems could have been solved if they have been approached in an objective way away from any preconceptions.

The Characterization of the Crisis

Is there a clear and correct characterization of the political crisis? When it comes to description, the problem falls into the use of vocabulary and the use of language. There is no doubt that characterization is subject to events, and resorts to improvisation.

If we recall the way in which the state dealt with the current problems, it would appear as if we are isolated from the events taking place around the world. Today, all or most of the countries of the world have had conflicts, problems and disturbances. Every country in the world offers a lesson and an experience that can be used. We have not resorted to any of these in resolving our problems.

On dealing with the crisis unfortunately in many of our institutions we resort to the leader of the institution be it the director or the head of the department who in turn evokes the mentality of the tribe chief or the head of the house. This mentality requires others to respect this senior for his position and his age even if he made a mistake.

Many of our officials today do not "think outside the box"; we do not want to leave our comfort zone yet. That's why, when we look at our problems, we do this from a one-sided perspective and do not consider multiple angles. This is the problem of management and multiple options. In fact, the manager's ability to solve problems is related to the options he has: the more they are, the greater his ability to be creative in his approaches to solve problems.

Most state institutions have modest capabilities and primitive ways of working. This is already a problem. Our institutions still operate in a way that is beyond the historical and temporal context.

Is there Will to Solve the Crisis?

This is one of the big questions. If there is will, you will find the way. Is there a will to solve the problem? We have previously noted that Iraq today is a

conflict arena for different powers- whether regional, international or national. Do these forces have a common will to solve their problems in Iraq or even solve Iraq's problems? Can the Iraqis get rid of the conflict of will? Can they direct it towards serving Iraq's interests? The multiplicity of decision makers, and their impact on variables which are not under their control, impede the resolution of crises. While there is a crisis in the political reality, it developed in Iraq to a group of conflicts, and the latter also generated a lot of repercussions, mostly outside the control of individuals. We ended up with conflicts of historical, political, economic and social dimensions, and thus the crisis turned into a conflict.

Understanding the Crisis

In order to understand the nature of the crisis we have to analyze its elements. What are the parties involved? What is the purpose of the crisis? What means are used? Who are the victims? What are the solutions needed for the set of crises we are experiencing?

Solutions

Solutions are subject to the nature of the problems. If we talk about cultural problems we must find cultural solutions; the same goes for problems in the political discourse. The political blocs and the influential forces have not yet managed to form, unfortunately, a national speech relevant to all the spectrums of Iraq: Sunnis, Shiites and Kurds. If we had a unified speech to which everyone could relate and feel a sense of belonging, we would be able to resolve one aspect of the conflict.

There are several stages of conflict resolution. First, the conflict must be understood, and this requires an understanding of its discourse. Then we move to the stage of peace, and then to the resolution of the dispute. Unfortunately, the concerned parties do not follow these steps, as if the conflict is a matter of improvisation left to the person who is handling it. The conflict is a science belonging to an epistemological and cognitive field as it requires specific tools, and there are procedures to be followed in order to deal with it.

The issue is also linked to the nature of the political system. Today we cannot talk about solving Iraq's problems and crises except by solving the problems that lie within the political system such as consensus quotas and constitutional problems. The Constitution also contains many problems related to the structure of the political system; all of which need to be resolved and a clear vision of the nature of state building needs to be formed.

Breaking Traditional Barriers

I am speaking now in my capacity as the head of a political bloc. Al-Ahrar bloc belongs to the path of its leader, Sayyed Muqtada al-Sadr. The first step in the movement of Sayyed Muqtada al-Sadr - after he realized that this conflict would be exacerbated and would reach an irreversible stage- was to break the traditional system of political action in Iraq, where the executive branch represented Shiites, and the Legislative power represented Sunnis. Sayyed Muqtada al-Sadr tried to break this rigid conventional understanding. He left this alliance, which is officially called the National Alliance. But if you ask any Iraqi, he will say it is a Shiite alliance.

This step is an important initiative with an important message: we can break away from these alliances, which are the cause of a historical and cultural crisis, as well as an awareness crisis.

The second step consists of finding a clear and honest speech in which we talk about the causes of crises and problems. The next step is to exercise all our constitutional and democratic mechanisms to achieve the change and the goals we want. There have been no attempts to overthrow the government, but there have been attempts to direct political action towards constitutional mechanisms.

The crisis has reached the extent that regional states have described the situation in Iraq as sectarian. We were hoping that the government would not adopt the terms "Sunnis", "Shiites" and "Kurds" in the following phase; if this seems impossible at the moment, the attempt is still necessary.

When Sunnis and Shiites reach power, they represent a political entity rather than Shiism and Sunnism. For instance, if the Sunni came to power and was not just, the Sunnis must remove him from power, and the same applies for the Shiite. The issue, then, is not sectarian, but a matter of justice.

During the last elections, we worked on dividing the cluster into a group of lists, resulting in five groups with respect to provinces, because the system insures that small blocs win a few seats, there was a check for (59) seats. I hereby offer our vision for the management of local governments. Our set of principles:

Principle 1: Everyone must be involved in the management of local governments, and this is a fundamental principle.

Principle 2: Local councils are service councils and not councils for political conflict.

Principle 3: Those who cannot serve, and those who cannot defend the masses should not preoccupy seats in the provincial councils.

What we wish today is to be able to serve all Iraqis without exception, and defend their achievements.

CHAPTER VIII

The crises of Iraq, The absence of Guarantees of State Administration

Barham Salih
May 2013

It seems that Iraq has reached a situation that can be described as a continuous cycle of crises, which give rise to deeper, more serious crises than their predecessors.

A decade has passed since the overthrow of the former regime. It has been marked by achievements such as the drafting of the constitution and running of the elections; but also by the recognition of the fact that it has witnessed serious failures whose consequences cannot be underestimated.

We cannot consider all our problems and failures the consequences of the crimes of Saddam Hussain, but we have to assume a share of responsibility and work towards solving these crises.

The Conflict Arena

Once again, the historical heritage is heavy and has repercussions such as the problems of the modern state that emerged after the First World War. One of these problems is the national affiliation between citizenship, sectarianism and other geopolitical labels in Iraq. The geopolitics are complex and are heavily influenced by the current situation in the region. Yes, Iraq is a pivotal, important and influential country in this region, but it is directly influenced by regional changes, especially in the midst of all these transformations and the great struggle over its future.

Different Interpretations of the Constitution

Ten years after the adoption of the constitution and its acceptance by the majority of the Iraqi people, there are still disparities in point of views about it, rendering it dysfunctional.

The Kurds are not satisfied with their situation. On the other hand, the vast majority of the Arabs in Iraq consider that this situation exceeds constitutional provisions. Accordingly, the discrepancy in interpreting the constitution is reflected.

There are different theoretical and practical interpretations regarding the administration of the state according to the constitution. We every day pay the price of these discrepancies with the blood of innocent people and instability threatens the very core of the national project.

And in spite of the achievements of the past era, which we cherish, it is expected that reaching radical solutions in a short period of time will be difficult.

The Iraqi Problem

Kurdish citizens are not indifferent to the situation outside Kurdistan. In my opinion, attention to what is happening in Baghdad and prospects of the political process and the political situation is a real thing. I hope that we could manage to solve these problems through the recent visits between the federal government and Kurdistan Regional Government. But I am sure that the problem is not only between the Kurds and the Arabs, but is deeper than that. It is an Iraqi problem in all its details and dimensions.

The Solution

The solution must be based on the principles of participation. In my estimation, Iraq's main components are committed to remaining within a unified state to date, but there are real different opinions on how to rule this country and how to manage its resources.

Two Options

We must return to the Constitution when it comes to concepts of partnership, consensus, responsibility, rights and privileges in governance among the components of Iraq; and make this Constitution the cornerstone in building an honest national dialogue. If we do not reach a common conviction in this

regard, we must recognize that the current formula may not lead us to what is required in terms of co-existence.

Economic Development

Economic development is undoubtedly an important and pivotal part of the solution in Iraq given the possibilities and resources of the country. The rentier economy is considered to be one of the weaknesses of Iraq. We want a growing economy capable of empowering the Iraqi individual. This will not be done through the state, but through strengthening the private sector and reviewing some of the foundations that govern the management of the state's financial resources.

Activating the Private Sector

In Kurdistan, we have managed to overcome many of our economic problems by activating the private sector and encouraging private investment. Baghdad and the provinces of the south must benefit from our experience and successes, and even from our failures, which help us progress.

Some think that Kurdish nationalists see Iraq's problems as an opportunity for the Kurdish Nationalist Movement to assert its demands. This is not the case. Kurds are aware that their stability and prosperity are closely linked to the stability of the situation in other Iraqi areas. Over the years, the differences between Baghdad and Kurdistan have not turned into a state of social conflict between the Kurds and the Arabs, as in the time of the former regime. The politicians will not be able to undermine the will of coexistence among the Iraqi components.

The Solution is in Baghdad

I do not underestimate the magnitude of the problems between Baghdad and the region, but I believe that we have the will to overcome those problems. In fact, the solution lies in an Iraqi project centered in Baghdad.

The Kurdish problem and that of the western regions of Iraq, as well as the problem of the protests will not be solved without dialogue. We need a sincere and honest national dialogue based on the accurate interpretation of the current situation among the Iraqi components, during which we speak frankly about our vision and orientations. This solution will be national, based on a federal democratic project that makes the Iraqi citizen, whether Kurdish or Arab, Shiite or Sunni, the core.

CHAPTER IX

The crises of Iraq, The absence of a State of Citizenship

Abdulkareem Alsamrraie
July 2013

Iraq before 2003

In 2003, the invasion led by the U.S. saved us from a tyrannical dictatorship that was a burden on Iraqis, and which weakened the country. At the time, Iraqi citizens did not have any form of freedom of speech and expression, and were denied their most basic rights.

Iraq After 2003

During this period, we witnessed a difficult political situation. It is true that we were under occupation, but it saved us from the Ba'athist regime. Between 2003 and 2005, we almost felt that Iraq had already begun to move properly towards building democracy, as we were able to draft a constitution and hold elections.

The Situation of Iraqis

The Iraqi population was divided into three categories: the first one being the Kurds; in fact, Kurdistan has been stable since the beginning of the nineties because of the near-isolation of its territories from Iraq. The second part included the majority of Iraqis, who considered the occupation an opportunity to move to a new stage in which they could lead a normal life and where Iraq can improve its economic situation. As for the third category, it believed that political resistance in the face of the occupation is the right approach to save the country.

Imbalance occurred in light of these perceptions and given that not everyone took part in the political resistance. Iraqi citizens hoped to reach several achievements, notably an agreement upon the Constitution. In fact, there was no consensus on the provisions of the latter; thus, we demanded that an article that allows the political elite to amend those be stipulated. Indeed, article 142 was stipulated and a commission that studied the amendment for 4 years was formed; yet the fundamental issues were not amended.

Terrorism Infiltrated the Armed Forces

We hoped to build balanced security forces, but today there are still infiltrations in the armed forces from terrorists and incompetent components. The Americans supervised the building of these forces following the dissolution of the Iraqi army and state institutions.

We Still Aspire for a Better Election Law

An election commission was formed at the previous session and I think this is an achievement in itself. It is true that the political blocs are the ones who supervised its formation twice and I am sure that they are not independent of the political front, but nevertheless worked with high proficiency and managed to run several elections.

Among the factors that affected the elections is the voter reluctance. Those factors were not the result of a shortcoming or unprofessionalism of this commission. However, the problems that occurred during the formation of the government are based on factors other than the elections, some of which are related to the election law.

Failing to Enact the Federal Court Act

We have failed to form an agreed upon federal court, although the Constitution provided for its establishment and authorities, among which is the interpretation of the articles of the Constitution. The existing court was formed prior to the Constitution without compliance to a certain law and interpreted the Constitution even though it did not have that power.

It is very unfair to criticize the judiciary; it is distinct and works impeccably. Yes, there are observations on some of its aspects, yet it is not fair to generalize. The problems mainly lie within the Federal Court and the Central Criminal Court, where the conflict is ongoing.

We Failed to Reach a National Reconciliation

Iraqis hoped that national reconciliation would be achieved. In order to do that, we have to benefit from the experience of Kurdistan. If we are to build national reconciliation today, this reconciliation should be based on finding solutions.

Separation of Powers

This concept is one of the milestones of democracy. There is not a country in the world that has three independent legislative, executive and constitutional powers. There is interdependence between the legislative and executive branches. As for the judiciary, there is a commitment to the provisions of the Constitution and the provisions of the laws. One of the wishes of Iraqi citizens is the separation of powers in the light of what is stated in the Constitution.

Media Chaos

What we witness today is media chaos rather than mere freedom of information. Therefore, we must control this chaos and define it according to laws governing the freedom of the press.

Democracy is a Culture

It is delusional to think of democracy only in terms of elections. We need a democratic culture that will enable us to hold elections, change governments and peacefully negotiate power. Everyone needs this culture, and its absence is reflected on the elections and their results.

Solving the Crisis

I can outline three main axes on how to deal with crisis:

1- The legislative axis

2- The security axis

3. The political axis

- The Legislative Axis

There must be cooperation between the government and the parliament. We should be able to complete the next legislative steps in the remainder of this session at least, so that we can establish a basis for the following stage.

The Federal Court Act should be accomplished by means of political consensus so as not to contest it in the Court's interpretations of the Constitution.

The parties law must be legislated. The state must allocate resources to the parties; these resources must be all exposed and under the direction of the supervisory authorities, which can hold parties accountable.

The oil and gas law is one of the outstanding problems between the federal government and Kurdistan, as there are several copies of this law.

As for the laws of national reconciliation, I have stated that it is one of the most important issues and we can achieve great things regarding it.

If we manage to enact the amnesty law, and amend accountability and justice laws among others, protests may end soon. In fact, protesters see this as a major achievement, particularly with regards to the amnesty law.

The law of the Federal Council cannot be accomplished during this period. In the past, the presidential council had the right to object to the laws and return them to parliament for revision, whereas today, this is the task of the President of the Republic and the law enacted by the parliament is final and cannot be amended.

- The Security Axis

The armed forces should be restructured and security institutions legalized so as not to cause authority overlap. In addition, some institutions face constitutional problems and objections from the part of certain politicians or political blocs. With this respect, those institutions require either the enactment of laws that render them codified and legal, or their affiliation to ministries that have their own laws.

Military teams must be linked to the army's chief of staff. The General Command of the Armed Forces shall be formed by law and shall have determined authorities.

Security institutions must be detached from political conflicts. The role of the border forces must be activated to prevent the passage of terrorists, arms and drugs. In fact, the security file is one of the main axes to which quick solutions must be found.

- The Political axis

We must start by asking about the nature of the Iraq we want, is it one that is based on provinces, or on independent regions? The agreement on the form of the country is important to grant power to the provinces or the regions.

In order to end a coalition of components, we must encourage coalitions of

parties. If we can enter the upcoming elections with lists encompassing all political groups, it will be a very important step for the transformations in Iraq.

There are some economic and other issues that I have not tackled. I have limited my speech to the general axes, from which proposals have emerged whether on the legislative, executive or political levels. I hope that the behavior of the parties will be one that helps us overcome this stage and we ask God Almighty to help us set a model example for the region.

CHAPTER X

The crises of Iraq, The absence of Administration and Proper Planning

Seyeed Ammar Al-Hakim
October 2013

Regional Changes

Iraq is not isolated from the world; it is part of this regional system by which it is affected and with which it interacts. Therefore, it is easy to imagine the Iraqi reality, assess and analyze it in the light of the development and major transformations in the region. We shall look at the problems and identify the procedures required to address them.

Achievement is not Commensurate with Potential

It might seem that issues and problematics prevail on several levels. We notice many infiltrations when we look at the security file.

The reality of the Iraqi services, development and economy indicates that the enormous budgets, wealth and the fact that Iraq is open to the outside world, as well as the abolition of the embargo, attract investors to the market.

As for our relation with regional states, it is not as affable as we would like it to be. We must develop a vision that makes dealing with us beneficial for others. If we manage to make this happen, we will be able to reach out to them.

The Roadmap

We have great potential in our minds, competence, energy, culture, wealth and strategic position, but we have to define a road map in order to figure a way

to establish safety in Iraq and address the problems that weigh on us.

The Unified Iraqi Vision

I think that the first step we must take while addressing our problems is reaching a common vision among Iraqis on what should be done. We do not spend enough time conceiving a unified vision for Iraqis, one that revolves around our ambition with regards to politics, security and development in the country.

Strategic Planning

The vision is Iraqi, it is not imported; however, others can contribute in strategic planning. As a matter of fact, there are companies specialized in the matter, as well as international experts who can contribute to the strategic plans of the vision we set.

One of the difficulties we face today is that officials in the provinces or at a given department find themselves facing a myriad of problems. However, they do not possess the potential to solve them all. This results in physical and financial efforts wasted without any tangible results achieved.

On the other hand, when we have clear and comprehensive projects that citizens can identify with, they will feel that we have a plan and a vision, and that we are progressing.

Absence of Efficient Tools

We need efficient tools, and I believe that we could have reached achievements even in the presence of the quota system.

And while it would be wrong to assume that there is a lack of Iraqi experts, the resort to foreign experts can solve the problem of bias, which Iraqi committees are accused of.

Absence of a Management System

We need a successful administrative and management system. The crisis in Iraq is managerial and touches upon all areas: political, security, economic, services and relations.

Our management system has been built upon a failed methodology. The educational curricula taught today in the faculties of business, management and

economics are out of date and irrelevant in other countries. Also, a scientific report has brought to my attention the fact that "In the whole Middle East, there is not a single college of management and economics, among other disciplines, that has made it to world university rankings.

Iraq Needs a Managerial Revolution

We need a managerial revolution. For instance, let us assume that the tuition fees per student at a certain university are in the order of $100,000 per year. This student, upon graduation, may come up with one idea whose impact could be worth hundreds of millions of dollars, and which could change a particular managerial pattern.

Our problems today are mainly the result of the lack of a clear vision, and the absence of a system.

A Just Modern State

We need a modern state, and that means we must take on where the others have left. Isolation has been imposed on Iraq thirty years ago, and we are facing its consequences today. The isolation began in the mid-1980s, and the communication and global technology revolution occurred during the stage when Iraq was under siege.

You hear a lot about the interpretation of a fair modern state in different fields. We believe that we need projects in all governorates that are in line with and complementary to the State project.

We also need a unified vision and an inclusive strategic plan, where we are able of educating the people of the provinces, so that the latter could rely on each other. On the other hand, if we provide for the provinces the factors that render them independent from one another, we would be preparing to their disintegration.

The Unity of Iraq

The unity of Iraq is not a slogan; it is a vision, a plan and a program that makes the Iraqis complement each other. Also, nationalism is not a just sense or a slogan, but the building of real plans that lead to consolidation, and requires a unified, detailed vision.

Crisis Stabilization Policy

The dismantling and resolution of crises in light of these major transformations, remains a high ambition. This fact has led us to stabilize those crises instead of actually dealing with them.

I think it would be convenient to adopt the same policy when dealing with regional crises; one that goes in line with the circumstances of the country. We must, from now until the elections, work on finalizing the election law, setting the election period, and holding the elections on time. But what about the next stage?

The same political forces will participate in the elections. Today, we must think of a new plan. But how can we create a glimmer of hope with this reality, and how do we work in line with the road map that we propose?

There Is Not a Sectarian Crisis among Politicians

We do not have a sectarian crisis in the political class; politicians cooperate with each other. If sectarianism were ever involved, it would be under a certain political agenda. However, we do not want the conflict to become a national sectarian conflict that divides people.

Iraq, through its cultural depth and potential, must always generate thoughts and projects. We must not all be similar, there's no benefit in that, but how do we address our differences so as not to create conflicts?

The Electricity Crisis is not Sectarian

In the upcoming elections, we must give the conflict a new aspect, where the competition would be based on the programs rather than people. In other words, our battle must revolve around providing electricity. Parties shall share their programs and visions concerning solutions for this ongoing issue. Electricity does not belong to Shiites, Sunnis or Kurds, and we won't have to deal with it on a sectarian basis.

The Political Majority

We should work on forming a political majority that is not built on an ethno-sectarian basis, and which can rule in the light of a given program.

Multiple lists are not a problem, but each list must have its own program. Therefore, if either party disengages from the agreed upon program, its problem would not only be with its rival or with the political parties, but with those who

voted for it expecting implementation of this program.

We want a comprehensive electoral program and a political group that has a majority, irrespective of ethno-sectarian considerations. And while we might have a government of national unity, there will always be a party holding a political majority, as well as a program.

Iraq: Scattered Pieces that Must Be Put Together

I believe that all sides of society would gather around a coherent group and a clear vision. I also believe that all the countries in the region would interact with such a group, and that is the road to success. We must not lose the elements of strength and success required; they all exist, but today they are scattered and we have to collect them in order to complete the picture.

In light of these major transformations, the regional political map is being redrawn. Where is Iraq on this map? Where are we in this new equation? How can we be an important pillar in the reality of the regional system? We cannot be so unless we solve our internal problems and unify our positions.

CHAPTER XI

The crises of Iraq, The absence of Trust Among its Components

Hadi Al-Amiri
November 2013

The Political Crisis

It would be essential to examine the causes behind a political crisis when addressing the latter, in order to find solutions. We must start diagnosing the political crisis that the country is going through today, regardless of the situation in the region.

A Crisis of Trust Among Components

I think that one of the real reasons behind the crisis is the problem of trust among the components. We have recently met with the Secretary-General of the Arab League in Cairo, Amr Moussa, along with Ahmed bin Heli; we were a group of Iraqis, Kurds, and members of the Islamic Party. The discussion revolved around the reasons behind the deterioration of the situation in Iraq, the causes behind the problems- among which is the occupation- and the resolution of the Iraqi crisis.

Terrorism

Among the main causes of the crisis are the occupation and blind terrorism. Today, the Shiite component is ruling, yet still adopts the mentality of the opposition. As a matter of fact, we react to the simplest things, and we have the right to do given the experience we have been through. But this does not solely apply to Shiites; Sunnis as well consider they were oppressed. The regime has targeted all the components of the Iraqi population. This fear has led to the

problem of trust; therefore, one of the key factors to tackle the crisis is to bridge the trust gap among the components of the Iraqi population.

Addressing the Issue of Trust

As aforementioned, the issue of trust among the Iraqi components is one that needs to be addressed as it affects our current situation, and this requires wisdom and reason. This is the case for all components: Kurdish, Sunni, and Shiite. As a matter of fact, the trust issue has had a big impact on the political blocs and currents. However, we will not be able to resolve the matter unless we adopt a comprehensive approach, in the sense that I would no longer think of the component I belong to only, but of the Iraqi population as a whole.

The Concept of Partnership

I believe that we still did not agree on many of the fundamentals; therefore, we cannot meet and talk about partnership. What is the definition of partnership within a government? Partnership is a broad subject and needs to be thoroughly defined. Furthermore, we want a real and balanced partnership. However where would balance lead us to? Are we aiming at a balance among the components or the political blocs?

Amnesty

What is general amnesty? Who does it cover? While amnesty is applicable for the innocent, how do we distinguish those from the guilty? Why would we destroy the whole judicial system in order to free everyone? If we do not address these issues, our work will be in vain.

Arrests

Security today is caught between two theories: terrorism and arrests on the one hand, and militias on the other. Terrorism reaches out to the Kurdish Turkmen regions, as well as to Sunni and Shiite areas.

When talking about terrorism today, one must mention militias. Our opinion is clear on the matter: the weapons must be monopolized by the state, which is responsible for security protection. In fact, the excessive talk about militias in this context is not only aimed at justifying terrorism, but at defending it as well.

Authorities

What are the limits of intervention among the three authorities? Is it permissible for the executive branch to intervene in the judiciary and the rule of justice? The lack of delimitation of these powers and their overlap is one of the causes of the existing political crisis.

A Transitional Phase

Justice must be achieved for all. For that, we need to work on overcoming the transitional phase smoothly, and its consequences must be dealt with courageously, logically and equitably.

We did not oppose the regime for a loaf of bread; our revolution is not a revolution of hunger. In the 1970s, when we fought the Iraqi regime, it was at the peak of economic growth and prosperity; what prompted us to fight the regime were oppression and injustice.

With regards to the parliament, our sole issue is related to the salaries of the members of parliament.

The Iraqi project holds many flaws. The government failed, and thus the parliament and the judiciary failed and the situation deteriorated. Therefore, I believe that reviving the new democratic experience is our responsibility, and this constitution, with its shortcomings, is the best constitution in the region. I also believe that our democratic experience and the elections, with all its problems, is a rich experience.

Today, we bare a responsibility. How can we turn the country into a democratic one today while we have just emerged yesterday from a totalitarian regime? How can we preserve this experience and not destroy it with our own hands? How will the process of reform take shape?

The Security Situation

Several factors overlap on the security level, for one can not look at the subject from a restricted angle:

1 - The repercussions of the political conflicts on the security situation;

2 - The repercussions of the events of the neighboring countries: the border was open between Syria and Iraq, leading to a merge between Al Qaeda in both countries. This is one of the main factors that led to the deterioration of the security situation.

3 - The instigating fatwas, issued by scholars and permitting the killing of Shiites. This is the case in Saudi Arabia, where a fatwa is stronger than material and moral support.

The Judiciary Issue

Some people have been sentenced to capital punishment for several years and are their trials are still being postponed. As for the smuggling of prisoners, I think the security measures are weak, and our plans are monotonous and outdated.

If we do not deal with the judiciary and the political situatioñ we will not be able to control terrorism. But we need serious work to improve the security situatioñ and we need new security plans. We also need the cooperation of neighboring countries to limit the fatwas that allow Iraqi bloodshed.

(1)

Crises of the Political System In Iraq

Dialogue of the Political Leaders and the Elite

Editor
Dr Ibrahim Bahr Al-Olom

العلمين للنشر
العراق للتطوعا